

الشيخ
الشيخ

شَهَادَةُ الْفَوْلِ وَكَيْفُ الْمَقْصَدِ

قائمين
جوانا ائمه بن محمد بن عبد الله بن عبد الله
ابن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
القرن سنة ١٧٩٩ هـ

تحقیق
انور شہزادہ شہزادہ شہزادہ شہزادہ شہزادہ

المكتبة الوقفية
أقامت في الأخصر - سبتة الحسين
٥٩٤٤١٠ - ٥٩٤١٧٥





شرح التسهيل

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

تأليف

جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله
ابن مالك الطائي البياضي الأندلسي
المتوفى سنة ٦٧٢ هـ

تحقيق

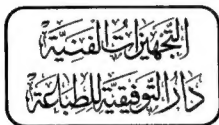
أحمد السيد أحمد علي

الجزء الأول



أمام الباب الأخضر - سيلفا الحسين

٥٩٠٤١٧٥ ٥٩٢٢٤١٠



جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة
لمكتبة التوفيقية (القاهرة - مصر) ويحظر طبع
أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً
أو مجزئاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله
على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات صوتية
إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©

All Rights reserved

Exclusive rights by Al Tawfikia Bookshop
(Cairo - Egypt) No part of this publication
may be translated, reproduced, distributed
in any form or by any means, or stored in
a data base or retrieval system, without the
prior written permission of the publisher .

المكتبة التوفيقية

القاهرة - مصر

العنوان : أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين
تليفون : ٥٩٠٤١٧٥ - ٥٩٢٢٤١٠ (٠٠٢٠٢)

فاكس : ٦٨٤٧٩٥٧

Al Tawfikia Bookshop

Cairo - Egypt

Add : in front of the Green Door Of El Hussen

Tel : (00202) 5904175 - 5922410

Fax : 6847957

shalan@eltawfikiapress.com

إشراف

فنيون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا إنه من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ ويعد

فهذا شرح أفضل المحققين وهو شرح التسهيل لا بن مالك، وقد بذل ابن مالك جهداً عظيماً فقد اعتمد على الآيات القرآنية في توضيح المسائل النحوية، واعتمد على الحديث النبوي، واعتمد على الشواهد الشعرية مما جعل هذا الشرح غزيراً في مادته. عملي في التعليقات :

قمت بتعليقات رغبة منا في تقريب مادة الكتاب في أحسن صورة فقمتا بتخريج الآيات القرآنية، وتخريج الحديث النبوي الشريف، وتخريج الشواهد النحوية وعبارات الشعراء والأراجيز، وعملنا ترجمة لابن مالك ولبعض الأعلام.

أما المصادر فقد اعتمدنا في تخريج الآيات القرآنية على المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم وفي تخريج الأحاديث على كتب السنة، وقد اعتمدت في تخريج الشواهد النحوية على المعجم المفصل للدكتور «إميل بديع يعقوب» وغيرها من الكتب النحوية.

وأسأل الله أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم وينفع طلاب العلم

ويجعله فى ميزان الحسنات وأقدم شكرى لكل من شارك معى فى عمل هذه التعليقات، وأقدم شكرى لقسم الكمبيوتر بدار التوفيقية على جهدهم المتواصل وأخص الأستاذ أحمد عبد الهادى الذى سهر على إخراج الكتاب بهذا الشكل، وأسأل الله أن يجزل لنا وله المثوبة.

والحمد لله أولاً وآخراً وقبل كل شىء وصلى اللهم وسلم وبارك على سيدنا

محمد.

كتبها

أحمد العيسير (أحمد على)

ماجستير بقسم الفلسفة الإسلامية

بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المصنف

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً.

قال الشيخ الإمام العلامة رئيس النحاة والأدباء جمال الدين، أبو عبد الله محمد ابن عبد الله بن مالك الطائى الأندلسى رحمه الله، حامداً الله ربه العليم، ومصلياً على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين:

أما بعد، فإن بعض الفضلاء سألنى أن أشفع كتابى المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد بكتب تشتمل على ما خفى من مسائله، وتقرير ما اقتضى من دلائله، على وجه يظفر معه بأتم البيان، ويستغنى فيه بالخبر عن العيان، فأحمدت ما أشار إليه، وعمدت إلى تحصيل ما نبه عليه؛ لأن الملتبس بعون الله هين، وإسعاف ذوى الأهلية متعين، والله المرجو لانقياد الحقائق، وإبعاد العوائق، لا اقتدار إلا بتقديره، ولا استبصار إلا بتبصيره، والله يحق الحق، وهو يهدى السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

ترجمة ابن مالك

تعريف به:

هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدين أبو عبد الله الطائي الحياثي الشافعي النحوي.

نزيل دمشق إمام النحاة وحافظ اللغة، ولد سنة ستمائة أو إحدى وستمائة، وسمع بدمشق من السخاوي والحسن بن الصباح وجماعة، وأخذ العربية من غير واحد، وجالس بحلب ابن عمرون وغيره.

كان إماماً في القراءات وعللها، وأما اللغة فكان إليه الإكثار من نقل غريبها والاطلاع على وحشيها، وأما النحو والتصريف فكان فيها بحراً لا يجارى، وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحIRON فيه، ويتعجبون من أين يأتي بها، وكان نظم الشعر سهلاً عليه.

أقام بدمشق مدة يصنف ويشغل، وصنف تصانيف مشهورة، روى عنه ابنه بدر الدين والشمس بن أبي الفتح البعلّى وكان له شيخ جليل وهو ابن يعيش الحلبي.

تصانيفه:

ذكر الشيخ تاج الدين بن مكتوم تصانيفه أن بعضهم نظمها في أبيات قال الشيخ تاج الدين:

مقى الله رب العرش قبر ابن مالك

سحائب غفران تغاديه هطلا

بألفية تسمى الخلاصة قد حوت

خلاصة علم النحو والصرف مكمل

وكافية مشروحة أصبحت نفى
 لعمرى بالعلمين فيها تسهلا
 ومختصر سماه عمدة لاقط
 يضم أصول النحو لا غير مجملا
 وآخر سماه بأكمال عدة
 فزاد به ما كان لولاه منهما
 ولا سيما التسهيل لو تم شرحه
 لكان كبحر ماج عذبا وسلسلا
 ونظم في الأفعال أيضا قصيدة
 فسهل منها كل وعبر وذلا
 وأعرب توضيحا أحاديث ضمنت
 صحيح البخارى الإمام وسهلا
 وفي الضاد والظا قد أتى بقصيدة
 وأتبعها أخرى بوزنين أصلا
 ونظم في علم القراءات موجزا
 قصيدا يسمى المالكي مبجلا

توفى ابن مالك ثانى عشر شعبان سنة اثنين وسبعين وستمائة ورثاه شرف الدين
 الحصنى بقوله^(١):

يا شتات الأسماء والأفعال
 بعد موت ابن مالك المقضال

(١) بغية الرعاة للسيوفى (١/ ١٣٠ - ١٣٥).

وانحراف الحروف من بعض ضبط
منه فى الانفصال والاتصال
مصدراً كان للعلوم بإذن الله
من غير شبهة ومحال
عدم النعت والتعطف والتو
كيد مستبدلاً من الأبدال
يا لها سكتة بهمز قضاء
أورثت طول مدة الانفصال
رفعوه فى نعشه فانتصبنا
نصب تمييز كيف سير الجبال
يا فريد الزمان فى النظم والتث
ر وفى نقل مسندات العوالى
كم علوم بثتها فى أناس
علموا ما بثت عند الزوال

باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به

ص: الكلمة لفظٌ مستقلٌّ دالٌّ بالوضع تحقيقاً أو تقديرًا، أو منوًى معه، كذلك وهي اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ.

ش: الكلمة في اللغة عبارة عن كلام تام كقوله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وكقوله ﷺ: «الكلمة الطيبة صدقة»^(١)، وعن اسم وحده، أو فعل وحده، أو حرف وحده، وهذا هو المصطلح عليه في النحو، وإياه قصد من تعرض لحد الكلمة.

فتصديده باللفظ مخرج للخط ونحوه مما هو كاللفظ في تأدية المعنى، واللفظ أولى بالذكر من اللفظة؛ لأن اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفاً كان أو أكثر، وحق اللفظة ألا تقع إلا على حرف واحد؛ لأن نسبتها من اللفظ نسبة الضربة من الضرب؛ ولأن إطلاق اللفظ على الكلمة إنما هو من باب إطلاق المصدر على المفعول به كقولهم للمخلوق خلق، والمنسوج نسج، والمعهود في هذا استعمال المصدر غير المحدود بالتاء، ولذلك قلما يوجد في عبارة المتقدمين لفظة، بل الموجود في عباراتهم لفظ، كقول سيبويه^(٢) في الباب الذي ترجمته: هذا باب اللفظ للمعاني: «واعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين»، ثم قال: «فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين نحو: جلس وذهب».

(١) صحيح: أخرجه البخاري في صحيحه (٣/ ١٠٥٩)، ومسلم في صحيحه (٢/ ٦٩٩)، ح (١٠٠٩).

(٢) عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر الحارثي بالولاء (١٤٨هـ / ٧٦٥م - ١٨٠هـ / ٧٩٦م)، اشتهر بلقبه سيبويه الذي يعنى رائحة التفاح. إمام البصريين في النحو، تعلم على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي فبرع في النحو.

كتب «الكتاب» الذي قيل إنه قرآن النحو، وعارض الكسائي فخطأه، فخرج إلى فارس، وأقام فيها إلى وفاته. (الاعلام ٥/ ٨١).

ولم يقل اختلاف اللفظين، فتصدير حد الكلمة بلفظة مخل ومخالف للاستعمال المشهور، بخلاف تصديره بلفظ.

والمراد يقل اختلاف اللفظين، فتصدير حد الكلمة بلفظة مخل ومخالف للاستعمال المشهور، بخلاف تصديره بلفظ.

والمراد ها هنا بالمستقل ما ليس بعض اسم كياء زيد، وتاء مسلمة، ولا بعض فعل كهزمة أعلم، وألف ضارب، فإن كل واحد من هذه المذكورات لفظ دال بالوضع وليس بكلمة لكونه غير مستقل.

وقيدت الدلالة بالوضع احترازاً من اللفظ المهمل كديز مقلوب زيد، فإنه يدل سامعه على حضور الناطق به وغير ذلك دلالة عقلية لا وضعية.

واحترز بذكر التقدير من أحد جزأى العلم المضاف كامرئ القيس، فإن مجموع كلمة واحدة باعتبار المعنى، وكلمتان باعتبار اللفظ؛ لأن أحد جزأيه مضاف والآخر مضاف إليه، والمضاف والمضاف إليه لا يكونان إلا اسمين أو فى تقدير اسمين، فامرؤ القيس اسم واحد تحقيقاً؛ لأن مسماه لا يدرك بأحد جزأيه، وهو اسمان تقديرًا؛ لأنه فى اللفظ بمنزلة غلام زيد، وإنما ذكر التحقيق توطئة للتقدير.

والحاصل أن إطلاق الكلمة على ثلاثة أقسام: حقيقى وهو الذى لا بد من قصده، ومجازى مهمل فى عرف النحاة وهو إطلاق الكلمة على الكلام التام، فلا يتعرض لهذا بوجه، ومجازى مستعمل فى عرف النحاة وهو إطلاق الكلمة على أحد جزأى العلم المضاف، فترك التعرض له جائز، والتعرض له أجود لأن فيه مزيد فائدة.

ولما كان الاسم بعض ما تتناوله الكلمة، وكان بعض الأسماء لا يلفظ بها كفاعل أفعَلُ وتَفَعَّلُ، دعت الحاجة إلى زيادة فى الرسم ليتناول بها ما لم يتناوله اللفظ فقيل: «أو منوى معه»، أى مع اللفظ، ومنوى صفة قامت مقام موصوفها والتقدير: الكلمة لفظ مقيد بما ذكر، أو غير لفظ منوى مع اللفظ، وأشير بذلك إلى الدلالة والاستقلال المنبه عليهما، واحترز به من الإعراب المنوى فى نحو: فتى، فإنه يصدق عليه أنه منوى مع اللفظ المقيد إلا أنه غير مستقل ولا منزل منزلة مستقل، فإن الإعراب بعض الكلمة المعربة وإذا لفظ به لم يدخل فى مدلولات الكلمة، فهو بأن لا يدخل حين لا يلفظ به أحق وأولى.

ثم الكلمة إن لم تكن ركن الإسناد فهي حرف، وإن كانت ركنًا له فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم، وإلا فهي فعل.

ص: والكلام ما تضمن من الكلم إسنادًا مُفيدًا مقصودًا لذاته.

ش: صرح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة، فمن ذلك قوله: «واعلم أن قُلْتُ في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ما كان كلامًا لا قولًا»، عني بالكلام الجمل، وبالقول المفردات، ولا يريد أن القول مخصوص بالمفردات، فإن إطلاقه على الجمل سائغ باتفاق، وقد سمي الاعتقاد قولًا؛ لأن الاعتقاد لا يفهم إلا بغيره والقول قد لا يتم معناه إلا بغيره، بخلاف الكلام فإنه تام المعنى بنفسه، ولذلك أطلق على القرآن أنه كلام الله تعالى، ولم يطلق عليه أنه قول الله تعالى، وقد شاع إطلاق القول على ما لا يطلق عليه كلام كقول أبي النجم.

فالت له الطير تقدم راشدًا

إنك لا ترجع إلا حمامًا

وقال الآخر:

فالت له العينان سمعًا وطاعةً

وحذرنا كالدُّرِّ ما لم يشقَّب

ويُن عترة أن هذا الحال المعبر عنه بالقول ليس كلامًا بقوله:

لو كان يدري ما المحاورَةُ أشتكى

ولكان لو علم الكلام مُكلمى

وقد قسم سيبويه الكلام إلى: «مستقيم حسن نحو: أتيتك أمس، وإلى مستقيم كذب نحو: حملت الجبل، وإلى مستقيم قبيح نحو: قد زيدك رأيت، وإلى محال نحو: أتيتك غدًا، وإلى محال كذب نحو: سأحمل الجبل أمس.

وزاد الأخفش الخطأ فقال: ومنه الخطأ نحو: ضربي زيد، وأنت تريد: ضربت

زيدًا.

والظاهر أن سبويه لا يرى الخطأ كلاماً لخلوه من القصد، ويؤيد رأيه قوله عليه السلام: «كلام ابن آدم كله عليه لا له إلا ما كان أمراً بمعروف، أو نهياً عن منكر، أو ذكراً لله تعالى»^(١)، فين أن كل ما سوى هذه الثلاثة من كلام ابن آدم عليه، أي يؤخذ به، وليس الخطأ أحد هذه الثلاثة، ولا يؤخذ به لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾ [الاحزاب: ٥]، فليس بكلام، ولذلك لم يعتد بقول الذي غلبه الفرح فقال مخطئاً: اللهم أنت عبدى وأنا ربك، بل عذره الرسول ﷺ فقال: «أخطأ من شدة الفرح»^(٢)، فإن أطلق على الخطأ كلاماً فعلى سبيل المجاز، وإطلاق سبويه على نحو: حملت الجبل، كلاماً أسهل من إطلاقه على الخطأ من وجهين: أحدهما كون أوله مستوفياً لقيود الكلام فلا يعتد بآخر بل يلغى، والثاني: إمكان تأويله بالمبالغة فى وصف الجبل بالثقل فى نحو: حملت الجبل، وبأن يكون التقدير فى نحو: سأتيك أمس، سأتيك فى مقابل أمس؛ لأن غذاً مقابل أمس، وكل ذلك مما قد يقصد، بخلاف الخطأ فإنه مناف للقصد.

وقد صرح سبويه وغيره من أئمة النحويين بأن ما لم يفد ليس بكلام مفرداً كان كزيد، أو مركباً دون إسناد كعبدك وخير منك، أو مركباً بإسناد مقصود لغيره نحو: إن قمت، أو مركباً بإسناد مقصود لا لغيره لكنه مما لا يعجبه أحد نحو: النار حارة، فيلزم من تعرض لحد الكلام أن يحتز من ذلك كله بإيجاز.

فقولى: (ما تضمن من الكلم)، إعلام بالجنس الذي منه الكلام، وأنه ليس خطأ ولا رمزاً ولا نحو ذلك، وإنما هو لفظ أو قول أو كلم، فاللفظ أبعد الثلاثة لوقوعه على المهمل والمستعمل بخلاف القول والكلم، والقول مثل الكلم فى القرب لتساويهما فى عدم تناول المهمل، لكن قد يقع القول على رأى والاعتقاد مجازاً، وشاع ذلك حتى صار كأنه حقيقة ثابتة، ولم يعرض هذا للكلم، فكان تصدير حد الكلام به أولى، لكن على وجه يعم المؤلف من كلمتين فصاعداً، فلذلك لم أقل: (الكلم المتضمن)؛ لأن الكلم اسم جنس جمعى كالتين والطرف: واللين، وأقل ما

(١) أخرجه الطبرانى فى المعجم الكبير (٢٣ / ٢٤٣)، ح (٤٨٤).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم فى صحيحه (٤ / ٢١٠٤)، ح (٢٧٤٧).

يتناول ثلاث كلمات، وإنما قيل: (ما تضمن من الكلم) فصدر الحد بما لصلاحيتها للواحد فما فوقه، ثم خرج الواحد بذكر تضمن الإسناد المفيد، فبقى الاثنان فصاعدًا، وهو المراد.

واحترز بمفيد مما لا فائدة فيه نحو: السماء فوق الأرض، وتكلم أمس، واحترز بمقصود من حديث النائم، ومحاكاة بعض الطيور الكلام.

واحترز بأن قيل: «مقصود لذاته»، من المقصود لغيره كإسناد الجملة الموصول بها والمضاف إليها، فإنه إسناد لم يقصد هو ولا ما تضمنه لذاته بل قصد لغيره، فليس كلامًا بل هو جزء كلام، وذلك نحو: قاموا، من قولك: رأيت الذين قاموا، وقمت حين قاموا.

وزاد بعض العلماء في حد الكلام: «من ناطق واحد»، احترازًا من أن يصطلح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلاً أو مبتدأ، ويذكر الآخر فاعل الفعل، أو خبر المبتدأ، فإن مجموع النطقين مشتمل على ما اشتمل عليه مثله إذا نطق به واحد، وليس بكلام لعدم اتحاد الناطق؛ لأن الكلام عمل واحد، فلا يكون عامله إلا واحدًا.

وللمستغنى عن هذه الزيادة جوابات: أحدهما أن يقول: لا نسلم أن مجموع النطقين ليس بكلام، بل هو كلام لاشتماله على قيود الكلام المتعبرة، وليس اتحاد الناطق معتبرًا، كما لم يكن اتحاد الكاتب معتبرًا في كون الخط خطأ، فإنه لو اصطلاح رجلان على أن يكتب أحدهما زيد، ويكتب الآخر فاضل، لكان المجموع خطأ، فكذلك إذا نطق رجل بزيد، ونطق الآخر بفاضل، وجب أن يحكم على المجموع بأنه كلام، ولم يلزم من ذلك صدور عمل واحد من عاملين؛ لأن المخبر عنه المخبر به.

فإن قيل: لو كان مثل ذلك كلامًا كما هو الصادر من ناطق واحد لتساويا في الحكم، فكان يترتب على نطق المصطلحين ما يترتب على نطق الواحد من إقرار وتعديل وتجريح وقذف وغير ذلك، وذلك متف، فبطل كون ذلك كلامًا.

فالجواب: أن انتفاء ترتيب الحكم على الكلام لا يمنع كونه كلاماً، فإن بعض الكلام صريح، وبعضه غير صريح، فنطق المصطلحين إن كان كلاماً فهو غير صريح؛ لأن السامع لا يعلم ارتباط أحد جزأيه بالآخر، كما يعلم ذلك من نطق الناطق الواحد، فلذلك اختلفا في الحكم.

والثاني من جوابي المستغنى عن تلك الزيادة أن يقال: كل واحد من المصطلحين المشار إليهما إنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالآخرى، فمعناها مستحضر في ذهنه، فمجموع ذلك المعنى والكلمة التي نطق بها كلام، كما يكون كلاماً قول القائل لقوم رأوا شبحاً: زيد، أى: المرثى زيد، فعلى هذا كل واحد من المصطلحين، متكلم بكلام، وقد تقدم أن من الكلام ما يكون أحد جزأيه غير منطوق به، فثبت أن الزيادة المذكورة مستغنى عنها.

صرّ فالاسم كلمةٌ يسند ما معناها إلى نفسها أو نظيرها.

ش: الإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه، فإن كان باعتبار المعنى اختص بالأسماء، وقيل فيه: وضعى وحقيقى، كقولك: زيد فاضل.

وإن كان باعتبار مجرد اللفظ صلح لاسم نحو: زيد معرب، ولفعل نحو: قام مبنى على الفتح، ولحرف نحو: فى حرف جر، ولجملة نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة^(١).

فقد ظهر بهذا لم قيل: «الاسم كلمة يسند ما معناها إلى نفسها»، فقيد الإسناد باعتبار المعنى لأنه خاص بالأسماء، بخلاف الإسناد باعتبار مجرد اللفظ فإنه عام.

ولما كان من الأسماء ما لا يقبل الإسناد باعتبار المعنى كأسماء الأفعال والأسماء الملازمة للنداء والظرفية احتيج إلى زيادة فى الرسم يتناول بها ما لا يتناول بدونها، فقيل: «أو نظيرها»، وليس المراد بالنظير ما وافق معنى دون نوع كالصدر والصفة بالنسبة إلى الفعل، بل المراد ما وافق معنى ونوعاً، كموافقة قول الأمر بالصمت سكوتاً لقوله: صه، لكن صه لا يقبل الإسناد الوضعى ويقبله السكوت، فالسند إلى

(١) صحيح: أخرجه البخارى فى صحيحه (٥/ ٢٣٤٦)، ح (٦٠٢١).

السكوت بمنزلة المسند إلى صه لتوافقهما معنى ونوعاً، وكذا المسند إلى كريم وفلان بمنزلة المسند إلى «مكرمَان وفُلٌّ»، وإن كان «مكرمَان وفُلٌّ» لم يستعمل إلا فى النداء، وهذا سبيل محاولة الإسناد إلى نظير ما تعذر الإسناد إليه بنفسه.

ص: والفعلُ كلمةٌ تُسندُ أبداً، قابلةٌ لعلامة فرعية المسند إليه.

ش: صدر رسم الفعل بـ«كلمة»؛ لأنه أقرب أجناسه كما فى رسم، وخرج بـ«أبداً» ما يسند من الأسماء وقتاً دون وقت، وذلك كثير، ولما كانت أسماء الأفعال مشاركة للأفعال فى أنها تسند أبداً احتيج فى الرسم إلى زيادة مخرجة لما لم يخرج بدونها، فقيّد الملازم للإسناد بكونه «قابلاً لعلامة فرعية المسند إليه»، كساء التانيث الساكنة، فإن عدم قبولها يميز لشتان من افتراق مع توافقهما فى المفهوم وملازمة الإسناد، وكياء المخاطبة، فإن عدم قبولها يميزاً للدراك من أدرك مع توافقهما فى المفهوم وملازمة الإسناد ومثل الياء فى الدلالة على فرعية المسند إليه وكون قبولها يميزاً لفعل الأمر من اسمه كالألف والواو والنون فى: أدركا، وأدركوا، وأدركن، وقد حكم سيويه بفعلية هَلَمْ على لغة تميم لقولهم: هَلَمْي، وهَلْمًا، وهَلْمُمن، وحكم باسميتها على لغة الحجازيين؛ لأنهم يلزمون بها التجريد، كلزومه عند الجميع فى دراك وأخواتها.

ص: والحرفُ كلمةٌ لا تقبل إسناداً وضِعياً بنفسها ولا بنظير.

ش: صدر رسم الحرف بـ«كلمة» كما صدر رسم الاسم والفعل، ثم رسم الحرف ينفى قبوله للإسناد الوضعى احترازاً من الإسناد غير الوضعى، فإنه صالح لكل لفظ كما تقدم، وأطلق الإسناد لأن المراد نفى قبول الحرف له من طرفيه؛ لأن الحرف لا يُسند ولا يُسند إليه، أعنى إسناداً وضِعياً، ولما كان من الأسماء ما يشارك الحرف فى كونه لا يسند ولا يسند إليه كالأسماء الملازمة للنداء احتيج فى الرسم إلى زيادة تخرج ما لم يخرج بدونها، فقيل: «لا بنفسها ولا بنظير»؛ لأن الأسماء المشار إليها لا تقبل الإسناد الوضعى بنفسها، ولكن تقبله بنظير كما تقدم، والحرف لا يقبله بنفسه ولا بنظير.

ص: ويعتبر الاسم: بندائه، وتنوينه في غير روى، وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه أو إضافة إليه، أو عود ضمير عليه، أو إيدال أسم صريح منه، وبالإخبار به مع مباشرة الفعل، وبموافقة ثابت الاسمية في لفظ أو معنى دون معارض.

ش: يستدل بالنداء على اسمية ما له علامة غيره نحو: أيا زيد، وعلى اسمية ما لا علامة له غيره نحو: أيا مكرمان، واعتبار صحة النداء بأيا، وهيا، وأى، أولى من اعتبارها بيا؛ لأن يا قد كثرت مباشرتها الفعل والحرف نحو: يا حبذا، ويا ليتنى.

وإنما اختص الاسم بالنداء لأن المنادى مفعول في المعنى، والمفعول لا تليق بغير اسم.

وأما التنوين فلما أن يدل على بقاء الأصالة، وهو تنوين الصرف كرجل وزيد، فلا يلحق غير الاسم، إذ الأصالة له فيدل على بقائها.

وإما أن يدل على تنكير ما هو صالح للتعريف كضه وأف، فلا يلحق غير اسم لعدم الحاجة إليه.

وإما أن يكون عوضاً عن مضاف إليه كحيث، فلا يلحق غير اسم لأن الإضافة من خصائصه.

وإما أن يكون دليلاً على مقابلة جمع مؤنث بجمع مذكر كمسلمات، فلا يلحق غير اسم لأن الجمع من خصائصه.

وإما أن يكون عوضاً عن الإطلاق في روى مطلق فلا يختص باسم؛ لأن الروى قد يكون بعض فعل، كما يكون بعض اسم، وذلك في لغة تميم، كإنشاد بعضهم.

أَقْلَى السُّلُومِ عَسَائِلَ وَالْعَتَابِينَ

وقولي إن أصبت لقد أصابن^(١).

وقد ذكر أيضاً تنوين سادس يسمى الغالى كإنشاد بعضهم:

(١) البيت من الوافر وهو لجريز في ديوانه (ص ٨١٣)، وخزانة الأدب (١/ ٦٩)، والخصائص

(٢/ ٩٦)، والدرر (٥/ ١٧٦)، (٦/ ٢٣٣)، وشرح أبيات سيويه (٢/ ٣٤٩).

الشاهد فيه قوله: «أصابا» حيث زيدت الألف للضرورة، ويروى «العتابن» «وأصابن» والشاهد

في هذه الرواية قوله «والعتابن» «وأصابن» حيث أدخل تنوين الترنم على الاسم «العتاب»

والفعل «أصاب»، (المعجم المفصل ١/ ٣٢).

وقاتم الأعماق خاوى للمخترق^(١).

ذكر الأنخس^(٢) في كتاب القوافي، وهو أيضاً غير خاص بالأسماء؛ لأنه يلحق الروى المقيد سواء كان بعض اسم أو بعض فعل، فقد جاء الاحتراز بتقييد الخاص بالاسم بكونه فى غير روى، وقد أنكر السيرافى^(٣) الغالى، ونسب رواه إلى الوهم. ويتناول اعتبار الاسم بتعريفه التعريف بالأداة نحو: الرجل والغلام، وبالإضافة نحو: معاذ الله، ويا ويح من ليس له ناصر.

ولما كان فى غير الأسماء لعل ما يقبل الإضافة إليه والإخبار عنه بتأويل نحو قوله تعالى: ﴿سواء عليكم أَدْعَوْتُهُمْ﴾ [الاعراف: ١٩٣]، ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿وَيَوْمَ نُسِيرُ الْجِبَالَ﴾ [الكهف: ٤٧]، لم يكن بد من أن

(١) البيت من الرجز وهو لرؤية فى ديوانه (ص ١٠٤) والأشبه والنظائر (٢/ ٣٥)، وشرح الكافية (١/ ٣٦).

اللغة: الواو «رب»، أى ورب، «قاتم الأعماق» السكيت: يقال: أسود قاتم وقاتم من قتم يقتم من باب ضرب يضرب، ومن قتم يقتم من باب علم يعلم قتماً وقتمة، والأعماق جمع عمق يفتح العين وضمها، والخواى بالخاء المعجمة، من خوى البيت إذا خلا عن الساكن والبطن من الطعام، والمخترق: المر الواسع المتخلل للرياح. الشاهد فيه: المخترقن: حيث أدخل عليها التثنية مع اقترانها «بال». (انظر شرح الكافية/ الحاجب ١/ ٣٦).

(٢) أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعى بالولاء البلخى (٠٠٠ - ٢١٥هـ / ٨٣٠م).

نحوى وعالم باللغة والأدب. سكن البصرة وأخذ العربية عن سيبويه.

له مؤلفات عديدة، منها «معانى القرآن»، و«المقاييس فى النحو»، و«الاشتقاق»، و«العروض»، (بغية الوعاة ١/ ٥٩٠).

(٣) الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافى، أبو سعيد نحوى، علم بالأدب، أصله من سيراف (من بلاد فارس) تفقه وسكن بغداد، فتولى نيابة القضاء، وتوفى فيها. وكان معتزلياً، متعففاً، لا يأكل إلا من كسب يده، ينسخ الكتب بالأجرة ويعيش منها.

له «الإقناع» فى النحو، أكمله بعده ابنه يوسف، و«أخبار النحويين البصريين - ط»، و«صناعة الشعر»، و«البلاغة»، و«شرح المقصورة الدريدية»، و«شرح كتاب سيبويه - خ» فى دار الكتب. (الاعلام ٢/ ١٩٥ - ١٩٦).

يقال: «بلا تأويل»، ليعلم أن المحوج إلى التأويل حين يُخبر عنه أو يضاف إليه ليس باسم، بل مؤول به.

واعتبار الاسم بعود الضمير كالاستدلال على اسمية مهما بعود الضمير عليها في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ [الاعراف: ١٣٢]، وكالاستدلال على اسمية ما في: ما أحسن زيداً، بعود ضمير الفاعل المستكن في أحسن إلى ما، والضمير لا يعود إلى غير اسم.

ومن دلائل الاسمية: وقوع اسم صريح بدلاً مما لم يتبين اسميته نحو: كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم؟ فصحيح اسم صريح لقبوله علامات الاسم كلها، وهو مبذل من كيف بدل الشيء على سبيل التفضيل، ولا يبدل الاسم إلا من اسم، ولما كان بدلاً من اسم مضمن معنى همزة الاستفهام وجب أن يقرن هو بها، كما يجب ذلك في المبدل من كل اسم مضمن معنى الاستفهام نحو: من عندك؟ أريد أم عمرو؟ وأين خالد؟ أعندك أم في بيته؟ ومتى سفرك؟ أغداً أم بعد غد؟ وكم مالك؟ أعشرون أم ثلاثون؟

ومن دلائل الاسمية: الإخبار بالكلمة مع مباشرة الفعل نحو: كيف كنت؟ وخروج زيد إذا خرجت، فكيف خبر كان، وإذا خبر المبتدأ الذي هو خروج زيد، وكلاهما مباشر لفعل، فالإخبار بهما ينفي الحرفية، ومباشرة الفعل تنفي الفعلية، فتعينت الإسمية.

ومن دلائل الاسمية: موافقة ثابت الاسمية في وزن يخص الاسم نحو: وشكان ووطآن، فإنهما من أسماء الأفعال، ويدل على اسميتهما كونهما على وزن يخص الأسماء مع انتفاء الحرفية لكونهما عمدين، والحرف لا يكون عمدة.

ومن دلائل الاسمية: موافقة ثابت الاسمية في معناه دون معارض، كموافقة قد لحسب في قولهم: قَلْدُكَ، وَقَدْ زَيْدٌ دَرْهَمٌ، فقد بمعنى حسب دون معارض وحسب ثابت الاسمية متمكن فيها فوجب كون قد اسماً، بخلاف واو المصاحبة في نحو: استوى الماء والخشبة، فلإنها؛ بمعنى مع، ولا تلحق بها في الاسمية؛ لأن موافقة الاسمية عارضها كون الأسماء ليس فيها ما هو على حرف واحد إلا وموقعه موقع العجز لا

موقع الصدر، كتاء الضمير ويائه وكافه، وإنما يقع موقع الصدر ما هو حرف كباء الجر ولامه وكافه، وفاء العطف وواوه، فلو حكم على واو المصاحبة بالاسمية لزم عدم النظر، بخلاف الحكم عليها بالحرفية، والعلامة اللفظية مرجحة على المعنوية، ولذا حكم على وَشَكَانَ وَيُطَانُ بالاسمية مع موافقتها لَوَشُكٌ وَيُطُوْ في المعنى، وحكم على عسى بالفعلية لاتصالها بضمير الرفع البارز، وتاء التانيث الساكنة مع موافقتها لعل في المعنى، وأمثال ذلك كثير.

ص: وهو لَعَيْنٌ أو مَعْنَى اسماً أو وصفاً.

ش: هو من «وهو لعين أو معنى» راجع إلى الاسم المرتفع، فيعتبر. لما فرغ من ذكر علامات الاسم شرع في بيان ما وضع له على سبيل الإجمال، وهو لعين أو معنى، ثم بين أن الدال على عين إما دال عليه دون تعرض لقيد، وهو المعبر عنه باسم عين كرجل وامرأة، وإما دال عليها مع قيد، وهو المعبر عنه بوصف العين كعالم وحاكم، وكذا الدال على معنى إما دال عليه دون تعرض لقيد وهو المعبر عنه باسم معنى كعلم وحلم، وإما دال عليه مع قيد وهو المعبر عنه بوصف المعنى كجلى وخفي، ولا يخرج عن هذا من الأوصاف ما يصلح للعين والمعنى كنافع وضار، ومن هذا القبيل ضمير الغائب، وبعض أسماء الإشارة والموصولات.

ص: ويعتبر الفعل: بناء التانيث الساكنة، نون التوكيد الشائع، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، وباتصاله بضمير الرفع البارز.

ش: تاء التانيث الساكنة علامة تمييز الفعل الماضي متصرفاً كان أو غير متصرف، ما لم يكن أفعل التعجب نحو: زكت هند فعست أن تفلح، ونعمت المرأة هي.

ونون التوكيد علامة للفعل، وتلحق منه المضارع والأمر نحو: لا تَفْعَلَنَّ واذْكُرَنَّ الله، وقد تلحق الفعل الماضي وضعاً للمستقبل معنى نحو قوله ﷺ: «فإِذَا أَدْرَكَنَّ واحدٌ منكم الدجال»، فلحقت أدرك وإن كان بلفظ الماضي؛ لأن دخول إما عليه جعله مستقبل المعنى، وكذا قول الشاعر:

دَامَنَّ سَعْدُكَ إِن رَحِمْتَ مَتِيماً
لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحاً^(١)

فلحقت دام لأنه دعاء والدعاء لا يكون إلا بمعنى الاستقبال، وقد تلحق أفعل في التعجب كقول الشاعر:

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضَبٍ ضَرِيمةٍ
فَأَخْبَرَهُ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَخْبَرِيَا^(٢)

أراد أحرين بنون التوكيد الخفيفة، فأبدلها للوقف ألفاً.
وقيد نون التوكيد بالشائع احترازاً من شذوذ لحاقها اسم الفاعل في قول الراجز،
أنشد ابن جني^(٣):

أَرَيْتَ إِن جِـــاءَتْ بِهِ أُمْلُوداً
مُـرَجَّجَلاً وَيَلْبَسُ البُسْرُوداً
أَفَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشَّهْرُوداً^(٤)

(١) البيت من الكامل وهو بلا نسبة في الجني الداني (ص ١٤٣)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٩٥)، وجمع الهوامع (٢/ ٧٨).

والشاهد فيه قوله «دامن» حيث أكد الفعل الماضي بنون التوكيد الثقيلة شذوذاً.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٥٨)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٧٥٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٤٦)، ولسان العرب (١/ ٦٥٠) (غضب).

الشاهد فيه: «أحرى» يريد «وأحرين» فأبدل نون التوكيد ألفاً في الوقف، وهذا مما يدل على فعلية صيغة التعجب، لأن نون التوكيد لا تدخل إلا على الأفعال. (المعجم المفصل ٢/ ١٧٥).

(٣) عثمان بن جني، أبو الفتح الموصلي (قبل ٣٣٠هـ / ٩٤١م - ٣٩٢هـ / ١٠٠١م) من أحذق أهل الأدب، وأعلمهم بالنحو والتصريف، أخذ عن أبي علي الفارسي، ثم حل محله، ولد في الموصل، وتوفي في بغداد كان يناظر المتنبي في النحو، وكان المتنبي يقول: ابن جني أعلم بشعري مني، له أشعار حسنة، ويقال إنه كان أعور.

من مؤلفاته الكثيرة فذكر: «الخصائص»، و«سر صناعة الإعراب»، و«اللمع»، و«شرح ديوان المتنبي». (الأعلام ٤/ ٢٠٤).

(٤) البيت من الرجز وهو لرؤية في ملحقات ديوانه (ص ١٧٣)، وشرح التصريح (١/ ٤٢)،
وشرح شواهد المغنى (٢/ ٧٥٨).

ونون الوقاية اللازمة علامة للفعل، وتلحق منه المتعدى ماضيًا كان نحو: أكرمتني، أو مضارعًا نحو: تكرمني، أو أمرًا نحو: أكرمني، فإن كان اتصالها غير لازم لم يستدل به على الفعلية؛ لأنها تلحق على سبيل الجواز فعلاً وغير فعل، ولا تلحق على سبيل اللزوم إلا فعلاً، وسيأتي بيان ذلك في المضمرات.

والاتصال بضمير الرفع البارز علامة قاطعة لا يشارك الفعل فيها غيره، وهى وتاء التانيث الساكنة يميزان لاسماء الأفعال من الأفعال، فأى كلمة دلت بنفسها على حدث ماضٍ وقبلت تاء التانيث الساكنة فهى فعل ماضٍ كبعد واقترب وإن لم تقبله ولم تكن أفعال تعجب فهى اسم كهيهات وشتان.

وأى كلمة دلت على الأمر وقبلت الاتصال بضمير الرفع البارز، فهى فعل كاسكت وأدرك، فإن لم تقبله فهى اسم كصه ودراك.

ص: وأقسامه: ماضٍ، وأمرٌ، ومضارع.

ش: لما كمل ما يحتاج إليه من علامة الفعل شرع فى بيان أقسامه الأولية التى ترتب عليها معرفة ما هو منها مبنى وما هو منها معرب، وما هو منها مبهم وما هو منها مختص بأحد الأزمنة، وجعل الماضى أولاً فى الذكر، والأمر ثانياً والمضارع

= اللفظة: الأملود: الناعم ورجل أملود وامرأة أملود، البرود: جمع البرد وهو نوع من الثياب.

الإعراب: أريت: الهمزة للاستفهام، ريت: أصلها «رأيت» فعل ماضٍ مبنى على السكون، والتاء ضمير مبنى فى محل رفع فاعل، إن: حرف شرط جازم، جاءت: فعل ماضٍ مبنى على الفتح، والتاء للتانيث، والفاعل ضمير مستتر تقديره «هى» به: جار ومجرور متعلقة بـ «جاءت» أملوداً: حال منصوب بالفتحة، مرجلاً: حال ثانية، ويلبس: الواو حالية، يلبس: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر تقديره «هو» «البرود»: مفعول به، أقاتلن: الهمزة استفهامية، قاتلن، خير لمتبداً محذوف والتقدير: «أأنت قاتلن»، أحضروا: فعل أمر مبنى على حذف النون، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع فاعل، والألف فارقة، الشهودا: مفعول به منصوب، جملة «يلبس» فى محل نصب حال، وجملة «أحضروا» فى محل نصب مفعول به مقول القول.

الشاهد: «أقاتلن» حيث دخلت نون التوكيد على اسم الفاعل اضطراراً تشبيهاً له بالمضارع.

ثالثاً، كما فعل سيبويه رحمه الله حين قال: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كان لم ينقطع»، ثم مثل لما مضى بذهب، ولما يكون ولما يكون ولم يقع باذهب وتذهب، ثم بين أن تذهب وشبهه يراد به الحال أيضاً، وكان سيبويه لحظ في هذا الترتيب أن المضارع لا يخلو من زيادة، وأن الماضي والأمر يخلوان منها كثيراً نحو: ضَرَبَ وشَرِبَ وقَرَّبَ ودَحْرَجَ، وخَفَّ وبعَ وقل ودَحْرَجَ، والتجرد من الزيادة متقدم على التلبس بها، فقدم ما له في التجريد نصيب على ما لا نصيب له فيه، وتجرد الماضي أكثر من تجرد الأمر فقدم عليه، وأيضاً فإن كل واحد من الماضي والأمر إذا تجرد من القرائن وفي بما يقصد به على سبيل التنصيص، بخلاف المضارع فإنه لا يفى ببيان ما قصد به على سبيل التنصيص إلا بقرينة، فكان أضعف منهما فأخر، وأيضاً فإن كل حادث مسبوق بأرَادَ، ثم بَكُنْ، ثم يعبر عنه بـيكون لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، فاستحق الماضي لشبهه بأرَادَ التقدم، والأمر لشبهه بـكُنْ التوسط، والمضارع لشبهه بـيكون التأخر.

س. فيميزُ الماضي التاءُ المذكورة، والأمر معناه ونونُ التوكيد، والمضارع افتتحه بهمزة المتكلم مجرداً، وبنون له معظماً أو مُشَارَكَا، وبتاء المخاطب مطلقاً وللغائبة والغائبتين، وبياء المذكر الغائب مطلقاً والغائبات.

ش. التاء المذكورة هي تاء التانيث الساكنة، وقد تقدم الإعلام بأنها علامة تميز الفعل الموضوع للمضى متصرفاً كان كضرب، أو غير متصرف كنعم، ولم تلحق فعل الأمر للاستغناء عنها بياء المخاطبة نحو: افعلى، ولا المضارع للاستغناء عنها بتاء المضارعة نحو: هي تفعل؛ ولأنها ساكنة والمضارع يسكن للجزم فلو لحقته التنى فيه ساكتان؛ ولأن لحاقها للاسم أصل إذ مدلولها فيه بخلاف مدلولها إذا لحقت الفعل فإنه في الفاعل، وفتح ما قبلها في الاسم لازم، فوجب ذلك في الفعل المفتوح الآخر وضعاً وهو الماضي، وبهذه التاء يتميز ما يدل على حدث ماضٍ وهو فعل كافترق، مما يدل على حدث ماضٍ وهو اسم كشتان.

ولما كانت الدلالة على الأمر تستفاد من فعل كانزل، ومن اسم كنزال، دعت الحاجة إلى ما يميز الفعل وهو نون التوكيد، فأى كلمة دلت على الأمر وصلحت لها فهى فعل، وإلا فهى اسم فلذلك حكم باسمية نزال ودراك مع مساواتهما لانزل وأدرك؛ فى المعنى، وشارك فعل الأمر فى لحاق نون التوكيد الفعل المضارع، لكن فعل الأمر يؤكد بهما لمجرد كونه على صيغة الأمر، ولا يؤكد بهما المضارع إلا بسبب عارض يسوغ له ذلك كوقوعه جواب قسم، واقتترانه بحرف طلبى.

واعلم بأن المضارع يميزه من غيره صلاحيته؛ لأن تدخل عليه السين أو سوف أو لم أو لن أو كى، وافتتاحه ببعض «ناتى» بشرط أن تشعر الهمزة بأننا، والنون بنحن، والتاء بحضور أو تأنيث، والياء بغيبة، والإحالة على الافتتاح بأحد هذه الأحرف المشعرة بما ذكر أولى من الإحالة على سوف وأخواتها؛ لأن افتتاحه بأحد الأحرف الأربعة لازم لكل مضارع، وليست الصلاحية لسوف وأخواتها لازمة، إذ من الأفعال المضارعة ما لا يدخله شيء منها كأهأ وأهلم، فإنهما فعلا مزارعان لا فتاحهما بالهمزة المشعرة بأننا، ولا يقعان فى كلام العرب غالباً إلا بعد لا أو لم، كقول من قيل له: ها وهلم: لا أهأ ولا أهأ، ولا أهلم ولا أهلم.

وتقييد الأحرف الأربعة بالمعاني المذكورة واجب؛ لأن أمثالها فى اللفظ قد يفتح بها الماضى: نحو أكرمَ وتكرمَ، ونرجسَ الدواء إذا جعل فيه نرجساً، ويرتأ الشيب إذا خضبه باليرتاء وهو الحناء، ولكنها لا تشعر بالمعاني المذكورة، فلم يكن ما افتتح بها مضارعاً بل ماضياً.

ص: والأمر مستقبلاً أبداً، والمضارع صالح له وللحال، ولو نُفى بلا خلافاً لمن خصهما بالمستقبل.

ش: لما كان الأمر مطلوباً به حصول ما لم يحصل كقوله تعالى: ﴿قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ [المائدة: ٢٧]، ودوام ما حصل كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ [الاحزاب: ١]، لزِم كونه مستقبلاً اقتترانه بما يخرجُه عن ذلك.

وأيضاً فإن الفعل فعل بدلالته على الحدث والزمان المعين، وكونه أمراً أو خبراً معنى زائد على ذلك مطلوب بقاؤه، إذ لا يمتاز أحد النوعين من الآخر إلا به، والاستقبال لازم للأمرية، فلو انتفى تبدله انتفت الأمرية، بخلاف الخبرية المستفادة من الماضي والمضارع فإنها لا تنتفى بتبديل المضي باستقبال، والاستقبال بمضي، وكون المضارع مستقبلاً جلياً، بخلاف كونه حالاً، فإن فيه إشكالاً؛ لأن كثيراً من الناس يعتقدون أن الحال هو المقارن وجود معناه لوجود لفظه، وليس كذلك؛ لأن مدة وجود اللفظ لا تتسع لوجود معنى الفعل، ولا اشترط ذلك في المضارع المراد به الحال، بل جوز في كل فعل طال مدة أو قصرت.

وأيضاً فإن المخبر بالفعل الماضي يتقدم شعوره بمضيه على التعبير عنه، والمخبر بالمستقبل يتقدم شعوره باستقباله على التعبير عنه، فكذا المخبر بالحال لا بد من تقدم شعوره بحالته على التعبير عنه، وذلك موجب لعدم المقارنة التوهمة، بل مقصود النحويين أن الحال ما قارن وجود لفظه لوجود جزء من معناه، كقولنا: هذا زيد يكتب، فيكتب هنا مضارع بمعنى الحال، ووجود لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة لا جميعها، وعبر بالحال عن اللفظ الدال على الجميع لاتصال أجزاء الكتابة بعضها ببعض؛ لأن أجزاء المستقبل مدة لجزئه المقارن، ولما كان بعض مدلول المضارع المسمى حالاً مستأنفة الوجود أشبه المستقبل المحض في استئناف الوجود، فاشتركا في صيغة المضارع اشتراكاً وضعياً؛ لأن إطلاقه على كل واحد منهما لا يتوقف على مسوغ من خارج، بخلاف إطلاق المضارع مراداً به المضي، وإطلاق الماضي مراداً به الاستقبال، فإن ذلك يتوقف على مسوغ من خارج نحو: لو تقوم أمس لقلت، وإن قلت غداً قلت، فلولاً: «لو»، و«إن» ما ساغ إعمال تقوم في أمس، ولا قلت في «غداً».

وإذا نفى المضارع بلا لم يتعين الحكم باستقباله بل صلاحية الحال باقية، روي ذلك عن الأخفش نصاً، وهو لازم لسيويه وغيره من القدماء لاجتماعهم على صحة قول القائل: قاموا لا يكون زيداً، بمعنى: إلا زيداً، ومعلوم أن المستثنى من شيء للاستثناء، والإنشاء لا بد من مقارنة معناه للفظه، و«لا يكون» هنا استثناء فمعناه مقارن للفظه، فلو كان النفي بلا مخلصاً للاستقبال لم تستعمل العرب «لا يكون» في الاستثناء لمبايسته الاستقبال.

ومثل هذا الإجماع إجماعهم على إيقاع المضارع المنفى بلا فى مواضع تنافى الاستقبال نحو: أظن ذلك كائنًا أم لا تظنه؟ وأتجه أم لا أتجه؟ وما لك لا تقبل وأراك لا تبالى، وما شأنك لا توافق؟ ومثل ذلك فى القرآن كثير كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤]، ﴿لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٩٢]، ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨]، ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ﴾ [نوح: ١٣]، و ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهَدْدَ﴾ [النمل: ٢٠]، و ﴿مَا لِي لَا أَعْبُدُ﴾ [يس: ٢٢].

وهو فى غير القرآن أيضًا كثير، ومنه قول الشاعر:

يرى الحاضرُ الشاهدُ المظنن

من الأمرِ مالا يرى الغائب

وقال آخر:

إذا حاجةٌ ولتلك لا تستطيعها

فخذ طرْفًا من غيرها حين تسبق

وقال آخر:

كان لم يكن بين إذا كان بعده

تلاقٍ ولكن لا إخال تلاقيا

والذى غرّ الزمخشري^(١) وغيره من المتأخرين قول سيبويه فى باب نفى الفعل: (وإذا قال: هو يفعل أي هو فى حال فعل، فإن نفيه ما يفعل، وإذا قال: وهو يفعل، ولم يكن الفعل واقعًا فإن نفيه: لا يفعل) فاستعمل (ما) فى نفى الحال، و(لا) فى

(١) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، أبو القاسم، جاز الله (٤٦٧هـ/ ١٠٧٥م - ٥٣٨هـ/ ١١٤٤م) إمام عالم بالدين والتفسير واللغة والأدب، تنقل فى البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية (من قرى خوارزم)، ومات فيها.
من كتبه وتصانيفه: «الكشاف»، و«أساس البلاغة»، و«المفصل»، و«نوابغ الكلم». (الاعلام ١٧٨/٧).

نفى المستقبل، وهذا لا خلاف في جوازه، وليس في عبارته ما يمنع من إيقاع غير (ما) موقع (ما) ولا من إيقاع غير (لا) موقع (لا) وقد بين في موضع آخر أن (إن) النافية مساوية لما، فيلزم من ذلك أن تستعمل لنفى الحال كما تستعمل (ما) وبين أيضاً أن (لن) لنفى سيفعل، فيلزم من ذلك موافقتها للا، ولم يتعرض لذلك في باب نفى الفعل، فلا يوجب ذلك عدم جوازه، فكذا لا يجب من تخصيص ما يقع على الحال امتناع نفيه بغير (ما)، ولكنه قصد في باب نفى الفعل التنبيه على الأولى في رأيه، والأكثر في الاستعمال، وذلك أن استعمال (ما) في النفي أكثر من استعمال (إن)، ونفى الحال بها أكثر من نفيه بلا، وكذلك «لا» في المثال المذكور راجحة على «لن» من قبل مشاركة اللفظ؛ لأن الفعل المتقدم مرفوع، فإذا نفى الثاني بلا قبول مرفوع بمرفوع، فيكون الفعلان متشاكليْن، وإذا نفى بلن قبول مرفوع بمنصوب فتفوت المشكلة وهي مهمة في كلامهم، حتى حملهم الاهتمام بها على إخراج الشيء عن أصله نحو قولهم: أخذه ما قَدُم وما حَدُث، فضموا «دال» حدث لتشاكل «دال» قدم، ولو أفرد حدث تعين فتح داله، وقد قال سيويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم: وتكون (لا) ضدًا لنعم، وهذا إشعار بعدم تقيدها في النفي دون زمان، كما لا يتقيد نعم. لأن نعم تصديق لما قبلها ماضيًا كان أو حاضراً أو مستقبلاً نحو أقام زيد؟ وأتظنه قائماً؟ وأتسافر غداً؟ فنعم بعد الثلاثة الأفعال مقتضية لثبوت القيام الماضى، والظن الحاضر، والسفر المستقبل، ولا بعدهن مقتضية لنفيهن، على أن كلام سيويه لو كان صريحاً في أن المضارع المنفى بلا لا يكون إلا مستقبلاً لم يجز الأخذ به بعد وجود الأدلة القاطعة بخلاف ذلك كما قدمنا.

س: ويترجح الحال مع التجريد، ويتعين عند الأكثر بمصاحبة الآن وما في معناه، وبلاد الابتداء، ونفيه بليس وما وإن.

س: لما كان للماضى في الوضع صيغة تخصه كفعل، وللمستقبل صيغة تخصه كافعَل ولم يكن للحال صيغة تخصه، بل اشترك مع المستقبل في المضارع، جعلت دلالاته على الحال راجحة عند تقييده من القرائن، ليكون جابراً لما فاتته من الاختصاص بصيغة، وإذا كان التجرد من قرائن الحال وقرائن الاستقبال مرجحاً للحال، فوجد أن

قرينة من قرائنه تؤكد الترجيح، فيصير الحال بها متعيناً، كإعمال المضارع في الآن وما في معناه نحو: زيد يصلّي الآن والساعة، وكذا اقترانه بلام الابتداء نحو: إني لأحبك، ونفيه بليس كقوله الشاعر:

فلست وبیت الله أَرْضَى بِمِثْلِهِمَا

ولكن مَنْ يَمْشِي سَبِيْرَضَى بِمَا رَكِبَ

ونفيه بما كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَذِرِي مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ [الاحقاف: ٤٩]، ويان كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَذِرِي أَقْرَبَ أَمْ بَعِيدَ مَا تُوعِدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

وبعض العلماء يجيز بقاء المقرون بالآن مستقبلاً؛ لأن الآن قد تصحب فعل الامر مع أن استقباله لارم كقوله تعالى: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فغير بالآن عن المدة التي رفع فيها الحرج عن المباشرين نساءهم في ليالي الصوم، وعن مدة بلوغ ذلك المخاطبين، وعن المدة التي تقع فيها المباشرة؛ لأن الآن ليس عبارة عن المدة المقارنة لنطق الناطق فحسب، بل الآن عبارة عن مدة ما حضر كونه، فلو أن الكائن لا يتم كونه إلا في شهر فصاعداً جاز أن يقال فيه: الآن هو كائن، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَسْمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شَهِاباً رُصِداً﴾ [الجن: ٩]، ومنه قول علي عليه السلام^(١)، في الخضاب: كان ذلك والإسلام قل، فأما الآن فقد اتسع نطاق الإسلام، فامرؤ وما اختار، وإذا ثبت هذا فقد يقال: الآن يكون كذا، يقصد التعبير بالآن عن المدة التي يقع الكون في بعضها، أو يقصد المبالغة في القرب، إلا أن هذا خلاف الظاهر.

وأما لام الابتداء فمُخلصةٌ للحال عند أكثرهم، وليس كما ظنوا، بل جاز أن يراد الاستقبال بالمقرون بها كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ رَبِّكَ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [النحل: ١٢٤]، ﴿إِنِّي لِحِزْنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٣]، فيحزن مقرون بلام

(١) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، أبو الحسن (٢٣ق.هـ/ ٦٠٠م - ٤٠هـ/ ٦٦١م) رابع الخلفاء الراشدين، وابن عم النبي ﷺ وصهره، وأول الناس إسلاماً بعد خديجة. أقام بالكوفة (دار خلافته) إلى أن قتله عبد الرحمن بن ملجم المرادي غيلة في ١٧ رمضان. جمعت خطبه وأقواله ورسائله في كتاب مطبوع سمي «نهج البلاغة»، وله «ديوان شعر» مشكوك بنسبة معظمه إليه. (الأعلام ٤/ ٢٩٥).

الابتداء وهو مستقبل؛ لأن فاعله الذهاب، وهو عند نطق يعقوب، عقب، بيحزن غير موجود، فلو أريد بيحزن الحال لزم سبق معنى الفعل لمعنى الفاعل فى الوجود، وهو محال.

والأكثر على أن النفى بليس وما وإن قرينة مخرصة للحال، مانعة من إرادة الاستقبال، وليس بلارم، بل الأكثر كون النفى بها حالاً، ولا يمتنع كونه مستقبلاً، كما قال حسان^(١) فى وصف الزبير، رضي الله عنه:

وما مثله فيهم ولا كان قبله

وليس يكون الدهر ما دام يدب^(٢)

أي ما فى هذا العصر مثله، ولا كان فيما مضى، ولا يكون فيما يستقبل، وهذا جلي غير خفى، ومثله قول الآخر:

والمرء ساعٍ لأمرٍ ليس يدركه

والعيش شح وإشفاق وتأميل^(٣)

وقال تعالى فى استقبال المنفى بما وإن: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقُّاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ﴾ [يونس: ١٥]، وقال أبو ذؤيب:

(١) حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجى الأنصارى، أبو الوليد (٥٤٠-٥٥٤هـ / ٦٧٤م) شاعر الرسول ﷺ عاش ستين سنة فى الجاهلية، ومثلها فى الإسلام. اشتهرت مدائحه فى الغسانين، وملوك الحيرة. كان شديد الهجاء. توفى بالمدينة. له ديوان شعر. (الأعلام ٢ / ١٧٥).

(٢) البيت من الطويل وهو لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص ٢٦)، والجنى الدانى (ص ٤٩٩)، والدرر (١ / ٧٦)، والمقاصد النحوية (٢ / ٢) الشاهد فيه: «ليس يكون» حيث جاء المضارع المنفى بليس دالاً على الاستقبال.

(٣) البيت من البسيط وهو لعبد بن الطبيب فى ديوانه (ص ٧٥)، وشرح اختيارات المفصل (ص ٦٧٤)، وبلا نسبة فى تخلص الشواهد (ص ٢١٣).

الشاهد فيه قوله: «والعيش شح وإشفاق وتأميل» حيث تعدد الخبر بالعطف بالواو، لأن المبتدأ، وهو قوله.

أَوْدَى بَنِيَّ وَأَغْقَبُونِي حَسْرَةً
عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَنْبَرَةٌ مَا تَقْلَعُ^(١)
وقال النابغة الجعدي يمدح النبي ﷺ:
لَهُ نَائِلَاتٌ مَّا يَغِبُّ نَوَالُهُمَا
وَلَيْسَ عَطَاءُ الْيَوْمِ مَانِعُهُ غَدًا^(٢)

وقال رجل من بني طيء:
فَإِنَّكَ إِنْ يَعْرُوكَ مَنْ أَنْتَ مُحْسَبٌ لِيَزْ
دَادَ إِلَّا كَانَ أَظْفَرُ بِالنُّجُجِ

أى ما ينزل بك ما أحسبته بالعطاء، أى أعطيته عطاء كان كافياً ليزداد على الكفاية
إلا كان أظفر بالنجح، فالمنفى يأن هنا مستقبل لا شك فى استقباله.
ص: ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل، وبإسناده إلى متوقع، وباقتضائه طلباً
أو وعداً وبمصاحبة ناصب، أو أداة ترج أو إشفاق أو مجازاة، أو لو المصدرية، أو نون
توكيد، أو حرف تنفيس وهو السين أو سوف أو سَف أو سَو أو سَى.
ش: وتخلص الاستقبال بظرف مستقبل على ضربين: أحدهما أن يكون الفعل
عاملاً فى الظرف، والثانى أن يكون الظرف مضافاً إلى الفعل نحو: أزورك إذا
تزورنى، فأزورك عامل فى إذا، وهو ظرف مستقبل مضاف إلى تزورنى، فتخلصا به
للاستقبال.

(١) البيت من الكامل وهو لأبى ذؤيب فى خزانة الأدب (١/ ٤٢٠)، وشرح التصريح (٢/ ٦١)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٢٦٢)، ولسان العرب (١/ ٦١٣) (عقب).
والشاهد فيه قوله: «بنى» حيث قلبت واو الجمع ياء عند إضافة هذا الجمع إلى ياء المتكلم.
(المعجم المفصل ١/ ٥٣٧).

(٢) البيت من الطويل وهو للأعشى فى ديوانه (ص ١٨٧)، وشرح شواهد المغنى (ص ٥٧٧)،
ومغنى اللبيب (١/ ٢٩٣)، والمقاصد النحوية (٣/ ٦٠).
والشاهد فيه مجيء: «ليس» فى الزمن المذكور، وهى إذا لم يكن للخبر زمن مخصوص يتقيد
نفيها بالحال. (المعجم المفصل ١/ ٢٠١).

وتخلص الاستقبال بإسناد الفعل إلى متوقع كقول الشاعر:

يَهْـوُلُكَ أَنْ تَمُوتَ وَأَنْتَ مُلْغٌ

لَمَّا فِيهِ النِّجَاةُ مِنَ الْعَذَابِ^(١)

وباختصاصه طلباً كقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، أو وعداً

كقوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [العنكبوت: ٢١].

وبمصاحبة ناصب من نواصبه وهى: أن ولن وكى وإذن، وليست المصاحبة

للناصب مقصورة على الظهور، بل تتناول المصاحبة ظهور الناصب نحو قوله تعالى:

﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وتقديره نحو: ﴿لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ﴾

[النساء: ٢٦]، أى: لأن يبين وأن يهدى، فالاستقبال مستخلص بمصاحبة ناصب مفر

كتخلصه بمصاحبة ناصب ظاهر.

ويتخلص الاستقبال أيضاً بأداة ترج نحو قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ

لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٦]، وكقول الشاعر^(٢):

فَقُلْتُ أَصِيرُونِي الْقَدُومَ لَعَلَّنِي

أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لَا يَبْضُ مَا جِدِ

وبأداة إشفاق كقوله:

فَأَمَّا كَيْسٌ فَنَجَا وَلَكِنْ

عَسَى يَغْتَرِبِي حَمِقٌ لَيْثِيمٌ^(٣)

(١) البيت من الوافر وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٧٧).

الشاهد فيه: تعيين المضارع للاستقبال عند إسناده لمتوقع، والمعنى: يهولك موتك، والحال أنك

ملغ لما ينجيك من عذاب الله، يعنى من الطاعة وأعمال الخير. (المعجم المفصل ١/ ١٠١).

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى تخلص الشواهد (ص ١٠٥)، والدرر (١/ ٢١٢)،

وشرح الأشموني (١/ ٥٦)، وشرح ابن عقيل (ص ٦٢). الشاهد فيه قوله: «لعلنى» حيث

لحقت «لعل» نون الوقاية، وحذفها أشهر. (المعجم المفصل ١/ ٢٤٩).

(٣) البيت من الوافر، وهو للمرار بن سعيد الأسدى فى شرح أبيات سيويه (٢/ ٦٣)، وبلا

نسبة فى خزانة الأدب (٩/ ٣٢٨)، والكتاب (٣/ ١٥٩).

والشاهد فيه قوله: «عسى يغتر» يريد عسى أن يغتر. (المعجم المفصل ٢/ ٨٨٣).

ولا فرق بين الرجاء والإشفاق في اللفظ بل في المعنى؛ لأن المرجو محبوب، والمشفق منه مكروه.

وتخلص الاستقبال بالمجازاة كثير كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٩]، وبلو المصدرية كقوله تعالى: ﴿يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، وعلامة المصدرية أن يحسن في موضعها أن، واحترز بتقييدها من لو الدالة على امتناع، فإن تلك تؤثر ضد ما تؤثر هذه، وستين ذلك.

والتخلص بنون التوكيد كقوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٥].

والتخلص بحرف التنفيس كقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]، و﴿سَنَقْرُبُكَ فَلَا تَسَى﴾ [الاعلى: ٦]، وجاء عن العرب: سف أفعل، وسو أفعل، وسى أفعل وهى أغربهن، حكاهما صاحب المحكم، وافقوا على أن أصل سف وسو وسى سوف، وزعموا أن السين أصل برأسها غير مفرعة عن سوف، ولكنها منها كنون التوكيد الخفيفة من نون التوكيد الثقيلة، وهذا عندي تكلف ودعوى مجردة عن الدليل، وليس كذلك القول بأن نون التوكيد الخفيفة أصل برأسها؛ لأن الذى حمل على ذلك أنا رأينا الخفيفة تنفرد بمعاملة لا تعامل بها الثقيلة، كحذفها عند ملاقة ساكن نحو أن تصل «قَوْمَنَ» باليوم، فلإنك تقول: قومَ اليوم، فتحذف النون لالتقاء الساكنين، ولو كانت مخففة من الثقيلة لكان حذفها بعد الحذف منها إجحافاً، ومثل ذلك فيما شأنه أن يُعل ممتنع، فما ليس شأنه أن يعمل أحق أن يمتنع ذلك فيه، فلما لم يمتنعوا من معاملة الخفيفة بهذه المعاملة علم أنها أصل برأسها.

وبدليل آخر أيضاً وهو أن الخفيفة إذا انفتح ما قبلها وقف عليها مبدلة ألفاً كقول القارئ فى ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، «لنسفعا»^(١)، ولو كانت مخففة من الثقيلة لم يجز أن تبدل ألفاً؛ لأن إبدال الباقي بعد الحذف تغيير ثان، وذلك إجحاف أيضاً لا

(١) قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾: إذا وقف على هذه النون أبدل منها ألف لسكونها وانفتاح ما قبلها. (التيان فى إعراب القرآن للعكبرى ص ٢ / ٤٦٩).

يسوغ مثله فيما هو من جنس ما يحذف منه، ويزاد عليه، فكيف يسوغ فيما ليس كذلك؟ فلما كان القول بأن النون الخفيفة فرع الثقيلة مفضياً إلى هذا المحذور وجب إطراره، والقول بأن السين فرع سوف لا يفضى إلى مثل ذلك فوجب قبوله والتمسك به؛ لأنه أبعد من التكلف.

وأيضاً فقد أجمعنا على أن: سَفَ وَسَوْ وَسَى عند من أثبتها فروع سوف، فلتكن السين أيضاً فرعها؛ لأن التخصيص دون مخصص مردود، ويكون هذا التصرف في سوف بالحذف شبيهاً بما فعل بأيمن الله في القسم حين قيل: أَيَمُّ الله، وأمُّ الله، وَمَنْ الله، ومُ الله، وقریباً من قولهم في حاشى: حاش، وحشا، وفي: أَفَى: أَفَى، وإِفْ. وقال بعضهم: لو كانت السين فرع سوف كسف وسو لكانت أقل استعمالاً منها لأنها أبعد من الأصل، وهما أقرب إليه إذ الحذف فيهما أقل، والأصل أحق بكثرة الاستعمال من الفرع، والفرع الأقرب أحق بها من الأبعد.

قلت: هذا تبجيل ضعيف؛ لأن من الفرع ما يفوق الأصل بكثرة الاستعمال كَنِعَمَ ويَس، فإنهما فرعاً نِعَمَ وَيَس، وهما أكثر استعمالاً، وكأخ وأب المنقوصين، فإنهما فرعاً المنقوصين، والمنقوصان أكثر استعمالاً، وأمثال ذلك كثيرة، وإذا جاز أن يفوق فرع أصلاً بكثرة الاستعمال، فأن يفوق فرع فرعاً أولى.

وقال بعضهم: لو كانت السين بعض سوف لكانت مُدَّةً التسويف بهما سواء وليس كذلك، بل هي بسوف أطول، فكانت كل واحدة منهما أصلاً برأسها.

قلت: وهذه دعوى مردودة بالقياس والسماع: فالقياس أن الماضي والمستقبل متقابلان، والماضي لا يقصد به إلا مطلق المضى دون تعرض لقرب الزمان وبعده، فيتبغى ألا يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان وبعده ليجرى المتقابلان على ستن واحد، والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل مصحح لذلك، فكان المصير إليه أولى، وهذا قياس.

وأما السماع، فإن العرب عبرت بسيفعل وسوف يفعل عن المعنى الواحد الواقع في وقت واحد، فصح بذلك توافقهما وعدم تخالفهما، فمن ذلك قوله تعالى:

﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٤٦]، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ﴾ [النساء: ١٧٥]، وقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٤، ٥]، و﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣]، ومنه قول الشاعر:

وما حالةٍ إلا سيُصرفُ حالُها

إلى حالةٍ أخرى وسَوْفَ تَزُولُ^(١)

فهذا كله صريح في توافق سيفعل وسوف يفعل في الدلالة على مطلق الاستقبال دون تفاوت في قرب وبعد، إلا أن سيفعل أخف، فكان استعمالها أكثر.

ص: وينصرف إلى المضي بلم، ولما الجازمة، ولو الشرطية غالباً، ويأذ، وربما، وقد في بعض المواضع.

ش: المضارع المنفى بلم ولما ماضى المعنى بلا خلاف، وهل كان ماضى اللفظ فتغير لفظه دون معناه، أو لم يزل مضارعاً فتغير معناه دون لفظه ففي ذلك خلاف، والأول قول ضعيف لا نظير له، والثاني هو الصحيح؛ لأنه نظير ما أجمع عليه في الواقع بعد لو وربما وإذ كقول الله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَابَّةٍ﴾ [النحل: ٦١]، وكقول كثير^(٢):

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الجني الداني (ص ٦٠)، والدرر (٥/ ١٢٦)، وهمع الهوامع (٢/ ٧٢).

الشاهد فيه قوله: «سيفصرف» وقوله: «سوف تزول» حيث عبر الشاعر عن المعنى الواحد الواقع في الوقت الواحد بـ«سيفعل» و«سوف يفعل» وفي هذا رد على من زعم أن مدة التسويف مع «سوف» أكثر منها مع السين.

(٢) كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي (١٠٥هـ / ٧٢٣م) شاعر متيم مشهور من أهل المدينة أكثر إقامته في مصر. نُسب إلى حبيشه «عزة». له ديوان. (الأعلام ٢١٩/٥).

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا
خَرُّوا لِعِزَّةِ رُكَّعًا وَسُجُودًا^(١)

وكقول الشاعر فى ربما:

لَا يُضَيِّعُ الْأَمِينَ سُرُورًا وَلَكِنْ

رَبِّمَا يُحَسِّبُ الْخَنُونَ أَمِينًا

وكقول تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الحزاب: ٣٧]، وقيدت (لما) بنسبة الجزم إليها؛ إذا لم تكن جازمة لا يليها فعل مضارع بل ماضى اللفظ والمعنى إن كانت بمعنى حين، أو ماضى اللفظ مستقبل المعنى إن كانت بمعنى إلا كقول الشاعر:

قَالَتْ لَهُ يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ

لَمَّا غَشِيتْ نَفْسَنَا أَوْ اثْنَيْنِ^(٢)

وأطلقت لم تنبيهًا على أنها صارفة إلى المضى أبدًا، ولو لم يكن الفعل بعدها مجزومًا كقول الشاعر:

لَوْلَا فَوَارِسٌ مِنْ نُعْمٍ وَأَسْرَثُهُمْ

يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوقُونَ بِالْجَارِ^(٣)

(١) البيت من الكامل وهو لكثير عزة فى ديوانه (ص ٤٤١)، والخصائص (١ / ٢٧)، ولسان العرب (١٢ / ٥٢٣) (كلم) والمقاصد النحوية (٤ / ٤٦٠).

الشاهد فيه قوله: «لو يسمعون» حيث جاء الفعل المضارع بعد «لو» مصروفًا معناه إلى المضى، لأن الغالب دخول «لو» التى للتعليل على الفعل الماضى الذى هو مبنى. (المعجم الفصل ١ / ٢٠٦).

(٢) الرجز بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٥٩٣)، ولسان العرب (٢ / ١٧٣) (غنت)، والشاهد فيه مجيء «لما» بمعنى «إلا» بعد القسم.

(٣) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى خزانة الأدب (١ / ٢٠٥)، وسر صناعة الإعراب (١ / ٤٤٨).

اللفة: فوارس جمع فارس، نعم: بضم النون وسكون العين، وهى اسم قبيلة، وأسرثهم: أسرة الرجل رهطه، الصليفاء: وهو يوم من أيام العرب وهو اسم موضع.

فرق الفعل بعد لم، وهى لغة القوم.

وقيد (لو) بالشرطية احترازاً من المصدرية، واحترز بغالباً من ورود الشرطية بمعنى إن كقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْقِهِمْ ذُرِّيَةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩٠]، بمعنى إن تركوا فلو وقع بعد (لو) هذه مضارع لكان مستقبل المعنى كما يكون بعد (إن) كقول الشاعر:

لَا يَلْفِكَ الرَّاجُجُوكَ إِلَّا مَظْهَرًا

خُلِقَ الْكِرَامَ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا^(١)

والانصراف إلى المضى بإذ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الاحزاب: ٣٧]، بمعنى وإذ قلت.

ولما كانت ربما صارفة معنى المضارع إلى المضى لأن (رب) قبل اقترانها بما مستعملة فى المضى، فاستصحب لها بعد الاقتران ما كان لها، بل هى بذلك أحق لأن (ما) للتوكيد، فيتأكد بها معنى ما تتصل به، ما لم تقلبه من معنى إلى معنى كما فعلت بإذ حين قيل فيها (إذما) فقارقتها فى الدلالة على المضى، وحدث فيها معنى المجازاة، وما المتصلة برب غير قابلة معناها بل مؤكدة له، فاستصحب ما كان لها من المضى. وإذا دخلت (قد) على المضارع، فهى كرميا فى التقليل والصرف إلى معنى المضى، وهذا ظاهر قول سيبويه؛ لأنه قال فى باب عدة ما يكون عليه الكلم (وأما قد فجواب لقوله: لما يفعل، فتقول: قد فعل)، ثم قال: وتكون بمنزلة ربما قال الهذلى:

= الإعراب: لولا: حرف امتناع لامتناع، فوارس: مبتدأ خبر محذوف تقديره موجود، من نعم: جار ومجرور متعلق بالخبر المحذوف، وأسرتهن: الواو عاطفة، أسرة معطوف على فوارس، فأسرة مضاف، وهم: مضاف إليه، يوم: ظرف متعلق بالخبر المحذوف، والصليفاء مضاف إليه، لم: حرف نفى غير جازم، يوفون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعل، بالجار: جار ومجرور متعلق بـ«يوفون».

الشاهد: «لم يوفون» حيث لم تجزم «لم».

(١) البيت من الكامل وهو بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٢٨٥)، وجواهر الأدب (ص ٢٦٧)، وشرح الأشموني (٣/ ٦٠٠).

والشاهد فيه قوله: «ولو تكون عديماً» حيث جاءت «لو» شرطية بمعنى «إن».

قد أترك القرن مصفراً أنامله
 كأن أثوابه مجت بفرصاد^(١)
 كأنه قال: «ربما».

هذا نسه، فإطلاقه القول بأنها بمنزلة ربما تصريح بالتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى المضي، فإن خلت من معنى التقليل خلت من الصرف إلى معنى المضي وتكون حيثئذ للتحقيق والتوكيد، كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لِيَحْزَنكَ آلِيَّ يَقُولُونَ﴾ [الانعام: ٣٣]، وكقول الشاعر:

وقد تدرك الإنسان رحمة ربه

ولو كان تحت الأرض سبعين وادياً

وقد تخلو من التقليل وهي صارفة لمعنى المضي، كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤].

ص: وينصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء، وإلى الاستقبال بالطلب، والوعد، وبالعطف على ما علم استقباله، وبالنفي بلا وإن بعد القسم.

ش: الإنشاء في اللغة مصدر أنشأ فلان يفعل كذا، أي ابتداء ثم عُرِبَ به عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود كإيقاع التزويج بزوجة، والتطليق بطلقت، والبيع والشراء ببعث واشترت، فهذه الأفعال وأمثالها ماضية اللفظ حاضرة المعنى؛ لأنها قصد بها الإنشاء أي إيقاع معانيها حال النطق بها، فإلى هذه الأفعال ونحوها الإشارة بقولنا: (وينصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء).

(١) البيت من البسيط وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص ٦٤) وخزانة الأدب (١١ / ٢٥٣). الإعراب: قد: حرف تكثير، أترك: فعل مضارع، والفاعل مستتر وجوباً، القرن: مفعول به، مصفراً: مفعول به ثان، أنامله: فاعل لاسم الفاعل، والهاء ضمير مبنى مضاف إليه، كان: حرف مشبه بالفعل، أثوابه: اسم كان، والهاء: ضمير مبنى مضاف إليه، مجت: فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره «هي»، بفرصاد: جار ومجرور متعلق بـ«مجت».

الشاهد: «قد أترك» حيث استخلم «قد» للتكثير.

وانصرفه إلى الاستقبال بالطلب نحو: غفر الله لزيد، ونصر الله المسلمين وخذل الكافرين، وعزمت عليك إذا فعلت، ولما فعلت، ومن كلام العرب: اتقى الله امرؤ فعل خيرًا يشب عليه.

وانصرفه إلى الاستقبال بالوعد كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، و﴿أَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِهَا﴾ [الزمر: ٦٩].

وانصرافه بالعطف على ما علم استقباله كقوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْدَدَهُمُ النَّارُ﴾ [مزد: ٩٨]، ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٧].

وانصرفه بعد القسم بالنفى بلا كقول الشاعر:

رَدُّوْا فِىْهِ وَاللّٰهُ لَا يَذُنُّ لَكُمۡ اَبَدًا

مَا دَامَ فِي مَآئِنَا وَرَدٌ لِنُزَالٍ^(١)

وانصرفا بالنفى بأن كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٤١]، أى والله لئن زالتا ما أمسكهما.

ص: ويحتمل المضى والاستقبال بعد همزة التَّسْوِيَةِ، وحرف التَّحْضِيضِ، وكلما وحيث، ويكونه صلة أو صفة لنكرة عامة.

ش: إذا ورد الفعل الماضى بعد همزة التسوية نحو: سواء على أقمت أم قعدت،
احتمل أن يكون المراد: سواء على ما كان منك من قيام وقعود، وأن يكون المراد:
سواء على ما يكون منك من قيام وقعود، وإن كانت لم جعد أم تعين المضى كقوله
تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، فإن لم يكن لم بعد أم
فلا احتمال باق، كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾
[الأعراف: ١٩٣].

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٧٩)، وجمع الهوامع (١/ ٩).
والشاهد فيه: «زدنا» حيث نفى الفعل الماضي بـ«لا» وتعين للاستقبال.

وكذا الواقع بعد حرف التحضيض نحو: هلا فعلت، يحتمل أن يراد به المضى، فيكون لمجرد التوبيخ، ولا يكون الاقتران بحرف التحضيض مغيراً للفعل عن موضعه.

ويحتمل أن يزداد به الاستقبال فيكون بمنزلة الأمر، ولذلك احتج العلماء على وجوب العمل بخبر الواحد بقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١٢٢]، وجعلوه بمنزلة: لينفر من كل فرقة طائفة.

وكذا الواقع بعد كلما يحتمل أن يراد به المضى كقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَا جَاءُ أُمَّةٌ رَسُولُهَا كَذِبُهُ﴾ [المؤمنين: ٤٤]، ويحتمل أن يراد به الاستقبال كقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء: ٥٦].

وكذا الواقع بعد حيث يحتمل أن يراد به المضى كقوله تعالى: ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ويحتمل أن يراد به الاستقبال كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٩].

وكذا الواقع صلة يحتمل المضى، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ [آل عمران: ١٧٣]، والاستقبال كقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٤]، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر:

وَإِنِّي لَا تَكِيكُمْ تَذَكُّرَ مَا مَضَى

من الأمر واستيجاب ما كان في غد^(١)

(١) البيت من الطويل وهو للطرماح في ملحق ديوانه (ص ٥٧٢)، وبلا نسبة في الخصائص (٣/ ٣٣١).

الشاهد فيه: «ما كان» حيث أوقع للماضى موضع المستقبل، والمعنى: ما يكون في الغد.

وكذا الواقع صفة لنكرة عامة يحتمل المضي كقول الشاعر:

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ

وَأَسْرَى مِنْ مَفْشَرٍ أَقْتَالَ^(١)

ويحتمل الاستقبال كقول النبي ﷺ: «نَضِرُ اللهَ امْرَأَ سَمِعَ مَقَالَتِي فَأَدَّاهَا كَمَا

سَمِعَهَا»^(٢)، فإن هذا منه ﷺ ترغيب لمن أدركه في حفظ ما يسمعه منه ﷺ، وذلك يقتضى أن يكون المعنى: نَضِرُ اللهَ امْرَأَ سَمِعَ مَقَالَتِي فَيُؤَدِّيها كَمَا يَسْمَعُها.

(١) البيت من الخفيف وهو للأعشى في ديوانه (ص ٦٣)، وشرح المفصل (٨ / ٢٨).

اللغة: رَفْد: القُدَح الضخم، أراد الدم أراقه من القوم كأنه قال: رب دم مهراق، وأسرى معطوف على رَفْد كأنه قال أو رب أسرى، أَقْتَالَ: جمع قتل وهو العدو.

الإعراب: رب: حرف جر شبهه بالزائد، رَفْد: مجرور لفظاً مرفوع محلاً على الابتداء، هَرَقْتُهُ: فعل ماضٍ، والتاء فاعل، والهاء مفعول به، ذَلِكَ: ذا: اسم إشارة مبني على الظرفية، واللام للبعد، والكاف للخطاب، الْيَوْمَ: بدل، وأسرى: الواو عاطفة، أسرى: معطوف على رَفْد، من معشر: جار ومجرور متعلق بصفة لأسرى، أَقْتَالَ: صفة لأسرى. الشاهد: وقوع التعت جملة فعلية.

(٢) أخرجه الحاكم في مستدركه (١ / ١٦٢)، ح (٢٩٤)، قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

باب إعراب الصحيح الآخر

ص: الإعرابُ ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف، وهو في الاسم أصلٌ، لوجوب قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة، والفعل والحرف ليسا كذلك فبنياً، إلا المضارع فإنه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له فأعرب، ما لم تتصل به نون توكيد أو إناث.

ش: الإعراب في اللغة التبيين، يقال: أعرب فلان عما في نفسه إذا بينه، وهو عند المحققين من النحويين عبارة عن المَجْعول آخر الكلمة مبيّناً للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما، وذلك المَجْعول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الأكثر، كالضمة والفتحة والكسرة في نحو: ضرب زيدٌ غلام عمرو، وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع: لا تَوَلُّك أن تفعل، ولعمرك، وكنصب سبحانه الله ورويدك، وكجر الكَلَام وعَرِيط من ذى الكَلَام وأُمّ عريط.

وبهذا الإعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل الإعراب تغييراً، وقد اعتذر عن ذلك بوجهين: أحدهما أن ما لازم وجهاً واحداً من وجوه الإعراب فهو صالح للتغيير فيصدق عليه متغير، وعلى الوجه الذى لازمه تغيير، والثانى: أن الإعراب تجدد في حال التركيب، فهو تغير باعتبار كونه منتقلاً إليه من السكون الذى كان قبل التركيب.

والجواب عن الأول: أن الصالح لمعنى لم يوجد بعد لا ينسب إليه ذلك المعنى حقيقة حتى يصير قائماً به، ألا ترى أن رجلاً صالح للبناء إذا ركب مع لا، وخمسة عشر صالح للإعراب إذا فك تركيبه، ومع ذلك لا ينسب إليهما إلا ما هو حاصل فى الحال من إعراب رجل وبناء خمسة عشر، فكذا لا ينسب تغيير إلى ما لا تغير له فى الحال.

والجواب عن الثانى: أن المبنى على حركة مسبوق بأصالة السكون، فهو متغير أيضاً، وحاله تغير، فلا يصلح أن يحدّ بالتغيير الإعراب لكونه غير مانع من مشاركة البناء، ولا يخلص من هذا القدح قولهم: لتغير العامل، فإن زيادة ذلك توجب زيادة

فساد؛ لأن ذلك يستلزم كون الحال المتقل عنها حاصلة بعامل تغير، ثم خلفه عامل آخر حال التركيب، وذلك باطل ييقن، إذ لا عامل قبل التركيب، وإذا لم يصح أن يعبر عن الإعراب بالتغيير صح التعبير عنه بأنه المفعول آخرًا من حركة وغيرها على الوجه المذكور.

وقال بعضهم: لو كانت الحركات وما جرى مجراها إعرابًا لم تضاف إلى الإعراب لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه، وهذا قول صادر عن لا تأمل له؛ لأن إضافة أحد الاسمين إلى الآخر مع توافقهما معنًى أو تقاربهما واقعة في كلامهم بإجماع، وأكثر ذلك فيما يقدر أولهما بعضًا أو نوعًا، والثاني كلاً أو جنسًا وكلا التقديرين في حركات الإعراب صالح فلا يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا.

وينبغي أن تعلم أن المعانى التى تعرض للكلم على ضربين.

أحدهما: ما يعرض قبل التركيب كالتصغير والجمع والمبالغة والمفاعلة والمطاوعة والطلب، فهذا الضرب بإزاء كل معنى من معانيه صيغة تدل عليه، فلا حاجة إلى الإعراب بالنسبة إليه.

والثانى من الضربين: ما يعرض مع التركيب كالفاعلية والمفعولية والإضافة، وكون الفعل المضارع مأمورًا به أو معطوفًا أو علة أو مستأنفًا، وهذا الضرب تتعاقب معانيه على صيغة واحدة فتفتقر إلى إعراب يميز بعضها عن بعض، والاسم والفعل المضارع شريكان فى قبول ذلك مع التركيب، فاشتركا فى الإعراب، لكن الاسم عند التباس بعض ما يعرض له ببعض ليس له ما يغنيه عن الإعراب؛ لأن معانيه مقصورة عليه، فجعل قبوله لها واجبًا؛ لأن الواجب لا محيص عنه والفعل المضارع وإن كان قابلاً بالتركيب لمعان يخاف التباس بعضها ببعض فقد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه نحو: لا تُعنَ بالجفاء وتمدح عمرًا، فإنه يحتمل أن يكون نهياً عن الفعلين مطلقاً، وعن الجمع بينهما، وعن الجفاء وحده مع استثناء الثانى، فالجزم دليل الأول، والنصب دليل الثانى، والرفع دليل الثالث، ويغنى عن ذلك وضع اسم موضع كل واحد من المجزوم والمنصوب والمرفوع نحو أن تقول: لا تُعنَ بالجفاء ومدح

عمرو، ولا تعن بالجفاء مادحاً عمراً، ولا تعن بالجفاء ولك مدحُ عمرو، فقد ظهر بهذا تفاوت ما بين سببي إعراب الاسم وإعراب الفعل في القوة والضعف، فلذا جعل الاسم أصلاً والفعل المضارع فرعاً.

والجمع بينهما بما ذكرته أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص، ولام الابتداء، ومجارة المضارع اسم الفاعل في الحركة والسكون؛ لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جرى بالإعراب لأجله، بخلاف المشابهة التي اعتبرتها؛ ولأن في الفعل الماضي من مشابهة الاسم ما يقاوم المشابهة المعزوة للمضارع، ولعلها أكمل، فمن ذلك أن الماضي إذا ورد مجرداً من قد كان مبهماً من بُعد الماضي وقربه، وإذا اقترن بقد فقد تخلص للقرب، فهذا شبيه بإبهام المضارع عند تجرده من القرائن، وتخلصه للاستقبال بحرف التنفيس.

وأما لام الابتداء، وإن كان للمضارع بها مزيد شبه بالاسم، لكونها لا تدخل إلا عليهما، فتقاومها اللام الواقعة بعد لو، فإنها تصحب الاسم والفعل الماضي خاصة كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَكُنْثَى﴾ [البقرة: ١٠٣]، ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾ [الأنفال: ٢٣]، وليس الاعتبار بتلك أحق من الاعتبار بهذه، ولو لم يظفر بهذه لقاوم تلك تاء التانيث، فإنها تتصل بآخر الماضي كما تتصل بآخر الاسم، فحصل للماضي بذلك من مشابهة الاسم مثل ما حصل للمضارع بلام الابتداء.

ويقاوم لام الابتداء أيضاً مباشرة مذ ومنذ، فإن الماضي يشارك الاسم فيهما دون المضارع.

وأما مجارة المضارع اسم الفاعل في الحركة والسكون، فالماضي غير الثلاثي شريكه فيهما، وإنما يختص بها المضارع إذا كان الماضي علي فعلٍ مطلقاً، أو على فعلٍ متعدياً، وللماضي ما يقاوم الفئات من اتحاد وزنه ووزن الصفة والمصدر وتقاربهما، فالاتحاد نحو: طَلَبَ طَلَباً، وحَلَبَ حلباً، وغَلَبَ غلباً، وفرِحَ وفرحاً، وبَطَرَ بطر فهو فرح وأشِرَ وبطر، والتقارب نحو تَعَبَ تعباً، وحَسِبَ حسباً، وكَذَبَ كذباً، ولا ريب في أن التوازن في هذا الضرب أكمل منه في: يضرب فهو ضارب، فبان بما ذكرناه تفضيل ما اعتبرناه.

وفى قولنا فى المضارع: «فأعرب ما لم تتصل به نون توكيد أو إناث»، إشعار بأن المضارع لا يُحكم بينائه لتوكيده بالنون مطلقاً، بل المؤكد بها معرب ومبنى، فالمعرب ما أسند إلى ضمير اثنين أو جمع أو مخاطبة، نحو: هل تفعلان، وهل تفعلن، وهل تفعلن، والمبنى ما ليس كذلك.

وإنما كان الأمر كذلك لأن المؤكد بالنون إنما بنى لتركيبه معها وتنزله منها منزلة صدر المركب من عجزه، وذلك مستف من يفعلان وأخويه، هذا مذهب المحققين، ويدل على صحته أن البناء المشار إليه إمّا بالتركيب، وإما لكون النون من خصائص الفعل، فضعف بإلحاقها شبه الاسم، إذ لا قائل بغير ذلك، والثانى باطل؛ لأنه مرتب على كون النون من خصائص الفعل، ولو كان ذلك مؤثراً لبنى المجزوم، والمقرون بحرف التنفيس، والمسند إلى ياء المخاطبة؛ لأنها مساوية للمؤكد فى الاتصال بما يخص الفعل، بل ضعف شبه هذه الثلاثة أشد من ضعف شبه المؤكد بالنون؛ لأن النون وإن لم يَلقَ لفظها بالاسم فمعناها به لائق، بخلاف لم وحرف التنفيس وياء المخاطبة، فإنها غير لائقة بالاسم لفظاً ومعنى، فلو كان موجب بناء المؤكد بالنون كونها مختصة بالفعل لكان ما اتصل به أحد الثلاثة مبنياً؛ لأنها أمكن فى الاختصاص، وفى عدم بناء ما اتصلت به دلالة على أن موجب البناء التركيب إذ لا ثالث لهما، وإذا ثبت أن موجب البناء التركيب إذ لا ثالث لهما وإذا ثبت أن موجب البناء هو التركيب لم يكن فيه لتفعلان وأخويه نصيب؛ لأن الفاعل البارز حاجز، وثلاثة أشياء لا تركب.

وأيضاً فإن الوقف على نحو: هل تفعلن، يحذف نون التوكيد وثبوت نون الرفع، فلو كان قبل الوقف مبنياً لبقى بناؤه؛ لأن الوقف عارض، فلا اعتداد بزوال ما زال لأجله، كما لا اعتداد بزوال ما زال لالتقاء الساكنين نحو: هل تذكر الله، والأصل: تذكرن، فحذفت النون الخفيفة لالتقاء الساكنين، وبقيت فتحة الراء الناشئة عن النون مع كونها زائلة؛ لأن زوالها عارض فلم يعتد به، ولا فرق بين العروضين، فلو كان لتفعلن ونحوه قبل الوقف بناء لاستصحب عند عروض الوقف كما استصحب بناء هل تذكرن عند عروض التقاء الساكنين.

وهذا منتهى القول فى المؤكد بالنون بالنسبة إلى بنائه وإعرابه دون تعرض إلى ما سوى ذلك من أسباب توكيده بها.

وسائر أسباب بنائه ما ذهب إليه سيويوه من أنه مبنى حملاً على الماضى المتصل بها؛ لأن أصل كل واحد منهما البناء على السكون، فأخرج عنه المضارع إلى الإعراب للمناسبة المتقدم ذكرها، وأخرج عنه الماضى إلى الفتح تفضيلاً على الأمر لشبهه بالمضارع لوقوعه صفة وصله وحالاً وشرطاً ومستنداً بعد كان، وإن وطن وأخواتها، بخلاف الأمر، فاشتركا فى العود إلى الأصل بالنون، كما اشتركا فى الخروج عنه بالناسبتين المذكورتين.

وقيل: إنما بنى المتصل بنون الإنثا لتركيبه معها؛ لأن الفعل والفاعل كالشئ الواحد معنى وحكماً، فإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحقاً للاتصال لكونه على حرف واحد تأكد امتزاجه وجعله مع ما اتصل به شيئاً واحداً، فمقتضى هذا أن يبنى المتصل بالـف الضمير أو واوه أو يائه، لكن منع من ذلك شبهه بالاسم المثنى والمجموع على حده، كما منع من بناء «أى» مع ما فيها من تضمن معنى الحرف شبهها ببعض وكل معنى واستعمالاً.

وقيل: إنما بنى المتصل بنون الإنثا لتقصان شبهه بالاسم لأنها لا تلحق الأسماء وما لحقته من الأفعال إن باين الاسم ازدادت بها مباينته، وإن شابهه نقصت بها مشابته.

ص: وَيَمْنَعُ إِعْرَابَ الاسم مُشَابَهَةُ الحرفِ بلا مُعَارِضٍ، والسَّلَامَةُ منها تَمَكُّنُ، وَأَنْوَاعُ الإِعْرَابِ رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَجَرٌ وَجَزْمٌ.

ش: الحرف أمكن فى عدم الإعراب من الفعل؛ لأن من الأفعال ما يعرب وليس من الحروف ما يعرب، وما لا يعرب من الأفعال شبيه بما يعرب: أما الماضى فلمشاركته المضارع فى وقوعه مواقعه المذكورة، وفى كونهما مخرجين على الأصل، مردودين بنون الإنثا إليه، ولشبهه بالعرب لم يجر أن تلحقه هاء السكت وقفاً، إذ لا يلحق متحركاً بحركة إعرابية ولا شبيهة بإعرابية، كاسم لا التبرئة، والمنادى المضموم.

وأما الأمر فشبهه بالمجزوم يَنْ؛ لأنه يجرى مجراه في تسكين آخره إن كان صحيحاً، وفي حذفه إن كان معتلاً، ولا يعامل هذه المعاملة غيره من المبنيات المعتلة، بل يكفي بسكون آخره كالذي والتي، وإذا ثبت أن المبنى من الأفعال يُشبه بالمعرب، ضعف جعل مناسبتة سبباً لبناء بعض الأسماء، فهذا بيان ضعف القول بأن أسماء الأفعال بنيت لمناسبة الأفعال التي هي واقعة موقعها كَنَزَالٍ وهِيَّاهُ، فإنهما بمعنى انزَلُ وَبَعُدْ واقعان موقعهما، ويزيده ضعفاً أيضاً أن مثل هذه المناسبة موجودة في المصادر الواقعة دعاء، كسقياً له، فإنه بمعنى سقاه «الله» وفي الواقعة أمراً كقوله تعالى: ﴿فَضْرِبْ الرِّقَابَ﴾ [محمد: ٤٤]، فإنه بمعنى اضربوا الرقاب، وهما معربان بإجماع.

وأيضاً فمن أسماء الأفعال ما هو بمعنى المضارع وواقع موقعه، كأفّ وأوه بمعنى أتضجر وأتوجع، فلو كان بناء نَزَالٍ وهِيَّاهُ لوقعهما موقع مبنين، لكان أفّ وأوه معربين لوقعهما موقع مضارعين، فثبت بهذا وبما قبله أن بناء أسماء الأفعال ليس لمناسبتها الأفعال بل لمناسبتها الحروف؛ لأنها شبيهة بالحروف الناسخة للابتداء في لزوم معنى الفعل والاختصاص بالاسم، وكونها عاملة غير معمولة، وسنذكر في مواضع الأسماء المبنية ما لكل منها من وجوه شبه الحرف.

وبما يشكل أمره من الأسماء المبنية ما بنى قبل التركيب كحروف التهجي المسرودة، وهي أيضاً غير خالية من شبه الحرف؛ لأنها كلها غير عاملة في شيء ولا معمولة لشيء فأشبهت الحروف المهملة كهل ولو ولولا، وامتنع بعض النحويين من الحكم عليها بالبناء وقال: لو كانت مبنية لم تسكن أواخرها وصلاً بعد ساكن نحو: سَيْنَ قاف، إذ ليس في المبنيات ما يكون كذلك، ولا يلزم أصلاً من عدم الإعراب لفظاً عدمه حكماً، ولو لزم ذلك لم يقل في الأفراد: فتى ونحوه؛ لأن سبب الإعلال في مثله فتح ما قبل آخره، مع تحركه أو تقدير تحركه، ولكان الموقوف عليه مبنياً، وكذا المحكى والمتبع، وهذا القول غير بعيد من الصواب.

والإشارة بقولنا: «بلا معارض» إلى نحو: «أى» فإنها في جميع أحوالها تناسب الحروف، إلا أن هذه المناسبة تعارضها مخالفة «أى» لسائر الموصولات ولأدوات

الاستفهام والشرط لإضافتها وكونها بمعنى بعض إن أضيفت إلى معرفة، وبمعنى كل إن أضيفت إلى نكرة، فعارضت مناسبة أى للمعرب مناسبتها للحرف، فغلبت مناسبة المعرب؛ لأنها داعية إلى ما هو مستحق للاسم بالأصالة، وليثبت بذلك مزية لما له جابر على ما لا جابر له؛ ولأن إلغاء شبه الحرف فى أى لما فيها من شبه التمكن، كإلغاء عجمة الجام ونحوه لما فيه من شبه الاسم العربى بقبول الألف واللام والإضافة. وقولنا: «والسلامة منها تَمَكُّن»، أى سلامة الاسم من مناسبة الحرف المؤثر تمكّن، أى تثبت فى مقام الأصالة.

فالاسم ضربان: متمكن وهو المعرب، وغير متمكن وهو المبني.

والمتمكن ضربان: أمكن وهو المنصرف، وغير أمكن وهو ما لا ينصرف.

ولما كان المضارع شريك الاسم فى الإعراب، وكان الكلام فى الإعراب عموماً، لم يستغن عن ذكر الأنواع الأربعة، وقدم الرفع والنصب للاشتراك فيهما، وقدم الرفع لأن الكلام قد يستغنى به عن غيره، وقدم الجر لأنه خاص بما هو أصل، وآخر الجزم لأنه خاص بما هو فرع.

وخصَّ الجرُّ بالاسم لأن عامله لا يستقل، فيحمل غيره عليه، بخلاف الرفع والنصب، وخصَّ الجزم بالفعل لكونه فيه كالعوض من الجر.

شَرِّحَ لما كان الاسم فى الإعراب أصلاً للفعل، كانت عوامله أصلاً لعوامله، فقبل رافع الاسم وناصبه أن يُفْرَعَ عليهما، لاستقلالهما بالعمل وعدم تعلقهما بعامل آخر، بخلاف عامل الجر فإنه غير مستقل، لافتقاره إلى ما يتعلق به من فعل أو ما يقوم مقامه، فموضع المجرور نصب بما يتعلق به الجار، ولذلك إذا حذف الجار نصب معموله، وإذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف، وربما اختير النصب، فشارك المضارع الاسم فى الرفع والنصب لقوة عامليهما بالاستقلال، وإمكان التفريع عليهما، وضعف عامل الجر لعدم استقلاله عن تفريع غيره عليه، فانفرد به الاسم، وجعل جزم الفعل عوضاً عما فاتته من المشاركة فى الجر فانفرد به، ليكون لكل واحد من صنفى المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب بتعادل. وذلك أن الجزم راجع باستغناء عامله

عن تعلق بغيره، والجر راجح بكونه ثبوتاً، بخلاف الجزم فإنه بحذف حركة أو حرف فتعادلاً بذلك.

ص: والإعراب بالحركة والسكون أصل، وينوب عنهما الحرفُ والحذفُ، فارفع بضمة، وانصب بفتحة، وجرّ بكسرة، واجزم بسكون، إلا في موضع النياحة.

ش: أى إعراب غير المجزوم بحركة أصلٌ لإعرابه بحرف، وإعراب المجزوم بسكون أصلٌ لإعرابه بحذف.

والدليل على أن الحركة أصلٌ للحرف أنها لا يصار إلى غيرها إلا عند تعذرها، ولذلك اشترك الاسم والفعل في الرفع بضمة، والنصب بفتحة، ولم يشتركا في الإعراب بحرف، وإنما كانت أصالة الإعراب في غير الجزم للحركة؛ لأنها أخف من الحرف وأبين، أما رجحانها في الخفة فظاهر، وأما كونها أبين فلأنها لا تخفى زيادتها على بنية الكلمة لسقوطها وإدراك مفهوم الكلمة بدونها، بخلاف الحرف فإن سقوطه في الغالب مخل بمفهوم الكلمة، ولذلك اختلف في المعرب بحرف هل هو قائم مقام الحركة، أو الحركة مقدرة فيه أو فيما قبله؟.

وإنما كان السكون في الجزم أصلاً لأن بنية الفعل لا تنقص به، بخلاف حذف آخره، ولذلك قد يستغنى عن حذفه بتقديره ظاهر الحركة قبل الجزم كالم يأتيك.

- وتنوب الفتحة عن الكسرة في جر ما لا ينصرف، إلا أن يُضاف أو يصحب الألف واللام أو بدلها.

س: الذى لا ينصرف من الأسماء ما امتنع تنوينه لسببين كأحمد وإبراهيم وعمر وطلحة ومعديكرب، وأحمر وسكران وثلاث، أو لسبب بمنزلة سببين كصحراء، ومساجد، فهذا النوع إذا جرّ نابت الفتحة فيه عن الكسرة؛ لأنه لو جر بالكسرة مع عدم التنوين لتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وقد حذفت لدلالة الكسرة عليها، أو مبنى؛ لأن الكسرة لا تكون إعرابية إلا مع تنوين أو ما يعاقبه من الإضافة والألف واللام، ولذلك إذا أضيف أو دخل عليه الألف واللام جر بالكسرة لزوال التوهم.

وقد تناول قولنا: «أو يصحب الألف واللام» المَعْرِفَةَ والزائدة والموصولة فإنهن متساويات في إيجاب جر ما لا ينصرف بالكسرة، بخلاف أن يقال حرف التعريف، فالمعرفة كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ﴾ [هود: ٢٤]، والزائدة كقول الشاعر:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا

شديدًا بأعباءِ الخِلافةِ كاهله^(١)

والموصولة كقول الآخر:

وَمَا أَنْتَ بِالْبِقْظَانِ نَاطِرُهُ إِذَا

رَضِيتَ بِمَا يُنْسِيكَ ذِكْرَ الْعَوَاقِبِ^(٢)

والهاء من قولنا «أو بدلها» عائدة إلى اللام، وأشير بذلك إلى لغة من يجعل اللام ميمًا، فإن حكمها في ذلك حكم اللام، كقول بعضهم:

أَنْ شِمْتَ مِنْ لِحْدِ بَرْنَقَا تَأَلَّقَا

تُكَابِدُ لَيْلَ أَسْرَمِدٍ أَعْنَادًا أَوْ لَقَا^(٣)

(١) البيت من الطويل وهو لابن ميادة في ديوانه (ص ١٩٢)، وخزانة الأدب (٢/ ٢٢٦)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٤٥١).

اللغة: رأيت: بمعنى أبصرت أو علمت، وأعباء الخِلافة أي أثقاله ويروى أضاء، والكاهل: ما بين الكتفين.

الإعراب: رأيت: فعل ماضٍ، والتاء فاعله، الوليد: مفعول به، ابن: نعت، الزيد: مضاف إليه، مباركا: حال على اعتبار رأى بصرية، ومفعول ثان على اعتبار رأى علمية، شديدًا، معطوف بحرف عطف محذوف على مباركا، بأعباء: جار ومجرور متعلق بـ«شديدًا» والخِلافة: مضاف إليه، كاهله: فاعل للمصفة المشبهة «شديدًا»، والهاء مضاف إليه.

الشاهد: إدخال الألف واللام على العلمين.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية (١/ ٢١٥)، والشاهد فيه قوله: «بالقظان» حيث صرفه فجره بالكسرة لدخول أل عليه.

(٣) البيت من الطويل، وهو لبعض الطائيين في المقاصد النحوية (١/ ٢٢٢) وبلا نسبة في الدرر (١/ ٨٨).

والشاهد فيه قوله: «أسرمد» يريد «الأرمد» فأبدل «أم» من «أل» على لغة حمير، وصرف الاسم، لأن الاسم الذي لا ينصرف إذا دخلت عليه: «أل» أو بدلها صرف.

أراد: ليل الأرمَد، فجبرَ أرمَد بكسرة مع الميم كما يعجر بها مع اللام.
ص: والكسرةُ عن الفتحة في نصب أولات، والجمع بالآلف والتاء الزائدتين،
وإن سُمِّيَ به فكذلك، والأعرَفُ حيثُذا بقاء تنوينه، وقد يجعل كأرطاة علماً.

ش: أولو وأولات بمعنى ذوى وذوات، إلا أن هذين جمعان لأن مفرديهما من
لفظيهما بخلاف أولو وأولات، فلذلك لم يغن عن ذكرهما ذكر جمعى التصحيح،
بل أفردا بالذكر تنبيها على أن إعرابهما كإعراب جمعى التصحيح، وقيدت الآلف
والتاء بالزيادة احترازاً من نحو قضاة وأبيات، فإن كلا منهما يصدق عليه أنه جمع
بالف وتاء، ولكن آلف قضاة منقلبة عن أصل لا زائدة، وتاء أبيات أصل، ولم
يتعرض لتأنيث الواحد ولا لسلامة نظمه؛ لأن هذا الجمع قد يكون للمذكر كحمامات
ودريهمات وأشهر معلومات، وسنين المطرد من ذلك وغير المطرد، وقد يكون بغير
سلامة النظم كتمرات وغرفات وكسرات.

وقولنا: «وإن سُمِّيَ به فكذلك»، أي وإن سُمِّيَ بهذا النوع الذى تنوب فيه الكسرة
عن الفتحة فله بعد التسمية به من ثبوت التنوين ونياية الكسرة عن الفتحة ما كان له
قبل التسمية به؛ لأنه سُلِّكَ بمسلمات ونحوه سبيل مسلمين ونحوه، فقول بالتنوين
النون، وبالكسرة الياء، ولولا قصد هذه المقابلة لساوى عرفات عرقه فى منع التنوين
والكسرة، لتساويهما فى التعريف والتأنيث مع زيادة ثقل عرفات بعلامة الجمعية، ومن
العرب من يكفى بعد التسمية بتقابل الكسرة والياء ويسقط التنوين فيقول: هذه
عرفات، ورأيت عرفات، ومررت بعرفات، ومنهم من يقول: رأيت عرفات، ومررت
بعرفات فيلحق لفظه بلفظ ما لا ينصرف، وإلى هذه اللغة الإشارة بقولنا: «وقد يجعل
كأرطاة علماً»، أى يجعل كواحد زيد فى آخر آلف وتاء كأرطاة وسعلاة وبهامة.

ص: وتنوب الواو عن الضمة، والآلف عن الفتحة، والياء عن الكسرة فيما
أضيف إلى غير ياء المتكلم من أب وأخ وحم غير مماثل قرؤاً وقرءاً وخطاً، وفم بلا
ميم، وفى ذى بمعنى صاحب، والتزام نقص هـ أعرف من إلحاقه بهن.

شر: فى إعراب هذه الأسماء خلاف.

فمن التحويين: من زعم أن إعرابها مع الإضافة كإعرابها مجردة، وأن حروف المد بعد الحركات ناشئة عن إشباع الحركات، والحركات قبلها هى الإعراب.

ومنهم: من يجعل إعرابها بالحركات والحروف معاً.

ومنهم: من زعم أن الحركات التى قبل حروف المد منقولة منها، فسلمت الواو فى الرفع لوجود التجانس، وانقلبت فى غيره بمقتضى الإعلال.

ومنهم: من جعل إعرابها منوياً فى حروف المد، وما قبلها حركات إتباع مدلول لها على الإعراب المنوى، وسيأتى الكلام على هذا الوجه.

ومنهم: من جعل إعرابها بحروف المد على سبيل النياية عن الحركات، وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف؛ لأن الإعراب إنما جىء له لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة فى جعل مقدر متنازع فيه دليلاً، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة، ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف، لأن الحرف المختلف البيان صالح للدلالة، أصلاً كان أو زائداً، مع أن فى جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب مزيد فائدة، وهو كون ذلك توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده؛ لأنهما فرعان على الواحد، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه، فإذا سبق مثله فى الأحاد أمن من استبعاد، ولم يحد عن المعتاد.

فهذه خمسة أقوال، أضعفها الثالث؛ لأن فيه مخالفة النظائر من ثلاثة أوجه: أحدها: النقل فى غير وقف إلى متحرك، والثانى: جعل حرف الإعراب غير آخر، والثالث: التباس فتحة الإعراب بالفتحة التى تستحقها البنية.

وهذا الوجه وارد على القول الثانى مع ما فيه من نسبة دلالة واحدة إلى شيئين، والأول أيضاً ضعيف؛ لأنه يلزم منه وجوب ما لا يجوز إلا فى الضرورة أو الندرة والحكم أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه، هذا هو المشهور، وقد يطلق على أقارب الزوجة، وأشير بعدم مماثلة قرراً وقرراً وخطأ إلى ثلاث لغات يكون فيها معرباً بالحركات فى حال إفراده وإضافته فيقال: هذا حَمَوٌ وحَمَوُك، وحَمٌ وحَمَوُك، وحَمًا وحَمَوُك، فيعامل معاملة قرٍ وقرٍ وخطأ وأشباهها.

وقيل: «وقم بلا ميم»، ليعم صور الاستعمال كلها، بخلاف قول من يقول: فوك فإنه يوهم كون الحكم مقصوراً على المضاف إلى الضمير.

وقيل: لفظ: «ذى بمعنى صاحب» لثلاً يذهب الوهم إلى ذى المشار به إلى مؤنث، ولما كان «ذو» لا يضاف إلى ياء المتكلم بخلاف ما ذكر قبله لم يجز أن يعطف على المجرور بمن، بل عطف على المجرور بـ «ما» فلذلك أعيدت «فى» فقيل: «وفى ذى بمعنى صاحب» حرصاً على البيان.

وقد جرت عادة أكثر النحويين أن يذكروا الهن مع هذه الأسماء فيوهم ذلك مساواته لهن فى الاستعمال، وليس كذلك، بل المشهور فيه إجراؤه مجرى يد فى ملازمة النقص إفراداً وإضافة، وفى إعرابه بالحركات، كما روى أن النبى ﷺ قال: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكفوا»^(١)، وقال على، رحمته، من يطل هن أبيه يتطق به، ومن ذلك قول الشاعر:

رحت وفى رجليك ما فيهما

وقد بدا هنك من المشرز^(٢)

أراد: قد بدا هنك، فشبهه بعضد فسكن النون كما تسكن الضاد.

ومن العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيت هناك، ومرت بهنيك، وهو قليل، فمن لم ينه على قلته فليس بمصيب، وإن حظى من الفضائل بأوفر نصيب.

(١) أخرجه أحمد فى مستده (٥/ ١٣٦)، ح (٢١٢٧٤).

(٢) البيت من السريع وهو للأقشير الأسدى فى ديوانه (ص ٤٣)، وشرح المفصل (١/ ٤٨).

الإعراب: رحت: فعل ماض، والتاء: فاعله، وفى: الواو حالية، فى رجليك: جار ومجرور، والكاف ضمير مبنى مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ، وقد: الواو حالية، قد: حرف تحقيق، بدا: فعل ماض، هنك: فاعل، والكاف: مضاف إليه، من المتر: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ «هنك»، جملة «بدا هنك» فى محل نصب حال.

الشاهد: «هنك» حيث سكن النون لـ «هنك» فى الإضافة وذلك للضرورة.

ص: وقد تشدد نونه، وخاء أخ، وباء أب، وقد يقال: أخو، وقد يقصر حمّ وهما، أو يلزمهما النقص كيد ودم، وربما قصرا أو ضُعِفَ دم.

ش: ذكر الأزهري أن تشديد خاء أخ وباء أب لغة، وأنه يقال: استأببت فلاناً بباءين، أى اتخذته أباً، وقال سُحيم عبد بنى الحسحاس فى تشديد نون هن:

أَلَا لَيْتَ شِعْغِرِي هَلْ أَبَيْتَ لَيْلَةَ

وَهَنَّى جَاذِبِينَ لِهَزْمَتِي هِنْدُ^(١)

وقال رجل من طيء فى أخو:

مَا الْمَرْءُ أَخْوَكُ إِنْ لَمْ تُلْفِهِ وَزَرَا

عِنْدَ الْكَرْبَةِ مِغْوَانًا عَلَى الثُّوبِ^(٢)

وأنشد الفراء:

لَأَخْوَيْنِ كَأَنَّا أَحْسَنَ النَّاسِ شِيْمَةً

وَأَنْفَعَهُ فِى حَاجَةٍ لِي أُرِيدُهَا

وقد يقصر حم وهما، أى الأب والأخ فيقال: هذا أباك، ومررت بأباك، وكذا الأخ والحَم، وفى المثل: مَكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ، ويروى بالواو، وقال الشاعر:

أَخَاكَ الَّذِى إِنْ تَدْعُهُ لِمَلَمَةٍ

يُجِبُّكَ لِمَا تَبْغَى وَيَكْفِيكَ مَنْ يَبْغَى

وإِنْ تَجْفُهُ يَوْمًا فَلَيْسَ مَكَافِئًا

فَيَطْمَعُ ذُو التَّرْزِيرِ وَالْوَشَى أَنْ يَصْنَى

(١) البيت من الطويل وهو لسحيم فى الأشباه والنظائر (١ / ٢٩٤)، ويلا نسبة فى الدرر (١ / ١٠٥)، ولسان العرب (١٥ / ٣٦٧) (هنا).

والشاهد فيه: تشديد نون «هن» وقد كنى به عن ذكره.

(٢) البيت من البسيط وهو لرجل من طيء فى همع الهوامع (١ / ٣٩)، ويلا نسبة فى الدرر (١ / ١٠٨).

والشاهد فيه قوله: «أخوك» حيث جاء «أخ» على وزن دلو؛ وهذه لغة.

وقال الراجز:

إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا^(١)

واستعمال الحم مقصوراً مشهور على قلته، قالوا للمرأة حماة.

والتزام نقص الثلاثة قليل، ومنه قول الراجز:

بِأَبِيهِ أَقْتَدَى عَدَى فِي الْكَرَمِ

وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ^(٢)

وعلى هذه اللغة قيل في الثنية: أبان، قال الشاعر:

بِمَا عُنَيْتَ بِهِ مِنْ سُودَدٍ وَنَدَى

يَحْيَى أَبَاكَ رَهْنَى مَيْتَةٍ وَيَلَى

ومثله:

وَلَسْتُ وَإِنْ أَعْيَا أَبَاكَ مَجَادَةً

إِذَا لَمْ تَرُمْ مَا أَسْلَفَاهُ بِمَاجِدٍ

(١) البيت من الرجز وهو لرؤية في ملحق ديوانه (ص ١٦٨) وشرح الأشموني (١ / ٢٩)، وجمع الهوامع (١ / ٣٩).

الإعراب: إن: حرف توكيد ونصب، أباهَا: اسم إن منصوب بالالف، والها: مضاف إليه، وأبَا: الواو عاطفة، أبَا: معطوف على «أبَا» مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الف، والها: ضمير مبنى في محل جر بالإضافة، وجملة «بلغا» في محل رفع خبر «إن». الشاهد: حيث ألزم المثني الف في الأحوال الثلاثة.

(٢) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه (ص ١٨٢)، والدرر (١ / ١٠٦)، وشرح التصريح (١ / ٦٤)، والمقاصد النحوية (١ / ١٢٩).

والشاهد فيه قوله: «بأبه» و«يشابه أبه» حيث أعرب الشاعر هاتين الكلمتين بالحركات الظاهرة، فجر الأولى بالكسرة الظاهرة، ونصب الثانية بالفتحة الظاهرة، مع أنهما مضافتان إلى ضمير الغائب، وذلك على لغة من لغات العرب، والأشهر الجر بالياء والنصب بالالف. (المعجم للفصل ٣ / ١٢٥٠).

ولما جرى ذكر يدوم أشير إلى ما سمع فيهما من القصر كقول الراجز:
 يَا رَبَّ سَارِ بَاتٍ مَا تَوَسَّدَا
 إِلَّا فِرَاعَ الْعَنَسِ أَوْ كَفَّ الْيَبْدَا^(١)
 وكقول الشاعر:

كَأَطُومٍ فَقَدْتُ بُرْعُوزَهَا
 أَخَقَبَتْهَا الْغُبْسُ مِنْهُ عَدَمَا
 غَفَلْتُ ثُمَّ أَتَتْ تَطْلُبُهُ
 فإِذَا هِيَ بِعِظَامٍ وَدَمَا^(٢)

ومثل تضعيف الدم قول الشاعر:

أَهَانَ دَمَكَ فَرَعًا بَعْدَ عِزَّتِهِ
 يَا عَمْرُو بَنِيكَ إِصْرَارًا عَلَى الْحَسَدِ
 فَقَدْ شَفِيَتْ شَفَاءً لَا انْقِضَاءَ لَهُ
 وَسَعْدٌ مُرْدِيكَ مَوْفُورٌ عَلَى الْأَبْدِ^(٣)

- (١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٣٠٧).
 الإعراب: يا: حرف تنبيه، رب: حرف جر شبهه بالزائد؛ سار: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على الابتداء، بات: فعل ماض تام مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر. ما: نافية، توسدا: فعل ماض والفاعل ضمير مستتر، والآلف للإطلاق، إلا: حرف استثناء وحصر، ذراع: مفعول به منصوب، الغبس: مضاف إليه، وجملة «بات» في محل رفع صفة لـ«سار» على المحل.
 (٢) البيتان من الرمل وهما بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٣٠٧)، والأشياء والنظائر (٥/ ٩٧)، وتخليص الشواهد (ص ٧٧).
 ويروى: «فقدته فأتت...».
 وفي البيت شاهدان: أولهما تسكين ياء «هي» ضرورة، وثانيهما قوله: «ودما» حيث امتشهد به السيوطي على أن «دم» اسم مقصور. (المعجم المفصل ٢/ ٨٢٤).
 (٣) البيتان من البسيط وهما بلا نسبة في الأشياء والنظائر (١/ ١٩٥)، والدرر (١/ ١١٢)، وجمع الهوامع (١/ ٤٠).
 الشاهد فيه قوله: «دمك» حيث شدد الميم، وهذا لغة في «دم» المحذوف اللام.

وقال آخر:

والدمُّ يَجْزَى بينهم كالجذول

ص: وقد تثلثُ فاءٌ فم مقصوراً أو مقصوراً، أو يضعف مفتوح الفاء أو مضمومها، أو تتبعُ فاؤه حرف إعرابه في الحركة كما فعل بقاء مرء وعيني امرئ، وأبني، ونحوها فوك وأخواته على الأصح، وربما قيل «فا» دون إضافة صريحة نصبا، ولا يختص بالضرورة نحو:

يُصْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمَةٌ^(١)

خلافًا لأبي على:

ش: في الفم تسع لغات: فتح الفاء وكسرهما وضمهما مع تخفيف الميم والنقص، وفتحها وضمهما مع تشديد الميم، وفتحها وكسرهما وضمهما مع التخفيف والقصر، وأنشد الفراء:

يَا حَبَّاذَا عَيْنَا سُلَيْمَى الْقَمَا^(٢)

(١) هذا عجز بيت من الرجز وصلده:

كالخوت لا يرويه شيء يلغمه

وهو للعجاج في ديوانه (ص ١٥٩).

الإعراب: كالخوت: الكاف: بمعنى مثل في محل رفع خبر، والمبتدأ محذوف تقديره (هو)، الخوت: مضاف إليه، لا: حرف نفى، يرويه: فعل مضارع، والهاء: ضمير مبني في محل نصب مفعول به، شيء: فاعل مرفوع بالضم، يلغمه: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر تقديره «هو» وجملة «لا يرويه» في محل نصب حال لـ «الخوت» وجملة «يلغمه» في محل رفع صفة لـ «شيء» يصبح: فعل مضارع، ظمآن: خبر، وفي: الواو حالية، في البحر: جار ومجرور، فمه: مبتدأ مؤخر، والهاء: ضمير مضاف إليه وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال وكذلك جملة «يصبح ظمآن» في محل نصب حال.

الشاهد: «فمه» حيث يجوز أن يقال «فمى» و«فمه» و«فم زيد» في جميع حالات الإضافة.

(٢) الرجز بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٩٠)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٦٢)، والخصائص (١/ ١٧٠)، والدرر (١/ ١٠٩).

والشاهد فيه: قصر «الفم» على لغة، وقيل: أراد الفمين بمعنى الشفتين، وقيل: هو منصوب بفعل محذوف، وكأنه قال: وأحب أو أمدح القما. (المعجم المفصل ٣/ ١٢٥٦).

وحكى ابن الأعرابي في تشنيته فموان وفميان، وهذا يدل على أن الفرزدق^(١) ليس مضطراً في قوله:

هَمَانَقْنَا فِي فَيٍّ مِّنْ فَمَوِيَهَمَا^(٢)

بل هو مختار؛ لأنه قد ثبت القصر في الأفراد، وثبت بنقل ابن الأعرابي، رحمه الله، أن العرب قالت في تشنيته: فموان وفميان، وأطلق القول، فعلم أن ذلك غير مختص بنظم دون نثر.

وحكى اللحياني أنه يقال: فَمَّ وأفمام، فعلم بهذا النقل أن التشديد لغة صحيحة لثبوت الجمع عل وفقها، فليس بمصيب من زعم أن التشديد لم يستعمل في غير ضرورة، بل الصحيح أن للقم ثلاث مواد: إحداها (فَمَ ي)، والثانية (ف و م)، والثالثة (ف م م)، ومادة الرابعة من (ف و ه)، وكلها أصول متوافقة في المعنى، لا أن أصلها فَوَّه كما زعم الأكثرون؛ لأن ذلك مدعى لا دليل عليه، مع ما فيه من الجمع بين البذل والمبدل منه في غير ضرورة، مع تصرف وتوسع، كما ثبت من اللغات الماثورة بالروايات المشهورة.

- (١) همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبو فراس الشهير بالفرزدق (.... - ١١٠هـ / ٧٢٨م) الشاعر المعروف وكان يقال: لولا شعره لذهب ثلث لغة العرب، ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس. من الطبقة الأولى كان لا ينشد بين يدي الخلفاء والأمراء إلا قاعداً. شعره ونقائضه مع جرير معروفة. (الأعلام ٨ / ٩٣).
- (٢) البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه (٢ / ٢١٥)، وخزانة الأدب (٤ / ٤٦٠)، وعجزه:

على النايح العاوى أشد رجام

اللغة: النايح: يقصد به نبيح الكلاب، العاوى: الذى لوى خطمه ثم صوت.

الإعراب: هما: ضمير مبنى في محل رفع مبتدأ، نفثا: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل، في: جار ومجرور متعلق بـ«نفثا» وياء المتكلم ضمير متصل مضاف إليه، من فمويهما: جار ومجرور، وهما: مضاف إليه، على النايح: جار ومجرور متعلق بـ«نفثا»، العاوى: صفة لـ«النايح»، أشد: مفعول به، رجام: مضاف إليه، وجملة «نفثا» في محل رفع خبر لـ«هما». الشاهد: «فمويهما» حيث جمع بين البذل والمبدل منه.

واللغة التاسعة النقص وإتباع الميم فى الحركة الإعرابية وغيرها.

ولما أشير إلى هذه اللغة بينَ ما وافق القَم فيها فقليل: كما فعل بفاء مرء وعينى امرئ وابنم، ففى مرء لغتان: إحداهما فتح الميم مطلقاً، وهى لغة القرآن، والثانية اتّباعها الهمزة فى حركات الإعراب.

وفى امرئ وابنم أيضاً لغتان: إحداهما فتح راء امرأ ونون ابنم مطلقاً، والثانية إتباعها الهمزة والميم فى حركات الإعراب، وهذه أفصح اللغتين.

ونحوهما فوك وأخواته عند سيبويه وأبى على، وهو مذهب قوى من جهة القياس؛ لأن الأصل فى الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير فلا عدول عنه، وقد أمكن ذلك فى هذه الأسماء فوجب المصير إليه، واقتصر القول عليه، وإذا كان التقدير مرعياً فى المقصور نحو: جاء الفتى، وفى المحكى كقولك: من زيد؟ لقائل: رأيت زيدا، وفى المتبع كقراءة بعضهم: «الحمد لله»، وكقولهم: واغلام زيداه، مع ظاهر تابع للمقدر، فهو عند وجود ذلك أحق بالرعاية وأولى، وهذا هو حال الأسماء الستة على القول المشار إليه.

ولهذا القول أيضاً مرجح آخر: وهو أن من الأسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامل فيكون بالواو كقولك: أبو جاد هواز، فلو كانت الواو من الأسماء المذكورة قائمة مقام ضمة الإعراب لساوتها فى التوقف على عامل، وفى عدم ذلك دليل على أن الأمر بخلاف ذلك.

وهذا الرد أيضاً وارد على ادّعاء أن الإعراب فى الأسماء المذكورة هو الحروف مع الحركات، أو الحركات دون الحروف؛ لأن ذلك كله غير متوقف على عامل فى المثال المذكور وما أشبهه، وإذا بطلت تلك الأقوال صح ما اختاره سيبويه وتعين المصير إليه، ومثل هذا قول الشاعر:

وداهية من دواهي المنو
 ن يرهبها الناس لا قالها^(١)
 فأقحم اللام ونون الإضافة، وكقولهم لا أبا لك.
 وزعم الفارسي^(٢) أن قوله:

يُصْنَعُ ظَنَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهُ^(٣)

من الضرورات، بناء على أن الميم حقهما ألا تثبت في غير الشعر، وهذا من تحكماته العارية من الدليل، والصحيح أن ذلك جائز في الشعر والنظم، وفي الحديث الصحيح: «لخولف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»^(٤).
 ومثال قولهم: «فا» دون إضافة صريحة قول الراجز:

خالط من سلمى خياشيم وفا^(٥)

أراد خياشيمها وفاها، فحذف المضاف إليه ونوى الثبوت، وأبقى المضاف على الحال التي كان عليها.

(١) البيت من المتقارب وهو لعامر بن جوين الطائي في خزنة الأدب (٢/ ١١٧)، وشرح أبيات سيويه (١/ ٢٠٣).

الشاهد فيه قوله: «لا فالها» حيث اضطر الشاعر إلى استعمال «فا» في غير الإضافة، ويجوز أن يكون الخير محذوفاً، ويكون «فا» مضافاً إلى ضمير الداهية، وتكون اللام مقحمة، ويكون مثل قولهم: «لا أبالك» والخبر محذوف، والتقدير: فيما يعملها الناس أو نحو ذلك: (المعجم المفصل ٦٣٩).

(٢) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو على (٢٨٨هـ / ٩٠٠م - ٣٧٧هـ / ٩٨٧م) أحد أئمة العربية، ولد في فا من أعمال فارس، وانتقل إلى بغداد، ثم حلب، فأقام عند سيف الدولة الحمداني، ثم عاد إلى فارس، فبغداد حتى توفي.
 من كتبه الكثيرة: «التذكرة»، و«العوامل»، و«المائل والشيرازيات»، و«الإيضاح». (الأعلام ٢/ ٧٩).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) سجع. أخرجه البخاري في صحيحه (٢/ ٦٧٣)، ح (١٨٠٥).

(٥) البيت من الرجز وهو للعجاج في ديوانه (٣/ ٣٣٥).

اللغة: الخيشوم: هو أقصى الأنف.

ص: وتنوب النون عن الضمة في فعل اتصل به ألفُ اثنين، أو واو جمع، أو ياء مخاطبة، مكسورة بعد الألف غالباً، مفتوحة بعد أختيها، وليست دليل الإعراب خلافاً للأخفش.

ش: قد علم بما تقدم أى فعل هو العرب، فلم يحتج هنا إلى تقييد بمضارعة بل أطلق القول لآمن اللبس، ويتناول قولنا: «ألف اثنين أو واو جمع» كونهما ضميرين نحو: أنتما تذهبان، وأنتم تذهبون، وكونهما علامتي تشية الفاعل وجمعه كقوله ﷺ: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»^(١)، فالتون الواقعة بعد الألف بحاليها، وبعد الواو بحاليها نائبة عن الضمة الإعرابية وكذلك التون المتصلة بياء المخاطبة نحو: أنت تفعلين، وقد كان ينبغي أن يستغنى بتقدير الإعراب قبل الحروف الثلاثة عن هذه التون، كما استغنى بتقديره قبل ياء المتكلم في نحو: غلامى، لكن سهّل الاستغناء بالتقدير في نحو: غلامى، كون الاسم أصيل الإعراب فلا يذهب الوهم إلى بئانه دون سبب قوى، بخلاف الفعل، فإن أصله البناء فلم يستغن فيه متصلاً بهذه الحروف بتقدير الإعراب لثلاً يذهب الوهم إلى مراجعة الأصل، كما راجعه مع نون الإناء، بل جئ بعد هذه الحروف بالتون المذكورة قائمة بثبوتها مقام الضمة، ويسقطها مقام الفتحة والسكون، حملاً للنصب على الجزم في الفعل؛ لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، وقد حملوا النصب على الجر في المثني وجمعي التصحيح نحو: مرت بالزيد والهندات، ورأيت الزيد والهندات، فحمل أيضاً النصب على الجزم في نحو: لم يذهب ولن يذهب، ولم يذهبوا ولن يذهبوا، ولم تذهب ولن تذهب.

وأشير بكسرة هذه النون بعد الألف غالباً إلى فتح بعض العرب إياها كقراءة بعض القراء: «أتعداننى أن أخرج».

= الإعراب: خالط: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر، من سلمى: جار ومجرور، خياشيم: مفعول به، وفا: الواو عاطفة، فا: معطوف على خياشيم. الشاهد: «خياشيم وفا» حيث الأصل «فاها» حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على حاله.

(١) صحيح أخرجه البخارى في صحيحه (١/ ٢٠٣)، ح (٥٣٠).

وزعم الأخفش أن هذه النون دليل إعراب مقدر قبل الثلاثة الأحرف، وهو قول ضعيف؛ لأن الإعراب مجتلب للدلالة على ما يحدث بالعامل، والنون وافية بذلك، فادعاء إعراب غيرها مدلول عليه مردود، لعدم الحاجة إليه، والدلالة عليه.

ص: وتحذف جزماً ونصباً، ونون التوكيد، وقد تحذف نون الوقاية، أو تدغم فيها، ونادر حذفها مقردة في الرفع نظماً ونثراً.

ش: قد تقدم الكلام على حذف النون جزماً ونصباً، وعلى حذفها لأجل نون التوكيد، عند الكلام على المؤكد بها متى يكون مبنياً ومتى يكون معرباً، وأما اجتماعها مع نون الوقاية فعلى ثلاثة أوجه:

أحدها: الفك نحو: ﴿أَتَعِدَّانِي أَنْ أَخْرَجَ﴾ [الاحقاف: ١٧].

والثاني: الإدغام نحو: «أتعداني» وهي قراءة هشام عن ابن عامر.

والثالث: الحذف نحو: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَشَاقِقُونَ فِيهِمْ﴾ [النحل: ٢٧]، قرأ بها نافع، وقرأ غيره: «تَشَاقِقُونَ» وقرأ ابن عامر: «أفغير الله تأمروني»، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، والكوفيون بالإدغام.

وفى المحذوف خلاف، فأكثر المتأخرين على أن المحذوفة في التخفيف نون الوقاية وأن الباقية نون الرفع، ومذهب سيبويه والأخفش عكس ذلك، وهو الصحيح لوجوه:

أحدها: أن نون الرفع قد تحذف دون سبب، مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون، وحذف ما عهد حذفه أولي من حذف ما لم يعهد حذفه.

ر: أيضاً فإن نون الرفع نائبة عن الضمة، وقد حذفت الضمة تخفيفاً في الفعل نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧]، و﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، في قراءة للسوسي، وفي الاسم كقراءة بعض السلف: ﴿وَرَسُولَنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾

[الزخرف: ٨٠]، بسكون اللام ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] بسكون التاء^(١)، فحذف النون النائية عنها تخفيفاً أولى، وليؤمن بذلك تفضيل الفرع على الأصل. وأيضاً: فإن حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها وحذف نون الوقاية أولاً لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب، وحذف ما يؤمن بحذفه حذف أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف. وأيضاً: لو حذفت نون الوقاية لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا حذفت نون الرفع لم يحتج إلى تغيير ثان، وتغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير.

ومثال حذفها مفردة في الرفع نظماً قول الراجز:

أَبَيْتُ أَسْرِي وَتَبَيَّنِي تَدْلُكِي

وَجَهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذِّكْيِ^(٢)

وقال أبو طالب:

فَإِنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهْمَ مَا صَنَعْتُمْ

سَيَحْتَابُوهَا لِأَحْأَا غَيْرِ بَاهِلٍ

(١) «وَبُعُولَتُهُنَّ» اتفق الجمهور على ضم التاء، وأسكنها بعض الشذاذ وجهها أنه حذف الإعراب، لأنه شبهه بالتصل، نحو عضد وعجز.

(٢) البيت من الرجز وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٨٢)، وجمع الهوامع (١/ ٥١).

الإعراب: أبيت: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا، أسرى: فعل مضارع، والفاعل تقديره «أنا» والجملة في محل نصب خبر أبيت، وتبيتى: الواو عاطفة، تبيتى: فعل مضارع ناقص، والياء في محل رفع اسمها، تدلكى: جملة فعلية في محل نصب خبر «تبيتى»، وجهك: مفعول به، والكاف: مضاف إليه: بالعنبر: جار ومجرور متعلق بـ«تدلكى» والمسك: الواو عاطفة، المسك: معطوف على «العنبر»، الذكى: صفة «المسك»، وجملة «تبيتى» معطوفة على جملة «أبيت».

الشاهد: «تبيتى» حيث حذفت النون من الفعل «تبيتى» وهو من الأفعال الخمسة لاتصاله بياء المخاطبة وذلك يعد شذوذاً.

ومن حذفها في الرفع نشرًا قراءة أبي عمرو من بعض طُرُقهِ: «قالوا ساحران تظاهرا»، بتشديد الظاء، وقول النبي ﷺ: «والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا»^(١).

ص: وما جرى به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية، أو إتباعًا، أو نقلًا، أو تخلصًا من سكونين فهو بناء، وأنواعه: ضم وفتح وكسر ووقف. ش: شبه الإعراب يعم البناء اللازم والعارض، والوارد منه بسكون كمن وقم ولم، وبفتحة كأين وذهب وسوف، وبكسرة كأمس وجير، وبضمة كنحن ومنذ، وبنائب عن ضمة كيا زيدون ويا زيدان، وبنائب عن فتحة كلا رجلين، وبنائب عن سكون كاخش وافعل.

ويعم الحكاية نحو: مَنْ زيد؟ لقاتل: مررت بزيد، ومنون؟ لقاتل: جاء رجال. ويعم الإتياع ﴿الحمد لله﴾، ﴿لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ [البقرة: ٣٤]، والاولى قراءة زيد بن علي، والثانية قراءة أبي جعفر المدني.

والنقل نحو: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ﴾ [البقرة: ١٠٦]، وهى قراءة ورش. والتخلص من سكونين: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٩] ولكل موضع يبين فيه إن شاء الله تعالى.

(١) - صحيح أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٧٤)، ح (٥٤).

باب إعراب المعتل الآخر

ص: يظهر الإعراب بالحركة والسكون، أو يقدر في حرفه وهو آخر المعرب، فإن كان ألفاً قدر فيه غير الجزم، وإن كا واواً أو ياء يشبهانه قدر فيهما الرفع، وفي الياء الجر.

ش: ظهور الإعراب بالحركة كيحيى زيد، وإن زيداً لن يحيى إلى عمرو، وظهوره بالسكون نحو: لم يفعل.

ولما كان الألف صالحاً لكونه آخر اسم وآخر فعل، ولم يكن الكلام في إعراب أحدهما دون الآخر قيل: «قدر فيه غير الجزم»، أى الرفع والنصب والجر نحو: تعطى المنى، ولن تلقى أذى من فتى، ولا يقدر فيها جزم بل يظهر بحذفها.

ومشبه الألف من الياءات الخفيفة بعد كسرة، ومن الواوات الخفيفة بعد ضمة، ولا تقع الواو الخفيفة بعد ضمة حرف إعراب فى غير الأفعال إلا فى الأسماء الستة حال رفعها، فلذلك عزى تقدير الرفع للياء والواو، ولم يعز تقدير الجر من مشبهى الألف إلا للياء.

ع: وينوب حذف الثلاثة عن السكون إلا فى الضرورة، فيقدر لأجلها جزمها، ويظهر لأجلها جر الياء ورفعها ورفع الواو، ولا يقدر لأجلها كثيراً وفى السعة قليلاً نصبها، ورفع الحرف الصحيح وجره، وربما قدر جزم الياء فى السعة.

ش: الثلاثة التى ينوب حذفها عن السكون هى الألف والياء والواو اللذان يشبهانه، نحو من يهد الله يخشاه ويرجوه، فحذفت للجزم ياء يهدى، وألف يخشى، وواو يرجو، ويكتفى بتقدير طرآن السكون مسبوقاً بحركة فى الضرورة كقول الراجز:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ
وَلَا تَرْضَأَ مَا وَلَا تَمْلُقُ^(١)

وكقول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنَمَّى
بِمَا لَاقَتْ لُبُّونُ بَنَى زِيَادَ^(٢)

وكقول الآخر:

هَجَوْتُ زِيَانَ ثُمَّ جِئْتُ مَعْتَذِرًا
مَنْ هَجَوِ زِيَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعْ^(٣)
ويظهر لأجل الضرورة جر الياء، ورفعها، فظهر جرها كقوله:
فَيَوْمَا يُؤَافِنِ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي
وطورا ترى منهن غولا تَقُولُ^(٤)

(١) البيت من الرجز وهو لرؤية في ديوانه (ص ١٧٩)، وخزانة الأدب (٨ / ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١)، والدرر (١ / ١٦١)، والمقاصد النحوية (١ / ١٣٦)، وجمع الهوامع (١ / ٥٢).
الشاهد: «ترضاها» حيث إنها جزمت بـ«لا» النائية ولم يحذف حرف العلة، وفسر ذلك بأنه: إشباع لحركة الضاد.

(٢) البيت من الوافر وهو لقيس بن زهير في خزانة الأدب (٨ / ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢).
الإعراب: أَلَمْ: الهمزة استفهامية لا محل لها من الإعراب، لم: حرف جزم وقلب، يَأْتِيكَ: فعل مضارع مجزوم، والياء: إشباع لحركة التاء، والكاف ضمير مبنى، والأنباء: الواو حالية، الأنباء: مبتدأ مرفوع، تنمى: فعل مضارع بما: الياء حرف جر زائد، ما: اسم موصول، لاقت: فعل ماض، والتاء للتأنيث، لبون: فاعل، بنى مضاف إليه زياد: مضاف إليه.
الشاهد: «ألم يأتيك» حيث جزم الفعل.

(٣) البيت من البسيط وهو بلاغية في الإنصاف (١ / ٢٤)، وخزانة الأدب (٨ / ٣٥٩)، والدرر (١ / ١٦٢).

الشاهد فيه: «لم تهجو» حيث لم يحذف حرف العلة من الفعل المضارع المجزوم اضطراراً.
(٤) البيت من الطويل وهو لجزير في ديوانه (ص ١٤٠)، وخزانة الأدب (٨ / ٣٥٨)، وشرح الأشموني (١ / ٤٤).

الشاهد فيه قوله: «ماضى» حيث حرك الياء في الجر ضرورة. (المعجم المفصل ٧٢١).

وكقول أبي طالب:

كذبتُم وبيت الله تُبْزِي محمدا
ولم تُخْتَضَبْ سُمْر العوالي بالدم
وظهور رفع الياء كقول جرير:

وعرقُ الفرزدق شرُّ العُرُوقِ
خبِيثُ الثرى كَأبي الأزد^(١)
وظهور رفع الواو كقول رجل من طيء:

إذا قلتُ علَّ القلبُ يَسْلُو قُبِضَتْ
هَوَاجِسُ لَا تَنَفِّكُ تُفْرِيهِ بالوجد^(٢)
ويقدر لأجل الضرورة كثيراً نصب الياء والواو، كقول الراجز:

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ فِي الْقَاعِ الْقَرِقِ
أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الْوَرِقَ^(٣)

(١) البيت من المتقارب وهو لجرير في ديوانه (ص ٨٤٣)، والدرر (١ / ١٦٧)، والمقاصد النحوية (١ / ٤٢٤).

الشاهد فيه قوله: «كأبي» حيث ظهرت الضمة على الاسم المنقوص المضاف وذلك للضرورة الشعرية.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الدرر (١ / ١٧٠)، والمقاصد النحوية (١ / ٢٥٢)، وجمع الهوامع (١ / ٥٣).

والشاهد فيه قوله: «يسلو» حيث أظهر الضمة على الواو، قال العيني: فدل هذا أن المحذوف، عند دخول الجازم، هو الضمة الظاهرة التي كانت على الواو، وهذا على رأى بعض النحاة.

(٣) البيت من الرجز وهو لرؤبة في ديوانه (١٧٩)، وخزانة الأدب (٨ / ٣٤٧).

اللغة: القرق: بكسر الراء المكان المستوى يقال قاع قرق الورق: الذهب والفضة أو الدراهم. الإعراب: كأن: حرف تشبيه ونصب، أيديهن: اسم «كأن» منصوب بالفتحة المقدرة على الياء، و«هن» ضمير مبني مضاف إليه، فى القاع: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال، الفرق: صفة، أيدي: خبر «كأن»، جوار: مضاف إليه، يتعاطين: فعل مضارع ونون النسوة ضمير فى محل رفع فاعل، الورق: مفعول به.

الشاهد: «أيديهن» حيث سكنت الياء للضرورة.

وكقول زهير:

وَمَنْ يَعْصِرُ أَطْرَافَ الرَّجْجِاجِ فَإِنَّهُ
يَطْبِيعُ الْعَوَالِي رُكْبَتَ كُلِّ لَهْزَمٍ

وكقول ابنه كعب:

أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتْهَا
وَمَا إِخْخَالَ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلٌ^(١)

ومن ورود ذلك في السعة قراءة^(٢) جعفر بن محمد رحمته: ﴿مَنْ أَوْسَطَ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، بسكون الياء، وقراءة^(٣) غيره: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧] بسكون الواو.

(١) البيت من البسيط وهو لكعب بن زهير في ديوانه (ص ٦٢).

اللغة: تدنو: تقرب، تنويل: عطاء.

الإعراب: أرجو: فعل مضارع، وأمل: مثله، أن: مصدرية، تدنو: فعل مضارع، مودتها: مودة فاعل تدنو، ومودة: مضاف، وها: مضاف إليه، وما: نافية، إخال: فعل مضارع، لدينا: لدى ظرف ولدى مضاف ونا مضاف إليه، منك: جار ومجرور، تنويل مبتدأ مؤخر.

الشاهد: «وما إخال لدينا منك تنويل» فإن ظاهره أنه ألغى «إخال» مع كونها مستقدمة وليس هذا الظاهر مسلماً، فإن، مفعولها الأول مفرد محذوف هو ضمير الشأن ومفعولها الثاني جملة «لدينا تنويل منك» كما قررناه في إعراب البيت.

(٢) ومن ذلك قراءة جعفر بن محمد: «من أوسط ما تطعمون أهاليكم». (المحتسب لابن جني ١/ ٣٢٦).

«من أوسط»، صفة لمفعول محذوف، تقديره: أن تطعموا عشرة مساكن طعاماً أو قوتاً من أوسط أي متوسطاً. «ما تطعمون» أي الذي تطعمون منه أو تطعمونه. (التيبان في إعراب القرآن للعكبري ص ١/ ٣٦٢).

(٣) «أو يعفو الذي بيده» بإسكان الواو الحسن وأن يعفوا أقرب بالياء أبو نهيك. (المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ٢٢).

وتقدير رفع الصحيح كقراءة مسلمة بن محارب: ﴿وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] بسكون التاء، وحكى أبو زيد الأنصارى: ﴿وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠] بسكون اللام.

وحكى أبو عمرو أن لغة بني تميم تسكين المرفوع من يعلمهم ونحوه.

وتقدير جر الحرف الصحيح كقراءة أبي عمرو: ﴿فَتَوْبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، وقرأ حمزة: ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ﴾ [فاطر: ٤٣].

ومثال تقدير جزم الياء فى السعة قراءة قنبل: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠].

أب إعراب المثنى والمجموع على حده

ص: التثنيةُ جعلُ الاسم القابل دليلَ اثنين، متفقين في اللفظ غالبًا، وفي المعنى على رأى، بزيادة ألف في آخره رفعًا، وياء مفتوح ما قبلها جرًّا ونصبًا، تليهما نون مكسورة، وفتحها لغة، وقد تضم، وتسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصير صلة، ولزوم الألف لغة حارثية.

ش: «جعل الاسم» أولى من جعل الواحد؛ لأن المفعول مثنى يكون واحدًا كرجل ورجلين، ويكون جمعًا كجمال، ويكون اسم جمع كركب وركبين.

وليس المراد بالجعل وضع الواضع، فيدخل في الحد نحو: زكا من الموضوع لاثنين، بل الجعل تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه.

وقيد (بالزيادة) لئلا يدخل المصدر المفعول لاثنين خبرًا أو وصفًا نحو: هذان رضا، ومررت برجلين رضا.

وقيد الاسم (بالقابل) تنبيهًا على أن من الأسماء غير قابل للتثنية، كالمثنى والمجموع على حده للزوم الثقل بجمعه وتثنيته، والذي لا نظير له في الأحاد، وأسماء العدد غير مائة وألف.

ولما كان من المثنى ما مفرداه متفقا اللفظ وهو المقيس كرجلين، وما مفرداه مختلفا اللفظ وهو محظوظ كالقمرين في الشمس والقمر، نبّهت على ذلك بقولي (متفقين في اللفظ غالبًا)، وبقولي (وفي المعنى على رأى) على خلاف في المختلفى المعنى كعين ناظرة وعين نابغة، وأكثر المتأخرين على منع تثنية هذا النوع وجمعه، والأصح الجواز؛ لأن أصل التثنية والجمع العطف، وهو في القبيلين جائز باتفاق، والعدول عنه اختصار، وقد أوتر استعماله في أحدهما فليجز في الآخر قياسًا، وإن خيف لبس أزيل بعد العدول عن العطف بما أزيل قبله، إذا لا فرق بين قولنا: رأيت ضاربًا ضاربًا وضاربًا ضربة، وبين قولنا: رأيت ضاربين ضربة وضربة.

وقال بعضهم: اختصار التثنية كاختصار الخبر، فكما جاز: زيد ضارب وعمرو فتحذف خبر عمرو اكتفاء بخبر زيد لتوافقهما معنى، وكذلك جاز أن تقول: جاء الضاريان في المتوافقين معنى، وكما لم يجر أن يقال: زيد ضارب وعمرو، فتحذف خبر عمرو إذا خالف خبر زيد معنى وإن وافقه لفظاً، كذلك لا يجوز أن يقال: زيد وعمرو ضاريان مع مخالفة المعنى.

والجواب من وجوه:

أحدها: أن حذف الخبر المخالف معنى لم يجر لأنه حذف بلا عوض في اللفظ ولا دليل على معناه، وأحد مفردى المثني معوض عنه علامة التثنية، ومقدور على الدلالة عليه بقرينة.

الثاني: أن ذكر عمرو في المثال المذكور يوقع في محذورين: أحدهما توهم المحذوف ماثلاً للمذكور، والآخر توهم إلغاء ذكر عمرو، والمثني لا يتوهم فيه إلغاء.

الثالث: أن التخالف في اللفظ لا بد معه من تخالف المعنى ولم يمنع من التثنية، فإن لا يمنع منها التخالف في المعنى مع عدم التخالف في اللفظ أحق وأولى، وعن صرح بجواز ذلك ابن الأثيري، واحتج بقوله ﷺ: «الأيدي ثلاثة فيد الله تعالى العليا، ويد المعطى التي تليها، ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة»، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، ومما يؤيد ذلك قول أبي علي القالي: من كلام العرب: خفّة الظهر أحد اليسارين، والعزبة أحد السّباءين، واللبن أحد اللحمين، والحمة إحدى الموتين، وقولهم: القلم أحد السّنانين، والحال أحد الأبوين، ومن ذلك قول بعض الطائيين:

كم ليثٍ اغتربى ذا أشبلٍ غرّبت

فكأننى أعظمُ الليثين إقداماً

ومثله:

وكانن سفقنا نفسَ نفسٍ عزيزة

فلم يقبضَ للنفسين من سافك نأر

ويمكن أن يكون منه قول الشاعر:

يداك كَفَّتْ إِحْدَاهُمَا كُلَّ بَائِسٍ

وَإِحْدَاهُمَا كَفَّتْ أَذَى كُلِّ مَعْتَدٍ

ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ﴾ [الاحزاب: ٥٦]، فإن الواو إما

عائدة على المعطوف وهذا ممتنع لأنه من الاستدلال بالثاني على الأول كقول الشاعر:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا

عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ^(١)

وهو ضعيف، وإنما الجيد الاستدلال بالأول على الثاني كقوله تعالى:

﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾ [الاحزاب: ٣٥]، وصون القرآن عن الوجوه

الضعيفة واجب، ولو سلم استعمال هذا الوجه مع ضعفه لمنع من استعماله هنا

تخالف المستدل به والمستدل عليه في المعنى، وذلك لا يجوز بإجماع، فتعين عود الواو

إلى المعطوف والمعطوف عليه، وكون الصلاة معبراً بها عن حقيقتين، وهو المطلوب.

ومثال فتح نون المثني قول حميد بن ثور:

وَقَعْنُ بِجَنُوفِ الْمَاءِ ثُمَّ تَصَوَّيْتُ

بِهِنَّ قُلُوبَ الْغُلَاةِ الْغُدُو ضَرُوبُ

عَلَى أَحْزَابَيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيرَةٌ

فَمَا هِيَ إِلَّا لِحَاةٌ وَتَغْيِيبٌ^(٢)

(١) البيت من المنسرح وهو لقبي بن الخطيم في ملحق ديوانه (ص ٢٣٩)، وتخليص الشواهد

(ص ٢٠٥)، والدرر (٥ / ٣١٤)، والكتاب (١ / ٧٥)، والمقتضب (٣ / ١١٢)، وجمع

الهوامع (٢ / ١٠٩).

الشاهد فيه قوله: «نحن بما عندنا» حيث حذف الخبر جوازاً لدلالة ما بعده عليه.

(٢) البيتان من الطويل وهما لحميد بن ثور في ديوانه (ص ٥٥)، وخزانة الأدب (٧ / ٤٥٨)،

والدرر (١ / ١٣٧)، وشرح المفصل (٤ / ١٤١)، والمقاصد النحوية (١ / ١٧٧).

الشاهد فيه قوله: «أحزبين» حيث فتحت نون المثني على لغة بعض العرب وليس الفتح هنا

ضرورة لأن الكسر يصح مع الوزن.

أنشده الفراء بالفتح، وليس موضع ضرورة، وحكى أبو على عن أبي عمرو الشيباني: هما خليلان، وقال: ضم نون التثنية لغة، وسقوطها للإضافة كثير، وللضرورة في قوله:

هـَا خُطُّنَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ
وَأَمَّا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ^(١)

وأنشد ثعلب:

لَنَا أَعَزُّ لُبْنٌ ثَلَاثٌ قَبَضُهَا
لِأَوْلَادِمَا ثِنْتَا وَمَا بَيْتَا عَزَرُ^(٢)

وقال:

لَهُمَا مَثْنَتَانِ خَطَّتَا كَمَا
أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرُ^(٣)

-
- (١) البيت من الطويل وهو لتأبط شراً في ديوانه (ص ٢٨٩) وجواهر الأدب (ص ١٥٤).
الإعراب: إصار: بمعنى الأسر، منة: الإطلاق، هما: ضمير مبني، خطتا: خبر مرفوع، إصار: بدل من «خطتا» وحنة: الواو عاطفة منة: معطوفة على «إصار» وإما: الواو عاطفة، ما: حرف تفصيل وتقسيم، دم: معطوف على «إصار»، والقتل: الواو: حالية، القتل: مبتدأ مرفوع، بالحر: جار ومجرور، أجدر: خبر مرفوع.
الشاهد: «خطتا» حيث حذف نون المثني من «خطتا» وذلك للضرورة.
- (١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في خزنة الأدب (٧/ ٥٨٠)، والخصائص (٢/ ٤٣٠)، وصر صناعة الإعراب (٢/ ٤٨٧)، والمتع في التصريف (٢/ ٥٢٧).
الشاهد فيه قوله: «ثنتا» يريد: ثنتان، فحذف النون للضرورة الشعرية.
- (٣) البيت من المقارب وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ١٦٤)، والأشياء والنظائر (٥/ ٤٦)، وأنباء الرواة (١/ ١٨٠)، والحيوان (١/ ٢٧٣).
الشاهد فيه قوله: «خطتا» والقياس: «خطتا» إلا أنه رد الألف التي كانت سقطت لاجتماع الساكنين في الواحد، ولما تحركت تاء التانيث لأجل ألف التثنية رجعت الألف المحذوفة للساكنين، وهذا قول الكسائي، وقال الفراء: أراد «خطتان» فهو مثني حذف نونه للضرورة.

وسقوطها لتقصير صلة كقول الشاعر:

خَلِيلِي مَا إِنْ أَنْتُمَا الصَّادِقَا هَوَى
إِذَا خِفْتُمَا فِيهِ عَذُولًا وَوَائِبًا^(١)

وكفوله الآخر:

أَبْنَى كُلِّبٍ إِنْ عَمِيَ اللَّذَّا
قَنَّالَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَ^(٢)

ولغة بنى الحارث بن كعب إلزام المثنى وما جرى مجراه الألف فى كل حال، وبهذه اللغة قرأ^(٣) نافع: وابن عامر، والكوفيون إلا حفصا قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا سَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]، ووافق فى ذلك الحارثيين بنو الهجيم وبنو العنبر، ومنه قول الشاعر:

تَزُودُ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ ضَمَرَةً
دَعْنَهُ إِلَى هَابِي الثَّرَابِ عَقِيمٍ^(٤)

- (١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ١٤٤)، وجمع الهوامع (١/ ٤٩).
الشاهد فيه قوله: «الصادقا هوى» يريد: «الصادقان هوى» فحذف نون المثنى تقصيرا من صلة الألف واللام.
(٢) البيت من الكامل وهو للأخطل فى ديوانه (ص ٣٨٧)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٣٦)، والمحتسب (١/ ١٨٥).
الشاهد: اللذا: يريد اللذان لاستطالة الموصول بصلته.
(٣) قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَيْنِ﴾: يقرأ بتشديد إن، وبالياء فى هذين، وهى علامة النصب. ويقرأ «إن». بالتشديد وهذان بالألف.
ويقرأ «إن» بالتخفيف، وقيل: هى مخففة من الثقيلة وهو ضعيف أيضا.
وقيل: هى بمعنى ما واللام بمعنى إلا. (التيان فى إعراب القرآن للعكبرى (٢/ ١٤١).
(٤) البيت من الطويل وهو لهويز الحارثى فى لسان العرب (٨/ ١٩٧) (صرع) وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص ٧٠٧)، وخزانة الأدب (٧/ ٤٥٣)، والدرر (١/ ١١٦).
الشاهد: «بين أذناه»: حيث ألزم المثنى الألف فى حالة الجر وهى لغة الحارث بن كعب.

وقال آخر:

وأطرق إطراق الشُّجاع ولو رأى
مَسَاغَا لِنَابَاهِ الشُّجَاعُ لَصِمَّامًا^(١)

وأنشد أبو زيد:

طَارُوا عَلَاهُنْ فَشَلَّ عَلَاهَا
وَاشْدُدْ بِمَشْتَى حَقَبَ حَقْوَاهَا^(٢)
نَاجِيَّةٌ وَنَاجِيَا أَبَاهَا

ص: وما أعرب إعراب المثنى مُخَالَفًا لِمَعْنَاهُ، أو غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه فمُلْحَقٌ بِهِ، وكلا وكلتا مضافين إلى مضمَر، ومطلقًا على لغة كنانة.

ش: من المعرب إعراب المثنى وليس بمثنى ما يراد به التثنية كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤]، بمعنى كرات؛ لأن بعده ﴿يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾، أى مزدجرًا وهو كليل، ولا يكون ازدجار وكرال بكرتين فحسب، بل بكرات، ومنه قولهم: سبحان الله وحنانيه، وقول الراجز:

وَمَهْمَاهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ

قال الفراء: أراد: ومَهْمَاهُ بعد مهمه، وهذا النوع قد يغنى عنه التجريد وعطف مثله عليه، وهو مع ذلك غير مثنى؛ لأنه يدل على أكثر من اثنين، ومثال الاستغناء عنه بتجريده وعطف مثله عليه قول الشاعر:

(١) البيت من الطويل وهو للمتلهم في ديوانه (ص ٣٤)، والحيوان (٤ / ٢٦٣)، وخزانة الأدب (٤٨٧ / ٧).

الشاهد فيه قوله: «لنا باه» حيث جاء بالمثنى بالالف في حالة الجر.

(٢) البيت من الرجز وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٧ / ١١٣).
اللغة: المثنى: من تثنية الشيء تشيًّا: ومثنى إذا عطفته، حقواها: مثنى حقو، وهو الحضر وشد مشد الإزار.

الشاهد: «علاهن فشل علاها» حيث لم تقلب ألف «علاهن» إلى «عليهن وعليها» ياء وذلك حكاية عن قوم من العرب.

لَوْ عُدَّ قَبْرُكَ كُنْتَ أَكْرَمَهُمْ
مَيْنَا وَأَبْعَدَهُمْ عَنِ مَنَزِلِ الدَّامِ^(١)

وكقول جرير:

إِنَّا أَتَيْنَاكَ نَرْجُو مِنْكَ نَافِلَةً
مِنْ رَمَلٍ يَبْرِينِ إِنْ الْخَيْرَ مَطْلُوبِ
تَجْرِي بِنَا نُجِبُ أَفْنَى عَرَائِكُهَا
خَمْسٌ وَخَمْسٌ وَتَأْوِبٌ وَتَأْوِبٌ^(٢)

وكقول الآخر:

إِن النِّجَاةَ إِذَا مَا كُنْتَ ذَا بَصَرٍ
مِنْ جَانِبِ الْغَىِّ إِعْمَادٌ وَإِعْمَادُ

وقد يغنى في هذا النوع التكرير عن العطف كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ
الْأَرْضُ دُكًّا دُكًّا ۖ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢١، ٢٢]، أي: أي
دكًا بعد دك وصفًّا بعد صف.

(١) البيت من البسيط، وهو لعصام بن عبيد الزماني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١١٢٢).

الإعراب: لو: حرف امتناع لامتناع، عد: فعل ماضٍ مبني للمجهول، قبر: نائب فاعل
مرفوع، وقبر: الواو عاطفة قبر: معطوف على «قبر» الأولى، كنت: فعل ماضٍ، والتاء:
ضمير مبني، أكرمهم: خير كان، بيتًا: تميز منصوب، وأبعدهم: الواو عاطفة، أبعدهم:
معطوف على «أكرمهم»، عن منزل: جار ومجرور، الدام: مضاف إليه.

الشاهد: «قبر وقبر» حيث عطف بين المفردين لغرض التكرير وهذا للضرورة.

(٢) البيت من البسيط وهو لجرير في ديوانه (ص ٣٥٠)، والدرر (١/ ١١٩)، وهمع الهوامع
(٤٠ / ١).

والشاهد فيه قوله: «خمس وخمس وتأيب وتأيب» حيث قصد التكرير بواسطة العطف
والتكرير.

ومن المعرب كمثنى وهو فى المعنى جمع قوله تعالى: ﴿فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠]، وقوله ﷺ: «الْيَعْنُ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»^(١)، ومنه قول الشاعر:

تُلْقَى الْإِرْزُونُ فِي أَكْنَافِ دَارَتِهَا
تَمَشَّى وَبَيْنَ يَدَيْهَا الْبُسرُ مُنْشُورُ^(٢)

أراد بين أيديها.

ومن المعرب إعراب المثنى ما هو مفرد، ولا يصلح للتجريد وعطف مثله عليه، وهو على ضربين: اسم جنس ككلبتى الحداد، وعلم كالبحرين والدونكين وكنانين، وهى أسماء مواضع، قال الشاعر:

يَكَادَانِ بَيْنَ الدَّوْنَكَيْنِ وَالْوَةِ
وَذَاتِ الْقَتَادِ السُّمْرِ يَنْسَلِخَانِ
وقال آخر:

دَعَا بِكَهْفٍ مِنْ كِنَانَيْنِ دَعْوَةٍ

على عجل والركبُ دَهْمَاءُ لِرَاحِ

ومن المعرب إعراب المثنى ما يصلح للتجريد، ولا يختلف معناه مخول وحوال، فتجريدها كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾ [البقرة: ١٧]. وكقول الشاعر:

أَهْدَمُوا بِيَسْتِكَ لَا أَبَا لَكَ
وَزَعَمُوا أَنَّكَ لَا أَخَا لَكَ
وَأَنَا أَمْشِي الدَّكْلَى حَوَالِكَ^(٣)

(١) صحيح. أخرجه البخارى فى صحيحه (٢/ ٧٣٢)، ح (١٩٧٣).

(٢) البيت من البسيط وهو لأوس بن حجر فى ديوانه (ص ٤٦)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص ١٣٣٥)، وشرح المفصل (٥/ ٥)، والشاهد فيه قوله: «الإرزون» فى جمع الإرزة.

(٣) الرجز للضب فى الحيوان (٦/ ١٢٨)، والدور (١/ ١١٩)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص ١٣٠٩)، والدور (٢/ ٢١٦).

والشاهد فيه قوله: «حوالك» حيث جاء مفرداً والمستعمل فيه التثنية.

وتلبسهما بعلم الثنية كقول الراجز:

يا إيلي ما دأَمُه فَتَابَيْه

ماءٌ رَوَاءٌ وَنَصِيٌّ حَوْلَيْه^(١)

وكقول النبي ﷺ: «اللهم حوالينا ولا علينا»^(٢)، ونزر هذا الاستعمال في

متمحض الأفراد كقوله:

على جَرْدَاءٍ يَقْطَعُ أَبْهَرَاهَا

حِزَامُ السَّجَرِ فِي خَيْلٍ سِرَاعٍ^(٣)

الأبهر عرق معروف فثناه مجازاً، وكذا قيل في قول الشاعر:

نَرِيعٌ وَغَسَّ الْأَخْرَمَيْنِ وَأَرْبَلَتْ

لَهُ بَعْدَ مَا ضَاقَتْ جَوَاءَ الْمَكَامِنِ

أراد الأخرم، وهو موضع، فثناه مجازاً، وأنشد ابن سيده^(٤) في المحكم:

فَجَعَلْنَ مَدْفَعٌ عَاقِلَيْنِ أَيْامَنَا

وَجَعَلْنَ أَمْعَزَ رَامَتَيْنِ شِمَالَا^(٥)

(١) الرجز لزيفان السعدي في ديوانه (ص ١٠٠)، والخصائص (١/ ٣٣٤)، ولسان العرب (٥/ ٣٥٩) (زير).

والشاهد فيه قوله: «حوليه» حيث جاء لغة في حول.

(٢) صحيح أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ٣١٥)، ح (٨٩١).

(٣) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٢٤).

الشاهد فيه قوله «أبهرأها» موقع المفرد، لأنه ليس للذابة سوى أبهر واحد، وهو عرق في الظهر، ويقال للظهر نفسه الأبهر. (المعجم المفصل ١/ ٥٤٧).

(٤) علي بن إسماعيل، المعروف بابن سيده، أبو الحسن (٣٩٨هـ / ١٠٠٧م - ٤٥٨هـ / ١٠٦٦م) إمام في اللغة وآدابها. ولد بمرسية (شرق الأندلس) وانتقل إلى دانية فتوفي فيها. اشتغل بنظم الشعر، ثم انقطع للامير أبي الجيش مجاهد العامري.

من مصنفاته: «المخصص»، و«المحكم والمحيط الأعظم»، و«الأنبى» في شرح حماسة أبي تمام. (الأعلام ٤/ ٢٦٣).

(٥) البيت من الكامل وهو لجرير في ديوانه (ص ٤٩)، وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ (ص ١٢٧).

الشاهد فيه قوله: «عاقلين» يريد عاقلاً وهو جبل، ورامة وهو موضع، فثناهما مجازاً وقال: «رامتين» وإنما هي واحدة.

وقال: أراد عاقلاً وهو جبل، وأجاز الفراء أن يكون من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿وَلَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ [الرحمن: ٤٩].

ومما ينبغي أن يكون ملحاً بالثنى نحو: القمرين في الشمس والقمر، فإنه غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه، بل للتجريد وعطف مباينه عليه، فإن قيل فيه مثني بمقتضى اللغة لا الاصطلاح، كما يقال لاسم الجمع جمع.

ومن العرب إعراب المثني وليس مثني في الاصطلاح لعدم الصلاحية للتجريد اثنان واثنان، والمذروان وهما طرفا الآلية وطرفا القوس وجانب الرأس، ولا يستعمل مفردهما، ومثله: جاء فلان يضرب أضربه، إذا فارغاً، ومن هذا القبيل قولهم لعمر ومعاوية ابني شرحبيل بن عمرو بن الجون: الجونان.

وقال أعرابي: جَنَّبَكَ اللهُ الأمرين وكفَّاكَ شرَّ الأجوفين، وأذاقكَ البردين، أراد: الفقر والرؤى، والبطن والفرج، والغنى والعافية، ومن هذا قولهم لما هو في وسط شيء: هو في ظهريه وظهرائيه، ولقيته بين الظهرين والضهرانين، أى في اليومين أو الثلاثة.

وأما كلا وكلتا، فمفردا اللفظ مثنيا المعنى، واعتبار اللفظ في خبرهما وضميرهما أكثر من اعتبار المعنى قال الله تعالى: ﴿كَلَّا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا﴾ [الكهف: ٢٣]، ولو اعتبر المعنى لقال: «آتتا» وقد جمع الشاعر الاعتبارين في قوله:

كلاهما حين جد الجري بينهما

قد أقلما وكلا أنفئهما رابى^(١)

ولكونه مفرد اللفظ مثني المعنى أعرب إعراب المفرد في موضع، وإعراب المثني في موضع، إلا أن آخره معتل فلم يلق به من إعراب المفرد إلا المقدّر، فجعل ذلك له

(١) البيت من البسيط وهو للفردق فتي أسرار العربية (ص ٢٨٧)، وتخليص الشواهد (ص ٦٦)، وخزانة الأدب (٤/ ٢٩٩)، والدرر (١/ ١٢٢).

الشاهد: مجيء الضمير في «كلا» و«كلتا» تارة مفرداً حملاً على اللفظ وتارة مثني حملاً على المعنى.

مضافاً إلى ظاهر، ليتخلص من اجتماع إعرابى ثنية فى شيئين كشيء واحد، وجعل الآخر له مضافاً إلى مضمراً؛ لأن المحذور فيه مأمون، وقد أجرته كنانة مجرى المثنى مع الظاهر أيضاً فيقولون: جاء كلا أخويك، ومررت بكلى أخويك، ورأيت كلى أخويك، وهذه اللغة التى رواها الفراء معزوة إلى كنانة تبين صحة قول من جعل كلا من العرب بحرف لا بحركة مقدرة، فإن القائل إن «كلا» معرب بحركة مقدرة يزعم أن انقلاب ألفه ياء مع الضمير هو كانقلاب ألف لدى وإلى وعلى، ولو كان الأمر كما قال لا تمتنع انقلاب ألفها مع الظاهر فى لغة كنانة، كما يمتنع عندهم، وعند غيرهم انقلاب ألف لدى وعلى وإلى مع الظاهر، على أن مناسبة كلا للمثنى أقوى من مناسبتها للذى وعلى وإلى، ومراعاة أقوى المناسبتين أولى من مراعاة أضعفهما، وأيضاً فإنّ تغير ألف كلا حادث عند تغيير عامل، وتغير ألف لدى وإلى وعلى حادث بغير تغير عامل، فتباينا، وامتنع أن يلحق أحدهما بالآخر.

وكلتا فى المؤنث ككلا فى المذكر.

سـ ولا يُغنى العطف عن الثنية دون شذوذ أو اضطراب إلا مع قصد التكرير أو فصلٍ ظاهرٍ أو مُقدّرٍ.

سـ استعمال الثنية بدلاً من العطف تخفيف يشبه الإعلال الملتزم، فكما لا يرجع التصحيح فى مثال: أعان واستعان إلا فى شذوذ واضطرار كقول الراجز:

كَأَنَّ بَيْنَ فَكَّهَـا وَالْفَكِّ

فَأَرَةً مِّنْكَ ذُبِحَتْ فِى سُكِّ

أراد بين فكها، فجاء بالأصل المتروك، إما شذوذاً بحيث لو كان فى غير شعر لم يمتنع، وإما لضرورة إقامة الوزن، ومثله قول الآخر:

كَأَنَّ بَيْنَ خَلْفِهَا وَالْخَلْفِ

كَشَّةٌ أَفْعَى فِى يَبِيسٍ قُفٍّ^(١)

(١) الرجز بلا نسبة فى أسرار العربية (ص ٤٨).

الشاهد «كان بين خلفها والخلف» حيث فك الثنية للضرورة الشعرية.

وأما استعمال العطف فى موضع الجمع فلا سبيل إليه؛ لأنه أشق من استعماله فى موضع التثنية بأضعاف كثيرة؛ ولأن الجمع ليس محدوداً فتذكر آحاده معطوفاً بعضها على بعض كما فعل بالثنى، فلو كان الجمع مدلولاً عليه ببعض ألفاظ العدد جاز استعمال العطف موضعه كقول الشاعر:

وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيًا وَثَمَانِيًا

وَّثَمَانِ عَشْرَةً وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا^(١)

وكقول الآخر:

وَرَدَنِ اثْنَتَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا

يُيَادِرْنَ تَغْلِيْسًا ثَمَالَ الْمَدَاهِنِ

وقد تقدم بيان الاستغناء بالعطف عن التثنية المقصود بها التكثير، وأما الاستغناء به لفصل ظاهر فقولك: مررت بزيد الكريم وزيد البخل، ولو ثبتت وأخرت الصفتين مفترقتين لجاز.

وأما الاستغناء به بفصل مقدر فكقول الحجاج، وقد نعى له فى يوم واحد محمدٌ أخوه ومحمد ابنه: سبحان الله، محمد ومحمد فى يوم، وإيهما قصد الفرزدق بقوله:

إِنَّ الرِّزِيَّةَ لَا رِزِيَّةَ مِثْلُهَا

فَقَدْ دَانَ مِثْلُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ^(٢)

(١) البيت من الكامل وهو للأعشى فى لسان العرب (١٣ / ٨١) (ثمن)، وهو بلا نسبة فى شرح الأسمونى (٣ / ٦٢٧).

الشاهد فيه قوله: «وثمان عشرة» حيث كسر نون «ثمانية» المركبة بعد حذف يائها، ويجوز فتح الباء وسكونها (المعجم المفصل ١ / ٤٩٥).

(٢) البيت من الكامل وهو للفرزدق فى ديوانه (ص ١ / ١٦١)، والدرر (٦ / ٧٤)، وشرح التصريح (٢ / ١٣٨)، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٧٥).

الشاهد فيه: أن الواو عطف ماحقة التثنية، وهذا النوع من العطف مختص بالواو.

ص: والجمع جعلُ الاسم القابل دليل ما فوق الاثنين، كما سبق، بتغيير ظاهر أو مقدر وهو التوكسير، أو بزيادة في الآخر مقدر انفصالها لغير تعويض وهو التصحيح.

ش: قد تقدم بيان المراد بالجعل وأن المعنى به تجديد الناطق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداء، فبذلك تخرج أسماء الجمع ونحوها.

ونبه «بالقابل» على أن من الأسماء ما لا يجمع، كما أن منها ما لا يثنى.

وأشير بكون مدلوله فوق اثنين إلى أن أقل الجمع ثلاثة، فإن استعمل لفظ الجمع في أقل منه فليس جمعاً بل هو مثني أو مفرد استعير له لفظ الجمع نحو: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما﴾ [التحريم: ٤]، ﴿نَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾ [الحجر: ٢٣].

والباء من قولنا: «بتغيير» متعلقة بدليل ما فوق اثنين؛ فلا تتناول تغيير نحو: مصطفين ومصطفيات، فإن مفرديهما مصطفى ومصطفاة، وقد غيرا إذا جمعا بحذف وقلب، إلا أن تغييرهما ليس هو المشعر بالجمعية، بل المشعر بها الزيادة اللاحقة، إذا لو قدر انفرادهما ولا حذف ولا قلب لم تجهل الجمعية، ولو قدر العكس لجهلت الجمعية، بخلاف تغيير رجل حين قيل فيه رجال، فإن الجمعية لا تدرك إلا به.

والتغيير الظاهر إما بزيادة كَصِنُو وصنوا، أو بحذف كَخُصِمَ وتُخِمَ، أو بتبديل شكل كَأَسَدَ وأسد، أو بزيادة وتبديل شكل كرجل ورجال، أو بنقص وتبديل شكل كقُضِبَ وقُضْب، أو بزيادة ونقص وتبديل شكل كغلام وغلمان.

والتغيير المقدر كَقُلُّك، فإنه يقع على الواحد وعلى الجمع، فإذا كان واحداً فهو كَقُلُّ، وإذا كان جمعاً فهو كَبُذُن فيقدر زوال الضمة الكائنة في الواحد وتبديلها بضمة مشعرة بالجمع، هذا مذهب سيويه، ودعاه إلى ذلك أنهم قالوا في تثنيته: فلكان، فعلم بذلك أنهم لم يقصدوا به ما قصد بَجُنَّب ونحوه مما أشرك فيه بين الواحد وغيره حين قالوا: هذا جُنَّب، وهذه جُنَّب، وهؤلاء جُنَّب، فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وبين ما لا يقدر تغييره مما لفظه في الأفراد والجمع واحد وجدان الثنية وعدمها.

والإشارة بقولنا: «كما سبق»، إلى اتفاق اللفظ المعنى على نحو ما مر فى التشية، ونظير قولهم فى الشمس والقمر: القمران، قولهم: الخيبون، يريدون خيباً وأصحابه، وخيب لقب عبد الله بن الزبير رضي الله عنه، قال الراجز.

قَدْنِي من نصر الخُبَيْبَيْنِ قَدِي

يروى بكسر الباء على ما ذكرته، ويفتحها على أن يكون المراد خبيباً وأخاه مصعباً.

واحترز يكون الزيادة فى جمع التصحيح مقدراً انفصالها من زيادة نحو: صنوان، فإنه كزيادة زَيْدَيْنِ فى سلامة النظم معها، إلا أن زيادة زَيْدَيْنِ مقدرة الانفصال لوجهين:

أحدهما: أن نونه تسقط للإضافة.

والثانى: أنه لو سُمى به ونسب إليه لحذفت المدة والنون، وزيادتا صنوان ونحوه بخلاف ذلك.

وقولنا: «لغير تعويض» احتراز من «سنين» ونحوه فإنه جمع تكسير جرى فى الإعراب مجرى التصحيح، ومعنى التعويض فيه أن واحده منقوص يستحق أن يعجز بتكسير، كما جبر «يد»، و«دم» حين قيل فيهما: يَدِيَّ وَدُمِيَّ ودماء فزيدت آخره زيادتا جمع التصحيح عوضاً من الجبر الفائت؛ لأنهما يجعلانه شبيهاً بفعول لو كسر عليه.

ولكون هذا النوع مكسراً فى الحكم غير فاؤه غالباً فقليل فى سَنَة: سنون بكسر السين، وقد روى ضمها.

ص: وإن كان لذكر فالزَيْدُ فى الرفع واو بعد ضمة، وفى النصب والجر ياء بعد كسرة، تليهما نونٌ مفتوحة، تُكسّر ضرورة، وتسقط للإضافة، أو للضرورة، أو لتقصير صلة، وربما سقطت اختياراً قبل لام ساكنة غالباً.

ش: «إن كان لذكر»، أى إن كان جمع التصحيح لذكر، فالزيد الذى يلحق آخره دلالة على جمعيته فى الرفع واو بعد ضمة نحو: جاء الزيدون، وفى الجر والنصب ياء بعد كسرة نحو: مررت بالزيدين، ورأيت الزيدين، ولا يخرج عن ذلك جمع

المقصود نحو: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، ﴿إِنَّهُمْ عِنْدَنَا مِنَ الْمُصْطَفَيْنِ﴾ [ص: ٤٧]؛ لأن قبل الواو والياء ضمة وكسرة مقدرتين في الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، كتقدير الضمة والكسرة الإعرابيتين في قولك: أسنى الحلّى العلم.

وقولي: (وتليهما)، أى تلى الياء والواو المذكورتين نون مفتوحة كان السكون أحق بها؛ لأنها بمنزلة التنوين، وكونها مسبوقة بالإعراب، فحركات لالتقاء الساكنين، فكان الفتح أولى لأنه أخف من الضم والكسر؛ ولأن توالى الأمثال لازم للكسر بعد الياء والضم بعد الواو، وأمر ذلك فى الفتح مأمون فتعين.

ومثال كسرها ضرورة قول الشاعر:

عَسْرِينَ مِنْ عُسْرَيْنَةٍ لَيْسَ مِنَّا
بَرِثْتُ إِلَى عُسْرَيْنَةٍ مِنْ عَسْرِينَ
عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنَى عَبِيد
وَأَنْكَرْنَا زَعْفَرَانًا فَاخْرَسَ عَسْرِينَ

وسقوطها للإضافة كثير كقوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾ [المائدة: ١]، وللضرورة كقول الشاعر:

وَلَسْنَا إِذَا تَابُونَ سَلَمًا بِمَذْعَنَى
لَكُمْ غَيْرَ أَنَا إِنْ نُسَالِمَ نُسَالِم
وسقوطها لتقصير صلة كقوله:

قَتَلْنَا نَاجِيًا بِقَتِيلِ عَمْرٍو
وَحَايِرُ الطَّالِبِ الثَّرَةِ الْغَشُومُ^(١)

(١) البيت من الوافر وهو للوليد بن عتبة فى حماسة البحرى (ص ٣٠)، ولسان العرب (١٢/ ١٤٧)، والمختص (٢/ ١٨٠).

الشاهد فيه قوله: «الطالبى الثرة» والقياس: «الطالبين الثرة» فحذف النون لغير الإضافة للضرورة. (للمعجم الفصل (٢/ ٨٧٨).

كذا رواه ابن جنى بنصب الترة، ومثله قراءة الحسن وبعض رواة أبى عمرو:
﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٢٥] بالنصب، كقول الشاعر:

الحافِظو عِوَرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا
يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ نَطْفٌ

وكقول الآخر:

وإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ

هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

وسقوطها اختياراً قبل لام ساكنة كقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنْكُمْ غَيْرٌ مُعْجِزِي

اللَّهِ﴾ [التوبة: ٢٢]، بالنصب، حكاه أبو زيد: وحكى ابن جنى: ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا
الْعَذَابِ الْأَلِيمِ﴾ [الصافات: ٢٨] بالنصب أيضاً، وهذا شبيه بقولهم فى بنى العنبر
وأنشد ابن جنى:

وَمَسَامِيحٌ بِمَا ضَنَّ بِهِ

حَابِسُو الْأَنْفُسَ عَنْ سُوءِ الطَّمَعِ (١)

كذا رواه يفتح سين النفس، وحكى ابن جنى أيضاً عن الأعمش: ﴿وَمَا هُمْ
بِضَارِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وهذا فى غاية من الشذوذ بخلاف الذى قبله،
فلهذا قلت: قبل لام ساكنة غالباً، ومثل (بضارى به من أحد) لا يليق بالاختيار
بالاضطرار، نحو: بمذعنى لكم.

س. وليس الإعرابُ انقلاب الألف والواو ياء، ولا مُقدراً فى الثلاثة، ولا مدلولاً
بها عليه مقدراً فى متلوها، ولا النون عوضاً من حركة الواحد ولا من تنوينه ولا
منهما، ولا تنوينين فصاعداً خلافاً لزاعمى ذلك، بل الأحرف الثلاثة إعراب، والتنون
لرفع توهم الإضافة أو الإفراد.

(١) البيت من الرمل وهو لسويد بن أبى كاهل فى شرح اختيارات المفضل (ص ٨٨٨)،
والمحتسب (٢/ ٨٠).

والشاهد: «حابسو النفس» حيث نصب «النفس» بـ«حابسو» مع حذف نون «حابسو» على
نية إثباتها لأنها لا تعاقب «أل».

ش: زعم قوم أن رفع المثني والمجموع على حده بلا علامة، وأن ترك العلامة له علامة، وإذا حدث عامل جر أو نصب أوجب الانقلاب ياء كان إعراباً لحدوثه عن عامل، وهذا ظاهر قول الجرمي واختيار ابن عصفور، وهو مردود بوجه:

أحدهما: أن ترك العلامة لو صح جعله علامة الإعراب لكان النصب به أولى؛ لأن الجر له الياء، وهى به لائحة لمجانسة الكسرة، والرفع له الواو وهى به لائحة لمجانسة الضمة، وهى أصل الألف فى المثني فأبدلت ألفاً، كما قيل فى: يَوجَلْ ياجل، وفى يَوتَعْدْ ياتعد، فلم يبق للنصب إلا مشاركة الجر أو الرفع.

الثانى من وجوه الرد: أن القول بذلك يستلزم مخالفة النظائر، إذ ليس فى المعربات غير المثني والمجموع على حده ما ترك العلامة له علامة، وما أفضى إلى مخالفة النظائر دون ضرورة فمتروك.

الثالث: أن الرفع وجوه الإعراب، فالاعتناء به أولى، وتخصيصه بجعل علامته عدمية مناف لذلك، فوجب اطراحه.

الرابع: أن تقدير الإعراب إذا أمكن راجح على عدمه بإجماع، وقد أمكن فيما نحن بسبيله، فلا عدول عنه، وذلك إما بتقدير مغايرة الألف والواو فى نحو: عندى اثنان وعشرون، للألف والواو فيهما قبل التركيب، كما تقدر مغايرة الألف والواو والياء فى نحو: نعم الزيدان أنتما الزيدان، ونعم الزيدون أنتم يا زيدون، ومررت برجلين لا رجلين مثلهما، وكما تقدر ضمة (حيث) مرفوعاً بعد تسمية امرأة به، غير ضمته قبل التسمية به، وضمة يضربون غير ضمة يضرب، وفتحة يا هند بنته عاصم، غير فتحة يا هنداً، وكسرة قمت أمس غير كسرة قمت بالأمس، وكما تقدر ضمة فلك فى الجمع غير ضمته فى الأفراد، وياء (بخاتى) مسمى به غير يائه منسوباً إليه، ولهذا صرف فى النسب، وأمثال ذلك كثيرة.

وأما كون الإعراب مقدراً فى الثلاثة فمردود أيضاً، إذ لازمه ظهورُ الفتحة فى نحو: رأيت بنيك؛ لأن ياءه كياء (جواريك) مع ما فى جواريك من زيادة الثقل، ولما انتفى اللازم، وهو ظهور الفتحة علم انتفاء الملزوم وهو تقدير الضمة والكسرة.

وأما القول الثالث : وهو أن الإعراب مقدر فى الحرف الذى كان حرف الإعراب قبل طرؤ التثنية والجمع ، وأن حروف اللين المتجددة دلالة علىه ، فهو قول الاخفش والمبرد ، وهو مردود أيضاً من ثلاثة أوجه .

أحدهما : أن الحروف المتجددة للتثنية والجمع مكمله للاسم ، إذ هى مزيدة فى آخره لمعنى لا يفهم بدونها ، كآلف التأنيث وتائه وياه النسب ، فكما لم يكن ما قبل هذه محلاً للإعراب ، كذلك لا يكون ما قبل الأحرف الثلاثة محلاً له ، إذ الإعراب لا يكون إلا آخراً .

الثانى : أن الإعراب لو كان مقدراً فيما قبلها لم يحتج إلى تغييرها ، كما لم يحتج إلى تغيير بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم ، وفى آلف المقصور .

الثالث : أن الإعراب إنما جىء به للدلالة على ما يحدث بالعامل ، والحرف المذكورة محصلة لذلك فلا عدول عنها ، وإذا بطلت الثلاثة تعين الحكم بصحة الرابع ، وهو أن الحروف الثلاثة هى الإعراب .

وأما النون فليست عوضاً من حركة الواحد ؛ لأن الحروف الثلاث نائبة عن الحركات قائمة مقامها فى بيان مقتضى العامل ، فلا حاجة إلى التعويض ، وليست عوضاً من تنوينه لثبوتها فيما لا تنوين فى واحده نحو : يا زيدان ، ولا رجلين فيها ، وإذا لم تكن عوضاً من أحدهما فأن لا تكون عوضاً منهما أو من تنوينات فصاعداً أحق وأولى .

وأشير بالعوض من تنوين فصاعداً إلى ما رآه ثعلب من أن نون التثنية عوض من تنوينين ، ونون الجمع عوض من تنوينات على حسب الآحاد ، وضعف هذا القول غير خاف ، عفا الله عن قائله وعنا .

وإذا بطلت الأوجه الثلاثة ثبتت صحة ما قلنا ، إذ لا مقول بعد ما تقدم غيره ، مع سلامته من موجبات رد ما قبله ، وهو كون النون رافعة لثوهم إضافة أو إفراد ، ورفع ثوهم الإضافة بـين ، وهو أنه لو لم يكن بعد الأحرف المذكورة نون لم تعلم إضافة من عدمها فى نحو : رأيت بنى كرماء ، وعجبت من ناصرى باغين ، ورفع ثوهم الإفراد

أيضاً بين في مواضع منها: تثنية اسم الإشارة، وبعض المقصورات نحو: هذان والخوزلان في تثنية بعض العرب الخوزلى، ومنها جمع المنقوص في حال الجر نحو: مررت بالمتدلين، وانتسبت إلى آيين كرام، فلولا النون في هذا وما أشبهه لكان لفظ الواحد كغيره.

ص: وإن كان التصحيح لمؤنث أو محمول عليه فالزيد ألف وتاء.

ش: تصحيح المؤنث على ضريين: مطرد وغير مطرد.

فالمطرد: جمع ما فيه تاء تأنث علماً كعمرة وحمزة، أو اسم جنس كنعجة وضخمة.

وجمع ذى ألف التأنث وليس فعلى فعلان كسكرى، أو فعلاء أفعل كحمراء.

وجمع ما لا علامة فيه من أعلام المؤنث كزيب.

ونحو: دربهامات من المصغرات.

وأيام معدودات من صفات المذكورات.

وغير المطرد ما سوى ذلك كجرذات، وثييات، وشمالات، وحمّامات، وحمّامات، وحسامات.

والى نحو: دربهامات وما بعده أشير (بمحمول عليه)؛ لأنها مصححة المؤنث وآحادها مذكرة.

س: وتصحيح المذكر مشروط بالخلو من تاء التأنث المغايرة لما في نحو: عدّة وثبة علمين، ومن إعراب بحرفين، ومن تركيب إسناد أو مزج، ويكونه لمن يعقل، أو مشبه به علماً أو مصغراً أو صفة تقبل تاء التأنث إن قصد معناه، خلافاً للكوفيين في الأول والآخر.

ش: المراد بالذكر هنا المسمى لا المذكر اللفظ؛ لأن تذكير اللفظ ليس شرطاً في

صحّة هذا الجمع، بل الشرط خلوّه من تاء التأنث، ولذلك لو سمى رجل بزيب أو سعدى أو أسماء لجاز بإجماع أن يقال فيه: زيبون وسعدون وأسماءون، بخلاف المؤنث بالتاء المقيدة فإنه لا يجمع، علماً كان كطلحة، أو غير علم كهزمة.

ولأجل الحاجة في النوعين إلى الخلو من تاء التانيث قدم على سائر الشروط، وعبر بتاء التانيث دون هاءه ليدخل في ذلك أخت ومسلمات علمي رجلين، فإنه لا يجمع بهذا الجمع، كما لا يجمع نحو: طلحة وهُمزة.

وقيدت التاء المانعة من هذا الجمع (بمغايرة ما في عدة وثبة علمين) تنبيهاً على ما صار علماً من الثلاثي المعوض من لاه أو فائه هاء التانيث، فإنه يجمع بالواو والنون، وبالألف والتاء، ما لم يكسر قبل العلمية كشفة فيلزم تكسيه أو يعتل ثانيه كسبة فيلزم جمعه بالألف والتاء، فيقال فيمن اسمه عدة وثبة: جاء عدون ووثون، ورأيت عدين وثنين، ذكر ذلك ابن السراج في الأصول، وهو مأخوذ من كلام سيبويه، وأجاز سيبويه أيضاً أن يقال في (ريت) مخففاً علماً: رُيُون وريات.

وأشرت بقولي: «ومن إعراب بحرفين»، إلى ما جعل علماً من نحو: زِيدَيْن وزِيدَيْن، واثنين وعشرين، وبقولي: «من تركيب إسناد أو مزج» إلى نحو: تأبط شراً وسيبويه، فإن هذه الأنواع لا تثني ولا تجمع، فإن احتيج إلى تثنية شيء منها أضيف إليه ذوا، وإن احتيج إلى جمعه أضيف إليه ذوو، وبعض النحويين يعامل المزوج في التثنية والجمع على حدها معاملته في النسب، فيحذف العجز ويولي آخر الصدر العلامة فيقول: جاءني السيان، ومررت بالسيين.

ومن شروط هذا الجمع كون المسمى ممن يعقل أو شبيه به، فلا يقال في لاحق اسم فرس لاحقون، ولا في سابق صفة له سابقون، ولا حاجة إلى تنكب التعبير بمن يعقل واستبداله بمن يعلم كما فعل قوم؛ لأن باعثهم على ذلك قصدهم دخول أسماء الله تعالى فيما يجمع هذا الجمع، والعلم مما يخبر به عنه تعالى دون العقل، وباعثهم على ذلك غير مأخوذ به ولا معول عليه إلا فيما سمع، كقوله تعالى، وباعثهم على ذلك غير مأخوذ به ولا معول عليه إلا فيما سمع، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِهِ لِقَادِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١٨]، فليس لغير الله تعالى أن يجمع اسماً من أسمائه، إذا لا يثنى عليه ولا يخبر عنه إلا بما اختاره لنفسه في كتابه العزيز أو على لسان نبيه ﷺ، فقادرون ونحوه من المعبر به عن الله تعالى من المقصور على السماع، فإذا لم يدع إلى تنكب لفظ العقل داع فهو أولى من العلم؛ لأنه أدل على المقصود.

والإشارة بقولنا: «أو شبيه به» إلى نحو: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤٤]؛ لأن المراد به ما لا يعقل، إلا أنه بنسبة السجود إليه أشبه ما يعقل فعومل معاملته في الجمع، والإضمار مطرد فيما جرى هذا المجرى عما لا يعقل، ومنه قول الشاعر يصف قوساً ونبلاً:

فَحَالَفَنِي دُونَ الْأَخْلَاءِ نَبِيْعَةٌ
تَرْنُ إِذَا مَا حُرِّكَتْ وَتُزْمَجِرُ
لَهَا فَتِيَةٌ مَاضُونَ حَيْثُ رَمَتْ بِهِمْ
شَرَابُهُمْ قَانَ مِنْ الدَّمِ أَحْمَرُ

ومن المشبه بما يعقل الدوامى والعجائب والأسماء المستعظمة نحو: أصابهم الأمرون والفتكرون والبرحون، وعمل بهم العملين، أى الأعمال العجيبة التى كأنها تعلن غاية ما أريد منها فتوهمها متقادة، قالوا للمطر الذى يعظم شأنه ويعم نفعه: وابلون، قال الشاعر:

وَأَصْبَحَتْ الْمَذَاهِبُ قَدْ أَذَاعَتْ
بِهَا الْإِعْصَارُ بَعْدَ الْوَابِلِينَ
وقال أبو صخر الهذلى:

تُلَاعِبُ الرِّيحُ بِالْعَصْرِينَ قَسْطَلَهُ
وَالْوَابِلُونَ وَتَهْتَانُ التَّجَاوِيدُ^(١)

وقد يدعو إلى هذا الجمع تنزيل الشيء منزلة ما يعقل فى الأنس به والحنو عليه كقول الراجز:

قَدْ رَوَيْتَ إِلَّا دُهَيْنًا لَدَيْنَا
قُلِيصَاتٍ وَأُبْيَكِرِينَ

(١) البيت من البسيط وهو لأبى صخر الهذلى فى تخلص الشواهد (ص ٦٨)، وشرح أشعار الهذليين (٢/ ٩٢٥).

الشاهد فيه: جمع «وابل» على «وابلون» شذوذاً وهو المطر الغزير.

ومن شروط هذا الجمع كون الاسم علمًا كزيد، أو صفة قابلة لئاء التانيث عند قصده كمسلم، فإن لم تقبلها لم يلق بها هذا الجمع كأحمر وسكران في لغة غير بنى أسد، وكصبور وقَتِيل، ويقوم مقام الوصفية التصغير، كقولك: غَليمٌ وغلِيمون؛ لأن التصغير وصف في المعنى.

ولم يشترط الكوفيون الخلو من تاء التانيث ولا قبولها عند قصد معناه، بل أجازوا أن يقال في هيرة الهبيرون، وفي أحمر: أحمرُون، وإلى ذلك الإشارة بقولنا: «خلافًا للكوفيين في الأول والآخر»، والبصريون لا يعجزون شيئًا من ذلك، فإن سمع منه شيء عدوه نادرًا ولم يقيسوا عليه، ومن النادر قول العرب: عَلَانون في جمع علانية، قالها الفراء، وهو الرجل المشهور، ومثله في التدور قولهم: رجل رُبعة وربعون، في جمع ربعة وهو المعتدل القامة، ومن النادر أيضًا قول الشاعر:

فَمَا وَجَدْتُ نِسَاءَ بَنِي نِزَارٍ

حَلَالِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ

وأسود وأحمر من الصفات التي لا تقبل تاء التانيث؛ لأن مؤنثها ليس على بناء مذكرها.

ص: وكون العقل لبعض مثنى أو مجموع كافٍ، وكذا التذكير مع اتحاد المادة وشذْ ضُبْعَانِ في ضُبُعٍ وضُبْعَانِ.

ش: أى إذا قصدت تثنية أو جمعًا فيما لم يعمه العقل غلب ذو العقل وجُعِلَ ثبوته له مغنيًا عن ثبوته لما زاد عليه، فتقول في رجل سابق وفرسين سابقين: سابقون، وكذا يفعل إذا قصدت تثنية أو جمع فيما لم يعمه التذكير مع اتحاد المادة، فيقال في امرئ وامرأة، ومسلم ومسلمة، وأحمر وحمرَاء، وسكران وسكرى، وابن وابنة، وأخ وأخت، وفتى وفتاة: مسلمان، وأحمران، وسكرانان، وابنان وأخوان، وفتيان.

ولا يقال في رجل وامرأة: رجلان، ولا في ثور وبقرة: ثوران، ولا في غلام وجارية: غلامان، إلا في لغة من قال: رجلة وثور وغلامة؛ لأن المادة واحدة، وأما من لم يقل إلا رجل وامرأة، وثور وبقرة، وغلाम وجارية فلا يقول: رجلان ولا ثوران ولا غلامان إلا في: رجل ورجل، وثور وثور، وغلाम وغلَام.

وَيُفْهَمُ الْكَلَامُ عَلَى الْجَمْعِ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى التَّنْيَةِ فَيُغْلِبُ التَّذْكِيرَ وَالْعَقْلَ مَطْلَقًا، وَإِنْ تَرَكَ التَّغْلِيْبَ فَهُوَ أَوَّلَى، وَقَالُوا فِي ضَبْعٍ وَضَبْعَانِ، ضَبْعَانِ، شَذُوذًا.

ص: وما أَضْرَبَ مَثَلَ هَذَا الْجَمْعِ غَيْرَ مُسْتَوٍ لِلشُّرُوطِ فَمَسْمُوعٌ، كَنَحْنِ الْوَارِثُونَ، وَأَوَّلَى، وَعَلَيْنِ، وَعَالَمِينَ، وَأَهْلِينَ، وَأَرْضِينَ، وَعَشْرِينَ إِلَى تَسْعِينَ.

ش: هذا من قولنا: «مثل هذا الجمع» إشارة إلى الجمع المعرب بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًا، فمن المعرب بإعرابه الوارد كذلك من أسماء الله تعالى: ﴿وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾ [الحجر: ٢٣]، و﴿وَأَنَا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧]، و﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨]، وكذلك أولو، وعليون، وعالمون، وأهلون، وأرضون، وعشرون، وأخواته.

فأما أسماء الله تعالى: فمعنى الجمعية فيها متمتع، وما ورد منها بلفظ الجمع فتعظيم يتوقف فيه على السماع أصلاً، كما يتوقف عليه في غيره من الثناء والحمد، بل التوقف على السماع في هذا أحق؛ لأن من الناس من أجاز اشتقاق الأسماء من أفعال الله تعالى على وجه يؤمنُ معه إيهام ما لا يليق بجلاله تبارك وتعالى، ولا أعلم أحداً يجيز للداعي أن يدعو الله بلفظ الجمع؛ لأن ذلك يؤهم خلاف التوحيد، وقد تقدم التنبيه على ذلك وعلى قولهم: أو لو كذا.

وأما عليون فاسم لأعلى الجنة كأنه في الأصل فاعل من العلو، فجمع جمع ما يعقل وسمى به أعلى الجنة، جعلنا الله من أهله، وله نظائر من أسماء الأمكنة منها: صَرِيفُونَ، وَصِيفُونَ، وَنَصِيبُونَ، وَالسَّيْلَحُونَ، وَقَسْرُونَ، وَيَرُونَ، وَدَارُونَ، وفلسطين، قال الأعشى:

وَيُجْبَى إِلَيْهِ السَّيْلَحُونَ وَدُونَهَا

صَرِيفُونَ فِي أَنْهَارِهَا وَالْخَوَرْتُ

وقال زيد بن عدى بن حاتم:

تركتُ أَخَا بَكْرٍ يَتَوَّ بِصَـلْـدَرِهِ

بِصِفِّينَ مَخْضُوبَ الْجُبُوبِ مِنَ الدَّمِ^(١)

وأما عالمون فاسم جمع مخصوص بمن يعقل وليس جمع عالم؛ لأن العالم عام والعالمين خاص، وليس ذلك شأن الجموع، ولذا أبى سيويه أن يجعل الأعراب جمع عرب؛ لأن العرب يعم الحاضرين والبادين، والأعراب خاص بالبادين، وقال بعضهم: العالمون جمع عالم مراداً به ما يعقل، وفعل به ذلك لتقوم جمعيته مقام ذكره موصوفاً بما يدل على عقله، وهذا لا يصح، إذ لو جاز فى عالم هذا الذى زعم لجاز فى غيره من أسماء الأجناس الواقعة على ما لا يعقل وعلى ما يعقل، فكنا نقول فى جمع شىء أو شخص إذا أريد به ما يعقل: شيئون وشخصون، وفى امتناع ذلك دليل فساد ما أفضى إليه.

أما أهلون فجمع أهل، وأهل غير مستوف لشروط هذا الجمع، إذ ليس علماً ولا صفة، فكان حقه ألا يجمع على هذا الجمع، كما لم يجمع عليه آل، لكن أهلاً استعمل استعمال «مستحق» فى قولهم: هو أهل كذا، وأهل له، فأجرى مجراه فى الجمع، قال الله تعالى: ﴿شَغَلْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ٢١]، و﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، وقال النبی ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ»^(٢)، ومثله قول الشاعر:

وَمَا رَحِمَ الْأَهْلِينَ إِنْ سَالَمُوا الْعِدَا

بمجدية إلا مضاعفة الكرب

ولكن أخو المرء الذين إذا دعا

أجابوا بما يرضيه فى السلم والحرب

(١) البيت من الطويل وهو لزيد بن عدى فى الدرر (١/ ١٥٠)، وجمع الهوامع (١/ ٥٠).
الشاهد فيه «بصفين» حيث جر العلم المنقول عن الجمع بالياء وهو يرفع بالواو، وينصب بالياء كجمع المذكر السالم، ويجوز إعرابه بالحركات.
(٢) أخرجه الحاكم فى مستدركه (١/ ٧٤٣)، ح (٢٠٤٦).

ومثل أهلين في مخالفة القياس جمع مرء على مرئين في قول الحسن البصري رضي الله عنه:
أحسنوا أملاءكم أيها المرءون، ولم يُقل في رجل رجلون.

أما أرضون فخلوه من شروط هذا الجمع ظاهر؛ لأنه جمع أرض، وهو اسم جنس جامد مؤنث دال على ما لا يعقل، إلا أن هذا النوع من الجمع قد صار عندهم دليلاً على ما يستعظم ويتعجب منه؛ لأن أعجب الأشياء ذو العقل، فألحق به في هذا الجمع الأشياء العجيبة في نفع أو ضرر، تنبيهاً على مرتبتها واستعظامها، وبذا علل الفراء «عليين» وقول العرب: أطعمنا مرققة مَرَقَيْن، ويؤيد هذا الاعتبار في أرضين حسن وروده في مقام التعجب والاستعظام كقول الشاعر:

وَأَيَّةَ بَلَدَةٍ إِلَّا أَتَيْنَا

مِنَ الْأَرْضِينَ تَعْلَمُهُ نِزَارُ^(١)

وكقول الآخر:

لَقَدْ ضَجَّتِ الْأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي

هَدَادٍ خَطِيبٍ فَوَقَّ أَعْوُدٍ مُنْبِرُ^(٢)

وقيل: إنما قالوا أرضون في أرض على سبيل التعويض، كما فعل في سنة ونحوها؛ لأن الأرض مثلها في التأنيث المجازي، وعده الأصول، ونقصان ما حقه ألا ينقص؛ لأن الأرض اسم ثلاثي مؤنث، فحقه أن يكون بقاء التأنيث، فلما خلا منها نزل نقصها منزلة نقص لام سنة، واستويا في الجمعية تعويضاً، ولذا غيرت راء أرضون كما غيرت سين سنة، وقيل: أرضون نائب عن أرضات معدول عنه، وسبب ذلك خوف الالتباس بجمع أرضة.

(١) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٣٣٥)، وجمع الهوامع (١/ ٤٦).

والشاهد فيه «الأرضين» حيث جمع الأرض جمع مذكر سالم.

(٢) البيت من الطويل وهو لكعب بن معدان في الدرر (١/ ١٣٣)، وبلا نسبة في شرح التصريح (١/ ١٢)، وشرح شذور الذهب (ص ٧٤).

الشاهد فيه قوله: «الأرضون» والأصل فيها فتح الراء، وسكنت هنا للضرورة الشعرية وهو جمع تكسير لـ «أرض».

وأما عشرون فشذوذه بين لانتفاء الجمعية وشروطها، وكذلك أخواتها، وإن كانت بمعنى الجمعية. وقال بعضهم: ثلاثون وأخواته جموع على سبيل التعويض كما ذكر في أرض؛ لأن تاء التانيث من مفرداتها سقطت حين عُدَّ بها المؤنث ولم يكن من حقها أن تسقط، فجمعت هذا الجمع تعويضاً، وعملت العشرة بذلك وإن لم يكن في عشرين معنى الجمعية؛ لأن المثنى قد يعرب إعراب الجمع، وغيرت عينها وشينها كما غيرت سين سنة وراء أرض، وهذا قول ضعيف؛ لأن ذلك لو كان مقصوداً لم يكن واحداً من هذه الأسماء مخصوصاً بمقدار، ولا يعهد ذلك في شيء من الجموع قياسية كانت أو شاذة.

ص: وشاع هذا الاستعمال فيما لم يكسر من المعوض من لامة هاء التانيث، بسلامة فاء المكسورها، وبكسر المفتوحها، وبالوجهين في المضمومها، وربما نال هذا الاستعمال ما كُسر، ونحو: رقة، وأضاة، وإوْزة.

ش: «هذا الاستعمال» إشارة إلى الرفع بالواو والنصب والجر بالياء وزيادة النون بعدهما، وخرج بما لم يكسر نحو: شفة وشاة، فإنهما استغنيا عن هذا الاستعمال بأن كسراً على شفاء وشباه، بخلاف سنة وثبة ونحوهما فإنهما لم يكسرا، فجعل لهما ولامثالهما هذا الاستعمال عوضاً.

وخرج بذكر «الهاء» دون «التاء» بنت وأخت.

وأسير «بكسر الفاء وفتحها وضمها» إلى ما حكى ابن كيسان عن الكسائي: أن المعوض من لامة هاء التانيث إن كان مضموم الأول كقُلة وثُبة جاز في جمعه الضم والكسر، وإن كان المفتوح الأول أو مكسوره كسنة ومائة لم يجز في جمعه إلا الكسر.

والإشارة «بربما نال هذا الاستعمال ما كسر»، إلى بُرة فإنه قيل في جمعها برى وبرأت وبرون، وكذلك ظبة فإنه قيل في جمعها، ظبا وظبات وظبون، قال الشاعر يصف سيوفاً:

يرى الرأؤون في الشَّفَّرات منها

وَقُودِ أَيْ حُبَابِ وَالطَّبِينَا^(١)

ومثل هذا مما وجد له تكسير قليل:

وكذا المعوَّض من فائه قليل أيضًا، والمحفوظ منه: رقة ورقون، ولدة ولدون، وحشة وحشون، والرققة الفضة، واللدة المساوى في السن، والحشة الأرض التي لا إنس فيها، ومن كلام العرب: وَجْدَانُ الرَّقِينِ يَغْطِي أَفْنَ الْأَفِينِ: وقال الشاعر في جمع لدة:

رَأَيْنَ لِدَاتِهِنَّ مُتَوَزَّرَاتٍ

وَشَخْرُخٌ لِيَّ اسْنَانُ الْهِرَامِ^(٢)

ومن الوارد بهذا الاستعمال على قلة نحو: أضاة وإضون، وإوزة وإوزون، ونحوها، قال الشاعر:

خَلَّتْ إِلَّا أَيَّاصِرًا أَوْ نُؤْيَا

مَحَافِرُهَا كَأَسْرِيَةِ الْإِضْيِينَا^(٣)

(١) البيت من الوافر وهو للكُمَيْتِ بْنِ زَيْدٍ فِي دِيْوَانِهِ (٢/ ١٢٦)، وخزانة الأدب (٧/ ١٥١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٣٧).

وفيه شاهد آخر وهو «أبي حباب» حيث لم يصرفه للضرورة الشعرية وقيل: لأنه معدول عن الألف واللام، وقيل هو مثل «معد يكر» (المعجم المفصل ١/ ٩٨٠).

(٢) البيت من الوافر وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ٢٩١).

والشاهد فيه قوله: «لداتهن» جمع «لدة» التي بمعنى «ترب» ويقع على المذكر، فيجمع بالواو والنون.

(٣) البيت من الوافر وهو للطرماح في لسان العرب (١٤/ ٣٨) (أضأ).

الشاهد فيه قوله: «نؤيا» في جمع «نؤى» وأصله: «نؤوى» فاجتمعت الواو والياء في كلمة، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، ثم أدغمت الياء بالياء.

وقال الشاعر:

تُلْقَى الإِزْوَنَ فِي أَكْنَافِ دَارَتِهَا

تَمْشَى وَبَيْنَ يَدَيْهَا الْبُرْمَنْشُورُ^(١)

ص: وقد يُجْعَلُ إِعْرَابُ الْمُعْتَلِّ اللَّامُ فِي النُّونِ مَنُونَةً غَالِبًا، وَلَا تُسْقَطُهَا الْإِضَافَةُ، وَيَلْزَمُهُ الْيَاءُ، وَيَنْصَبُ كَاثِنًا بِالْأَلْفِ وَالنَّاءِ بِالْفَتْحَةِ عَلَى لُغَةٍ، مَا لَمْ يُرَدْ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ، وَلَيْسَ الْوَارِدُ مِنْ ذَلِكَ وَاحِدًا مُرَدُّدَ اللَّامِ خِلَافًا لِأَيِّ عَلَى.

ش: من العرب من شبه سنين ونحوه بغسلين، فتلزمه الياء ويعرب بالحركات فيقول: أن سنينا يطاع إليه فيها لستين، وسنينك أكثر من سنيني، وبعض هؤلاء لا ينون فيقول: مرت عليه سنين، فترك التنوين لازم لأن وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين في حرف واحد، وإنما اختص هذا النوع بهذه المعاملة؛ لأنه أعرب إعراب جمع التصحيح وكان الأحق به إعراب جمع التكسير لخلو واحده من شروط جمع التصحيح، ولعدم سلامة نظمها، وكان جديرًا بأن يعرج مجرى صنون وقنوان، فلما كان له ذلك مستحقًا ولم يأخذه نبه عليه بهذه المعاملة، وكان بها مختصًا، ولو عومل بهذه المعاملة نحو: رقين، لجاز قياسًا وإن لم يرد به سماع، وقد فعل ذلك بينين كقول الشاعر:

وَكَاَنَّ لَنَا أَبُو حَاسَنٍ عَلَى

أَبَا بَرٍّ وَنَحْنُ لَهُ بَنِينَ

لأنه أشبه سنين في حذف اللام وتغيير نظم الواحد، ولتغيير نظم واحده قيل فيه: فعلت البنون، ولا يقال: فعلت المسلمون، ولو عومل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسنًا؛ لأنها ليست جموعًا، فكان لها حق في الإعراب بالحركات كسنين، ويمكن أن يكون هذا معتبرًا في الأربعين من قول جرير:

(١) البيت من البسيط وهو لأوس بن حجر في ديوانه (ص ٤٦)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة

(ص ١٣٣٥)، وشرح المفصل (٥ / ٥).

الشاهد فيه قوله: «الإِزْوَن» في جمع الإوزة.

عَرَيْنٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ لَيْسَ مِنَّا
 بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِنْ عَرَيْنِ
 عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنَى عَبِيد
 وَأَنكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرَيْنِ
 وَمَاذَا يَدْرِي الشَّعْرَاءُ مِنِّي
 وَقَدْ جَاوَزْتُ حُدَّ الْأَرْبَعِينَ^(١)

فتكون الكسرة كسرة إعراب، ويمكن أن تكون كسرة ضرورة كما سبق في البيت قبله.
 ويجوز أن تكون كسرة نون الجمع وما حمل عليه لغة، كما أن فتح نون المثني وما
 حمل عليه لغة، ومن كسر نون الجمع ما أنشد ثعلب من قول الشاعر:

إِنِّي أَبَى أَبَى ذُو مِحْافِظَةٍ
 وَابْنُ أَبَى أَبَى مِنْ أَبِيمِ^(٢)

وإذا جاز لهم الانقياد إلى التشبيه اللفظي في الخروج عن أصل إلى فرع، فالانقياد
 إليه في الخروج عن فرع إلى أصل أحق بالجواز، وذلك أنهم قالوا في: ياسمين
 وسرجين، وشياطين، ياسمون وسرجون وشياطون، فأعربوها إعراب جمع التصحيح
 تشبيهاً للآخر، وإن كان نون بعضها أصلياً، مع أن هذا الإعراب فرع، والإعراب
 بالحركات أصل، فأن يشبه باب سنين وظنين بباب قرين ومئين أنسب وأقرب.

(١) الأبيات من الوافر وهي لسحيم بن وثيل في إصلاح المنطق (ص ١٥٦)، وتخليص الشواهد
 ص (٧٤)، وتذكرة النحاة (ص ٤٨٠).

الشاهد فيه قوله: «الأربعين» حيث أعربه بالحركات مجره بالكسرة، وقيل إن كسرة النون لغة
 من لغات العرب.

(٢) البيت من البسيط وهو لذي الإصبع العدواني في خزانة الأدب (٨ / ٦٦)، وسر صناعة
 الإعراب (٢ / ٦٢٨).

والشاهد فيه قوله: «أبين» في جمع «أبي» جمع مذكر سالم وكسر النون إما للضرورة الشعرية،
 وإما لالتقاء الساكنين، وإما على لغة من لغات العرب. (المعجم المفصل ٢ / ١٠٤٩).

وإنما ألزموه إذا أعربوه بالحركات الياء دون الواو؛ لأنها أحق؛ ولأن باب غسّلين أوسع مجالاً من باب عرّبون؛ ولأن الواو كانت إعراباً صريحاً إذا لم يشترك فيها شيان، فلو لزمتم عند الإعراب بالحركات لكان الرفع بالضمة معها كرفعين، وليست الياء كذلك إذ لم ينفرد بها شيء واحد، على أن المبرد قد أجاز لزوم الواو عند التسمية بهذا الجمع، فيقول في المسمى بزيدين: هذا زيدون، ورأيت زيدوناً، ومررت بزيدون، ويؤيد قوله قولهم: الماطرُون، وسيلَحُون وناطرون وماعزون في أسماء أمكنة، والأجود إجراؤها مجرّى الجمع، ثم التزام الياء، وأما التزام الواو وجعل الإعراب في النون فقليل، والحمل عليه ضعيف.

وقد جعل أبو على حمدون ونحوه أعجمياً، فمنعه من الصرف، وحمله على ذلك اعتقاده أن زيادة نون وواو بعد ضمة في آخر اسم ليس من وضع العرب، لعدم ذلك في النكرات التي هي الأصول، وهذا شبيه بقول سيبويه إن «حاميم» لو سمي به لم ينصرف للعلمية والعجمة، لأن «فاعيل» ليس من الأوزان العربية بل من الأوزان العجمية كهائيل، واعتبار سيبويه أقوى؛ لأن «فاعيل» لم يوجد في لسان العرب نكرة ولا معرفة، بخلاف المزيد في آخره واو مضموم ما قبلها، فإنه موجود في النوعين، فالنكرة كعرّبون وزرّجون، والمعرفة كحمدون وسعدون.

والضمير من قولي: «وينصب كائناً بالالف والتاء» عائد إلى المعتل اللام المعوض منها تاء التانيث، أي إذا جمع هذا النوع بالالف والتاء جاز عند بعض العرب أن ينصب بالفتحة، كقول بعضهم: سمعت ثغاتهم.

وكقول الشاعر:

فَلَمَّا جَلَّاهَا بِالْأَيَّامِ تَحَيَّرَتْ

ثُبَاتًا عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَاكْتِنَابُهَا^(١)

(١) البيت من الطويل وهو لأبي ذؤيب الهذلي في أدب الكاتب (ص ٤٤١)، وجمهرة اللغة (ص

٢٤٨)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٥٣).

الشاهد: «ثباتا» حيث نصب الجمع المؤنث السالم بالفتحة.

هكذا رواه الفراء بفتح التاء، ولا يعامل بهذه المعاملة إلا نحو لُغة وُتة من المعتل اللام المعوض منها التاء، ما لم يرد إليه المحذوف، فإن رد كسنوات وعضوات رجع إلى ما هو به أولى وهو النصب بالكسرة؛ لأن نصبه بالفتحة قبل الرد كان لسببين: أحدهما: الشبه بيباب قضاة في أنه جمع آخره تاءً مزيدة بعد الألف في موضع لام معتلة.

والثاني: ثبات بإزاء ثبين، وكسوته بإزاء يائه، فكما جاز على لغة أن يراجع الأصل بثين تشبيهاً بقرين، جازت مراجعته بثبات، وكل واحد من السبين متف مع رد المحذوف، فيبقى على الإعراب الذي هو به أولى، ولا يعامل عدات من المعتل لفاء معاملة ثبات لانتفاء السبين المذكورين.

وزعم أبو علي أن قول من قال: سمعت لُغاتهم، بالفتح لا يحمل على أنه جمع بل على أنه مفرد ردّ لآله فقلب ألفاً، وهذا الذي ذهب إليه مردود من أربعة أوجه: أحدها: أن جمعية لغات في غير «سمعت لغاتهم» ثابتة بإجماع، والأصل عدم الاشتراك لاسيما بين أفراد وجمع.

ثاني: أن التاء في هذا الجمع عوض من اللام المحذوفة، فلو ردت لكان ذلك جمعاً بين عوض ومعوض منه، وذلك ممنوع.

ثالث: أن قائل «تميزت ثباتاً» يصف مشتار غسل من شق جبل، والعادة جارية بأن النحل التي تكون هناك إذا نُفرت بالإيام، وهو الدخان، اعتزلت مع يعاسيها ثبة، فمعنى ثبات إذا جماعات، لا يستقيم المعنى بغير ذلك.

رابع: أن بعض العرب قال: رأيت ثباتك، بفتح التاء، حكاه ابن سيده، وهذا نص في الجمعية التي لا يمكن فيها ادعاء الأفراد، فبطل قول أبي علي بطلاناً جلياً غير خفى.

باب كيفية التثنية وجمعى التصحيح

ص: الاسم الذى حرفُ إعرابه ألف لازمة مقصور، فإن كان ياء لازمة تلى كسرةً فمنقوص، فإن كان همزة تلى ألفاً زائدة فممدود.

ش: تبين كيفية التثنية وجمعى التصحيح مفتقر إلى معرفة المقصور والمنقوص والممدود، حتى إذا جر فى الباب ذكر بعضها لم يجهل المعنى به.

فالمقصور: هو الاسم الذى حرف إعرابه ألف لازمة، فذكر الاسم مخرج للفعل المضارع الذى حرف إعرابه ألف نحو: يَرْضَى، وذكر حرف الإعراب مخرج لكل اسم مبنى آخره ألف نحو: إذا وهما، وذكر اللزوم مخرج للمثنى المرفوع على اللغة المشهورة، وللأسماء الستة فى حال النصب.

والمُنْقُوصُ العُرفى: الاسم الذى حرف إعرابه ياء لازمة تلى كسرة، فالاسم مخرج للمضارع الذى حرف إعرابه ياء تلى كسرة نحو: يُعطى، وحرف الإعراب مخرج لكل اسم مبنى آخره ياء تلى كسرة نحو: هى، والذى، واللزوم مخرج لنحو: الزيدىن: وللأسماء الستة فى حال الجر.

ولما كان المنقوص فى اللغة متناولاً لكل ما حذف منه شيء كيد وعدة، وكان المقصود هنا غير ذلك قيّد بالعرفى؛ لأن العرف الصناعى قد غلب إطلاق المنقوص على نحو: شحّ وقاضٍ.

والممدود: الاسم الذى حرف إعرابه همزة تلى ألفاً زائدة، فذكر الاسم مستغنى عنه؛ لأن المخرج به فى رسم المقصور والمنقوص ما يشبههما من الأفعال المضارعة، إذا لو لم يذكر اسم فى رسمهما لتناول المقصور نحو: يَرْضَى، ورسم المنقوص نحو يعطى، وهاهنا لو لم يتناول رسم الممدود فعلاً، إذ لا يوجد فعل آخره همزة تلى ألفاً زائدة، وإنما تلى ألفاً متقلبة كيشاء، ولكن ذكر الاسم ليعلم من أول وهلة أن الممدود ليس من أصنافه غيره.

وذكر حرف الإعراب ليعلم من أول وهلة أن المقصور ممدود معرب.

وذكرت زيادة الألف احترازاً من : داء وماء ونحوهما، فإن الألف في مثل هذا لا تكون زائدة؛ لأن الحكم بزيادتها يوجب نقصاً عن أقل الأصول، وإنما هي بدل من أصل.

ص: فإذا تثنى غير المقصور والممدود الذي همزته بدل من أصل أو زائدة لحقت العلامة دون تغيير، ما لم تنب عن تثنيته غيره غالباً.

ش: غير المقصور والممدود والمقيد يعم الصحيح الآخر كرجل وامرأة، والمعتل الآخر الجارى مجرى الصحيح كمرمى ورمى ومغزو وغزو، والمعتل المنقوص كشج وقاضي، والمهموز الذى ليس بمدوداً كرشاً وماء ونسيء ومكلوء، والممدود الذى همزته أصل كقراء، وهو الكثير القراءة، فكل هذه وأشباهاها لا تغير فى التثنية بأكثر من فتح الآخر ولحاق العلامة التى سبق ذكرها.

وأشرت بقولى: «ما لم تنب عن تثنيته تثنية غيره» إلى نحو قولهم فى تثنية سواء: سيان، فإن تثنية سى، واستغنوا به غالباً عن تثنية سواء، وقلت: «غالباً» احترازاً عن رواية أبى زيد عن بعض العرب: هذان سواءان، وكذلك استغنوا غالباً بالئين وخصين عن اليتين وخصيتين، وقد يقولون: ألى وخصى بمعنى خصية، وقد يقال فى التثنية: أليتان وخصيتان، قال عترة^(١):

مَتَى مَا تَلَقَّنَى فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ
رَوَانِفُ أَلْيَتَيْنِكَ وَتُسْتَطَارُ

وقال طفيل الغنوى:

وَإِنَّ الْفَحْلَ تُنَزَعُ خُصْيَتَاهُ
فَيُصْبِحُ جَافِرًا قَرِحَ الْعِجَانِ

(١) عترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن فراد العبسى (... - نحو ٢٢٢ ق.هـ / ٦٠٠ م) أشهر فرسان العرب فى الجاهلية، ومن الطبقة الأولى من شعرائهم. غرامه بابتة عمه «عيلة» معروفة، وقلماً تخلو قصيدة له من ذكرها. شهد حرب داحس والغبراء.

اختلف فى سبب موته بعد عمره الطويل. (الاعلام ٥ / ٩١).

ومن الاستغناء بشنيته عن تثنية قولهم في ضَبَعٍ وضَبَعَان: ضَبَعَان، ولم يقولوا: ضَبَعَانَان، وهو القياس، كما يقال في: امرئ وامرأة، وابن وابنة: امرآن وابنان.

ص: وإذا ثنى المقصورُ قلبت ألفه واوًا إن كانت ثالثة بدلًا منها، أو أصلًا، أو مجهولة ولم تُمل، وياء إن كانت بخلاف ذلك، لا إن كانت ثالثة واوى مكسور الأول أو مضمومة، خلاقًا للكسائي، والياء، في رأى، أولى بالأصل والمجهولة مطلقًا.

ن: لما كان آخر الاسم إذا ثنى مستحقًا لفتحة، وكانت الألف لا تقبل حركة، وجب لها عند لقاء علم التثنية أن تخذف أو تبدل حرفًا قابلاً للحركة، فامتنع الحذف لأنه كان يقع في الالتباس بالمفرد حال الرفع والإضافة، فتعين القلب، فإن كانت رابعة فصاعدًا قلبت ياء، سواء كانت بدل واو كمُعْطَى، أو بدل ياء كمَرْمَى، أو زائدة كحَبْلَى، وعَلَقَى.

وإن كانت ثالثة ردت إلى الواو إن كانت بدلها كقَفَا، وإلى الياء إن كانت بدلها كهُدَى، وقد يكون لها أصلان فيجوز فيها الوجهان كَرَحَى، فإنها يائية في لغة من قال: رَحِيَتْ، وواوِيَّة في لغة من قال: رَحَوْتُ، فلمن ثناها أن يقول: رحيان، ورحوان، والياء أكثر.

وإن كانت الألف أصلًا لكونها في حرف أو شبهه كالألا الاستفتاحية ومتى، أو كانت مجهولة الأصل كحَسَا بمعنى فرد، وَلَقَى بمعنى مُلْقَى لا يعبأ به، فالمشهور فيما كان من هذين النوعين أن يعتبر حاله في الإمالة فإن أمالته العرب كَبَلَى ومتى، ثُنِيَ بالياء إذا سُمِّي به، وإن لم تمله العرب كإلَى وأما، بمعنى حقًا ثُنِيَ بالواو، ومن النحويين من لا يعدل عن الياء في النوعين ثَبَّت الإمالة أو لم تثبت، ومفهوم قول سيويه عاصدٌ لهذا الرأي؛ لأنه أصل في الألف المجهولة أصلًا يقتضى ردها إلى الواو إذا كانت موضع العين، وردها إلى الياء إذا كانت موضع اللام، وعلل ذلك بأن انقلابها ثانية عن واو أكثر من انقلابها عن ياء، وأمر الثالثة بالعكس.

وأجاز الكسائي في نحو^(١): رَضِيَ وعُلا من ذوات الواو المكسورة الفاء والمضمومة أن تتنى بالياء قياساً على ما ندر، كقول بعض العرب: رضى ورضيان، وشذوذ هذا صارف عن إشارة إليه لقياس عليه.

ص: وتبدل واوا همزة الممدود المبذلة من ألف التانيث، وربما صَحَّحت أو قُلبت ياءً، وربما قلبت الأصلية واواً، وفعل ذلك بالملحقة أولى من تصحيحها، والمبذلة من أصل بالعكس، وقد تقلب ياء، ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي.

ش: الهمزة من : صَحراء أو ثُلثاء، وأربعاء، وقاصعاء، ونُفساء، ونحوها من المؤنث مبذلة من ألف التانيث لا موضوعة للتانيث خلافاً للكوفيين وللأخفش، ويدل على ذلك ثلاثة أوجه:

أحدها: أن كون الألف حرف تانيث ثابت في غير هذه الأمثلة بإجماع، وكون الهمزة للتانيث في غير هذه الأمثلة متف بإجماع، وإبدال همزة من حرف لين متطرف بعد ألف زائدة ثابت بإجماع، والحكم على الهمزة المشار إليها بأنها مبذلة من ألف مانع من مفارقة الإجماع المذكور، فيتعين الأخذ به.

الوجه الثاني: أن القول بذلك مكمل لما قصد من توافق هاء التانيث والفاء، وتركه مفوت لذلك، فوجب اجتنابه، وذلك أنهم ألحقوا هاء التانيث بالفاء في التزام فتح ما قبلها وجواز إمالتها، فألحقوا ألفه بهائه في مباشرة المفتوح تارة، وانفصالها بألف زائدة تارة، فسكروا نظير تمرة، وصحراء نظير أرطاة، وتوصل بذلك أيضاً إلى إبدال الألف همزة لتوافق الهاء بظهور حركة الإعراب وهذه حكمة لم يبدعها إلا القول بأن الهمزة المشار إليها بدل الألف فوجب اعتقاد صحته.

(١) على بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، أبو الحسن (... - ١٨٩هـ / ٩٠٥م) أحد أئمة القراءة والنحو واللغة، وهو أحد القراء السبعة، ولد بالكوفة واستوطن بغداد، أخذ عن الرؤاسي في الكوفة، وعن الخليل في البصرة. وكان مؤدب الأمين والمأمون ولدى الرشيد. له الكثير من المصنفات منها: «معاني القرآن»، و«الحروف»، و«المصادر»، و«ما يلحن فيه العوام». (الأعلام ٤ / ٢٨٣).

الوجه الثالث: أن الهمزة لو كانت غير بدل لساوت الأصلية في استحقاق السلامة في التثنية والجمع والنسب، فكان يقال بدلاً من صحراويّين، وصحراوآت، وصحراويّ: صحراءان، وصحراءات، وصحرائي، كما يقال: قثاءان وقثاءات، وقثائي، بل كانت همزة صحراء أحق بالسلامة؛ لأن فيها ما فى همزة قثاء من عدم البدلية كما زعموا، وتزيد عليها أنها دالة على معنى، وسلامة ما يدل على معنى أحق من سلامة ما لا يدل على معنى، فثبت ما أردناه والحمد لله.

وبعد تقرير هذا فلتعلم أن الهمزة المشار إليها لما كانت بدل ألف كره بقاؤها في التثنية؛ لأن وقوعها بين ألفين كتوالى ثلاث ألفات، فتوقّى ذلك بيدل مناسب، وهو إما واو وإما ياء، فكانت الواو أولى؛ لأنها أبعد شبيهاً من الألف، وإنما تركت الهمزة لقربها من الألف، والياء مثلها في مقاربة الألف فتركت، وتعينت الواو.

وبعض العرب يبقى الهمزة، وبعضهم يؤثر الياء لخفتها، وكلاهما نادر، ومثله في النذور إبدال الهمزة الأصلية واواً كقول بعضهم فى تثنية قرءاء: قرأوان، وفعل ذلك يعلّبَاء وقوباء ونحوها أولى من التصحيح، والتصحيح فى نحو: كساء، ورداء، أولى من إبدال الهمزة واواً.

وإلى همزة نحو: كساء ورداء أشير بقولنا: «المبدلة من أصل»، وأن المقيس عليه قلبُ المبدلة من ألف التانيث واواً كصحراويين، وسلامة الأصلية كقرءاءين، وإجازة وجهين فى الملحقه مع ترجيح القلب كعلباوين وعلباءين، وإجازة الوجهين فى المبدلة من أصل مع ترجيح السلامة ككساءين وكساوين، ورداءين ورداوين، وما سوى ذلك يحفظ ولا يقاس عليه إلا على رأى الكسائي، وقد بين.

ص: وصَحَّحُوا مَذْرَوَيْنِ وَثَنَيْنِ تَصْحِيحَ شَقَاوَةٍ وَسِقَايَةٍ، لِلزُّومِ عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالتَّانِيثِ.

ش: المذروان طرفا الآلية، وطرفا القوس، وجانبا الرأس، ولا يستعمل مفردهما، كذا قال أبو على القالى فى كتاب الأمالى، والمشهور إطلاقه على طرفى الآلية قال عترة:

أَحَوِّى تَنْفُضُ اسْتَكْ مَذْرُوبَهَا

لِتَقْنُنُنَى فَهَأَنْذَا عُمَارَا

وهو تثنية مذكرى فى الأصل، إلا أنه لا يفرد فشبه بمفرد فى حشوه واو مفتوحة كشقاوة، ولو أفرد لقليل فى تثنيته مذكران، كما يقال فى تثنية ملهى ملهيان؛ لأن ألف المقصور إذا كانت رابعاً فصاعداً قلبت فى التثنية ياء مطلقاً.

والثنايان طرفا العقال، لا يستعمل إلا بلفظ التثنية، هكذا قال الأئمة الموثوق بقولهم، ولو أفرد لقليل فيه ثناء، وفى تثنيته ثناءان وثناوان كما يفعل بكل ممدود همزته مبدلة من أصل، لكنه لم يفرد، فشبه بمفرد فى حشوه ياء كسقية.

ص: وحكم ما ألحق به علامة جمع التصحيح القياسية حكم ما ألحق به علامة التثنية، إلا أن آخر المقصور والمنقوص يحذفان فى جمع التذكير، وتلى علامته فتحة المقصور مطلقاً، خلافاً للكوفيين فى إلحاق ذى الألف الزائدة بالمنقوص.

ش: احترز بالقياسية من نحو: بنين وعلاتين وربعين، فى جمع ابن، ورجل علانية وربعة، فإن مقتضى القياس أن يقال فى ابن: ابنون، كما يقال فى التثنية: ابنان، وأن يقال فى علانية وربعة علانيات وربعات، كما يفعل بكل ما فيه تاء التانيث.

إخضاع: أن الصحيح الآخر غير المؤنث بالثناء، والمعلل الجارى مجرى الصحيح، والمهموز غير الممدود، والممدود الذى همزته أصل إذا جمع جمع التصحيح لحقته علامته دون تغيير، كما لحقته علامة التثنية، وأن الممدود الذى همزته غير أصل ينال همزته فى جمع التصحيح ما نالها فى التثنية فيقال فى: زيد، وهند، وعلى، وأمر مقضى، ومحبو، وأمر مرجأ، وأمر مرجو، وإرجاء، وزكرياء، وصحراء، وعطاء علماً لرجل: زيدون، وهندات، وعليون، وأمور مقضيات، ومحبوون، وأمور مرجوآت، ورجال مرجوون، وأمور مرجآت وإرجاءات، وزكرياءون، وصحراوات، وعطاءون، وسماوات، فتصحح ما تصحح فى التثنية وتعل ما أعل فيها.

وأما المقصور: فتحذف ألفه في جمع التذكير، وتلى الواو والياء الفتحة، ويستوى في ذلك ما ألفه منقلبة عن أصل كالأعلى، وما ألفه زائدة كحُبْلَى اسم رجل فيقال: جاء الأعلَوْن والحُبْلَوْن، ومررت بالأعلَيْن والحُبْلَيْن، هذا مذهب البصريين.

وهذا الكوفيون فيحذفون الألف الزائدة، ويضمون ما قبلها مع الواو ويكسرونه مع الياء، فيقولون: جاء الحُبْلَوْن، ومررت بالحُبْلَيْن، فإن كان المقصور أعجميًا أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها.

وهذا المنقوص: فتحذف ياءه في جمع التذكير، ويضم ما قبلها مع الواو، ويترك علي حاله مع الياء، نحو: جاء القاضُون، ومررت بالقاضِيَيْن.

وللمقصور والمنقوص مع ألف جمع التانيث ما لهما مع ألف التنثية، كقولك في: حُبْلَى، وأمرٌ بادٍ: حُبْلِيَّات، وأمورٌ بادِيَّات.

وربما حُذِفَت خامسةٌ فصاعداً في التنثية، والجمع بالألف والتاء، وكذا الألف والهمزة من قاصِّعَاء ونحوه، ولا يقاس عليه، خلافاً للكوفيين.

الضمير في «حذفت» عائد على الألف الزائدة، والإشارة بذلك إلى ما روى الفراء من قول بعض العرب في تنثية الخوزلي، خنفساء، وياقلاء، وعاشوراء: خوزلان، وخنفسان، وياقلان، وعاشوران، وأنشد:

تَرَوِّحَ فِي عُمِّيَّةٍ وَأَعَانِهِ

على الماء قوم بالهراوات هوج

يفتح هاء الهراوات وهو جمع هرَاوَى، وهرَاوَى جمع هِرَاوَةٍ، وهذا يدل على أن الألف قد تحذف وإن لم تكن زائدة؛ لأن ألف هرَاوَى منقلبة عن لام الكلمة، والكوفيون يقيسون على هذا، والمنصفون من غيرهم يقلبون ما سمع منه، ولا يقيسون عليه لقلته.

ص: وتُحذف تاء التانيث عند تصحيح ما هي فيه، فيعامل معاملة مؤنث عار منها لو صُحِّحَ، ويقال في المراد به من يعقل من: ابن، وأب، وأخ، وهن، وذى: بنون، وأبون، وأخون، وهنون، وذو، وفي بنت، وابنة، وأخت، وهنة، وذات: بنات، وأخوات، وهنات، وهنات، وذوات، وأمّهات في الأم من الناس أكثر من أمّات، وغيرها بالعكس.

شر: إذا جمع ما فيه تاء التانيث بالالف والتاء حذفت التاء منه، ووليت ألف الجمع ما كان قبل التاء من غير تغيير إن لم يكن ألفاً ولا همزة ممدود مبدلة كقولك في مسلمة، وجارية، وعرقوة وقارئة وقراءة: مسلمات، وجاريات، وعرقوات، وقارئات، وقراءات، فإن كان الذى قبل التاء المحذوفة ألفاً أو همزة ممدود مبدلة فعل به ما كان يفعل بمثله مباشرة لألف التثنية، فيقال فى: فتاة فتيات، وفى قناة قنوات، وفى سماء سماءات وسماءات، وفى باقلاء باقلاوات.

وكان حق ابن وابنة أن يقال فى تصحيحهما: ابنون وابنات، كما قيل فى تثنيتهما ابنان وابنتان، إلا أن المسموع ما ذكر من بنين وبنات، فنبه عليه، وحاملهم على ذلك الإشعار بأن أصل الباء فى الأفراد الفتح.

وأما قولهم فى أب أخ وهن: أبون، وأخون، وهنون، فأصله: أبوون، وأخوون، وهنوون بالإنباع، ثم حذفت ضمة الواو تخفيفاً، فالتقى ساكنان فحذف سابقهما، وبقيت ضمة العين مباشرة فى اللفظ لواء الجمع، ويقال فى غير الرفع، أين، والأصل: أبوين، ثم عرض السكون والقلب والحذف.

ومن شواهد آخين وأيين قراءة بعض السلف: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، وقال أبو طالب:

ألم ترني من بعدهم هممته

لفرقه حُرٌّ من أين كرام

وأنشد ابن دريد:

كـرـيـمٌ طابـت الأعـراقُ مـنـه
وأشـبـه فـعـلـه فـعـلَ الأـبـيـنا
كـرـيـم لا تُقـيِّرُ الـيـالـى
ولا اللأواء فى عهد الأخينا
فجمع أبا على آيين، وأخا على أخين، وقال آخر:
فـلـمـا تـبـيـنَ أـصـنـوأتنا
بـكـيـن وفـلـديـننا بـالأـبـيـنا
وأنشد الفراء مستشهداً على أخ وأخين:

فـقُلنا أسـلـموا إنا أخـوكم
وقـد بـرئت مـن الإـحـن الصُّدور^(١)

وأنشد غيره:

وما رَحِمُ الأهلين إِنْ سَالُوا المِدا
بـمـجـدية إلا مـضـاعـفةً الكـرب
ولكن أخـو المـرء الذين إذا دعـا
أجابوا بما يرضيه فى السلم والحرب^(٢)

(١) البيت من الوافر وهو لعباس بن مرداس فى ديوانه (ص ٥٢) ولسان العرب (١٤ / ٢١)،
والمقتضب (٢ / ١٧٤).

الشاهد فيه قوله: «إنا أخوكم» حيث وضع الواحد موضع الجمع وقيل إنه جمع أخ على
«أخون» وحذف النون للإضافة. (المعجم المفصل ١ / ٣٨٤).

(٢) تقدم تخريجه.

وقال آخر في هن وهين^(١):

أُرِيدُ هَنَاتٍ مِنْ هَنِينٍ وَتَلَّتْ—وِي

عَلَى وَآبَى مِنْ هَنِينٍ هَنَاتٍ

ولو قيل: حم وحمون لم يمتنع، ولكن لا أعلم أنه سمع.

وأما ذو فليل فيه: ذُوْ بفتح العين بعد فتحة، ولم يفعل به من الإبتاع ما فعل بأخواته لإفضاء ذلك فيه إلى حذف عينه بعد حذف لامه، فتخلص من ذلك برد فائه إلى حركته الأصلية كما فعل في التثنية.

وكان حق بنت وأخت أن يقال فيهما: بتات وأختات؛ لأن تاءهما قد غيرت لأجلها البنية وسكن ما قبلها فأشبهت تاء ملكوت، ولأجل ذلك جمع يونس بينها وبين ياء النسب فقال: بنتى وأختى، لكنه وافق هاهنا على الامتناع من بتات وأختات؛ لأن تاء بنت وأخت، وإن خالف لحاقهما لحاق تاء التأنيث، فهي مخصوصة ببنية لا يراد بها إلا مؤنث، ولفظها كلفظ المستقلة بالدلالة على التأنيث، فكان اجتماعها مع تاء الجمع أثقل من اجتماعها مع ياء النسب، فلذلك اتفق على حذفها في الجمع، واستغنوا عن إنبات بتات، كما استغنوا عن إبنين بينين.

ونظير هنات لثات وسنات، ونظير هنّوات سنّوات، وعِضّوات.

وأما ذات وذوات فكقناة وقنّوات؛ لأن ذات واجب لها من الحذف ما وجب لتاء قناة، فباشرت الألف المنقلبة عن العين ألف الجمع فاستحقت الفتح والرد إلى الأصل فقيل: ذوات بحذف اللام، ولو ردت اللام ل قيل: ذويات وذابات.

وكان حق «أم» ألا يجمع بالآلف والتاء؛ لأن ذلك حكم ما لا علامة فيه من أسماء الأجناس المؤنثة كعمر وعناق، ولكن العرب جمعته بهما، فلحق بما باب السماع كسماء وأرضات، وزادوا الهاء قبل العلامة في الأناسي غالباً وفعلوا في البهائم بالعكس، واجتمع الاستعمالان في قوله:

(١) البيت من الطويل وهو في لسان العرب (هنا).

إِذَا الْأُمَّهَاتُ قَبَخْنَ الْوُجُوهُ

فَسَرَجَتْ الظَّلَامَ بِأُمَّانِكَ^(١)

ومن ورود أمات في الأناشي قول كلثوم بن عياض:

حَمَاءُ الضَّمِيمِ آبَاءُ كَرَامٍ

وَأُمَاتٌ فَانْجَدَ وَاسْتَنْفَارَا

وقول عبد الله بن عمرو اللخمي:

أُولَئِكَ أُمَّاتِي رَفَعْنَ مَقَائِمِي

إِلَى طَالِعٍ فِي ذِرْوَةِ الْمَجْدِ صَاعِدِ

ومن وروده في البهائم قول حميد بن ثور:

وَأُمَاتٌ أَطْلَاءُ صَنْغَارٍ كَأَنَّهَا

دَمَالِجٌ يُجْلُوهَا لِيَنْفُقَ بَائِعُ

وربما قيل في أم أمية، قال قصي بن كلاب:

إِنِّي لَدَى الْحَرْبِ رَخِيٌّ لَبَّابِي

عِنْدَ تَنَادِيهِمْ بِهِـالَ وَهَبِي

مُعْتَزِمِ الضَّرْبَةِ عَالِ نَسَبِي

أُمَّهَاتِي خَنْدَفٌ وَالْيَاسُ أَبِي^(٢)

(١) البيت من المتقارب. وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٨٤)، ووصف المباني (ص ٤٠١)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٦٤)، وشرح المقصل (٣/ ١٠).

الشاهد فيه: استعمال «الأمهات» في البهائم، و«الأمات» في الإنسان والأكثر العكس.

(٢) الرجز لقصي بن كلاب في جمهرة اللغة (ص ١٠٨٤)، وخزانة الأدب (٧/ ٣٧٩)، والدرر (١/ ٨٣)، ومسط اللآلي (ص ٩٥٠).

والشاهد: «أمهتي» يريد «أمي» فزاد الهاء.

ص: والمؤنثُ بهاء، أو مجرداً ثلاثياً صحيح العين ساكنة غير مضاعف ولا صفة تتبع عنه فاءه في الحركة مطلقاً، وتفتح وتُسكن بعد الضمة والكسرة، وتُمْنَعُ الضمة قبل الباء، والكسرة قبل الواو باتفاق، وقبل الياء بخلف، ومطلقاً عند الفراء فيما لم يُسْمَعْ، وشذ جروأت.

والتزم فَعَلَات في لَجَبَةٍ، وغُلِبَ في رَبْعَةٍ لقول بعضهم لَجَبَةٌ وربّعة، ولا يقاس على ما ندر من كَهَلَات، خلافاً لقطرب، ويسوغ في لَجَبَةٍ القياس وفاقاً لأبي العباس، ولا يقال فَعَلَات اختياراً فيما استحق فَعَلَات، إلا لاعتلال اللام، أو شبه الصفة، وتفتح هُذَيْل عن جَوَزَات ويَضَات ونحوهما، واتفق على عِيَرَات شذوذاً.

ش: المراد بذى الهاء نحو: تَمَرَةٌ، وغُرْفَةٌ، وكِسْرَةٌ، وبالمجرد: دَعْدٌ، وجُمْلٌ، وهنْدٌ، فإن سيويه سوى يبنهن فيما ذكرته، فلدعد، وجمل، وهند، ما لثمرة، وغرفة، وكسرة إذا جمعهن بالآلف والتاء.

واحترز بصحيح العين عن معتله نحو: جَوَزة، ودِمية، ودولة، ويساكن العين من متحركة كشجرة، وسَمرة ونَمرة، وينفى التضعيف من نحو: حَدَّةٌ، وَحَجَّةٌ وَحُجَّةٌ، وَحِجَّةٌ، وينفى الوصفية من نحو: ضَخْمَةٌ وجِلْفَةٌ وحُلوة.

وأشير بإطلاق الإتياع إلى عدم الفرق فيه بين المفتوح الفاء والمضمومها والمكسورها من ذى الهاء والمجرد نحو: تَمَرَات، وغُرَفَات، وكِسِرَات، ودَعْدَات، وجُمَلَات، وهِنْدَات.

والضمير في «تفتح وتسكن» عائد إلى العين، أى ويجوز مع ضم العين في المضموم الفاء الفتح والتسكين، وهما أيضاً جائزان في المكسور الفاء، فيكون فى كل واحد منهما ثلاثة أوجه، وسكت عن ذكر عدم الاتباع فى المفتوح الفاء، فعلم أن الإتياع فيه لازم فلا يعدل عن فتح عينه وهو مستوف للشروط، إلا إذا اعتلت لأمه، فإن ذلك يفتح عند قوم من العرب لتسكين العين فى الاختيار، ومن ذلك: ظَبِيَّات، وشَرِيَّات، فى جمع ظبية وشرية، حكاه أبو الفتح، واللغة المشهور ظَبِيَّات، وشَرِيَّات، وربما عدل عن الفتح إلى السكون لشبه الصفة كقولهم: أهل وأهلات، وأَهْلَات بالفتح أشهر وأنشد سيويه:

وَهُمْ أَهْلَاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ

إِذَا أَذْجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَثُورًا^(١)

وقيل أيضاً: أهلة بمعنى أهل، حكاه الفراء، فالأولى بأهلات أن يكون جمعاً له لا لأهل.

وقد تسكن عين فعلات جمع فعلة إذا كان مصدرًا كحسرات، تشبيهاً بجمع فعلة صفة؛ لأن المصدر قد يوصف به، قال أبو الفتح: طبيئات أسهل من رفضات لاعتلال اللام، ورفضات أسهل من تمرات لأن المصدر يشبه الصفة.

قلت: فإذا قيل: امرأة كلبة، ففي جمعه الفتح باعتبار الأصل، والتسكين باعتبار العارض.

ولا يُعْدَلُ عن فعلات إلى فعلات فيما سوى ذلك إلا في ضرورة، وهو من أسهل الضرورات؛ لأن العين المفتوحة قد تسكن في الضرورة وإن لم تكن في جمع ولا ساكنة في الأصل، فلأن تسكن إذا كانت في جمع وكانت ساكنة في الأصل أحق وأولى، ومن تسكينها مع كونها غير جمع وغير ساكنة في الأصل قول الشاعر:

وَعَرَبِيَّةُ أَرْضٍ لَا يُحِلُّ حَرَامُهَا

مِنَ النَّاسِ إِلَّا اللَّوْذَعِيُّ الْحُلَااحِلِ

أراد عَرَبِيَّةُ وهي أرض مكة، وقال آخر:

المَوْتُ يَأْتِي بِمَقْدَارِ خَوَاطِفِهِ

وَلَيْسَ يُغْجِزُهُ مَلِكٌ وَلَا لُوحٌ

(١) البيت من الطويل وهو للمخيل السعدي في ديوانه (ص ٢٩٤)، والأشباه والنظائر (٥/

١٣٣)، وخزانة الأدب (٨/ ٩٦)، وشرح المفصل (٥/ ٣٣).

والشاهد فيه: جمع «أهل» على «أهلات» حملاً لـ «أهل» على معنى الجماعة.

أراد هلكاً، والهلك ما بين كل أرض إلى الأرض السابعة، واللوح ما بين السماء والأرض، وقال آخر:

يَا عَمْرُو يَا ابْنَ الْأَخْرَمِينَ نَسِيبَا

قَدْ نَحَبَ لِلْجَدِّ عَلَيْكَ نَحْبَا^(١)

وقال آخر:

وَمَا كُلُّ مُبْتَاعٍ وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ

بِرَاجِعِ مَا قَدْ فَاتَهُ بِرَدَادِ^(٢)

أراد: ولو سلف، فسكن اللام ضرورة.

وحكى يونس فى جمع جِرْوَةٍ جِرَوَاتٍ بكسر الراء، وهى فى غاية من الشذوذ، ويقال للشاة إذا قل لبنها: لَجْبَةٌ بسكون الجيم وفتح اللام وكسرهما وضمهما، ويقال لها أيضاً: لَجْبَةٌ بفتح الجيم واللام، وأكثر النحويين يظنون أنه جمع لجبة الساكن الجيم فيحكمون عليه بالشذوذ؛ لأن «فعلة» صفة لا تجمع على فَعَلَاتٍ بل على فَعَلَاتٍ، وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على أن فتح الجيم فى الأفراد ثابت، وكذا اعتقدوا أن «رَبَعَاتٍ» بفتح الباء جمع «رَبْعَةٌ»، بالسكون وإنما هو جمع رَبْعَةٍ بمعنى رُبْعَةٍ للمعتدل القامة، ذكر ذلك ابن سيده.

(١) الرجز بلا نسبة فى أوضح المسالك (٤/ ٣٠٥)، وشرح التصريح (٢/ ٢٩٨)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٣٠).

والشاهد فيه قوله: «نسباً» والأصل «نسباً» فسكن السين ضرورة.

(٢) البيت من الطويل وهو للأخطل فى ديوانه (ص ٥٢٨)، وأدب الكاتب (ص ٥٣٨)، وشرح شواهد الشافعية (ص ١٨)، ولسان العرب (٣/ ١٧٣) (ردد).

والشاهد فيه قوله: «سلف» والأصل: «سلف» وقد سكنت اللام للضرورة الشعرية. (المعجم المفصل (١/ ٢٣٤).

وأجاز أبو العباس المبرد أن يقال في جمع لَجَبَةٍ لَجَبَاتٍ بالسكون، وأجاز قطرب^(١) فعَلَاتٍ في فعلة صفة كضخمة وضخمات قياساً على ما ليس بصفة، ويعضد قوله ما روى أبو حاتم من قول بعض العرب: كَهَلَةٌ، وكَهَلَاتٍ بالفتح، والسكون أشهر.

ونبهت بقولي: «وَتُمْنَعُ الضمة قبل الياء والكسرة قبل الواو»، عل أن نحو: مُنْيَةٌ لا يجوز ضم عينه، ونحو ذِرْوَةٌ لا يجوز كسر عينه، بل يقتصر فيهما على التسكين أو الفتح تخييراً؛ لأن الضمة قبل الياء والكسرة قبل الواو مستثقلان، لاسيما إذا كانت الياء والواو لامين، مع وجدان مندوحة عن ذلك، فلو كانت لام المكسور الفاء ياء كلحية، ففي كسر عينه خلاف، فمن البصريين من منعه لاستثقال الياء بعد كسرتين، ومنهم من أجازوه.

ومنع الفراء فعلات مطلقاً، واحتج بأن فعلات يتضمن فعلاً، وفعل وزن أهل إلا فيما ندر كإبل ويلز، ولم يثبت سيويه منه إلا إبلًا، وما استقل في الأفراد حتى كاد يكون هملاً حقيق بأن يهمل ما يتضمنه من أمثلة الجموع؛ لأن الجمع أثقل من المفرد، والجواب من أربعة أوجه.

أولها: أن المفرد وإن كان أخف من الجمع قد يستقل فيه ما يستقل في الجمع؛ لأنه معرض لأن يتصرف فيه بثنية وجمع ونسب، وإذا كان على هيئة مستثقلة يضاعف استثقالها بتعرض ما هي فيه إلى استعمالات متعددة، بخلاف الجمع فإن ذلك فيه مأمون.

ثانيها: أن فعلاً أخف من فعل، فمقتضى الدليل أن تكون أمثلة فعل أكثر من أمثلة فعل، إلا أن الاستعمال اتفق وقوعه بخلاف ذلك، فأى تصرف أفضى إلى ما هو أحق بكثرة الاستعمال، فلا ينبغي أن يجتنب، بل يجوز أن يؤثر جبراً لما فات من كثرة الاستعمال، ويؤيد هذا أنهم لا يكادون يسكنون عين إبل، بخلاف فعل فإنه يسكن كثيراً.

(١) محمد بن المستشير بن أحمد، أبو علي (٢٠٠ - ٢٠٦ هـ / ٨٢١ م) نحو، علم بالأدب واللغة من أهل البصرة. لقبه سيويه (استاذة) بقطرب فلزمه. وكان يؤدب أولاد أبي دلف العجلي. من كتبه: «معاني القرآن»، و«النوادر»، و«الأزمنة»، و«الأضداد». (الأعلام ٧/ ٩٥).

الثالث: أن فُعَلَاتٍ يتضمن فُعْلاً وهو من أمثلة الجمع، وفِعَلَاتٍ يتضمن فِعْلاً وليس من أمثلة الجمع، وهو أحق بالجواز؛ لأنه جمع لا يشبه جمع الجمع، بخلاف فُعَلَاتٍ فإنه يشبه جمع الجمع، والأصل في جمع الجمع الامتناع، فما لا يشبهه أحق بالجواز مما يشبهه.

الرابع: أن فِعَلَاتٍ قد استعملته العرب جمعاً لفِعْلة كنعمَة ونِعَمَات، وقد أشار سيويه إلى أن العرب لم تجتنب استعماله كما لم تجتنب استعمال فِعَلَاتٍ، وقد رجح بعض العرب فِعَلَاتٍ على فُعَلَاتٍ إذ قال في جمع جِرْوَة: جِرَوَاتٍ، فاستسهل النطق بكسر عين فِعَلَاتٍ فيما لأمه واو، ولم يستسهل النطق بضم عين فُعَلَاتٍ فيما لأمه ياء، فبان بما ذكرته أن فِعَلَاتٍ في جمع فِعْلة كفُعَلَاتٍ في جمع فُعْلة، أو أحق منه بالجواز.

والترمز غير هذيل في نحو: جَوْزة وبيضة سكون العين، فسوّوا في ذلك الأسماء والصفات، وأما هذيل فسلكوا بهذا النوع سبيل ما صحت عينه، فقالوا: جَوَزَاتٍ وبيّضَاتٍ، كما قال جميع العرب: تَمَرَاتٍ وجَفَنَاتٍ، وقالوا في الصفات: جَوْنَاتٍ، وغِيلَاتٍ بالسكون، كما قال الجميع: ضَخَمَاتٍ، وصَغَبَاتٍ.

وأما عَيْرَاتٍ في جمع عَيْرٍ فجائز عند جميع العرب مع شدوذه عن القياس؛ لأنه مؤنث مكسور الفاء، فلم يكن في تحريك يائه بفتحة بعد الكسرة ما في بيّضَاتٍ بتحريك الياء؛ لأن تحريك الياء بعد فتحة يوجب إبدالها ألفاً، فتحريكها إذا كان أصلها السكون بعد فتحة تعريض لها إلى الإبدال أو إلغاء سبب الإللال، إلا أن هذيلاً لم يكثرثوا بذلك لعروضه، ومنه قول بعضهم.

أخو بيّضَاتٍ رائح مُتَأَوِّبٌ

رفيقٌ بمنح المنكبين سَبُوحٌ

فصل

ص: يتم في التثنية من المحذوف اللام ما يتم في الإضافة لا غير، وربما قيل: أبان وأخآن، ويديان، ودميان، ودموان، وقميان، وقموان، وقالوا في ذات: ذاتا على اللفظ، وذواتا على الأصل.

ش: المحذوف اللام يتناول المنقوص العرفي المتون في غير النصب، والأسماء الستة، واسمًا واستًا، وإبنًا، ويدًا، ودمًا، وفمًا، وجرًا، وغدًا وظبة، وسنة ونحو ذلك، والذي يتم منها في الإضافة المنقوص العرفي، وأب، وأخ، وحم في أكثر الكلام ومن في لغة بعض العرب، ومن التزم النقص في الأفراد التزمه في التثنية، وعلى ذلك قيل: أبان وأخآن، ومنه قول رجل من طيء:

إذا كنت تهوى الحمدَ والمجدَ مُولِّمًا

بأفـمـال ذى غىّ فلستَ براشد

ولست وإن أعيا أباك مجادة

إذا لم ترم ما أسلفاه بما جدد

وقد تقدم أن من العرب من قصر يدًا، ودمًا، وفمًا، فعلى ذلك قيل في التثنية: يديان، ودميان، وقميان، وقموان، والمشهور في تثنية ذات: ذواتا بالرد إلى الأصل، وقد ثنى على لفظه بالنقص فـقـيل: ذاتا، قال الراجز:

يا دار سلمى بين ذاتى عـوـج^(١)

(١) الرجز لرجل من بني سعد وصدره.

«جرت عليها كل ريح سيهوج»، وعجزه: من عن يمين الخط أو سماهيج وهو في لسان العرب (٢ / ٣٠١)، (سمهيج) وبلا نسبة في الأزمدة والامكنة (٢ / ٧٩)، وأسرار العربية (ص ٢٥٥)، ومعجم البلدان (٣ / ٢٤٦) (سماهيج).

وفيه شاهدان: أولهما تثنية «ذات» على اللفظ، وقوله: «من عن يمين الخط» حيث جاءت «عن» اسمًا مجرورًا بحرف الجر «من».

ح: ويشئ اسمُ الجمعِ المُكسرُ بغيرِ زنةٍ متناه.

ش: مقتضى الدليل ما دل على جمع؛ لأن الجمع يتضمن التثنية، إلا أن الحاجة داعية إلى عطف جمع على جمع، كما كانت داعية إلى عطف واحد على واحد، فإذا اتفق لفظا جمعين مقصود عطف أحدهما على الآخر استغنى فيهما بالتثنية عن العطف، كما استغنى بها عن عطف الواحد على الواحد، ما لم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد، كما منع في نحو: مساجد ومصاييح، وفي المثني والمجموع على حده مانع آخر وهو استلزام تثنيتهما اجتماع إعرابين في كلمة واحدة، ولأجل سلامة نحو: مساجد ومصاييح من هذا المانع الآخر جاز أن يجمع جمع تصحيح كقولهم في أيامن: أيامنون، وفي صواحب: صواحبون وامتنع ذلك في المثني والمجموع على حده.

والمسوغ لتثنية الجمع مسوغ لتكسيره، والمانع من تثنيته مانع من تكسيره، ولما كان شبه الواحد شرطاً في صحة ذلك كان ما هو أشبه بالواحد أولى به، فلذلك كانت تثنية اسم الجمع، كقوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئْتَيْنِ الثَّقَاتِ﴾ [آل عمران: ١٣]، وكذا قوله تعالى: ﴿يَوْمَ الثَّقَى الْجَمْعَانِ﴾ [آل عمران: ١٥٥]، وكقول النبي ﷺ: «مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين»^(١).

س: ويُختارُ في المضافين لفظاً أو معنى إلى مُتَضَمِّنَيْهِمَا لفظُ الأفراد على لفظ التثنية، ولفظُ الجمع على لفظ الأفراد، فإن فُرِّقَ مُتَضَمِّنَاهُما اختير الأفراد، وربما جُمع المنفصلان إن أَمِنَ اللَّبْسُ، ويقاس عليه وفقاً للفراء، ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه أو لفظه جائزة.

س: المضافان لفظاً إلى مُتَضَمِّنَيْهِمَا كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٢٤]، والمضافان إليهما معنى كقول الشاعر:

رَأَيْتُ ابْنِي الْبَكْرِيَّ فِي حَوْمَةِ الْوَعَى

كَفَاغِرَى الْأَفْوَاهِ عِنْدَ عَرِينٍ^(٢)

(١) صحيح أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ١٤٦)، ح (٢٧٨٤).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في حاشية يس (٢/ ١٢٢)، وهمع الهوامع (١/ ٥٠).
الشاهد فيه قوله: «كفاغرى الأفواه» حيث أضاف المثني إلى الجمع المراد به التثنية.

وهذه العبارة متناولة ما أضيف فيه جزءان أو ما هما كجزأين إلى ما يتضمنهما من مثني المعنى، وإن لم يكن مثني اللفظ، وسواء كانت الإضافة صريحة: «كصفت قلوبكما»، أو غير صريحة: «كفاغري الأفواه»، فإن الأفواه غير مضافة في اللفظ وهي في المعنى مضافة، والتقدير: كفاغرين أفواههما، يعني أسدين فاتحين أفواههما عند عرينهما ذابين عن أشبالهما.

فإذا وجدت الشروط في المضافين المذكورين فللفظ الجمع أولى به من لفظ الإفراد ولفظ الإفراد أولى به من لفظ الثنية، وذلك أنهم استقلوا تثنيته في شيئين هما شيء واحد لفظاً ومعنى، وعدلوا إلى غير لفظ الثنية، فكان الجمع أولى لأنه شريكهما في الضم، وفي مجاوزة الإفراد، وكان الإفراد أولى من الثنية لأنه أخف منها والمراد به حاصل، إذ لا يذهب وهم في نحو: أكلت رأس شاتين، إلى أن معنى الإفراد مقصود، ولكون الجمع به أولى جاء به الكتاب العزيز نحو: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾، ﴿فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، وفي قراءة ابن مسعود: «فاقطعوا أيماهما»^(١)، وفي الحديث: «إزرة المؤمن إلى أنصاف ساقيه»^(٢)، وجاء لفظ الإفراد أيضاً في الكلام الفصيح دون ضرورة، ومن الحديث في وصف وضوء النبي ﷺ: «ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما»، ولم يجئ لفظ الثنية إلا في شعر كقوله:

فَتَخَالَسَا نَفْسَيْهِمَا بِنَوَافِدِ

كَتَوَافِدِ الْعُطْبِ النَّيِّ لَا تُرْقِعُ^(٣)

(١) ومن ذلك أيضاً قراءة عيسى بن عمر: «والسارق والسارقة» بالنصب. وأيضاً قراءة بن مسعود: «والسارقون والسارقات فاقطعوا أيديهم». وروى عنه إيمانها. المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (ص ٣٨، ٣٩).
و ﴿أَيْدِيَهُمَا﴾ بمعنى يديهما، لأن المقطوع من السارق والسارقة يميناهما فوضع الجمع موضع الاثنين، لأنه ليس في الإنسان سوى يمين واحدة. (التيان في إعراب القرآن للعكبري ص ٣٤٦).

(٢) أخرجه بن حبان في صحيحه (١٢ / ٢٦٢)، ح (٥٤٤٦).
(٣) البيت من الكامل وهو لأبي ذؤيب في الدرر (١ / ١٥٨)، وشرح اختيارات المفضل (ص ١٧٢٦)، وشرح أشعار الهذليين (١ / ١٤٠).

الشاهد فيه قوله: «فتخالسا نفسيهما» والكثر: «فتخالسا أنفسهما» قال ابن الأثير: «كل شيئين من شيئين يتيان بلفظ الجمع» كقولك: ضربت صدورهما وظهورهما. (المعجم ١ / ٥٣٤).

ولما استقر التعبير عن الاثنين بلفظ الجمع عند وجود الشرط المذكور، صارت إرادة الجمع به متوقفة على دليل من خارج، ولذلك انعقد الإجماع على ألا يقطع في السرقة إلا يد من السارق ويد من السارقة، ولو قصد قاصد الإخبار عن يدَي كل واحد من رجلين لم يكتف بلفظ الجمع، بل تضم إليه قرينة تزيل توهم غير مقصوده، كقوله: قطعت أيديهما الأربع.

وإذا فرق المضاف إليه كان الأفراد مختاراً كقوله تعالى: ﴿لَعَنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٧٨]، وفي حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه: حتى شرح الله صدرى لما شرح له صدر أبى بكر، وعمر رضي الله عنهما، ولو جىء في مثل هذا بلفظ الجمع أو لفظ التثنية لم يمتنع.

وإن لم يكن المضاف جزأى المضاف إليه ولا كجزأيه لم يعدل عن لفظ التثنية غالباً نحو: قضيت درهميكما؛ لأن العدول في مثل هذا عن لفظ التثنية إلى لفظ الجمع موقع في اللبس غالباً، فإن أمن اللبسُ جاز العدول إلى الجمع سماعاً عند غير القراء، وقياساً عنده، ورأيه في هذا أصح، لكونه مأمون اللبس، مع كثرة وروده في الكلام الفصيح، كقول النبي صلى الله عليه وسلم لأبى بكر، وعمر رضي الله عنهما: «ما أخرجكما من بيوتكما»^(١) وقوله لعلى، وفاطمة رضي الله عنهما: «إذا أوتيتما إلى مضاجعكما فسبحا الله تعالى ثلاثاً وثلاثين»^(٢)، وفي حديث آخر: «هذه فلانة وفلاتة تسألانك عن إنفاقهما على أزواجهما ألهما فيه أجر»، وفي حديث على، وحزمة رضي الله عنهما: «فضرباه بأسياهما»، وأمثال ذلك كثيرة.

ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه دون لفظه، كقول الشاعر:

قلوبكما يغشاهما الأمنُ عادةً

إذا منكما الأبطال يغشاهم الذعر

(١) صحيح: أخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١٦٠٩)، ح (٢٠٣٨).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى في صحيحه (٣/ ١١٣٣)، ح (٢٩٤٥).

وقال آخر:

وساقان كَفَبَاهُما أَضْمَعان
أَعَالِيَهُما لُكَّتَا بِاللِّيم

وقال آخر:

رَأُوا جَبَلًا هَزَّ الْجِبَالَ إِذَا التَّقَت
رَعُوسَ كَبِيرِيَهِنِ يَتَطْحَنان^(١)

وعلى هذا حمل أبو العباس المبرد قول الشاعر:
أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْنِهِمَا جَارَتَا صَقًّا
كُفْمِنَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

فأعاد الضمير المضاف إليه المصطلى على الأعلى؛ لأنها مثناة فى المعنى، وهو توجيه حسن.

ومطابقة ما لهذا الجمع للفظه دون معناه كقول الشاعر:

خَلِيلِي لَا تَهْلِكْ نَفْسُكُمْ مَا أَسَى
فَلِنْ لَهَا فِيمَا بِهِ دُهَيْتُ أَسَا

فقال: دهيت لأنه راعى مطابقة جمع اللفظ، ولو راعى مطابقة المعنى لقال: دهيتا، كما قال الآخر لُكَّتَا.

ص: ويعاقبُ الأفرادُ الثَّنيَّةَ فى كلِّ اثنين لا يُغْنِي أحدهما عن الآخر، وربما تعاقبا مطلقًا، وقد يقع أفعلًا ونحوه موقع أفعل ونحوه.

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/ ١١٦)، وخزانة الأدب (٤/

٢٩٩)، والخصائص (٢/ ٤٢١)، ولسان العرب (٦/ ٩١) (رأس).

والشاهد فيه قوله: «رعوس كبيريهن يتطحن» حيث جاء الضمير فى: «يتطحن» للمثنى،

وهو يعود إلى الجمع «رعوس» وذلك حملًا على المعنى، لأن المقصود رأسان. (المعجم المفصل

٢/ ١٠٩).

شر: المراد بكل اثنين لا يغني أحدهما عن الآخر: العينان، والأذنان، والجفنان، والجوربان ونحو ذلك، فيقال: عيناه حستان، وعيناه حسنة، وعينه حسنة، وعينه حستان.

فالاول أكثر لأنه الاصل، ومنه قول الشاعر:

وعَيْنَانِ قَالَ اللهُ كُنُونَا فَكَانَتَا

فَعُولَانِ بِالْأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الْخَمْرُ

وقال آخر:

لَهُ أُذُنَانِ تَعْرِفُ الْعِتْقَ فِيهِمَا

كَسَامِعَتِي مَذْعُورَةٌ وَسَطَ رَبِّهِ

ومن الثاني قول امرئ القيس:

لَمَنْ زُحْلُوفٌ زُلٌّ

بِهِيَ الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ^(١)

وقال آخر:

وَكُنْ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبٌّ قَرْنَفَلٍ

أَوْ سُبُلًا كُحِلَتْ بِهِ فَاَنْهَلَتْ

وقال آخر:

سَاجِزِيكَ خَذْلَانَا بِتَقْطِيعِي الصُّوَى

إِلَيْكَ وَخَفَا زَا حَفٍ تَقْطُرُ الدُّمَا

(١) البيت من الهزج وهو لامرئ القيس في ملحق ديوانه (ص ٤٧٢)، وجمهرة اللغة (ص ٥٩)، وبلا نسية في خزانة الأدب (٥ / ١٩٧).

الشاهد فيه: «تَنْهَلُ»، والقياس: تنهلان، لأن الضمير فيه يعود إلى العينين، لكن الشاعر اكتفى بضمير الواحدة، لأن حكم العينين حكم حاسة واحدة، ولا تكاد تنفرد إحداها برؤية دون الأخرى. (المعجم المفصل ٢ / ٧١٢).

ومن الثالث قول الشاعر:

ألا إن عينا لم تجُدد يوم واسط
عليك بجارى دمعها لجمودُ

وقال آخر:

أظن انه مال الدمع ليس بمتمه
عن العين حتى يضمحل سوادها

ومن الرابع قول الشاعر:

إذا ذكّرت عيني الزمان الذي مضى
بصحراء فلج ظلتنا تكفّان

والمراد بتعاقب الأفراد والثنية مطلقاً وقوع أحدهما موقع الآخر، وإن لم يكونا مما تقدم الكلام عليه كاليدنين والحفنين، ولا من الزوال عن لفظ الثنية لأجل الإضافة، فمن وقوع المفرد موقع المثنى قوله تعالى: ﴿قَاتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق: ١٧]، وشيبه به قول حسان رضي الله عنه:

إن شَرخَ الشباب والشَّعر الأسد
ود ما لم يُعاصَ كان جُنونا

ومن وقوع المثنى موقع المفرد قول الشاعر:

إذا ما الغلام الأحمق الأم سامنى
بأطراف أنفيه استمر مقارعاً

وقد تقدمت الإشارة إلى هذا، وذكرت أيضاً له شواهد.

وقد يقع الفعل المسند إلى ضمير واحد مخاطب بلفظ المسند إلى ضمير مخاطبين، إذا كان أمراً أو مضارعاً، والقصد بذلك التوكيد والإشعار بإرادة التكرار، ومن ذلك ما روى من قول الحجاج: يا حَرَسِيَّ اضرباً عُنُقَه، ومن قول الشاعر:

فَإِنْ تَزَجَّرَانِي يَا بَنَ عَفَّانَ أَزْدَجِر
وإن تَدَعَانِي أَحْمَ عِرْضًا مُنْتَمَا

وقال آخر:

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لَا تَخْبِسَانَا
بَنَزَعِ أَصُولِهِ وَاجْتَزَزْ شَبَحًا^(١)
وجعل بعض العلماء من ذلك قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾
[ق: ٢٤].

س: وقد تُقَدَّرُ تسميةُ جزءٍ باسمِ كُلِّ فَيَقَعُ الجَمْعُ مَوْقِعَ وَاحِدِهِ أو مِثْلَهُ.
س: وقوع الجمع موقع واحد على تقدير تسمية كل جزء من أجزائه باسم الجمع
كقول الشاعر:

قَالَ الْعَوَازِلُ مَا لَجِبَ لَكَ بَعْدَمَا
شَابَ الْمَفَارِقُ وَاکْتَسَيْنَ قَتِيرًا^(٢)

وقال آخر:

وَلَقَدْ أَرُوحُ عَلَى التَّجَارِ مُرَجَّلا
مَذْلا بِمَالِي لَيْنًا أَجْيَادِي

- (١) البيت من الوافر وهو لمضرس بن ريمى فى شرح شواهد الشافعية (ص ٤٨١)، أو ليزيد بن الطثرية فى لسان العرب (٥ / ٣١٩)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٨ / ٨٥).
الشاهد فيه: أنه يروى بـ «جلز» والأصل «اجتز» فقلب تاء الافتعال دالا.
(٢) البيت من الكامل وهو لجرير فى ديوانه (ص ٢٢٧)، ولسان العرب (١ / ٥٢٦) (صلب)، وشرح أبيات سيويه (٢ / ٢٧٩).
الشاهد فيه: «مفارق» فى جمع «مفرق»، وكأنه سعى كل جزء من الرأس «مفرقا».

ووقوع الجمع موقع مثناه كقول الشاعر:

فَالْعَيْنُ بَعْدَهُمْ كَأَنَّ حَدَاقَهَا

سَمِلَتْ بِشَوْكِ فَهِيَ عُورٌ تَذْمَعُ^(١)

أراد بالعين العينين، وبالحداق الحداقتين، وأراد بقوله فهي عور: فهما عوراوان،

ومن وقوع الجمع موقع المثنى قول الآخر:

أَشْكُو إِلَى مَوْلَايَ مِنْ مَوْلَاتِي

تربط بالحبل أكنبر عاتى

ومن كلام العرب: رَجُلٌ عَظِيمُ الْمَنَاقِبِ وَالْهَادِي، وغلِظَ الْحَوَاجِبِ وَالْوَجَنَاتِ،

وشديد المرافق، وماش على كراسيحه.

(١) البيت من الكامل وهو لأبى ذؤيب فى شرح أشعار الهذليين (١/ ٩)، وشرح اختيارات

المفضل (ص ١٦٩٠)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٤٥٣).

الشاهد فيه: أنه أراد بالعين الجنس، ولذلك قال: كأن حداقها، وهى عور، فحمل على المعنى.

فصل

س: يُجْمَعُ بِالْأَلْفِ والتاء قياساً: ذُو تاء التانيث مطلقاً، وعِلْمُ المؤنث مطلقاً، وصفة المذكر الذي لا يعقل، ومُصَفَّرُهُ، واسمُ الجنس المؤنث بالالف إن لم يكن فَعْلَى فَعْلَان أو فَعْلَاء أَفْعَل غير منقولين إلى الاسمية حقيقة أو حكماً وما سوى ذلك مقصور على السماع.

ش: ذُو تاء التانيث يعم ذَا التاء المبذلة هاءُ في الوقف كتمره، وذَا التاء السالمة من ذلك كبنث وأخت، فلا يقال في جمعها إِلَّا بَنَاتٍ وَأَخَوَاتٍ، سَمِيَّ بهما أو لَمْ يُسَمَّ بهما، وكذلك ذَيْتٌ وَكَيْتٌ لو سَمِيَ بهما لَقِيلَ في جمعهما ذَيَاتٌ وَكَيَاتٍ، مذكراً كان المسمى بهما أو مؤنثاً، نص على ذلك سيويه.

وذكرت «مطلقاً» ليدخل في ذلك العلم واسم الجنس، والمذكول فيه بالتاء على تانيث أو مبالغة، وذكرت «مطلقاً» بعد علم المؤنث ليتناول العارى من علامة والتلبس بعلامة كزنب، وسكمة، وسعدى، وعفراء.

وأشرت بصفة المذكر الذي لا يعقل إلى نحو: جبال راسيات، وأيام معدودات وبمصرف المذكر الذي لا يعقل إلى نحو: دريهم ودريهمات، وكتيب وكتيبات. وأشرت باسم الجنس المؤنث بالالف إلى نحو: بُهْمَى وبهميات، وحبلَى وحبليات، وصحراء وصحراوات، وقاصعاء وقاصعاوات.

واستثنت فعلى وفعلاء المقابلين لفعْلَان وأفْعَل؛ لأنهما لا يجمعان بالالف والتاء كما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون، ولا يلزم هذا المنع فيما كان من الصفات على فعْلَاء ولا مذكر لها على أَفْعَل، نحو قولهم: امرأة عَجْزَاء، وديمة هَظْلَاء، وَحَلَّة شوكَاء؛ لأن منه الالف والتاء من نحو حمراء تابع لمنع الواو والنون من أحمر، وذلك مفقود في عَجْزَاء وأخواتها، فلا منع من جمعها بالالف والتاء، على أن الجمع بالالف والتاء مسموع في «خيفاء» وهى الناقة التى خِيفَتْ أي اتسع جلد ضرعها، وكذا سمع في «دكَّاء» وهى الأكمة المنبسطة، وكلاهما نظير ما ذكرت من عَجْزَاء

وهؤلاء وشوكاء في أنهم صفات على فعلاء لا مقابل لها على أفعال، فثبت ما أشرت إليه والحمد لله.

ونبهت بقولي: «غير منقولين إلى الاسمية حقيقة أو حكماً» على نحو: حواء، فإن «حواء» علم امرأة منقول من «حواء» أثني أخوي، ويطحاء صفة مقابلة في الأصل لأبطح، إلا أنها غلب استعمالها مستغنية عن موصوف، فأشبهت الأسماء، فجاز أن تعامل في الجمع معاملة صحراء.

والمراد «بما سوى ذلك» ما لا علمية فيه ولا علامة من أسماء المؤنث وصفاته فتدخل في ذلك نحو: شمس ونفس، وأتان وعناق، وامرأة صبور، وكف خضيب، وجارية حائض ومعطار، فلا يجمع شيء من هذه الأسماء والصفات ونحوها بالالف والتاء إلا إذا سمع، فيعد من الشواذ عن القياس، ولا يلحق به غيره.

فمن الشاذ: سماء وسماءات، وأرض وأرضات، وعُرس وعُرسات، وعير وعيرات، وشمال وشمالات، وخود وخودات، وثيب وثيبات.

وأشد من هذا جمع بعض المذكرات الجاملة المجردة كحسام وحسامات، وحمّام وحمّامات، وسرادق وسرادقات، وكل هذا شاذ مقصور على السماع.

باب المعرفة والنكرة

ص: الاسم معرفة ونكرة.

فالمعرفة: مُضَمَّرٌ، وعلم، ومشار به، ومُنَادَى، وموصول، ومضاف، وذو أداة. وأعرُفُها ضميرُ المتكلم، ثم ضميرُ المخاطب، ثم العلم، ثم ضميرُ الغائب السالم من إيهام، ثم المشارُ به، والمنادى، ثم الموصول، وذو الأداة، والمضاف بحسب المضاف إليه، وقد يَعْرِضُ للمفوق ما يجعله مساوياً أو فائِثاً.

والنكرة ما سوى المعرفة.

وليس ذو الإشارة قبل العلم خلافاً للكوفيين، ولا ذو الأداة قبل الموصول، ولا مَنْ وما المستفهمُ بهما معرفتين خلافاً لابن كَيْسَانَ في المسألتين.

ش: من تعرض لحدِّ المعرفة عجز عن الوصل إليه دون استدراك عليه؛ لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً، وعكسه، وما هو في استعمالهم على وجهين.

فالأول: نحو قولهم: كان ذلك عامّاً أول أمس، فإن مدلول كل واحد معين لا شياع فيه، ولكنهما لم يستعملا إلا نكرتين.

والثاني: نحو قولهم للأسد: أسامة، فإنه يجرى في اللفظ مجرى حمزة في منع الصرف، والاستغناء عن الإضافة والالف واللام، وفي وصفه بالمعرفة دون النكرة، واستحسان معيئه مبتدأ وصاحب حال، وهو في الشياخ كأسد.

والثالث: كواحد أمّه وعبد بطنه، فإن بعض العرب يجريهما معرفتين بمقتضى الإضافة، وبعض العرب يجعلهما نكرتين، ويدخل عليهما رب، وينصبهما على الحال، ذكر ذلك أبو علي.

ومثلهما في إعطاء حكم المعرفة تارة وحكم النكرة أخرى ذو الالف واللام الجنسيّتين، فإنه من قبل اللفظ معرفة، ومن قبل المعنى لشياعه نكرة، فلذلك يجوز أن

يوصف بمعرفة اعتباراً بلفظه وهو الأكثر، ويجوز أن يوصف بنكرة اعتباراً بمعناه نحو: مررت بالرجل خير منك، وعلى ذلك حمل المحققون قوله تعالى: ﴿وَأَيُّ لَيْلٍ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]، فجعلوا «نسلخ» صفة الليل، والجمل لا يوصف بها إلا النكرات.

فإذا ثبت كون الاسم المعرفة بهذه المثابة، فأحسن ما يُبين به ذكر أقسامه مستقصاة، ثم يقال: وما سوى ذلك فهو نكرة.

وأكثرهم يجعل أقسامه خمسة: فيغفلون المعرف بالنداء، ويعبرون بالمبهم عن اسم الإشارة والموصول، ثم يقولون: والمبهم على ضربين، اسم إشارة وموصول، فيقول ذلك إلى أن أقسامه ستة.

واختلف فيما كان نكرة ثم تعرف بالنداء، فقال قوم: تعريفه يحرف حذف لفظاً ويبقى معنى، كما بقى معنى الإضافة فى نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الفرقان: ٣٩]، وقال قوم: بل تعريفه بالمواجهة والإشارة إليه، وهذا المعنى مفهوم من ظاهر قول سيبويه، وإذا كانت الإشارة دون مواجهة مُعرِّفة لاسم الإشارة، فإن تكون مُعرِّفة ومعها مواجهة أولى وأحرى، وهذا أظهر وأبعد عن التكلف.

وأمكنها فى التعريف ضمير التكلم؛ لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، ويتميز صوته، ثم ضمير المخاطب لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمواجهة مدلوله، ثم العلم لأنه يدل على المراد به حاضراً وغائباً على سبيل الاختصاص، ثم ضمير الغائب السالم من إيهام نحو: زيد رأيت، فلو تقدم اسمان وأكثر نحو: قام زيد وعمر وكلمته، لتطرق إليه إيهام ونقص تمكثه فى التعريف، ثم المشار به والنادى وهما متقاربان، ثم الموصول، وهو بحسب صلته فيكمل تعريفه بكمال وضوحها وينقص بنقصانها، ثم المعرف بالأداة، والمعرف بالإضافة بحسب المضاف إليه.

وسياتى عند ذكر كل واحد منها ما يختص به من بيان وتفصيل.

وقد يعرض للمفوق ما يجعله مساوياً أو فائقاً، كقولك لرجلين حضراك دون ثالث: لك مِبرَّةٌ، بل لك، فإنهما لا يعرفان بمجرد هذا اللفظ المعطوف من المعطوف عليه ما لم يُعَصَّد اللفظ بمواجهة أو نحوها، بخلاف قوله: للكبير منكما مبرة بل للصغير، أو بالعكس، أو يقول: للذي سبق منكما مبرة بل للذي تأخر، فإنهما لا يرتبان في مراده بالأول والثاني، فقد عرض لذي الأداة والموصول ما جعلهما فائقين في الوضوح لضمير الحاضر.

وكذلك يعرض للعلم ما يجعله أعرف من ضمير المتكلم كقول من شهرَ باسم لا شركة له فيه لمن قال له: من أنت؟ أنا فلان، ومنه قول الله تعالى: ﴿أَنَا يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠]، فالبيان لم يستفد بأننا بل بالعلم بعده.

وقد يعرض للموصول مثل الذي عرض للعلم كقول من شهرَ بفعل لا شركة فيه لمن قال: من أنت؟ أنا الذي فعل كذا، ومن هذا القبيل: سلام الله على من أنزلَ عليه القرآن، وعلى من سجدت له الملائكة، وعلى من حفر بئر زمزم.

وتميز النكرة بعد المعارف بأن يقال: وما سوى ذلك نكرة، أجود من تمييزها بدخول رُبِّ والألف واللام؛ لأن من المعارف ما تدخل عليه الألف واللام كفضل وعباس، ومن النكرات ما لا تدخل عليه رُبٌّ ولا الألف واللام كأين وكيف وعريب وديار.

واسم الإشارة عند الكوفيين أعرف من العلم، ولهم في ذلك شيهتان: إحداهما: أن اسم الإشارة ملازم للتعريف غير قابل للتنكير، والعلم بخلاف ذلك، فكان تعريفه دون اسم الإشارة.

والثانية: أن تعريف اسم الإشارة حسي وعقلي، وتعريف العلم عقلي لا غير، وتعريف من جهتين أقوى من تعريف من جهة.

واخواب عن الأولى أن يقال: لزوم الشيء معنى لا يوجب له مزية، فيتعرف بالإضافة مع عدم لزومه لها، ولم يتعرف «غيرك» بها مع لزومه لها، كما ثبت

للجميع على الجماء فى قولهم: جاءوا الجماء الغفير، بحيثُ عدَّ الجميع معرفة غير مؤولة بنكرة مع عدم لزوم الألف واللام، وأول الجماء الغفير بنكرة مع لزوم الألف واللام.

والجواب عن الثانية أن يقال: المعتبر فى كون المعرفة معرفة الدلالة المانعة من الشىاع، سواء حصل ذلك من جهة واحدة أو من جهتين، والمعتبر فى ترجيح التعريف قوة منع الشىاع، وزيادة الوضوح، ومعلوم أن اسم الإشارة وإن عين المشار إليه حقيقة لا تستحضر به على التزام، ولذلك لا يستغنى غالباً عن صفة تكمل دلالته، بخلاف العلم لاسيما علم لم تعرض فيه شركة، كإسرائيل وطالوت، وأدد، ونزار، ومكة، ويثرب.

وذهب ابن كيسان إلى أن ذا الأداة أعرف من الموصول، وشبهته أن ذا الأداة يوصف بالموصول كقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾ [الأنعام: ٩١]، والموصوف به إما مساو، وإما دون الموصوف، ولا قائل بالمساواة، فثبت كون الذى أقل تعريفاً من الكتاب.

والجواب أن نفي لا نسلم كون الذى فى الآية صفة، بل هو بدل أو مقطوع على إضمار فعل ناصب أو مبتدأ، وعلى تقدير كون الذى صفة فالكتاب علم بالغلبة؛ لأن المعنيين بالخطاب بنو إسرائيل، وقد غلب استعمال الكتاب عندهم مراداً به التوراة، فألحق فى عرفهم بالاعلام، فلا يلزم من وصفه بالذى جواز وصف غيره مما لم يلحق بالاعلام.

وبالجواب الأول يجاب من أورد نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى﴾ (١٥) الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى (١٦) وَسُجِّنَ فِي الْأَثْقَى (١٧) الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَرَكَّى﴾ [الليل: ١٥ - ١٨]، وقد تقدمت الإشارة إلى أن الموصول قد تتضح صلته وضوحاً تجعله فى رتبة العلم، ولا يكون ذلك فى ذى الأداة غالباً إلا إذا عرض له ما عرض للنجم والصق، من الغلبة الملحق بالاعلام الخاصة.

وقد ألحق ابن كيسان بالمعارف «مَنْ وما» الاستفهاميتين، نظرًا إلى أن جوابهما يكون معرفة، والجواب يكون مطابقًا للسؤال، فإذا قيل: مَنْ عندك؟ فجوابه: زيد، ونحوه، وإذا قيل: ما دعاك إلى كذا؟ فجوابه: لقاءك، أو نحوه، فدل تعريف الجواب على تعريف المجاب.

وهذا ضعيف لوجهين:

أحدهما: أن تعريف الجواب غير لازم، إذ لمن قيل له: من عندك؟ أن يقول: رجل من بنى فلان، ولمن قيل له: ما دعاك إلى كذا؟ أن يقول: أمرٌ مهم.

والثاني: أن «مَنْ وما» في السؤالين قائمان مقام: أى إنسان؟ وأى شيء؟ وهما نكرتان، فوجب تنكير ما قام مقامهما، والتمسك بهذا أقوى من التمسك بتعريف الجواب؛ لأن تطابق شيئين قائم أحدهما مقام الآخر ألزم وأكد من تطابق الجواب والسؤال، وأيضًا فالتعريف فرع، فمن ادعاه فعلية الدليل بخلاف ادعاء التنكير.

باب المضمَر

ص: وهو الموضوع لتعيين مُسمَّاه مشعراً بتكلمه أو خطابه أو غيَّته.

ش: المراد بالتعيين جعل المفهوم مُعَيَّنًا للسامع أو في حكم المُعَيَّن، فذكره مخرج للتركات.

وذكر الوضع مخرج للمنادى، والمضاف، وذى الأداة.

وذكر الإشعار بالتكلم أو الخطاب أو الغيبة مخرج للعلم، واسم الإشارة، والموصول؛ لأن كل واحد منها لا يختص بواحدة من الأحوال الثلاث، بل هو صالح لكل واحدة منها على سبيل البدل، بخلاف المضمَرات، فإن المشعر منها يأحدى الأحوال الثلاث لا يصلح لغيرها.

ص: فمنه واجب الخفاء، وهو المرفوعُ بالمضارعُ ذى الهمزة والنون، وبفعل أمر المخاطب ومضارعه، واسم فعل الأمر مطلقاً.

ش: الواجب الخفاء هو الذى لا يزال مستكنًا، ولا يغنى عنه ظاهر ولا مضمَر بارز كالمَنَوَى فى نحو: أَفْعَلُ، وَتَفْعَلُ، وَأَفْعَلُ، وَتَفْعَلُ، وَنَزَالِ، فَكُل واحد من هذه الأمثلة الخمسة رافع اسم استغنى بمعناه عن لفظه، فإن قصد توكيده جىء بالبارز المطابق وهو: أنا بعد أَفْعَلُ، ونحن بعد نفعل، وأنت بعد البواقى.

وذكرت «مطلقاً» بعد اسم فعل الأمر تنبيهاً على أنه يستوى فيه خطاب الواحد المذكور وغيره، نحو: نزال يا زيد، ويا زيدان، ويا زيدون، ويا هند، ويا هندان، ويا هندات، ولم أذكر مطلقاً مع فعل الأمر ومضارعه تنبيهاً على أن وجوب خفاء مرفوعهما مخصوص بالإفراد والتذكير.

ص: ومن جائز الخفاء، وهو المرفوع بفعل الغائب والغائبة، وما فى معناه من اسم فعل، وصفة، وظرف، وشبهه.

ش: الجائز الخفاء هو الذى يخلفه ظاهر أو مضمَر بارز، كقولك: زيدٌ حَسَنٌ ففى حسن ضمير منوى مرفوع به، وليس خفاؤه واجباً بل جائز؛ لأنه قد يخلفه ظاهر

نحو: زيدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ، ومضمر بارزٌ نحو: زيدٌ ما حَسَنٌ إلا هو، وهكذا حكمه مع فعل الغائبة نحو: هندٌ حَسُنَتْ، وحَسُنَتْ صورتُها، وما حَسَنٌ إلا هي.

ومثال المرفوع باسم الفعل المشار إليه: هندٌ هَيَّات، فهَيَّات رافعٌ ضميرٌ عائداً على هند، وليس خفاؤه واجباً وإن كان لا يثنى ولا يجمع، لكن قد يخلفه ظاهر نحو: هندٌ هَيَّات دارُها.

ومثال المرفوع بصفة وظرف وشبهه: زيدٌ حَسَنٌ، وعمرُو عندك، أو في الدار، فَحَسَنٌ وعندك وفي الدار قد ارتفع بكل منها ضمير مستكن جازئ الخفاء؛ لأنه قد يخلفه ظاهر أو ضمير بارزٌ نحو: زيدٌ حَسَنٌ وجهه أو ما حَسَنٌ إلا هو، وعمرُو عندك مقامه، أو ما عندك إلا هو، وبِشْرٌ في الدار شخصه، أو ما فيها إلا هو.

ص: ومن بارزٌ متصل، وهو إن عُنِيَ به المعنى بتفعل «نا» في الإعراب كله.

وإن رفع بفعل ماضٍ «فتاء» تُضَمُّ للمتكلم، وتفتح للمخاطب، وتكسر للمخاطبة، وتُوصَلُ مضمومةٌ ميمٍ وألفٍ للمخاطبتين، ويميم مضمومةٌ ممدودةٌ للمخاطبتين، وينونٌ مشددةٌ للمخاطبات، وتسكِّنُ ميمٍ الجمع إن لم يُلها ضميرٌ متصلٌ أعرف، وإن وُلَّها لم يجز التسكين، خلافاً ليونس.

وإن رُفِعَ بفعلٍ غيره فهو «نون» مفتوحةٌ للمخاطبات أو الغائبات، و«ألف» لثنائية غير المتكلم، و«واو» للمخاطبتين أو الغائتين و«ياء» المخاطبة.

وللغائب مطلقاً مع الماضي ما له مع المضارع، وربما اسْتَغْنَى معه بالضمّة عن الواو، وليس الأربع علاماتٍ والفاعلُ مُسْتَكِنٌ خلافاً للمازني فيهنّ، وللأخفش في الياء.

ن: البارز ضد المُسْتَكِن، وهو على ضربين: متصل ومنفصل:

للتكلم ما لا يقع أولاً، ولا يَسْتَغْنَى عن مباشرة العامل لفظاً وخطاً، فمنه «نا» للمتكلم المعظم نفسه، أو المبين كونه مشاركاً بواحد أو أكثر، وإلى هذا أشرت بقولي «نا في الإعراب كله».

ومن البارز المتصل المرفوع «تاء» يشترك فيها التكلم والمخاطب، فَضَّمَّهَا مجرَّدةً دليل على نفس التكلم، وفتحُها مجرَّدةً دليل على المخاطب المذكر، وكسرها مجرَّدة دليل على المخاطبة الواحدة، وضمُّها متلوةٌ بما دليل على المخاطبتين والمخاطبتين، وضمُّها متلوة بنون مشددة دليل على المخاطبات، وضمُّها متلوة بميم ساكنة أو مضمومة باختلاس أو إشباع دليل على ذكور مخاطبتين، والإشباع هو الأصل، واستعماله أكثر من الاختلاس، وأقل من السكون، ولقلة الاختلاس لم يتعرض له في المتن، وإذا ولي الميم ضميرٌ منصوب لزم الإشباع، كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وأجاز يونس السكون نحو: «فقد رأيتمُه» ولا أعلم في ذلك سماعاً إلا ما روى ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان رضي الله عنه: أراهمني الباطل شيطاناً.

والضمير في قولي: «وإن رفع بفعل غيره»، عائد إلى الضمير البارز، أي إن رُفِع الضمير البارز المتصل بفعل غير الماضي وقصد به إناث مخاطبات أو غائبات فصورته نون مفتوحة نحو: افْعَلْنَ، وتَفْعَلْنَ ويفْعَلْنَ، وإن قصد به تثنية المخاطب أو المخاطبة، أو تثنية الغائب أو الغائبة، فصورته ألف نحو: افْعَلَا، وتَفْعَلَا، والزيدان يَفْعَلَان، والهندان تَفْعَلَان، وإن قصد به جمع مذكر مخاطب أو غائب فصورته واو نحو: افْعَلُوا، وتَفْعَلُوا، ويفْعَلُونَ، وإن قصد به مخاطبة واحدة فصورته ياء نحو: افْعَلِي، وتَفْعَلِي.

وتُسندُ الماضي في الغيبة إلى ما تُسندُ إليه المضارع فتقول: زيد فَعَلَ، وهند فَعَلَتْ، والزيدان فَعَلَا، والهندان فَعَلْنَا، والزيدون فَعَلُوا، والهندات فَعَلْنَ، وإلى هذا أشرت بقولي: «وللغائب مطلقاً مع الماضي ما له مع المضارع».

ومن الاستغناء معه بالضممة عن الواو قول الشاعر:

يَا رَبُّ ذِي لَقَحٍ بِبَإِيكَ فَاحِشٌ

هَاجِ إِذَا مَا النَّاسُ جَاعٌ وَأَجْدَبُوا^(١)

(١) البيت من الكامل وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٧٩).

الشاهد فيه: «جاع» حيث حذف ضمير الجمع، واستغنى عنه بالضممة ضرورة.

وأنشد السيرافي:

لو أن قومي حين أدعوهم حَمَلْ

على الجبال الصَّمَّ لانهد الجبل^(١)

أراد: حملوا، فحذف الواو واكفى بالضمة، ثم وقف فسكن، وربما فعل مثل هذا مع فعل الأمر كقوله:

إن ابن الأخوص معروف فبلغه

في ساعديه إذا رام العلا قصر

الأصل قبلوه.

وزعم المازني أن النون والالف والياء المشار إليها حروف تدل على أحوال الفاعل كالتاء من فَعَلْتُ، والفاعل مستكن كاستكنانه في: زيد فَعَلَ، وهند فَعَلَتْ، وما زعمه غير صحيح، وإنما هي أسماء أسند الفعل إليها ودلت على مسمياتها، كدلالة النون والالف من فعلنا، والتاء من فعلتُ وفعلتَ وفعلتِ؛ ولأن المراد مفهوم بها، والأصل عدم الزيادة؛ ولأنها لو كانت حروفاً تدل على أحوال الفاعل المستكن كالتاء من: هي فعلتُ، لجاز حذفها في نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، كما جاز حذف التاء في نحو:

«فإن الحوادث أودى بها»

«ولا أرض أبقل إبقالها»

بل كانت الالف وأخواتها أحق بجواز الحذف؛ لأن معناها أظهر من معنى التانيث وذلك أن علامة التانيث اللاحقة للأسماء لا يوثق بدلالاتها على التانيث إذ قد تلحق المذكرات كثيراً كراوية، وعَلَّامة، وهَمزة، ولزّة، فدعت الحاجة إلى التاء التي تلحق الفعل، وليس الأمر كذلك في علامتي التثنية والجمع، إذ لا يمكن أن يعتقد

(١) الرجز بلا نسبة في شرح المفصل (٩/ ٨٠).

والشاهد «حمل» يريد «حملوا» حيث حذف واو الضمير اجتزاء بما قبلها من الضم.

فيما اتصلتا به خلوه من مدلولهما، فذكر الفعل على إثر واحدٍ منهما مُعْنًى عن علامة تلحق الفعل، ولما لم يستغنوا بما يلحق الاسم عما يلحق الفعل علم أن لهم داعياً إلى التزامه غير حرفاً، وليس ذلك إلا كونه اسماً مستنداً إليه الفعل، ولذلك لم يجز حذفه بوجه، إذ لو حذف لكان الفعل حديثاً عن غير محدثٍ عنه، وذلك محال.

وروي عن الأخفش أن ياء المخاطبة حرف يدل على تأنيث الفعل، والفاعل مستكن كما هو مستكن في نحو: هند فعلت، وهذا القول مردود أيضاً بما ردّ قول المازني، وشيء آخر وهو أن الأخفش جعل «ياء» افعلى كتاء فعَلْتُ، فيقال له: لو كانت الياء كالتاء لساوتها في الاجتماع مع ألف الاثنين، فكان يقال: افعليا كما يقال: فعلتا، لكنهم امتنعوا من ذلك، فعلم أن مانعهم كون ذلك مستلزماً اجتماع مرفوعين بفعل واحد، وذلك لا يجوز.

صر: وَيُسَكَّنُ آخِرُ الْمُسْتَدِّ إِلَى التَّاءِ وَالنُّونِ وَنَا، ويحذف ما قبله من معتل، وتُنْقَلْ حَرَكَتُهُ إِلَى فَاءِ الْمَاضِي الثَّلَاثِي، وإن كانت فتحةً أُبْدِلَتْ بِمُجَانَسَةِ الْمَحذُوفِ وَنُقِلَتْ، وربما نقل دون إسناد إلى أحد الثلاثة في: زال وكاد، أَخْتَى كَانَ وَعَسَى، وحركة ما قبل الواو والياء مجانسةً، فإن ماثلها أو كان ألفاً حُذِفَ وولى ما قبله بحاله، وإن كان الضمير واواً والآخر ياءً أو بالعكس، حذف الآخرُ، وجعلت الحركة للمجانسة على ما قبله.

شر: المسند إلى «نا والتاء» لا يكون إلا فعلاً ماضياً نحو: فَعَلْنَا وفَعَلْتُ، والمسند إلى «النون» قد يكون ماضياً ومضارعاً وأمرأً نحو: فَعَلْنَ وَتَفَعَّلْنَ وَأَفْعَلْنَ، وقد تناول ذلك كله قولي: «وَيُسَكَّنُ آخِرُ الْمُسْتَدِّ إِلَى التَّاءِ وَالنُّونِ وَنَا».

وأن يقال: «آخر المستند» أولى من أن يقال: «لام المسند» لأن المسكن كما يكون لاما كضربتُ، قد يكون حرفاً زائداً كتَلَقَّيْتُ.

واختلف في سبب هذا السكون، فقال أكثرهم: سببه اجتناب توالي أربع حركات في شيئين هما كشيء واحد؛ لأن الفاعل كجزء من الفعل، وهذا السبب إنما هو في الماضي ثم حمل المضارع عليه، وأما الأمر فاستصحب له ما كان يستحقه من سكون، صحيح الآخر كان كاذهين، أو معتلة كاخشين.

وهذا التعليل ضعيف من وجهين:

أحدهما: أن التسكين عام، والعلة قاصرة عن أكثر الأفعال؛ لأن توالى الحركات إنما كان يوجد فى الصحيح من: قَعَلَ وَقَعِلَ وَانْفَعَلَ وَانْفَعَلَ، وَقَعَلَ، لا فى غيرها ومعلوم أن غيرها أكثر، ومراعاة الأكثر أولى من مراعاة الأقل.

والثانى: أن توالى أربع حركات ليس مهملًا فى كلامهم، بل مُسْتَخَفٌ بالنسبة إلى بعض الأبنية، بدليل: عَلِيط، وأصله: عَلَابِط، وَعَرَنْتَ، وأصله: عَرَنْتَ، وَجَنَدِلْ، وأصله جَنَادِلْ عند البصريين «وَجَنَدِيلْ عند الكوفيين»، وعلى كل تقدير فقد حذفوا مدة منه ومن عَلَابِط، ونونا من عَرَنْتَ، مع إفضاء ذلك إلى أربع حركات متوالية، فلو كان توالى أربع حركات متفورا منه طبعًا، ومقصود الإهمال وضعًا، لم يتعرضوا إليه دون ضرورة فى الأمثلة المذكورة وأشباهها، ولسدوا باب التأنيث بالتاء فى نحو: بَرَكَة، ومعدة، ولُزَّة، فإنه موقع فى توالى أربع حركات فى كلمة واحدة، لاسيما كلمة تلازمها التاء كملازمتها هذه الثلاثة الأسماء، ومن العجب اعتذارهم عن تاء التأنيث بأنها فى تقدير الانفصال، وأنها بمنزلة كلمة ثانية، مع أنها جزء كلمة مفردة لا يستغنى بها فيحسن السكوت عليها، ولا يستغنى عنها فيقوم غيرها مقامها، بخلاف تاء فعلتُ فإنها جزء كلام تام، وهى قابلة للاستغناء عنها بغيرها نحو: فعل زيد، وما فعل إلا أنا، فظهر بهذا ضعف القول بأن سبب سكون لام «فعلتُ» خوف توالى أربع حركات.

وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول فى نحو: أكرمنا وأكرمنا، ثم سلك بالمتصل بالتاء والنون هذا السبيل لمساواتهما لنا فى الرفع، والاتصال، وعدم الاعتلال.

وإن كان ما قبل المسكن للسبب المذكور حرف علة ساكنًا لالتقاء الساكنين واقتصر على ذلك فى الأمر والمضارع نحو: خَفَنَ ولا تَخَفَنَّ، وَصَحَنَ ولا تَصَحَنَّ، وَقُلَّنَ ولا تَقُلْنَ، وإن كان حرف العلة فى عين ماضٍ ثلاثى حرك ما قبله بحركته إن كانت كسرة أو ضمة نحو: جَدْتُ وَخَفْتُ، فإن كانت الحركة فتحة أبدلت كسرة فيما عينه ياء، وضمة فيما عينه واو، ثم قَعَلَ بالكسرة والضممة المبدلتين ما فعل بالأصليتين نحو: بَعَثَ وَقَمَّتْ، وإلى هذا أشرت بقولى: «وإن كانت فتحة أبدلت بمجانسة المحذوف ونقلت».

وأشرت بقولي: «وربما نقل دون إسناد إلى أحد الثلاثة في زال وكاد» إلى قول بعض العرب، ما زيل زيدٌ فاضلاً، وكيد زيدٌ يفعل، قال أبو خراش الهذلي:

وَكِيدَتْ ضَبَاعُ الْقَفِّ يَأْكُلْنَ جُثَّتِي

وَكِيدَ خِرَاشٌ يَوْمَ ذَلِكَ يَتِيمٌ

واحترزت بقولي: «أختى كان وعسى» من زال بمعنى ماز وذعب أو تحول، ومن كاد بمعنى احتال وأراد ومكر، ويجمعها أن يقال: التي مضارعها يكيد، فإن مضارع تلك يكاد.

وحركة ما قبل الياء والواو مجانسة، أي ضمة قبل الواو، وكسرة قبل الياء، نحو: يفعلون وتفعلين، فإن ماثلها، أي إن كان آخر المسند إلى الواو واوًا، وآخر المسند إلى الياء ياء، أو كان ألفًا مطلقًا، حذفت الواو والياء والألف، واتصل بالمسند إليه، واوًا كان أو ياء، ما كان متصلًا بالمحذوف دون تبديل حركته نحو: أنتم تدعون، وأنت ترمين، وأنتم تخشون.

وإن كان الضمير واوًا والآخر ياء، أو بالعكس، أي إن كان المسند إليه واو الضمير وآخر الفعل المسند ياء، أو كان المسند إليه ياء الضمير وآخر الفعل المسند واوًا، حذف آخر الفعل، وضم ما قبل المحذوف إن كان المسند إليه واوًا نحو: أنتم ترمون، وكسر ما قبله إن كان المسند إليه ياء نحو: أنت تعفين وترمين، والأصل: ترميون وتعفون، واستقل ضم الياء المكسور ما قبلها، وكسر الواو المضموم ما قبلها، فخففتا بالتسكين وخيف انقلابهما فحرك ما قبلهما بما يجانسهما.

ويأتي ضمير الغائبين، كضمير الغائبة كثيرًا لتأولهم بجماعة، وكضمير الغائب قليلًا لتأولهم بواحد يفهم الجمع أو لسد واحد مسددهم، ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيرًا، ودونه قليلًا.

ش: إتيان ضمير الغائبين كضمير الغائبة كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ﴾ [المرسلات: ١١]، وكقول الراجز:

قَدْ عَلِمْتُ وَالِدَتِي مَا ضَمَّتْ

إِذَا الْكِمَاءُ بِالْكِمَاءِ النَّفَّتْ

فهذا كثير، بخلاف إتيانه كضمير الغائب فإنه قليل، ومنه قول الشاعر:

وَإِنِّي رَأَيْتُ الصَّامِرِينَ مُتَاعِمَهُم

يَمُوتُ وَيَفْتَنِي فَاَرْضَخِي مِنْ وَعَائِيَا

أراد يموتون، فأفرد، كأنه قال: يموت مَنْ ثُمَّ، أو مَنْ ذَكَرْتُ، وعلى ذلك يحمل

قول الآخر:

تَعَفَّقَ بِالْأَرَطَى لَهَا وَأَرَادَهَا

وَرَجَالَ فَبَدَّتْ نَبْلُهُمْ وَكَلِيبُ

أى تعفّق بالأرطى رجال، وأراده جمعهم، فهذا التوحيد يصعب الانتصار

للكسائي بهذا البيت فى حذف الفاعل، وللغراء نسبة العمل إلى العاملين، وقد أجاز

سيبويه أن يقال: ضربت وضربنى قومك، أراد: وضربونى، فأفرد على تقدير:

وضربنى مَنْ ثُمَّ، وأُشْدَ أَبُو الْحَسَنِ:

وَبِالْبُدُو مِنَّا أَسْرَةً يَحْفَظُونَنَا

سَرَّاعَ إِلَى الدَّاعَى عِظَامَ كِرَاكِرِهِ

فأفرد ضمير الأسرة؛ لأنهم نسب إليهم الحفظ، فصح تأولهم بحصن أو ملجأ،

فجاء الضمير على وفق ذلك، فكأنه قال: أسرة هم يحفظهم إيانا ملجأ عظيم

كراكره.

ومن كلام العرب: هو أحسن الفتيان وأجمله؛ لأنه بمعنى أحسن فتى، فأفرد

الضمير حملاً على المعنى.

وإلى نحو هذا أشرت بقولى: «أَوْ لَسَدٌ وَاحِدٌ مُسَدِّمٌ»، ومثل هذا قوله تعالى:

﴿وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ نُصْغِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل: ٦٦]، وقال الراجز:

وَطَابَ الْبَبَانُ اللَّقَّاحُ وَيَرَدُّ

لأن النعمَ واللبنَ يَسُدَّانِ مسد الأنعام والالبان.

ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيراً، مثال ذلك،
فى ضمير الاثنين قول الشاعر:

وَمِيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جَيْدًا
وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُهُ قَدَالًا^(١)

وقال الآخر:

شَرٌّ يَوْمَيْنِهَا وَأَغْوَاهُ لَهَا
رَكِبَتْ عَنَزٌ يَحْدِجُ جَمَلًا

ومثال ذلك فى ضمير الإناث: «خيرُ النساءِ» (ركبت الإبل) صَوَّالِحُ نِسَاءِ قَرِيشٍ،
أَحْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ فِى صَغَرِهِ، وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِى ذَاتِ يَدِهِ^(٢)، كَانَهُ قَالَ ﷺ: أَحَقُّ
هَذَا الضَّرْبِ، أَوْ أَحْنَى مِنْ ذَكَرْتُ، فهذا بعد أفعل التفضيل وهو كثير.

ومثال ذلك دون أفعل التفضيل قول الشاعر:

أَخُو الذَّنْبِ يَمْسُوِي وَالْغَرَابِ وَمَنْ يَكُنْ
شَرِيكِيهِ تَطْمَعُ نَفْسُهُ كُلَّ مَطْمَعٍ^(٣)

أى ومن يكن الذنب والغراب شريكه، فأفرد الضمير مؤولا، كأنه قال: ومن
يكن هذا النوع، أو ومن يكن مَنْ ذَكَرْتُ، وإلى هذا أشرت بقولى «ودونه قليلاً».

(١) البيت من الوافر وهو لذى الرمة فى ديوانه (ص ١٥٢١)، والأشباه والنظائر (٢/ ١٠٦)،
والدرر (١/ ١٨٣)، وشرح المفصل (٦/ ٩٦)، ويلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (١/ ٣٤٩).

والشاهد فيه قوله: «أحسن الثقلين» وقوله: «أحسنهم» حيث جاء بأفعل التفضيل الجارى على
«مِية» وهى مفرد مؤنث، مفرداً مذكراً، وهو مضاف إلى معرفة فى الموضعين، وهذا هو القياس.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى فى صحيحه (٥/ ١٩٥٥)، ح (٤٧٩٤).

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى المحاسب (٢/ ١٨٠).

والشاهد فيه قوله: «ومن يكن شريكه» وقياسه: ومن يكن شريكهما، أو من يكونا شريكه،
وأقرب ما فيه أن يكون تقديره: وأى إنسان يكونا شريكه، إلا أنه أعاد إليهما معاً ضميراً
واحداً، وهو الضمير فى «يكن» وساغ ذلك إذا كانت الذنب والغراب فى أكثر الأحوال
مصطحبين، فجريا مجرى الشئ الواحد، فعاد الضمير كذلك. (المعجم المفصل ١/ ٥٥٤).

ص: وجمع الغائب غير العاقل ما للغائبة أو الغائبات، و«فَعَلَتْ»، ونحوه أولى من «فَعَلْنَ» ونحوه بأكثر جمعه وأقله، والعاقلات مطلقاً بالمكسر، وقد يُوقَعُ «فَعَلْنَ» موقع «فَعَلُوا» طَلَبُ التشاكل، كما قد يُسَوَّغُ لكلمات غير ما لها من حُكْمٍ ووزن.

ش: إعطاء جمع الغائب غير العاقل ما للغائبة نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْكُورُاقِبُ انْتَثَرَتْ﴾ [الانفطار: ٢٢]، وإعطاؤه ما للغائبات كقوله تعالى: ﴿فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا﴾ [الاحزاب: ٧٢]، إلا أن الأكثر في الاستعمال أن يعطى الكثرة ما للغائبة، والقلة ما للغائبات، كقولهم: الجذوع انكسرت، والاجذاع انكسرن، قال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حَرَمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦]، فمنها عائد على «اثنا عشر»، و«فيهن» على أربعة.

وهذا إنما هو غير العاقلات، وأما العاقلات «فَعَلْنَ» وشبهه أولى من «فعلت» وشبهه، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وكقوله: «استوصوا بالنساء خيراً، فإنهن عوان بينكم»^(١) ولو قيل في الكلام موضع، ﴿فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾، فعلت في أنفسها، وموضع «فإنهن عوان»، فإنها عوان لجاز، كقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥]، فهذا على طهرت، ولو كان على طهرن لقيل مطهرات، ومن استعمال فَعَلَتْ في ضمير العاقلات قول الشاعر:

وَإِذَا الْعَذَارَى بِالْذُّخَانِ تَلَفَّتْ

وَاسْتَعْجَلَتْ نَصْبَ الْقُدُورِ فَمَلَّتْ

دَرَّتْ بِأَرْزَاقِ الْعُفْفَةِ مَنَالَتْ

يَيْلَىٰ مِنْ قَمْعِ الْعِشَارِ الْجِلَّةِ^(٢)

(١) أخرجه الترمذی فی صحیحه (٣/ ٤٦٧)، ح (١١٦٣).

(٢) البيت من الكامل وهو لسلمي بن ربيعة في خزانة الأدب (٨/ ٣٦)، والدرر (١/ ١٨٤)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٥)، وشرح المفصل (٥/ ١٠٥). والشاهد فيه قوله: «تلفعت واستعجلت» حيث أعاد ضمير المفردة إلى العاقلات، والافصح: «تلفعن، واستعجلن». (المعجم المفصل ١/ ١٤٩).

وقال آخر:

وَلَوْ أَنَّ مَا فِي بَطْنِهِ بَيْنَ نَسْوَةٍ
حَبْلَانِ وَمَا كَانَتْ قَوَاعِدُ عُقْرَا

وفي بعض الأحاديث المأثورة: «اللهم رب السموات وما أظللن، ورب الأرضين وما أقللن، ورب الشياطين وما أضللن» أراد: ومن أضلوا، لكن إرادة التشاكل حملت على إيقاع النون موقع الواو، كما حملت على الخروج من حكم التصحيح إلى حكم الإعلال في قوله ﷺ: «لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ»، وإنما بابه تلوت، ومن حكم الإدغام إلى حكم الفك في قوله ﷺ: «أَيْتَكُنْ صَاحِبَةَ الْجَمَلِ الْأَدَبِ تَبْجَحَ كَلَابِ الْحَوَابِ»^(١)، وإنما بابه الأدب، وكما حملت على الخروج من وزن الكلمة إلى غيره، كقول العرب: أخذه ما قَدُمَ وما حَدَثَ، وهَنَأَ ومَرَأَ، وفعلته على ما يسوءُكَ ويُسوءُكَ، ولا يقولون في الأفراد إلا: حَدَثَ، وأمرأه، وأَنَاءَهُ يَنْبُثُهُ، وهذا ونحوه المراد بقولي: «كما قد يسوِّغُ لكللمات غيرَ ما لها من حكم ووزن».

ص: ومن البارز المتصل في الجر والنصب «ياء» للمتكلم، و«كاف»، مفتوحة للمخاطب ومكسورة للمخاطبة، و«ها» للغائبة و«هاء» مضمومة للغائب، وإن وَلَيْتَ ياءٌ ساكنةٌ أو كَسْرَةٌ كَسَرَهَا غيرُ الحجازيين، وتُشَبِّعُ حَرَكَهَا بعدَ مُتَحَرِّكٍ، ويختار الاختلاسُ بعد ساكنٍ مطلقاً وفاقاً لأبي العباس، وقد تُسَكَّنُ أو تُخْتَلَسُ الحركةُ بعدَ مُتَحَرِّكٍ عند بني عَقِيلٍ وكَلَابِ اختياراً، وعند غيرهم اضطراباً، وإن فَصَلَ المُتَحَرِّكُ فِي الْأَصْلِ سَاكِنٌ حُذِفَ جَزْماً أو وَثَقاً جازت فيه الأوجه الثلاثة.

ش: البارز خلاف المستكن، والمتصل خلاف المنفصل، وإضافة الياء إلى المتكلم ثلثا يذهب الوهم إلى ياء المخاطبة، ولما كان سبب وضع الضمائر طلب الاختصار ناسب ذلك أن يُشْرَكَ بَيْنَ الْجَرِّ وَالنَّصْبِ فِي الضَّمَائِرِ الَّتِي مِنْهَا يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ وَكَافُ الْمَخَاطَبِ وَالْمَخَاطَبَةِ وَهَاءُ الْغَائِبَةِ وَهَاءُ الْغَائِبِ وَمَا يَتَفَرَّعُ مِنْ ذَلِكَ، وسيأتي الجميعُ مِمَّنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْمُفْتَقِرُ إِلَيْهِ الْآنَ مِثْلُ يَسْتَأْنِسُ بِذِكْرِهَا، فَمِثَالُ ذَلِكَ فِي الْيَاءِ:

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٥٣٨).

﴿رَبِّي أَكْرَمَنِي﴾ [الفجر: ١٥]، ومثاله في الكاف: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٣]، ومثاله في ها الغائبة: ﴿فَالْتَمَعْنَاهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ (٨) ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٨، ٩]، ومثاله في هاء الغائب: ﴿فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ [الكهف: ٢٤].

ولغة الحجازيين فيها الغائب الضم مطلقاً، وهو الأصل، فيقولون: ضربته، ومررت به، ونظرت إليه.

ولغة غيرهم الكسر بعد الكسرة أو الياء الساكنة إبتاعاً، وبلغه غيرهم قرأ القراء إلا حفصاً في: ﴿وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾ [الكهف: ٤٦]، و﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠]، وحمة في: ﴿لَأَهْلِهِ امْكُتُوا﴾ [طه: ١٠]، في الموضعين، فإنهما قرأ بالضم على لغة الحجازيين.

وما ذكر من إشباع حركة الغائب فهو الأصل، إلا أن اللفظ بذلك بعد ساكن كالجامع بين ساكنين، فلذلك كثر اختلاس الضمة، والكسرة في نحو: منه، وتأتيه، وترجوه، ورجح سيوبه الإشباع إذا لم يكن الساكن حرف لين، ورد ذلك أبو العباس ويعضده السماع الشائع، ومن العرب من يكسر هاء الغائب بعد كسرة مفصولة بساكن، ومنه: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الاعراف: ١١١]، في قراءة ابن ذكوان.

وأما اختلاس الضمة، والكسرة بعد متحرك فلغة رواها الكسائي عن بني عقيل وبني كلاب، وبهذه اللغة قرأ أبو جعفر «له وبه»، وما أشبههما، قال الكسائي: سمعت أعراب عقيل، وكناب يقولون: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات: ٦]، بالجزم، و«لربه كنود» بغير تمام، وله مال وله مال، وغير بني عقيل وبني كلاب لا يوجد في كلامهم اختلاس ولا سكون في «له» وشبهه إلا في ضرورة كقول الشاعر، وهو الشماخ:

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ

إذا طلب الوَسِيْقَةَ أو زَمِيرٌ^(١)

(١) البيت من الوافر، وهو للشماخ في ديوانه (ص ١٥٥)، والخصائص (١ / ٣٧١)، ويلا نسبة في الإنصاف (٢ / ٥١٦)، والأشباه والنظائر (٢ / ٣٧٩)، ومعهم الهوامع (١ / ٥٩). والشاهد فيه قوله: «كانه» حيث اختلس الضمة للضرورة الشعرية، والأصل كأنه.

وقال آخر:

وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ

إِلَّا لَأَنَّ عُيُونَهُ سَئِلٌ وَادِيهَا^(١)

فإن فصل المتحرك في الأصل ساكنٌ حذف جزئاً أو وقفًا جاز في الهاء التحريك مع الإشباع، والتحريك مع الاختلاس، والتسكين نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ١٧]، فمن أشبع نظر إلى اللفظ، ولأن الهاء متصلة بحركة، ومن اختلس استصحب ما كان للهاء قبل أن يحذف الألف لأن حذفها عارض، والعارض لا يعتد به غالباً، ومن سكن نظر إلى أن الهاء قد وقعت موقع المحذوف الذي كان حقه، لو لم يكن حرف علة، أن يسكن، فأعطيت الهاء ما يستحقه المحل من السكون، وهذه الأوجه الثلاثة المشار إليها.

ص: ويلى الكاف والهاء في الشنية والجمع ما ولى التاء، وربما كسرت الكاف فيهما بعد ياء ساكنة أو كسرة، وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاس قبل ساكن وبإشباع دونه أقيس، وضمها قبل ساكن وإسكانها قبل متحرك أشهر، وربما كسرت قبل ساكن مطلقاً.

ش: قد تقدم أن «تاء» الضمير توصل مضمومة بميم وألف للمخاطبين والمخاطبتين، وميم مضمومة ممدودة للمخاطبين، وينون مشددة للمخاطبات، وأن تسكين ميم الجمع إن لم يلها ضمير متصل أعرف، وإن وكيها لم يجز التسكين خلافاً ليونس، فالى جميع ذلك أشرت بقولى «ويلى الكاف والهاء في الشنية والجمع ما ولى التاء»، فكما قيل: فعلتُما، وفعلتُهم، وفعلتُن، يقال: إنكُما معهما، وإنكُم معهم، وإنكُن معهن.

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٥/ ٢٧٠)، والدرر (١/ ١٨٢)، والمحتسب (١/ ٢٤٤)، والمقرب (٢/ ٢٠٥).

الشاهد فيه قوله: «عيونه» حيث حذف ضمة الهاء ضرورة.

وَمَنْ كَسَرَ هَاءَ الْمَفْرَدِ إِتْبَاعًا لِلْكَسْرِ وَالْيَاءِ السَّاكِنَةِ كَسَرَ هَاءَ الثَّانِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَمَنْ لَمْ يَكْسِرْ لَمْ يَكْسِرْ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَكْسِرُ كَافَ الثَّانِيَةِ وَالْجَمْعِ بَعْدَ كَسْرِ، أَوْ يَأْ سَاكِنَةً إِنْجَافًا بِالْهَاءِ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِكُمْ وَبِكُمْ وَيَكُنْ، وَرَغِبْتُ فِيكُمْ وَفِيكُمْ وَفِيكُمْ قَالَ الشَّاعِرُ:

وإن قال مَوَلَاهُمْ عَلَى كُلِّ حَادِثٍ

من التَّهَرُّرِ رُدُّوا بَعْضَ أَحْلَامِكُمْ رُدُّوا^(١)

كَذَا رَوَى هَذَا الْبَيْتَ بِكَسْرِ كَافِ أَحْلَامِكُمْ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ، وَكَسَرَ مِيمَ الْجَمْعِ بَعْدَ كَسْرِ الْهَاءِ أَتَيْسَ مِنْ ضَمِّهَا؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ مِنَ الْكَسْرِ إِلَى الضَّمِّ ثَقِيلٌ، وَضَمُّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ نَحْوُ: ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]، أَشْهَرُ، وَلِذَلِكَ قَرَأَ بِهِ أَكْثَرُ الْقُرَّاءِ^(٢)، وَقَدْ تَكْسَرُ الْمِيمُ قَبْلَ سَاكِنٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ، وَلَا يَاءٌ سَاكِنَةً، نَحْوُ قَوْلِهِ:

فَهُمْ بِطَانَتُهُمْ وَهُمْ وَزَرَاؤُهُمْ
وَهُمُ الْقَضَاءُ وَمِنْهُمْ الْحُكَّامُ

وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخَرِ:

أَلَا إِنَّ أَصْحَابَ الْكَتِيفِ قَصَدْتَهُمْ
هَمُّ النَّاسُ لَمَّا اخْصَبُوا وَتَمَوَّلُوا^(٣)

كَذَا أَنْشَدَهُ ابْنُ جَنَى فِي الْمَحْتَسَبِ بِكَسْرِ الْمِيمِ «هَمُّ الْقَضَاءِ»، وَ«هَمُّ النَّاسِ».

(١) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ وَهُوَ لِلْحَطِيطَةِ فِي دِيَوَانِهِ (ص ٤١)، وَالْكِتَابُ (٤ / ١٩٧).
الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «أَحْلَامِكُمْ» حَيْثُ كَسَرَ الْكَافَ تَشْبِيهًا بِهَاءِ أَحْلَامِهِمْ لِأَنَّهَا اخْتَصَتْ فِي الْإِضْمَارِ، وَمُنَاسِبَةً لَهَا فِي الْهَمْسِ وَهِيَ لَفَةٌ ضَعِيفَةٌ، لِأَنَّ أَصْلَ الْهَاءِ الضَّمُّ، وَالْكَسْرُ عَارِضٌ عَلَيْهَا بِخِلَافِ الْكَافِ.

(٢) ﴿بِهِمْ﴾: الْبَاءُ هُنَا لِلْسَّبَبِيَّةِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَتَقَطَّعَتْ بِسَبَبِ كَفَرِهِمْ.
﴿الْأَسْبَابُ﴾: الَّتِي كَانُوا يَرْجُونَ بِهَا النِّجَاةَ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ لِلْحَالِ. (التَّبْيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِلْعَكْبَرِيِّ ص ١ / ١١٩).

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي سِرِّ صَانَعَةِ الْإِعْرَابِ (٢ / ٥٥٨)، وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ (٣ / ١٣١)، وَالْمَحْتَسَبِ (١ / ٤٥).

الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «هَمُّ النَّاسِ» بِكَسْرِ مِيمِ «هَمُّ» عَلَى لَفَةٍ بَعْضِ الْعَرَبِ.

ص: تَلَحُّقُ قَبْلَ ياء المتكلم إن نُصِبَ بغير صفة، أو جُرِّمَنَ أو عَنَ أو قد أو قط أو بَجَلٍ أو لَدُنْ، نونٌ مَكْسُورَةٌ للوقاية، وحذفُها مع لَدُنْ وأخوات ليت جائز، وهو مع بَجَلٍ ولعلَّ أعرفُ من الثبوت، ومع ليس وليت ومنَ وعنَ وقط بالعكس.

وقد تلحق مع اسم الفاعل، وأفعَل التفضيل، وهى الباقية فى: فَلْيَنى، لا الأولى وفاقاً لسيويه.

ش: تقدم فى ذكر علامات الفعل أن هذه النون تصحب ياء المتكلم على سبيل اللزوم إذا عمل فيها فعل ماضٍ كأكْرَمْتى، أو مضارع كيكْرمنى، أو أمر كأكْرمنى وينبغى الآن أن تعمل أنَّ فعل الأمر أحقُّ بها من غيره؛ لأنه لو اتصل بياء المتكلم دونها لزم محذوران:

أحدهما: التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة.

والثانى: التباس أمر المذكر بأمر المؤنثة، فهذه النون تُوقى هذان المحذوران فسميت نون الوقاية لذلك، لا لأنها وقت الفعل من الكسر، إذ الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة لحاقاً هو أثبت من لحاق الكسر لاجل ياء المتكلم؛ لأن ياء المتكلم فضلة فهى فى تقدير الانفصال، بخلاف ياء المخاطبة لأنها عمدة، ولأن ياء المتكلم قد تغنى عنها الكسرة التى قبلها، ثم يوقف على المكسور بالسكون نحو: ﴿فَيَقُولُ رَبِّى أَكْرَمَ﴾ [الفجر: ١٥]، وياء المخاطبة لا يعرض لها ذلك، فلما صحبت النون الياء مع فعل الأمر صحبتها مع أخويه ومع اسم الفعل وجوباً، ليدل لحاقها على نصب الياء.

ولحقت إنَّ وأخواتها جوازاً لشبهها بالأفعال، ولو جعل لحاقها مع المضارع أصلاً لم يمتنع؛ لأنها صانته من خفاء الإعراب وتَوَهَّمُ صيرورته مبنياً، فاحترز بالنون من ذلك، كما احترز منه حين اتصل بالمضارع ألف الضمير وواوه وياؤه فجاء بالنون بعدهن نائبة عن الضمة، ولم يحتج إلى ذلك فى نحو: غلامى، بل اكتفى بتقدير الإعراب لأصالته فيه، فلا يذهب الوهم إلى زواله دون سبب جلى، ثم صارت النون أولى بالياء من غيرها، إذا عرض سبب كالمحافظة على بقاء سكنون من وأخواتها.

وقد يؤيدُ اعتبارُ وقاية الفعل من الكسر بأن الكسر الذي وقى الفعل إنما هو كسر يلحق الاسم مثله، وهو كسر ما قبل ياء المتكلم، لا كسر ما قبل ياء المخاطبة فإنه خاص بالفعل، فلا حاجة إلى صون الفعل منه، وهذا فرق حسن، لكنه مرتب على ما لا أثر له في المعنى، بخلاف الذي اعتبرته فإنه مرتب على صون من خلل ولبس فكان أولى.

ولما كان للأمر والمضارع المستقبل الأصالة في لحاق النون لم يمنع عدم التصرف من وجوب اتصالها «بهب» أخت «ظن» لأمريتها، ولا من وجوب اتصالها «بعسى» للزوم استقبال مصحوبها، ولقولهم في التعجب: أعسر به، ولفظه لفظ الأمر، وكذا فعل التعجب لم يمنع من وجوب اتصاله بالنون المشار إليه عدم تصرفه لعروضه، ولكون أحد مثاليه بلفظ الأمر.

ولما عدت «ليس» التصرف، ولزوم الاستقبال، ولم يكن لها في الأمرية نصيب، كمثل ما كان لعسى وفعل التعجب مع شبه لفظها بلفظ ليت، عوملت معاملة ليت في لحاق النون، فقيل: ليتني، كقول بعض العرب: عليه رجلا ليسني، ولم يرد ليتي وليسني إلا في نظم قال زيد الخيل:

كَمُنِّيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتَنِي
أَصَادُفُهُ وَيَتَلَفَ بَعْضُ مَالِي

وقال الراجز:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَمَدِيدِ الطَّيْسِ
إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لِيَسِي

ولحاق النون مع لدن أكثر من عدم لحاقها، وزعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات وليس كذلك، بل هو جائز في الكلام الفصيح، ومن ذلك قراءة نافع: ﴿مِنْ لَدُنِّي عُدْرًا﴾ [الكهف: ٧٦]، بتخفيف النون وضم الدال^(١)، ولا يجوز أن تكون

(١) ومن ذلك قراءة ابن أبي ليلى: ﴿مِنْ لَدُنِّي﴾ (المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ٨٤).
وأيضاً: ﴿مِنْ لَدُنِّي﴾: يقرأ بتشديد النون، والاسم لدن، والنون الثانية وقاية. (التيان في إعراب القرآن للعكبري ص ٢ / ١١١).

نون لدنى نون الوقاية، ويكون الاسم لدً؛ لأن لد متحرك الآخر، والنون فى لدن وأخواته إنما جىء بها لتصون أواخرها عن زوال السكون، فلا حظ فيها لما آخره متحرك، وإنما يقال فى «لد» مضافاً إلى الياء «لدى» نص على ذلك سيويه، وقرأ أبو بكر مثل نافع، إلا أنه أشم الدال ضمّاً، وقرأ الباقون بضم الدال، وتشديد النون، مدغمين نون لدن فى نون الوقاية.

وكان مقتضى الدليل استواء «ليت» وأخواتها فى لحاق النون لشبهها بالأفعال المتعدية، لكن استقل لحاقها بأواخر غير ليت لأجل التضعيف، فحسن حذفها تخفيفاً، وثبوتها للشبه المذكور، ولم يكن فى ليت معارض للشبه فلزمها ثبوتها فى غير ندور.

ولما نقص شبه لعل بالفعل من أجل أنها تعلق فى الغالب ما قبلها بما بعدها، ومن أجل أنها تحرّج على لغة، ضعف وجوب لحاق النون المذكورة بها، فكثر «لعلّى»، كقوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ [غافر: ٣٦]، ﴿لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ﴾ [يوسف: ٤٦]، وقلّ لعلنى ومنه قول الشاعر:

فقلت أعيرانى القَدُومَ لعلنى

أخطُّ بها قَبْرًا لأبيض ماجد^(١)

والضمير من قولى «وهو مع بجل ولعل أعرف» عائد إلى الحذف، أى قول العرب: بَجَلَى وَلَعَلَّى أعرف من قولهم: لعلنى وبجلانى، ومعنى «بجل» حسب، وكذلك معنى «قد وقط» ومن قال: بجلَى وقْدَى وقطى بلا نون شبهها بحسب، إلا أن بجل أشبه به؛ لأنه ثلاثى مثله، ولمساواته فى اشتقاق فعل منه إذا قيل: أبجله وأحسبه، بمعنى كفاء، فلذلك فاق عدم النون مع بجل ثبوتها، بخلاف قد وقط، وفى

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى تخلص الشواهد (ص ١٠٥)، وشرح الأشموني (١/ ٥٦)، وجمع الهوامع (١/ ٦٤).

والشاهد فيه قوله: «لعلنى» حيث لحقت «لعل» نون الوقاية وحذفها أشهر.

الحديث: «قط قط بعزتك وكرمك»، يروى بسكون الطاء وكسرها، مع ياء ودون ياء، وقطنى بنون الوقاية، وقط بالتثنية، ويالنون أشهر، قال الراجز:

أَمَّا الْخَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي
مَهْلًا رَوِيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي^(١)

وقال آخر فى قدنى وقدى:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدْنِي^(٢)

وقال الشاعر فى الحذف مع عن ومن:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعِنِي
لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنْى

وحكى سيبويه: عليكى، وعليك بى، وسمع الفراء بنى سليم تقول: مكانى، يريد: انتظرنى فى مكانك، وإذا أعلمت رويد فى الياء قلت: رويدنى، أى أمهلنى، وكذلك تفعل بكل متعد من أسماء الأفعال.

ومثال لحاقها الصفة قول الشاعر، أنشده الفراء:

وَمَــا أَدْرَى وَطْنَى كُلِّ ظَن
أُمْسَلْمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاح

وأنشد ابن طاهر فى تعليقه على كتاب سيبويه:

وَلَيْسَ بِمُعَيِّنِي وَفِي النَّاسِ مَمْنَع
صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَى صَدِيقٍ^(٣)

(١) الرجز بلا نسبة فى إصلاح المنطق (ص ٥٧)، وشرح الأشموني (١/ ٥٧)، وشرح المفصل (١/ ٨٢)، واللامات (ص ١٤٠)، ومجالس ثعلب (ص ١٨٩).

الشاهد فيه قوله: «قطنى» حيث لحقت نون الوقاية «قط» المضافة إلى ضمير المتكلم، ويجوز «قطى» بدونها.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٧/ ١٥)، وشرح الأشموني (١/ ٥٧). =

وأنشد غيرهما:

وليس الموفيني ليرفد خائباً

فإن له أضعاف ما كان أملاً^(١)

ومعيني والموفيني يرفعان توهم كون نون مسلمني تنويناً؛ لأن ياء المنقوص المتون لا ترد عند تحريك التنوين للملاقة ساكن نحو: أغاد ابنك أم رائج؟ وياء معيني الثانية ثابتة في: وليس بمعيني، فعلم أن النون الذي وليه ليس تنويناً وإنما هو نون الوقاية، ولذلك ثبت مع الألف واللام في الموفيني، وأيضاً فلأن التنوين إذا اتصل بما معه كشيء واحد حذف تنوينه نحو: وابن زيداه، ولا يقال: وابن زيدناه فتحرك التنوين، بل تحذف؛ لأن زيادة المندوب للندبة كشيء واحد، وكذا ياء المتكلم مع متلوها كشيء واحد، ولذا كسر ما قبلها كما كسر ما قبل ياء النسب.

وأجاز الكوفيون تحريك التنوين لأجل ألف الندية في نحو: وابن زيدناه.

وأيضاً فمقتضى الدليل مصاحبة النون الياء مع الأسماء المعربة لتقيها خفي الإعراب، فلما منعوها ذلك كان كأصل متروك فنبهوا عليه في بعض أسماء الفاعلين كما مضى من: أمسلمني، ومعيني، والموفيني، ومن ذلك قراءة^(٢) بعض القراء: ﴿هَلْ أَنْتُمْ مُطْلَعُونَ﴾ [الصافات: ٥٤]، بتخفيف الطاء، وكسر النون، وفي البخاري أن النبي ﷺ قال لليهود: ﴿هل أنتم صادقون؟﴾^(٣) كذا في ثلاثة مواضع في أكثر النسخ المعتمد عليها.

= الشاهد: «معيني» حيث وقعت نون الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المعرب، وقيل ذلك للتنبيه على أصل متروك، لأن الأصل أن تصحف نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم لتفيها خفة الإعراب، فلما منعوها ذلك، نبهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل. (المعجم المفصل ١/ ٥٩٨).

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/ ١٥)، والدرر (١/ ٢١٣)، وشرح الأشموني (١/ ٥٧).

الشاهد فيه قوله: «الموفيني» حيث اتصلت نون الوقاية باسم الفاعل الناصب.

(٢) قوله تعالى: ﴿مُطْلَعُونَ﴾ يُقرأ بالتشديد على مفتعلون. ويقرأ بالتخفيف، أي مُطْلَعُونَ أصحابكم... ويقرأ بكسر النون، وهو بعيد جداً، لأن النون إن كانت للوقاية فلا تلتحق بالأسماء، وإن كانت نون الجمع فلا تثبت في الإضافة. (التيان في إعراب القرآن للعكبري ص ٢/ ٢٠٣).

(٣) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٦/ ٤١٣)، ح (١١٣٥٥).

ولما كان لأفعل التفضيل شبه بالفعل معنى ووزناً، وخصوصاً بفعل التعجب اتصلت به النون المذكورة في قولي النبي ﷺ: «غَيْرُ الدَّجَالِ أَخَوْفَى عَلَيْكُمْ»^(١) والأصل: أخوف مخوفاتي عليكم، فحذف المضاف إلى الياء، وأقيمت هي مقامه، فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون كما فعل بأسماء الفاعلين المذكورة، وأخوف على هذا الوجه مصوغ من فعل المفعول كقولهم: أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحِيبِ، وَأَزْهَى مِنْ دِيكَ، وكقوله ﷺ: «أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الْأَئِمَّةِ الْمُضِلُّونَ»^(٢)، ويمكن أن يكون من أخاف، فإن صَوَّغَ أَفْعَلَ التفضيل، وفعل التعجب من فَعَلَ على أَفْعَلَ مطرد عند سيبويه، فيكون المعنى على هذا: غير الدجال أشد إلى إخافة عليكم من الدجال. ويجوز أن يكون من باب وصف المعنى على سبيل المبالغة بما يوصف به الأعيان، فيقال: شِعْرٌ شَاعِرٌ، وَخَوْفٌ خَائِفٌ، وَمَوْتٌ مَائِتٌ، وَعَجَبٌ عَاجِبٌ، ثم يصاغ أفعل باعتبار ذلك المعنى فيقال: شعرك أشعر من شعره، وخوفى أخوف من خوفك، ومنه قوله ﷺ: «أَشْعَرُ كَلِمَةٍ تَكَلَّمْتُ بِهَا الْعَرَبُ كَلِمَةً لِيَدُ»:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَّا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ^(٣)

ومنه قول الشاعر:

يَدَاكَ يَدُ خَيْرٍ رُهَا يَرْتَجَى
وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظُهُ
فَأَمَّا الَّتِي خَيْرُهَا يَرْتَجَى
فَأَجْوَدُ جُودًا مِنَ الْإِلَافَةِ
وَأَمَّا الَّتِي يُتَّقَى شَرُّهَا
فَتَقْسُ الْعَدُوُّ بِهَا فَاغْثُهُ^(٤)

(١) صحيح: أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ٢٢٥١)، ح (٢٩٣٧).

(٢) أخرجه أحمد في مستدركه (٤٤١/ ٦٥)، ح (٢٧٥٢٥).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ١٧٦٨)، ح (٢٢٥٦).

(٤) الأبيات من المتقارب وهي لطرفة بن العبد في ملحقات ديوانه (ص ١٥٥)، وشرح التصريح

(١/ ١٨٢)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٧٢).

وتقدير الحديث مسلوكا به هذا السبيل: خوفٌ غير الدجال أخوفٌ خَوْفِي عليكم، فحذف المضاف إلى غير وأقيم غير مقامه، وحذف المضاف إلى الياء، وأقيمت الياء مقامه فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون على ما تقرر.

ولما كان للفعل بهذه النون صون ووقاية مما ذكر حوفظ على بقائها مطلقاً إذا لقيها مثلها ودعت الحاجة إلى حذف، فهي الباقية عند سيويه في قول الشاعر:

تَرَاهُ كَالثَّنْفَامِ يُعَلُّ مَسْكَا

يَسُوءُ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَّيْنِي

أراد: إذا فليتنى، فحذف الأولى وبقيت الثانية. كما أنها هي الباقية في: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَنِي﴾ [الزمر: ٦٤]، وقد تقدم الكلام على ذلك.

= الشاهد فيه قوله: «يداك يد.. وأخرى» حيث جاء الخبر متعدياً لتعدد المخبر عنه، ولذلك وجب العطف بالواو.

فصل

ص: من المضمَر مُفَصِّل في الرفع، للمتكلم منه أنا، محذوف الألف في وصل عند غير تميم، وقد يقال هنا، وأنَّ، ويتلوه في الخطاب ناء، حرفية كالاسمية لفظاً وتصرفاً، ولفاعل نفعل نحن، وللغيبة هو: وهى، وهم، وهن، ولميم الجمع فى الانفصال ما لها فى الاتصال.

ش: زعم الاكثرون أن ألف أنا، زائدة للوقف كزيادة هاء السكت، وأيدوا ذلك بأن الهاء تعاقبها، كقول حاتم: هذا فزدي أنه، والصحيح «أنا»، بثبوت الألف، وقفا ووصلا هو الأصل، وهى لغة بنى تميم، وبذلك قرأ^(١) نافع قبل همزة قطع ﴿أَنَا أَحْيِي﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿إِنْ تَرَوْا فَقُلْ﴾ [الكهف: ٣٩]، وقرأ^(٢) بها أيضاً ابن عامر فى قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]، والأصل: لكن أنا، ثم نقلت حركة الهمزة إلى النون، وأدغمت النون فى النون.

ولمرعاة الأصل كان نون أنا مفتوحاً فى لغة من لفظ به دون ألف وجعل الفتحة دليلاً عليها، كما أنَّ من حذف ألف «أما»، فى الاستفتاح قال: أمَّ والله، ولو كان وضع أنا فى الأصل من همزة ونون فحسب لكانت النون ساكنة؛ لأنها آخر مبنى بناء لازماً، وقبلها حركة، وما كان هكذا فحقه السكون كمن وعن وأن ولن، ولو حرك على سبيل الشذوذ لم يعبأ بحركته بحيث يلزم صونها فى الوقف بزيادة ألف أو هاء سكت فإذا قيل: إن الألف أصل وحذفها عارض، وأبقيت الفتحة دليلاً عليها، سلم

(١) وقد قرأ نافع بإثبات الألف فى الوصل، وذلك على إجراء الوصل مجرى الوقف، وقد جاء ذلك فى الشعر. (التيان فى إعراب القرآن للعكبرى ١/ ١٧٢).

(٢) ومن ذلك أيضاً قراءة أبى عمرو رواية: «لَكِنَّهُ هُوَ اللَّهُ رَبِّي» يقف بالهاء. وقراءة أبى الحسن: لكن أنا هو الله ربى.

وقراءة ابن مسعود: «لكن هو الله ربى لا إله إلا هو». (المختصر فى شواذ القرآن لابن خالويه ص ٨٣).

من مخالفة النظير وتكلف التقدير، لكون «أنا»، في تخفيفه بحذف ألفه وبقاء الفتحة دليلاً مُذَكِّراً بِرَدِّ ما يوقف عليه، نظير «أما»، حين قيل: أمَ والله، ونظير ما الاستفهامية إذا حذف ألفها في الجر فقليل: لِمَ فعلت؟.

وفى قول من قال فى: أنا فعلت: أنْ فعلت من الشذوذ ما فى قول من قال: لِمَ فعلت؟ كما قال الشاعر:

يَا أَسَدِيًّا لِمَ أَكَلْتَهُ لَهُ
لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَمَهُ

ومن قال: أَنَ فعلت بالمد، فإنه قلب أنا كما قال بعض العرب فى رأى راء، ومنه قول الشاعر:

وَكُلُّ خَلِيلٍ رَءَىٰ فَهُوَ قَائِلٌ

مَنْ أَجْلَكَ هَذَا هَامَةً الْيَوْمَ أَوْ غَدًا^(١)

ولا ينبغى أن يكون آن بالمد من الإشباع، لأن الإشباع لا يكون غالبا إلا فى الضرورة.

وأما من قال: هَنَا فعلت، فمن إبدال الهمزة هاء، وهو كثير، وعكسه قليل.

ويلتزم فى الخطاب حذف الألف والتسكين؛ لأن الحاجة إلى تخفيف المركب أشد من الحاجة إلى تخفيف المفرد، وفاعل نفع هو المتكلم العظيم أو المشارك، وقد تقدم بيان ما لميم الجمع من هيأتها حال التلظز بها، فأغنى عن إعادته الإحالة عليه.

حس: وتسكين هاء هو، وهى، بعد الواو والفاء واللام وثم جائرٌ، وقد تسكَّن بعد همزة الاستفهام، وكاف الجرّ، وتحذف الواو والياء اظطرارا، وتسكَّنهما قيس وأسد، وتشدَّدهما همدان.

ث: فى هو وهى مخالفة للنظائر من وجهين:

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة فى ديوانه (ص ٤٣٥)، والكتاب (٣/ ٤٦٧).

الشاهد فيه قلب «رأى» إلى «رأى».

أحدهما: بناؤهما علي حركة بعد حركة، وإنما يكون ذلك فيما بناؤه عارض
كالنأدى واسم لا، أو فيما حذف منه حرف كانا.

والثاني: سكون أولهما بعد الحروف المذكورة.

فأما سبب بنائهما على حركة فقصد امتيازهما من ضمير الغائب المتصل، فإنه
في اللفظ هاء مضمومة، وواو ساكنة، أو هاء مكسورة، وياء ساكنة، فلو سكن
آخر هو وهى لالتبس المنفصل بالمتصل، ولم ييال بذلك قيس وأسد حين قالوا:
هو قائم، وهى قائمة؛ لأن موضع المنفصل فى الغالب يدل عليه فيؤمن التباسه
بالم متصل.

وإنما قلت فى الغالب؛ لأن من المواضع ما يصلح للمتصل والمنفصل نحو: من
أعطيته زيد، ومن لم أعطه هند، فيجوز أن يراد بالضميرين الاتصال
فيكونا مفعولين، وأن يراد بهما الانفصال على لغة قيس وأسد فيكونا
مبتدئين، والعائد محذوف، والأصل: من أعطيته هو زيد، ومن لم أعطها هى
هند، ثم حذف العائدان لمفعوليتهما واتصالهما، وأسكن آخر هو وهى
فأنشبا متصلين.

ويجوز أن يكون الأصل: هو وهى كما تقول همدان، ثم خففا وتركت الحركة
مشعرة بالأصل.

وأما تسكين الهاء ففراراً من مخالفة النظائر، وذلك لأنه ليس فى الكلمات ما هو
على حرفين متحركين ثانيهما حرف لين غيرهما، فقصد تسكين أحدهما، فكان
ثانيهما أولى، إلا أنه لو سَكُنَ وَقَعَ بتسكينه فى التباس المنفصل بالمتصل، فعُدل إلى
تسكين الأول من الحروف المذكورة لأنها كثيرة الاستعمال، وبمثلة الجزء مما يدخل
عليه، أعنى الواو والفاء واللام، وألحقت بها ثم، وبمقتضى ذلك قرأ قالون،
والكسائي ووافقهما أبو عمرو مع غير ثم ولم يجئ السكون مع الهمزة والكاف إلا فى
الشعر، فمن ذلك قول الشاعر:

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعَا وَأَرْقَنِي
فَقُلْتُ أَهَى سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ^(١)

وقال آخر:

وقالوا استل عن سلمى برؤية شبهها
من النِّبَرَاتِ الزُّهَرِ والعين كالدمى
وقد علموا ما هُنَّ كَهَى فَكَيْفَ لِي
سُلُوٌّ وَلَا أَنْفَكُ صَبًا مُنِيْمًا^(٢)
ومثال حذف الواو والياء اضطراراً قول الشاعر:
بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا
حِينًا يَعْلَلُنَا وَمَا نُعَلِّلُهُ^(٣)

وقال آخر في حذف ياء هي:

سَأَلْتُ مَنْ أَجَلَ سَلْمَى قَوْمَهَا وَهَمَّ
عَلَيَّ وَلَوْلَاهُ كَانُوا فِي الْفَلَاحِ رَمًا
ومثال تسكين الواو والياء على لغة قيس قول الشاعر:
وَرَكَّضُكَ لَوْلَا هُوَ لَقَسِيتَ الَّذِي لَقُّوْا
فَأَصْبَحْتَ قَدْ جَاوَزْتَ قَوْمًا أَصَادِيَا

(١) البيت من البسيط وهو لزياد بن منقذ في خزانة الأدب (٥/ ٢٤٤)، والدرر (١/ ١٩٠)، وشرح التصريح (٢/ ١٤٣)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٩٠).

الشاهد فيه: وقوع «أم» معادلة لهزمة الاستفهام بين جملتين فعليتين، وذلك بسبب أن قوله: «هي» فاعل الفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: أسرت هي سرت أم عاذني، وثانيهما: تسكين الهاء في: «أهي» والإسكان مع همزة الاستفهام قليل، وقيل: ضعيف.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٩١).

والشاهد فيه تسكن هاء «هي» بعد كاف الجر.

(٣) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٦٧٨)، والكتاب (١/ ٣١).

والشاهد فيه: «بيناه» يريد «بيناهو»، فاستدل بهذا بعضهم على أن الضمير في «هو» و«هي».

وقال الآخر:

إِنَّ سَلَمَى هِيَ الَّتِي لَو تَرَأَتْ
حَبَّذَا هِيَ مِنْ خُلَّةٍ لَو تُخَالِي

كأنه أراد، تخالّل، فأبدل الياء من أحد حرفي التضعيف.

ومثال التشديد على لغة همدان قول الشاعر:

وإنّ لساني شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا
وهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمُ

وقال آخر في تشديد ياء هي:

والتَّفْسُ إِنَّ دُعِيَتْ بِالْعُنْفِ آيِيَّةٌ
وَهِيَ مَا أَمَرَتْ بِاللِّطْفِ تَأَمَّرُ

س. ومن الْمُضْمَرَاتِ إِيَا، خلافاً للزَّجَاجِ، وهو في النصب كانا في الرفع، لكن
عليه دليل ما يُرَادُ به من متكلم أو غيره، اسماً مضافاً إليه، وفقاً للخليل والأخفش
والمازني، لا حرفاً خلافاً لسيبويه ومن وافقه، ويقال: إِيَاكَ وَأِيَاكَ وَهِيَاكَ وَهِيَاكَ.

س. «إِيَا» ضمير لا ظاهر خلافاً للزجاج أبي إسحاق، والدليل على أنه ضمير
أنه يخلف ضمير النصب المتصل عند تعذره، لتقديم على العامل نحو: إِيَاكَ أَكْرَمْتُ،
أو لإضمامه نحو: إِيَاكَ وَالْأَسَدَ، أو لانفصاله بحصر أو غيره نحو: مَا أَكْرِمُ إِلَّا
إِيَاكَ، وأكْرَمْتُهُ وَإِيَاكَ، فَخَلَفَهُ كما يخلف ضمير الرفع المنفصل ضمير الرفع المتصل عند
تعذره، فنسبة المنفصلين من المتصلين نسبة واحدة، ولأن بعض المرفوعات كجزء من
رافعه، وقد ثبت لضميره منفصلٌ، فثبت ذلك لضمير النصب أولى، إذ لا شيء من
المنصوبات كجزء من ناصبه، ولأن «إِيَا» لا تقع دون تدور في موضع رفع، وكل اسم
لا يقع في موضع رفع فهو مضمَر أو مصدر، أو ظرف أو حال أو منادى، ومُبَايَنَةٌ «إِيَا»
لغير المضمَر متيقنة، فتعين كونه مضمراً.

ولأن «إيا» لو كان ظاهراً لكان تأخره عن العامل واتصاله به جائزاً بل راجحاً على انفصاله عنه، وتقدمه عليه كحال غيره من المنصوبات الظاهرة، والأمر بخلاف ذلك، فامتنع كونه ظاهراً ولزم كونه ضميراً، لكنه وضع بلفظ واحد، فافتقر إلى وصله بما يبين المراد به من الكاف وأخواتها، وهى ضمائر مجرورة بالإضافة لا حروف، هذا هو مذهب الخليل، والأخفش، والمازنى، وهو الصحيح؛ لأن فيه سلامة من ستة أوجه مخالفة للأصل:

أحدها: أن الكاف فى «إياك»، لو كانت حرفاً كما هى فى «ذلك» لاستعملت على وجهين: مجردة من لام، وتالية لها، كما استعملت مع «ذا»، و«هنا»، ولحاقها مع «إيا»، أولى لأنها ترفع توهم الإضافة، فإن ذهب الوهم إليها مع «إيا»، أمكن منه مع «ذا»؛ لأن «إيا»، قد يليها غير الكاف، ولذا لم يختلف فى حرفية كاف «ذلك»، بخلاف كاف «إياك».

الثانى: أنها لو كانت حرفاً لجاز تجريدتها من الميم فى الجمع كما جاز تجريدتها مع «ذا» كقوله تعالى: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ﴾ [الجدالة: ١٢].

الثالث: أنه لو كانت اللواحق «إيا» حروفاً لم يحتج إلى الياء فى «إياى» كما لم يحتج إلى التاء المضمومة فى «أنا».

الرابع: أن غير الكاف من لواحق «إيا» مجمع على اسميته مع غير «إيا» مختلف فى اسميته معها، فلا يترك ما أجمع عليه لما اختلف فيه، ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجرى الجميع على سنن واحد.

الخامس: أن الأصل عدم اشتراك اسم وحرف فى لفظ واحد، وفى القول باسمية اللواحق سلامة من ذلك، فوجب المصير إليه.

السادس: أن هذه اللواحق لو لم تكن أسماءً مجرورةً المحل لم يلحقها اسم مجرور بالإضافة فيما رواه الخليل من قول العرب: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشَّوَابَّ، وروى: فإياه وإيا السَّوَاءَات، وهذا مستند قوى؛ لأنه منقول بنقل العدل

بعبارتين صحيحتي المعنى، ثم إن هذا الكلام يتضمن وعظاً وترغيباً لمن بلغ الستين في ذكر الموت، والإعراض عن الفتنة بالنساء الشواب فإنهن يلهيتهن ويعجزن عما يبغيه، ومن رواه بالسين والتاء فقد أصاب أيضاً، ومعناه النهي عن القبايح، فإن اجتنابها مأمور به عموماً، والشيخ باجتنابها أحق لأن صدورها منه أقبح.

فإن قيل: هذه الوجوه مؤدية إلى إضافة إيا، وهي ممتعة من وجهين:

أحدهما: أن «إيا» لو كان مضافاً لم تخل إضافته من قصد تخفيف أو تخصيص فقصد التخفيف ممتنع؛ لأنه مخصوص بالأسماء العاملة عمل الأفعال، وإيا ليس منها وقصد التخصيص ممتنع أيضاً؛ لأن «إيا» أحد الضمائر، وهي أعرف المعارف، فلا حاجة بها إلى تخصيص.

الثاني: أن «إيا» لو كان مضافاً لكانت إضافته إضافة شيء إلى نفسه وهي ممتعة. فالجواب أن يقال: أما إضافة التخفيف فمسلّم امتناعها من «إيا» وأما إضافة التخصيص فغير ممتعة، فإنها تصوير المضاف معرفة إن كان قبلها نكرة، وإلا ازداد بها وضوحاً كما يزداد بالصفة كقول الشاعر:

عَلَّا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَارِ أَرْسَ زَيْدُكُمْ

بَابَيْضَ مَا ضَى الشُّفَرَتَيْنِ يَمَانِي

فإضافة زيد هنا أوجبت له من زيادة الوضوح مثل ما يوجب وصفه إذا قيل: علا زيد الذي منا زيداً الذي منكم، فكما قبل زيادة الوضوح بالصفة قبل زيادة الوضوح بالإضافة من غير حاجة إلى انتزاع تعريفه، وقد يضاف عَلمٌ لا اشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المحجوج إلى زيادة الوضوح، كقول ورقة بن نوفل:

وَلَوْ جَا فِي الَّذِي كَرِهَتْ قَرِيشٌ

وَلَوْ عَجَّتْ بِمَكْتَهَا عَجِيجَا

فإذا جازت إضافة مكة ونحوها مما لا اشتراك فيه، فإضافة ما فيه الاشتراك أولى بالجواز كلياً، فإنه قَبْلَ ذِكْرِ ما يليه صالح أن يراد به واحد من اثنين عشر معنى

فالإضافة إذاً له صالحة، وحقيقته بها واضحة، وكان انفرادها بالإضافة دون غيرها من الضمائر كانفراد «أي» بها دون سائر الموصولات، ورفعوا تَوْهَمَ حرفية ما يضاف إليه بإضافتها إلى الظاهر في قولهم: فإياه وإيا الشَّوَاب، والاحتجاج بهذا للخليل^(١) على سيبويه شبيه باحتجاج سيبويه على يونس^(٢) بقوله الشاعر:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مَسْنُورًا
فَلَبَّى قَلْبِي يَدِي مَسْنُورَ

لأن يونس يرى أن ياء «لَبَّى» ليست للتثنية، بل هي كياء «لَدَيْكَ» فاحتج سيبويه بشبوت ياء لَبَّى مع الظاهر، ولو كان كياء لَدَى لم تثبت إلا مع المضمر كما أن ياء لَدَى لا تثبت إلا مع المضمر، وأما إلزامهم بإضافته أيضًا إضافة الشيء إلى نفسه فنلتزمها معتذرين بما اعتذر عنها في نحو: جاء زيد نفسه، وأشباه ذلك.

والكلام على ما في إياك من اللغات غنى عن التفسير، إذ ليس فيه إلا النقل، وأعرف لغاته تخفيف الياء.

(١) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (١٠٠هـ / ٧١٨م - ١٧٠هـ / ٧٨٦م).

من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض. وأول معجم لغوى عربى هو كتاب العين، كان أستاذ سيبويه من مؤلفاته تفسير حروف اللغة، و«العروض»، و«النظم». (بغية الوعاة ١/ ٥٥٧).

(٢) يونس بن حبيب الضبى بالولاء (٩٤هـ / ٧١٣م - ١٨٢هـ / ٧٩٨م) كان إمام نحاة البصرة علامة بالأدب. أعجمى الأصل. من مؤلفاته: «معاني القرآن»، و«الصفات»، و«النوادر». (الإعلام ٨/ ٢٦١).

فصل

ص: يتعين انفصال الضمير إن حُصر بإنما، أو رُفِعَ بمصدر مضاف إلى المنصوب، أو صفة جرّت على صاحبها، أو أضمرَ العامل، أو آخر، أو كان حرف نفى، أو فصله متبوع، أو وكى واو المصاحبة، أو إلا أو إمّا، أو اللام الفارقة، أو نصبه عامل في مضمَرٍ قبله غير مرفوع إن اتفقا رتبة، وربما اتصلا غائبين، إن لم يشتبها لفظًا. وإن اختلفا رتبة جاز الأمران.

ووجب في غير ندور تقديم الأسبق رتبة مع الاتصال، خلافًا لكثير من القدماء، وشذ «الأك» فلا يقاس عليه.

ش: يتعين انفصال الضمير لخصره بإنما كقوله:

أنا الفارسُ الحامى الدُّمار وإنما

يُدافع عن أحسابه أنا أو مثلى^(١)

ومن ذلك قول الشاعر:

كـأنا يوم قُـرراً إنـ

نـمنا نـقـتـل إيانا^(٢)

وقد وهم الزمخشري في قوله:

إنما نقتل إيانا

(١) البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ١٥٣)، وتذكرة النحاة (ص ٨٥)، والجنى الداني (ص ٣٩٧)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٦٥)، والدرر (١/ ١٩٦).

الشاهد فيه: قوله: «أنا أو مثلى» حيث تعين انفصال الضمير لأنه محصور به «إنما».

(٢) البيت من الهزج وهو لدى الإصبع العدواني في خزانة الأدب (٥/ ٢٨٠)، والخصائص (٢/ ١٧٩).

الشاهد: «إيانا» حيث فصل من عامله لوقوعه بعد معنى «إلا» وهو شاذ.

فظن أنه من وقوع المنفصل موقع المتصل، وليس كذلك؛ لأنه لو أوقع هنا المتصل فقال: إنما نقتلنا، لجمع بين ضميرين متصلين أحدهما فاعل والآخر مفعول مع اتحاد المسمى، وذلك مما يختص به الأفعال القلية. وغرّ الزمخشري ذكر سيبويه هذا البيت في باب: ما يجوز في الشعر من إيا ولا يجوز في الكلام ثم قال: فمن ذلك قول حميد الأرقط:

إليك حتى بلغت إياك^(١)

فهذا ونحوه مخصوص بالشعر؛ لأنه لولا انكسار الوزن لقال: حتى بلغتك، ثم ذكر البيت الذي أوله: كأننا، لا لأن ما فيه لا يجوز إلا في الشعر، بل لأن «إيانا» موقع فيه موقع أنفسنا، فينبه وبين الأول مناسبة من قبل أن «إيا» في الموضعين واقع موقعاً غيره به أولى، لكن في الثاني من معنى الحصر المستفاد بإثبات ما جعله مساوياً للمقرون بإلا، فحسن وقوع «إيا» فيه كما يحسن بعد إلا، وهذا مطرد فمن اعتقد شذوذه فقد وهم.

ومثال الانفصال لكون الضمير مرفوعاً بمصدر مضاف إلى المنصوب قول الشاعر:

بنصركم نحن كئتم ظافرين وقد

أغرى العدا بكم استسلامكم فشلاً^(٢)

ومثال انفصاله لكونه مرفوعاً بصفة جرت على غير صاحبها قوله:

غيلان مية مشغوف بها هو مذ

بدت له فحجاءه بان أو كريباً^(٣)

(١) الرجز لحيد الأرقط في تخلص الشواهد (ص ٩٢)، وخزانة الأدب (٥ / ٢٨٠)، والكتاب (٢ / ٣٦٢).

الشاهد فيه قوله: «إياك» حيث وضعه موضع الكاف ضرورة.

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في الدرر (١ / ١٩٧)، وجمع الهوامع (١ / ٦٣).

الشاهد فيه قوله: «بنصركم نحن» حيث تعين انفصال الضمير، وهو قوله: «نحن» لأنه وقع بمصدر مضاف إلى الضمير المنصوب. (المعجم المفصل ٢ / ٦٥٢).

(٣) البيت من البسيط وهو لذى الرمة في الدرر (١ / ١٩٨)، وهو بلا نسبة في جمع الهوامع (١ / ٦٣).

ومثال انفصاله لإضمار العامل قوله:

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ

لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ^(١)

ومثال انفصاله لتأخير العامل قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥٠].

ومثال انفصاله لكون العامل حرف نفى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾

[الأنعام: ١٣٤].

وقول الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلٍ عَلَى أَحَدٍ

إِلَّا عَلَى أَضْعَافِ الْمَجَانِينِ

ومثال المفصول بالتبوع قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾

[الأنبياء: ٥٤]، وقول الشاعر:

مُبْشِرًا مِنْ عُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ

فَاللَّهُ يَرْعَى أَبَا حَرْبٍ وَإِيَّانَا^(٢)

ومثال المفصول بوإو المصاحبة قول الشاعر:

فَالَيْتُ لَا أَنْفَكَ أُخَذُّ قَصِيدَةً

تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي^(٣)

= الشاهد فيه قوله: «مشغوف بها هو مذبدت» حيث تعين انفصال الضمير لأنه رفع بصفة جرت على غير صاحبها.

(١) البيت من الطويل وهو للبسيط بن ربيعة في ديوانه (ص ٢٥٥)، وخزانة الأدب (٣ / ٢٤)، والمعاني الكبير (ص ١٢١١)، والمقاصد النحوية (١ / ٨).

الشاهد فيه: «فإن أنت» حيث كعين انفصال الضمير.

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في تذكرة النحاه (ص ٧٢٥)، والدرر (١ / ٢٠١). والشاهد فيه قوله: «يرعى أبى حرب وإيأنا» حيث تعين انفصال الضمير لفصله عن عامله وهو «يرعى» بمتبوعه، وهو «أبو حفص».

(٣) البيت من الطويل وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الأغاني (٦ / ٢٥٨)، وخزانة الأدب (٨ / ١٥). والشاهد فيه قوله: «وإيأها» حيث نصبه على المفعول معه.

ومثال المفصول بإلا قوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠].

ومثال المفصول بإما قول الشاعر:

بِكَ أَوْ بِى اسْتَعْمَانَ فَلَيْلِ إِسَاءِ

أَنَا أَوْ أَنْتَ مَا ابْتَنَى الْمُسْتَعْمِينَ^(١)

وقال الاخفش فى كتاب المسائل بعد أن مثل بإن كان زيد لصالحاً: فإن جئت فى هذا القياس بفعل لا يحتاج إلى مفعول أوقعت اللام على الفعل فقلت: إن قام لزيد، وإن كان الاسم مضمراً قلت: إن قد لآنا؛ لأنك إذا لم تصل إلى التاء جعلتها أنا إذا عني بها المتكلم نفسه، وأنت إذا عني غيره، وكذلك: إن قام لنحن، هذا نصه، وإليه أشرت بقولى: «أو ولى واو المصاحبة، أو إلا، أو إما، أو اللام الفارقة»، ومن هذا النوع قول الشاعر:

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لِإِيَّا

كَ فَمُرْنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعًا^(٢)

فوافق فى الرتبة: علمتك إياك، أى أنت فى علمى الآن كما كنت قبل.

والمراد بالموافقة فى الرتبة كونهما متكلم كعلمتنى إياى، أو المخاطب كعلمتك إياك، أو لغائب كزيد علمته إياه، أو لغائبين كقولك: مال زيد أعطيته إياه، فانفصال ثانى الحاضرين متعين أبداً؛ لأنه لا يكون إلا مثل الأول لفظاً ومتحداً به معنى فاستثقل اتصالهما، ولأن اتصالهما يوهم التكرار.

وانفصال ثانى الغائبين متعين أيضاً إن كان هو الأول فى المعنى نحو: زيد علمته إياه.

أو شبيهاً بما هو الأول فى المعنى نحو: مال زيد أعطيته إياه.

(١) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة فى المقاصد النحوية (١/ ٢٩٩).

والشاهد فيه قوله: «إما أنا» حيث جاء الضمير فيه منفصلاً لأنه وقع فيما يلى «إما» وتعذر الاتصال فيه.

(٢) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٠٢)، وجمع الهوامع (١/ ٦٣).

والشاهد فيه قوله: «لإياك» حيث تعين انفصال الضمير لأنه ولى اللام الفارقة.

فإن غاير الأول لفظاً جاز اتصاله على ضعف، فمن ذلك ما روى الكسائي من قول بعض العرب: هم أحسنُ الناسُ وجوهاً وأنضَرهموها، ومنه قول مغلس بن لقيط:

وقد جَعَلْتُ نَفْسِي تَطِيبُ لَضْفَمَةٍ

لضفمهماها يقرعُ العظمَ نَابِهَا

ومثال جواز الأمرين لاختلاف الرتبة: الدرهم أعطيتكه، وأعطيتك إياه.

فمع الانفصال لك أن تقدم الأسبق رتبة وأن تؤخره، نحو: أعطيته إياك. ومع الاتصال ليس لك إلا تقديمه سماعاً على العرب، فلو قلت: أعطيتُهاوك أو نحوه لم يجز عند سيويه وفاقاً للمسموع واقتصاراً عليه، وأجازه غيره قياساً، قال سيويه:

فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكني، أو بدأ بالغائب قبل المخاطب فقال: أعطاهوك، فهذا قبيح لا تتكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه.

قلت: ولا يعضد قول من أجاز القياس في ذلك قولُ العرب: عليكني، لكون الكاف فيه متقدمة على الياء؛ لأن الكاف في عليك فاعل في المعنى، فيترزّل تقدمها على الياء منزلة تقدم التاء في قولك: أكرمتني، فلا يجوز أن يجرى مجراها «كاف» ليس لها حظ في الفاعلية نحو «كاف» أعطاك، ولكن يعضد قول من أجاز القياس في ذلك ما روى ابن الأنباري في غريبه من قول عثمان رضي الله عنه: أَرَاهُمُنِي الْبَاطِلَ شَيْطَانًا، فقدم ضمير الغائب على ضمير المتكلم المتصل.

وأشرت بقولي «وشذ إلّاك» إلى قول الشاعر:

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا

أَلَا يُجَارُّنَا الْإِلَّاكَ دِيَارُ

والأكثر على أن الاتصال فيه لم يستبح إلا للضرورة؛ لأن حق الضمير الواقع بعد إلا الانفصال اعتباراً بأن إلا غير عاملة، ومن حكم على إلا بأنها عاملة لم يعد هذا من الضرورات، بل جعله مراجعة لأصل متروك، ويعتذر عن مثل: قاموا إلا إياك، بكون الاستعمال استمر بالانفصال، والأولى به الاتصال، وهذا متعلق بالاستثناء، فأخّرت استيفاء الكلام فيه إلى بابهِ حتى نأتيه إن شاء الله تعالى.

وأما ما أجاز ابنُ الأنباري من أن يقال: حتاك، فلا مسموع له، إلا إن جعلت حتى جارة وذلك أيضاً مفتقر إلى نقل عن العرب؛ لأن العرب استغنت في المضمير بإلى عن حتى، كما استغنت بمثل عن كاف التشبيه، وقد يرد دخول الكاف على ضمير الغائب ولم يرد دخول حتى على ضمير أصلاً.

ص: ويُختارُ اتصال نحو «هاء» أعطيتكه، وانفصال الآخر من نحو: فرأيتها ومنعكها وخلتك، وكهاء أعطيتكه هاء نحو: كُتته، وخَلَفَ ثاني مفعولى نحو: أعطيت زيداً درهماً، في باب الإخبار. ونحو: ضَمِنْتُ إياهم الأرض، وَيَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَى هُمْ، من الضرورات.

ش: لما ذكرت ما يجوز فيه الاتصال والانفصال، وكان بعضُه مختارَ الاتصال، وبعضه مختار الانفصال، أخذت في بيان ذلك فكل ضمير تراه كهاء أعطيتكه، في كونه ثاني منصوبين بفعل غير قلبي، فهو جائز الاتصال والانفصال، واتصاله أجود، ولذلك لم يأت في القرآن إلا متصلاً كقوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَاكِ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَأَاهُمْ كَثِيرًا لَفُشِّتُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣]، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال لارم، ويدل على عدم لزومه قول النبي ﷺ: «فإن الله ملككم إياهم، ولو شاء ملكهم إياكم».

وأشرت بالآخر من نحو ومنعكها، إلى ما كان من الضمائر منصوباً بمصدر مضاف إلى ضمير قبله هو فاعل أو مفعول أول، أو باسم فاعل مضاف إلى ضمير هو مفعول أول.

فالمنصوب بمصدر مضاف إلى ضمير هو فاعل كقول الشاعر:

لَنْ كَانَ حُبِّكَ لِي كَاذِبًا

فقد كان حُبِّكَ حقاً بقينا^(١)

(١) البيت من المتقارب وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٩٧)، وشرح الأشموني (١/ ٥٢)، وشرح التصريح (١/ ١٠٧).

الشاهد فيه: «حبيك» حيث جاء بالضمير الثاني، وهو ضمير المخاطبة متصلاً وهذا جائز، ولو أمكنه الإتيان به منفصلاً لكان أفصح، وذلك لأن العامل «اسم».

ومثله قول الآخر:

تَعَزَّيْتُ عَنْهَا حِقْبَةً فَتَرَكْتُهَا

وكان فِرَاقِهَا أَمْرٌ مِنَ الصَّبْرِ^(١)

والمنصوب بمصدر مضاف إلى ضمير هو مفعول أول كقوله:

فَلَا تَطْمَعُ آيَةَ اللَّعْنِ فِيهَا

وَمَنْعُهَا بِشْيٍ يُسْتَطَاعُ^(٢)

وإلى ذا البيت والاول الذى قبله أشرت بقولى: «من نحو: فِرَاقِهَا، ومنعُهَا».

والمنصوب باسم فاعل مضاف إلى ضمير هو مفعول أول كقول الشاعر:

لَا تَرْجُ أَوْ تَخْشَ غَيْرَ اللَّهِ إِنَّ أَدَى

وَاقِبِكَ اللَّهُ لَا يَنْفُكَ مَأْمُونًا^(٣)

وإنما المختار فى هذه الثلاثة، وأمثالها الانفصال، ولكنه ترك واستعمل الاتصال؛

لأن الوزن لم يأت إلا به.

وإذا كان الضمير كهاء «خَلَّتْكَ» فى كونه ثانى مفعولى أحد أفعال القلوب،

فالانفصال به أولى؛ لأنه خبر مبتدأ فى الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر،

بخلاف هاء كتته فإنه خبر مبتدأ فى الأصل، ولكنه شبيه بهاء ضربته فى أنه لم يحجزه

(١) البيت من الطويل وهو ليجى بن طالب الحنفى فى المقاصد النحوية (١/ ٣٠٥).

والشاهد فيه قوله: «وكان فِرَاقِهَا» حيث جاء الضمير المنصوب فيه متصلاً لضرورة الوزن.

(٢) البيت من الوافر وهو لعبيدة بن ربيعة فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص ٢١١)، وبلا

نسبة فى الجنى الدانى (ص ٥٥)، ووصف المبائى (ص ١٥٠).

والشاهد فيه قوله: «بشيء» حيث زاد الباء فى الخبر ضرورة، وشاهد آخر «منعُهَا» والمختار فيها الانفصال.

(٣) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى شرح التصريح (١/ ١٠٧)، والمقاصد النحوية (١/

٣٠٨).

الشاهد فيه: «واقبك الله» حيث جاء الضمير فيه متصلاً، والأفضل الانفصال.

إلا ضمير مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل، فكان الفعل مباشر له، فكان مقتضى هذا ألا يفصل كما لا يفصل هاء ضربته، إلا أنه أجزى الانفصال به مرجوحاً لا راجحاً خلافاً لسيبويه ومن تبعه، ودلينا على ذلك من وجهين:

أحدهما: أن المشار إليه ضمير منصوب بفعل لا حاجز له إلا ما هو كجزء منه، فأنشبه مفعولاً لم يحجزه من الفعل إلا الفاعل، فوجب له من الاتصال ما وجب للمفعول الأول، فإن لم يساوه في وجوب الاتصال فلا أقل من كون اتصاله راجحاً.

الوجه الثاني: أن الوجهين مسموعان فاشتركا في الجواز، إلا أن الاتصال ثابت في النظم والشر، والانفصال لم يثبت في غير استثناء إلا في النظم، فرجح الاتصال؛ لأنه أكثر في الاستعمال، ومن الوارد من ذلك في النظم دون ضرورة قول الشاعر:

كَمْ لَيْثٌ اغْتَرَبْتُ بِى ذَا أَشْبَلُ غَرَّتْ

فكانتني أعظم الليثين إقداماً^(١)

فقال فكانتني مع تمكنه أن يقول: فكتته أعظم الليثين إقداماً، جعل أعظم بدلاً من الضمير، كما قالوا: اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم، ومن الوارد منه في الشر قول النبي ﷺ لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «إياك أن تكونيها يا حميراء» وقوله ﷺ لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في ابن صياد: «إن يكنه فلن تُسلط عليه، وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله»^(٢)، ومن ذلك قول بعض العرب: عليه رجلا ليسني، وقال سيبويه: بلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: ليسني، وكذلك كانتني، هذا نصه.

ولم يحك في الانفصال نشرأ إلا قولهم في الاستثناء: أتوني ليس إياك، ولا يكون إياك، وهذا يتعين انفصاله في غير الضرورة؛ لأن ليس ولا يكون فيه، واقعان موقع إلا فاعول الضمير بعدهما معاملته بعدها، فلا يقاس على ذلك ما ليس مثله، والاتصال في قوله:

إِذْ ذَهَبَ الْقِسْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي^(٣)

(١) تقدم تخريجه.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ٤٥٤)، ح (١٢٨٩).

(٣) تقدم تخريجه.

من الضرورات؛ لأنه استثناء، ولو لم يكن استثناء لكان الاتصال أولى من الانفصال كما تقرر.

ومن انفصال ثانى مفعولى أفعال القلوب قول الشاعر:

أخى حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ وَقَدْ مِلَّكَتْ

أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِحْنِ^(١)

ومن وروده متصلاً قوله:

بُلِّغْتُ صَنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخْوَالكُهُ

إِذْ لَمْ تَزَلْ لَا كُتِّسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا^(٢)

ومثال الإخبار عن ثانى مفعولى أعطيت زيداً درهمًا: الذى أعطيته زيداً درهم، هذا على أن تخبر بالضمير الذى هو خلف عن المخبر عنه متصلاً، وإن جئت به منفصلاً مراعاة للترتيب الأصلى قلت: الذى أعطيت زيداً إياه درهم، والاتصال رأى أبى عثمان المازنى، وباختياره أقول؛ لأن الاتصال هو الأصلى، فإذا أمكن بلا محذور فلا عدول عنه عند مراعاة الأولى، فلو كان بدل الدرهم مفعولاً لا يعلم كونه ثانياً إلا بالتأخير نحو: أعطيت زيداً عمراً، فأخبر عنه، تعين انفصاله؛ لأن وصله بالفعل يؤهم كونه أولاً، فلو عضد بهذا قول غير المازنى^(٣) لا اعتضد، فيقال: إذا تعين

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ٩٩)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٨٦).
الشاهد فيه: «حسبتك إياه» حيث جاء بالضمير الثانى منفصلاً، ويجوز الإتيان به متصلاً «حسبتكه».

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ١٠٠)، وشرح التصريح (١/ ١٠٨).
الشاهد فيه قوله: «إخوالكه» حيث أتى بالضمير الثانى.

(٣) بكر بن محمد بن بقية «وقيل: بن عدى»، أبو عثمان المازنى (٢٤٩هـ - ٣١٣م) إمام عصره فى النحو والآداب، درس على الأخفش الأوسط ودرس عليه المبرد والفضل البزى وغيرهما، وقال المبرد: لم يكن بعد سيبويه أعلم من أبى عثمان بالنحو.
له من التصانيف والمؤلفات الكثير منها: «التصريف»، و«الدياج»، و«الآلف واللام»، و«علل النحو». (الأعلام ٤/ ٦٩).

الانفصال في بعض صور الإخبار فليتزّم في جميعها، ليجرى الباب على سنن واحد كما فعل في غيره.

والإشارة بنحو: ضمنت إياهم الأرض، إلى قول الشاعر وهو الفرزدق:

إِنِّي حَلَفْتُ وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ

فَنَاءَ يَتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورٍ

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمَنْتِ

إِيَاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَائِرِ^(١)

فأوقع الضمير المنفصل بغير سبب موقع المتصل، فلولا ضرورة إقامة الوزن لكان خطأ، وكذا قول الآخر:

وَمَا أَصَاحِبٌ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ

إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَى هُمْ^(٢)

فهم الأخير فاعل يزيد، وظن بعضهم أن هذا جائز في غير الشعر؛ لأن قائله لو قال: يزيدونهم، لصلح، فيجعل المتصل وهو الواو فاعلاً، والمنفصل تأكيداً، وهذا وهم؛ لأن ضميرين متصلين لمسمى واحد أحدهما فاعل والآخر مفعول، وذلك لا يكون في غير فعل قلبي.

(١) البيت من البسيط وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٢١٤)، وخزانة الأدب (٥/ ٢٨٨)، والدرر (١٩٥/ ١).

الشاهد فيه قوله: «قد ضمنت إياهم الأرض» حيث فصل الضمير للضرورة الشعرية، والقياس: القول ضمنتهم الأرض.

(٢) البيت من البسيط وهو لزياد بن مقذ في خزانة الأدب (٥/ ٢٥٠)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٧١)، وشرح التصريح (١/ ١٠٤).

الشاهد فيه قوله: «إلا يزيدهم حباً إلى هم» حيث فصل الضمير المرفوع، وكان القياس أن يجيء به ضميراً متصلاً بالفاعل.

ص: الأصلُ تقديمُ مُفسِّرِ الغائب، ولا يكون غيرَ الأقربِ إلا بدليل، وهو إما مُصرِّحٌ بلفظه، أو مستغنى عنه بحضور مدلوله حساً أو علماً، أو بذخِرٍ ما هو له جزءٌ أو كلٌّ أو نظيرٌ أو مُصاحبٌ بوجه ما.

ش: لما كان ضميرُ الحاضر مُفسِّراً لمشاهدة تقارنه، ولم يكن لضمير الغائب مشاهدة تقارنه، جعلوا تقديم مُفسِّره خلفاً عما فاته من مُقارَنة المُشاهدة، ومقتضى هذا القصد تقديم الشعور بالمفسِّر كما يتقدم الشعور بذات يصلح أن يُعبَّرَ عنها بضمير حاضر، واللاقى بالمفسِّر لكونه جزءَ المُفسِّر في تكميل وضوحه أن يتصل به، فلذلك إذا ذكر ضمير واحد بعد اثنين فصاعداً جُعِلَ للأقرب، ولا يجعل لغيره إلا بدليل من خارج.

وعوَّدُ هو من قولي: «وهو إما مصرح بلفظه» على المُفسِّر، أى المُفسِّر إما مصرح بلفظه كزيد لقيته، وإما مستغنى عن لفظه بحضور معناه في الحس كقوله تعالى: ﴿هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي﴾ [يوسف: ٢٦]، و﴿يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ﴾ [القصص: ٢٦]، أو بحضور معناه في العلم كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، أو بذكر ما صاحب الضمير كقول الشاعر:

أماوِيٌّ مَا يُقْنِي الثَّراءُ عَنِ الْفَتَى

إِذَا حَشَرَجْتَ يَوْمًا وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ^(١)

فذكر الفتى مُغْنٍ عن ذكر النفس لأنها جزؤه، فعاد إليها فاعل حشرجت والضمير المجرور بالباء، ومن هذا قولهم: من كَذَبَ كان شراً له، فأضمر في كان ضمير الكَذِب لأنه جزء مدلول كَذَب، ومثله قوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ١٧٧]، فهو عائد إلى العدل؛ لأنه جزء مدلول اعدلوا، ومن هذا أيضاً قول الشاعر:

وَإِذَا سُئِلْتَ الْخَيْرَ فَأَعْلَمْ أَنَّهَا

حُسْنِي تُخَصُّ بِهَا مِنَ الرَّحْمَنِ

(١) البيت من الطويل وهو لحاتم الطائي في ديوانه (ص ١٩٩)، والأغاني (١٧ / ٢٩٥)، وجمهرة اللغة (ص ١٠٣٤).

الشاهد فيه: حذف مفسر الضمير للعلم به، والمعنى: إذا حشرجت نفسه أى الفتى.

فأعاد الضمير على المسألة لأنها جزء من مدلول سئلت، ومن هذا أيضاً قول

الشاعر:

إِذَا نَهَى السَّفِيهَ جَرَى إِلَيْهِ
وَحَالَفَ وَالسَّفِيهَ إِلَى خِلَافِ

فألهاء من إليه عائدة على السّفه، فإنه جزء مدلول السفيه.

ويستغنى أيضاً عن ذكر صاحب الضمير بكونه كلاً وكون المذكور جزءاً، فإن الجزء يدل على الكل، كما يدل الكل على الجزء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤]، فإن الذهب والفضة بعض المكنوزات، فأغنى ذكرهما عن ذكر الجميع حتى كأنه قيل: والذين يكتزون أصناف ما يكثر ولا ينفقونها، ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:

ولو حلفت بين الصّفا أم مَمَر

ومرورها بالله برّت يمينها

فأعاد الضمير إلى مكة؛ لأن الصفا جزء منها، وذكر الجزء مغمى عن ذكر الكل في بعض الكلام، ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، فيكون الضمير للدنيا، وإن لم يجر ذكرها في هذه السورة؛ لأن ما جرى ذكره بعضها، والبعض يدل.

وقد يستغنى عن ذكر صاحب الضمير بذكر ما لصاحبه بوجه ما كالاتغناء بمستلزم عن مستلزم، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فعفى يستلزم عافياً فأغنى ذلك عن ذكره، وأعيد الهاء من إليه عليه، ومثال هذا أيضاً قول الشاعر:

فإنك والتأبين عُرْوَةٌ بَعْدَ مَا

دعاك وأيدينا إليه شَوَارِعُ

لَكَالرَّجُلُ الْحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى

وَطَنِيرُ الْمَنَابِ فَوْقَهُنَّ أَوَاقِعُ^(١)

فالحادى يستلزم إبلا مَحْدُوَّةً، فأغنى ذلك عن ذكرهن، وأعاد ضمير فوقهن عليهن، ومثل هذا قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢]، ففاعل توارت ضمير الشمس ولم تذكر، لكن أغنى عن ذكرها ذكر العشى وأوله وقت الزوال، فذكره الشمس ولم تذكر، لكن أغنى عن ذكرها ذكر العشى وأوله وقت الزوال، فذكره يستلزم معنى الشمس فكانها مذكورة، ويجوز أن يكون فاعل توارت ضمير الصافنات.

وقد يستغنى عن ذكر صاحب الضمير بذكر ما يصاحبه ذكراً أو استحضاراً، كذكر الخير وحده متلوّاً بضمير اثنين مقصود بهما المذكور وضده، كقول الشاعر:

وَمَا أَذْرَى إِذَا يَمُمْتُ أَمْرًا

أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي^(٢)

وقد يعاد الضمير على المسكوت عنه لاستحضاره بالمذكور وعدم صلاحيته له كقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ﴾ [يس: ٨]، فهي عائد على الأيدي لأنها تصاحب الأعناق في الأغلال، فأغنى ذكر الأعناق عن ذكرها، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾ [فاطر: ١١١]، أى من عمر غير المعمر، فأعيد الضمير على غير المعمر؛ لأن ذكر المعمر مُذَكَّرٌ به لتقابلهما، فكان مصاحبه فى الاستحضار الذهني.

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الاشياء والنظائر (٨ / ٢٤٧)، وسر صناعة الإعراب (٢ / ٨٠١).

والشاهد فيه قوله: «فوقهن» حيث أعاد الضمير إلى «الإبل» المقدره، إذا الحادى يستلزم إبلاً محلوته. (المعجم المفصل ١ / ٥٣٤).

(٢) البيت من الوافر، وهو للمثقب العبدى فى ديوانه (ص ٢١٢)، وخزانة الأدب (١١ / ٨٠).
الشاهد فيه قوله: «أريد الخير» يريد: أريد الخير وأحذر الشر.

ص: ويقدم الضمير المكمل معمول فعل عَلَى مُفسَّر صريح كثيراً إن كان معمول مؤخَّر الرتبة، وقليلاً إن كان مُقدِّمها، وشاركه صاحب الضمير في عامله.

ش: مثال ما يقدم كثيراً: ضَرَبَ غلامَه زيدٌ، وغلامَه ضربَ زيدٌ، وضربَ غلامَ أخيه زيدٌ، وغلامَ أخيه ضربَ زيدٌ، وما أراد أخذَ زيدٌ، وضربَ جاريةَ يحبُّها زيدٌ، وهذه الأمثلة وأشباؤها مندرجة تحت قولى: المكمل معمول فعل؛ لأن المضاف إليه يكمل المضاف، ومعمول الصلة يكمل الموصول، كما يكمل «ما» بفاعل «أراد» الممثل به، ومعمول الصفة مكمل للموصوف كما تكمل جارية بفاعل يحبها.

ومثل: ضربَ غلامه زيدٌ قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾

[طه: ٦٧].

ومثل: غلامَه ضربَ زيدٌ، قول العرب: فى بيته يؤتى الحكم، وشَتَّى ثَوْبُ الحَلْبَةِ، فإن بيته فى موضع نصب يؤتى والهاء عائدة على الحكم، وقد تقدما على العامل والمفسر، وشَتَّى حال من الحَلْبَةِ وفيه ضمير عائد عليهم وقد تقدما على العامل والمفسر، والكوفيون لا يجيزون مثل هذا، وسماعه عن فصحاء العرب، وهو حجة عليهم.

ومثال: غلامَ أخيه ضربَ زيدٌ قول الشاعر:

شَرَّ يَوْمَيْنِهَا وَأَغْوَاهَا لَهَا

رَكِبْتَ عَتَرٌ بِحِذِّجٍ جَمَلًا^(١)

لأن شر يوميهما ظرف لركبت.

ومثل: ما أراد أخذَ زيدٌ، قول رجل من العرب:

مَا شَاءَ أَنْشَأَ رَبِّي وَالَّذِى هُوَ لَمْ

يَشَأْ فَلَسْتَ تَرَاهُ نَاشِئًا أَبَدًا

ومثال الضمير الذي يتقدم قليلاً قول حسان يرثى مطعم بن عدى جد نافع بن

جبير:

ولو أن مَجْدًا أَخْلَدَ الدهرَ واحداً

مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدهرَ مُطْعِماً^(١)

وقال غيره:

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أَثْوَابَ سُودْدٍ

ورَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَا المَجْدِ^(٢)

وقال:

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهَ مُضْمَبًا دُعِرُوا

وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ المَقْدُورُ يَتَّصِرُ^(٣)

وقال:

لَقَدْ جَازَ مِنْ يَعْنَى بِهِ الحَمْدُ إِنَّ أَيْ

مَكَافَأَةُ البَاغِينَ وَالسَّفَهَاءِ

(١) البيت من الطويل وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٢٤٣)، والاشتقاق (ص ٨٨)، وتذكرة النحاة (ص ٣٦٤).

الشاهد فيه قوله: «أبقى مجده الدهر مُطْعِماً» حيث أعاد الضمير المتصل بالفاعل على متأخر لفظاً ورتبة، وهذا ممنوع عند جمهرة النحاة.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٤٩٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٨).

الشاهد فيه: «حلمه» حيث اتصل ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل.

(٣) البيت من البسيط وهو لأحد أصحاب مصعب بن الزبير في المقاصد النحوية (٢/ ٥٠١).

الشاهد فيه قوله: «لما رأى طالبوه مصعباً» حيث عاد الضمير في «طالبوه» وهو فاعل، على «مصعب» وعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ممنوع عند جمهور النحاة.

وأنشد أبو الفتح بن جنى:

ألا ليت شعري هل يلومن قومه
زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ^(١)

وأنشد أيضًا:

جَزَى بَنُو أَبِي الْغِيلَانِ عَنْ كَبِيرٍ
وَحُسْنٍ فِعْلٍ كَمَا يَجْزِي سِنَمَارُ^(٢)

والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا، والصحيح جوازه لوروده عن العرب في الأبيات المذكورة وغيرها، ولأن جواز نحو: ضرب غلامه زيدًا، أسهل من جواز: ضربوني وضربت الزيدين، ونحو: ضربته زيدًا، على إبدال زيد من الهاء، وقد أجاز الأول البصريون، وأجيز الثاني بإجماع، حكاه ابن كيسان، وكلاهما فيه ما في: ضرب غلامه زيدًا من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة؛ لأن مفسر واو ضربوني معمول معطوف على عاملها، والمعطوف ومعموله أمكن في استحقاق التأخير من المفعول بالنسبة إلى الفاعل؛ لأن تقدم المفعول على الفاعل يجوز في الاختيار كثيرًا، وقد يجب، وتقدم المعطوف وما يتعلق به على المعطوف عليه بخلاف ذلك، فيلزم من أجاز: ضربوني وضربت الزيدين أن يحكم بأولية جواز: ضرب غلامه زيدًا، لما ذكرناه، وكذلك يلزم من أجاز إبدال ظاهر من مضمير لا مفسر له غيره نحو: ضربته زيدًا، واللهم صلى عليه الرؤوف الرحيم؛ لأن البدل تابع، والتابع مؤخر بالرتبة، ومؤخر في الاستعمال على سبيل اللزوم، والمفعول ليس كذلك إذا لم يلزم تأخيره.

(١) البيت من الطويل وهو لأبي جندب الهذلي في تذكرة النحاة (ص ٣٦٤)، وخزانة الأدب (١/ ٢٩١)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٣٥١).

والشاهد فيه قوله: «هل يلومن قومه زهيرًا» حيث اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به المؤخر.

(٢) البيت من البسيط وهو لسليط بن سعد في الأغاني (٢/ ١١٩)، وخزانة الأدب (١/ ٢٩٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٥٢).

الشاهد فيه قوله: «جَزَى بَنُو أَبِي الْغِيلَانِ» حيث اتصل ضمير المفعول به مع الفاعل مع تقدم الفاعل.

ومما حكم بجوازها لشبهه بما نحن بصدده أن يقرأ: ضَرَبْتُ جاريةً يُحبُّها زيدًا، فيتقدم «يحبها» وهو مسند إلى ضمير يعود إلى زيد وإن كان متأخرًا لفظًا ورتبة؛ لأن يحبها مكمل لجارية إذ هو صفتها، فجاز تأخر مفسر ضميرها، كما جاز تأخر مفسر ضمير المضاف إليه نحو: ضرب غلامه زيدًا.

ولو لم يشارك صاحب الضمير المكمل به في عامله لم يجز التقديم نحو: ضرب غلامها جارةً هند؛ لأن «هند» مؤخر الرتبة من وجهين، ولا تعلق لها بضرب، بخلاف ضرب غلامها هندًا.

فمن مثل هذا احتزرت بقولي: وشاركه صاحب الضمير في عامله، فإن صاحب الضمير في: ضرب غلامه زيدًا، قد شارك المكمل به الضمير في عامله، وصاحب الضمير في: ضرب غلامها جارةً هند غير مشارك في العامل.

ج: ويتقدم أيضًا غير متوًى التأخير إن جرَّ برُبٍّ، أو رُفِعَ بنعم أو شبهها أو بأول المتنازعين، أو أبدل منه المفسر، أو جعل خبره، أو كان المسمى ضمير الشأن عند البصريين، وضمير المجهول عند الكوفيين.

ج: مثال المتقدم المجرور برُبٍّ قول الشاعر أنشده أبو العباس أحمد بن يحيى:

وَأَهْ رَأَيْتُ وَشَيْكًا صَدْعَ أَعْظَمِهِ

وَرُبَّةٌ عَطَبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطْبِهِ^(١)

ومثال المتقدم المرفوع بنعم قول الشاعر:

نِعْمَ أَمْرًا هَرَمٌ لَمْ تَغْرِ نَائِبُهُ

إِلَّا وَكَانَ لَمُرْتَاعٍ بِهَِا وَزَرًا^(٢)

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في الدرر (٤ / ١٢٧)، وجمع الهوامع (١ / ٦٦)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٦).

الشاهد فيه: «وربه عطبا» حيث دخلت «رب» على الضمير، وأتى تمييزه بحسب الضمير.
(٢) البيت من البسيط وهو لزهير بن أبي سلمى في شرح التصريح (٢ / ٩٥)، وشرح الأشموني (٢ / ٣٧٤)، وشرح التصريح (١ / ٣٩٢).

الشاهد فيه: «نعم امرأ هرم» فإن «نعم» بها ضمير يعود على «امرأ» متأخر لفظًا ورتبة.

ومثال المتقدم المرفوع بأول المتنازعين قول الشاعر:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخْلَاءَ إِنَّنِي

لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ^(١)

ومثال المفسر يبدل: اللهم صل عليه الرؤف الرحيم، حكاية الكسائي.

ومثال المفسر بخبره ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [المؤمنين: ٣٧]، قال الزمخشري:

هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلى به، وأصله: إن الحياة إلا حياتنا، ثم وضع
هى موضع الحياة، لأن الخبر يدل عليها ويبينها. ومنه: هى النفس تحمل ما حملت،
وهى العرب تقول ما شاءت، وهذا من جيد كلامه.

وفى تنظيره بهى النفس، وهى العرب ضعف، لإمكان جعل النفس، والعرب
بدلين، ومثال ضمير الشأن ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ولكل واحد منها موضع يستوفى
فيه ما يحتاج إليه من البيان إن شاء الله تعالى:

ولا يفسر إلا بجملة خبرية مُصَرَّحٌ بجزائها خلافاً للكوفيين فى نحو: ظنته
قائماً زيداً، وإنه ضرب أو قام.

إذا قصد التكلم أن يستعظم السامع حديثه فقبل الأخذ فيه افتتحه بالضمير
المسمى ضمير الشأن عند البصريين، وضمير المجهول عند الكوفيين، وهو بمنزلة ضمير
غائب تقدم ذكره، فلذلك استتر مرفوعاً بكان أو كاد أو إحدى أخواتهما، ولا يجوز
عند البصريين حذف بعض الجملة التى تفسره؛ لأنها مؤكدة به، ومدلول به على
فخامة مدلولها، واختصارها مناف لذلك فلا يجوز، كما لا يجوز ترخيم المندوب،
ولا حذف حرف النداء قبله.

فبهذا يعلم أن ما أجازوه الكوفيون من: إنه ضرب، وإنه قام، ونحوهما غير مستقيم
ولا سليم، لافتتاحه بمزيد الاعتناء بالمحدث عنه، واختتامه بحذف ما لا بد منه.

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/ ٧٧)، وشرح الأشموني (١/

١٧٩)، وشرح التصريح (٢/ ٨٧٤)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٤).

الشاهد: تنازع «جفوني»، و«لم أجف» معمولاً واحداً وهو «الأخلاء»، والبيت شاهد آخر
«جفوني» حيث قدم الضمير على مفسره لأنه معمول لأول المتنازعين.

وأما تجويزهم نحو: ظنته قائماً زيد، على أن تكون الهاء ضمير الشأن، فمزدود أيضاً؛ لأن سامعه يسبق إلى فهمه كون زيد مبتدأ مؤخرًا، وكون ظنتت ومفعولها خبراً مقدماً، وذلك مفوت للغرض الذي لأجله جرى بضمير الشأن؛ لأن من شرطه عدم صلاحية الضمير لغير ذلك، حتى يحصل به من فخامة الأمر ما قصده المتكلم.

ص: وإفراده لازم، وكذا تذكيره، ما لم يله مؤنث، أو مذكر شبه به مؤنث، أو فعل بعلامة تانيث فيرجع تانيثه باعتبار القصة، على تذكيره باعتبار الشأن، ويبرز مبتدأ، واسم ما، ومنصوباً في بابي إن وظن، ويستكن في بابي كان وكاد.

س: لا يجوز أن يكون ضمير الشأن مثنى ولا مجموعاً؛ لأنه كناية عن الشأن في التذكير، وعن القصة في التانيث، وهما مفردان فوجب إفراد ما هو كناية عنهما، فيقال: إنه أخواك منطلقان، وإنها جاريتك حستان، وإنه إخوتك صالحون، وإنها إماؤك مطيعات، ولا يؤنث إلا إذا وليه مؤنث كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، أو مذكر شبه به مؤنث نحو: إنها قمر جاريتك، أو فعل بعلامة تانيث مسنداً إلى مؤنث كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [الحج: ٤٦]، وقول الشاعر:

عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو الْكُلُومَ وَإِنَّمَا

نُوكِلُ بِالْأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضَى^(١)

فهذا وأمثاله التانيث فيه أجود من التذكير؛ لأن مع التانيث مشكلة تحسن اللفظ مع كون المعنى لا يختلف، إذ القصة والشأن بمعنى واحد، والتذكير مع ذلك جائز، كما قال أبو طالب:

وإن لا يكن لحمٌ غريض فإِنَّه

تُكَبُّ عَلَى أَفْوَاهِهن الغرائرُ

(١) البيت من الطويل وهو لأبي خراش الهذلي في أسالي المرتضى (١/ ١٩٨)، وخزانة الأدب (٥/ ٤٠٥)، ومعنى اللبيب (١/ ١٤٥).

الشاهد: قوله: «إنها» حيث جاء الضمير فيه ضمير القصة.

وكما قال غيره:

نَخَلَتْ لَهُ نَفْسِي النَّصِيحَةَ إِنَّهُ

عند الشدائد تذهب الأحقادُ

فلو كان المؤنث الذي في الجملة بعد مذكر لم يُشَبَّه به مؤنث فضلة أو كالفضلة لم يَكْتَرُثُ بتأنيثه فيؤنث لأجله الضمير، بل حكمه حينئذ التذكير، كقول الشاعر:

ألا إِنَّهُ من يُلْغِ عَاقِبَةَ الهوى

مطيع دواعيه يبؤ بهوان

وكذلك لا يكثرُ بتأنيث ما هو كفضلة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾ [طه: ٧٤]، فذكر تعالى الضمير مع اشتمال الجملة على جهنم وهي مؤنثة؛ لأنها في حكم الفضلة، إذ المعنى: من يأت ربه مجرمًا فجزاؤه جهنم. وكذلك لا يَكْتَرُثُ بتأنيث ما ولى الضمير من مؤنثٍ شَبَّه به مذكر نحو: إنه شمس وجهك.

ولا بتأنيث فاعل وكى الضمير بلا علامة تأنيث نحو: إنه قام جاريك.

ويرويه مبتدأ كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

ويرويه اسم ما كقول الشاعر:

وما هو من يأسو الكلوم ويتقى

به نائبات الدهر كالدائم البخل^(١)

ويرويه في باب إن كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن: ١٩].

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٢٢).

الشاهد فيه قوله: «وما هو من يأسو» حيث جاء ضمير الشأن، وهو قوله: «هو» اسمًا له «ما».

وفى باب ظن كقول الشاعر:

علمته الحق لا يخفى على أحد

فكن محققاً تنل ما شئت من ظفر^(١)

واستكنانه فى باب كان كقول الشاعر:

إذا مت كان الناس صنفان شامت

وأخر مثن بالذى كنت أصنع^(٢)

واستكنانه فى باب كاد كقوله تعالى: ﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ قَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة: ١١٧]،

فى قراءة حمزة وحفص.

ويبنى المضمّر لشبهه بالحرف وضعاً وافتقاراً وجُموداً، أو للاستغناء باختلاف صيغته لاختلاف المعانى.

وأعلامها اختصاصاً ما للمتكلم، وأدناها ما للغائب، ويُغلب الأخص فى الاجتماع.

المراد بشبه الحرف وضعاً كون بعض المضمرات على حرف واحد كناء فعلت وكاف حدثك، وعلى حرفين كنا، فبناء ما هو كذا واجب لخروجه عن وضع الاسماء المختصة والتحاقه بوضع الحروف، وحملت البواقي على هذه؛ لأن هذه أصول أو كالأصول، وليجرب الباب على مثن واحد.

والمراد بالافتقار كون المضمّر لا تتم دلالاته على مسماه إلا بضميم من مشاهدة أو ما يقوم مقامها، فأشبهه بذلك الحرف؛ لأنه فى الغالب لا يفهم معناه بنفسه بل مع ضميم.

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٢٣).

والشاهد فيه: بروز ضمير الفصل فى باب «علم».

(٢) البيت من الطويل، وهو للعجير السلولى فى الأزهية (ص ١٩٠)، وتخليص الشواهد (ص ٢٤٦)، وخزاة الأدب (٩/ ٧٢).

الشاهد «كان الناس صنفان» حيث اسم كان ضمير الشأن والخبر جملة اسمية.

والمراد بالجمود عدم التصرف فى لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير، وبأن يوصف أو يوصف به كما فعل بالمبهمات، وبأن يبنى منه مفعلة دالاً على الكثرة كما فعل بالتمكن من الأسماء، وإن لم يكن مشتقاً، كمسبغة لموضع كثرة السباع، ومذبذبة لموضع كثرة الذئاب.

والمراد باختلاف صيغه لاختلاف المعانى أن المتكلم إذا عبر عن نفسه خاصة فله تاء مضمومة فى الرفع، وفى غيره ياء، وإذا عبر عن المخاطب فله تاء مفتوحة فى الرفع، وفى غيره كاف مفتوحة فى التذكير ومكسورة فى التأنيث، فأغنى ذلك عن إعرابه؛ لأن الامتياز حاصل بدونه.

وتغليب الأخص عند الاجتماع بأن يقال: أنا وأنت فعلنا، وأنت وهو فعلتما، ولا يغلب غير الأخص فيقال فى الأولى: فعلتما، ولا فى الثانى فعلا.

فصل

ص: من المضمرات المسمى عند البصريين فصلاً وعند الكوفيين عماداً، ويقع بلفظ المرفوع المنفصل، مطابقاً لمعرفة قبل، باقى الابتداء أو منسوخه، وذى خبر بعد، معرفة أو كمعرفة فى امتناع دخول الألف واللام عليه. وأجاز بعضهم وقوعه بين نكرتين كمعرفتين، وربما وقع بين حال وصاحبها، وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف.

ش: الضمير المسمى فصلاً وعماداً كهو من قولك: حسبت زيداً هو الكريم، فسمى فصلاً للفصل به بين شيئين لا يستغنى أحدهما عن الآخر، ولانفصال السامع عن توهم الخبر تابعاً، وسمى عماداً لأنه معتمد عليه فى تقرير المراد ومزيد البيان.

وذكر التابع أولى من ذكر النعت؛ لأن الضمير المشار إليه قد يقع بعد ما لا ينعت، وقبل ما لا ينعت به، ولابد من مطابقة لما قبله فى حضوره وغيبته وتذكيره وتأنينه، وإفراده وتثنيته وجمعه، ولا يكون ما قبله عند غير الأخفش إلا مبتدأ أو ما كان مبتدأ، ثم دخل عليه بعض نواسخ الابتداء، وقد تناول هذا قولى: باقى الابتداء أو منسوخه.

وقلت: «مطابقاً لمعرفة قبل وذى خبر بعد»، ليعلم أنه لو قدم الخبر لاستغنى عنه.

ولا يكون ما بعده إلا معرفة أو مضارعاً لها فى عدم قبول حرف التعريف، كحسبتك أنت مثله أو خيراً منه، ولو أوقع قبل نكرة تقبل حرف التعريف لم يجز.

والإشارة بوقوعه بين نكرتين كمعرفتين إلى نحو: ما أظن أحداً هو خيراً منك، فإن أحداً بما فيه من العموم شبيه بالمعرف بالألف واللام الجنسية، وخيراً منك شبيه بمعرفة فى امتناع دخول حرف التعريف عليه، وقد حكى سيويه أن أهل المدينة يجيزون وقوع الفصل بين نكرتين كهاتين. وروى عن يونس أن أبا عمرو رآه لحناً، ولم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة، كما أنه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة.

وحكى الأخفش أن بعض العرب يأتى بالفصل بين الحال وصاحبها فيقول:
ضربت زيداً هو ضاحكا، وعلي هذه اللغة قرأ^(١) بعضهم: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ
لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨]، بنصب أطهر.

وأشرت بقولي: «وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر»، إلى قول الشاعر:

وَكَاثِنٍ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ

يرانى إِنْ أَصِيبْتُ هُوَ الْمَصَابِ

تقديره عند أكثرهم: يرى مصابى إِنْ أَصِيبْتُ هُوَ الْمَصَابِ، فحذف المضاف إلى
الياء وأقامه فى اللفظ مقامه، وطابق الفصل المحذوف لا الثابت، ويجوز أن يكون هو
توكيدا لضمير الفاعل.

ص: ولا يتقدّم مع الخبر المُقَدَّمُ خلافاً للكسائي، ولا موضع له من الإعراب على
الأصح، وإنما تتعين فصليته إذا وليه منصوبٌ وَقُرِنَ باللام، أو ولى ظاهرا، وهو مبتدأ
مخبر عنه بما بعده عند كثير من العرب.

ش: لما كانت فائدة الفصل صَوْنَ الخبر من توهمه تابعا لزم من ذلك الاستغناء
عنه إذا قدم الخبر، لأن تقدمه يمنع من توهمه تابعا، إذا التابع لا يتقدم على المتبوع،
فلو قدم المفعول الثانى فى: حسبت زيداً هو خيرا منك، لترك الفصل لعدم الحاجة
إليه مع كونه فى محله، فلأن يترك ولا يجاء به بعد الخبر المقدم أحق وأولى، فظهر
بهذا بطلان ما أجازاه الكسائي رحمه الله من ذلك.

ولا موضع له من الإعراب، خلافاً لقوم يجعلونه توكيدا لما قبله، قال سيبويه:
لو كان كذلك لجاز: مررت بعبد الله هو نفسه، ثم قال: «ويدخل عليهم: إِنْ كان زيد
لهو الظريف، وإن كنا لنحن الصالحين، فالعرب تنصب هذا، والنحويون أجمعون،
ولا يكون هو ونحن صفة وفيهما اللام»، يعنى بالصفة التوكيد.

(١) ومن ذلك قراءة سعيد بن جبير والحسن بخلاف ومحمد بن مروان وعيسى الثقفى وابن أبى
إسحاق: «هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ» بالنصب. (المحتسب لابن جنى ص ٢ / ٤٤٨).

ثم قال سيبويه: «فصارت هو وأخواتها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغواً، في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر». فكلام سيبويه مشعر بأن الفصل لا موضع له من الإعراب، ويؤيد ذلك عدم تغيره لتغير ما قبله كقولك: زيدٌ هو الفاضلُ، وعلمت زيداً هو الفاضلُ، فلو كان له موضع من الإعراب لقلت: علمت زيداً إياه الفاضلُ، كما تقول: ما أكرمتني إلا أنت، وما أكرمت إلا إياي.

والحاصل أن الضمير المشار إليه إذا وقع بين مخبر عنه وخبر متأخر، فإن كان الخبر نكرة لا تشبه المعرفة كشبه مثلك وخبر منك امتنعت الفصلية، فإن كان معرفة أو شبهها ورفعته احتمل أن يكون الضمير فصلاً وأن يكون مبتدأ، فإن نصبته وقرن الضمير باللام المفتوحة تعينت الفصلية ظاهراً كان ذو الخبر أو ضميراً. وإن نصبت الخبر، ولم يقرن الضمير باللام تعينت الفصلية إن كان المخبر عنه ظاهراً، وجاز التوكيد والفصلية إن كان المخبر عنه ضميراً.

ومن العرب من يجعل الضمير المشار إليه مبتدأ ويرفع ما بعده بمقتضى الخبرية مطلقاً، قال سيبويه: بلغنا أن رؤية كان يقول: أظن زيداً هو خيرٌ منك، وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً من العرب يقولون: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، وأنشد:

تَبْكِي عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرْكُنَهَا

وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنْتَ أَقْدَرُ^(١)

(١) البيت من الطويل وهو لقيس بن ذريح في شرح أبيات سيبويه (١/ ٢٤٤)، وشرح المفصل (٣/ ١١٢).

الشاهد فيه: استعمال «أنت» هنا مبتدأ، ورفع «أقدر» على الخبر.

باب الاسم العلم

ص: وهو المخصوص مطلقاً غلبةً أو تعلقاً بمسمى غير مقدر الشيع، أو الشائع الجارى مجراه.

ش: المخصوص مخرج لاسم الجنس، فإنه شائع غير مخصوص.

وقولنا: مطلقاً، مخرج للمضمرات، فإن كل واحد منها مخصوص باعتبار، غير مخصوص باعتبار، وذلك أن لفظ «أنا» وضع ليخص به المتكلم نفسه، ولكل متكلم منه نصيب حين يقصد نفسه، فهو مخصوص باعتبار كونه لا يتناول غير الناطق به، وغير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل مخبر عن نفسه، وكذا اسم الإشارة، فإن لفظة «ذا» وضع ليخص به مشار إليه مفرد مذكر قريب، فهو مخصوص باعتبار الحال والمحل، غير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل ما اتصف بالحال وحصل فى المحل.

وقولنا «تعليقاً أو غلبةً» بيان لصنفى الأعلام، لا إخراج لشيء خيف دخوله، ولا إدخال لشيء خيف خروجه؛ لأن ما سواهما مغن لكل بإجمال، والمراد بالتعليق تخصيص الشيء بالاسم قصدك، كتسمية المولود ابن زيداً، والمراد بالغلبة تخصيص أحد المشتركين أو المشتركات فى شائع اتفاقاً، كتخصيص عبد الله بابن عمر، وشرب بالمدينة، ومصنف سيبويه بالكتاب.

وقولنا «غير مقدر الشيع» مخرج للشمس والقمر ونحوهما، فإنهما مخصوصان بالفعل شائعان بالقوة.

وقولنا «أو الشائع الجارى مجراه» أى الجارى مجرى المخصوص، والإشارة به إلى العلم الجنسى كإسماء للأسد، وذؤابة للذئب، وشبوة للعقرب، فإنها أعلام فى اللفظ إذ لا تضاف، ولا يلحقها حرف التعريف، وتوصف بالمعرفة دون النكرة، وتجيء مبتدأ بلا شرط، وصاحب حال، ولا يصرف منها ذو سبب زائد على العلمية كثعالة للثعلب، وكيسان للغدر.

وهي باعتبار المعنى شائعة غير مخصوصة، إلا أنها تستعمل ذى الألف واللام المعهود فيقال: هذا أسامة مفترساً، كما يقال: هذا الأسد منظور إليه، ويقال: أسامة شر من ذؤالة، فتقصد بهما الشمول، كما تقصد إذا قيل: الأسد شر من الذئب.

ص: وما استعمل قبل العلمية لغيرها، فمنقول منه، وما سواه مرتجل، وهو إما مقيس وإما شاذ، بفك ما يدغم، أو فتح ما يكسر أو كسر ما يفتح، أو بتصحيح ما يُعلّ، أو إعلال ما يصحح، وما عرى من إضافة وإسناد ومزج مفرد، وما لم يغر مُركّب، فذو الإسناد جملة وغير جملة، وذو الإضافة كنية وغير كنية، وذو المزج إن ختم بغير ويه أعرب غير منصرف، وقد يضاف، وإن ختم بويه كسر، وقد يعرب غير منصرف، وربما أضيف صدر ذى الإسناد إلى عجزه إن كان ظاهراً.

ش: قولنا «ما استعمل قبل العلمية لغيرها» يتناول ما كان قبل النقل مصدرًا كسعد وقُضِل، وما كان اسم فاعل كحارث وغالب، وما كان اسم مفعول كمسعود ومنصور، وما كان صفة مشبهة كحسن وسعيد، وما كان فعلاً ماضياً كشمر وكعسب، وما كان فعلاً مضارعاً كتغلب ويشكر، وما كان جملة من فعل وفاعل ظاهر أو مضمّر بارز أو مستتر كبرق نحره وأطرقا في قول الشاعر:

عَلَى أَطْرِقَا بِالْبَيَاتِ الْخَبِيَا

م إِلَّا الثُّمَامَ وَإِلَّا الْمِصْصِي^(١)

وكقول الراجز:

نُبِّئْتُ أَخُوَالِي بَنِي يَزِيدُ

ظَلَمْنَا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ

ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر، ولا منقول من فعل أمر دون إسناد إلا إصمت اسماً للفلاة الخالية، فإن من العلماء من زعم أنه منقول عن الأمر بالصمت وذلك عندى غير صحيح لوجهين:

(١) البيت من المقارِب وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب (٢/ ٣١٧)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ١٠٠)، وشرح المفصل (١/ ٣١).

والشاهد فيه قوله: «أطرقا» حيث جاء هذا اللفظ اسم مكان منقولاً عن فعل أمر.

أحدهما: أن الأمر بالصمت إما أن يكون من: أصمَّت، وإما إن يكون من: صمَّت فالذى من أصمَّت مفتوح الهمزة، والذي من صمَّت مضمومها ومضموم الميم، وإصمَّت بخلاف ذلك والمنقول لا يغير.

والثاني: أنه وقد قيل: إصمَّته، بهاء التانيث، ولو كان فعل أمر لم تلحقه هاء التانيث. وإذا انتفى كونه منقولاً من فعل أمر، ولم يثبت له استعمال فى غير العلمية، وتعين كونه مرتجلاً.

وزاد بعضهم فى المنقول منقولاً من صوت، وعنى بذلك: بَيَّة، والصحيح أن بَيَّة منقول من قولهم للصبي السمين بَيَّةٌ، وقد تَبَيَّبَ فهو: بَبٌّ وبَيَّةٌ إذا سمن.

وما سوى المنقول مرتجل، فإن سَلَكَ به سبيل نظيره من النكرات فهو مقيس، وإن عدل به عن سبيل نظيره فهو شاذ بأحد الأوجه التى ذكرت، والشذوذ بفك ما يُدغم كمَحَبَّب، فإنه من مفعول من الحب، فالقياس يقتضى أن يكون مَحَبَّباً بالإدغام؛ لأن ذلك حكم كل مفعول مما عينه ولامه صحيحان من مخرج واحد.

والشذوذ بفتح ما يكسر كموهَب، فإنه من وهب، فالقياس يقتضى أن يكون موهَباً بالكسر؛ لأن ذلك حكم كل مفعول مما فاؤه واو ولامه صحيحة.

والشذوذ بكسر ما يفتح كمَعْدَى كَرَب، فإن القياس يقتضى أن يكون مَعْدَى؛ لأن نظيره من النكرات المعتلة اللام يلزمه الفتح كمرمى ومَسْعَى ومَوْلَى ومَأْوَى ومثوى.

ومن الشذوذ بكسر ما حقه الفتح ما حكاه قطرب أن صَيَّقَلَ بكسر القاف اسم امرأة من نساء العرب، فالقياس يقتضى أن يكون بفتح القاف؛ لأن نظيره من النكرات الصحيحة العين يلزمه الفتح كهَيْئَمَ وضَيْغَمَ وصَيَّرَفَ.

والشذوذ بتصحيح ما يعل كَمَدَّيْنِ ومَكْوَرَة، فإن القياس يقتضى إعلالهما بقلب الياء والواو ألفاً كما فعلَ بنظائرهما، كَمَنَالٍ ومَهَابَة ومفازة.

والشذوذ بإعلال ما حقه التصحيح كدَارَانٍ ومَاهَان، فإن القياس يقتضى تصحيحهما وأن يقال فيهما: دَوْرَانٍ ومَوَّهَان، كما يقال فى نظائرهما من النكرات كالجولان والطوفان والدَّورَان.

وإذا لم يكن فى العلم إضافة ولا إسناد ولا مزج فهو مفرد.

والمراد بالمزج التركيب بتتزيل عجز المركب منزلة تاء التأنيث، فإن لم يكن عجزه وبه فهو معرب غير منصرف كحضر موت. وقد يضاف صدره إلى عجزه فيقال: هذا حَضْرَمُوتٍ، وإن كان عجزه وبه بنى على الكسر فقليل: هذا سيبويه، ورأيت سيبويه، ومررت بسيبويه، وبعض العرب يعربه ويمتنعه من الصرف.

وإذا كان المركب جملة وثانى جزأها ظاهر فمن العرب من يضيف أول الجزأين إلى الثانى فيقول: جاء برقٌ نجره.

ص. ومن العلم اللَّقَبُ، ويتلو غالباً اسم ما لقب به باتباع، أو قطع مطلقاً، وبإضافة أيضاً إن كانا مفردين.

ن. إذا كان للشخص اسم ولقب وجمع بينهما دون إسناد أحدهما إلى الآخر قدم الاسم، وجعل اللقب عطف بيان أو بدلا، أو قطع ينصب على إضمار أئنى، أو برفع على إضمار مبتدأ، فهذه الأوجه الثلاثة جائزة فيهما على كل حال، مُركَّبَيْنِ كانا كعبد الله أنف الناقة، أو مركَّباً ومفرداً كعبد الله قفة، وزيد عائد الكلب، أو مفردين كسعيد كرز، وهذا معنى قولى «اتباع أو قطع مطلقاً، وبإضافة أيضاً إن كانا مفردين» فالمفردان يشاركان فى الاتباع والقطع، وينفردان بالإضافة، كسعيد كرز، ولم يذكر سيبويه فيهما إلا الإضافة؛ لأنها على خلاف الأصل، فبين استعمال العرب لها، إذا لا مستند لها إلا السماع، بخلاف الاتباع والقطع فإنهما على الأصل، وإنما كانت الإضافة على خلاف الأصل؛ لأن الاسم واللقب مدلولهما واحد، فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه، فيحتاج إلى تأويل الأول بالمسمى والثانى بالاسم، ليكون تقدير قول القائل: جاء سعيد كرز، جاء مسمى هذا اللقب، فيخلص من إضافة الشيء إلى نفسه، والاتباع والقطع لا يحوجان إلى تأويل، ولا يوقعان فى مخالفة أصل، فاستغنى سيبويه عن التنبيه عليهما.

وإنما يؤول الأول بالمسمى؛ لأنه المعرض للإسناد إليه، والمسند إليه فى الحقيقة إنما هو المسمى، وهذا أيضاً موجب لتقديم الاسم على اللقب؛ لأن اللقب فى الغالب

منقول من اسم غير إنسان كبطة وقفة وكرز، فلو قدم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصل، وذلك مأمون بتأخيرها، فلم يعدل عنه إلا فيما ندر من الكلام، كقول جنوب أخت عمرو ذى الكلب:

أَبْلَغُ هُذَيْلًا وَأَبْلَغُ مِنْ يُبَلِّغُهَا

عنى حديثا وبعضُ القول تكذيبُ

بأنَّ ذا الكلب عمرًا خيرَهم حَسَبًا

بيطن شريان يعوى حوله الذئب^(١)

قدمت اللقب على الاسم.

ص: ويلزم ذا الغلبة، باقياً على حاله، ما عُرِف به قَبْلُ دائماً إن كان مضافاً وغالباً إن كان ذا أداة، ومثله ما قارنت الأداة نقله أو ارتجاله، وفي المنقول من مُجَرَّدٍ صالح لها مَلْمُوح به الأصل وجهان.

ش: ذو الغلبة من الأعلام هو كل اسم اشتهر به بعض ما له معناه اشتهاراً تاماً، وهو على ضربين: مضاف كابن عمر وابن رالان، وذو أداة كالأعشى والنابعة، فحق ابن عمر وابن رالان أن يكون كل واحد منهما عند إطلاقه صالحاً لكل أحد من أبناء أبيه، إلا أن الاستعمال جعل عبد الله مختصاً بابن عمر، وجابرٌ مختصاً بابن رالان، حتى إذا قصد غيرهما لم يفهم إلا بقرينة، وكذا الأعشى والنابعة حقهما إذا أطلقا أن يصلحا لكل ذى عشى ونبوغ، إلا أن الاستعمال صرفهما عن الشيع وجعلهما مختصين، وإن عرض لشيء من هذا القبيل اشتراك اغتفر كما يغتفر فى الأعلام المعلقة، إما ردّاً للتذكير لحاجة تعرض، كقول الشاعر:

لَا هِيَ—ثُمَّ اللَّيْلَةُ لِلْمَطَى

(١) البيتان من البسيط وهما لجنوب أخت عمرو ذى الكلب فى تخلص الشواهد (ص ١١٨)، والدرر (١/ ٢٢٥).

والشاهد فيه قوله: «ذا الكلب عمرًا» حيث قدم اللقب على الاسم وهذا نادر.

وكقول الآخر:

إِن لَنَا عَزَى وَلَا عَزَى لَكُمْ

ومثله قول الشاعر:

إِذَا دَبَّرْنَا مِنْكَ يَوْمًا لَقِينُكَ

أَوْمَلْ أَنْ أَلْقَاكَ غَدًا بِأَسْمَد^(١)

وإما اتكالا على تكميل الوضوح بنعت أو ما يقوم مقامه، كزيد القرشي، الأعشى الهمداني.

وقد يقدر زوال اختصاصه فيجرد ويضاف ليصير مختصا، كقولهم: أعشى تغلب، وأعشى قيس، ونابغة بنى ذبيان، ونابغة بنى جعدة، ومثله قول الشاعر:

أَلَا أَبْلِغُ بَنِي خَلْفِ رُسُلًا

أَحَقُّا أَنْ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي^(٢)

وكقول الآخر:

فَلَوْ بَلَغْتَ عَوًّا السَّمَاءِ قَبِيلَةً

لَزَادَتْ عَلَيْهَا نَهْشَلٌ وَتَعَلَّتْ

ولذلك يقدر زوال اختصاص المضاف إليه ابن فيتغير حال المضاف كقولك: مَنْ ابن عمر كابن الفاروق، أو ابن خليفة الصديق، وإلى هذا ونحوه أشرت بقولي «باقيا» علي حاله، فإن هذه العوارض وما أشبهها غيرت العلم ذا الغلبة عن حاله في المعنى، فجاز أن يتغير حاله لفظا.

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٧٦)، والدرر (١/ ٢٢٨).

الشاهد فيه قوله: «دبران» حيث حذف «أل» من العلم الغلبي في غير النداء والإضافة، وهو قليل، والدبران: علم بالغلبة على الكوكب الذي يدبر الثريا.

(٢) البيت من الوافر وهو للناطقة الجعدى في ديوانه (ص ١٦٤)، وتخلص الشواهد (ص ١٧٦)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢٧٣).

الشاهد فيه نصب «حقا» على الظرف، وفتح «أن» لأنها وما بعدها في تأويل مبتدأ خبره الظرف، والتقدير: أفى حق هجاء أخطلكم.

وأشرت أيضاً إلى تغيير الحال بقصد النداء فيعرب عن الأداة، كقول النبی ﷺ
 «إلا طارقاً بطرق بخير يا رحمان»^(١) وكقول الشاعر:

يا أَقْرَعُ بنَ حَاسِبٍ يا أَقْرَعُ
 إِنَّكَ إِن يُصْرَعُ أَخْوَكَ تُصْرَعُ

والمراد بقولي «دائماً» أن إضافة المضاف من هذا القبيل دائمة غير زائلة من لم
 تتغير حاله.

وأما المعرف بالأداة فقد يجرد منها، وإن لم تتغير حاله، وذلك قليل، ومنه ما
 حكى سيبويه من قول بعض العرب: هذا يوم اثنين مباركاً فيه. وحكى ابن الأعرابي
 أن من العرب من يقول: هذا عيوقٌ طالعاً، والعيوق من الأعلام التي علميتها بالغلبة،
 وزعم ابن الأعرابي أن ذلك جائز في سائر النجوم، ومنه قول الشاعر:

تَنْظَرْتُ نَضْرًا وَالسَّمَاكَيْنِ إِيَّاهُمَا

على من الغيث استهلت مواطره^(٢)

ويشارك ذا الغلبة المصاحبُ للأداة فيما نسب إليه ما قارنت الأداة نقله كالنضر
 والنعمان، أو ارتجاله كالسموأل واليسع، فلا يجد هذان النوعان إلا النداء أو غيره من
 العوارض التي يجرد لها «الأعشى» ونحوه من الأعلام الغالبة، بل هذان النوعان أحق
 بعدم التجرد؛ لأن الأداة فيهما مقصودة في التسمية قصد همزة أحمد، وياء يشكر،
 وتاء تغلب، بخلاف الأداة في الأعشى فإنها مزيّدة للتعريف، ثم عرض بعد زيادتها
 شهرة وغلبة أغنتا عنها، إلا أن الغلبة مسبقة بوجودها وحاصلة بمصاحبتهم، فلم
 تنتزع ما دام التعريف مقصوداً، كما لا تنتزع المقارنة للنقل والارتجال.

(١) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٩٥٠)، ح (١٧-٥).

(٢) البيت من الطويل وهو للفردق في ديوانه (١/ ٢٨١)، والمحاسب (١/ ٤١)، ومغنى اللبيب
 (١/ ٧٧).

الشاهد فيه: «إيها» والأصل: «إيها» فخفف الياء للضرورة.

ومن الأعلام التي قارن وضعها وجود الألف واللام الله تعالى المنفرد به، وليس أصله الإله كما زعم الأكثرون، بل هو علم دال على الإله الحق دلالة جامعة لمعنى الأسماء الحسنى كلها ما علم منها، وما لم يعلم، ولذلك يقال: كل اسم سوى الله من الأسماء الكريمة هو من أسماء الله، ولا ينعكس، ولو لم يُردَّ على من زعم أن أصل الله الإله إلا بكونه مدعيًا ما لا دليل عليه لكان ذلك كافيًا؛ لأن الله والإله مختلفان في اللفظ والمعنى: أما في اللفظ فلأن أحدهما في الظاهر الذي لا عدول عنه دون دليل مُعتلِّ العين، والثاني مهموز الفاء صحيح العين واللام، فهما من مادتين، ورُدَّهما إلى أصل واحد تحكم وزيع عن سبيل التصريف، وأما اختلافهما في المعنى فلأن الله خاص برينا تبارك وتعالى في الجاهلية والإسلام، والإله ليس كذلك، ولهذا يستحضر بذكر الله مدلولات جميع الأسماء، ولا يستحضر بالإله إلا ما يستحضر بالمعبود، وهذا بين من قول بعض الأنصار عليه السلام:

بِاسْمِ الْإِلَهِ بِهِ نَدِينَا

وَلَوْ عَابَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا

ثم مراد من زعم أن أصل الله الإله لا يخلو من أحد أمرين:

أحدهما: أن تكون الهمزة حذفت ابتداء ثم أدغمت اللام في اللام.

والثاني: أن يكون الهمزة نقلت حركتها إلى اللام الأولى، وحذفت هي على

مقتضى النقل القياسي.

فالأول باطل لأن حاصله ادعاء حذف فاء بلا سبب ولا مشابهة ذي سبب من كلمة ثلاثية اللفظ، فذكر الفاء تنبيه على أن حذفها أشد استبعادًا من حذف العين واللام؛ لأن الأواخر وما اتصل بها أحق بالتغيير من الأوائل. وقولي «بلا سبب» تنبيه على أن الفاء قد تحذف بسبب، كحذف واو عدة، فإنه مصدر يعد، فحمل المصدر على الفعل في الحذف طلبًا للتشاكل، وقولي «ولا مشابهة ذي سبب» تنبيه على رِقَّة بمعنى وِرَق، فحذفت فاؤه لا لسبب كما في عدة، بل لشبهه بعدة وزنًا واعتلالًا، ولولا أن رِقَّة بمعنى وِرَق لتعين إلحاقه بالثنائي المحذوف اللام كشفة ولثة،

وهذا مع تحقق محذوف ككون الاسم ثنائياً لفظاً كجر، أو ثلاثياً مقطوعاً بزيادة بعضه كلثة، وما نحن بسيله ليس ثنائياً لفظاً، ولا ثلاثياً مقطوعاً بزيادة بعضه ولا مظلوناً، فكان حذف فائه أشد استبعاداً.

فإن قيل: قد حذفت الفاء بلا سبب في الناس، فإن أصله أناس، فلنحكم بذلك فيما نحن بسيله.

قلنا: لو صحَّ كون الناس مُفْرَعاً على أناس لم يجز أن يحمل عليه غيره؛ لأن الحمل عليه زيادة في الشذوذ وتكثر في مخالفة الأصل دون سبب يلجئ إلى ذلك، فكيف والصحيح أن ناساً وأناساً لفظان بمعنى واحد من مادتين مختلفتين، إحداهما أنس، والأخرى نوس، كما أن ألوقه ولُوقه من مادتين مختلفتين، وهما اسمان لتمر معجون بزبد أو سمن، وكما أن أوقية ووقية بمعنى واحد وأحدهما من أوق، والآخر من وقى وأمثال ذلك كثيرة.

وأما ادعاء نقل حركة همزة الإله إلى اللام فأحق بالبطلان؛ لأنه يستلزم مخالفة الأصل من وجوه:

أحدها نقل حركة همزة في كلمتين على سبيل اللزوم، ولا نظير لذلك.

ثاني نقل حركة همزة إلى مثل ما بعدها، وذلك يوجب اجتماع مثلين متحركين، وهو أثقل من تحقيق الهمزة بعد ساكن؛ لأن اجتنابه في اللام أكد، إذ هو ملتزم في: أوعد وبابه، بخلاف النقل فإنه لم يلتزم إلا في أفعال الرؤية، مع أن من العرب من لا يلتزمه وهم تيم اللات، قال:

أَرَى عَيْنِي مَالاً لَمْ تَرَاهُ

كَلَانَا عَالَمٌ بِالتُّرَاهَات^(١)

(١) البيت من الرافض وهو لسراقة البارقي في الأشياء والنظائر (٢/ ١٦)، والأغاني (٩/ ١٣)،

والخصائص (٣/ ١٥٣)، وشرح شاطبية ابن الحاجب (ص ٤١).

الشاهد فيه قوله: «ترأياه» حيث أثبتت الهمزة فيه شذوذاً، والقياس نقل حركتها إلى الراء وحذفها.

الثالث من الوجوه: مخالفة الأصل من تسكين المنقول إليه الحركة، وذلك يوجب كون النقل عملاً كلاً عمل؛ لأن المنقول إليه كان ساكناً ثم حرك بحركة الهمزة إبقاء عليها وصوتاً لها من محض الحذف، وإذا سكن فأت ذلك، وعاد الحرف إلى ما كان عليه قبل النقل، فكان النقل لم يكن، ومع هذا ففاعل هذا التسكين بعد النقل بمنزلة من نقل في يش فقال يس، ثم سكن فقال: يس، فلا يخفى ما في هذا من القبح مع كونه في كلمة واحدة، والمدعى في الله من كلمتين، فهو أمكن في الاستقباح، وأحق بالإصلاح.

الرابع: إدغام المنقول إليه فيما بعد الهمزة، وذلك بمعزل عن القياس؛ لأن الهمزة المنقولة الحركة في تقدير الثبوت إدغام ما قبلها فيما بعدها كإدغام أحد المنفصلين في الآخر، وقد اعتبر أبو عمرو بن العلاء^(١) في الإدغام الكبير الفصل بمحذوف واجب الحذف نحو: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ﴾ [آل عمران: ٨٥]، فلم يدغم الغين في الغين فلأن يعتبر الفصل بمحذوف غير واجب الحذف أحق وأولى. ولأجل الاعتداد بالمحذوف تحقيقاً جاز أن يقال في مثل: اغْدُودْ من وآل وو، بتصدير واوين، وأصله: اوأوال. ثم نقلت حركتا الهمزتين إلى الواوين واعتبر بتصديرهما دون قلب أولاهما همزة لانفصالهما بالهمزة تقديرًا. ومثل هذا المدعى في الله قد ندر في لكن أنا إذا قيل فيه: لكننا، إلا أن هذا ليس ملتزمًا.

ثم إن الذي زعم أن أصل الله الإله يقول: إن الألف واللام عوض من الهمزة، ولو كان كذلك لم يجمع بينهما في الحذف في قولهم: لاه أبوك، يريدون لله أبوك، إذ لا يحذف عوض وم عوض منه في حال واحدة، وقالوا أيضاً: لَهَى أبوك، يريدون: لله أبوك، فحذفوا لام الجر والألف واللام، وقدموا الهاء وسكنوها، فصارت الألف ياء، وعلم بذلك أن الألف كانت منقلبة عنها لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلما وليت

(١) زبان بن عمار التميمي المازني البصري (٧٠هـ / ٦٩٠م - ١٥٤هـ / ٧٧١م)، والعلاء لقب أبيه. هو إمام في اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة، ولد بمكة، ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة. قال عنه أبو عبيدة: كان أعلم الناس بالأدب والعريية والقرآن والشعر. له أخبار وكلمات مأثورة. وللصولي كتاب «أخبار أبي عمرو بن العلاء». (الاعلام ٣ / ٤١).

سأكتأ عادت إلى أصلها، وفتحتها فتحة بناء، وسبب البناء تضمن معنى حرف التعريف، هذا قول أبي على، وهو عندى قول ضعيف؛ لأن الألف واللام فى الله زائدة مع التسمية، مستغنى عن معناها بالعلمية، فإذا حذفت لم يبق لها معنى يتضمن.

والذى أراه أن لهُى مبنى لتضمن معنى حرف التعجب، وإن لم يكن للتعجب حرف موضوع، كما قال الجمهور فى اسم الإشارة إنه مبنى لتضمن معنى حرف الإشارة، ومرادهم بذلك أن الإشارة معنى من المعانى النسبية الحقيقية بأن يوضع لها حروف، فاستغنى باسم الإشارة عن وضع حرف الإشارة، فلذلك قيل فى حد اسم الإشارة: إنه الاسم الموضوع لمسمى وإشارة إليه، فكما بنى اسم الإشارة لتضمن معنى الإشارة بنى لهُى لتضمن معنى التعجب، إذ لا يقع لهُى فى غير تعجب، كما لا يقع اسم الإشارة فى غير إشارة، وهذا مع بئانه فى موضع الجرح والتعديل باللام المحذوفة، واللام والمجرور بها فى موضع رفع بمقتضى الخبرية، وأبوك مرفوع بالابتداء.

وإذا كان العلم منقولاً من صفة أو مصدر أو اسم عين، وكان عند التسمية به مجرداً من أداة التعريف جاز فى استعماله علماً أن يلحق به الأصل فتدخل عليه الأداة، ولا يلحق فيستدام تجريده، وأكثر دخولها على المنقول من صفة كحسن وعباس وحارث، ويلي ذلك دخولها على منقول من مصدر كفضل وقيس، ويليها دخولها على منقول من اسم عين كليث وخرنق، وإلى هذا التفصيل أشرت بقولى: «وفى المنقول من مجرد صالح لها ملموح به الأصل وجهان» واحترزت بصالح لها من المنقول من فعل نحو: يزيد ويشكر فإنه لا تدخل عليه الأداة إلا لضرورة أو عروض تنكير.

ص: وقد يُنكر العلم تحقيقاً أو تقديرًا فيجرى مجرى نكرة، ويسلب التعيين بالثنية والجمع، فيجبر بحرف التعريف إلا فى نحو: جماديين، وعمايتين، وعرفات.

ش: كقولك: رأيت ريذاً من الزيد، وما من زيد كزيد بن ثابت، وقضية ولا أبا حسن لها، وكقول نوف البكالى، ليس موسى بنى إسرائيل، وإنما موسى آخر.

وتنكيره تقديرًا مثل قول أبي سفيان: لا قريش بعد اليوم، وكقول بعض العرب: لا بصرة لكم، كقول الشاعر:

أَزْمَانٌ سَلِمَى لَا يَرَى مِثْلَهَا الرِّ

رَأَوْنَ فِي شَامٍ وَلَا فِي عِرَاقٍ

وكقول الآخر:

إِذَا دَبَّرْنَا مِنْكَ يَوْمًا لَقِيتَهُ

أَوْمِلْ أَنْ الْقَاكَ غَدُوا بِأَسْمَدٍ^(١)

وإذا ثنى العلم أو جمع نكر كقول الشاعر:

رَأَيْتُ سُعُودًا مِنْ شُعُوبٍ كَثِيرَةٍ

فَلَمْ أَرِ سَعْدًا مِثْلَ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ^(٢)

فإن قصد تعريفه بعد تثنيته أو جمعه عرف بالأداة كقول الشاعر:

وَقَبْلَى مَاتَ الْخَالِدَانِ كِلَاهُمَا

عَمِيدُ بَنِي جَحْوَانَ وَابْنُ الْمُضَلَّلِ^(٣)

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٧٦)، وجمع الهوامع (١/ ٧٢).
الشاهد فيه قوله: «دبران» حيث حذف «أل» من العلم الغلبي في غير النداء والإضافة وهو قليل. والدبران: علم بالغلبة على الكوكب الذي يدبر الثريا.

(٢) البيت من الطويل وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٥٧)، والكتاب (٣/ ٣٩٦)، والمقتضب (٢/ ٢٢٢).

الشاهد فيه: جمع «سعد» على «سعود» والكثر فيه جمعه جمع مذكر سالم.

(٣) البيت من الطويل وهو للأسود بن يعفر في ديوانه (ص ٥٧)، وشرح الفصل (١/ ٤٦)، وإصلاح المنطق (ص ٤٠٣)، وجمهرة اللغة (ص ٤٤٢).

الشاهد فيه: «الخالدان» يريد: خالد بن نضلة، وخالد بن قيس المضلل، فلما ثامها عرضهما به «أل».

وكقول الآخر:

أخَالِدٌ قَدْ عَلِقَ نَكْبَ بَعْدِ هِنْدٍ
فَشَيَّبَنِي الْخَوَالِدُ وَالْهُنُودُ^(١)

فإن اشترك في العلم ما لا يفترق لم يحتج إلى الأداة في تشنية ولا جمع كجماديين في الشهرين المعروفين، وعمائتين في جبلين، وعرفات لمواقف الحج، واحدا عرفة، كقول الشاعر في جماديين:

حَتَّى إِذَا رَجَبٌ تَوَلَّى وَأَنْقَضَى
وَجُمَادِيَانِ وَجَاءَ شَهْرٌ مُقْبِلٌ^(٢)

وقال آخر في عمائتين:

لَوْ أَنَّ عُصْمَ عَمَائَتَيْنِ وَيَذْبُلُ
سَمِعَا حَدِيثَكَ أَنْزَلَا الْأَوْعَالَ^(٣)

ثم إن العلم المسمى به ما لا يفترق إن لارم لفظه التشنية كالفرقدين، أو الجمع كعرفات وأذرعات، فله من مصاحبة الألف واللام وعدمها ما لعلم مسمى به مفرد على حسب ما سبق، فللفرقدين ما للدبران، وكذا السرطان غالبًا، وقريشيات وأذرعات بمنزلة المسمى به مجردًا مع الأفراد لفظًا ومعنى.

(١) البيت من الرافر وهو لجريز في ديوانه (ص ٣١٨)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٩٣).

الشاهد فيه: جمع «خالدة» على «خوالد» جمع تكسير، والأكثر جمعه جمع تصحيح: خاللات.

(٢) البيت من الكامل وهو لأبي العيال الهذلي في الدرر (١/ ١٢٥)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٤٣٤).

الشاهد فيه: «جمادى» حيث لم تسلب علميته بخلاف غيره وما بعده، فإن العلم إذا جمع يقدر تنكيهه، ثم يثنى ويجمع. (المعجم المفصل ٢/ ٦٨٠).

(٣) البيت من الكامل، وهو لجريز في ديوانه (ص ٥٠)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٤٦٢)، وجمع الهوامع (١/ ٤٢).

الشاهد فيه: «عمائتين» حيث ورد علمًا دون أن تسلب التشية علميته.

ص: ومُسَمَّياتُ الأعلامُ أولو العلم، وما يحتاج إلى تعيينه من المؤلفات، وأنواعُ معانٍ، وأعيانٌ لا تُؤلف غالباً، ومن النوعِ ما لا يلزم التعريف.

ش: أولو العلم يعم الملائكة عليهم السلام، وأشخاص الإنس والجن، والقبائل، ويعمُّ ما يحتاج إلى تعيينه من المؤلفات: السُّورُ، والكتبُ، والكواكبُ، والأمكنةُ، والخيَلُ والبغالُ والحميرُ، والإبلُ، والبقَرُ، والغنمُ، والكلابُ، والسلاحُ، والملابسُ، فهذه وما أشبهها تدعو الحاجة إلى تعيين مسمياتها، فاستحقت أن توضع لأفرادها أسماءٌ تميز بها.

وأما ما لا يحتاج إلى تعيين فرد من أفرادهِ كالمعانى والوحوش فلا يصلح أن يوضع له علم خاص، بل إن وضع لشيء منه علم للنوع بأسره، وليس بعض أشخاصه أولى به من بعض، فمثال ما وضع منه للنوع المعنوي: بَرَّةٌ للمبرة، وفجارٌ للفرجة، وخِيَابٌ بنِ هَيَّابٍ للخسران، ووَادِيٌ تَخِيْبٌ للباطل.

ومثال ما وضع للنوع العيْنِي: أبو الحارث وأسامة للأسد؛ وأبو جَعْدَةُ وذُوَالَّةٌ للذئب، قال سيبويه: إذا قلت: هذا أبو الحارث، فإنما تريد هذا الأسد، أى هذا الذى سمعت باسمه أو عرفت أشباهه، ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفته بعينه كمعرفة زيد، ولكنه أراد هذا الذى كل واحد من أمته له هذا الاسم، هذا نصه فى باب ترجمته: هذا بابٌ من المعرفة يكون الاسم الخاص فيه شائعاً فى أمته ليس منها بأولى من الآخر.

فجعلهُ خاصّاً شائعاً فى حال واحدة، فخصوصه باعتبار تعيينه الحقيقة فى الذهن، وشياعه باعتبار أن لكل شخص من أشخاص نوعه قسطاً من تلك الحقيقة فى الخارج. ولما كان لهذا الصنف من الأعلام خصوص من وجه، وشياع من وجه جاز فى بعضها أن يستعمل تارة معرفة فيعطى لفظه ما تعطاه المعارف الشخصية، وأن يستعمل تارة نكرة فيعطى لفظه ما تعطى النكرات، والطريق فى ذلك كله السماع. فمما جاء بالوجهين: فَيَنَّةٌ وَغُدُوَةٌ وَبُكْرَةٌ وَعَشِيَّةٌ، فلك أن تقول: فلان يأتينا فَيَنَةً بلا تنوين، أى يأتينا الحين دون الحين، ولك أن تقول: يأتينا فَيَنَةً بتنوين، أى حيناً دون حين.

فتختلف التقديرات والمراد واحد. وكذلك فلان يتعهدنا غدوة وبكرة وعشية، أى الاوقات المعبر عنها بهذه الاسماء، فلا تنون إذا قصدت بها ما يقصد بالمقرون بالالف واللام عهديتين أن جنسيتين كما تفعل بأسامة وذوالة، إلا أن لك فى غدوة وبكرة وعشية أن تنونها مؤولاً لها بمجرد من الالف واللام، وليس لك ذلك فى أسامة وذوالة، ولا علة لذلك إلا مجرد الاتباع لما صح من السماع.

وقد وضعوا لبعض المألوفات أعلاماً نوعية، كقولهم للأحمق أبو الدغفاء، وللمجهول شخصه ونسبه هيّان بن بَيّان، والشَّلَاكُ بنُ بُهْلَل، وَثَهْلَل وَفَهْلَل. ومن ذلك قولهم لنوع الأمة: اقعُدَى وقومى. ولنوع العبد: قنور بن قنور ولنوع الفرس أبو المضاء.

ومن أبى الدغفاء وما بعده احتزرت بقولى «لا تؤلف غالباً» وإلى نحو فَيَنَة أشرت بقولى «ومن النوعى ما لا يلزم التعريف».

ص: ومن الأعلام الأمثلة الموزونُ بها. فما كان منها بتاء تأنيث أو على وزن الفعلُ به أولى، أو مزيداً آخره ألف ونون، أو ألف إلحاق مقصورة لم ينصرف إلا منكراً.

وإن كان على زنة منتهى التكسير، أو ذا ألف تأنيث لم ينصرف مطلقاً، فإن صلحت الألف لتأنيث وإلحاق جاء فى المثال اعتباران، وإن قرن بما ينزل منزلة الموزون فعلمه حكمه.

ش: الأمثلة الموزون بها كقولك: وزن عامر وطلحة وأرنّب وعمر: فاعِل وفَعْلَة وأفعل وفُعْل، فهذه وأشباهاها معارف؛ لأن كل واحد منها يدل على المرد دلالة تتضمن الإشارة إلى حروف وهيّاته، ولذلك تقع المعرفة بعده صفة والتكرة حالاً، كقولك: لا ينصرف فُعْلُ المعدول، بل ينصرف فُعْلٌ غير معدول.

والأمثلة المشار إليها بالنسبة إلى الصرف ومنعه على أربعة أقسام: قسم ينصرف مطلقاً، وقسم لا ينصرف مطلقاً، وقسم لا ينصرف فى التعريف دون التنكير، وقسم له اعتباران هو فى أحدهما كالثانى، وفى الآخر كالثالث.

فالأول: كَفَعَلَ؛ لأنه ليس فيه مع العلمية سبب ثان.

والثاني: كَفَعَلَاءَ وفعلَى مما فيه ألف التأنيث ممدودة أو مقصورة، وكَمَفَاعِلٍ ومفاعيل مما فيه زنة متهى التكسير.

والثالث: كَفَعَلَةً وأَفَعَلَ وفَعْلَان وفَعْلَى، مما فيه التأنيث أو وزن الفعل أو الألف والنون المزيديتان أو ألف الإلحاق المقصورة، فهذه لا تنصرف ما دامت معارف، وتنصرف إذا وقعت موقعاً يوجب تنكيرها، كقولك: كل فَعْلَةٌ صحيح العين فجمعه فَعَلَاتٍ إن كان اسماً، وفَعْلَاتٍ إن كان صفة، وكل فَعْلَان ذى مؤنث على فَعْلَى لا ينصرف، وكل أَفَعَلَ غير علم ولا صفة ينصرف.

والرابع: الذى له اعتبار أن فعلى بفتح الفاء وكسرها، فإن ألفه صالحة للتأنيث وصالحة للإلحاق، فإن حكم بتأنيثها كان ما هى فيه غير منصرف فى تعريف، ولا تنكير، وإن حكم بكونها للإلحاق كان ما هى فيه غير منصرف فى التعريف منصرفاً فى التنكير.

وإن قُرِنَ بالثال ما يتزله منزلة الموزون، فحكمه حكم ما نزل منزله، كقولك: هذا رجلٌ أَفَعَلَ، فحكم أَفَعَلَ هنا حكم أسود ونحوه من الصفات؛ لأن اقترانه برجل نزله منزلة الموزون، فتساويا فى الحكم وامتناع الصرف، وخالف سيبويه المازنى فى هذا الأخير فقال: ينبغى أن يصرف، ورد المبرد عليه وصوب قول سيبويه.

ص: وكذا بعض الأعداد المطلقة.

ش: المراد بالأعداد المطلقة المدلول بها على مجرد العدد دون تقييد بعداد، كقولهم: ثلاثة نصف ستة، وأربعة نصف ثمانية، فهذه الأسماء قد حكم بعلميتها، ومنع صرفها للتعريف والتأنيث، وهى جديرة بذلك؛ لأن كلاً منها يدل على حقيقة معينة دلالة مانعة من الشركة، متضمنة الإشارة إلى ما ارتسم منها، ولو عومل بهذه المعاملة كلُّ عدد مطلق لصح، ولو عومل بذلك غير المعداد من أسماء المقادير لم يجز؛ لأن الاختلاف فى حقائقها واقع، بخلاف العدد فإن حقائقه لا تختلف بوجه.

ص: وَكَتَبُوا بِفُلَانٍ وَفُلَانَةٍ عَنْ نَحْوِ: زَيْدٍ وَهَنْدٍ، وَبِأَبِي فُلَانٍ وَأُمِّ فُلَانَةٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَبِالْفُلَانِ وَالفُلَانَةِ عَنْ نَحْوِ: لَاحِقٍ وَسَكَابٍ وَبِهَنْ وَهَنْتَ أَوْ هَنْتَ عَنْ اسْمِ جَنْسٍ غَيْرِ عِلْمٍ، وَبِهَنْتُ عَنْ جَامَعَتٍ، وَبَكَيْتَ أَوْ كَيْتَ وَبَذَيْتَ أَوْ ذَيْتَ أَوْ كَذَا عَنْ الْحَدِيثِ، وَقَدْ تُكْسَرُ أَوْ تَضُمُّ نَاءٌ كَيْتَ وَذَيْتَ.

شر فلانٌ وأبو فلان وأُم فلانة أسماءٌ يَكْنَى بِهَا عَنْ أَعْلَامٍ أُولَى الْعِلْمِ، إِلَّا أَنْ فُلَانًا كُنَايَةً عَنْ كُنْيَةٍ مَذْكَرٍ عِلْمٍ كَأَبِي زَيْدٍ عَبْدَ اللَّهِ، وَفُلَانَةٌ كُنَايَةً عَنْ اسْمِ امْرَأَةٍ كَهَنْدٍ وَأُمَةَ اللَّهِ، وَأُمُ فُلَانٍ كُنَايَةً عَنْ كُنْيَةِ امْرَأَةٍ كَأُمِّ خَالِدٍ وَأُمِّ سَلِيمٍ.

وَدَعَتْهُمْ الْحَاجَةُ إِلَى الْكُنَايَةِ عَنْ أَعْلَامِ الْبَهَائِمِ الْمَالُوفَةِ، فَكُنُوا عَنْ مَذْكَرِهَا كَلَاخِقٍ بِالْفُلَانِ، وَعَنْ مَوْثِقِهَا كَسَكَابٍ بِالْفُلَانَةِ، فَزَادُوا الْآلِفَ وَاللَّامَ فَرْقًا بَيْنَ الْكُنَايَتَيْنِ.

وَكَمَا كُنِيَ عَنْ عِلْمِ الْمَذْكَرِ بِفُلَانٍ، وَعَنْ الْمَوْثِقِ بِفُلَانَةٍ، كُنِيَ عَنْ مَذْكَرِ اسْمِ الْجَنْسِ بِهَنْ، وَعَنْ مَوْثِقِهَا بِهَنْتَ أَوْ هَنْتَ إِذَا كَانَ لِلْمَتَكَلِّمِ غَرَضٌ فِي السَّرِّ. وَلِذَاكَ كَثُرَتِ الْكُنَايَةُ بِهِ عَنِ الْفَرْجِ، وَعَنْ فِعْلِ الْجَمَاعِ بِهَنْتُ، وَيُقَالُ لِلْمُرْسَلِ بِحَدِيثِ قُلْ ذَيْتَ وَكَيْتَ. أَوْ قُلْ كَيْتَ وَذَيْتَ، بِفَتْحِ نَاءٍ وَكُسْرِهَا وَضَمِّهَا، وَلَيْسَ مَعَ التَّشْدِيدِ إِلَّا الْفَتْحُ، وَقَدْ يَقَعُ مَكَانَهَا كَذَا وَكَذَا.

باب الموصول

ص: وهو من الأسماء ما افتقر أبداً إلى عائد أو خَلْفه، وجملة صريحة أو مؤولة غير طليية ولا إنشائية.

ش: نهت بقولي «وهو من الأسماء» على أن الحرف الموصول لم يقصد دخوله في الحد، بل قُصِدَ الاختصارُ على حد الموصولات الاسمية.

واحتُرِزَ «بالعائد» من: حيث وإذ وإذا، فإنها أسماء تفتقر إلى جملة لكنها مستغنية عن عائد.

واحتُرِزَ «بأبداً» من النكرة الموصوفة بجملة فإنها على حال وصفها بها تفتقر إليها وإلى عائد، لكن الموضع بالأصالة لفرد، وتؤول الجملة به، ويغنى ذكره عنها، فالافتقار إلى ما تؤول به لا إليها، وإن صدق في الظاهر أنها مُتَقَرُّ إليها، فلا يصدق على الافتقار إليها أنه كائن أبداً. بخلاف الجملة الموصول بها فإن الافتقار إليها كائن أبداً عند ذكر الموصول، وإذا وقع موقعها ظرف أو حرف جر وجب تعليقه بفعل مسند إلى ضمير الموصول، وإذا وقعت الصلة صفة موصولا بها الألف واللام يجب تأويلها بفعل، ولذلك تعمل حينئذ ماضية المعنى وحاضرتة ومستقبلته، وإذا لم تقع صلة فلا تعمل إلا في حضور أو استقبال، وإلى الصفة المشار إليها والظرف وحرف الجر أشرت بقولي «أو مؤولة».

وأشرت بقولي «أو خَلْفه» إلى أن العائد قد يغنى عنه قرينة تدل عليه، أو ظاهر يقوم مقامه كقوله:

وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ^(١)

(١) البيت من الطويل وهو للمجنون في الدرر (١/ ٢٨٦)، ويلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ٦٧)، وجمع الهوامع (١/ ٨٧).

الشاهد فيه: مجيء الاسم الظاهر وهو لفظ الجلالة «الله» مغنياً عن الضمير العائد من الصلة إلى الموصول.

أراد: وأنت الذي في رحمته أطمعُ وقيد الجملة الموصول بها بكونها غير طلبية ولا إنشائية؛ لأن الغرض بالصلة تحصيل الوضوح للموصول، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد، فهي أخرى بالألا يتحصل بها وضوح غيرها، وأما الإنشائية فإن حصول معناها مقارن لحصول لفظها، فلا يصلح وفوعها صلة؛ لأن الصلة مُعرِّفة، والموصول مُعرَّف، فلا بد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه.

والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة، وذلك غير لازم؛ لأن الموصول قد يراد به معهود، فتكون صلته معهودة، كقوله تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الاحزاب: ٢٧]، وكقول الشاعر:

أَلَا أَيُّهَا الْقَلْبُ الَّذِي قَادَهُ الْهَوَى

أَفَقْ لَا أَقْرَأَ اللَّهَ عَيْنَكَ مِنْ قَلْبٍ

وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته، كقوله تعالى: ﴿كَمْثَلِ الَّذِي يَتَّقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ [البقرة: ١٧١]، وكقول الشاعر:

فَيَسْمَعِي إِذَا أَبْنَى لِيْهْدِمَ صَالِحِي

وليس الذي يبنى كمن شأنه الهدم

وقد يقصد تعظيم قتبهم صلته كقول الشاعر:

فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ أَغْلَبَ وَإِنْ يَغْلِبِ الْهَوَى

فمثل الذي لا قيت يغلب صاحبه^(١)

ومثله قوله عز وجل: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنْ آلَمٍ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، وقول الشاعر:

وَكُنْتَ إِذَا أَرْسَلْتَ طَرْفَكَ رَائِدًا

لقلبك يوماً أتعببتك المناظرُ

(١) البيت من الطويل وهو لابن ميادة في ديوانه (ص ٧٣)، والأغاني (٢/ ٢٦٥).

الشاهد: أن الموصول قد يقصد تعظيمه، قتبهم صلته.

رَأَيْتَ الَّذِي لَا كُلَّهُ أَنْتَ قَادِرٌ

عليه ولا عن بعضه أنت صابر

ص: ومن الحُرُوف ما أَوَّلُ مع ما يليه بمصدر، ولم يَحْتَجِ إلى عائد.

ش: لما كان الموصول على ضربين: أحدهما من الأسماء، والآخر من الحروف، وفرغت من حد الأول، شرعت في حد الثاني.

فقولِي «ما أَوَّلُ بمصدر» يتناول: صه، أى سكوْتًا ونحوه، فإنه يؤول بمصدر معرفة إن لم ينون، وبمصدر نكرة إن نون. ويتناول أيضًا الفعل المضاف إليه نحو: حين قمت، فإن معناه: حين قيامك، ويتناول أيضًا نحو: هو، من قوله تعالى: ﴿هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨]، فإنه بمعنى العدل. فاحترزت من هذه الأشياء ونحوه بقولِي «مع ما يليه» فإن هذه الأشياء مؤولة بمصادر لا مع شيء يليها، بخلاف الحروف الموصولة فإنها تؤول بمصادر مع ما يليها من صلاتها.

ولما كان «الذى» قد يوصف به مصدر ثم يحذف المصدر ويقام هو مقامه، فيصدق عليه حيثئذ أنه مؤول مع ما يليه بمصدر، مع أنه ليس من الحروف الموصولة، احترزت منه بعدم الاحتياج إلى عائد، فإن «الذى» الموصوف به مصدر على ما قدر لا يستغنى عن عائد، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩]، أى كالخوض الذى خاضوه، فحذف الخوض وأقيم الذى مقامه، وحذف العائد إلى الذى لأنه منصوب متصل بفعل، وحذف مثله كثير.

فمن الأسماء: الذى والتى للواحد والواحدة، وقد تُشَدُّ بـاءِهما مكسورتين أو مضمومتين، أو تُحَذَّفَانِ ساكنًا ما قبلهما أو مكسورًا، وبخلفهما فى الثنية علامتها مُجَوِّزًا شَدُّ نونها وحذفها، وإن عُنِيَ بالذى من يَعْلَمُ أو شَبَّهَ فجمعه الذين مطلقًا. وَيُعْنَى عنه الذى فى غير تخصيص كثيرًا، وفيه للضرورة قليلًا، وربما قيل: اللذون رفعًا، وقد يقال: لَذَى وَلَذَانِ وَلَذِينَ وَلَتَى وَلَاتَى.

ش: لما ثبت أن الموصول ضربان: أحدهما من الأسماء والآخر من الحروف، شرعت فى ذكر الأسماء، فبدأت بالذى والتى لأنهما كالأصل لغيرهما، فإن غيرهما

إذا أشكل أمره يستدل على موصوليته بصلاحيه موضعه للذي إن كان مذكراً والتي إن كان مؤنثاً، وفي الذي والتي ست لغات.

الأولى: ما بدئ به.

والثاني: حذف الياء مع بقاء الذال والتاء مكسورتين كقول الشاعر:

لَا تَعْذِلِ اللَّذَّ لَا يَنْفَكُ مُحْتَسِبًا

حمدا وإن كان لا يُبقى ولا يذر

والثالثة: حذف الياء وتسكين الذال كقول الشاعر:

فَلَمْ أَرَيْنَا كَانَ أَحْسَنَ بَهْجَةً

مِنَ اللَّذِّ لَهُ مِنْ آلِ عِزَّةٍ عَامِرٌ^(١)

وكقول الآخر:

مَا اللَّذُّ يَسُوءُكَ سُوءًا بَعْدَ بَسْطِ يَدِ

بِالْبِرِّ إِلَّا كَمِثْلِ الْبَغْيِ عَدَوَانَا

ومثله:

فَمَا نَحْنُ إِلَّا مِنْ أَنَاسٍ تَحْرَمُوا

بِأَذْنِي مِنَ اللَّذِّ نَحْنُ فِيهِ وَأَبْرءُوا

والرابعة: تشديد الياء مكسورة كقول الشاعر:

وَلَيْسَ الْمَالُ فَاعْلَمُهُ بِمَالِ

وإن أرضاك إلا لِلَّذِي

يَنَالُ بِهِ الْعِلاَاءَ وَيَمْتَنِّهِنَّ

لَأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِيِّ^(٢)

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٦٧١)، وجمع الهوامع (١/ ٨٢).

الشاهد فيه قوله: «اللذ» والأصل «الذي» فحذف الياء وأسكن ما قبلها.

(٢) البيتان من الوافر وهما بلا نسبة في الأزهية (ص ٢٩٣)، والإنصاف (٢/ ٦٧٥)، وجمع

الهوامع.

الشاهد فيه: «للذي» حيث شدد ياء «الذي».

والخامسة: تشديد الياء مضمومة كقول الشاعر:

أَغْضِ مَا اسْطَعْتَ فَالكَرِيمُ الَّذِي

يَأْلَفُ الْحِلْمَ إِنْ جَفَّاهُ بِنْدِي^(١)

السادسة: حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة، وبهذه اللغة قرأ بعض

الأعراب، قال أبو عمرو بن العلاء: سمعتُ أعرابياً يقرأ بتخفيف اللام: ﴿صِرَاطُ الَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٧].

ومن استعمال اللت قوله:

سُغِفَتْ بِكَ اللَّتِ تَيْمَنُكَ فَمِثْلُ مَا

بِكَ مَا بِهِمَا مِنْ لَوْعَةٍ وَغَرَامٍ^(٢)

ومن استعمال اللت قوله:

أَرْضَنَا اللَّتْ أَوَتْ ذَوِي الْفَقْرِ وَالذُّ

لَ فَاصْضُوا ذَوِي غِنًى وَاعْتَرَّازِ

ومثله:

فَقُلْ لِّلَّتْ تَلُومُكَ إِنْ نَفْسِي

أَرَاهَا لَا تُعَوِّذُ بِالتَّئِمِّمِ^(٣)

وقد استغنوا في التثنية بقولهم: اللذان واللتان عن اللذين واللتين، فاعتبروا

أخف اللغات وإن كانت أقل من الذي والتي، وذلك أن المفرد أخف من المثنى،

وخفف جواراً بحذف الياء، فلما قصدوا التثنية وهي أثقل من الإفراد وأحوج إلى

(١) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٥٧)، وهمع الهوامع (١/ ٨٢).

الشاهد فيه: «بِنْدِي» حيث بناه على الضم.

(٢) البيت من الكامل وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٥٩).

والشاهد: «اللت» حيث حذف الياء على لغة.

(٣) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في الأزهية (ص ٣٠٣)، والدرر (١/ ٢٥٨).

والشاهد: حذف الياء من «اللت». على لغة.

التخفيف التزمَ فيها من حذف الياء ما كان في الأفراد جائزاً، وجوز تشديد النون عوضاً عن المحذوف. ولما كان الحذف مستعملاً في الأفراد بوجه ما لم يكن التعويض لازماً جائزاً.

ولما كانت الثنية من خصائص الأسماء المتمكنة ولحقت الذي والتي، وكان لحاقها لها معارضةً لشبهها بالحروف أعربا في الثنية، كما جعلت إضافة أى معارضةً لشبهها بالحرف فأعربت.

ولم يُعرب أكثر العرب «الذين» وإن كان الجمع من خصائص الأسماء؛ لأن الذين مخصوص بأولى العلم، والذي عام، فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة، بخلاف اللذين واللتين، فإنهما جرتا على سنن المثنيات المتمكنة لفظاً ومعنى.

وعلى كل حال ففي الذي والذين شبه بالشجى والشجين في اللفظ وبعض المعنى فلذلك لم تجمع العرب على ترك إعراب الذين، بل إعرابه في لغة هذيل مشهور، فيقولون: نصرت الذين آمنوا على الذين كفروا، ومن ذلك قول بعضهم:

وينو نويجية الذون كأنهم

معط مخرمة من الخزان^(١)

وإذا لم يقصد بالذي مخصص جاز أن يعبر به عن جمع حملاً على مَنْ كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣]، ولو لم يكن المراد به جمعاً لم يشر إليه بجمع ولا عاد ضمير جمع، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿كَمَا يَقْرَأُ الَّذِي يَخِطُّهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فلو لم يرد به جمع لم يضرب به مثل لجمع.

فإن قُصِدَ بالذي مُخَصَّصٌ فلا محيصَ عن اللذين في الثنية، والذين في الجمع، ما لم يضطر شاعر، كقوله:

(١) البيت من الكامل وهو بلا نسبة في الأهمية (ص ٢٩٨).

الشاهد فيه: «الذون» في جمع الذي على لغة هذيل.

أَبْنَى كُلِّبٍ إِنْ عَمَّى اللَّذَا
قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَا

وكقول الآخر:

وإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ
هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

ومن قال: الذون رفعًا والذين نصبًا وجرًا قال في اللاء إذا أريد به ما يراد بالذين: اللاءون رفعًا، واللائن جرًا ونصبًا. وقال «الذين» مطلقًا قال «اللائن» مطلقًا. وقيل: اللاءون في الرفع واللائن في النصب والجر لغة هذيل.

ويقال أيضًا في اللاء بمعنى اللاتي إذا جمع اللاءات معربًا ومبنيًا على الكسر، ومنه قول الشاعر:

أُولَئِكَ إِخْوَانِي الَّذِينَ عَرَفْتَهُمْ
وَإِخْوَانُكَ اللَّاءَاتِ زَيْنٌ بِالْكَتَمِ

بضم التاء على الإعراب، ويكرها على البناء.

ص: ومعنى الذين الآلى والألاء واللاء واللائن مطلقًا، أو جرًا ونصبًا واللاءون رفعًا. وجمع التي اللاتي واللاتى واللواتى، ويلا ياءات، واللاء واللواء، واللاءات مكسورًا أو معربًا إعراب أولات والآلى. وقد ترادف التي واللاتى ذات ودَوَات مضمومتين مطلقًا.

ش: المشهور في الآلى ورودها بمعنى الذين، وفي اللاء ورودها بمعنى اللاتي، وقد ترد الآلى بمعنى اللاتي، واللاتى بمعنى الذين، وقد جاءت الآلى بالمعنيين في قول الشاعر:

وَتُفْنَى الْأَلَى يَسْتَلْتُمُونَ عَلَى الْأَلَى

تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوْعِ كَالْحِدَا الْقُبْلِ (١)

وقال آخر فى ورود الالى بمعنى اللاتى:

وَأَمَّا الْأَلَى يَسْكُنُ غَوْرَ نَهَامَةِ

فَكُلُّ فِتْنَةٍ تَنْرُكُ الْحِجْلَ أَقْصَمًا (٢)

وقال آخر فى ورود اللاء بمعنى الذين:

فَمَّا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ

عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ مَهْدُوا الْحُجُورًا (٣)

وقال ابن الزبير:

أَرْحَنَى مِنَ اللَّاتَى إِذَا حَلَّ بَيْنَهُم

يَمْشُونَ فِي الدَّارَاتِ مَشَى الْأَرَامِلِ

وقال كثير:

تَرُوقُ عِبُونَ اللَّاءِ لَا يَطْمَعُونَهَا

ويروى برباها الضجيج المكايف

(١) البيت من الطويل، وهو لا يى فؤيب الهذلى فى تخلص الشواهد (ص ١٣٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٧٨)، وجمع الهوامع (١/ ٨٣).

الشاهد فيه: «الالى» حيث استخدمت لجمع المذكر العاقل مرة ولجمع المذكر غير العاقل مرة أخرى.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى تخلص الشواهد (ص ١٣٨)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٥٣).

والشاهد: استعمال «الالى» لجمع المؤنث.

(٣) البيت من الوافر وهو لرجل من بنى سليم فى تخلص الشواهد (ص ١٣٧)، وأوضح المسالك (١/ ١٤٦)، وجمع الهوامع (١/ ٨٣).

الشاهد فيه: «اللاء» حيث جاء به بمعنى «الذين».

وله :

من اللاتى يعود الحلم فيهم
ويعطون الجزيل بلا حساب

وقال آخر فى اللاتين :

وإننا من اللاتين إن قلدرُوا عَفَوُوا
وإن آتربُوا جادوا وإن تَرَبُّوا عَفَوُوا^(١)

فقوله من اللاتين يحتمل أن يكون على لغة من يبنى، ويحتمل أن يكون على لغة من يعرب، فإن فيه لغتين كما فى الذين، واللاءون رفعا لغة هذيل، ومنه قول بعضهم :
همُ اللاءُون فكَوْا الغُلَّ عَنِ
بَمَرِ الشَّاهِجَانِ وَهُمْ جَنَاحِي^(٢)

وقيل الألاء بمعنى الآلى، قال كثير :

أَبَى الله لِلشَّمِّ الأَلَاءَ كَـأَنَّهُمْ
سَيُوفٌ أَجَادَ القَيْنَ يَوْمَا صِقَالِهَا

والصحيح أن الذين جمع الذى مراداً به من يعقل، وأن اللاتين جمع اللاء مرادف الذين، وأن اللاءات جمع اللاء مرادف اللاتى. وكذلك اللواتى واللواتى هما جمعان للاتى واللاتى، على حد قولهم فى الهادى وهو العتق هواد، وفى الهابى وهو الغبار هواب.

وأما اللاتى فيحتمل أن يكون اسماً للجمع؛ لأنه ليس على بناء من أبنية الجمع، ويحتمل أن يكون جمعاً؛ لأنه متضمن لحروف التى، ويغتر كونه مخالفاً لأبنية الجموع كما اغتر فى اللتيا كونه مخالفاً لأبنية التصغير.

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٦٤).

والشاهد فيه : مجىء (اللاتين) كـ«الذين».

(٢) البيت من الوافر وهو للهذلى فى الأزهية (ص ٣٠٠)، والهمع (١/ ٨٣).

الشاهد فيه قوله : «هم اللاؤون» حيث جاءت بمعنى «الذين».

وأما اللاء والآلى وغيرهما من الموصولات الدالة على جمع فاسماء جموع؛ لأنها لا تتضمن حروف الواحد، وإثبات ياءات اللاتى واللاتى واللواتى واللواتى هو الأصل، وحذفها تخفيف واجتناب للاستطالة، وقد بالغوا حتى حذفوا التاء والياء من اللاتى واللواتى فقالوا: اللا واللوا، قال الراجز:

جَمَعْتُهُمَا مِنْ أَيْتُقْ غَزَارُ
مَنْ اللَّوَا شُرْقُنْ بِالصَّرَارِ^(١)

وقال الكميث:

وكانت من اللا لا يغيّرُها ابنُها
إذا ما الفلامُ الأحمقُ الأمَّ غيرا^(٢)

وقال آخر:

فَدُومِي عَلَى الْعَهْدِ الَّذِي كَانَ بَيْنَنَا
أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّامَا لَهْنُ عُهُودِ^(٣)

والأظهر عندي أن الأصل في: اللّوا، اللّواء. وفي: اللا، اللاء، ثم قصرا. وروى الفراء عن بعض فصحاء العرب: بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله به، أراد: التى أكرمكم الله بها، فحذف الألف، وحرك الباء بحركة الهاء. وأنشد فى ذوات بمعنى اللاتى:

جَمَعْتُهُمَا مِنْ أَيْتُقْ مَوَارِقُ
ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ
أراد اللاتى ينهضن، وتاء ذات وذوات مضمومة أبداً.

(١) الرجز بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٦٥)، وجمع الهوامع (١/ ٨٣).

الشاهد فيه: مجىء «اللى» بالقصر من جموع «التى».

(٢) البيت من الطويل وهو للكميث فى ديوانه (١/ ٣١٧)، والأزهية (ص ٣٠٥)، وجمع الهوامع (١/ ٨٣).

الشاهد فيه قوله: «اللا» بالقصر فى «اللاء».

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الأزهية (ص ٣٠٥).

والشاهد فيه: «اللا» بمعنى «اللاتى».

ص: وبمعنى الذى وفُروعه «مَنْ» و«مَا» و«ذَا» غير مُلغَى ولا مُشَار به بعد استفهام بما أو مَنْ، و«ذو» الطائفةُ مبنيةٌ غالباً، و«أَيُّ» مضافاً إلى معرفة لفظاً أو نية، ولا يلزم استقبال عامله ولا تقدُّمُهُ خلافاً للكوفيين، وقد يؤنث بالثناء موافقاً للتى، وبمعنى الذى وفُروعه «الألف واللام» خلافاً للمازنى ومن وافقه فى حرفيتها، وتوصل بصفة مَحْضَة، وقد توصل بمضارع اختياراً، ويمتدأ وخبر أو ظرف اضطراراً.

س: فروع الذى اللذان والذين والتى واللتان واللاتى، فمن وما صالحان لمواقعها كلها كقولك لمن قال: مررت برجل ويرجال وبامرأة وينسوة: عرفت مَنْ مررت به وَمَنْ مررت بهم، ومن مررت بها، ومن مررت بهن، وكقولك لمن قال: اشتريت كتاباً وثوبين وعمامة وملاحف، عرفت ما اشتريته، وما اشتريتهما، وما اشتريتهن.

وكذلك «ذَا» بعد استفهام بما أو من يقع أيضاً موقع الذى، وموقع كل واحد من فروع المبنية عليها، نحو: ماذا عملت أخيراً أم شرّاً؟ وماذا أنفقت أدرهمان أم ديناراً؟ وماذا صليت أركعة أم تسليمة؟ ومن ذا خطبت أهدأ أم دعدو؟.

فلو ألغيت «ذَا» حقيقة بتقدير سقوطها، أو حكماً بجعلها مع «مَا» و«مَنْ» شيئاً واحداً حكماً للموضع بما يستحقه لفظ أى الاستفهامية لو وقعت فيه، ويظهر أثر ذلك فى الجواب والتفصيل. فالجواب كقولك: خيراً، لمن قال لك: ماذا صنعت؟.

والتفصيل كقولك: أخيراً أم شرّاً؟ وأزيداً أم عمراً؟ فلو جعل «ذَا» بمعنى الذى لكان الرفع أولى فى الحالين، كما قال الشاعر:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يَحَاوِلُ

أَنْحَبَ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَيَاطُلُ

وعلى هذا تحمل قراءة أبى عمرو ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] بالرفع، وقراءة غيره بالنصب محمولة على الوجه الآخر.

ولو قصد «بِذَا» الإشارة، لكان «ماذا» و«مَنْ ذا» مبتدأ وخبراً واستغنى عن جواب وتفصيل.

وقد تكون «ماذا» فى غير الاستفهام والإشارة اسماً واحداً بمعنى الذى، أو بمعنى شيء كقول الشاعر:

دَعَى مَاذَا عَلِمْتُ سَأْتَقِيهِ
وَلَكِنْ بِالْمَغْشَى حَبِيبٌ حَدِيثُنِي^(١)

وأنشد أبو على قول الشاعر:

أَنْوَرًا مَسْرَعٌ مَاذَا يَا فَرُوقُ
وَحَبْلُ الْوَصْلِ مُنْبِتٌ حَدِيثُ^(٢)

وقال: فاعل سريع «ماذا» وما زائدة، ويجوز أن يكون «ماذا» اسماً واحداً كما هما فى قوله: دعى ماذا علمت.

أى دعى شيئاً علمت، كذا قال أبو على. وعندى أن جعلَ «ماذا» فى البيت الذى أوله «دعى» بمعنى الذى أولى من جعلها بمعنى شيء.

ومثل «ماذا» فى احتمال معنى شيء ومعنى الذى فى غير استفهام قول الشاعر:

فَلِلَّهِ مَاذَا هِيَ جَعَتْ مِنْ صَبَابَةٍ
عَلَى هَالِكٍ يَهْنِى بِهِندٍ وَلَا يَدْرِى

ويتعين إلغاء «ذا» أو جعلها مركبة مع ما فى قول جرير:

يَا خُرْزُرُ تَغْلِبْ مَاذَا بِأَلْ نَسُوتُكُمْ
لَا يَسْتَفِيقُنْ إِلَى الدَّيْرِينِ مَحْنَانَا^(٣)

(١) البيت من الوافر وهو للمعتب العبدى فى ديوانه (ص ٢١٣)، وخزانة الأدب (٧/ ٤٨٩)، وشرح شواهد المغنى (ص ١٩١).

الشاهد فيه قوله: «ماذا» حيث ركبت «ما» مع «ذا» فى اسم واحد موصول.
(٢) البيت من الوافر وهو لمالك بن زغبة الباهلى فى لسان العرب (٥/ ٢٤٤)، وللباهلى فى إصلاح المنطق (ص ٣٥)، ومغنى اللبيب (١/ ٣٠٢).

الشاهد: «ماذا» حيث جاءت «ما» زائدة، و«ذا» اسم إشارة.
(٣) البيت من البسيط وهو لجرير فى ديوانه (ص ١٦٧)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب (ص ٣٠١)، وجمع الهوامع (١/ ٨٤).

الشاهد: مجيء «ماذا» اسماً واحداً مستفهماً به.

وبترجح ذلك إذا كان بعدها الذى كقول ابن الدمينية:

فماذا الذى يَشْفَى من الحب بعدما

تشر به بطنُ الفؤادِ وظاهره

وقد تجعل «ذا» فى هذا البيت بمعنى الذى، والذى بعدها توكيداً أو خبر مبتدأ

مضمر، كقول معاوية رضي الله عنه:

إن الذين الألى أدخلتهم نَفَرٌ

لولا بواذر إرمـــــاد وإبراق

ويتعين أيضاً التركيب والإلغاء فى قول الشاعر:

وَأَبْلَغُ أَبَا سَعْدٍ إِذَا مَا لَقِيَتْهُ

نَذِيرًا وَمَاذَا يَنْفَعُنْ نَذِيرٌ^(١)

لأنها لو جعلت «ذا» بمعنى الذى لم يؤكد الفعل بعدها بالنون لأنه موجب، وإذا

لم يجعل بمعنى الذى كان الاستفهام مستولياً على الفعل بعدها فيسوغ توكيده بالنون.

ومثال «ذا» الموصولة بعد من الاستفهامية قول الأعشى ميمون:

وغريبة تاتى الملوك كريمة

قد قُلْتُهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا^(٢)

والاحتجاج بهذا البيت أولى من الاحتجاج بقول ابن أبى كاهل:

وَيَحْسَبُ أَنَّ النَّائِبَاتِ تَرْكَنَهُ

ومن ذا الذى عَرِبَنَهُ فَهُوَ وَازِرٌ

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٢٤٠).

الشاهد فيه قوله: «ماذا» حيث ركبت «ما» و«ذا» فجاءتا كلمة واحدة يستفهم بها.

(٢) البيت من الكامل وهو للأعشى فى ديوانه (ص ٧٧)، وخزانة الأدب (٤ / ٢٥٩)، وجمع

الهوامع (١ / ٨٤).

الشاهد: «من ذا قالها» فإنه استعمل «ذا» اسماً موصولاً بمعنى «الذى» بعد «من» الاستفهامية.

لاستصعاب دخول موصول على موصول، إلا أن يجعل الثاني تأكيداً لفظياً، أو خبر مبتدأ كما تقدم من قول ابن الدمينة:

فَمَاذَا الَّذِي يَشْفِي مِنَ الْحَبِّ

ومثل قول الأعشى قول أمية بن أبي عائد الهذلي:

أَلَا إِنَّ قَلْبِي لَدَى الظَّاعِنِينَ

حَزِينٌ قَمَنْ ذَا يُعَزِّي الْحَزِينَا^(١)

وبمعنى الذى وفروعه «ذو» فى لغة طيء، قال حاتم:

وَمَنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَى قَوْمٍ

وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي^(٢)

أراد، أى الدهر الذى لم يحسدونى فيه. ويتميز بعضها من بعض بالعائد أو بما هى له كقول الشاعر:

فَلِإِنِّ الْمَاءَ مَاءً أَبِي وَجَدُّي

وَيَثْرَى ذُو حَقَّرتُ وَذُو طَوَيْتُ

أى التى حفرت والثى طويت.

وبناؤها هو المشهور؛ وبعضهم يعربها بالحروف كما يعرب «ذو» بمعنى صاحب.

ويروى بالوجهين قول الشاعر:

وَأَمَّا كَرَامٌ مُوسِرُونَ أَتَيْتَهُمْ

فَحَسَنِي مَنْ ذَى عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا^(٣)

(١) البيت من المقارب، وهو لامية بن أبى عائد الهذلى فى ديوانه (ص ٦٣)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٤١).

الشاهد فيه: مجيء «ذا» اسم موصول بمعنى «الذى».

(٢) البيت من الوافر وهو لحاتم الطائي فى ديوانه (ص ٢٧٦)، وشرح الأشموني (١/ ٨١).

الشاهد: مجيء «ذو» بمعنى الذى.

(٣) البيت من الطويل وهو لمنظور بن سحيم فى الدرر (١/ ٢٦٨)، وشرح المفصل (٣/ ١٤٨)، وجمع الهوامع (١/ ٨٤).

الشاهد فيه قوله: «من ذى» حيث بنيت على السكون، وذلك على لغة طيء.

ومنهم من يقول: رأيت ذات فعلت، وذواتُ فعلن، بمعنى التى فعلت واللاتى فعلن. وقد تقدم التنبيه على ذلك.

وأطلق ابن عصفور القول بتثنيتهما وجمعها. وأظن حامله على ذلك قولهم: ذات وذوات بمعنى: التى واللاتى. فأضربت عنه لذلك.

ومن المستعمل بمعنى الذى وفروعه «أى» مضافة إلى معرفة لفظاً كقولك: اقصد أيهم هو أكرم. أو نية كقولك: سل منهم أيا تلقاه. ولا يلتزم استقبال عامله ولا تقديمه كما لا يلزم مع غيره. وقال الكوفيون يلزوم ذلك، ولا حجة لهم إلا كون ما ورد على وفق ما قالوه، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، وكقول الشاعر:

فادُّنُو إِلَى حَقِّكُمْ يَا خِزْدَه أَيُّكُمْ

شئُكُمْ وَإِلَّا فَيَاكُمْ وَإِيَانَا

وتقول فى «أى» قاصداً بها معنى التى: عليك من النساء بأيّهن تُرضيك، وبأيّهن ترضيك، قال الشاعر:

أَمَّا النِّسَاءُ فَأَهْوَى أَيُّهِنَّ أَرَى

لِلْحُبِّ أَهْلًا فَلَا أَنْفَكَ مَشْفُوفًا

وقال آخر:

إِذَا اشْتَبَهَ الرَّشْدُ فِي الْحَادِثَا

تَ فَارْضَ بِأَيَّتِهِنَّ قَدْ قُدِرَ^(١)

ومن المستعمل بمعنى الذى وفروعه «الآلف واللام» فى نحو: رأيت الحسن وجهه، والحسن وجهها، والكریم أبوهما، والكریم أبوهن، والكریم أبوهن.

(١) البيت من المتقارب وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٧٢)، وجمع الهوامع (١/ ٨٤).
الشاهد: حيث أثبت «أيا» بالتاء.

وزعم المازني أن الألف واللام للتعريف، وأن الضمائر عائدة على موصوفات محذوفة. وهذا ضعيف لوجهين:

أحدهما: أن ذلك لو جاء مع الألف واللام المعرفة لجاز مع التنكير، إذ فرق بين تقدير الموصوف متكرراً وتقديره معرّفاً، بل كان ذلك مع التنكير أولى؛ لأن حذف المنكر أكثر من حذف المعرف.

الثاني: أن الألف واللام لو كانت المعرفة لكان لحاقها اسم الفاعل قادحاً في صحة عمله مع كونه بمعنى الحال والاستقبال، والأمر بخلاف ذلك، فإن لحاق الألف واللام به يوجب صحة عمله، وإن كان ماضى المعنى، فعلم بذلك أن الألف واللام غير المعرفة، وأنها موصولة بالصفة؛ لأن الصفة بذلك يجب تأولها بفعل ليكون في حكم الجملة المصرح بجزأيها، ولأجل هذا التأويل وجب العمل مطلقاً، وحسن أن يعطف على اسم الفاعل الموصول به فعل صريح، كقوله تعالى: ﴿فَالْمَغِيرَاتُ صَبَحًا ۖ فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٣، ٤]، و﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [الحديد: ١٨].

وعُيِّنَت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين.

ووصل الألف واللام بفعل مضارع نحو قول الشاعر:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حَكُومَتُهُ

وَلَا الْأَصِيلُ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلُ^(١)

وكقول الآخر:

يَقُولُ الْحَنَّا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا

إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدُّعُ

(١) البيت من البسيط وهو للفرزدق في الإنصاف (٢/ ٥٢١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/

٢٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٨٥).

الشاهد: «الترضى» حيث أدخل الموصول الاسمى «أل» على الفعل المضارع، وهذا قليل.

فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففى ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار.
 وأيضاً فمقتضى النظر وصل الألف واللام، إذ هما من الموصولات الاسمية، بما
 توصل به أخواتها من الجمل الاسمية والفعلية والظروف، فمنعوها ذلك حملاً على
 المعرفة؛ لأنها مثلها فى اللفظ، وجعلوا صلتها ما هو جملة فى المعنى ومفرد فى
 اللفظ صالح لدخول المعرفة عليه، وهو اسم الفاعل وشبهه من الصفات. ثم كان فى
 التزام ذلك إيهام أن الألف واللام معرفة لا اسم موصول، فقصدا التنصيص على
 مغايرة المعرفة، فأدخلوها على الفعل المشابه لاسم الفاعل وهو المضارع، فلما كان
 حاملهم على ذلك هذا السبب، وفيه إيداء ما يحق إيدأوه، وكشف ما لا يصلح
 خفاؤه، استحق أن يجعل مما يحكم فيه بالاختيار ولا يخص بالاضطرار، ولذلك لم
 يقل فى أشعارهم، كما قل الوصل بجملة من مبتدأ وخبر كقوله:

مِنَ الْقَوْمِ الرُّسُولُ اللهُ مِنْهُمْ
 لَهُ دَأْنَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ^(١)

وبظرف كقول الراجز:

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ
 فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةِ ذَاتِ نَعَةٍ^(٢)

والتقدير: الذين رسول الله منهم، وعلى الذى معه. وقال متمم:

وَعَيَّرَنِي مَا غَالَ سَعْدًا وَمَالِكَا
 وَعَمْرًا وَحَجْرًا بِالْمُشَقَّرِ الْمَعَا

(١) البيت من الوافر وهو بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٢٠١)، وجواهر الأدب (ص ٣١٩)،
 وجمع الهوامع (١ / ٨٥).

الشاهد فيه: وصل «أل» فى الجملة الاسمية.

(٢) الرجز بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٢٠٣)، وجواهر الأدب (ص ٣٢١)، وجمع الهوامع
 (١ / ٨٥).

الشاهد فيه قوله: «المعه» حيث وصلت «أل» بالظرف.

قال بعضهم: أراد الذين معنا، وقال الكسائي: أراد معاً فأدخل الألف واللام، والقولان متقاربان.

وقال الشلوين: الدليل على أن الألف واللام حرف قولك: جاء القائم، فلو كانت اسماً لكانت فاعلاً واستحق قائم البناء؛ لأنه على هذا التقدير مهملة؛ لأنه صلة، والصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول.

والجواب أن يقال: قد قام الدليل على أنها غير المعرفة بدخولها على الفعل، وتصحيحها عمل اسم الفاعل ذى المضى، فلم يبق إلا كونها اسماً موصولاً إذ لا ثالث.

والجواب عن شبهة الشلوين أن يقال: مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول فى آخر الصلة؛ لأن نسبتها منه نسبة أجزاء المركب منه، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة، والجمل لا تتأثر بالعوامل، فلما كانت صلة الألف واللام فى اللفظ غير جملة جىء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع.

ويجوز حذف عائد غير الألف واللام إن كان متصلاً منصوباً بفعل أو وصف، أو مجروراً بإضافة صفة له تقديرًا، أو بحرف جرٍّ بمثله معنى ومتعلقًا بالموصول أو موصوف به. وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام، والمجرور بحرف وإن لم يكمل شرط الحذف.

ولا يحذف المرفوع إلا مبتدأ ليس خبره جملة ولا ظرفًا، بلا شرط عند الكوفيين، وعند البصريين بشرط الاستطالة فى صلة غير «أى» غالبًا، وبلا شرط فى صلتها.

وقيد العائد الذى يجوز بكونه لغير الألف واللام؛ لأن عائدهما عند الأكثر لا يحذف؛ لأنه يكمل صلتها صلة غيرهما ويميزهما من المعرفتين، ويبدى من التانيث والتثنية والجمع ما لا يبديانه.

وقيد بالنصب احترازًا من غير المنصوب، فإنه تفصيل يأتى ذكره.

وقيد المنصوب بالاتصال احترازًا من المنفصل، فإنه لا يجوز حذفه، إذ لو حذف جهل كونه منفصلاً.

واشترط في المتصل انتصابه بفعل أو وصف احترازاً من نصبه بغيرهما، نحو:
رأيت الذي كأنه أسد، فإن حذفه لا يجوز. ومثل الجائز الحذف لاتصاله بفعل قوله
تعالى: ﴿وَأَمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٤١]، ومنه قول الشاعر:

كَأَنَّكَ لَمْ تُسَبِّقْ مِنَ الدَّهْرِ سَاعَةَ
إِذَا أَنْتِ أَدْرَكْتَ الَّذِي كُنْتَ تَطْلُبُ

وقال آخر:

وَحَاجَةٌ دُونَ أُخْرَى قَدْ سَمَحَتْ بِهَا

جَمَعْتُهَا لِلَّتِي أَخْفَيْتُ عَنْوَانَا

ومما جاء بوجهين قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمَلُهُمْ أَيَّدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، ﴿وَفِيهَا مَا
تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١]، قرأ أبو بكر، وحمزة، والكسائي بالحذف فيهما،
ووافقهم في «تشتهي» ابن كثير وأبو عمرو.

ومثال المتصل الجائز الحذف لنصبه بوصف قوله:

مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلٌ فَاحْمَدْنَهُ بِهِ

فَمَا لِلَّذِي غَيَّرَهُ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ^(١)

وقول:

وَلَيْسَ مِنَ الرَّاجِي يَخِيبُ بِمَا جَدَّ

إِذَا عَجَزَهُ لَمْ يَسْتَنْبِئْ بِدَلِيلِ

تقدير الأول: مؤليكه، وتقدير الثاني: من الراجي.

ومثال المجرور بإضافة صفة تقديرًا قوله تعالى: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ
مُبْدِيهِ﴾ [الاحزاب: ٣٧]، فهذا مثال الإثبات، ومثال الحذف قوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا
أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، ومثله قول الشاعر:

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٦٩)، وتخليص الشواهد (ص
١٦١)، وشرح الأشموني (١/ ٧٩).

الشاهد فيه: «مؤليك» حيث حذف عائد الصلة.

وَيَصْفُرُ فِي عَيْنِي تِلَادِي إِذَا انْتَنَتْ
بِمَعْنَى بِإِذْرَاكَ الَّذِي كُنْتُ طَالِبًا^(١)

ومثله:

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي الضَّوَارِبُ بِالْحَصَى
وَلَا زَاجِرَاتُ الطَّيْرِ مَا اللَّهُ صَانِعُ

ومثال المجرور بحرف جرٍّ بمثله الموصول أو موصوف به: مررت بالذى مررت به،
أو بالرجل الذى مررت به، فهذه مثال الإثبات. ومثال الحذف قوله تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ
مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنين: ٢٣]، ومثله قول الشاعر:

نُصَلِّي لِلَّذِي صَلَّتْ قُرَيْشٌ
وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَحَدَ الْعُمُومُ^(٢)

أراد نصلى للذى صلت له، فحذف العائد المجرور باللام؛ لأن الموصول مجرور
لمثلها معنى ومتعلقاً، وكذا لو كان أحد المتعلقين فعلاً والآخر صفة بمعناه كقوله:

وَقَدْ كُنْتُ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حَقَبَةً
فَسُبُّحٌ لَأَنَّ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِعٌ^(٣)

(١) البيت من الطويل وهو لسعد بن ناثب فى تخليص الشواهد (ص ٦١٣)، وشرح ديوان
الحماسة للمرزوقى (ص ٦٩).

الشاهد فيه قوله: «وكننت طالباً» حيث حذف الضمير المجرور بإضافة الوصف إليه، والتقدير:
كننت طالبه.

(٢) البيت من الوافر وهو بلا نسبة فى شرح قطر الندى (ص ١١٠)، والمقرب (١/ ٦٢).
الشاهد فيه قوله: «للذى صلت قريش» حيث حذف من جملة الصلة التى هى قوله: «صلت
قريش» العائد إلى الاسم المؤول، وهو قوله: «الذى» للمجرور محلاً باللام، وهذا العائد
ضمير مجرور بحرف جر.

(٣) البيت من الطويل وهو لعترة فى ديوانه (ص ٢٩٨)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٧٨)، وبلا
نسبة فى الأشباه والنظائر (١/ ٥٦).

الشاهد: «بالذى أنت بائع» حيث حذف العائد أى الضمير العائد على اسم الموصول «الذى».

وكذا لو كان الموصوف مجروراً بها كقوله:

إِنْ تُغْنِ نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُنَيْتِ

نَفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَرُ بِمَا ظَفَرُوا

أراد الذى عنيت به فحذف المجرور بالباء؛ لأن الموصوف بالموصول مجرور بمثلها.

ولا يجوز حذف العائد المجرور إن خلا عما شرط فى جواز حذفه إلا قليلاً، ومنه قول حاتم:

وَمِنْ حَسَدٍ يَجْجُورُ عَلَى قَسْوَمِي

وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَخْسُودُونِي^(١)

ومثله قول الفرزدق:

لَعَلَّ الَّذِي أَصْنَعُ دَنْنِي أَنْ يَرُدَّنِي

إِلَى الْأَرْضِ إِنْ لَمْ يَقْدِرِ الْحَيْنَ قَادِرُهُ

وربما حذف إن جر بمثل ما جر به الموصول معنى لا متعلقاً كقول الشاعر:

فَأَبْلَغَ الْحَارِثَ بْنَ نَضْلَةَ وَالـ

مَرَّةً مَعْنَى يَلُومُ مَنْ يَثِقُ^(٢)

أراد من يثق به، ومثله:

وإِنْ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا

وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمَ^(٣)

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من المديد وهو بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص ١٦٥).

الشاهد: «من يثق» يريد «من يثق به» فحذف للضرورة العائد المجرور بالحرف.

(٣) البيت من الطويل، وهو لرجل من همدان فى شرح التصريح (١ / ١٤٨).

والشاهد فيه: «وهو على من صبَّه الله» حيث حذف العائد إلى الموصول من جملة الصلة، وهو ضمير المجرور محلاً بحرف جر محذوف.

أراد: من صبه الله عليه، وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام كقوله:

مَا الْمُسْتَفْزُ الْهَوَىٰ مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ

وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرٍ^(١)

وقد يحذف العائد المجرور لمثله بعد الصلة كقوله:

لَوْ أَنَّ مَا عَاجَلَتْ لَيْنَ فَوَادِهَا

فَقَسَا اسْتَلَيْنَ بِهِ لِأَنَّ الْجَنْدَلَ

أراد: لو أن ما عاجلت به لين فوادها فقسا، فحذف به المتصل بعاجلت استثناء عنه بالمتصل باستلين وإن كان بعد الصلة؛ لأنه عائد على ما، والكلام واحد، وإلى مثل هذين أشرت بقولي: وقد يحذف المجرور بحرف، وإن لم يكمل شرط الحذف.

وقيدت جواز حذف العائد المرفوع بكونه مبتدأ احترازًا من غير المبتدأ كالفاعل، فإن حذفه وحذف ما أشبهه لا يجوز، وأما المبتدأ فإن عاد على أىّ جاز حذفه بإجماع طالت الصلة أو لم تطل، ما لم يكن خبره جملة أو ظرفًا. وإن عاد على غير أى ولم يكن خبره جملة ولا ظرفًا جاز حذفه عند الكوفيين مطلقًا كجوازه فى صلة أى، ولم يجز حذفه عند البصريين دون استكراه إلا إذا طالت الصلة، كقول بعض العرب: ما أنا بالذى قاتل لك سوءًا، أراد: ما أنا بالذى هو قاتل لك سوءًا، فحسن الحذف لطول الصلة بالمجرور والمنصوب. فإن زاد الطول ازداد الحذف حسنًا كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، التقدير والله أعلم: وهو الذى هو فى السماء إله، وهو فى الأرض إله.

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ١٧١)، وتخليص الشواهد (ص ١٦١)، وجمع الهوامع (١/ ٨٩).

الشاهد فيه قوله: «ما المستفز الهوى» حيث حذف عائد «أل» الموصولة، لأنه دل عليه دليل، والتقدير: ما المستفزه الهوى.

فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف ولم يمتنع كقول الشاعر:

مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ

وَلَا يَحْدُ عَنْ سَبِيلِ الْحِلْمِ وَالْكَرَمِ^(١)

أراد: لا ينطق بما هو سفه. ومثله قراءة بعض السلف: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي

أَحْسَنَ﴾ [الانعام: ١٥٤].

واشترط في جواز الحذف كون الخبر غير جملة ولا ظرف؛ لأنه لو كان أحدهما

ثم حذف المبتدأ لم يعلم حذفه؛ لأن ما بقى من الجملة أو الظرف، صالح للوصول به

دون شيء آخر، فامتنع الحذف.

ص: وهي حيثند على موصوليتها مبنية على الضم غالباً، خلافاً للخليل ويونس،

وإن حُذِفَ ما تُضَافُ إليه أعربت مطلقاً، وإن أنثت بالتاء حيثند لم تمنع الصرف خلافاً

لأبي عمرو.

ش: مذهب الخليل ويونس أن «أيا» الموصولة مُعْرَبَةٌ أبداً، وما ورد عنهم بما يوهم

البناء عند حذف شطر صلتها كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى

الرُّحْمَنِ عُثِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]، جعله الخليل محكيّاً بقول مقدر. وحكم يونس بتعليق الفعل

قبلها؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب، والحجة عليهما قول الشاعر:

إِذَا مَا لَقِيسِيَّتَ بَنَى مَالِكَ

فَسَلَّمَ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ^(٢)

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٦٨)، وشرح الأشموني (١/ ٧٨)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٤٦)، وجمع الهوامع (١/ ٩٠).

الشاهد: حذف العائد على الاسم الموصول والتقدير، بما هو سفه.

(٢) البيت من المتقارب وهو لغسان بن وعلة في الدرر (١/ ٢٧٢)، وشرح التصريح (١/ ١٣٥)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٣٦).

الشاهد فيه: «على أيهم» حيث جاءت «أى» اسماً موصولاً مضافاً، وصلتها محذوفة،

والتقدير: أيهم هو أفضل.

لأن حروف الجر لا تعلق، ولا يضمّر قول بينها وبين معمولها، وإذا بطل التعليق وإضمار القول تعين البناء، إذ لا قائل بخلاف ذلك.

ونبهت بقولي «غالبًا» على أن بناء أى عند حذف شرط صلتها غير لازم، وإنما هو أحق من الإعراب، ومن شواهد الإعراب قراءة طلحة بن مُصَرِّف ومعاذ بن مسلم ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ﴾ بالنصب، وإعرابها حيثثذ مع قلته قوى؛ لأنها فى الشرط والاستفهام تعرب قولاً واحداً لمخالفتها غيرها من أسماء الشرط والاستفهام، بإضافتها ووافقها فى المعنى لبعض إن أضيفت إلى معرفة، ولكل إن أضيفت إلى نكرة. والموصولة أيضاً مخالفة لغيرها من الأسماء الموصولة بإضافتها، إلا أنها لا تضاف إلا إلى معرفة، فوافقت فى المعنى بعضاً دون كل، فضعف بذلك موجب إعرابها، فجعل لها حالان: حال بناء وحال إعراب، وكان أولى أحوالها بالبناء الحال التى يحذف فيها شرط صلتها مع التصريح بما تضاف إليه؛ لأن حذف شرط صلتها لم يستحسن فيها ولا فى غيرها إلا لتنزيل ما تضاف إليه منزله، وذلك يستلزم تنزّلها حيثثذ منزلة غير مضاف لفظاً ولا نية، وإنما أعربت لإضافتها، فإذا صارت فى تقدير ما لم يصف ضعف سبب إعرابها فبنيت غالباً. فإن حذف ما تضاف إليه أعربت على كل حال؛ لأن ذلك يبدى تمكّنها فى الإضافة لاستغنائها بمعناها عن لفظها، وإلحاق التنوين بها عوضاً، فأشبهت بذلك كلاً فإن كلاً يحذف ما يضاف إليه كثيراً ويجاء بالتنوين عوضاً منه.

وإذا قيل فى «أى» أية لإرادة معنى التى، فإما أن يصرح بما تضاف إليه، وإما أن يحذف وينوى، فإن صرح به فحكم «أية» معه حكم «أى» حين يصرح بما تضاف إليه بلا خلاف، وإن نوى فكذلك أيضاً، وكان أبو عمرو يمنعها الصرف حيثثذ للتانيث والتعريف؛ لأن التعريف بالإضافة المنوية شبيهه بالتعريف بالعلمية ولذلك منع من الصرف جُمعُ المؤكّد به؛ لأن فيه عدلاً وتعريقاً بإضافة منوية فكان كالعلم المعدول، إلا أن شبه جُمعُ بالعلم أشد من شبه أية؛ لأن جُمع لا يستعمل ما يضاف إليه، بخلاف أية فإن استعمال ما تضاف إليه أكثر من عدمه، فلم تشبه العلم.

ص: ويجوز الحضور أو الغيبة في ضمير المخبر به أو بوصوفه عن حاضر مقدم، ما لم يُقصد تشبيهه بالمخبر به فتعين الغيبة، ودون التشبيه يجوز الأمران إن وجد ضميران.

ش: الإشارة بهذا الكلام إلى نحو: أنت الذي فعل، وأنت فلان الذي فعل، وأنت رجل فعل، ففي فعل الأول ضمير عائد على موصول مخبر به، وفي فعل الثاني ضمير عائد على موصول موصوفه مُخبر به، وفي فعل الثالث ضمير عائد على نكرة مخبر به، والمخبر عنه في الأمثلة الثلاثة حاضر مقدم، وقد جرى بمضمير خبره غائباً مُعتبراً به حال الخبر، ولو جرى به حاضرٌ مُعتبراً به حال المخبر عنه جاز، فكنت تقول: فعلت، في الأمثلة الثلاثة؛ لأن المخبر عنه والمخبر به شيء واحد في المعنى، وفي حديث محاجة موسى آدم عليهما السلام «أنت آدم الذي أخرجتك خطيئتك من الجنة؟ فقال آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته؟» وفي رواية: «أنت الذي أعطاه الله علم كل شيء واصطفاه على الناس برسالته؟».

ومن اعتبار حال المخبر عنه قول الفرزدق:

وَأَنْتَ الَّذِي تَلَوَى الْجَنُودُ رِءُوسَهَا

إِلَيْكَ وَلِلْإِتِّمَامِ أَنْتَ طَعَامُهَا

ومثله قول قيس العامري:

وَأَنْتَ الَّذِي إِنْ شِئْتَ نَعَّمْتَ عَيْشَتِي

وَإِنْ شِئْتَ بَعَدَ اللَّهُ أَنْعَمْتَ بِالْيَا

ومن اعتبار حال الخبر قول الفرزدق:

وَأَنْتَ الَّذِي أَمْسَتْ نِزَارَ تَعْمُدُهُ

لِدَفْعِ الْأَعَادِي وَالْأُمُورِ الشَّدَائِدِ

فلو قصد تشبيه المخبر عنه بالمخبر به تعين كون العائد بلفظ الغيبة كقولك: أنت الذي فعل، بمعنى كالذي فعل. وكذلك تتعين الغيبة عند تأخر ما يدل على الحضور كقولك: الذي فعل أنت، فلذلك قلت في الأصل: «عن حاضر مقدم».

ومثال ما يجوز فيه الأمران إن وجد ضميران مع عدم التشبيه قول بعض الأنصار (رحمهم الله):

نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدًا
على الجِهَادِ مَا بَقِينَا أَبَدًا^(١)

ومثله:

أَنتَ الْهَلَالِيُّ الَّذِي كُنْتَ مَرَّةً
سَمِعْنَا بِهِ وَالْأَرْحَبِيُّ الْمَعْلَقُ

أى ومعه الأرحبى.

ص: ويُغْنَى عنه الجملة الموصول بها ظرفٌ أو جارٌّ ومجرورٌ مَتَوًى معه استقرَّ أو شبهه، وفاعلٌ هو العائد أو ملابسٌ له، ولا يُفَعَّلُ ذلكَ الَّذِي حَدَثَ خاص ما لم يعمل مثله فى الموصول أو موصوف به، وقد يغنى عن عائد الجملة ظاهرٌ.

ش: الظرفُ الموصول به جملةٌ فى المعنى؛ لأنه لا بد من تعلقه بفعل لا يستغنى عن فعل، وكذا حرف الجر الموصول به، فلو استغْنِيت عن ذكرهما بذكر الجملة لكان الإلغاء، إلا أن التصريح بذكرهما أجود، وذلك نحو: عرفت الذى عندك، أى الذى استقر عندك، والذى فى الدار، أى الذى استقر فيها. وتقدير الفعل هنا مجمع عليه بخلاف تقديره فى غير صلة ففيه خلاف يذكر فى باب المبتدأ إن شاء الله تعالى.

ولو تعلق الظرف والجار بذى حدث خاص كجلس أو قم لم يجز الاستغناء بتقدير، إذ ليس بعض المقدرات أولى من بعض، فإن عمل مثله فى الموصول أو موصوف به جاز الاستغناء به، فقد حكى الكسائى: نزلنا المنزل الذى البارحة، والمراد: نزلنا المنزل الذى نزلناه البارحة.

(١) الرجز بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٨٣)، وجمع الهوامع (١/ ٨٧).

الشاهد فيه: إعادة ضميرين إلى قوله: «الذين» أحدهما بلفظ الغيبة، وثانيهما بلفظ التكلم.

ومثل ورود الظاهر مغنياً عن عائد الجملة قول الشاعر، أنشد الكسائي:

فِي بَارِ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ

وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ^(١)

أراد: وأنت الذي في رحمته، فاستغنى بالظاهر عن الضمير، ومثله:

إِنْ حُمِلَ الَّتِي شَغَفْتَ بِجَمَلٍ

فَفَوَّادِي وَإِنْ نَأَتْ غَيْرُ مَالٍ

ومثله:

سَعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا

وإِعْبَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا^(٢)

أراد سعاد التي أضناك حبها، فاستغنى بظاهر سعاد عن ضميرها، ومن هذا القبيل: أبو سعيد الذي رويت عن الخدرى. ومثل هذا في الصلة نادر، وإنما يكثر الاستغناء بالظاهر عن المضمير في الإخبار، وله موضع يأتي إن شاء الله تعالى.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح الأشموني (١ / ٦٧)، وشرح شذور الذهب (ص ١٨٤).

الشاهد: عود الاسم الظاهر «سعادا» الثانية بدل الضمير ولا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

فصل

ص: «مَنْ وَمَا» في اللفظ مفردان مُذَكَّرَان، فَإِنْ عُنِيَ بِهِمَا غَيْرَ ذَلِكَ فمراعاة اللفظ فيما اتصل بهما وبما أَشَبَّهُهُمَا أُولَى، مَا لَمْ يَعْضُدَ الْمَعْنَى سَابِقٌ فَيُخْتَارُ مَرَاعَاتُهُ، أَوْ يُلْزَمُ بِمَرَاعَاةِ اللَّفْظِ لَبَسٌ أَوْ قُبْحٌ فَيَجِبُ مَرَاعَاةُ الْمَعْنَى مُطْلَقًا، خِلَافًا لِابْنِ السَّرَّاجِ فِي نَحْوِ: مَنْ هِيَ مُعْخَسَنَةُ أُمِّكَ، فَإِنْ حُذِفَ «هِيَ» سَهْلَ التَّذْكِيرِ. وَيُعْتَبَرُ الْمَعْنَى بَعْدَ اعْتِبَارِ اللَّفْظِ كَثِيرًا، وَقَدْ يُعْتَبَرُ اللَّفْظُ بَعْدَ ذَلِكَ.

ش: قد تقدم أن «مَنْ» و«مَا» يقع كل واحد منهما موقع الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما، والكلام الآن في أنهما في اللفظ مفردان مذكران، فإن وافق معناهما لفظهما . . . المتكلم واستوى العالم والمتعلم وإذا خالف معناهما لفظهما فلك فيما لهما من ضمير وغيره مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى لكن مراعاة اللفظ فيما اتصل بهما أُولَى كقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٢]، ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣].

ومراعاة المعنى فيما اتصل بهما جائز، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢]، ﴿وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ﴾ [الأنبياء: ٨٢]، ومنه قول امرئ القيس.

فَتَوْضِحَ فَاَلْمِقْرَاةَ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا

لَمَّا نَسَجَتْهَا مِنْ يَمِينٍ وَشَمَالٍ^(١)

(١) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٨)، والأضداد (ص ٩٣)، ومغنى اللبيب (١/ ٣٣١)، وجمع الهوامع (١/ ٨٨).

الشاهد فيه: اعتبار معنى «ما» فإن لفظها مفرد مذكر ومعناها هنا مؤنث لأنها واقعة على: «الجنوب»، و«الشمال» فلذلك قال: نسجتها، ولو اعتبر لفظها لقال: نسجها.

أى للذى نسجتها، ومثله قول الآخر:

تعشَّ فإنَّ عَاهَدَتْنِي لَا تَخُونُنِي

نكنْ مِثْلَ مَنْ يَذُتْبُ يَصْطَحِبَانُ^(١)

أى نكن مثل اللذين يصطحبان. هذا إذا لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقول الشاعر:

وإنَّ مِنَ النَّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ

تَهِيْجُ قَبْلَهَا وَتَصُوحُ^(٢)

فاعتضد اعتبار المعنى وهو التأنيث يسبق النسوان.

والإشارة بقولى «أو بما أشبههما» إلى: كم وكأين.

وأشرت بقولى «ما لم يلزم لبس» إلى نحو قولك: أعط من سألتك لا مَنْ سَأَلَكَ وأعرض عمن مررت بها، فهذا وأمثاله يجب فيه مراعاة المعنى لئلا يقع فى لبس وفهم غير المراد.

وأشرت «بما يلزم منه قبح» إلى نحو: من هى حمراء أمتك، فإن مراعاة المعنى فيه متعينة، إذ لو استعمل التذكير مراعاة للفظ (مَنْ) فقليل: مَنْ هُوَ أَحْمَرُ أَمَتِكَ، لكان فى غاية من القبح.

ووافق ابن السراج على منع التذكير فى هذا وأمثاله. وأجاز فى نحو: مَنْ هِيَ مُحَسَّنَةُ أَمَكْ، أن يقال: من هى محسن أمتك، أو: مَنْ مُحَسَّنُ أَمَكْ، فأما: مَنْ

(١) البيت من الطويل وهو للفرزدق فى ديوانه (٢/ ٣٢٩)، والدرر (١/ ٢٨٤)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٥٣٦).

الشاهد فيه تنية «يصطحبان» حملاً على معنى «من» لأنها كناية عن اثنين، وقد فصل بين «من» وصلتها بالتداء.

(٢) البيت من الطويل وهو لجران العود فى ديوانه (ص ٤٤)، وبلا نسبة فى شرح التصريح (١/ ١٤٠).

الشاهد فيه قوله: «من هى روضة» حيث راعى فيه معنى «من» فأتى الضمير.

محسن أمك، فغريب، وأما: من هي محسن أمك، ففيه من القبح قريب ما في: من هي أحمر أمك فوجب اجتنابهما.

والذي حمل ابن السراج على جواز: من هي محسن أمك، شبه محسن بمرضع ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بلفظ خالٍ من علامة، بخلاف أحمر فإن إجراء مثله على مؤنث لم يقع، فلذلك اتفق على منع: من هي أحمر أمك.

واعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَا أَيُّومَ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨].

فلو عُضِدَ المعنى بعد اعتبار اللفظ تعين اعتبار المعنى، ولذلك قرأ ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ﴾ [الأحزاب: ٣١]، بالتأنيث الخمسة غير حمزة والكسائي؛ لأن معنى التأنيث قد اعتضد بسبق (من يقنت منكن) وهو نظير اعتضاد التأنيث في (من هي روضة) لسبق (وإن من النسوان).

واعتبار اللفظ بعد اعتبار المعنى كقوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ١١]، ومثله قول الشاعر:

لست ممن يكع أو يستكينو

ن إذا كافحنه خيل الأعادي

ص: وتقع «من وما» شرطيتين. واستفهاميتين، ونكرتين موصوفتين، ويوصف بـ«ما» على رأى.

ولا تزداد «من» خلافاً للكسائي، ولا تقع على غير من يعقل إلا منزلاً منزله أو مجامعاً له بشمول أو اقتران خلافاً لقطرب.

و«ما» في الغالب لما لا يعقل وحده، وله مع من يعقل، ولصفات من يعقل وللمبهم أمره، وأفردت نكرة، وقد تساويها «من» عند أبي علي.

وقد تقع «الذي» مصدرية، وموصوفة أو شبهها في امتناع لحاق آل.

ش: مثال (من وما) في شرط قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩]، و﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥]، ومثالهما في الاستفهام قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، و﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ [طه: ١٧].

ومثالهما نكرتين موصوفتين قول الشاعر:

أَلَا رَبُّ مَنْ تَقَتَّشْتَهُ لَكَ نَاصِحٌ

وَمُوْتَمِنٍ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ^(١)

وقال آخر:

رَبِّمَا نَكَرَهُ النَّفْسُوسُ مِنَ الْأَمِّ

سر له فرجة كَحَلِّ الْعَقَالِ^(٢)

وأجاز الأخفش تنكير (أى) ووصفها قياساً على (من وما) نظراً إلى أنها أمكن في الاسمية منهما، فهي أحق منهما بأن تستعمل معرفة ونكرة وموصوفة وغير موصوفة، وقد وصفت في النداء، فوصفها في غيره ليس ببدع، إلا أن السماع بذلك مفقود.

واختلف في (ما) من نحو قولهم: لا أمر ما جدع قصير أنفه، فالشهور أنها حرف زائد منه على وصف مُراد لائق بالمحل، وقال قوم: هي اسم موصوف به.

والأول أولى؛ لأن زيادة ما عوضاً عن محذوف ثابت في كلامهم، من ذلك قولهم: أما أنت متطلقاً انطلقت، فزادوا ما عوضاً من كان، ومن ذلك قولهم: حيثما تكن أكن، فزادوا ما عوضاً من الإضافة، وليس في كلامهم نكرة موصوف بها جامدة.

(١) البيت من الطويل وهو لعبد الله بن همام في حماسة البحرى (ص ١٧٥)، وبلا نسبة في الجنى الدانى (ص ٤٥٢).

الشاهد فيه: «مجيء» من نكرة لأن «رب» لا تدخل إلا على النكرة، والدليل أيضاً على تنكيرها وصفها بالنكرة «ناصر».

(٢) البيت من الحفيف، وهو لأمية بن أبى الصلت في ديوانه (ص ٥٠).

والشاهد فيه: «ربما» حيث دخلت «رب» على «ما» مما يدل على أن «ما» قابلة للتنكير، لأن «رب» لا تدخل إلى على نكرة.

كجمود ما إلا وهي مردفة بِمُكَمَّل كقولهم: مررت برجل أى رجل، وأطعمنا شاةً كلَّ شاة، وهذا رجلٌ ما شئت من رجل، فالحكم على ما المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية جاء بما لا نظير له، فوجب اجتنابه.

وأجاز الكسائي وقوع مَنْ زائدة مستشهداً بقول الشاعر:

يَا شَاةَ مَنْ قَنَصَ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ

حَرُمَتْ عَلَى وَلَيَّتَهَا لَمْ تَحْزَمْ^(١)

ولا حجة فيما استشهد به لوجهين: أحدهما: أن الرواية: يا شاة ما قنص، بزيادة ما. والثاني: أن (من) على تقدير صحة الرواية بها يحتمل أن تكون نكرة موصوفة بقنص، على تقدير: يا شاة رجل قنص، أى ذى قنص، والحمل على هذا راجح؛ لأنه تقدير شائع أمثاله بإجماع، إذ ليس فيه إلا حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وأمثال ذلك كثيرة. بخلاف ما ذهب إليه الكسائي رحمه الله فإنه لم يثبت مثله دون احتمال فوجب اجتنابه.

وزعم محمد بن المستنير الملقب قطرباً أن «مَنْ» تقع على ما لا يعقل دون اشتراط ما يصحح ذلك، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لُسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ [الحجر: ٢٠]، وهذا القول غير مرضى، إذ لا دليل عليه ولا محجج إليه، وإنما تقع على ما لا يعقل إذا نزل منزلة من يعقل كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾ [الاحقاف: ٥]، فعبر بمن عن الأصنام لتزللها منزلة من يعقل، ومثله:

بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرْنَا

فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرٌ

(١) البيت من الكامل وهو لمعترة فى ديوانه (ص ٢١٣)، وخزانة الأدب (٦/ ١٣٠)، وشرح المفصل (٤/ ١٢).

الشاهد: أن «من» زائدة عند الكوفيين.

أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ

لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَسَدَ هَوَيْتُ أَطْبِئِرُ^(١)

وكذا إذا جامع من يعقل بشمول كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٤١]، وباقتران كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾ [النور: ٤٥]، وكقوله تعالى: ﴿أَقْمِنْ يَخْلُقْ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]، ومثله ما حكى الفراء من قول بعض العرب: اشتبه على الراكب وجملته، فما أدري مَنْ ذا ومن ذا.

وما في الغالب لما لا يعقل، واحترزت بقولي (من الغالب) من نحو قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، ومن قول العرب: سبحان ما سخركن لنا، ومجيئها لما لا يعقل كثير.

وله مع من يعقل كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ﴾ [النحل: ٤٩]، ولصفات من يعقل كقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣]، وللمبهم أمره كقولك وأنت ترى شبحاً تُقَدِّرُ إنسانيته وعدم إنسانيته أبصرت ما هناك. وكذا لو علمت إنسانيته ولم تدر أذكر هو أم أنثى، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [ال عمران: ٣٥].

وأرادت «بإفرادها نكرة» إخراجها من صفة ومن تضمين معنى شرط أو استفهام وذلك في التعجب نحو: ما أحسن فلاناً. وفي باب نعم ويش كقوله تعالى: ﴿فَتَعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] على رأى. وفي نحو قولهم: إني مما أفعل، أى من أمر أن أفعل.

وقد تساويها «من» في وقوعها نكرة غير موصوفة ولا مضمنة شرطاً ولا استفهاماً، وهذا مما انفرد به أبو على الفارسي، وحجته في ذلك قول الشاعر:

(١) البيتان من الطويل وهما للمجنون في ديوانه (ص ١٠٦)، وللعباس بن الأحنف في ديوانه (ص ١٦٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٨٠، ٨١).

الشاهد فيهما قوله: «من يعير جناحه» حيث استخدم «من» لغير العاقل.

وكَيْفَ أَرْهَبُ أَمْرًا أَوْ أَرَأَيْتَ بِهِ

وَقَدْ زَكَاتُ إِلَى بَشَرٍ مِنْ مَرْوَانَ

وَنِعَمَ مَرْكَأً مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ

وَنِعَمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ^(١)

فمن الثانية في موضع نصب على التمييز، وفاعل نعم مضمَر مُقَسَّرٌ بِمَنْ قُسِّرَ بِمَا فِي نِعْمًا، وهو مبتدأ خبره الجملة التي قبله، وفي سر وإعلان متعلق بنعم.
والصحيح غير ما ذهب إليه، وبيان ذلك مستوفى في باب نعم ويش.

وحكى أبو على في الشيرازيات عن أبي الحسن عن يونس وقوع الذي مصدرية غير محتاجة إلى عائد، وتأول على ذلك قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣]، قال أبو على: ويقوى هذا أنها جاءت موصوفة غير موصولة، وأنشد الأصمعي:

حَتَّى إِذَا كَانَا هُمَا اللَّذَيْنِ

مِثْلَ الْجَدِيلَيْنِ الْمُحْمَلَجَيْنِ^(٢)

فنصب مثل الجديلين وجعله صفة للذين، قال أبو على: ويجيء قوله تعالى: ﴿كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩]، على قياس، فيكون التقدير: وخضتم كخوضهم، فلا يعود إلى الذي شيء؛ لأنها في مثل هذا حرف.

قلت: حاصل كلام أبي على أن الذي على ثلاثة أقسام: موصولة، وموصوفة مستغنية بالصفة عن الصلة، ومصدرية محكوم بحرفيتها، وهذا المذهب أيضًا هو مذهب الفراء رحمه الله، وهو الصحيح، وبه أقول.

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في جهمرة اللغة (ص ١٠٩٨)، وخزانة الأدب (٩/ ٤١٠)، والدرر (١/ ٣٠٣)، وشرح الأشموني (١/ ٧٠).

الشاهد فيه: مجيء «من» الثانية نكرة تامة بلا صلة ولا صفة ولا تضمن شرطًا ولا استثناءً.
(٢) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب (٦/ ٨١)، والدرر (١/ ٢٧٩)، ومعجم الهوامع (١/ ٨٦).
الشاهد فيه قوله: «الذين مثل الجديلين» حيث وصل الموصول بـ«مثل» كما قال الكوفيون وابن مالك وقال البصريون: في البيت حذف، والتقدير: (عادا) أو (صارا).

وأجاز الفراء فى قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، أن يكون الذى مصدرية والتقدير: تمامًا على إحسانه، أى على إحسان موسى عليه السلام. وأجاز أن تكون موصوفة بأحسن على أن أحسن أفعل تفضيل، قال: لأن العرب تقول: مررت بالذى خير منك، ولا تقول: مررت بالذى قائم؛ لأن خيراً منك كالمعرفة إذ لم تدخل فيه الألف واللام، وكذا يقولون: مررت بالذى أخيك، وبالذى مثلك، إذا جعلوا صفة الذى معرفة أو نكرة لا تدخله الألف واللام، جعلوها تابعة للذى، أنشد الكسائى:

إِنَّ الزُّبَيْرِيَّ الَّذِي مَثَلَ الْجَلَمِ

مَشَى بِأَسْلَافِكَ فِي أَهْلِ الْحَرَمِ

قلت: وهذا الذى أنشد الكسائى مثل الذى أنشد الأصمعى:

حَتَّى إِذَا كَانَا الْبَيْتِ

وحكى الفراء عن بعض العرب: أبوك بالجارية الذى يكفل، وبالجارية ما يكفل، والمعنى: أبوك بالجارية كفالته، وهذا صريح فى ورود الذى مصدرية. ومنه قول عبد الله بن رواحة:

فَثَبَّتَ اللَّهُ مَا أَتَاكَ مِنْ حَسَنٍ

فِي الْمُرْسَلِينَ وَنَصَرَكَ كَالَّذِي نُصِرُوا

أى ونصراً كنصرهم. ومثله قول جرير:

يَا أُمَّ عَمْرٍو جِزَاكَ اللَّهُ مَغْفِرَةً

رَدَى عَلَى فَوَادَى كَالَّذِي كَانَا

ومثله قول ابن أبى ربيعة:

لَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا عَنَّا فَنَمَرَفَهُ

مِنْهُمْ إِذَا لَصَبَرْنَا كَالَّذِي صَبَرُوا

ومثله قول الآخر:

دَعَانِي أَبُو سَعْدٍ وَأَهْدَى نَصِيحَةً

إِلَى وَمَا أَنْ تَغْرِ النَّصَائِحَ

لَأَجْرَ لَحْيٍ كُلِّبَ نِبْهَانٍ كَالَّذِي

دَعَا الْقَاسِطِيَّ حَتْفُهُ وَهُوَ نَازِحٌ

فصل

ص: وتقع «أى» شرطية، واستفهامية، وصفة لنكرة مذكورة غالباً، وحالاً لمعرفة، ويلزمها في هذين الوجهين الإضافة لفظاً ومعنى إلى ما يماثل الموصوف لفظاً ومعنى، أو معنى لا لفظاً.

وقد يستغنى في الشرط والاستفهام بمعنى الإضافة إن علم المضاف إليه.

وأى فيهما بمنزلة كل مع النكرة، وبمنزلة بعض مع المعرفة.

ولا تقع نكرة موصوفة خلافاً للأخفش.

وقد يحذف ثالثها في الاستفهام، وتضاف فيه إلى النكرة بلا شرط، وإلى المعرفة بشرط إفهام تثنية أو جمع أو قصد أجزاء أو تكريرها عطفًا بالواو.

ش: من شواهد أى الشرطية قول الشاعر:

أى حين تلم بى تلقى ما شئت

ت من الخير فاتخذنى خيلاً^(١)

ومن شواهد الاستفهامية قوله تعالى: ﴿فَإِى الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]،

وقول ابن مسعود رضي الله عنه للنبي ﷺ: «أى العمل أحب إلى الله؟ قال: الصلاة على وقتها»^(٢) ومن شواهد الواقعة صفة لنكرة قول الشاعر:

دعوت امرأ أى امرئ فأجابنى

وكنت وإياه ملاذاً وموئلاً^(٣)

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٣٠٥)، وجمع الهوامع (١/ ٩٢).

الشاهد فيه: مجىء «أى» شرطاً.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى فى صحيحه (١/ ١٩٧)، ح (٥٠٤).

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٣٠٥).

الشاهد فيه قوله: «امراً أى امرئ» حيث جاءت «أى» صفة لنكرة وهى قوله: «امراً».

وأشرت بقولي «مذكورة غالباً» إلى ندور قول الفرزدق:

إِذَا حَارِبَ الْحَجَّاجِ أَيُّ مُنَافِقٍ
عَلَاهُ بِسَيْفٍ كُلَّمَا هَزَّ يَقْطَعُ^(١)

أراد: منافقاً أي منافق. ومن شواهد الواقعة حالاً لمعرفة قول الآخر:

فَأَوْمَأْتُ إِيمَاءً خَفِيًّا لِحَبْنَرٍ
فَلَلَّهُ عَيْنًا حَبْنَرٍ أَيْمَاءَ فَتَى^(٢)

ولا تستغنى في هذين الوجهين عن الإضافة معنًى ولفظاً إلى نكرة تماثل ما هي له لفظاً ومعنى نحو: دعوت امرأ أي امرئ، أو معنًى لا لفظاً نحو: دعوت امرأ أي فتى.

فأما في الشرط والاستفهام فيجوز استغناؤها بمعنى الإضافة عن لفظها إن كان المضاف إليه معلوماً كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، فهذا مثال حذف المضاف إليه في الشرط، ومن حذفه في الاستفهام قول ابن مسعود رضي الله عنه «ثم أي؟» قال: بر الوالدين. قلت: ثم أي؟ قال: الجهاد في سبيل الله، وهي فيهما مع النكرة بمنزلة كل، ومع المعرفة بمنزلة بعض. ولهذا يقال في التذكير: أي رجلين أتيا؟ وأي رجال ذهبوا؟ فتثنى الضمير وتجمعه كما تفعل حين تقول: كل رجلين أتيا، وكل رجال ذهبوا.

ويقال في التعريف: أي الرجلين أتيا؟ وأي الرجال ذهب؟

وأجاز الأخفش وقوع أي نكرة موصوفة نحو قولك: مررت بأى كريم، ولا حجة له إلا القياس على «ما» و«من» في قول العرب: رغبت فيما خير مما عندك:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا

(١) البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٤١٧).

والشاهد فيه: أن «أى» وقعت صفة لنكرة محذوفة، والتقدير: منافقاً أي منافق.

(٢) البيت من الطويل وهو للراعي النميري في ديوانه (ص ٣)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ٧٨).

الشاهد فيه: «أيا فتى» حيث أضاف «أى» الوصفية إلى نكرة وهي قوله: «فتى» و«ما» زائدة للتوكيد.

والقياس في مثل هذا ضعيف.

وأشرت بقولي «وقد يحذف ثالثها في الاستفهام» إلى قول الفرزدق:

تنظرت نضراً والسَّماكين أيهما

على من الغَيْث استهلّت مواطره^(١)

وتناول قولي «والى المعرفة بشرط إفهام تشبيه أو جمع» ما أضيف إلى مثني لفظاً ومعنى، وإلى جمع لفظاً ومعنى، وإلى مثني معنى لا لفظاً نحو: أى الرجلين أفضل؟ وأى الرجال أفضل؟ وأيُّهما أكرم؟ وأيُّهم أكرم؟ فإن كانت المعرفة التى أضيف إليها أى مفردة اللفظ والمعنى لم يضاف إليها إلا مقصوداً أجزاءها، نحو: أى ثوبك بلى؟ أو معطوفاً عليها بالواو، ومثله قول الشاعر:

فلئن لقيتُك خالين لتعلمن

أبي وأيك فارسُ الأخـزَابِ^(٢)

(١) البيت من الطويل وهو لكعب بن مالك فى ديوانه (ص ٢٨٩)، وبلا نسبة فى شرح الفصل (٤ / ١٢)، والمقرب (١ / ٢٠٣).

الشاهد: مجيء «من» نكرة موصوفة بمفرد.

(٢) البيت من الكامل وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (٣ / ١٤٢)، والدرر (٥ / ٣٢).

الشاهد فيه قوله: «أى وأيك» حيث أضاف لفظ «أى» إلى مفرد معرفة، لانه تكرر ولولا هذا التكرير لم تجز إضافته للمعرفة المفردة.

فصل

ص: من الموصولات الحرفية «أن» الناصبة مضارعاً، وتوصل بفعل متصرف مطلقاً.

ومنها «أن» وتوصل بمجموليها.

ومنها «كَيَّ» وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل أو تقديرًا.

ومنها «ما» وتوصل بفعل متصرف غير أمر، وتختص بنيانها عن ظرف زمان، موصولة في الغالب بفعل ماضى اللفظ، مثبت أو منفى بلم، وليست اسما فتفتقر إلى ضمير، خلافاً لأبي الحسن وابن السراج، وتوصلُ بجُملة اسمية على رأى.

ومنها «لو» التالية غالباً مُفْهِمَ ثَمَّنْ، وصلتها كصلة «ما» في غير نيابة، وتغنى عن التمنى فيتصب بعدها الفعل مقروناً بالفاء.

ش: قد تبين من كلامى فى أول هذا الباب أن الموصولات الحرفية هى التى تقوم بصلاتها مقام مصادر، والحاجة الآن داعية إلى تعيينها.

فمنها «أن» وقيدت «بنصبها المضارع» احترازاً من التى أصلها «أن» نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [الزلزل: ٢٠]، ومن الزائد نحو: ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]، ومن التفسيرية نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ﴾ [الشعراء: ٦٣]، ولهن موضع يذكرن فيه، وكذا المصدرية لاستيفاء القول فيها موضع آخر.

والذى دعت الحاجة إليه هنا، كيفية وصلها وبيان ما توصل به، فذكر أنها توصل بفعل متصرف مطلقاً، ليتناول الفعل المضارع المتصرف نحو: أريد أن تفعل، والماضى المتصرف نحو، عجبت من أن أتيت، والأمر المتصرف نحو: أرسلت إليه بأن افعل، وقرنت أن بالباء بعد: أرسلت، لثلا يوهم تجردها من الباء أنها التفسيرية.

وعلم بذكر «التصرف» قيداً لما توصل به أن، أنها لا توصل بما لا تصرف له من مضارع كينبغى فى الأشهر، ولا ماض كعسى، ولا أمر كهَلَمْ فى لغة بنى تميم. وإذا

ثبت هذا فاعلم أن الواقعة في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ﴾ [الاعراف: ١٨٥]، و﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٢٩]، مخففة من الثقلية، واسمها محذوف، والجملة بعدها خبرها.

ومثال وصل «كى» مقرونة بلام التعليل لفظاً: جئت لكى أراك، ومثالها مقرونة بها تقديرًا: جئت كى أراك. ولا يتعين كون «كى» مصدرية إلا وهى مقرونة باللام لفظاً، وأما إذا لم تقارنها باللام لفظاً فيحتمل أن تكون مصدرية، واللام مقدرة كما تقدر مع «أن» فى: جئت أن أراك. ويحتمل أن تكون حرف جر بمعنى اللام، ويكون الفعل بعدها منصوباً بأن مقدرة، فإذا لفظ باللام لم تكن بمعناها لثلاً يلزم دخول حرف جر على حرف جر وأما قول الشاعر:

فَقَالَتْ أَكَلِ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانَحًا

لَسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَقْرُ وَتَخْذَعَا^(١)

فكى فيه حرفُ جرٍ لا حرفٌ مصدرى، لثلاً يلزم دخول حرف مصدرى على حرف مصدرى، وأجاز الفراء ذلك وجعل أحدهما مؤكداً للآخر، وأيدَ مذهبه فى ذلك بقول الشاعر:

أَرَدْتُ لَكَيْمَا أَنْ تَطْيِرَ بِقُرْبَتِي

فَتَنَرَكْهَا شَتَاً بِبَيْدَاءَ بَلْقَعٍ^(٢)

فجمع بين اللام وكى وأن، فهذا لا محيص فيه من أحد أمرين مُسْتَعْرَبَيْنِ: إما أن تكون كى مصدرية فيلزم اجتماعها مع أن وهما حرفان مصدریان، وإما أن تكون حرف جر فيلزم اجتماعها مع اللام وهما حرفاً جر. إلا أن اجتماع حرفين مصدرين

(١) البيت من الطويل، وهو لحليل بثينة فى ديوانه (ص ١٠٨)، وخزانة الأدب (١/ ٤٨١).
والشاهد فيه ظهور «أن» المصدرية بعد «كى».

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى الإنصاف (٢/ ٥٨٠).

والشاهد فيه: «لكيما أن» فإن «كى» هنا يجوز أن تكون مصدرية فتكون «أن» مؤكدة لها.

أسهل من اجتماع حرفي جر؛ لأن للحرف المصدرى شبهاً للأسماء بوقوعه مواقعها، وتوكيد اسم بمثله جائز ولو كان موصولاً كقراءة زيد بن علي عليه السلام ﴿خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، وكقول معاوية رضي الله عنه:

إِنَّ الَّذِينَ آلَى أَدَخَلْتَهُمْ نَفْسَ

لَوْلا بَوَادِرُ إِنْ رَأَى وَإِرْعَادُ^(١)

وكذا توكيد ما له شبه بالسماء من الحروف، بخلاف ما لا شبه له بها كحروف الجر.

ويجوز جعل: مَنْ فِي الْآيَةِ، والآلى خبر مبتدأ مضمّر، هو وخبره صلة الذين. وأشرت بالتنبيه على أن «كى» لا تخلو من لام التعليل إلى أنها لا تتصرف تصرف «أَنْ فَإِنَّ أَنْ يَسْتَدُ بِهَا، وتكون فاعلة ومفعولة ومضاعفاً إليها ومجرورة بأكثر حروف الجر. وكى لا تقع إلا مجرورة باللام، أو مقدراً معها اللام.

وأما «ما» المصدرية فتوصل بفعل متصرف غير أمر، وأكثر ما يكون ماضياً كقوله تعالى: ﴿وَضَاعَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥]، وكقول الشاعر:

يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي

وَكَلَّانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا^(٢)

وتقع هي وصلتها موقع ظرف الزمان كقولك: جُدْ مَا دُمْتَ واجداً، أى مدة دواملك واجداً، ولا يشاركها في هذا الاستعمال غيرها.

وقد أجاز الزمخشري مشاركة «أَنْ» إياها في ذلك، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، والذي

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ٢٧)، وشرح المفصل (٨/ ١٤٢)، وجمع الهوامع (١/ ٨١).

الشاهد فيه: «ما ذهب الليالي» حيث جاءت «ما» مصدرية غير وقتية، أى لا يحسن تقدير الوقت قبلها.

ذهب إليه غير جائز عندي؛ لأن استعمال أن في موضع التعليل مجمع عليه، وهو لائق في هذا الموضع فلا يعدل عنه. واستعمالها في موضع التوقيت لا يعترف به أكثر النحويين، ولا ينبغي أن يعترف به؛ لأن كل موضع ادعى فيه ذلك صالح للتعليل، فالقول به موقع في لبس.

وأجاز الزمخشري أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَدِيَّةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ [النساء: ٩٢]، ما أجاز في: ﴿أَنْ آتَاهُ اللَّهُ﴾ وأن يكون حالاً، كأنه قيل:

مسلمة إليهم إلا حين يتصدقون على القتال بالعفو، أو متصدقين بالعفو. وليس كما قال، بل التقدير: مسلمة إليهم إلا بأن يصدقوا بالعفو، وهذا التقدير موافق للمعنى والاستعمال المجمع على مثله، إذ ليس فيه إلا حذف حرف جر داخل على أن، وهو مطرد، بخلاف الوجهين اللذين ادعاهما الزمخشري.

وقد استشهد بعضهم على وقوع أن وصلتها موقع ظرف الزمان بقول الشاعر:

فقلتُ لهما لا تتكحيه فإنه

لأول سهم أن يلاقى مجمعا^(١)

وزعم المستشهد به أن معناه: لأول سهم زمان ملاقاته مجمعا، ولا حجة فيه لإمكان أن يكون التقدير: فإنه لأول سهم بأن يلاقى مجمعا، أى سبب ملاقاته مجمعا، وهذا التقدير موافق للمعنى، مع الاتفاق على كثرة نظائره، فهو أولى.

وإذا وقعت «ما» المصدرية موضع الظرف لم توصل في الغالب إلا بفعل ماضى اللفظ مثبت أو منفى بلم كقول الشاعر:

ولكن يلبث الجهال أن يتَهَضَّمُوا

أخا الحلم ما لم يستعن بجهول^(٢)

(١) البيت من الطويل، وهو لتأبط شرّاً في ديوانه (ص ١١٢)، وبلا نسبة في معجم الهوامع / (٣٢٩).

الشاهد فيه: «أن يلاقى» للحال عند ابن جنى.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الدرر / (١ / ٢٥٤).

الشاهد مجيء «ما» المصدرية الظرفية نائبة عن ظرف الزمان وبهذا تختص.

وقد توصل بمضارع خال من النفى بلم كقول الشاعر:

نُطَوِّفُ مَــا نُطَوِّفُ ثُمَّ يَأْوِي

ذوو الأمـوال منا والعـديمُ

إلى حُفَرِ أَصَافِلُهُنَّ جُوفُ

وَأَصْلَامُنَّ صُفَّاحٌ مُقِيمٌ^(١)

وقد توصل بجملة اسمية كقول الشاعر:

وَأَصِلْ خَلِيلَكَ مَا التَّوَصَّلُ مُمَكِّنٌ

فَلَأَنْتَ أَوْ هُوَ عَنْ قَرِيبٍ ذَاهِبٌ

وقال آخر:

فَعَسَى أَنَّهُمْ أَبَا حَسَّانَ مَا أَنْتَ عَائِسٌ

وقد توصل بمضارع المصدرية غير الظرفية كقول الشاعر:

وَلِلْمَنِيَةِ أَسْبَابٌ تُقَرِّبُهَا

كَمَا تَقْرَبُ لِلْوَحْشِيَّةِ الذُّرُوعُ

وقد توصل بجملة اسمية كقول الشاعر:

أَحْلَامُكُمْ لِسِقَامِ الْجَهْلِ شَافِيَةٌ

كَمَا دَمَاؤُكُمْ تُشْفَى مِنَ الْكَلْبِ^(٢)

(١) البيت من الوافر وهو للبرج بن مسهر في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٢٧٧)، ومغنى اللبيب (٢/ ٥٧٩).

الشاهد: جواز أن تكون «ذوو» فاعلاً بفعل غيبة محذوف، أو توكيداً.

(٢) البيت من البسيط وهو للكثير بن زيد في الدرر (١/ ٢٥٢)، وجمع الهوامع (١/ ٨١). الشاهد فيه: وصل «ما» المصدرية بالجملة الاسمية وقال بعضهم: أن «ما» كافة.

وكذا قول الآخر:

أَعْلَاقُهُ أَمْ الْوَلِيدُ بَعْدَ مَا

أَفْأَنُ رَأْسِكِ كَالثَّنَامِ الْمَخْلُسِ^(١)

والحكم على «ما» هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة؛ لأنها إذا كانت مصدرية كانت هي وصلتها في موضع جر بالكاف في البيت الأول، وبإضافة الظرف في البيت الثاني، ولم يصرف شيء عما هو له ثابت، بخلاف بأن «ما» كافة.

وأيضاً: فإن النظر يقتضى أن تكون «ما» مصدرية لكثرة استعمالها، وعملها غير مقصورة على الوصل بالفعل، بخلاف أن وكى، ولا تستحق ذلك «لو» المصدرية لقلة استعمالها، فإن الحاجة إلى اختلاف المصحوب في صلة وغيرها دون كثرة استعمال غير ماسة.

وأيضاً: فمن مواقع المصدرية النيابة عن وقت واقع ظرفاً، والوقت الواقع ظرفاً يضاف إلى جملة اسمية كما يضاف إلى جملة فعلية، فإذا وصلت ما بكلتا الجملتين حين وقوعها موقع ذلك الوقت سلك بها سبيل ما وقعت موقعه، فكان الحكم بجواز وصلها بجملة اسمية راجحاً على الحكم بمنعه، هذا على تقدير عدم ذلك مسموعاً، فكيف وقد ظفرت به في البيتين السابق ذكرهما، أعنى:

واصل خليلك، و: فعسهم أبا حسان. وإذا ثبت وصل ما المصدرية النائية عن الظرف بجملة اسمية، لم يستبعد وصلها بها إذا لم تكن نائية عن ظرف.

وأما «لو» المصدرية فعلايتها أن تصلح في موضعها «أن»، وأكثر وقوعها بعد ما يدل على ثمن كقبوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، وقد تكون غير مسبوقة بتمن كقول قتيلة أخت ضرار:

(١) البيت من الكامل وهو للمرار الأسدي في ديوانه (ص ٤٦١)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ٢٧٣).

الشاهد فيه: نصب «أم» بـ«علاقة» لأنها بدل من التلطف بالفعل، وشاهد آخر إضافة «بعد» إلى الجملة، لأن «ما» وصلت بها.

مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرَبِّمَا

مَنْ الْفَتَى وَهُوَ الْمَفِيطُ الْمَحْنَقُ^(١)

وقال آخر:

لَقَدْ طَوَّقْتُ فِي الْأَفَاقِ حَتَّى

بَلَيْتَ وَقَدْ أَتَى لِي لَوْ أَبِيدَ

وقال آخر:

وَرَبَّمَا فَاتَ قَوْمًا جَلُّ أَمْرِهِمْ

مَنْ التَّائِي وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجَلُوا^(٢)

ولا توصل إلا بفعل متصرف ماضٍ أو مضارع، وهذا المراد بقولي: «وصلتها كصلة ما في غير نيابة» وأكثر النحويين لا يذكرون «لو» في الحروف المصدرية، ومن ذكرها الفراء وأبو علي، ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء. وقال أبو علي في التذكرة، وقد حكى قراءة بعض القراء: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩]، بنصب فيدهنوا، حملة على المعنى كأنه قال: ودوا أن تدهن فيدهنوا كما حمل: ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغْيِ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾ [الحقاف: ٣٣]، على: أو ليس بقادر.

وأشرت بقولي «وتغنى عن التمني فينصب بعدها الفعل مقروناً بالفاء»، إلى نحو قول الشاعر:

(١) البيت من الكامل وهو لقتيلة بنت نصر في الاغاني (١/ ٣٠)، وحماسة البحترى (ص ٢٧٦).

الشاهد فيه: «لو منتت» فإنه في تأويل مصدر مرفوع على أنه اسم «كان».

(٢) البيت من البسيط وهو للأعشى في شرح الأشموني (٣/ ٥٩٨)، ومغنى اللبيب (١/ ٢٦٥).

الشاهد: مجيء «لو» حرفاً مصدرياً بمنزلة «أن».

سَرَيْنَا إِلَيْهِمْ فِي جَمُوعٍ كَأَنَّهَُا

جِبَالٌ شَرُورَى لَوْ نَعَانُ فَنَتَّهَدَا^(١)

فلك في نصب نتهد أن تقول: نصب لأنه جواب تَمَنٍ إنشائي كجواب ليت؛ لأن الأصل: وددنا لو نعان، بحذف فعل التمني لدلالة لو عليه، فأشبهت ليت في الإشعار بمعنى التمني دون لفظه، فكان لها جواب كجواب ليت، وهذا عندي هو المختار. ولك أن تقول: ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر؛ لأن «لو» والفعل في تأويل مصدر، والمصدر قد يعطف عليه الفعل فينصب بإضمار أن، كقول الشاعر:

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوَيْتَه

تَقْضَى لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمٌ^(٢)

ومنه قراءة السبعة إلا نافعا: ﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلُ﴾ [الشورى: ٥١]، بالنصب عطفا على «وحيا».

وذهب أبو علي في «لو» التي بعدها: نعان، وشبَّهها إلى أنها بمعنى الأمر، وأن النصب بعدها كالنصب بعد الأمر، قال في التذكرة بعد كلامه على قراءة من قرأ «فيلتھنوا» بالنصب: يجوز أن تكون «لو» هذه أجريت مجرى (لو) التي بمعنى الأمر في قوله: (لو نعان فتنهد) أي: أعنا يا الله (فتنهد). وقال أيضاً في قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٢]. أي: أحدث لنا كرة فنكون. هذا نص كلامه في التذكرة.

(١) البيت من الطويل هو بلا نسبة في شرح الأشموني (٣/ ٥٩٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤١٣).

الشاهد فيه قوله: «فتنهدا» حيث نصب بتقدير «أن»، «لو» مصدرية.

(٢) البيت من الطويل وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٢٧)، وشرح عمدة الحفاظ (٥٩٠)، وشرح المفصل (٣/ ٦٥).

الشاهد فيه قوله: «ويسام» حيث رفعه لأنه خبر واجب معطوف على «تقضى» واسم كان مضمر فيها، وروى بالنصب بأن مضمر.

وأما الزمخشري فإنه قال: وقد يجيء (لو) في معنى التمني كقولك: لو تأتيتني فتحدثني، كما تقول: ليتك تأتيتني فتحدثني، فإن أراد بهذا الكلام ما أردته أنا فهو صحيح، وإن أراد أن (لو) حرف موضع للتمنى كليت فغير صحيح؛ لأن ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت. وذلك أن حروف المعاني مقصودها النيابة عن أفعال على سبيل الإنشاء، فالجمع بينها وبين تلك الأفعال ممتنع لامتناع الجمع بين نائب ومنوب عنه، ولهذا امتنع الجمع بين لعل وأترجى، وبين إلا وأستشي، فلو كانت (لو) موضوعة للتمنى كليت لساوتها في امتناع ذكر فعل التمني معها، فكان قول القائل: تمنيت لو تفعل، غير جائز، كما أن قولك: تمنيت ليتك تفعل غير جائز، والأمر بخلاف ذلك، فصح ما قلته والحمد لله.

فإن قيل: كيف دخلت «لو» المصدرية على أن في نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةٌ﴾؟

فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن لو داخلية على (ثبت) مقدراً رافعاً لأن، فلا يلزم من ذلك مباشرة حرف مصدرى لحرف مصدرى.

الثاني: أن يكون هذا من باب التوكيد اللفظي، وهو من أحسنه؛ لأنه توكيد كلمة بما يوافقها معنى دون لفظ، وهو أجود من التوكيد بإعادة اللفظ بعينه، ومنه توكيد السبل بالفجاج في قوله تعالى: ﴿لَتَسْلُكُوا مِنْهَا سَبِيلًا فَجَاجًا﴾ [نوح: ٢٠]، ومنه توكيد الذين بمن في قراءة زيد بن علي: ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، ولتفضيل هذا النوع من التوكيد على إعادة اللفظ بعينه كان قولك: زيد كمثل عمرو، شائعاً مستحسنًا في النثر والنظم، بخلاف: زيد كعمرو، فإنه مخصوص بالضرورة كقوله: ككما يؤثفين، وقد اجتمعت أن ولو المصدرية في قول علي عليه السلام مخاطباً لعماله: ما كان عليك أن لو صمت لله أياماً، وتصدقت بطائفة من طعامك محتسباً.

فصل

ص: الموصول والصلة كجزأى اسم، فلهما ما لهما من ترتيب، ومنع فصل بأجنبي إلا ما شدَّ، فلا يتبع الموصول، ولا يُخبر عنه، ولا يُستثنى منه قبل تمام صلته أو تقدير تمامها.

وقد تردُّ صلة بعد موصولين أو أكثر مُشتركا فيها، أو مدلولاً بها على ما حذف إلا أل.

وقد يحذف ما علم من موصول غير الألف واللام، ومن صلة غيرهما.

وقد تُحذف صلة إلا ومعمولها باق، ولا موصول حُرْفِي إلا «أن».

وقد يلي معمول الصلة الموصول إن لم يكن حرفاً، أو الألف واللام.

ويجوز تعليق حرف جر قبل الألف واللام بمحذوف دلَّ عليه صلتهما، ويندر ذلك في الشعر مع غيرها مطلقاً، ومعها غير مجرورة بمن.

ش: للموصول مع الصلة شبه بشطرى الاسم، وأشبه الأسماء بهما المركب تركيب مزج كعلبك، فإن المفرد مبين لهما بعدم التركيب، والمضاف والجملة مبينان بتأثير صدرهما في عجزيهما، والمركب تركيب مزج خال من تلك المباينات، فكان شبهه أولى بالاعتبار.

والضمير من قولي (فلهما) عائد إلى الموصول والصلة، ومن قولي (ما لهما) عائد على جزأى الاسم، أى للموصول من التقدم ما لصدر الاسم المشار إليه، وللصلة من التأخر ما لعجزه، فهذا هو المراد بالترتيب؛ لأن الصلة لا يتقدم بعض أجزائها على بعض، كما لا يتقدم بعض أجزاء العجز على بعض، بل يجوز في الجمل الموصول بها من تقديم وتأخير ما يجوز فيها قبل كونها صلة، ما لم يعرض في الوصل مانع من بعض ما كان جائزاً، وسيأتى ذلك إن شاء الله تعالى.

وكما وجب الترتيب وجب منع الفصل بأجنيى إلا ما شذ، ولا يدخل فى الأجنيى القسم؛ لأنه يؤكد الجملة الموصول بها، كقول النبى ﷺ «وَأَبْنَاهُمْ بَيْنَ اللَّهِ مَا عَلِمْتَ عَلَيْهِمْ مِنْ سُوءِ قَطْعٍ»^(١) وجملة الاعتراض كقول الشاعر:

مَاذَا وَلَا عَنَبَ فِي الْمَقْدُورِ رُمْتَ أَمَا

يَكْفِيكَ بِالنَّجْحِ أَمْ خُسْرٌ وَتَضْلِيلٌ^(٢)

فصل بين «ذا» و«رمت» بلا عتب فى المقدور، لأن فيه توكيدا وتشديدا لمضمون الجملة الموصول بها.

والجملة الحالية أولى ألا تعد أجنيى كقول الشاعر:

إِنَّ الَّذِي هُوَ مُثَرَّ لَا يَجُودُ حَر

بِفَاقَةِ تَعْتَرِيهِ بَعْدَ إِثْرِهِ^(٣)

فقوله: وهو مثر، جملةٌ حاليةٌ العاملُ فيها فعل الصلة وهو يجود، وما عملَ فيه فعل الصلة فهو من الصلة، فلا يكون أجنيى.

وعما لا ينبغى أن يُعدَّ أجنيى النداء الذى يليه مخاطبٌ كقول الشاعر:

وَأَنْتَ الَّذِي يَا سَمْعِدُ بُوْتُ بِمَشْهَد

كَرِيمٍ وَأَثْوَابِ الْمَكَارِمِ وَالْحَمْدِ^(٤)

فلو لم يله مخاطبٌ عدَّ أجنيى ولم يجز إلا فى ضرورة كقوله:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِ لَا تَخُونُنِي

نكن مثل منْ يا ذنب يصطحبان^(٥)

(١) صحيح: أخرجه البخارى فى صحيحه (٤/ ١٦٣)، ح (٤٢١٤).

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٨٧).

الشاهد: فصل الاسم الموصول «ذا» وصلته: «رمت» بالجملة الاسمية «ولا عتب فى المقدور».

(٣) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٨٨).

الشاهد فيه: «إِنَّ الَّذِي هُوَ مَثَرٌ لَا يَجُودُ» حيث فصل بين الاسم الموصول وصلته.

(٤) البيت من الطويل وهو لحسان بن ثابت فى الدرر (١/ ٢٨٩).

الشاهد فيه: الفصل بين الموصول وصلته.

(٥) تقدم تخريجه.

ومن الفصل الذى يعد شاذاً لكونه أجنبياً محضاً قوله:

وَأَبْغَضُ مَنْ وَضَعْتُ إِلَى فِيهِ

لِسَانِي مَعَشَرٌ عَنْهُمْ أَذُودٌ^(١)

ففصل بين «فيه» وبين ما يتعلقان به وهو وضعت «إلى» وهو أجنبى؛ لأنه متعلق بما قبل الموصول وهو «أبغض» والأصل أن يقال: وأبغض من وضعت فيه لسانى إلى مشعر.

ومثال ورود الصلة مشتركاً فيها قول الشاعر:

صِلِ الذِّى وَالتِّى مِنْ بَأَصْرَةٍ

وَإِنْ نَأَتْ عَنْ مَدَى مَرْمَاهِمَا الرَّحِمُ^(٢)

ومثال ورودها مدلولاً بها على ما حذف قوله:

وَعِنْدَ الذِّى وَاللَّاتُ عُدْنُكَ إِحْنَةً

عَلَيْكَ فَلَا يَغْرُرُكَ كَيْدُ الْعَوَائِدِ^(٣)

ومثله قول الآخر:

مِنَ اللَّوَاتِي وَالتِّي وَاللَاتِي

يَزْعُمْنَ أَنِّي كَبَّرْتُ لِدَاتِي^(٤)

وإذا كان الموصول «الألف واللام» لم يجوز حذفه ولا حذف صلته.

(١) البيت من الوافر وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٨٦)، وجمع الهوامع (١/ ٨٨).

الشاهد فيه: الفصل بين صلة الموصول ومتعلقها ومعمولها بقوله «إلى».

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٩٠).

الشاهد: مجيء موصولين مشتركين فى صلة واحدة.

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٩٠).

الشاهد فيه: دلالة صلة اسم الموصول «اللات» وهى قوله «عدنك» على صلة «الذى» المحذوفة.

(٤) الرجز بلا نسبة فى خزانة الأدب (٦/ ٨٠)، ولسان العرب (١٥/ ٢٣٩).

الشاهد فيه: أن جملة «زعمن» من الموصولين الأولين محذوفة للدلالة عليها بصلة الثالث.

وإذا كان حرفاً مصدرياً لم يجر حذفه أيضاً، إلا إذا كان «إن» فإنها فاتت أخواتها بكثرة الاستعمال، فأثرت بجواز الحذف؛ لأن الشعور بها عند حذفها ممكن، بخلاف أخواتها، وهي في حذفها على ضربين: أحدهما: أن تحذف ويبقى عملها، والثاني: أن تحذف ولا يبقى لها عمل.

فأما الحذف الباقي معه عملها فيذكر إن شاء الله في باب إعراب الفعل.

وأما الثاني وهو الذى لا يبقى معه عملها فمنه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤]، فيريكم صلة «لأن» حذفت ويبقى «يريكُم» مرفوعاً، وهذا هو القياس؛ لأن الحرف عامل ضعيف، فإذا حذف بطل عمله، ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:

فجاءت به وهو فى غربة
فلولا تُجاذبه قد غلب
أراد: فلولا أن تجاذبه، ومثله قول الفرزدق:

ألا هذا الموت أضحى مسلطاً
وكلُّ امرئ لا بُدَّ يُرمى مَقَاتِلُهُ
وقال ذو الرمة:

وحقُّ لَن أبوموسى أبوه
يوقُّقه الذى نصَّب الجبَّالاً
ومثله قول الآخر:

أو ليس من عجب أسائلكم
ما خطبُ عاذلتى وما خطبى
أراد أن أسائلكم، وقال الفرزدق أيضاً:

بحقُّ امرئٍ بين الأقارع بيتُسه
وصفصعة البحر الجزيل المواهب

يكون سبوقاً للكرام إلى العلا

إذا اتصل المقياس بين الحلاشب

المقياس الغاية والحلاشب السابقة، ومثله:

وقالوا ما تشاء فقلت ألهو

إلى الإصباح أثر ذى أثير^(١)

أراد أن ألهو. ومن كلام بعض العرب: أذهب إلى البيت خير لي، وتزورني خير لك، وتسمع بالمعدي خير من أن تراه.

وإذا كان الموصول اسماً أجاز الكوفيون حذفه إذا علم، ويقولهم في ذلك أقول وإن كان خلاف قول البصريين إلا الأخفش؛ لأن ذلك ثابت بالقياس والسمع، فالقياس على «أن» فإن حذفها مكنت بصلتها جازر بإجماع مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه؛ لأن صلة الاسم مشتملة على عائد يعود عليه ويميل المذهب إليه، وفي ذلك مزيد على ما يحصل بالصلة. وصلة الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها، فكان الموصول الاسمي أولى بجواز الحذف من الموصول الحرفي. وأيضاً فإن الموصول الاسمي كالمضاف، وصلته كالإضافة إليه، وحذف المضاف إذا علم جازر، فكذلك ما أشبهه.

وأما السماع فمنه قول حسان:

فوالله ما نلتُم ولا نيلَ منكم

بمُقْتَدِلٍ وَفَقٍ ولا متقارب^(٢)

أراد: ما الذي نلتُم وما نيل منكم.

(١) البيت من الوافر وهو لعروة بن الورد في ديوانه (ص ٥٧)، والخصائص (٢/ ٤٣٣)، وجمع الهوامع (١/ ٦).

الشاهد فيه: إقامة الفعل مقام المصدر، فإن «ألهو» نائب عن «اللهو».

(٢) البيت من الطويل وهو لعبد الله بن رواحة في الدرر (١/ ٢٩٦)، ومغني اللبيب (ص ٦٣٨).

الشاهد فيه قوله: «ما نلتُم» حيث حذف الموصول وبقيت صلتها.

ومنه قول بعض الطائين:

ما الذي دأبه احتياط وحزم

وهو اه أطاع يسـتـويان^(١)

أراد: والذي هوأطاع، وأقوى الحجج قوله تعالى: ﴿ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾ [المنكوت: ٤٦]، أى: وبالذي أنزل إليكم، ليكون مثل: ﴿ آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أُنْزِلَ مِنْ قَبْلَ ﴾ [النساء: ١٣٦].

ومثال حذف صلة الاسم للعلم بها قول الشاعر:

أَيَّدُوا الْآلِيَ شَبُّوا لَظِيَ الْحَرْبِ وَادْرَعُوا

شَذَّاهَا عَنِ اللَّائِي فَهُنَّ لَكُمْ إِمَامَا

فحذف صلة اللائي للعلم بها، وهذا من الاستدلال بالتقدم، وهو كثير في هذا الباب وغيره. ومثله قول الشاعر:

أَصِيبَ بِهِ فَرَعَا سُلَيْمَ كِلَاهِمَا

وَعَزَّ عَلَيْنَا أَنْ يُصَابَا وَعَزَّ مَا (٢)

أَيُّ وَعْزٍ مَا أَصْبِيَا بِهِ.

ومن الاستدلال في هذا بالتأخر قول الشاعر:

نحن الالى فاجمع جممو

عَكَثُمْ وَجَّهَهُمْ إِلَيْنَا (٣)

(١) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في معنى اليب (٢/ ٦٢٥).

الشاهد فيه: «وهو أطاع» يريد. والذي أطاع هواه، حيث حذف الموصول الاسمي «ذهب».

(٢) البيت من الطويل وهو للخنساء في ديوانها (ص ٨٠)، والدرر (١/ ٢٩٧).

الشاهد فيه قوله: «وعزما» حيث حذف صلة الموصول.

(٣) البيت من مجزوء الكامل وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص ١٤٢)، وشرح الأشموني (١/ ٧٤).

الشاهد فيه قوله: «نحن الألى فاجمع»، حيث حذفه صلة اسم الموصول «الأولى» بمعنى: الذين والتقدير: نحن الألى عرفوا بالشجاعة.

فحذف صلة الالى لدلالة ما بعده فكأنه قال: نحن الالى عرفت عدم مبالاتهم بأعدائهم، وفهم هذا بقوله: فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا.

ومثال حذف صلة الحرف باقياً معمولها قول العرب: لا أفعل ذلك ما أن حراء مكانه، وما أن في السماء نجماً، أى ما ثبت أن حراء مكانه، وما ثبت أن في السماء نجماً فحذفوا الفعل الموصول به وأبقوا فاعله، وهو أن وما عملت فيه. ومن ذلك قولهم:

أما أنت منطلقاً، أى: لأن كنت، فحذفوا كان وهى صلة أن، وأبقوا اسمها وهو أنت وخبرها وهو المنصوب، وجعلوا ما عوضاً من كان، ومن ذلك أيضاً قول العرب: كلُّ شيء مَهَّ ما النساء وذكرهن، أرادوا: ما عدا النساء وذكرهن، فحذفوا صلة «ما» وهو «عدا» وأبقوا المنصوب به والمعطوف عليه.

وقد يلى الموصول معمول الصلة نحو قولك فى: جاء الذى أعطى أبوه زيدا درهما: جاء الذى زيدا درهما أعطى أبوه، فجاء هذا فى صلة الذى، إذ لا ضرر فى جوازه، بخلاف صلة الحرف وصلة «الالف واللام» فإن معمولها لا يتقدم عليها.

فأما الحرف فلأن امتزاجه بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته؛ لأن اسميته منتفية بدونها، فلو تقدم معموله كان تقدمه بمنزلة وقوع كلمة بين جزأى مصدر، وليس كذلك تقدم معمول صلة الاسم غير الالف واللام؛ لأن له تماماً بدونها، ولذلك جعل إعرابه إن كان معرباً قبلها، والإعراب الاسمى قبل تمام المعرب. ولما له من التمام بدونها جاز أن يستغنى عنها وعن معمولها إذا علمت، بخلاف الموصول الحرفى، فأما «الالف واللام» فامتزاجها بالصفة التى توصل بها أشد من امتزاج أن بالفعل الذى توصل به؛ لأن «أن» قد تفصل من الفعل بلا النافية كقوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١] ولا تفصل الالف واللام من الصفة بلا ولا غيرها؛ لأنها أشبهت أداة التعريف، فعولت معاملتها لفظاً.

ويجوز تعليق حرف جر قبل الألف واللام بمحذوف تدل عليه صلتها كقوله تعالى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]، و﴿إِنِّي لَعَمَلُكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨]، و﴿إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾ [الفصص: ٢٢]، أى: كانوا زاهدين فيه من الزاهدين، وإنى قال لعملكم من القالين، وإنى ناصح لك من الناصحين.

ويكثر هذا الحذف قبل الألف واللام داخلاً عليه من التبعية؛ لأن فى ذلك إشعاراً بأن المحذوف بعض المذكورين بعد، فتقوى الدلالة عليه.

ويقول إذا لم تدخل من على الألف واللام، ومنه قول الشاعر:

تقول ودقت صدرها يمينها

أبعلى هذا بالرحى المتقاعس^(١)

أراد: بعلى هذا كائنًا بالرحى، ومتقاعسًا بالرحا.

وكذلك يقل الحذف قبل غير الألف واللام، وجِدَتْ مِنْ أَوْ لَمْ تُوجَدْ، ومثال ذلك مع وجود من قول الشاعر:

لا تظلموا مسنورا فإنه لكم

من الذين وقسوا فى السر والعلى^(٢)

ومثاله مع كون الموصول لم يجر بمن قول الشاعر

وأهجمو من هجاني من سواهم

وأعرض منهم عمن هجاني^(٣)

أراد: وأعرض عمن هجاني منهم عمن هجاني منهم، على سبيل التوكيد، ثم حُذِفَ «منهم» من المؤكّد، وحُذِفَ ما سواهما من المؤكّد، ومثال هذا والذى قبله لا يجوز إلا فى الضرورة بخلاف ما تقدم.

(١) البيت من الطويل وهو لهذلول بن كعب العبدي فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص ٦٩٦)، والنصف (١/ ١٣٠).

الشاهد فيه: «المتقاعس» أن الألف واللام للتعريف، ويقال أنها بمعنى «الذى».

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٩١).

والشاهد: تقديم المجرور المتعلق بالصلة عليها، والأصل: فإنه من الذين وفوا لكم، وهذا التقديم نادر.

(٣) البيت من الوافر وهو بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٩٢).

الشاهد: تقديم المجرور المتعلق بالصلة عليها والأصل: «وأعرض عمن هجاني منهم».

باب اسم الإشارة

ص: وهو فى القُرب مفرداً مذكراً «ذا» ثم «ذاك» ثم «ذلك» و«ألك».

وللمؤنثة «تى» و«تا» و«ته» و«ذى» و«ذه» وتُكسرُ الهاءُ ان باختلاس وبإشباع وذات، ثم «تيك» و«ذيك» ثم «تلك» و«تلك» و«تلك» و«تلك».

ش: للنحويين فى أسماء الإشارة مذهبان:

أحدهما: أن لها مرتبتين، قريبة وبعيدة كالمتادى.

والثانى: أن لها ثلاث مراتب، قريبة وبعيدة ومتوسطة، وهذا هو المشهور، وإن كان الأولى بالصواب وسأبين ذلك إن شاء الله تعالى.

وقد سردتها على وفق المشهور؛ لأنه السابق إلى أكثر الأذهان، فما عطفته بالواو فهو لغة فيما عطف عليه وفى مرتبته، وما عطفته بشم فهو فى المرتبة التى تلى.

والخاصل أن المشار إليه فى المرتبة الأولى إن كان مفرداً ولم يقصد معه تثنية فله فى التذكير لفظ واحد وهو «ذا». وله فى التأنيث عشرة ألفاظ، خمسة بتاء وخمسة بذال والتى بالتاء: تى، وتاء، وته بسكون أو كسر مختلس أو كسر مشبع. والتى بالذال: ذى، وذات، وذه بسكون أو كسر مختلس أو كسر مشبع.

وإن كان المشار إليه المفرد فى المرتبة الثانية، ولم يقصد معه تثنية فله فى التذكير لفظ واحد وهو «ذاك» وله فى التأنيث ثلاثة ألفاظ وهى: تيك وتيك وذيك.

وإن كان المشار إليه المفرد فى المرتبة الثالثة فله فى التذكير لفظان وهما: ذلك وألك وله فى التأنيث أربعة ألفاظ وهى: تلك وتلك، وتلك وتلك، وكلها مروية عن العرب إلا أن بعضها أشهر من بعض.

ص: وتلى الذال والتاء فى التثنية علامتها مجوزاً تشديد نونها، وتليها الكاف وحدها فى غير القرب، وقد يقال «ذالك» وفى الجمع مطلقاً أولاء، وقد ينون، ثم أولئك، وقد يقصران، ثم أولئك على رأى، وعلى رأى أولاء، ثم أولاك. ثم أولئك وأولئك.

وقد يقال: هلاء، وقد تُشَبَّع الضمة اللام، وقد يقال: هولاء وألاك.

ش: لما أنهيت القول في مفرد المشار إليه، شرعت في مثناه وجمعه باعتبار المراتب وأشرت بقولي: «وتلى الذال والتاء في التثنية علامتها» إلى أن ألقى «ذا وئا» تحذفان في التثنية، وتتصل بالذال من «ذا» وبالتاء من «ئا» ألف في الرفع، وياء في الجر والنصب، بعدهما نون مكسورة، كما يفعل بالأسماء المتمكنة إذا ثنيت، إلا أن هذه التثنية مخالفة لتثنية الأسماء المتمكنة بأمرين.

أحدهما: حذف الألف التي كانت آخر المفرد لزومًا، ومثل ذلك لا يفعل باسم متمكن إلا شذوذًا.

والثاني: أن نون هذه التثنية يجوز تشديدها، ونون تثنية الاسم المتمكن لا يجوز تشديدها، وقد مضى الكلام على مثل ذلك في باب الموصولات.

والهاء من قولي: «وتليها الكاف» عائدة على نونها. وقلت: «وحدها في غير القرب» ليعلم أن اللام تجتمع مع الكاف في التثنية كما اجتمعت في الأفراد، وأن لُثْنِي المشار إليه في البعد ما له في التوسط؛ لأنهم استقلوا اللام بعد نون.

وزعم قوم أن من قال: «ذَانْكَ» بتشديد النون قصد تثنية «ذلك». ويطل هذا القول جواز التشديد في النون «ذَيْنَ وَتَيْنَ» بل التشديد جابر لما فات من بقاء الألف التي حقها ألا تحذف كما لا تحذف ألف المقصور. ويؤيد صحة هذا الاعتبار جواز تشديد نون «اللذين واللتين» ليكون جابرًا لما فات من بقاء ياء «الذي والتي» كما تبقى ياء المنقوص حين يثنى.

وإذا جمع اسم الإشارة وهو في المرتبة الأولى قيل فيه: «أولاء» مطلقًا، أى في التذكير والتانيث، عاقلًا كان المشار إليه أو غير عاقل.

وحكى قطرب أن «أولاء» بالتثنية لغة، وتسمية هذا تنوينًا مجازًا؛ لأنه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين.

والجيد أن يقال: إن صاحب هذه اللغة زاد بعد همزة «أولاء» نونًا، كما زيد بعد فاء «ضيف» نون، إلا أن «ضيفًا» معرب، فلما زيد آخره نون صار حرف إعراب فتحرك، و«أولاء» مبني فلما زيد آخره نون سكن إذ لا موجب لتحركه، فإنه آخر مبني بحركة.

وإذا كان جمع المشار إليه مجاوز للمرتبة الأولى قيل فيه: «أولئك» ثم «أولالك» على رأى قوم.

وعلى رأى آخرين أن جمع المشار إليه فى المرتبة الثالثة «أولئك وأولالك» معاً، وله فى المرتبة المتوسطة «أولاك» بالقصر.

وقد حكى الفراء أن المد فى «أولاء وأولئك» لغة الحارثيين، وأن القصر فيهما لغة التميميين. وهذا هو المأخوذ به؛ لأن مستنده رواية، ومستند غيره رأى، والرواية أولى من الرأى.

و«هؤلاء» فى «أولاء» من باب إبدال الهمزة هاء، وهو باب واسع.

وأما «أولاء» بضم الهمزتين، و«أولاء» و«أولئك» بإشباع الضمة فلفتان عربيتان ذكرهما قطرب.

وذكر أبو على الشلوين أن من العرب من يقول (هؤلاء) وأنشد:

تَجَلَّدَ لَا يَقُولُ هَؤُلَاءِ هَذَا

بَكَى لَمَّا بَكَى حَـذَرًا عَلَيْكَ^(١)

وقال أبو على أيضاً: حكى اللغويون «أولاك» بالقصر والتشديد، وأنشد:

مِنْ بَيْنِ أَوْلَاكَ إِلَى أَوْلَاكَ^(٢)

وقرأ ابن كثير فى شاذ: ﴿فَذَانِكَ﴾ [القصص: ٣٢]، بتخفيف النون وزيادة ياء.

ص: ومن لم ير التوسط جعل المجرد للقرب، وغيره للبعد، وزعم الفراء أن ترك اللام لغة قميم.

ش: المراد بالمجرد ما ليس معه كاف الخطاب، سواء كان معه التثنية أو لم تكن معه، وقد تقدم أن للنجوين فى اسم الإشارة مذهبين: أحدهما: أن له مرتبتين بعيدة وقريبة. والثانى: أن له ثلاث مراتب.

(١) البيت من الوافر وهو بلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص ٥٠٦).

الشاهد فيه: «هؤلاء» حيث حذف ألف «ها» وقلب همزة «أولاء» وأوا.

(٢) الرجز بلا نسبة فى الدرر (١/ ٢٣٥).

الشاهد فيه: «أولاك» مرتين وهو لغة فى «أولالك».

والأول: هو الصحيح، وهو الظاهر من كلام المتقدمين، ويدل على صحته أربعة أوجه:

أحدهما: أن النحويين مجمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان مرتبة للقرب تستعمل فيها الهمزة، ومرتبة للبعد وما هو في حكمه تستعمل فيها بقية الحروف. والمشار إليه شبيه بالمنادى فليقتصر فيه على مرتبتين إلحاقاً للنظير بالنظير.

والثاني: أن المرجوع إليه في مثل هذا النقل لا العقل، وقد روى الفراء أن بنى تميم يقولون: ذاك وتيك، بلا لام، حيث يقول الحجازيون: ذلك وتلك، باللام، وأن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان: إحداهما للقرب، والأخرى لأدنى البعد وأقصاه.

الثالث: أن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا لمجرد من اللام والكاف معاً، أو لمصاحب لهما معاً، أعنى غير المثنى والمجموع، فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها لكان القرآن العزيز غير جامع لوجوه الإشارة، وهذا مردود بقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

الرابع: أن التعبير «بذلك» عن مضمون كلام على إثر انقضائه شائع في القرآن وغيره ولا واسطة بين النطقين، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف: ٦٤]، و﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ﴾ [يوسف: ٥٢]، و﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٨٢]، و﴿ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ﴾ [المنحة: ١٠].

الخامس: أنه لو كانت مراتب الإشارة ثلاثاً لم يكتف في باقى التثنية والجمع بلفظين؛ لأن في ذلك رجوعاً عن سبيل الأفراد، وفي اكتفائهم بقولهم «هذان وذانك» و«هؤلاء وأولئك» دليل على أن «ذاك» و«ذلك» مستويان، وأن ليس للإشارة إلا مرتبتان. ولا التفات إلى قول من قال: إن تشديد نون ذانك دليل على البعد، وتخفيفها دليل على القرب؛ لأنه قد سبق الإعلام بأن التشديد عوض مما حذف من الواحد؛ لأنه يستعمل مع التجريد من الكاف كما يستعمل مع التلبس بها.

وكذلك لا يلتفت إلى قول من زعم أن «أولالك» للبعد دون «أولك» لقلة «أولالك» وكثرة الحاجة إلى جمع «ذلك» لأنه يلزم خلو القرآن من إشارة إلى جماعة بعدهاء، وذلك باطل بمواضع كثيرة من القرآن، فثبت ما أردناه والحمد لله.

ص: وتصحَبُ هاءُ التَّنْبِيهِ المجردَ كثيراً، والمفردَ المقرونَ بالكافِ دونَ اللام قليلاً. وفصلها من المجرد «بأنا» وأخواته كثيراً، وبغيرها قليلاً، وقد تعاد بعد الفصل توكيداً.

والكافُ حرفُ خطابٍ يُبَيِّنُ أحوالَ المُخَاطَبِ بما يُسَيِّئُهَا إذا كان اسماً. وقد يغنى ذلك عن ذلكم، وربما استغنى عن الميم بإشباع ضمة الكاف.

ش: قد تقدم أن المراد بالمجرد ما لم تتصل به كاف الخطاب فيدخل في ذلك «ذا» وذان وأخواتها. و«تان وأولا وأولاء» فيقال: هذا، وهذان، وهذى إلى العاشرة، وهاتان وهؤلاء وهؤلاء.

ولا تلحق المقرون بكاف الخطاب إلا مجرداً من اللام، وعدم لحاقها إياه أكثر من لحاقها. ومن لحاقها إياه قول طرفة:

رَأَيْتُ بَنِي فُجَيْرَاءَ لَا يَنْكِرُونَنِي

وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمَمْدَدِ^(١)

ومثله قول الآخر:

يَا مِمَّا أَمِيلُحَ غَيْرَ لَنَا شَدَنَّا لَنَا

مِنْ هَوْلِيَا يَتَكُنُّ الضَّالِّ وَالسَّمُرِ^(٢)

(١) البيت من الطويل وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٣١)، وشرح ابن عقيل (ص ٧٣). الشاهد فيه قوله: «هناك» حيث جاءت «ها» التي للتنبيه مع اسم الإشارة المقترن بالكاف، وهذا قليل.

(٢) البيت من البسيط، وهو للمجنون في ديوانه (ص ١٣٠). وفي البيت شاهدان: أولهما قوله: «أميلح» حيث صغر فعل التعجب. وثانيهما: «هوليّا تكن» حيث صغر اسم الإشارة مع اقترانه بالهاء.

ولا تلحق المقرون باللام فلا يقال هذالك، كرهوا كثرة الزوائد ولا تلحق أيضاً المقرون بالكاف فى التثنية والجمع فلا يقال: هذالك، ولا هؤلاء لأن واحدهما ذاك وذلك، فحمل على ذلك مثاه وجمعه لأنهما فرعا وحمل عليهما مثنى ذاك وجمعه لتساويهما لفظاً ومعنى.

وفصل هاء التثنية من اسم الإشارة المجرى بأنا وأخواته كقولك: هأنذا، وها نحن أولاء، إلى: هاهنّ أولاء. ومنه قول السائل عن وقت الصلاة: «هأنذا يا رسول الله» وقوله تعالى: ﴿هَآ أَنتُمْ أَولَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩]، ومثل الفصل بغير ذلك قول الشاعر:

ها إن ذى عِثْرَةٍ إن لا تكن نَقَمَت

فإن صاحبها مُشَارِكُ النُّكْدِ^(١)

وأنشد سيويه:

ونحنُ اقْتَسَمْنَا المَالَ نصفين بيتنا

فقلتُ لهم هَذَا لَهَا ها وذا لِيَا^(٢)

قال سيويه: كأنه أراد أن يقول: وهذا لى، فصير الواو بين «ها» و«ذا» وزعم الخليل أن مثل ذلك: أى ها الله ذا.

وقال سيويه: وقد تكون «ها» فى: ها أنت ذا، غير مقدمة، ولكنها تكون للتثنية بمنزلتها فى «هذا» يدلّك على ذلك قوله تعالى: ﴿هَآ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ﴾ [آل عمران: ٦٦] فلو كانت «ها» المتقدمة مصاحبة أولاء لم تعد مع أولاء. وإلى نحو «ها أنتم هؤلاء» أشرت بقولى: «وقد تعاد بعد الفصل».

(١) البيت من البسيط وهو للنايفة الذبياني فى ديوانه (ص ٢٨)، وشرح الأشموني (١/ ٦٦).

الشاهد فيه: مجيء «ها» التى للتثنية مع غير ضمير الرفع المنفصل.

(٢) البيت من الطويل وهو للميد بن ربيعة فى ملحقات ديوانه (ص ٣٦٠)، وجمع الهوامع (١/ ٧٦).

الشاهد فيه قوله: «ها وذاليا» يريد: وهذا لى: ففصل بين «ها» و«ذا» بالواو، كما قالوا: هأنذا، والتقدير: هذا أنا.

والكاف حرف خطاب كناء أنت، تدل على أحوال المخاطب في حرفيتها بما تدل في اسميتها، فيقال: ذاكَ وذاك وذاكم وذاكنّ، كما يقال: رأيتكَ ورأيتكِ ورأيتكما ورأيتكم ورأيتكنّ، فيستوى اللفظ بالحرفية والاسمية، كما استوى اللفظ بتاء أنت وتاء فعلت.

وقد يقال في خطاب جماعة الذكور كما يقال في خطاب الواحد، كقوله تعالى: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ﴾ [المجادلة: ١٢]، فأعنى ذلك عن ذلكم، ولم يُغنِ أنت عن أنتم. وذلك أن «الذال والالف» قد يستغنى بهما عن الكاف عند تقدير القرب أو قصد الحكاية كقوله تعالى: ﴿هَذَا مَا تَوْعَدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٥٣]، و﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [الفصص: ١٥]، و﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذَبٌ فَرَاتٍ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مَلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [فاطر: ١٢]، فجاز الاستغناء بالكاف عن مصحوبها، ولا يستغنى بالهمزة والنون عن التاء، فلم يجوز الاستغناء بالتاء عن الميم.

وأشرت بقولي «وربما استغنى عن الميم بإشباع ضمة الكاف» إلى ما أنشده بعض الكوفيين من قول الراجز:

وَإِنَّمَا هَـالِكُ ثُمَّ التَّـالِكُ
ذو حَـبِيرَةٍ ضَاقَتْ بِهِ الْمَسَالِكُ
كـَـيْفَ يَكُونُ النُّوْكَ إِلَّا ذَلِكَ^(١)

أراد: ذلكم فأشبع الضمة، واستغنى عن الميم بالواو الناشئة عن الإشباع. ص: وتتصل «بأرأيت» موافقة «أخبرني» هذه الكاف، مُغْنِيًا لحاقُ علامات الفروع بها عن لحاقها بالتاء، وليس الإسنادُ إليها مَرَّالًا عن التاء خلافاً للفرأ، وتتصل أيضاً بحِيَهْل، والنَّجَاء، ورؤيد، أسماء أفعال. وربما اتصلت بِيَلَى، وأبصر، وكَلَّا، وليس ونعم، ويشس، وحسب.

(١) الراجز بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٣٩).

والشاهد فيه قوله: «ذلك» يريد: «ذلكم» فاستغنى بإشباع الضمة عن الميم.

ش: إذا أريد «بأرايت» معنى «أخبرني» جاز أن تتصل به كاف الخطاب وألا تتصل به، فإن لم تتصل به وجب للتاء ما يجب لها مع سائر الأفعال من تذكير وتانيث وتثنية وجمع، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٦].

وإن اتصلت به استغنى بما يلحق الكاف من علامة تانيث وتثنية وجمع عما يلحق التاء، والزم التاء ما يلزمها في خطاب المفرد المذكر، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٤٠]. ولو كان الخطاب لاثني بهذا المعنى لقل: أرايتكما. ولو كان لاثني لقل: أرايتك. ولو كان لإنات لقل: أرايتكن. فيلزم التاء الفتح، ويلزم الكاف التحريك. والكاف في هذا كله حرف خطاب لا موضع له من الإعراب.

واستدل سيبويه على ذلك بقول العرب: أرايتك فلاناً ما حاله، ومنه قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء: ٦٢].

وزعم الفراء أن موضعه رفع بالفاعلية، وأن التاء حرف خطاب.

والقول الأول أولى؛ لأن لا يستغنى عنها والكاف يستغنى عنها، وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية مما يستغنى عنه. ولأن التاء محكوم بفاعليتها على غير هذا الفعل بإجماع والكاف بخلاف ذلك، فلا يعدل عما ثبت لهما دون دليل.

فلو لم يُرد بأرايت معنى أخبرني وجب للتاء والكاف مجتمعين ما يجب لهما منفردين فيقال: أرايتك قادراً، وأرايتك قادرة، وأرايتكما قادرين، وأرايتموكم قادرين، وأرايتكن قادرات، كما يقال أعلمتك قادراً وأعلمتماكما قادرين، وأعلمتموكم قادرين، وأعلمتكن قادرات، وأعلمتماكما قادرتين وأعلمتكن قادرات.

ومثال اتصال الكاف المذكورة بحيهل، والنَّجاء، ورؤيد: حيَّهْلَك، والنَّجاءُ ورؤيدُك، بمعنى: ائت، وأسرع، وأمهل.

وروى أيضاً اتصالها بيلي، وأبصر، وكلاً، وليس، ونعم، ويشس، وحسب،
وأنشد أبو علي:

وَحِنْتَ وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا^(١)

وأجاز أن تكون فيه حرف خطاب، وحمله على ذلك وجود «أن» بعدها،
فإنه إن يكن الأمر كما يقال لزم الإخبار بأن والفعل عن اسم عين، وذلك لا سبيل
إليه في موضع يخبر عنه فيه بمصدر صريح نحو: زيد رضى، فكيف به في موضع
بخلاف ذلك.

ص: وقد ينوب ذو البعد عن ذى القرب لعظمة المشير أو المشار إليه، وذو القرب
عن ذى البعد لحكاية الحال، وقد يتعاقبان مشاراً بهما إلى ما قد ولياه، وقد يشار بما
للواحد إلى الاثنين وإلى الجمع.

ش: من نيابة ذى البعد عن ذى القرب لعظمة المشير قوله تعالى: ﴿وَمَا تَلَكَ
بِمَعِينِكَ يَا مُوسَى﴾ [طه: ١٧]، ومن نيابته عنه لعظمة المشار إليه قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ
اللَّهُ رَبِّي﴾ [الشورى: ١٠]، ومنه قول امرأة العزيز مُشيرةً إلى يوسف عليه السلام: ﴿فَذَلِكُنَّ
الَّذِي لَتُنْتَنِي فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]، بعد أن أشارت إليه النسوة بهذا إذ قلن: ﴿مَا هَذَا
بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، والمجلس واحد، إلا أن مرأى يوسف عند امرأة العزيز كان
أعظم من مرأه عند النسوة، فأشارت إليه بما يشار به إلى البعيد إجلالاً وإعظاماً.

ومن نيابة ذى القرب عن ذى البعد لحكاية الحال قوله تعالى: ﴿كَلَّا نُمَدُّ هَؤُلَاءِ
وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ﴾ [الاسراء: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ
هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥].

(١) البيت من الواقف وهو بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ١٢٥)، ومغنى اللبيب (١/ ١٨٢)،
وصدره:

لسان السوء تهديده إلينا
الشاهد: حسبك: حيث جاءت الكاف حرف خطاب وهذا شاذ.

وأما تعاقب ذى القرب وذى البعد عى إثر ما الإشارة إليه فكقوله تعالى متصلاً بقصة عيسى عليه السلام: ﴿ذَلِكَ نَتُوبُهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ﴾ [آل عمران: ٥٨]، ثم قال: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ جِزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: ٨٥]، وقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطُّرْفِ أَثَرَابٌ ۝٥٢ هَذَا مَا تُوْعَدُونَ يَوْمَ الْحَسَابِ﴾ [ص: ٥٢، ٥٣]، ومنه: ﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٌ﴾ [الزمر: ٢١]، و﴿إِنْ فِي هَذَا لَبَلَاغٌ﴾ [الانباء: ١٠٦].

والإشارة بما للواحد إلى الاثنين كقوله تعالى: ﴿عَوَّانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]،
أي بين الفارض والبكر، ومنه قول الشاعر:

إِنَّ الرُّشَادَ وَإِنْ الْغِنَى فِي قَرْنٍ

بكل ذلك يأتيك الجـددان

والإشارة بما للواحد إلى الجمع كقول لييد:

ولقد سئمت من الحياة وطولها

وسؤال هذا الناس كيف لبسيد^(١)

ومثله قول مسكين الدارمي:

وينا الفتى يزجو أموراً كثيرة

أَتَى قَلْبُكَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ مُتَسَّحِحًا

ص: ويشار إلى المكان «بُهنا» لازم الظرفية أو شبهها، معطى ما «لذا» من مُصاحبة وتَجُرّد، وكهنالك «ثم» و«هنا» بفتح الهاء وكسرهما، وقد يقال «هتّت» موضع «هنا» وقد تصحها الكاف.

وقد يراد بهنالك وهناك وهنا الزمان.

وَبُنِيَ اسْمُ الْإِشَارَةِ لِتَضَمَّنَ مَعْنَاهَا، أَوْ لَشَبِّهِ الْحَرْفَ وَضَعًا وَافْتِقَارًا.

(١) البيت من الكامل وهو للبيد في ديوانه (ص ٣٥)، وشرح التصريح (١/ ١٢٩)، والمحتجب (١/ ١٨٩).

الشاهد فيه قوله: «هذا الناس» حيث ناب اسم الإشارة «هذا» متاب هؤلاء.

ش: من قال في الإشارة إلى الشخص القريب «ذا» قال في الإشارة إلى المكان القريب «هنا» دون تنبيه ولا خطاب، ومن رأى مصاحبة التنبيه فقال: هذا، قال: «ههنا». ومن قال: ذاك، قال: هناك. ومن قال: ذلك، قال: هنالك. ومن سَوَّى: ذاك وذلك، مُلَغِيًا للتوسط، سَوَّى: هناك وهنالك ومن لم يُسَوِّهما معترفًا بالتوسط، لزمه مثل ذلك في: هناك وهنالك. ومن قال: هذاك، جامعًا بين التنبيه والخطاب، قال ههناك، ولا يقال: ههناك، كما لا يقال: هنالك.

ويشار أيضًا إلى المكان البعيد بـ«هنا» و«هنا» كما يشار إليه بهنالك، وقد يقال: هنَّاك وهنَّاك. وقد يقال: هُنْتُ، موضع هنا، ومن شواهد هنا قول الشاعر:

كَأَنَّ وَرَسَا خَالَطَ الْيَرْنَآ

خَالَطَهُ مِنْ هَهْنَا وَهَهْنَا

ومن شواهد هُنْتُ قول الآخر:

وَذَكَرَهَا هُنْتُ وَلَاتِ هُنْتُ^(١)

أراد: هنا، ولات هنا.

وكل هذه الأسماء المشار بها إلى المكان لا تفارق الظرفية إلا بدخول من أو إلى عليها، وإلى ذلك أشرت بقولي: «لازم الظرفية أو شبهها» لأن حرف الجر والمجرور بمنزلة الظرف.

وقد يشار بهناك وهنالك وهنا إلى الزمان، فمن الإشارة إليه بهناك قول الأفوه الأودي:

وَإِذَا الْأُمُورُ تَعَاظَمَتْ وَتَشَابَهَتْ

فَهَنَّاكَ يِعْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْزَعِ^(٢)

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٤٢)، وجمع الهوامع (١/ ٧٨).

الشاهد فيه: أن البعيد يشار إليه بـ«هنا» بكسر الهاء وفتحها مع تشديد النون.

(٢) البيت من الكامل وهو للأفوه الأودي في ديوانه (ص ١٩)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٢١).

الشاهد فيه: أن «هناك» أشير بها إلى الزمان، وأصل وضعها في الإشارة إلى المكان.

ومن الإشارة بهنالك قوله تعالى: ﴿هَنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾ [الاحزاب: ١١]، ومنه قول الشاعر:

إِذَا هِيَ قَامَتْ حَاسِرًا مُشْتَمَعَةً
نَخِيبَ الْفُؤَادِ رَأْسُهَا مَا يَقْنَعُ
وَقَمْتُ إِلَيْهِ بِاللَّجَامِ مُسِيرًا
هنالك يجزييني الذي كنتُ أصنع

ومن الإشارة إلى الزمان بهنّا قول الشاعر:

حَنَنْتُ نَوَارٍ وَلَاتٍ هَنَّا حَنَنْتُ

وبدا الذي كانت نوارٍ أجنّت^(١)

فهنا إشارة إلى وقت، وهو منصوب على الظرفية، وحنت في موضع رفع بالابتداء، والخبر الظرف، وهذا أحد المواضع المخبر فيها عن الفعل مؤولا بالمصدر.

وزعم بعض المتأخرين أن «هنا» اسم لات، والتقدير: ليس ذلك الوقت وقت حنت، أو وقت حنان. وليس ما زعم صحيحاً؛ لأن هذا الاستعمال مخالف لاستعمال «لات» الملحقه بليس، ولا استعمال «هنا»؛ فإن «ولات» إنما يكون اسمها الحين محذوفاً كقوله تعالى: ﴿وَلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] أي: وليس الحين حين مناص، وهنا بخلاف ذلك، فلا يكون اسم لات. وأيضاً فإن «هنا» لا تفارق الظرفية إلا بدخول «من» أو «إلى» عليها، وارتفاعه على أن يكون اسم لات مناف لذلك، فلا يصح.

والضمير من قولي: «لتضمن معناها» عائد على الإشارة، فإن معناها حقيق بأن يوضع له حرف يدل عليه، كما وضع للتنبيه والاستفتاح وغيرهما من المعاني الزائدة على مدلولات الأسماء والأفعال، فاستغنوا عن وضع حرف إشارة بتضمن أسماء لمعناها، فلذا يحد اسم الإشارة بأنه: الدال بالوضع على مسمى وإشارة إليه.

(١) البيت من الكامل وهو لشبيب بن جعيل في الدرر (١/ ٢٤٤)، وشرح شواهد المعنى (ص ٩١٩).

الشاهد: «هنا» حيث أشير بها إلى الزمان.

واستحق البناء لتضمنه معنى من المعانى الحرفية، وإذا كان الاسم يستحق البناء لتضمن معنى حرف لم يستغن به عن وضعه كاسم الاستفهام، فبناء ما تضمن معنى حرف استغنى عنه به كاسم الإشارة أحق وأولى.

وهذا السبب يقتضى بناء كل اسم إشارة. ولكن عارضه فى ذين وتين شبههما بمثنيات الأسماء المتكمنة، فأعربا، وقد تقدم التنبيه على ذلك وشبهه.

وأما الشبه فى الافتقار فالمراد به هنا حاجة اسم الإشارة فى إبانة مسماه إلى مواجهة أو ما يقوم مقامها مما ينتزل منه منزلة الصلة من الموصول، وهذا أيضاً سبب عام.

وأما الشبه فى الوضع فالمراد به كون «ذا» و«ذى» وأخواتها موضوعة على حرفين. وذلك من وضع الحروف، فاستحقت البناء بذلك، وحملت البواقي عليها لأنها فروع أو كالفروع.

وإنما قلت: «أو كالفروع» لأن منها «هنا» وأخواتها، وليست فروعاً «لذا» و«ذى» ولكنها كالفروع، وإمكان الاستغناء عنها «بذا» أو «ذى» والمستغنى به أصل للمستغنى عنه.

باب المَعْرِف بالأداة

ص: وهى «أل» لا اللام وحدها، وفقاً للخليل وسيبويه، وقد تخلفها «أم» وليست الهمزة زائدة، خلافاً لسيبويه.

ش: قد اشتهر عند المتأخرين أن أداة التعريف هى اللام وحدها، وأن المعبر عنها «بالالف واللام» تارك لما هو أولى، وكذا المعبر عنها «بال» حتى قال ابن جنى: «ذكر عن الخليل أنه كان يسميها «أل» ولم يكن يسميها «الالف واللام» كما لا يقال فى قد القاف والدال».

قلت: قد عبر سيبويه عن أداة التعريف «بال» كما فعل الخليل، فإنه قال فى باب عدة ما يكون عليه الكلم: «وقد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا فعل» فذكر: أم وهل ولم ولن ومن وما ولا وأن وكى ويل وقد وأو ويا، ومن ثم قال: «وأل تعرف الاسم كقولك: القوم والرجل» معبراً عنهما بال، وجعلها من الحروف الجائئة على حرفين كام وأخواتها.

وقال فى موضع آخر: «وإنما هى بمنزلة قولك قد» ثم قال: «ألا ترى أن الرجل يقول إذا نسى فتذكر، ولم يرد أن يقطع كلامه: ألى، كما يقول: «قدى» ثم يقول: «كأل وكأل» وهذا نصه، وهو موافق لما روى عن الخليل، فلولا أنه نسبها إلى الزيادة فى موضع آخر لحكمت بموافقة الخليل مطلقاً، إلا أن الخليل يحكم بأصالة الهمزة، وأنها مقطوعة فى الأصل كهزمة «أم» و«أن» و«أو». وسيبويه مع حكمه بزيادتها يعتد بها كاعتداده بهزمة «اسمع» ونحوه بحيث لا يعده رباعياً فيعطى مضارعه من ضم الأول ما يعطى مضارع الرباعى للاعتداد بهمزته وإن كانت همزة وصل زائدة، فكذا لا يعد لام التعريف وحدها مع القول بأن همزتها همزة وصل زائدة.

على أن الصحيح عندى، قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل، وموجبة لعدم النظائر:

أحدهما: تصدير الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف.

الثاني: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن، ولانظير لذلك.

الثالث: افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك أيضاً.

الرابع: لزوم فتح همزة وصل بلا سبب، ولا نظير لذلك أيضاً.

واحتُرزت باللزوم ونفى السبب من همزة «أيمن» في القسم فإنها تفتح وتكسر وكسرها هو الأصل، ففتحت لئلا يتقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين، ولم تضم لئلا تتوالى الامثال المستقلة.

فإن جعل فتح همزة حرف التعريف طلب التخفيف لأجل الاستعمال لزوم محذور آخر وهو أن التخفيف مصلحة تتعلق باللفظ فلا يترتب الحكم عليها إلا بشرط السلامة من مفسدة تتعلق بالمعنى بخوف اللبس، وهو هنا لازم؛ لأن همزة الوصل إذا فتحت التبتت بهمزة الاستفهام، فيحتاج الناطق بها إلى معاملتها بما يليق بها من إبدال وتسهيل ليمتاز الاستفهام عن الخبر، وذلك يستلزم وقوع البديل حيث لا يقع المبدل منه؛ لأن همزة الوصل لا تثبت إذا ابتدئ بغيرها، فإذا أبدلت أو سهلت بعد همزة الاستفهام وقع بدلها حيث لا تقع هي، وذلك ترجيح فرع على أصل أفضى إليه القول بأن همزة «أل» همزة وصل زائدة فوجب اطراحه.

خامس: أن المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن نحو: رَ زيداً والأصل: أرء، فنقلت حركة الهمزة إلى الرء، واستغنى عن همزة الوصل، ولم يفعل ذلك بلام التعريف المنقول إليه حركة إلا على شذوذ، بل يستأ بالهمزة على المشهور من قراءة ورش في مثل: الإخوة، وذلك في مثل: رَ زيداً، لا يجوز أصلاً، فلو كانت همزة أداة التعريف همزة وصل زائدة له لم يبدأ بها مع النقل، كما لا يبدأ بها الفعل المذكور.

سادس: أنه لو كانت همزة أداة التعريف همزة وصل لم تقطع في: يا الله، ولا في قولهم: فآله لأفعلن، بالقطع تعويضاً من حرف الجر؛ لأن همزة الوصل لا تقطع إلا في اضطراب، وهذا الذي ذكرته قطع في الاختيار، روجع به أصل متروك، ولو لم يكن مراجعة أصل لكان قولهم: فآله لأفعلن، أقرب إلى الإجحاف منه إلى

التعويض، إذ في ذلك جمع بين ما أصله أن يشبت، وإثبات ما أصله يحذف، فصح أن الهمزة المذكورة كهزمة: أم، وأن، وأو، لكن التزم حذفها تخفيفاً إذا لم يبدأ بها ولم تل همزة استفهام كما التزم أكثر العرب حذف عين المضارع والأمر من رأى، وحذف فاء الأمر من أخذ وأكل، وهمزة أمّ في: ويَلْمه.

واحتج بعض النحويين لسيويه بأن قال: قد قيل: مررت بالرجل، فتخطى العامل حرف التعريف، فلو كان الأصل «أل» لكان في تقدير الانفصال، وكان يجب أن يقع قبل الجار، كما أن الحروف التي لا تمتزج بالكلمة كذلك، ألا ترى أنك تقول: هل يزيد مررت؟ ولا تقول: بهل زيد مررت؟ فلو أن حرف التعريف بمنزلة الزاى من زيد ما تخطاه العامل.

والجواب: أن تقدير الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف، بل على إفادة معنى رائد على المعنى المصحوب ولو كان الشعور به حرفاً واحداً كهزمة الاستفهام، فإنها وإن كانت حرفاً واحداً في تقدير الانفصال، لكون ما تفيده من المعنى رائداً على مصحوبها، غير ممازج له. وعدم تقدير الانفصال يترتب على إفادة معنى ممازج لمعنى المصحوب كسوف، فإنها وإن كانت على ثلاثة أحرف غير مقدرة الانفصال، لكون ما تفيد من المعنى ممازجاً لمعنى الفعل الذى تدخل عليه. فإنها تعينه للاستقبال، وذلك تكميل لدلالته. وهكذا حرف التعريف غير مقدر الانفصال، وإن كان على حرفين؛ لأن ما أفاده من المعنى تكميل ليعين الاسم مسماه، فتتزل منزلة الجزء من مصحوبه لفظاً كما تنزل منزلة الجزء معنى، إلا أن امتزاج حرف التعريف بالاسم أشد من امتزاج سوف بالفعل لوجهين.

أحدهما: أن معنى حرف التعريف لا يختص به بعض مدلول الاسم بخلاف معنى سوف فإنه مختص بأحد جزأى مدلول الفعل.

والثاني: أن حرف التعريف يجعل الاسم المقرون به، شبيهاً بمفرد قصد به التعيين وضعاً كالمضمر واسم الإشارة والعلم المرتجل، فلا يقدح في الامتزاج المعنوى كون المتمازجين بحرفين أو أكثر. وسوف وإن مازج معناها معنى مصحوبها لكن لا تجعله شبيهاً بمفرد قصد به وضعاً ما قصد بها وبمصحوبها؛ لأن ذلك غير موجود.

وقد ترتب على هذا امتناع الفصل بين حرف التعريف والمعرف به، ووقوعه بين سوف والفعل المصاحب لها كقول الشاعر:

وما أدرى وسوف إخالُ أدرى

أَقُومُ آلَ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءً^(١)

وفعل ذلك أيضاً بقدر كقول الشاعر:

لقد أرسلوني في الكواعبِ راعياً

فَقَدْ وَأَبَى رَاعِي الكَواعِبِ أَفْرَسُ

أراد: فقد أفرس راعي الكواعب وحق أبى، فسكن الياء وفصل.

واحتج قوم على الخليل بأن قالوا: لما كان التذكير مدلولاً عليه بحرف واحد وهو التنوين، كان التعريف مدلولاً عليه بحرف واحد كذلك وهو اللام؛ لأن الشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره.

وهذا ضعيف جداً لأن الضدين قد يتفقان في العبارة مطلقاً كصَعْبٌ صُعُوبَةٌ فهو صَعْبٌ، وَسَهْلٌ سُهُولَةٌ فهو سَهْلٌ.

وقد يختلفان مطلقاً كشَبَعٌ شَبَعًا فهو شَبَعَانٌ، وَجَاعٌ جُوعًا فهو جائع.

وقد يتفقان من وجه ويختلفان من وجه كَرَضِيَّ رِضًا فهو رَاضٍ، وَسَخَطًا فهو سَاحِطٌ، والاختلاف أولى بهما ليكون سيلهما في المعنى واللفظ واحد.

وإن سلم حمل الشيء على ضده فيشترط حمله على نذره، وقد أمكن الحمل عليه فتعين الجنوح إليه.

ينبغي: التعريف نظير التأنيت في الفرعية، فاشتركا في استحقاق علامة، والتذكير نظير التذكير في الأصالة، فينبغي أن يشتركا في الخلو من علامة، فإن وضع

(١) البيت من الوافر وهو لزهر بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٧٣)، والاشتقاق (ص ٤٦).

الشاهد فيه: «وسوف إخال أدرى» حيث فصل بالفعل الملقى بين «سوف» ومدخولها، وحيث وقعت الجملة بين حرف التفتيس والفعل.

للتنكير علامة فحقها أن تنقص عن علامة التعريف، تنبيهاً على أنه أحق بالعلامة لفرعيته وأصالة التنكير، وذلك موجب لكون علامة التعريف حرفين وهو المطلوب.

وأيضاً: فإن التعريف طارئ على التنكير كطُرُوّ التثنية على الإفراد فُسُوّى بينهما بجعل علامة لكل واحد منهما حرفين، أحدهما يحذف في حال دون حال.

وأيضاً لما كانت «مِنْ» ذاتَ حرفين، ومدلولها العموم في نحو: ما فيها مِنْ رجلٍ، وكان حرف التعريف نظيرها في العموم سُوّى بينهما، فكان حرف التعريف حرفين، تسرية بين النظيرين.

ولما كانت اللام تدغم في أربعة عشر حرفاً فيصير المعرف بها كأنه من المضاعف العين الذي فاءه همزة، جعل أهل اليمن ومن دناهم بدلها ميماً؛ لأن الميم لا تدغم إلا في ميم، وقد تقدم الاستشهاد على ذلك.

ص: فَإِنْ عُهِدَ مَدْلُولُ مَصْحُوبِهَا بِحَضُورِ حِسِّيٍّ أَوْ عِلْمِيٍّ فَهِيَ عَهْدِيَّةٌ، وَإِلَّا فِجْنَسِيَّةٌ.

ش: أشرت بالحضور الحسي إلى حضور ما ذُكِرَ بقوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۖ﴾ [١٥] فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴿[الزمل: ١٥، ١٦]، وإلى حضور ما أَبْصَرَ كقولك لمن سَدَّدَ سهما: القرطاس والله.

وبالحضور العلمي إلى نحو قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، و﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، و﴿إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْأَوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ [النارعات: ١٦]، و﴿إِذْ يَبَايَعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

ثم قلت: «ولا فجنسية» أي إن لا يكن المدلول عليه بمصحوب الاداة معهوداً بأحد الحضورين الميينين بالاداة فهي جنسية.

ص: فَإِنْ خَلَقَهَا كُلٌّ دُونَ تَجَوُّزٍ فَهِيَ لِلشُّمُولِ مُطْلَقًا، وَيُسْتَثْنَىٰ مِنْ مَصْحُوبِهَا. وَإِنْ أَفْرَادَ فَباعتبار لفظه فيما له من نعت وغيره أولى.

فإن خلفها تجوزاً فهي لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة.

ش: مثال التي يخلفها كلٌ دون تجوز قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، والمراد بكون الشمول مطلقاً عموم الأفراد والخصائص، بخلاف التي يخلفها كل على سبيل التجوز كقولك: زيد الرجل، بمعنى الكامل في الرجولية، الجامع لخصائصها، فإن هذا تجوز لأجل المبالغة.

ويستعملون كلاً بهذا المعنى تابعاً وغير تابع فيقولون: زيد كل الرجل، وزيد الرجل كل الرجل، وحكى الفراء عن العرب: أطعنا شاة كل شاة. والشمول الحقيقي هو الأصل، ولذلك استغنى عن قرينة، ولم يستغنِ الثاني عنها.

ومثال الاستثناء من مصحوبها قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [العصر: ١ - ٣]، فلو لا أن أداة التعريف اقتضت شمول الحقيقة والإحاطة بأفرادها، لم يستثن الذين آمنوا من المعرفة بها وهو الإنسان.

والأكثر في نعت مصحوب الإحاطية وخبره موافقة اللفظ كقوله تعالى: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجَنْبِ﴾ [التوبة: ٤٠]، وكقوله تعالى: ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى ۝١٥ الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ۝١٦ وَسُجِّنَهَا الْأَتَقَى ۝١٧ الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّىٰ﴾ [الليل: ١٥ - ١٨].

وموافقة المعنى دون اللفظ كقوله تعالى: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوَازِ النَّسَاءِ﴾ [النور: ٣١]، وحكى الاخفش: أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض. ومن موافقة المعنى دون اللفظ ما هو من الأحد، أى من الناس، أنشد اللحياني:

وليس يظلمني في وصل غانية

إلا كمرو وما عمرو من الأحد

قال اللحياني: ولو قلت: ما هو من الإنسان تريد من الناس أصبت.

ص: وقد تعرضُ زيادتها في علم، وحال، وتميز، ومضاف إليه تميزٌ. وربما زيدت فلزمت.

والبدلية في نحو: ما يحسنُ بالرجل خير منك، أولى من النعت والزيادة. وقد تقوم في غير الصلة مقام الضمير.

ش: عروض زيادتها في علم كقول الشاعر:

وقد جيتك أكمؤاً وعساقلاً

ولقد نهيتك عن بنات الأوبر^(١)

أراد بنات أوبر، وهو علم لضرب من الكمأة. وقال آخر:

أما ودماء مائرات تخالها

على قنة العزى وبالنسر عندما^(٢)

أراد نسرًا وهم صنم.

وعروض زيادتها في الحال كقراءة بعض القراء ﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾

[المتافين: ٨]، أى ليخرجن العزيز منها ذليلاً. وكقول بعض العرب: ادخلوا الاول

فالاول، أى: أولاً فأولاً. ومنه قول الشاعر:

(١) البيت من الكامل وهو بلا نسبة في الاشتقاق (ص ٤٠٢)، والإنصاف (١/ ٣١٩)، وشرح شواهد المغنى (١/ ١٦٦).

الشاهد فيه قوله: «بنات الأوبر» حيث زاد «أل» في العلم مضطراً، لأن «بنات أوبر» علم على نوع من الكمأة ردىء، والعلم لا تدخله «أل» فراداً من اجتماع معرفين: العلمية و«أل» فزادها هنا ضرورة.

(٢) البيت من الطويل وهو لعمر بن عبد الجن في خزانة الأدب (٧/ ٢١٤، ٢١٧)، والمنصف (٣/ ١٣٤).

الشاهد فيه قوله: «وبالنسر» حيث أدخل «أل» ضرورة على نسر لأن هذا علم لصنم معين، فلا يحتاج لتعريف.

دُمْتَ الْحَمِيدَ فَمَا تَنَفَّكَ مُتَّصِرَا

على العدا في سبيل المجد والكرم^(١)

وعروض زيادتها في التمييز كقول الشاعر:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا

صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو^(٢)

ومنه الحديث: أن امرأة كانت تهراق الدماء، والاصل: تهراق دماؤها، فأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة، وصار المسند إليه منصوباً على التمييز، ثم أدخل عليه حرف التعريف زائداً.

وعروض زيادتها على ما أضيف إليه تمييز كقول الشاعر:

إِلَى رُدْحٍ مِنَ الشَّيْـزَى مَلَاءَ

لِبَابِ الْبُرِّ يُلَبِّكَ بِالشَّهَادِ^(٣)

أراد: لباب برٍّ وأنشد أبو علي:

تَوَلَّى الضَّجِيعَ إِذَا تَنَبَّهَ مَوْهَنَا

كَالْأَحْوَانَ مِنَ الرَّشَاشِ الْمُسْتَقَى

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٦٨)، وشرح التصريح (١/ ١٤٤).

الشاهد فيه: حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول من جملة الصلة مع كون هذا العائد مرفوعاً بالابتداء ولم تطل الصلة.

(٢) البيت من الطويل وهو لرشيد بن شهاب في الدرر (١/ ٢٤٩)، وشرح الأشموني (١/ ٨٥)، وجمع الهوامع (١/ ٨٠).

الشاهد فيه قوله: «وطبت النفس» حيث ذكر التمييز معرّفاً بالالف واللام وكان حقه أن يكون نكرة وإنما زاد الف واللام فيه للضرورة.

(٣) البيت من الوافر وهو لامية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٢٧)، ولابن الزبير في لسان العرب (٥/ ٣٦٣) شيز.

الشاهد فيه قوله: «الباب البر» حيث جاء التمييز مضافاً إلى يميزه وحقه التنكير.

وزعم أن قائله أراد: من رشاش المستقى، فزاد الألف واللام، ولم يعتد بهما
فلذلك أضاف إلى ما هما فيه.

وهذا الذى ذهب إليه بعيد، ولكن يوجه البيت على أن قائله أراد: كالأقحوان
المستقى من الرشاش المستقى، فحذف من الأول، وأبقى الثانى دليلاً عليه، كما فعل
من قال:

تَقُولُ وَدَقَّتْ صَدْرَهَا بِبَيْمِينِهَا

أَبْعَلَىٰ هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعَسِ^(١)

أراد: بعلى هذا المتقاعس بالرحى المتقاعس، ثم حذف، وهذا التوجيه نظائره
كثيرة، ولا نظير لما وجه به أبو على، فلذلك لم أقل بقوله.

وأشرت بقولى: «وربما زيدت فلزمت» إلى نحو: اليسع، والآن، والذى.
وأشرت بقولى: «والبدلية فى نحو: ما يحسنُ بالرجل خيرٌ منك، أولى من النعت»
إلى قول سيبويه فى باب: «مجرى نعت المعرفة عليها» ومن النعت: ما يحسن بالرجل
مثلك أو خير منك أن يفعل ذاك. وزعم الخليل أنه إنما جر هذا على نية الألف
واللام. ولكنه موضع لا تدخله الألف واللام، كما أن الجماء الغفير على نية إلغاء
الألف واللام نحو: «طراً وقاطبة» فحكم الخليل فى المقرون بالألف واللام المتبع بمثلك
وخير منك بتعريف المنعوت والنعت.

وذهب أبو الحسن إلى أنهما نكرتان، وأن الألف واللام زائدتان فى نية الإطراح.
وعندى أن أسهل مما ذهب إليه الحكم بالبدلية، وتقرير المتبوع والتابع على
ظاهريهما.

وأشرت بقولى: وقد تقوم فى غير الصلة مقام ضمير إلى نحو: مررت برجل
حسن الوجه، بتتوين حسن ورفع الوجه، على معنى: حسن وجهه، فالألف واللام
عوض من الضمير، وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين، وإن كان بعض

المتأخرين قد عد هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. وأنكر ذلك أبو الحسن علي بن محمد بن علي المعروف بابن خروف وقال: لا ينبغي أن يجعل بينهما خلاف؛ لأن سيبويه قد جعل الألف واللام عوضاً من الضمير في قوله في باب البدل: «ضَرَبَ زَيْدُ الظَّهْرِ وَالْبَطْنُ» وهو يريد: ظهره وبطنه، ولم يقل الظهر منه ولا البطن منه.

قلت: لما كان حرف التعريف بإحماص معنياً عن الضمير في نحو: مررت برجل فأكرمت الرجل، جاز أن يغني عنه في غير ذلك لاستوائهما في تعيين الأول، ولذلك لم يختلف في جواز مررت برجل حسن وجه أبيه، واختلف في جواز نحو: مررت برجل حسن وجه أب، إذ ليس فيه ضمير ولا حرف تعريف، والمنع به أولى، وهو مذهب سيبويه.

ومن ورود الألف واللام عوضاً من الضمير قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَىٰ ۖ (٣٧) وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ۖ (٣٨) فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ۖ (٣٩) وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَىٰ النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ (٤٠) فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ [التارعات: ٣٧ - ٤١]، ذكر ذلك الأستاذ أبو الحسن بن خروف، وعزاه إلى جماعة من أئمة النحو، وعلى ذلك يحمل قوله تعالى: ﴿جَنَّاتٍ عِدْنٍ مُّفْتَحَةٍ لَّهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠]، وزعم أبو علي والزمخشري أن الأبواب بدل من ضمير مستكن بمفتحة، وهذا تكلف يوجب أن يكون الأبواب مرتفعاً بمفتحة المذكور، على القول بأن العامل في البدل والمبدل منه واحد، أو بمثله مقدراً، على القول بأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه واحد، أو بمثله مقدراً، على القول بأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه. وعلى كل حال قد صح أن «مفتحة» صالح للعمل في الأبواب، فلا حاجة إلى تكلف إبدال.

وأيضاً: فالحاجة إلى الضمير في بدل البعض كالحاجة في السببي المرفوع بما جرى على ما هو من سببه، فقد قامت الألف واللام مقام الضمير على كل تقدير.

قال ابن خروف: «وحمل أبو علي وغيره من المتأخرين هذا المرفوع على البدل من ضمير في الصفة، ولا يطرد لهم ذلك في مثل: مررت برجل كريم الأب، وحسن وجه الأخ، لا سبيل إلى البدل في هذا وأمثاله، فإذا امتنع البدل، فالباب كله على ما ذهب إليه الأئمة».

فقد تضمن كلام ابن خروف رحمه الله أن الحكم على المرفوع المشار إليه بغير البدلية هو مذهب الأئمة، وكفى بنقله شاهداً.

وقد منع التعويض بعض المتأخرين وقال: لو كان حرف التعريف عوضاً من الضمير لم يجتمعا، إذ اجتماع العوض والمعوض منه ممتنع، وقد اجتمعا في قول طرفة:

رحيب قطاب الجيب منها رقيقة

بجس الندامي بضة المتجرد^(١)

والجواب من وجهين:

أحدهما: أن نقول: لا نسلم أن حرف التعريف الذي في البيت عوض، بل جيء به لمجرد التعريف، فجمع بينه وبين الضمير إذ لا محذور في ذلك.

ونظير هذا أن التاء في جهة، عوض من الواو التي هي فاء، وقد قالوا: وجهة، ولم يجعل ذلك جمعاً بين العوض والمعوض منه، بل حمل ذلك على أن التاء في وجهة لمجرد التأنيث بخلاف تاء جهة.

الثاني: أن نقول: سلمنا كون حرف التعريف الذي في البيت عوضاً، إلا أنه جمع بينه وبين ما عوض منه اضطراراً، كما جمع الراجز بين ياء النداء والمعوض منها في قوله:

(١) البيت من الطويل وهو لطرفة في ديوانه (ص ٣٠)، وبلا نسبة في شرح التصريح (٢/ ٨٣).
الشاهد فيه: «بضه المتجرد» والتقدير: بضه عند تجردها.

إِنِّي إِذَا مَا حَسَدْتُ أَلْمَأُ
أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ (١)

وعما يقوى كون حرف التعريف عوضاً قول الشاعر فى صفة صقر:

يَأْوِي إِلَى قُنَّةٍ خَلَقَاءَ رَاسِيَةٍ
حُجْنِ الْمَخَالِبِ لَا يَفْتَالُهُ الشَّبِيعُ

أراد: حجن مخالبه، ولولا ذلك لقال: أحجن المخالب، كما يقال: رجل أحمر الثياب، وأنشد الكوفيون:

أَيَا لَيْلَةً خُرسَ الدِّجَاجِ سَهَرْتُهَا
يَبْغِدَادَ مَا كَادَتْ عَنِ الصُّبْحِ تَنْجَلِي

أراد خرساً دجاجها، لولا ذلك لقال: خرساء الدجاج، كما يقال: امرأة حمراء الثياب.

وإذا صح التعويض فلا يقاس عليه إلا ما سمع له نظير، ولا يقدح فى صحته عدم استعماله فى صلة وغيرها على سبيل الاطراد، كما لا يقدح فى كون تنوين حيثنّ عوضاً من الإضافة امتناعاً فى إذا وغيرها من الملازمات للإضافة.

لكن شرط التعويض المشار إليه أن يكون فيما يُسْتَفْهِجُ خلوه من الضمير والألف واللام معاً، فلا يجعل من ذلك نحو: البرُّ الكُرُّ بَستين؛ لأنك لو قلت: كُرُّ بَستين، فأخليت من الضمير والألف واللام معاً لم يُسْتَفْهِجْ، بخلاف ما تقدم.

(١) الرجز لأبى خراش فى الدرر (٣/ ٤١)، وأوضح المسالك (٤/ ٣١)، وجمع الهوامع (١/ ١٧٨).

الشاهد فيه: «اللهم» ذهب الكوفيون فتمسكوا بهذا الشاهد أن الميم المشددة فى «اللهم» ليست عوضاً من «يا» التى للتثنية فى النداء.

فصل

ص: مدلولُ إعراب الاسم ما هو به عمدة، أو فَضْلَةٌ، أو بينهما. فالرفع للعمدة وهي مبتدأ، أو خبر، أو فاعل، أو نائبه، أو شبيهه به لفظاً. وأصلها المبتدأ، أو الفاعل أو كلاهما أصل.

والنصب للفضلة وهي: مفعول مطلق، أو مقيد، مستثنى، أو حال، أو تمييز، أو مشبه بالمفعول به.

والجر لما بين العمدة والفضلة، وهو المضاف إليه.

وَأَلْحَقَ مِنَ الْعَمْدَةِ بِالْفَضَلَاتِ الْمَنْصُوبُ فِي بَاب: كَانَ، وَإِنْ، وَلَا.

ش: العمدة عبارة عما لا يجوز حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم اللفظ به.

والفضلة عبارة عما يسوغ حذفه مطلقاً إلا لعارض، وسيأتى توضيح ذلك إن شاء الله تعالى.

ولما كان المضاف إليه في موضع يكمل العمدة نحو: جاء عبد الله، وفي موضع يكمل الفضلة نحو: أكرمت عبد الله.

وفي موضع يقع فضلة نحو: زيد ضارب عمرو، حكم عليه بأنه بين العمدة والفضلة. ولما كان الاهتمام بالعمدة أشد من الاهتمام بغيرها جعل إعرابه الرفع؛ لأن علامته الأصلية ضمة، وهي أظهر الحركات. وإنما قلنا: هي أظهر الحركات لوجهين:

أحدهما: أنها من الواو، ومخرجها من الشفتين، وهو مخرج ظاهر، بخلاف الفتحة والكسرة فإنهما من الألف والياء، ومخرجاهما من باطن الفم.

والثاني: أن الضمة يمكن الإشارة إليها بالإشمام عند سكون ما هي فيه وقفًا ودغامًا بخلاف غيرها.

ولما كانت الكسرة تشبه الضمة جعلت علماً للمضاف إليه؛ لأنه قد يكمل العمدة، ولأن الكسرة متوسطة بين الثقل والخفة، فجعلت للمتوسط بين العمدة والفضلة.

ولما جعلت الضمة للعمدة، والكسرة للمتوسط بين العمدة والفضلة، تعينت الفتحة للفضلة، وتبع كل واحد من الحركات ما هو بالنيابة عنها، وقد تقدم بيان ذلك في باب الإعراب.

والمراد بالمفعول المطلق: المصدر المؤكد. والمبين للنوع، أو لعدد المرات.

والمراد بالمقيد: المفعول به، والمفعول له، والمفعول معه.

ولما تقدم أن النصب إعراب الفضلات، وكان ما نصب في باب «كان» وباب «إن» وباب «لا» عمدة، لكونه أحد ركني الإسناد، نبهت على ذلك بقولي: «والحق من العمدة بالفضلات» إلى آخره.

باب المبتدأ

ص: وهو ما عَدِمَ حقيقة أو حكماً عاملاً لفظياً من مُخْبِرٍ عنه، أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى.

والابتداء كون ذلك كذلك، وهو يرفع المبتدأ، والمبتدأ الخبر، خلافاً لمن رفعهما به، أو بتجردهما للإستناد، أو رفع بالابتداء المبتدأ، وبهما الخبر، أو قال: ترافعا.

ش: قد تقدم ما يدل على أن الإخبار عن الشيء يكون باعتبار لفظه، كما يكون باعتبار معناه، وأن المخبر عنه بالاعتبارين يكون اسماً، نحو: زيد كاتب، وزيد معرب ويكون غير اسم نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] فخير خبر عن «أن تصوموا» باعتبار المعنى. فلو قلت: وأن تصوموا، ناصب ومنصوب، لكان إخباراً باعتبار اللفظ، ومن الإخبار باعتبار المعنى والمُخْبَر عنه في اللفظ غير اسم قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [يس: ١٠]، أى سواء عليهم الإنذار وعدمه. ولذا لم أصدّر حد المبتدأ بالاسم؛ لأنه بعض ما يكون مبتدأ، بل صدّرته بما عدم عاملاً لفظياً ليتناول الاسم وغيره. واحتُرِزَتْ بقولي: أو حكماً، من المبتدأ المجرور بحرف زائد نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، ولم يعدم عاملاً لفظياً عدمًا حقيقياً، بل عدمًا حكمياً؛ لأن «من» زائدة، فهي وإن وجدت لفظاً، معدومة حكماً. وقيد العامل الذى عدمه المبتدأ بكون لفظياً، إشعاراً بأن للمبتدأ عاملاً معنوياً، وهو الابتداء.

ولما كان ما عدم عاملاً لفظياً صالحاً لتناول أسماء الأفعال، لتناول الفعل المضارع العارى من ناصب وجازم، وكان المبتدأ ينقسم إلى مُخْبِرٍ عنه وغير مُخْبِرٍ عنه، ذكرت مخبراً عنه والوصف المقيد، منعاً لدخول ما لا يقصد دخوله، وجمعاً لنوعى المبتدأ.

والمراد هنا بالوصف ما كان كضارب أو مضروب من الأسماء المشتقة وما جرى مجراها باطراد. ومن الابتداء بالمشتق: أضرابُ الزيدان؟ وما مضروبُ الزيدان. وأذاهبُ جاريتاك؟ وأكرمةُ نساؤكم؟

ومثال الابتداء بما جرى مجرى المشتق باطراد: أَقْرَشِيَّ قَوْمُكَ؟ وأقْرَشِيَّ أبوك؟ وهذه الأمثلة من أمثلة سيويه، ولو جعل مكان الهمزة منها حرف نفى لم يختلف الحكم، قال سيويه: ومن قال: ذهب فلانة، قال: أذهب فلانة؟ وأحاضر القاضي امرأة؟ وقيد الوصف «بسابق» احترازاً من نحو: الزيدان قائم أبواهما.

وقيدته «برافع» دون إضافة إلى فاعل، لأعم بذلك الوصف الرافع فاعلاً، والرافع مفعولاً، نحو: ما مضروبُ العمران.

وأشرت بقولي: «بتقيد المرفوع بالانفصال» إلى أن المرفوع بالوصف المذكور لا يسد مسد الخبر إذا كان متصلاً، بل إذا كان منفصلاً، وذكر الانفصال أولى من ذكر الظهور، فإن المنفصل يعم الظاهر والضمير غير المتصل، وكلاهما يسد مسد الخبر إذا ارتفع بالوصف المذكور، إذ لا فارق بين قولك: أضراب الزيدان؟ وما ضارب هما. قال الشاعر:

أُمُرْتُ جَعْلِي مِثْلَ أَيَّامِ حَنَّةٍ
وَأَيَّامِ ذِي قِسَارٍ عَلَى الرَّوَاجِعِ

وقال آخر:

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى أَمْ نَوْرًا ظَعْنًا
إِنْ يَظْعَنُوا فَمَجِيبٌ عَيْشٌ مِّنْ قَطْنًا^(١)

وقال آخر:

خَلِيلِيَّ مَا وَاوَفٍ بَعْدِي أَتَمَّا
إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنِّ أَقَاطِعِ^(٢)

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٩٠)، وجواهر الأدب (ص ٢٩٥). الشاهد فيه قوله: «أقاطن قوم سلمى» حيث أتى الوصف، وهو «قاطن» معتمداً على الاستفهام وهو الهمزة، وبذلك اكتفى بالفاعل عن خبر المبتدأ.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٨٩)، والمقاصد النحوية (١/ ٥١٦)، ومعجم الهوامع (١/ ٩٤).

الشاهد فيه: «ما واف أتما» حيث جاء الوصف مبتدأ معتمداً على النفي، فاستغنى بالفاعل عن الخبر.

ومنه في أحد الوجهين: ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [مریم: ٤٦].

واحترزت بكون المرفوع مغنياً من نحو: أقائم أبوه زيد، فإن الفاعل فيه منفصل مرتفع بوصف سابق، إلا أنه غير مُغنٍ، إذ لا يحسن السكوت عليه، فليس مما نحن فيه، بل «زيد» مبتدأ، وقائم خبر مقدم، وأبوه مرتفع به. ويجوز كون قائم مبتدأ مخبراً عنه بزيد، كما قال سيويه في: «مررت برجل خير منه أبوه» فخير عنده مبتدأ وأبوه خبر، مع أن الأول نكرة والثاني معرفة، وسيأتي بيان ذلك وأمثاله إن شاء الله تعالى.

والإشارة «بذلك» إلى ما عدم عاملاً لفظياً، و«بذلك» إلى القيود التي قيد بها كل واحد من قسمي المبتدأ.

والحاصل أن الابتداء هو تقديم الشيء في اللفظ والنية مجرداً مستنداً إليه خبر، ومستنداً هو إلى ما يسد مسد الخبر.

ومذهب سيويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، صرح بذلك في مواضع كثيرة، منها قوله: «المبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام» ثم قال: «واعلم أن المبتدأ لا بد أن يكون المبنى عليه شيئاً هو هو، أو يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ به، فأما الذي بنى عليه شيء هو هو فإن المبنى يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق، ارتفع عبد الله؛ لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق. وارتفع المنطلق؛ لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته» هذا نصه، وقوله هو الصحيح، لسلامته مما يرد على غيره من موانع الصحة.

فأشهر الأقوال المخالفة لقوله أن الابتداء رافع المبتدأ والخبر معاً، وهذا لا يصح لأربعة أوجه:

أحدها: أن الأفعال أقوى العوامل، وليس فيها ما يعمل رفعين دون اتباع، فالمعنى إذا جعل عاملاً كان أضعف العوامل، وكان أحق بالألا يعمل رفعين دون اتباع.

الثاني: أن المعنى الذي ينسب إليه عمل ويمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه كالتمنى والتشبيه أقوى من الابتداء؛ لأنه لا يمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه، والقوى لا يعمل إلا في شيء واحد وهو الحال، فالابتداء الذي هو أضعف أحق بالألا يعمل إلا في شيء واحد.

الثالث: أن الابتداء معنى قائم بالابتداء؛ لأن المبتدأ مشتق منه، والمشتق يتضمن معنى ما اشتق منه، وتقديم الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع جائز بإجماع من أصحابنا، فلو كان الابتداء عاملاً في الخبر لزم من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوي الأضعف، وتقديم معمول العامل المعنوي الأقوى ممتنع، فما ظنك بالأضعف؟

الرابع: أن رفع الخبر عمل وجد بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ، فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط والاسم الذي تضمنه، فكما لا ينسب الجزم لمعنى الشرط بل للاسم الذي تضمنه، كذلك لا ينسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ.

وأمثل من قول من قال: الابتداء والخبر معاً قول أبي العباس: «الابتداء رفع المبتدأ بنفسه، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ» وهو أيضاً مردود؛ لأنه قول يقتضى كون العامل معنى مستقوياً بلفظ، والمعروف كون العامل لفظاً متقوياً بلفظ، كتقوى الفعل بواو المصاحبة. أو كون العامل لفظاً متقوياً بمعنى، كتقوى المضاف بمعنى اللام أو بمعنى من. فالقول بأن الابتداء عامل مَقْوًى بالمبتدأ لا نظير له، فوجب رده.

وقد جعل بعضهم نظير ذلك إعمال أداة الشرط بنفسها في الجواب بواسطة فعل الشرط، وليس كما زعم؛ لأن أداة الشرط وفعله لفظان، فإذا قوى أحدهما بالآخر لم يكن بدعاً، وأما الابتداء والمبتدأ فمعنى ولفظ، فلو قوى اللفظ بالمعنى لكان قريباً، بخلاف ما يحاولونه من العكس، فإنه بعيد ولا نظير له.

وقول من يقول: إنهما مرفوعان بالتجرد للإسناد مردود أيضاً بما رد به قول من قال: هما مرفوعان بالابتداء، وفيه رداءة من ثلاثة أوجه:

أحدهما: أنه جعل التجرد عاملاً، وإنما هو شرط في صحة عمل الابتداء، والابتداء هو العامل عند سيويه وغيره من المحققين.

والثاني: أنه جعل تجردهما واحداً، وليس كذلك، فإن تجرد المبتدأ تجرد الإسناد إلى ما يسد مسد مسند إليه، وتجرد الخبر إنما هو ليسند إلى المبتدأ، فبين التجريدين بون، فكيف يتحدان؟

والثالث: أنه أطلق التجرد ولم يقيده، فلزم من ذلك ألا يكون مبتدأ ولا خبراً ما جُرَّ منهما بحرف زائد نحو: ما فيها من أحد:

هل أخـوعـيش لذيد بدائم^(١)

وأما كون المبتدأ والخبر مرفوعاً أحدهما بالآخر، فهو قول الكوفيين، وهو مردود أيضاً، إذ لو كان الخبر رافعاً للمبتدأ كما كان المبتدأ رافعاً للخبر لكان لكل منهما في التقدم رتبة أصلية؛ لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله، فكان لا يمتنع: صاحبها في الدار، كما لا يمتنع: في داره زيد وامتناع الأول، وجواز الثاني دليل على أن التقدم لا أصلية للخبر فيه.

ص: ولا خير للوصف المذكور لشدة شبهه بالفعل، ولذا لا يُصَغَّرُ، ولا يُوصَفُ، ولا يُعرَفُ، ولا يُثنى، ولا يجمع، إلا على لغة يتعاقبون «فيكم ملائكة» ولا يجرى ذلك المجرى باستحسان إلا بعد استفهام أو نفى، خلافاً للأخفش، وأُجْرِيَ في ذلك «غير قائم» ونحوه مجرى: ما قائم.

ش: قد تقدم أن أحد قسمي المبتدأ وصف يرفع ما يليه، ويسد مرفوعه مسد خبره، وإياه عنيت الآن بقولي: «ولا خبر للوصف المذكور» وبينت أن سبب استغنائه عن الخبر شدة شبهه بالفعل؛ لأن قولك: أضارب الزيدان؟ بمنزلة: أضرب الزيدان؟ فكما لا يفتقر: أضرب الزيدان، إلى مزيد في تمام الجملة، كذلك لا يفتقر ما هو بمنزلة. ولأن المطلوب من الخبر إنما هو تمام الفائدة بوجود مسند ومسند إليه، وذلك حاصل بالوصف المذكور ومرفوعه، فلم يحتج إلى خبر لا في اللفظ، ولا في التقدير، ولهذا خطيء من يعد هذا المبتدآت المحذوفة الأخبار؛ لأن المبتدأ المحذوف الخبر لو قدرت له خبراً لم يلزم من تقديره ذكر ما لا فائدة فيه، وهذا بخلاف ذلك.

(١) البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه (ص ٨٦٣)، وجمهرة اللغة (ص ٦٣٦)، وجمع الهوامع (١/ ١٢٧).

الشاهد: دخول الباء الزائدة في خبر المبتدأ بعد (هل) بشبهها بحرف النفي.

وصدر البيت:

يقولُ إذاً اقلولِي عليها وأُفردتْ

ولما كان الوصف المذكور منزلة الفعل لم يجز تصغيره، ولا وصفه، ولا تعريفه، ولا تثنيته، ولا جمعه؛ لأن ذلك كله من خصائص الأسماء المحضة.

ومن قال من العرب: يفعلان الزيدان، ويفعلون الزيدون، قال هنا: أفعالان الزيدان وأفاعلون الزيدون؟ وكان الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل ساد مسد الخبر. وإلى نحو هذه الإشارة أشرت بقولي: «إلا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة» وقد أشرت إلى هذه اللغة في باب الإعراب، وسيأتي ذكرها مستوفى في باب الفاعل إن شاء الله تعالى.

وأشرت بقولي: «ولا يجرى ذلك المجرى باستحسان» إلى أن الوصف المشار إليه لا يحسن عند سيويه الابتداء به على الوجه الذي تقرر لإبعد استفهام أو نفى، وإن فعل به ذلك دون استفهام أو نفى قبح عنده دون منع. هذا مفهوم كلامه في باب الابتداء، ولا معارض له في غيره. ومن زعم أن سيويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهاماً أو نفياً فقد قوّه ما لم يقل.

وأما أبو الحسن الأخفش فيرى ذلك حسناً، ويدل على صحة استعماله قول الشاعر:

خَيْرُ بَنِي لَهَبٍ فَلَا تَكْ مَلْفِيَا

مَقَالَةَ لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ^(١)

ومنه قول الشاعر:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ

إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوَّبُ قَالَ يَا لَا^(٢)

(١) البيت من الطويل وهو لرجل من الطائيين في تخليص الشواهد (ص ١٨٢)، ومع الهوامع (٩٤ / ١).

الشاهد فيه: «خير بنو لهب» حيث سد الفاعل، وهو قوله: «بنو لهب» مسد الخبر من غير اعتماده على استفهام أو نفى، وهذا قبيح عند سيويه، وسائغ عند الكوفيين والأخفش.

(٢) البيت من الوافر وهو لزهير بن مسعود الضبي في تخليص الشواهد (ص ١٨٢)، ومغني اللبيب (١ / ٢١٩).

الشاهد فيه: «فخير نحن» حيث استعمل الوصف وهو قوله «خير» مبتدأ من غير أن يسبقه نفى أو استفهام، و«نحن» فاعل «خير» ساد مسد الخبر.

فخيرٌ مبتدأ، ونحن فاعل، ولا يكون «خير» خبراً مقدماً، ونحن مبتدأ؛ لأنه يلزم في ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعال التفضيل ومن، وهما كمضاف ومضاف إليه، فلا يقع بينهما مبتدأ، كما لا يقع بين مضاف ومضاف إليه، وإذا جعل «نحن» مرتفعاً بخير على الفاعلية لم يلزم ذلك؛ لأن فاعل الشيء كجزء منه.

والكوفيون كالأخفش في عدم اشتراط الاستفهام والنفي في الابتداء بالوصف المذكور، إلا أنهم يجعلونه مرفوعاً بما بعد وما بعد مرفوعاً به، على قاعدتهم، ويوافقونه في التزام إفراده وتجرده من ضمير، ويجيزون أيضاً إجراءه مجرى اسم جامد فيطابق ما بعده، ويجيزون أيضاً جعله نعت منوى مطابق للآخر في إفراده وتنثيته وجمعه، ولا بد من كون النعت مطابقاً، ويسمونه خلقاً.

ولم أنخص من الاستفهام همزة ولا غيرها، ليعلم أن أدوات الاستفهام كلها مستوية في تصحيح الابتداء بالوصف المذكور على الوجه المذكور، فكما يقال: أقائم الزيدان؟ يقال: هل مُعَتَّقُ العبدان؟ وما صانعُ العُمران؟ ومن خاطبُ البكران؟ ومتى ذاهب العمران؟ وأين جالس صاحبانا؟ وكيف مصبح ابنك؟ وكم ماكث صديقك؟ وأيان قادم رفيقك؟

وكما أطلقت الاستفهام أطلقت النفي، ليتناول كل ناف يصلح لمباشرة الأسماء وذلك: ما، ولا، وإن وليس، ولا أن ليس يرتفع الوصف بعدها على أنه اسمها، ويرتفع به ما يليه فيسد مسد خبرها، كما سد مسد خبر المبتدأ. وكذلك الحكم بعد «ما» إن جعلت حجازية، ولم ينتقض النفي. فإن جعلت تيممية، أو انتقض النفي، فالوصف بعدها مبتدأ، والمرفوع به ساد مسد خبر المبتدأ. مثال ذلك بعد ليس: ليس قائم الزيدان، وليس منطلق إلا العمران. ومثال ذلك بعد «ما»: ما ذاهب عبدك، وما مقيم إلا أخواك.

وإذا قصد النفي بغير مضافاً إلى الوصف فيجعل غير مبتدأ، ويرتفع ما بعد الوصف به كما لو كان بعد نفي صريح، ويسد مسد خبر المبتدأ، وعلى ذلك وجه الزمخشري قول الشاعر:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ

يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحُزْنَ^(١)

ومثله قول الآخر:

غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرَحَ اللَّهُ

وَوَلَا تَفْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمٍ^(٢)

والى نحو هذا اشترت بقولي: وأجرى فى ذلك: غير قائم، مجرى: ما قائم.

ص: ويحذف الخبر جوازاً لقرينة، ووجوباً بعد لولا الامتناعية غالباً، أو قسم صريح، وبعد واو المصاحبة الصريحة، وقبل حال إن كان المبتدأ أو معموله مصدرًا عاملاً فى مُفسَّر صاحبها، أو مؤولاً بذلك.

ش: من القرائن المجورة لحذف الخبر الاستفهام عن المُخْبَر عنه، كقولك: زيد، لمن قال: مَنْ عِنْدَكَ؟ أي: زيد عندي. والعطف عليه نحو: زيد قائم وعمرو، أي وعمرو كذلك. فهذا وشبهه من الحذف الجائز؛ لأن المحذوف فيه لا يزيد ذكره على ما حصل بالقرينة التى دلت عليه، ولم يكن واجباً إذ ليس فى محل المحذوف غيره فيسد مسده، كما فى المواضع التى حكم فيها بوجوب الحذف.

ومن الحذف الجائز الحذف بعد إذا المفاجأة، نحو: خرجت فإذا السبع. والحذف بعد إذا قليل، ولذا لم يرد فى القرآن مبتدأ بعد إذا إلا وخبره ثابت غير محذوف. كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ﴾ [طه: ٢٠]، و﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾ [الاعراف: ١٠٨]، و﴿فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ﴾ [يس: ٥٣]، و﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ﴾ [الزمر: ٥٨].

(١) البيت من المديد وهو لأبى نواس فى الدرر (٢/ ٦)، وتذكرة النحاة (ص ١٧١)، وهمع الهوامع (١/ ٩٤).

التمثيل فيه: «غير مأسوف على زمن» حيث استغنى بنائب الفاعل وهو الجار والمجرور عن الخبر.

(٢) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص ٣٦٦)، ومغنى اللبيب (٢/ ٦٧٦). الشاهد فيه قوله: «غير لاه عداك» حيث استغنى بفاعل «لاه» عن الخبر.

وإنما وجب حذف الخبر بعد لولا الامتناعية، لأنه معلوم بمقتضى لولا، إذ هي دالة على الامتناع لوجود، والمطلوب على امتناعه هو الجواب، والمطلوب على وجوده هو المبتدأ. فإذا قيل: لولا زيد لأكرمت عمرًا، لم يشك في أن المراد: وجود زيد مانع من إكرام عمرو، فصح الحذف لتعين المحذوف، ووجب لسد الجواب مسده، وحلوله محله.

والمراد هنا بالثبوت الكون المطلق، ولو أريد كون مُقَيَّد لا دليل عليه لم يجز الحذف، نحو: لولا زيد سالماً ما سلم، ولولا عمرو عندنا لهلك. ومنه قوله عليه السلام: «لولا قومك حديث عهدُهم بَكفر لَأَسست البيت على قواعد إبراهيم»^(١).

فلو أريد كون مقيد مدلول عليه جاز الإثبات والحذف، نحو: لولا أنصار زيد حموه لم ينج، فحموه خبر مفهوم المعنى، فيجوز إثباته وحذفه، ومن هذا القبيل قول المعري في صفة سيف:

فلولا الغمْدُ يُمَسِّكُه لَسالاً^(٢)

وهذا الذي ذهب إليه هو مذهب الرماني، والشجري، والشلوبين، وغفل عنه أكثر الناس. ومن ذكر الخبر بعد لولا قول أبي عطاء السندي:

لولا أبواك ولولا بَعْسُهُ عُمَرُ

أَلَقْتُ إِلَيْكَ مَعْدُ بِالْقَالِيدِ^(٣)

وأما المبتدأ المقسم به فيجب حذف خبره بشرط كونه قسمًا صريحًا، نحو: لعمرك، وإين الله. وإنما وجب حذف خبره، لأن فيه ما في خبر المبتدأ بعد لولا من كونه معلومًا، مع سد الجواب مسده. فلو كان المبتدأ في القسم صالحًا لغير القسم،

(١) صحيح: أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١٦٣٠)، ح (٤٢١٤).

(٢) البيت من الوافر وهو لأبي العلاء المعري في أوضح المسالك (١/ ٢٢١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٢٨).

والتمثيل به: «لولا الغمد يمسكه» حيث أظهر الخبر بعد «لولا».

(٣) البيت من البسيط وهو لأبي عطاء السندي في المقاصد النحوية (١/ ٥٦٠).

والشاهد: «لولا قبله عمر» حيث أثبت الخبر بعد «لولا» شذوذاً.

نحو: عهد الله، لم يجب الحذف، فجائز أن يقال: على عهد الله لأفعلن، فيؤتى بالخبر، وجائز أن يقال: عهد الله لأفعلن، فيحذف الخبر، لأن ذكر «لعمرك» و«إيمان الله» مشعر بالقسم قبل ذكر المقسم عليه، بخلاف عهد الله، فإنه لا يشعر حتى يذكر المقسم عليه، ففرق بينهما، وجعل أحدهما واجب الحذف، والآخر جائزه، فلذلك قلت: أو قسم صريح.

من الحذف الواجب حذف خبر المبتدأ بعد واو المصاحبة الصريحة، كقولك: أنت ورأيك، وكلّ عمل وجزاؤه، وكل ثوب وقيمتُهُ. وإنما كان الحذف هنا واجبا؛ لأن الواو وما بعدها قاما مقام «مع» وما ينجر بها، مع ظهور المعنى، فكما أنك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها، وعلى ما يليها في حصول الفائدة، وكذلك إليه لا يحتاج إليه في اللفظ مع الواو ومصحوبها، لكن بشرط أن يكون نصّاً في قصد المصاحبة، فينزل اللفظ بهذه الواو ومصحوبها في الاستغناء بهما عن الخبر منزلة «سقيا» وأمثاله في الاستغناء بها عن الأفعال، فكما أن الحذف هناك لازم كان هنا لازماً.

قال أبو الحسن بن خروف في هذا: ولا يحتاج فيه إلى حذف خبر لتمامه وصحة معناه، وإن قدر «مقرّونان» فليبان المعنى. قلت: يلزم ابن خروف أن يكون الأمر كذلك في كل موضع التزم فيه حذف الخبر، ولا نقول بذلك، فالقول ما قاله غيره: أن الخبر محذوف.

فلو كان الكلام مع الواو محتملاً لقصد المصاحبة، ولطلق العطف لم يجب الحذف، نحو قولك: زيد وعمرو، وأنت تريد: مع عمرو، فإنه غير صالح، فلك أن تأتي بالخبر فتقول: زيد وعمرو مقترنان، ولك أن تستغنى عن الخبر اتكالا على أن السامع يفهم من اقتصارك عليهما معنى الاقتران والاصطحاب.

ومن الحذف الواجب حذف الخبر قبل الحال، إذا كان المبتدأ أو معموله عاملاً في مفسر صاحبها، أو مؤولاً بذلك، نحو: ضربي زيدا قائماً، وأصله عند أكثر البصريين: ضربي زيد إذا كان قائماً، فالمبتدأ «ضربي» وخبره «إذا» وكان تامة، لأنها

لو كانت ناقصة لكان خبرها قائماً، ولو كان خبرها لجاز أن يعرف، ولا تمتنع أن تقع موقعه الجملة الاسمية المقرونة بواو الحال، ولكن العرب التزمت تنكيره، وأوقعت موقعه الجملة الاسمية المقرونة بواو الحال، فعلم أنه حال لا خبر. ومثال وقوع الجملة المذكورة موقعه قول النبي ﷺ: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»^(١) ومثله قول الشاعر:

خير اقتراي من المولى حليف رضى

وشرُّ يُغْدِي منه وهو غَضْبَانُ^(٢)

ومثال كون المصدر العامل في مفسر صاحب الحال معمول المبتدأ قولك: كلُّ شربي السَّويق مَلْتَوْتًا، وبعضُ ضربك زيدًا بريثًا.

وإلى نحو: أقرب ما يكون العبد، وخير اقتراي من المولى، أشرت بقولي: «أو مؤولاً بذلك» أى بالمصدر المقيّد؛ لأن «ما يكون» مؤول بالكون، وأقرب الكون كون، وخير الاقتراب اقتراب.

واحترزت بأن يكون المصدر المشار إليه عاملاً في مفسر صاحب الحال من مصدر لا يكون كذلك، كقولك: ضربي زيدًا قائماً شديداً، فالمبتدأ فيه مصدر عامل في صاحب الحال وفيها، فلم يصح أن تغنى عن خبره؛ لأنه من صلته. وكذا لو جعلت عاملها كان مقدرة مضافاً إليه «إذا» أو «إذ» أو «ما» متعلقة بالمصدر فإن الحال حيثئذ لا يغنى عن الخبر؛ لأنها معمولة لما أضيف إليه معمول المصدر، فالجميع من الصلة، فلا يغنى شيء منه عن الخبر.

وتناول احترازي أيضاً قولهم: «حكمك مُسمّطاً» فإن المبتدأ فيه مصدر مستغن عن خبره بحال استغناء شاذ؛ لأن صاحب الحال ضمير عائد على المبتدأ الذي هو حكمك، بخلاف: ضربي زيدًا قائماً، فإن صاحب الحال فيه فاعل كان المقدرة، وهو

(١) صحيح: أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٣٥٠)، ح (٤٨٢).

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٥٠)، وجمع الهوامع (١/ ١٠٧).

الشاهد فيه: مجيء الجملة الاسمية: «وهو غضبان» حالاً سادة مسد الخبر.

ضمير عائد على زيد، وزيد معمول المصدر المفعول مبتدأ. وإنما قلت: إن مسمطاً حال من ضمير عائد على المصدر، لأن التقدير: حكمك لك مسمطاً، أى مثبتاً، فصاحب الحال الضمير المستكن في «لك» وهو عائد على المصدر المفعول مبتدأ، فهذا ونحوه الحذف فيه شاذ غير لازم، ونحو ضربى زيداً قائماً، وأقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد، الحذف فيه ملتزم.

وليس وجود المفعول فى نحو: ضربى زيداً قائماً، شرطاً، بل يجوز سد الحال مسد خبر المصدر مع كونه من فعل لازم، كقولك: قيامك محسناً، وإحسانك قائماً. وهذا النوع أيضاً داخل تحت قولى: «إذا كان المبتدأ عاملاً فى مفسر صاحبها» فإن المضاف عامل فى المضاف إليه.

ص: والخبر الذى سدت مسده مصدر مضاف إلى صاحبها، لا زمان مضاف إلى فعله، وفاقاً للأخفش، ورفعها خبراً بعد أفعال مضافاً إلى ما موصولة بكان أن يكون جائز، وفعل ذلك بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوع.

ش: فاعل سدت من قولى: والخبر الذى سدت مسده ضمير عائد على الحال التى أغنت عن الخبر فى: ضربى زيداً قائماً، ونحوه، والغرض من هذا الكلام بيان ما هو أولى الوجوه فى هذه المسألة، وينبغى أن يعلم أولاً أن فيها ستة أوجه: أحدها: أن يكون التقدير: ضربى زيداً إذا كان قائماً، وهذا هو المشهور عند البصريين.

الثانى: أن يكون التقدير: ضربى زيداً ضرباً قائماً، وهذا مذهب الأخفش.

الثالث: أن يكون فاعل المصدر مغنياً عن الخبر كما أغنى عنه فاعل الوصف فى نحو: قائم الزيدان.

الرابع: أن تكون الحال مغنية عن الخبر لشبهها بالظرف، كما أغنى الظرف عنه.

الخامس: أن تكون الحال منصوبة بالمصدر، وقد حذف الخبر حذفاً لأجل الاستطالة، كما حذف عند أبى على الخبر فى قولهم: أول ما أقول إني أحمد الله، بالكسر، والتقدير عنده: أول ما أقول إني أحمد الله ثابت. وكذلك يكون التقدير فى هذه المسألة المشار إليها: ضربى زيداً قائماً ثابت.

السادس: أن يكون «ضربى» فاعل بثبت مضمراً، ويكون المسوغ لتقديره أولاً كالمسوغ لتقديره «ثابت» آخرًا.

وأجود هذه الأقول الأول والثاني، إلا أن الثاني أقل حذفًا مع صحة المعنى، فكان أولى. وإنما قلت: إن الثاني أقل حذفًا؛ لأنه لم يحذف فيه إلا خبر مضاف إلى مفرد والأول حذف فيه خبر ثم نائب عن الخبر مع فعل وفاعل؛ لأن الأصل فيه عند من يراه: ضربى زيدًا مستقر إذا كان قائمًا.

وأيضًا: فإن الثاني حذف فيه خبر عامل بقى معموله، ودلالة المعمول على عامله قوية، والوجه الأول بقى فيه بعد الحذف معمول عامل أضيف إليه نائب عن الخبر الأصلي الذى هو مستقر، فضعفت الدلالة لبعد الأصل وكثرة الوسائط.

وأيضًا: فإن الحاذف على الوجه الثانى آيين عذرًا فى الحذف؛ لأن المحذوف لفظه مماثل للفظ المبتدأ، فيستثقل لذلك ويقوى الباعث على الحذف، وليس فى قول القائل: ضربى زيدًا ضربه قائمًا، تعرض لكون زيد وقع به غير الضرب المقارن لقيامه أو لم يقع به، بل تعرض به كما تعرض بقولك ضربته قائمًا.

وأما الوجه الثالث من الخمسة، وهو أن يغنى فاعل المصدر عن الخبر إغناء الفاعل عنه فى نحو: أقائم الزيدان، فضعفه يمين؛ لأنه لو صح لصح الاختصار على المصدر والفاعل، كما يصح الاختصار على الوصف وفاعله، فكان يقال: ضربى، فحسن السكوت عليه، لأن فيه معنى ضربت، كما يحسن السكوت على: أقائم الزيدان؟ لأن فيه معنى: أيقوم الزيدان؟ وفى امتناع ذلك، وجواز هذا، دليل على فساد القول بتساويهما.

وأما الوجه الرابع، وهو أن تكون الحال مغنية عن الخبر لشبهها بالظرف فغير صحيح أيضًا؛ لأن الحال إذا أقيمت مقام الخبر لشبهها بالظرف، فلما أن لا يقدر لها عامل أو يقدر، فإن لم يقدر لها عامل لزم من ذلك استغناؤها عما لا يستغنى عنه الظرف، مع أنه أصل بالنسبة إليها، ولو جاز ذلك مع المصدر لجاز مع غيره، فكان يقال: زيد قائمًا؛ لأنه بمعنى فى حال قيام. وإن قدر لها عامل لم يكن ذلك العامل

إلا مثل المقدر للظرف، فكما يقال فى قولك: زيد فى حال قيام، تقديره: زيد مستقر فى حال قيام، كان يقال فى: ضربى زيداً قائماً ضربى زيداً مستقر قائماً، فيلزم من ذلك الإخبار عن الضرب بما للضارب، وذلك محال، وما أفضى إلى المحال محال. وصاحب هذا الوجه الرابع هو ابن كيسان، قال فى كتابه: وقد يجعلون الحال خبراً للمصدر كالوقت، فيقولون: ضربك زيداً قائماً، وخروجك معنا ركباً، قال: وقد يجعلون الواو خبراً للمصدر، لأنها تكون بمعنى الحال والوقت، كقولك: قيامك والناس قعود، وخروجك والركب سير. وقال: المصدر يكون خبره الحال كقولك: قيامك محسناً، وإحسانك قائماً، يريد: قيامك فى إحسانك، وإحسانك فى قيامك.

وأما الخامس فإنه وجه يلزم أباً على القول به؛ لأنه أجاز فى قولهم: أول ما أقول إني أحمد الله، بالكسر، أن يكون «إنى» محكياً بالقول، فيكون من صلته، ويكون خبر المبتدأ الذى هو: أول ما أقول، محذوفاً، كأنه قال: أول قولى هذا الكلام ثابت. فكما جاز أن يحذف الخبر هناك بلا دليل زائد على الحاجة إليه، كذلك يلزمه تجويز حذف الخبر هنا وتقديره بمثل ما قدره هناك؛ لأن الحاجة إليهما سواء، والمخبر عنه فى الصورتين مصدر؛ لأن أول القول قولى. والصحيح فى قولهم: أول ما أقول إني أحمد الله، بالكسر، أن يكون كلاماً تاماً، فيجعل «أول ما أقول» مبتدأ، و«إنى أحمد الله» خبره. كأنه قال: مبتدأ كلامى هذا الكلام. ولا يصح أن يقدر «ثابت» خبراً؛ لأن ذلك يقتضى ثبوت أول هذا القول، وأول الشئ غير جمعيه، فيكون الثابت أول حرف من الجملة، إن نويت حروفها، وأول كلمة منها إن نويت كلماتها، وكلاهما ليس مقصوداً، فتعين كونه مردوداً. وأيضاً فإن تقدير «ثابت» خبراً بعد: إني أحمد الله، ويعد: ضربى زيداً قائماً، وأمثالهما، تقدير ما لا دليل عليه، إذ ليس هو بالتقدير أولى من غيره من المقدرات الممكنة، وحذف ما كان فى حذفه ذلك ممنوع.

وفى رد هذا الوجه الخامس إشعار برد الوجه السادس؛ لأن مبناه على تقدير ما لا يتعين تقديره، وتقدير ما عدم نظيره. فثبت بمجموع ما ذكرته أن أولى الأوجه الستة بالصواب ما ذهب إليه الأخفش، ويليه الأول، وما سواهما ضعفه بين، واطراحه متعين.

وأجاز الأخفش في نحو: أخطب ما يكون الأمير قائماً، رفع قائم خبر أخطب، فيلزم من ذلك ارتكاب مجازين:

أحدهما: إضافة «أخطب» مع أنه من صفات الأعيان إلى «ما يكون» وهو في تأويل الكون.

والثاني: الإخبار بقائم مع أنه في الأصل من صفات الأعيان عن «أخطب ما يكون» مع أنه في المعنى كون؛ لأن أفعال التفضيل بعض ما يضاف إليه، والحامل على ذلك قصد المبالغة، وقد فتح بابها بأول الجملة، فعضدت بآخرها مرفوعاً.

وإلى هذا أشرت بقولي: «ورفعها خبراً بعد أفعال مضافاً إلى ما موصولة بكان أو يكون جائز». وقولي: «وفعل ذلك بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوع» أشرت به إلى نحو قول القائل: ضربى زيداً قائم، على تقدير: وهو قائم، فحقه أن يمنع مطلقاً؛ لأنه شبيه بقولك: جاء زيد راكب، على تقدير: وهو راكب، لكن الضرورة أباحت حذف المبتدأ المقرون بالفاء في جواب الشرط وهو أضعف، فإجازة حذف مبتدأ مقرون بواو الحال أولى. ومثال حذف المبتدأ مقروناً بالفاء قول الشاعر:

بنى ثعل لا تنكعوا العنز شربها

بنى ثعل من ينكع العنز ظالم^(١)

أراد فهو ظالم.

ص: وليس التالي لولا مرفوعاً بها، ولا بفعل مضمر، خلافاً للكوفيين، ولا يغني فاعل المصدر المذكور عن تقدير الخبر إغناء المرفوع بالوصف المذكور، ولا الواو والحال المشار إليهما، خلافاً لزاعمي ذلك. ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة فعلاً خلافاً للفراء، ولا جملة اسمية بلا واو، وفقاً للكسائي، ويجوز إتباع المصدر المذكور وفقاً له أيضاً.

(١) البيت من الطويل وهو للأسدي في الكتاب (٣/ ٦٥)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣/ ٥٨٨)، والمحتسب (١/ ١٢٢).

الشاهد فيه قوله: «من ينكع العنز ظالم» حيث حذف الفاء من جواب «من» الشرطية ضرورة، وحسن الحذف هنا شبه من الشرطية بـ«من» للموصولة.

ش: قد تقدم أن المرفوع بعد لولا الامتناعية مبتدأ ملتزم حذف خبره، وهو الصحيح لأنه إذا كان مبتدأ محذوف الخبر كان نظير المقسم به فى كونه مبتدأ محذوف الخبر للعلم به، وسد الجواب مسده، بل يكون أولى بصحة حذف خبره؛ لأن فى لولا إشعاراً بالوجود المانع من ثبوت معنى الجواب، والوجود الذى يشعر به هو المفاد بالخبر لو نطق به، ففى حذف الخبر بعد لولا من العذر ما فى حذف خبر المقسم به وزيادة.

وروى عن الفراء أن لولا الامتناعية هى الرافعة للاسم بعدها. وروى غيره من الكوفيين أنه مرفوع بفعل مضمر. والقولان مردودان؛ لأنهما مستلزمان ما لا نظير له، إذ ليس فى الكلام حرف يرفع ولا ينصب، ولا حرف التزم بعده إضمار فعل رافع، ولا يقبل ما يستلزم عدم النظر، مع وجدان ما له نظير.

وأيضاً: فإن المبتدأ أصل المرفوعات على ما بين فى فصل إعراب الاسم، فأى موضع وجد فيه اسم مرفوع محتمل للابتداء وغيره به أولى.

وأيضاً: فإذا حكم بالابتداء على الاسم الواقع بعد لولا كان المحذوف من الجملة مؤخرًا، وإذا حكم بفاعليته كان المحذوف منها مقدمًا، والأواخر بالحذف أولى من الأوائل.

وإذا ثبت أن الابتداء به أولى، وأن موضعه لا يصلح للفعل، وجب التحيل فى تخريج ما وقع بخلاف ذلك، كقول الشاعر:

ولولا بحسبِون الحلم جهلا

لما عَدِمَ المسيئون احتمالى

أراد: ولولا أن يحسبوا، فحذف أن، ورفع الفعل، والموضع موضع المبتدأ على تقدير أن، كما قالوا: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه».

وقد تدخل «لو» على «لا» التى بمعنى «لم» فيليها الفعل لزومًا، فيتخيل أنها لولا الامتناعية، وليست إياها، ومنه قول الشاعر:

لَا دَرَّ دَرَكٌ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ
لَوْلَا حُدِّدْتُ وَلَا عُذِّرِي لِمَحْدُودٍ^(١)

أراد: لو لم أحد، ومجىء «لا» بمعنى «لم» كثير، ومنه قول الراجز:

لَاهُمَّ إِنْ الْحَارِثُ بْنُ جَبَلَةَ

زَنَا عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهُ

وَأَيُّ شَيْءٍ سَأَيْتُ لَأَفْعَلَهُ^(٢)

وقد تقدم الكلام على مضمون قولى: «ولا يغنى فاعل المصدر المذكور عن تقدير الخبر إغناء المرفوع بالوصف المذكور». وكذا تقدم الإعلام بقول ابن خروف فى نحو: كلُّ رجلٍ وضعته، لا يحتاج فيه إلى حذف خبر، لتمامه وصحة معناه، وإن قدر: مقرونان، فليبان المعنى، وهذا الذى ذهب إليه ابن خروف هو مذهب مهجور. وكذا القول بأن الحال المذكورة فى نحو: ضربى زيداً قائماً، تغنى عن الخبر لشبهها بالظرف هو قول ضعيف، وقد بينت ضعفه من قبل.

ومنع الفراء وقوع الحال المذكورة فعلاً فراراً من كثرة مخالفة الأصل، وذلك أن الحال إذا سدت مسدّ الخبر فهو على خلاف الأصل، وإذا وقع الفعل موقع الحال فهو على خلاف الأصل، فلا ينبغي أن يحكم بجوازه، فإنه مخالفة بعد مخالفة. وهذا الذى اعتبره قد دلت العرب على أنه غير معتبر، بوقوع الجملة الاسمية موقع الحال المذكورة، فلو لم تقع الجملة الفعلية موقع الحال المذكورة نقلاً، لجاز وقوعها قياساً على وقوع الجملة الاسمية، ومع ذلك فقد سمع من العرب وقوع الجملة الفعلية موقع الحال المذكورة، من ذلك قول الشاعر، أنشده سيويه:

(١) البيت من البسيط وهو للجموح الظفرى فى خزنة الأدب (١/ ٤٦٢)، وجمهرة اللغة (ص ٦٩٢).

الشاهد فيه: دخول «لولا» على الجملة الفعلية.

(٢) الرجز لشهاب بن العيف فى خزنة الأدب (١٠/ ٨٩)، ولابن العيف العبدى أو عبد المسيح ابن عسلة فى شرح شواهد المغنى (٢/ ٦٢٤).

الشاهد فيه قوله: لا فعّله حيث لم يكرر «لا» فى الماضى، وهذا خاص بالشعر.

ورَأَى عَيْنِي الفَنَى أَبَاكَ

يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ^(١)

والمشهور من قول النحويين غير الكسائي أن الحال التي تسد مسد الخبر إذا كانت جملة اسمية لا تستغنى عن الواو، والذي حملهم على ذلك أن الاستعمال لم يرد بخلافه فافتوا بالتزامه، ولم ير الكسائي ذلك ملتزماً بعد سدها مسد الخبر، كما لم يكن ملتزماً قبله، ويقول أقول. وقد كان مقتضى الدليل أن حذف الواو هنا أولى؛ لأنه موضع اختصار، لكن الواقع بخلاف ذلك، وباب القياس مفتوح، ومما حكى ابن كيسان: مسرتك أخاك قائماً أبوه، ثم قال: فإن قلت: مسرتك أخاك قائماً أبوه، أو مسرتك أخاك هو قائم، جازت المسألتان عند الكسائي وحده، فإن جئت بالواو قبل «هو» جازت المسألة في كل الأقوال.

ومما أجاز الكسائي وحده اتباع المصدر المذكور على وجه لا يقدر في البيان، كقولك: ضربى زيداً الشديداً قائماً، وشربى السويق كله ملتوتاً. ومن منع احتج بكون الموضع موضع اختصار، وأن السماع لم يرد فيه اتباع، ومن أجازاه تبع القياس، ولم ير عدم السماع مانعاً؛ لأن الحاجة داعية إلى استعمال ما منعه في بعض المواضع، فإجازته توسعة، ومنعه تضيق.

س. ويحذف المبتدأ أيضاً جوازاً لقرينة، ووجوباً كالمخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم، أو بمصدر بدل من اللفظ بفعله، أو بمخصوص في باب نعم، أو بصريح في القسم، وإن ولى معطوفاً على مبتدأ يليه فعل لأحدهما واقع على الآخر صحت المسألة، خلافاً لمن منع، وقد بغنى مضاف إليه المبتدأ عن معطوف فيطابقهما الخبر. ش: ومن حذف المبتدأ جوازاً لقرينة حذفه بعد استفهام عن الخبر، كقولك: صحيح وفي المسجد، وغداً، وعشرون، لمن قال: كيف أنت؟ وأين اعتكافك؟ ومتى سفرتك؟ وكم دراهمك؟

(١) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه (ص ١٨١)، وشرح أبيات سيويه (١/ ٣٩٨)، وجمع الهوامع (١/ ١٠٧).

الشاهد فيه: «يعطى جزيلة» حيث جاءت هذه الجملة الحالية سادة مسد الخبر.

ومن ذلك حذفه عند شَم طيب، أو سماع صوت، أو رؤية شيخ، فيقال: مسك، وقراءة، وإنسان، بإضمار: هذا، ونحوه. ولو كان المذكور من هذه الثلاثة ونحوها معرفة جاز جعله خبراً لمبتدأ محذوف، ومبتدأ لخبر محذوف.

ومن القرائن المحسنة لحذف المبتدأ وجود فاء الجزاء داخلة على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ، كقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦]، أى: فصلاحه لنفسه، وإساءته عليها. فحذف المبتدأ لهذه القرائن وأشباهها جائز.

وأما الحذف الواجب فكمحذف المبتدأ المخبر عنه بنعت مقطوع لتعين النعوت بدونه لكونه لمجرد مدح، كقولهم: الحمد لله الحميد، وصلى الله على محمد سيد المرسلين. أو لمجرد ذم، كقولك: أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين. أو لمجرد الترحم كقولك: مررت بغلامك المسكين، فهذه ونحوها من النعوت المقطوعة للاستغناء عنها بحصول التعيين بدونها، لك فيها النصب بفعل ملتزم لإضماره، والرفع بمقتضى الخبرية لمبتدأ لا يجوز إظهاره، وذلك أنهم قصدوا إنشاء المدح، فجعلوا إضمار الناصب أمانة على ذلك، كما فعلوا فى النداء، إذ لو أظهر الناصب لحفى معنى الإنشاء وتوهم كونه خبراً مستأنف المعنى، فلما التزم الإضمار فى النصب التزم أيضاً فى الرفع ليجرى الوجهان على سنن واحد.

ومن التزام حذف المبتدأ أن يحذف لكون خبره مصدراً جىء به بدلاً من اللفظ بفعله، كقول الشاعر:

فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهْنَا

أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ^(١)

(١) البيت من الطويل وهو لمنذر بن درهم الكلبي فى خزنة الأدب (٢/ ١١٢)، وشرح أبيات سيويه (١/ ٢٣٥).

والشاهد فيه: رفع «حنان» بتقدير مبتدأ، أى: أمرنا حنان، وهو نائب عن المصدر الواقع بدلاً من الفعل.

ومنه قولهم: سمع وطاعة، أى: أمرى حنان، وأمرى سمع وطاعة. والأصل فى هذا النوع النصب؛ لأنه مصدر جىء بدلا من اللفظ بفعله، فالتزم إضمار ناصبه لئلا يجتمع بدل ومبدل منه فى غير إتياع، ثم حمل المرفوع على المنصوب فى التزام إضمار الرفع الذى هو المبتدأ، قال سيبويه: وسمعت من يوثق بعريته يقال له: كيف أصبحت؟ فقال: حمدُ الله وثناء عليه، أى: أمرى حمد الله، وأنشد قول الآخر:

صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مُبْتَلَى

ثم قال سيبويه: «والذى يرفع عليه «حنان» و«صبر» وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره كترك إظهار ما نصب به. قال: ومثله قول بعض العرب: من أنت؟ زيد، أى: من أنت؟ كلامك زيد، فتركوا إظهار الرفع، كترك إظهار الناصب هذا نصه.

ومن الملتزم حذفه المخبر عنه بممدوح نعم، ومذموم بُس، إذا جعل خبرى مبتدأين، فإن للقاتل: نعم الرجل زيد، أن يجعل «زيدا» خبر مبتدأ محذوف، وأن يجعله مبتدأ مخبرا عنه بنعم وفاعلها، فعلى القول بأنه خبر، يكون ما هو له خبر واجب الحذف.

ومن المبتدأ الملتزم حذفه قول العرب: فى ذمتى لأفعلن، يريدون: فى ذمتى ميثاق، أو عهد، فاقتصروا فى هذا القسم على خبر المبتدأ، والتزموا حذف المبتدأ، كما فعلوا عكس ذلك فى قولهم: لعمرى لأفعلن. ذكر هذه المسألة أبو على رحمه الله، ومن شواهد هذا الاستعمال قول الشاعر:

تَسَاوَرُ سَوَارًا إِلَى الْجَدِّ وَالْعُلَا

وفى ذمتى لئن فعلت ليفعلا^(١)

ومثال معطوف على مبتدأ يليه فعل لأحدهما قولهم: زيد والريح يباريها، وفى هذه المسألة خلاف: فمن البصريين والكوفيين من لم يجزها، ومنهم من أجازها. فمن

(١) البيت من الطويل وهو لليلى الأخيلية فى ديوانها (ص ١٠١)، والشعر والشعراء (ص ٤٥٦).

الشاهد فيه: «ليفعلا» حيث أكد الفعل المضارع بالنون الخفيفة ثم أبدلها ألفا.

أجازها من البصريين جعل التقدير: زيد والريح يجريان يباريهما، فيجريان خبر محذوف، وباريهما فى موضع نصب على الحال، فاستغنى بها عن الخبر لدلالاتها عليه. ومن أجازها من الكوفيين أجازها حملاً على معنى يتباريان، ولم يحتج إلى تقدير محذوف. واستدل أبو بكر بن الأنبارى على صحة هذا الاستعمال بقول الشاعر:

وَأَعْلَمُ بِأَنَّكَ وَالْمَنِيَّ

يَعِيَّةَ شَارِبٌ بِعُقَارِهَا^(١)

وقد يقصد اشتراك المضاف والمضاف إليه فى خبر، فيجىء الخبر مثنى، كقول بعض العرب: راكب البعير طليحان، والأصل: راكب البعير والبعير طليحان، فحذف المعطوف لوضوح المعنى. وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولى: وقد يغنى مضاف إليه المبتدأ عن معطوف فيطابقهما الخبر.

ص: والأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر، وقد يعرفان، وقد ينكران بشرط الفائدة، وحصولها فى الغالب عند تنكير المبتدأ بأن يكون: وصفاً، أو موصوفاً بظاهر أو مقدر، أو عاملاً، أو معطوفاً، أو معطوفاً عليه، أو مقصوداً به العموم، أو الإبهام. أو تالى استفسهام، أو نفى، أو لولا، أو واو الحال، أو فاء الجزاء. أو ظرف مختص أو لاحق به، أو بأن يكون دعاء، أو جواباً، أو واجب التصدير، أو مقدراً لإيجابه بعد نفى. والمعرفة خبر النكرة عند سيبويه فى نحو: كم مالك؟! واقصد رجلاً خيراً منه أبوه.

ش: لما كان الغرض بالكلام حصول فائدة، وكان الإخبار عن غير معنى لا يفيد، كان أصل المبتدأ التعريف المبتدأ التعريف، ولذا إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على زيادة، بخلاف النكرة فإن حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية. ويلزم من كون المبتدأ معرفة فى الأصل كون الخبر نكرة فى الأصل؛ لأنه إذا كان معرفة مسبوقاً بمعرفة، توهم كونهما موصوفاً وصفة، فمجيء الخبر نكرة يدفع ذلك التوهم، فكان أصلاً.

(١) البيت من مجزوء الكامل وهو بلا نسبة فى الدرر (٢/ ٢١).

الشاهد فيه قوله: «بأنك والمنية شارب بعقارها» حيث أتى الشاعر بمبتدأ ومعطوف عليه بالواو، وبعده خبر لأحدهما.

وأيضاً: فإن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من فاعله، والفعل يلزمه التكرير فاستحق الخبر لشبهه به أن يكون راجحاً تنكيهه على تعريفه.

وقد يتعرفان، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ [الشورى: ١٥]، و ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقد ينكران، كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١].

ونبهت قائلاً: «بشرط الفائدة» على أن عدم حصولها مانع من كون المبتدأ والخبر كلاماً، سواء كانا معرفتين أو نكرتين، أو معرفة ونكرة. وقولى: «وحصولها فى الغالب بكذا وكذا» تنبيه على أن الفائدة قد يندر حصولها فى الإخبار عن نكرة خالية من جميع ما ذكر، كقول من خرقت له العادة برؤية شجرة ساجدة، أو بسماع حصاة مسبحة: شجرة سجدت، وحصاة سبحت.

ومثال الابتداء بنكرة موصوفة بظاهر قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وفى الحديث: «شوهاء ولود خير من حسناء عقيم»^(١).

ومثال الابتداء بنكرة موصوفة بمقدر قولهم: السمن منوان بلدهم، أي: منوان منه بلدهم، فمنوان نكرة ابتدئ بها لأنها موصوفة بوصف مقدر، ومنه قوله تعالى: ﴿يَغْشَى طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، فالواو واو الحال وطائفة مبتدأ خبره ما بعده، وجاز الابتداء بها؛ لأنها موصوفة بمقدر، كأنه قال: وطائفة من غيركم، وهم المنافقون. ومن هذا القبيل قول الشاعر:

إِنِّى لَأَكْثَرُ مِمَّا سُمِّنَنِى عَجَبًا

يَدُ تَشْجٍ وَأُخْرَى مِنْكَ تَأْسُونِى^(٢)

أي: يد منك تشج، فيد مبتدأ خبره تشج، ومنك صفة مخصصة حذفت للعمم بها، كما حذفت صفة طائفة فى الآية، ومنه قول الآخر:

(١) لم أجده.

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى تخلص الشواهد (ص ١٩٧).

الشاهد فيه قوله: «يد تشج» حيث حاز الابتداء بالنكرة لكونها موصوفة بصفة مقدرة، والتقدير: يد منك.

وما برح الواشون حتى ارتَمبوا بنا
وحتى قلوبٌ عن قلوب صوادفُ

أى قلوب منا، عن قلوب منهم.

ومثال الابتداء بنكرة عاملة قوله عليه السلام: «أمر بمعروف صدقة، ونهى عن منكر صدقة»^(١).

ويدخل فى هذا أيضاً المضاف إلى نكرة كقوله: «خمس صلوات كتبهن الله على العباد».

ومثال الابتداء بنكرة لأجل عطفها قول الشاعر:

عندى اصْطَبَارٌ وشكوى عند قاتلتى

فهل بأعجبَ من هذا امرؤُ سَمعا^(٢)

ومثله قول رؤبة:

حَتَّى تَرَامَى بِالظُّنُونِ الظُّنَنِّ

تَخْلِيْطُ قَوْلِ الْكَاذِبِينَ الْمِيْنِ

إِذْ مِنْ هُنَّ قَوْلٌ وَقَوْلٌ مِنْ هُنَّ

ومثال الابتداء بنكرة لأجل العطف عليها قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾

[محمد: ٢١]، على أن يكون التقدير: طاعة وقول معروف أمثل، أو نحو ذلك، وهو أحد تقديري سيبويه.

ومن الابتداء بالنكرة لأجل العطف عليها قول الشاعر:

غُرَابٌ وَطَبْيٌ أَغْضَبَ الْقَرْنَ نَادِيَا

بَصَرَمٍ وَصِرْدَانُ الْعَشِيِّ نَصِيحِ

(١) أخرجه ابن حبان فى صحيحه (٣/ ١١٩)، ح (٨٣٨).

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/ ١١٢)، الشاهد «عندى اصطبار وشكوى عند قاتلتى» حيث أجاز الابتداء بالنكرة فى قوله: «وشكوى» لأنها معطوفة، على نكرة قد وجد فيها شيء من شروط الابتداء بالنكرة وهى قوله: «اصطبار».

وقول العرب: «شَهْرٌ تَرَى، وشَهْرٌ تَرَى، وشَهْرٌ مَرَعَى» ومنه قول الشاعر:

فـيـوْمٌ عَليْنَا وَيوْمٌ لَنَا
ويوْمٌ نُسَاءُ وَيوْمٌ نُسَرُّ

ومثال النكرة المبدوء بها لأجل العموم، ما روى من قول ابن عباس رضي الله عنه: «فمرة خير من جراحة»، ومن كلام العرب خُبَاءٌ صِدْقٌ خَيْرٌ مِنْ يَقَعَةٍ سَوَاءٌ.

ومثال المبتدأ بها لقصد الإبهام: ما أحسن زيداً.

ومثال التالية استفهاماً: أرجل في الدار؟

ومثال التالية نفياً: ما رجل في الدار.

ومثال التالية لولا، قول الشاعر:

لَوْلَا اصْطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مَقَّةٍ
حِينَ اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ^(١)

ومثال التالية واو الحال قول الشاعر:

عَرَضْنَا فَلَکُمْنا فَسَلَّمْ کَارَهَا
علینَا وَتَبَرَّعْ مِنْ الْوَجْدِ خَانِقُهُ^(٢)

وقال آخر:

سَرینَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْبَدَا
مُحِبَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ^(٣)

-
- (١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ١١٢)، وجمع الهوامع (١/ ١٠١).
الشاهد فيه: «لولا اصطبار» حيث جاءت النكرة مبتدأ بعد «لولا».
- (٢) البيت من الطويل وهو لابن الدمنية في ديوانه (ص ٥٣)، وأمالى القالي (١/ ١٥٦).
الشاهد فيه قوله: «كارها» حيث أتى الحال نكرة موصوفة بصفة مذكورة.
- (٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ٩٨)، ومعنى الليب (٢/ ٤٧١).
الشاهد: «ونجم قد أضاء» حيث سوغت واو الحال الابتداء بالنكرة.

ومثال التالية فاء الجزاء قول العرب في مثل: إن ذهب عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرباط.

ومثال التالية ظرفاً مختصاً: عندك مال. وقيد بالاختصاص تنبيهاً على أنه لو

جاء به غير مختص لم يفد الإخبار به، نحو: عند رجل مال.

وأشرت بقولي: «أو لاحقٌ به» إلى الجار والمجرور المختص، نحو: لك مال.

وإلى الجملة المشتملة على فائدة، نحو: قصدك غلامه رجل، فإنه جائز جواز: عندك رجل؛ لأن في تقديم هذه الجملة وشبهها خبراً ما تقديم الظرف من رفع توهم الوصفية، مع عدم قبول الابتداء.

ومثال الابتداء بنكرة لكونها دعاء قول الشاعر:

لقد ألَّبَ الواشونَ ألباً بجمعهم

فُتَرَّبَ لأَقْوَاهِ الوُشَاةِ وَجَنْدَلٌ^(١)

ومثال الابتداء بنكرة لكونها جواباً قولك، لمن قال: ما عندك؟ درهم، فدرهم

مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: درهم عندي، ولا يجوز أن يكون التقدير: عندي

درهم، إلا على ضعف؛ لأن الجواب ينبغي أن يسلك به سبيل السؤال، والمقدم في

السؤال هو المبتدأ، فكان هو المقدم في الجواب، ولأن الأصل تأخير الخبر، فترك في

مثل: عندي درهم؛ لأن التأخير يوهم الوصفية، وذلك مأمون فيما هو جواب، فلم

يعد عن الأصل بلا سبب.

ومثال الابتداء بنكرة؛ لأنها واجبة التصدير قولك: مَنْ عندك؟ وكم درهماً

مألك؟ فمن وكم نكرتان، وجاز الابتداء بهما لأنهما بمنزلة نكرة مسبوقة باستفهام؛

لأنهما متضمنتان معنى حرفه.

ومثال النكرة المقدر إيجابها بعد نفى قولهم: شرُّ أهر ذا ناب، فإنه بمعنى: ما أهر

ذا ناب إلا شر. ومثله قول الشاعر:

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الدرر.

الشاهد: رفع ترب على الابتداء، وخبره الجار والمجرور.

قَدَرُ أَحْلَكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى

وَأَبَى مَسَا لَكَ ذُو الْمَجَازِ بِدَارٍ^(١)

أى ما أحلك ذا المجاز إلا قدر. ومثله:

قَضَاءُ رَمَى الْأَشْقَى بِسَهْمِ شِقَائِهِ

وَأُخْرَى بِسَبِيلِ الْخَيْرِ كُلِّ سَعِيدٍ

والمبتدأ عند سيويه فى نحو: كم مالك؟ «كم» مع أنه نكرة، والخبر «مالك» مع أنه معرفة، وكذا نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه، أفضل عنده مبتدأ، وأبوه خبر، فجعل النكرة مبتدأ، والمعرفة خبراً؛ لأن وقوع ما بعد أسماء الاستفهام نكرة وجملة وظرفاً أكثر من وقوعه معرفة، وعند وقوعه غير معرفة لا يكون إلا خبراً نحو: من قائم؟ ومن قام؟ ومن عندك؟ فحكم على المعرفة بالخبرية ليجرى الباب على سنن واحد، وليكون الأقل محمولاً على الأكثر، والكلام على أفعل التفضيل كالكلام على أسماء الاستفهام.

ص: والأصل تأخير الخبر، ويجوز تقديمه إن لم يوهم ابتدائية الخبر، أو فاعلية المبتدأ، أو بقرن بالفاء، أو بإلا لفظاً أو معنى فى الاختيار، أو يَكُنْ لمقرون بلام الابتداء، أو لضمير الشأن أو شبهه، أو لأداة استفهام، أو شرط، أو مضاف إلى إحداهما.

ش: قد تقدم الإعلام بأن المبتدأ عامل فى الخبر، وإذا كان عاملاً فحقه أن يتقدم كما تتقدم سائر العوامل على معمولاتها، لا سيما عامل لا يتصرف، ومقتضى ذلك التزام تأخير الخبر، لكن أجيز تقديمه لشبهه بالفعل فى كونه مسنداً، ولشبه المبتدأ بالفاعل فى كونه مسنداً إليه. إلا أن جواز تقديمه مشروط بالسلامة من اللبس. فلو

(١) البيت من الكامل وهو للمؤرج السلمى فى خزائن الأدب (٤ / ٤٦٧)، ومجالس ثعلب (ص ٥٤٤)، ومعنى اللبيب (٢ / ٤٦٨).

الشاهد فيه قوله: «أبى» فقد ذهب المبرد إلى أنه مفرد ردت لأمه فى الإضافة إلى الياء كما ردت فى الإضافة إلى غيرها.

كان المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين وجب تقديم المبتدأ؛ لأنه لا يتميز من الخبر إلا بذلك، فإن كان له قرينة معنوية يحصل بها التمييز لم يجب تقديم المبتدأ، وذلك نحو قول حسان رضي الله عنه:

قبيلة الأم الأخياء أكرمها

وأغدر الناس بالجيران وأفيها^(١)

ونحو قول الآخر:

وأغناهما أرضاهما بنصيبه

وكل له رزق من الله واجب

فالأم الأحياء، وأغناهما خبران مقدمان، وأكرمها وأرضاها مبتدآن مؤخران، مع التساوي في التعريف؛ لأن المعنى إنما يصح بذلك. ومثل ذلك قول الآخر:

بنونا بنو أبنائنا وبنائنا

بنوهم أبناء الرجال الأباعد^(٢)

فبنونا خبر مقدم، وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر؛ لأن مراد القائل الإعلام بأن بنى أبنائهم كبنيتهم، فال مؤخر مشبه، والمقدم مشبه به، لا يستقيم المعنى إلا بهذا التأويل، والأصل تقديم المشبه وتأخير المشبه به، كقولك: زيد زهير شعراً، وعمرو عترة شجاعة، وأبو يوسف أبو حنيفة فقهاً، وسهل في البيت العكس وضوح المعنى، والعلم بأن الأعلى لا يشبه بالادنى عند قصد الحقيقة، فلو تقدم زهير على زيد، وعترة على عمرو، وأبو حنيفة على أبي يوسف لم يمتنع؛ لأن المعنى لا يُجهل. ومن تقديم الخبر وهو معرفة للعلم بكونه خبر قول الشاعر:

(١) البيت من البسيط وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٢٥٦)، وجمع الهوامع (١/ ١٠٢).

الشاهد: «الأم الأحياء أكرمها» حيث قدم الخبر على المبتدأ في الموضعين.

(٢) البيت من الطويل وهو للفرزدق في خزنة الأدب (١/ ٤٤٤)، وشرح المفصل (١/ ٩٩)،

وجمع الهوامع (١/ ١٠٢).

الشاهد: جواز تقديم الخبر على المبتدأ في حال التساوي في التعريف.

جَانِيكَ مَنْ يَجْنِي عَلَيْكَ وَقَدْ تُعْدِي الصَّحَّاحَ مَبَارَكُ الْجَرْبِ

أى جانيك الذى تعود جنايته عليك، يعنى العاقلة، فمن يجنى مبتدأ؛ لأن المعنى عليه. ومن تقديم الخبر لوضوح المعنى مساواته المبتدأ فى التنكير فى قوله ﷺ: «مسكين مسكين رجل لا زوج له»^(١).

ولو كان المبتدأ مخبرا عنه بفعل فاعله ضمير مستتر نحو: زيد قام، لم يجز تقديم الخبر؛ لأن تقديمه يوهم كون الجملة مركبة من فعل وفاعل. فلو برز فاعل الفعل جاز التقديم، كقولك فى: الزيدون قاموا: قاموا الزيدون، على أن يكون «قاموا» خبراً مقدماً، ولا يمنع من ذلك احتمال كونه على لغة: أكلوني البراغيث؛ لأن تقديم الخبر أكثر فى الكلام من تلك اللغة، والحمل على الأكثر راجح.

ومما يمنع تقديم الخبر اقترانه بالفاء نحو: الذى يأتينى فله درهم؛ لأن سبب اقترانه بالفاء شبهه بجواب الشرط، فلم يجز تقديمه، كما لا يجوز تقديم جواب الشرط.

ومما يمنع تقديم الخبر اقترانه بإلا لفظاً أو معنى، كما فى قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: ١٢]، وأشرت بقولى: فى «الاختيار» إلى أن تقديم الخبر المقترن بإلا قد يرد فى الشعر، كقول الكميت:

فِيَارِبُّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُتَنَفَّى

عَلَيْهِمْ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ^(٢)

ومما يمنع تقديم الخبر اقتران المبتدأ بلام الابتداء؛ لأن اقترانه به يؤكد الاهتمام بأوليته، وتقدم خبرها عليها مناف لذلك فمنع، ولأجل استحقاقها للتصدير امتنع تأثر

(١) أخرجه الطبرانى فى المعجم الأوسط (٦/ ٣٤٨)، ح (٦٥٨٩).

(٢) البيت من الطويل وهو للكميت فى تخلص الشواهد (ص ١٩٢)، وشرح الأشموني (١/ ٩٩)، وجمع الهوامع (١/ ١٠٢).

الشاهد فيه قوله: «بك النصر» حيث قدم الخبر للحضور بـ «إلا».

مصحوبها بأفعال القلوب في نحو: علمت لزيدٌ كريم، فإن وقع ما يومهم تقديم خبر مصحوبها حكم بزيادتها، أو بتقدير مبتدأ بينها وبين مصحوبها الظاهر، كقول الشاعر:

خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ

يَنْلِ الْعَلَاءَ وَيُكْرِمُ الْأَخْنَوالا^(١)

فلك أن تجعل اللام من قوله: لانت، زائدة: كزيادتها في قول الراجز:

أُمُّ الْحُلَيْسِ لِعَجْوزٍ شَهْرِيَّة

تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمَ الرَّقْبِبه^(٢)

ولك أن تجعلها لام ابتداء داخلة على مبتدأ خبره أنت، كأنه قال: خالي لهو أنت وزيادتها أولى؛ لأن مصحوب لام الابتداء مؤكد بها، وحذف المؤكّد مناف لتوكيده. ومن زيادتها مع الخبر قول كثير:

أَصَابَ الرَّدَى مَنْ كَانَ يَهْوَى لَكَ الرَّدَى

وَجُنَّ اللّوَاتِي قُلْنَ عَزَّةُ جُنَّتِ

فَهْنِ لِأُولَى بِالْجَنُونِ وَبِالْجَفَا

وَبِالسَّيِّئَاتِ مَا حَـيِّنَ وَحَيْتِ

ومن زيادتها قول الشاعر:

وَيَنْفَسِي لَهَا هُومٌ

فَهِيَ حَارِي آسَفَةٌ

(١) البيت من الكامل وهو بلا نسبة في خزنة الأدب (١٠ / ٣٢٣)، وشرح ابن عقيل (ص ١٢١).

الشاهد فيه قوله: «خالي لانت» حيث قدم الخبر على المبتدأ شذوذاً.

(٢) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه (ص ١٧٠)، وشرح التصريح (١ / ١٧٤)، وجمع الهوامع

(١٤٠ / ١).

الشاهد: كالسابق.

ومما يمنع تقديم الخبر كون المبتدأ ضمير الشأن، كقولك: هو زيد منطلق؛ لأنه لو قدم خبره عليه فقيل: زيد منطلق هو لم يعلم كونه ضمير الشأن، ولتوهم كونه مؤكداً للضمير المستكن في الخبر.

وفي حكم ضمير الشأن قول القائل: كلامي زيد منطلق، فإن تأخير «كلامي» وتقديم: زيد منطلق، ممتنع؛ لأن سامع قولك: زيد منطلق، قد علم أنه كلامك، فيتنزل قولك «كلامي» بعد ذلك منزلة قولك: كلامي هو كلامي، ولا فائدة في ذلك.

ومما يمنع تقديم الخبر كون المبتدأ بعض أسماء الاستفهام أو الشرط نحو: أيُّهم أفضل؟ ومن يَقمُ أَمُّ معه. وكذا في الابتداء بما أضيف إلى بعض أسماء الاستفهام والشرط.

ص: ويجوز نحو: في داره زيد، إجمالاً، وكذا: في داره قيام زيد، وفي دارها عبدٌ هند، عند الأخفش.

ش: نحو في داره زيد، جائز بلا خلاف، إذ ليس فيه إلا تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على مبتدأ متأخر، ولا بأس بذلك؛ لأنه مقدم الرتبة، فأجمع على جوازه، كما أجمع في باب الفاعل على جواز نحو: ضرب علامة زيد.

وأجاز الأخفش تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على ما أضيف إليه المبتدأ وسوَّى في ذلك بين الصالح للحذف، وإقامة المضاف إليه مقامه، نحو: في داره قيام زيد، وبين ما لا يصلح لذلك نحو: في دارها عبد هند، ويقول أقول لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد. فإذا كان المضاف مقدر التقديم بوجه ما كان المضاف إليه مقدرًا معه، إلا أن تقديم ضمير ما يصلح أن يقام مقام المضاف أسهل، ومنه قول العرب: في أكفانه درج الميت، وقول الشاعر:

بِمَسَمَاتِهِ هَلِكُ الْفَتَى أَوْ نَجَاتُهُ

فَنَفْسُكَ صُنْ عَنْ غَيِّهَا تَكُ نَاجِيًا

ص: ويجب تقديم الخبر إن كان أداة استفهام، أو مضافاً إليها، أو مصححاً تقديمه الابتداء بنكرة، أو دالاً بالتقديم على ما لا يفهم بالتأخير، أو مستنداً دون أما إلى أن وصلتها، أو إلى مقرون بإلا لفظاً أو معنى، أو إلى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر، وتقديم المفسر إن أمكن مُصَحِّح، خلافاً للكوفيين إلا هشاماً، ووافق الكسائي في جواز نحو: زيداً أَجَلُهُ مُحَرَّرٌ، لا في نحو: زيداً أَجَلُهُ أَحْرَزَ.

ش: قد تقدم التنبيه على أن الاستفهام له صدر الكلام، وأن المبتدأ يجب تقديمه إن كان بعض أدواته، نحو: مَنْ عندك؟ أو مضافاً إلى بعض أدواته نحو، غلامٌ مَنْ عندك؟

وكذلك يجب تقديم الخبر إذا كان مضافاً إلى بعض أدواته، نحو: صبيحة أى يوم سفرُك؟

وقد تقدم أن من مُصَحِّحات الابتداء بنكرة أن تخبر عنها بظرف مقدم مختص، نحو: عندك رجل، وإنما كان تقديمه مصححاً، لأن تأخيرها يوهم كونه نعتاً، وتقديمه يؤمن معه ذلك، وكذلك النكرة المخبر عنها بجار ومجرور مختص نحو: لك مال، أو بجملة متضمنة لما تحصل به الفائدة، نحو: قصْدك غلامه رجلٌ، فلولاً الكاف من «قصْدك» لم يفد الإخبار بالجملة، كما أنه لولا اختصاص الظرف والمجرور لم يفد الإخبار بهما.

والى الظرف المختص واللاحق به من الجار والمجرور والجملة أشرت بقولى: «أو مصححاً تقديمه الابتداء بنكرة» وأما قولى: «أو دالاً بالتقديم على ما لا يفهم بالتأخير» فأشرت به إلى نحو: لله درك، من الجمل التعجبية، فإن تعجبها لا يفهم إلا بتقديم الخبر وتأخير المبتدأ، وكذلك نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ ليس: [١٠]، من الجمل الاستفهامية المقصود بها التسوية، فإن الخبر فيها لازم التقديم، وذلك أن المعنى: سواء عليهم الإنذار وعدمه، فلو قدم ﴿أُنذِرْتَهُمْ﴾، لتوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة، وذلك مأمون بتقديم الخبر، فكان ملتزماً.

ومن الأخبار اللازم تقديمها الخبر المسند إلى أن المفتوحة وصلتها، كقولك: معلوم أنك فاضل، وكقوله تعالى: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [يس: ٤١]، وسبب التزام ذلك خوف التباس المكسورة بالمفتوحة، أو خوف التباس أن المصدرية بالكائنة بمعنى لعل، أو خوف التعرض لدخول إن على أن مباشرة، وفي ذلك من الاستثقال ما لا يخفى، فلو ابتدئ بأن وصلتها بعد أمّا لم يلزم تقديم الخبر، لأن المحذورات الثلاثة مأمونة بعد أمّا إذ لا يليها إن المكسورة، ولا أن التي بمعنى لعل، فجائز أن يقال: أمّا معلوم فأنت فاضل، وأمّا أنك فاضل فمعلوم، ومنه قول الشاعر:

دأبى اصطباراً وأمّا أننى جَزَع

يَوْمَ النَّوَى فَلَوْجَدِ كَادَ يَـرِينِ^(١)

ومن الأخبار اللازم تقديمها الخبر المسند إلى مقرون بإلا لفظاً أو معنى، نحو قولك: ما فى الدار زيدٌ، وإنما عندك عمروٌ. وكذلك الخبر المسند إلى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر، كقول الشاعر:

أهَابُكَ إِجْلَالاً وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ

عَلَى وَلَكِنْ مَلَأَ عَيْنَ حَبِيبُهَا^(٢)

فحبيبتها مبتدأ ملتبس بضمير العين، وملأ عين خبر واجب التقديم؛ لأنه لو أخر وقدم حبيبتها لعاد الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة، فالتزم تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، ليؤمن بذلك المحذور.

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ٢١٣)، ومغنى اللبيب (١/ ٢٧٠)، وجمع الهوامع (١/ ١٠٣).

الشاهد: وقبوع المصدر المؤول مبتدأ «أننى جزع» وتقدم على خبره الذى هو جار ومجرور «فلوجد».

(٢) البيت من الطويل وهو للمجنون فى ديوانه (ص ٥٨)، وسمط اللآلى (ص ٤٠١)، وشرح الأشموني (١/ ١٠١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٢٣).

الشاهد فيه قوله: «ملأ عين حبيبتها» حيث تقدم الخبر وجوباً لاتصال المبتدأ بضمير يعود على جزء من الخبر وهو قوله: «عين».

وذكر الالتباس أولى من ذكر الإضافة؛ لأن الالتباس يعم الإضافة وغيرها، فمثال الالتباس بالإضافة من في البيت من قول الشاعر:

ولكن ملء عين حبيبها

ومثال الالتباس بغير الإضافة قولك: معرض عن هند المرسل إليها.

وإذا التبس المبتدأ بضمير اسم ملتبس بالخبر وأمكن تقديم صاحب الضمير صحت المسألة عند البصريين وهشام الكوفى، فى نحو: زيدا أجله مُحَرَّرٌ؛ لأنه لم يَقْصِلْ بين المنصوب وناصبه أجنبي، بخلاف: زيدا أجله أحرز، فإن الأجل وإن كان الفعل خبره، فإن الإخبار بالفعل على خلاف الأصل؛ لأن الفعل وفاعله أصلهما أن يستقل بهما كلام، فعد المبتدأ قبلهما أجنبياً، بخلاف وقوعه قبل اسم الفاعل، فإن اتصال المبتدأ به على الأصل؛ لأنه مفرد.

قلت: وقد يفرق بين الصورتين بأن اسم الفاعل لا يجب تأخيره فلا يمتنع تقديم معموله، بخلاف الفعل فإن تأخيره إذا وقع خبر مبتدأ واجب، فلا يجوز تقديم معموله؛ لأن تقديم معمول يؤذن بتقديم العامل، وهذه شبهة شهرت عند النحويين، وفيها إذا لم تقيد، ضعف؛ لأن تقديم معمول العامل العارض منع تقدمه مبني على ما كان له من جواز التقدم قبل عروض العارض، فالحكم بجوازه أولى من الحكم بمنعه، ما لم يكن فى ذلك إخلال ملازم؛ لأن منعه مفوت للتنبيه على الأصل، ولأجل ذلك جاز أن يقدم على: لن، ولا واللام الطليبتين معمولات معمولاتهن نحو: زيدا لن أضرب، وعمراً لم أكرم، العلم لتطلب، والجاهل لا تصحب.

وقول أبى على: إن الفعل وفاعله أصلها أن يستقل بهما كلام، فعد المبتدأ قبلهما أجنبياً، وتخيل جدلي لاثبوت له عند التحقيق؛ لأن الجملة لا توقع موقع المفرد إلا لتؤدى معناه، وتقوم مقامه، فلا يعد ما هى له خبر أجنبياً، كما لا يعد أجنبياً ما المفرد له خبر.

فالحاصل أن الصحيح ما ذهب إليه البصريون من التسوية في الجواز بين: زيدًا
أجله محررًا، وزيدًا أجله أحرز، بل الأخير أولى بالجواز؛ لأن العامل فيه فعل،
وعامل المثال الأول اسم فاعل، فمن منع الآخر دون الأول فقد رجح فرعًا على
أصل، ومن منعهما فقد ضيق رحيًا، وبعد قريبًا. ومن حجج البصريين قول
الشاعر:

خيرًا لمبتغيه حاز وإن لم

يقض فالسمى بالرشاد رشاد

فهذا مثل: زيدًا أجله أحرز.

فصل

ص: الخبر مفرد وجملة، والمفرد مشتق وغيره، وكلاهما مغاير للمبتدأ لفظاً، متحد به معنى، ومتحد به لفظاً دال على الشهرة وعدم التغير، ومغاير له مطلقاً دال على التساوى حقيقة أو مجازاً، أو قائم مقام مضاف، أو مشعر بلزوم حال تلحق العين بالمعنى، والمعنى بالعين مجازاً.

ش: المراد هنا بالمفرد ما لعوامل الأسماء تسلط على لفظه، عارياً كان من إضافة وشبهها، أو ملتبساً بأحدهما، نحو: زيد منطلق، وعمرو صاحبك، ويشر قائم أبوه. والجملة ما تضمن جزأين ليس لعوامل الأسماء تسلط على لفظهما أو لفظ أحدهما نحو: زيد أبوه عمرو، ويشر حضر أخوه. فتحو: قائم أبوه من المثال الثالث ليس بجملة عند المحققين، لتسلط العوامل على أول جزأيه.

و المراد هنا بالمشتق ما دل على متصف مصوغاً من مصدر مستعمل أو مقدر، فذو المصدر المستعمل نحو: ضارب، ومضروب، وحسن، وأحسن منه، وذو المصدر المقدر نحو: رُبعة وحَزَوْر وخضاجر، من الصفات التى لامصادر لها ولا أفعال، فتقدر لها مصادر كما تقدر للأفعال التى لم تستعمل لها مصادر. وغير المشتق ما عرِّى عما رسم به المشتق.

وكل واحد من النوعين إذا أخبر به عن مبتدأ فالاكثر أن يغايره لفظاً ويتحد به معنى، نحو: هذا زيد، وزيد فاضل. فالشخص المشار إليه بهذا هو المعبر عنه بزيد فقد اتحدا معنى وتغايرا لفظاً، وكذا زيد فاضل. وقد يقصد بالخبر المفرد بيان الشهرة وعدم التغير، فيتحد بالمبتدأ به لفظاً، ويكون أيضاً على نوعين، مشتقاً كقول رجل من طيء:

خلى خلى خليلي دون ريبٍ وريما
الآن أنروا قولاً فظن خليلاً

وغير مشتق كقول أبي النجم:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي^(١)

أى خليلى من لا أشك فى صحة خلته، ولا يتغير فى حضوره ولا غيبته، وشعري ما ثبت فى النفوس من جزالته، والتوصل به من المراد إلى غايته. وقد يفعل مثل هذا بجواب الشرط، كقولك: من قصدنى فقد قصدنى، أى فقد قصد من عرف نجاح قاصده. ومنه قول النبي ﷺ: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله»^(٢)، وقد يكون الخبر المفرد مغايراً للمبتدأ فى لفظه ومعناه، والحامل على ذلك الإعلام بالتساوى فى الحكم حقيقة، كقوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦١]، أو مجازاً كقول الشاعر:

وَمُجَاشِعٌ قَصَبٌ هَوَتْ أَجْوَانُهَا

لَوْ يُنْفَخُونَ مِنَ الْخُشُورَةِ طَارُوا

وقد يكون المغاير لفظاً قائماً مقام مضاف كقوله تعالى: ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٣]، وكقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أى: هم ذوو درجات، ولكن البر من آمن.

ويدخل فى هذا الدال على التساوى مجازاً، فيقدر «مثل» مضافاً إلى الخبر فى قولهم زيد زهير، ومجاشع قصب، ونحو ذلك.

وقد يكون المغاير لفظاً مشعراً بحال تلحق بالمعنى، والمعنى يالعين، فالأول كقولك: زيد صوم، تريد بذلك المبالغة، كأنك جعلته نفس الصوم، ولا يراد بذلك ذو صوم؛ لأن ذلك الصوم يصدق على القليل والكثير، وهو صوم لا يصدق إلا على المومن للصوم، وكذلك ما أشبهه. والثانى قولهم: نهار فلان صائم، وليله قائم، ومنه: ﴿وَالنَّهَارُ مُبْصِرٌ﴾ [يونس: ٦٧]، وقول الشاعر أنشدته سيبويه:

(١) الرجز لأبى النجم فى أمالى المرتضى (١/ ٣٥٠)، ومغنى اللبيب (١/ ٣٢٩)، وجمع الهوامع (٢/ ٥٩).

الشاهد فيه: إثبات ألف «أنا» فى الوصل كما فى الوقف وذلك على لغة بنى تميم.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى فى صحيحه (١/ ٣٠)، ح (٥٤).

أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَبْدٍ وَسِلْسَلَةٍ

وَاللَّيْلُ فِي جَوْفٍ مَنَحَرَتْ مِنَ السَّاجِ (١)

ومن هذا القبيل قولهم: شعرٌ شاعر، وموتٌ مائت.

ص: ولا يتحمل غير المشتق ضميراً ما لم يؤول بمشتق، خلافاً للكسائي، ويتحملة المشتق خبراً أو نعتاً أو حالاً ما لم يرفع ظاهراً، لفظاً أو محلاً، ويستكن الضمير إن جرى متحملاً على صاحب معناه، وإلا برز، وقد يستكن إن أمن اللبس وفاقاً للكوفيين.

ش: مثال الخبر الذي لا يتحمل ضميراً لكونه غير مشتق ولا مؤول بمشتق قولك مشيراً إلى الأسد المعروف: هذا أسد، فأسد لا ضمير فيه؛ لأنه خال من معنى الفعل. فلو وقع موقع مشتق لجرى مجراه في تحمل الضمير، كقولك مشيراً إلى رجل شجاع: هذا أسد، ففي أسد حينئذ ضمير مرفوع به؛ لأنه مؤول بما فيه من معنى الفعل، فلو أسند إلى ظاهر لرفعه كقولك: رأيت رجلاً أسداً أبوه، ومنه قول الشاعر:

وَلَيْلٌ يَقُولُ النَّاسُ مِنْ ظُلُمَاتِهِ

سواءٌ صحبحاتُ العُيُونِ وَعُورِهَا

كَأَنَّ لَنَا مِنْهُ يَوْمًا خَصِيْنَةً

مُسُوْحًا أَعَالِيهَا وَسَاجًا كُسُورَهَا (٢)

(١) البيت من البسيط وهو للجرتفش بن يزيد الطائي في شرح أبيات سيويه: (١/ ٢٣٧)، وبلا نسبة في الكتاب (١/ ١٦١).

الشاهد فيه: المجاز في جعل النهار في سلسلة، والسجين هو الذي يجعل فيها.

(٢) البيتان من الطويل وهما للأعشى في ديوانه (ص ٤٢٣)، ولضرس بن ربيعي في الحماسة الشجرية (٢/ ٧١٠).

الشاهد فيه: نعت «يسوْحًا» بـ«مسوْحًا»، و«سَاجًا» وصح النعت بهما مع أن كلا منهما اسم جوهر، أي جسم، لتأويلهما بالمشتق.

رفع الاعالى والكسور بمسوح وساج، لإقامتها مقام سود، وإذا جاز ارتفاع الظاهر بالجامد لتأوله بمشتق، كان ارتفاع المضمرة به أولى؛ لأنه قد يرفع المضمرة ما لا يرفع الظاهر، كأفعل التفضيل فى أكثر الكلام. وإذا رفع الجامد القائم مقام مشتق ضميراً أو ظاهراً، جاز أن ينصب بعد ذلك تمييزاً وحالاً، كقول الشاعر:

نُخَبِّرُنَا بِأَنْكَ أَخُوذَى

وَأَنْتَ الْبَلَسَكَاءُ بِنَا لُصُوقَا

وإذا ثبت تحمل الجامد ضميراً، ورفع ظاهراً لتأوله بمشتق، لم يرتب فى أن المشتق أحق بذلك، وقد حكم الكسائى وحده بذلك للجامد المحض، كقولك: هذا زيد، وزيد أنت. وهذا القول وإن كان مشهوراً انتسابه إلى الكسائى دون تقييد، فعندى استبعاد فى إطلاقه، إذ هو مجرد عن دليل، ومقتحم بقائله أوعر سبيل. والأشبه أن يكون الكسائى قد حكم بذلك فى جامد عرف لسماء معنى لازم لا انفكاك عنه، ولا مندوحة منه، كالإقدام والقوة للأسد، والحرارة والحرمة للنار، فإن ثبت هذا المذكور فقد هان المحذوف، وأمكن أن يقال معذور. وإلا فضعف رأيه فى ذلك بين، واجتنابه متعين.

وأما الخبر المشتق إذا لم يرفع به ظاهر لا لفظاً نحو: زيد قائم غلامه، ولا محلاً نحو: عمرو مرغوب فيه، فلا بد من رفعه ضميراً، فإن جرى رفعه على صاحب معناه استكن الضمير دون خلاف، فإن برز فالبارز مؤكد للمستكن. وإن جرى رفعه على غير صاحب معناه لزم إبرازه عند البصريين، والكوفيين عند خوف اللبس، كقولك: زيد عمرو ضاربه هو، والزيدان العمران ضاربهما هما، «فهو» فاعل مسند إليه ضاربه وهو عائد على زيد، والهاء عائدة على عمرو، و«هما» فاعل مسند إلى ضاربهما، وهو عائد على الزيدان، والمضاف إليه عائد على العمران، وأفرد «ضارب» المسند إليه الثنتى؛ لأنه واقع موقع فعل مجرد مسند إلى فاعل بارز، فالإبراز فى مثل هذا مجمع عليه، لكون المعنى ملتبساً بدونه، فلو كان المراد صدور الضرب من المبتدأ الثانى ووقوعه على الأول لاستكن الضمير بإجماع، لعدم الحاجة إلى إبرازه، ومثال الإبراز المجمع عليه قول الشاعر:

لِكُلِّ الْفَيْنِ بَيْنَ بَعْدٍ وَصَلَهُمَا

والفرقدان حَجَّاهِ مَقْتَفِيهِ هَمَا

والتزم البصريون الإبراز مع أمن اللبس عند جريان رافع الضمير على غير صاحب معناه، ليجرى الباب على سنن واحد. وخالفهم الكوفيون فلم يلتزموا الإبراز عند أمن اللبس، ويقولهم أقول لورود ذلك في كلام العرب، كقول الشاعر:

قُومِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوها وَقَدْ عَلِمْتَ

بِكُنْهَ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانٌ^(١)

فقومي مبتدأ، وذُرَا المجد مبتدأ ثان، وبانوها خبر جار على ذرا المجد في اللفظ، وهو في المعنى لقومي، وقد استغنى باستكثان ضميره عن إبرازه لعدم اللبس، ومثله قول الشاعر أيضا:

إِن الَّذِي لَهُـــــــــــــــــ وَائِكَ آسَفَ رَهْطُهُ

لَجْدِيرَةٌ أَنْ تَصْطَفِيهِ خَلِيلٌ^(٢)

ومثله أيضا قول الآخر:

تَرَى أَرْيَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهِهَا

إِذَا حَمَى الْحَدِيدُ عَلَى الْكُمَاةِ^(٣)

وتكلف بعض المتعصبين فقال: تقدير البيت الأول: قومي بانو ذرا المجد بانوها، وتقدير البيت الثاني: لانت جديرة أن تصطفيه، وتقدير البيت الثالث: ترى

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٩٦)، وشرح الأشموني (١/ ٩٣)، وجمع الهوامع (١/ ٩٦).

الشاهد فيه قوله: «قومي ذرا المجد بانوها» حيث جاء بخبر المبتدأ «ذرا» وهو قوله «بانوها» مشتقاً، ولم يبرز الضمير.

(٢) البيت من الكامل وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٨٨).

الشاهد: أخبر بصفة وهي «جديرة» عن اسم ولم يبرز الضمير.

(٣) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في الإنصاف (ص ٥٩)، ولسان العرب (٨/ ٧٣) (خضع).

أصحاب أرباقهم متقليديها. والصحيح حمل الآيات على ظاهرها، دون تكلف ما يتم المعنى بعدمه.

والكلام على المشتق الواقع نعتاً وحالاً كالكلام عليه إذا وقع خبراً، فمن ألزم إبراز الضمير عموماً مع الخبر الجارى على غير صاحب معناه، التزمه مع النعت والحال الجارين على غير ما هما له، أمن اللبس أو لم يؤمن، ومن لم يلتزم الإبراز فى الخبر إلا عند خوف اللبس، لم يلتزمه فى النعت والحال إلا عند خوف اللبس ومن النعت الجارى على غير ما هو له دون إبراز ضمير قراءة ابن أبى عبله: ﴿يُؤَذِّنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاطِرِينَ إِنَّهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، بخفض «غير».

وإن كان الجارى على غير ما هو له من خبر ونعت وحال فعلاً، وأمن اللبس، اغتفر ستر الضمير، كقولك: زيد الخبز يأكله. فلو خيف اللبس وجب الإبراز كقولك: غلام زيد يضربه هو، إذا كان المراد أن زيداً يضرب الغلام.

ص: والجملة اسمية وفعلية، ولا يتمتع كونها طلبية خلافاً لابن الأنبارى وبعض الكوفيين، ولا قسمية خلافاً لثعلب.

ش: الجملة الواقعة خبراً إن كانت اسمية فمثالها: الله فضله عظيم، وإن كانت فعلية فمثالها: ﴿اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [الشورى: ١٣]، ويدخل فى الاسمى المصدر بحرف عامل فى المبتدأ، والشرطية المصدر باسم غير معمول للشرط، ويدخل فى الفعلية الشرطية المصدر بحرف، أبو باسم معمول للشرط، فمثال الإخبار بجملة مصدرية بحرف عامل فى المبتدأ ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، و﴿الَّذِينَ يُمْسِكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [الاعراف: ١٧٠]، ومثال الإخبار بشرطية مصدرية باسم غير معمول للشرط: الله من يطعه ينج. ومثال الإخبار بشرطية مصدرية بحرف: الله إن تسأله يعطك. ومثال الإخبار بجملة شرطية مصدرية باسم معمول للشرط: الله من يهد فلا مضل له.

ومنع أبو بكر بن الأنبارى ومن وافقه الإخبار بجملة طلبية، نظراً إلى أن الخبر حقه أن يكون محتملاً للصدق والكذب، والجملة الطلبية ليست كذلك، وهذا نظر

واه؛ لأن خبر المبتدأ لا خلاف في أن أصله أن يكون مفرداً، والمفرد من حيث هو مفرد لا يحتمل الصدق، والكذب، فالجملة الواقعة موقعة حقيقة بأن لا يشترط احتمالها للصدق والكذب؛ لأنها نائبة عما لا يتحملهما. وأيضاً فإن وقوع الخبر مفرداً طلبياً نحو: كيف أنت؟ ثابت باتفاق، فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية بالقياس لو كان غير مسموع، ومع ذلك فهو مسموع شائع في كلام العرب، كقول رجل من طيء:

قُلْتُ مَنْ عَيْلٍ صَبْرُهُ كَيْفَ يَسْلُو

صَالِيَا نَارَ لَوْعَةٍ وَغَرَامٍ^(١)

وروى عن ثعلب منع الإخبار بجملة قسمية، وهو أيضاً منع ضعيف إذ لا دليل عليه، مع ورود الاستعمال بخلافه، كقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنَبُوْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ [النحل: ٤١]، وكقول الشاعر:

جَشَأْتُ فَقُلْتُ اللَّذَّ خَشِيتُ لِيَأْتِيَنَّ

وَإِذَا أَتَاكَ فَمَلَّتْ حِينَ مَنَاصٍ^(٢)

ص: وإن اتحدت بالمبتدأ هي أو بعضها عن عائد، وإلا فلا، وقد يحذف إن علم ونصب بفعل أو صفة، لفظاً أو محلاً، ويجوز حذفه بإجماع إن كان مفعولاً: والمبتدأ كل أو شبهه في العموم والافتقار، ويضعف إن كان المبتدأ غير ذلك، ولا يخص جوازه بالشعر خلافاً للكوفيين.

ش: فالجملة المتحددة بالمبتدأ معنى كحديث وكلام، ومنه ضمير الشأن والقصة كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وكقوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ

(١) البيت من الخفيف وهو لرجل من طيء في الدرر (٢/ ١١)، وبلا نسبة في حاشية يس (١/ ١٦٠).

الشاهد فيه: مجيء الجملة الطلبية «كيف يسلو» خبراً للمبتدأ «قلب» وقد منع ذلك بعض النحويين.

(٢) البيت من الكامل وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغنى (٢/ ٨٣٠). والشاهد: مجيء الخبر جملة إنشائية وهي قوله «ليأتين» و«الذ» لغة في «الذي».

أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴿١٩٧﴾ [الأنبياء: ١٩٧]، ومن الإخبار عن مفرد بجملة اتحدت به معنى قول النبي ﷺ: «أَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(١).

والجملة المتحد بعضها بالمبتدأ معنى كل جملة تتضمن ما يدل على ما يدل عليه المبتدأ بإشارة أو غيرها، كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الاعراف: ٢٦]، وهى قراءة ابن كثير، وأبى عمرو، وعاصم، وحزمة، وكقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [الاعراف: ١٧٠]؛ لأن المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة، فيتحصل به ما كان يتحصل بضميره، مع تأكيد الاعتناء، ومزيد الثناء.

ويكثر الاتحاد لفظاً ومعنى تعظيماً لأمر المحدث به، كقوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧].

فإن لم يتحد بالمبتدأ معنى الجملة ولا بعضها لم تستغن عن ضمير، وإلى هذا أشرت بقولى: وإلا فلا، ونبهت بكون الجائز الحذف منصوب اللفظ والمحل بفعل أو صفة، على أن غير ذلك لا يحذف كالمرفوع مطلقاً، وكالمنصوب بحرف، وكالمرجور بإضافة غير صفة. ثم بينت جواز حذف الضمير إذا علم، ونصب بفعل أو صفة لفظاً أو محلاً فمثال المنصوب بفعل لفظاً قول الشاعر:

ثَلَاثُ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا

فَأَخَذَنِي اللَّهُ رَابِعَةً تَعُودُ^(٢)

ومثال المنصوب بفعل محلاً قول الآخر:

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا

وَيَوْمٌ نَسَاءٌ وَيَوْمٌ نُسَرَرُ^(٣)

(١) البيهقي فى سننه الكبرى (٤ / ٢٨٤)، ح (٨١٧٤).

(٢) البيت من الوافر وهو بلا نسبة فى تخلص الشواهد (ص ٢٨١)، والكتاب (١ / ٨٦).

الشاهد فيه: حذف عائد المبتدأ الذى هو «كلهن» من جملة الخبر حذفاً قياسياً عند الفراء.

(٣) تقدم تخريجه.

أراد الأول: ثلاث كلهن قتلتهن عمداً، وأراد الآخر: ويوم نساء فيه، ويوم
نسر فيه.

ومثال المنصوب بصفة لفظاً قول الراجز:

غَنَاءُ نَفْسِ الْمَغْنَفِ الْمَغْنَى

والخائف الإملاق لا يستغنى

ومثال المنصوب بصفة محلاً قول الشاعر:

سُبُلُ الْمَعَالِي بَنُو الْأَعْلَيْنِ سَالِكَةٌ

والإرث أجدرُ مَنْ يَحْظَى بِهِ الْوَلَدُ

ومثال الجائز حذفه بإجماع لكونه مفعولاً به والمبتدأ لكل، قراءة ابن عامر:

﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [النساء: ٩٥]، ومثال ذلك قول الراجز:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخَبَارِ تَدْعَى

عَلَى ذَنْبِنَا كُلِّهِ لَمْ أَصْنَعْ^(١)

فلو كان المبتدأ غير كل، والضمير مفعول به، لم يجوز عند الكوفيين حذفه مع
بقاء الرفع إلا في الاضطراب، والبصريون يجيزون ذلك في الاختيار، ويرونه ضعيفاً،
ومنه قراءة السلمي: ﴿أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥] بالرفع. ومثل هذه
القراءة، قول الشاعر:

وَخَالِدٌ يَحْمَدُ أَصْحَابَهُ

بِالْحَقِّ لَا يُحْمَدُ بِالْبَاطِلِ^(٢)

هكذا رواه أبو بكر بن الأثير برفع خالد وأصحابه.

(١) الرجز لأبي النجم في تخلص الشواهد (ص ٢٨١)، والخصائص (٢/ ٦١)، والمقتضب (٤/ ٢٥٢).

الشاهد فيه: «كله لم أصنع» حيث حذف الضمير العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر.

(٢) البيت من السريع وهو بلا نية في معنى اللبيب (٢/ ٦١١)، والمقرب (١/ ٨٤).

الشاهد فيه: «يحمد أصحابه» يريد يحمده ساداتنا.

ص: ويفنى عن الخبر باطراد ظرف، أو حرف جر تام معمول في الأجود لاسم فاعل كَوْن مطلق، وفاقاً للأخفش تصريحاً وليسيويه إيماء، لا لفعله، ولا للمبتدأ، ولا للمخالفة، خلافاً لزاعمي ذلك. وما يعزى للظرف من خبرية وعمل فالأصح كونه لعامله، وربما اجتماعاً لفظاً.

ش: ذهب الكوفيون إلى أن الظرف من نحو: زيد خلفك، منصوب بمخالفته المبتدأ حكاه ابن كيسان والسيرافي، وهذا القول فاسد من أربعة أوجه:

أحدها: أن يخالف المتباينين في معنى نسبته إلى كل واحد منهما كنسبته إلى الآخر، فإعمالهم في أحدهما ترجيح من غير مرجح.

الثاني: أن المخالفة بين الجزأين محققة في مواضع كثيرة، ولم تعمل فيها بإجماع، نحو: أبو يوسف حنيفة، وزيد زهير، ونهارك صائم، وأنت فطر، وهم درجات، فلو صلحت المخالفة للعمل في الظرف المذكور لعملت في هذه الأخبار ونحوها لتحقق المخالفة فيها.

الثالث: أن المخالفة معنى لا تخص بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن تكون عاملة لأن العامل عملاً مجمعاً عليه لا يكون غير مختص، هذا إذا كان العامل لفظاً، مع أنه أقوى من المعنى، فالمعنى إذا عدم الاختصاص أحق بعدم العمل لضعفه.

الرابع: أن المخالفة لو كانت صالحة للعمل لزم على مذهب الكوفيين ألا تعمل في الظرف عند تأخره، لأن فيه عندهم عائداً هو رافع المبتدأ مع بعده بالتقدم، فإعمال ذلك العائد في الظرف لقربه منه أحق. فبان بهذه الأوجه فساد ما ذهب إليه الكوفيون.

وذهب ابن خروف إلى أن عامل النصب في الظرف المذكور المبتدأ نفسه، وقال: هو مذهب سيويه، وحمله على ذلك أن سيويه قال في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت: قد تنتصب لأنها موقوع فيها، ومكون فيها، وعمل فيها ما قبلها، كما أن العلم إذا قلت: أنت الرجل علماً، عمل فيه ما قبله، وكما عمل في الدرهم عشرون إذا قلت: عشرون درهماً ثم قال سيويه: «فالمكان هو خلفك» ثم أردفه بنظائر وقال:

فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره، وصار بمنزلة المنون الذى عمل فيما بعده نحو العشرين، ونحو: خير منك عملاً، فصار: زيد خلفك، بمنزلة ذلك، والعامل فى خلف الذى هو فى موضعه، والذى هو فى موضع خبره، كما أنك إذا قلت: عبد الله أخوك، فالآخر رفعه الأول، وعمل فيه، وبه استغنى الكلام، وهو منفصل منه هذا نصه، وهو يحتمل أربعة أوجه:

أحدها: كون الظرف منصوباً بعامل معنوى، وهو حصول المبتدأ فيه، بقوله: فانتصبت؛ لأنها موقع فيها، ومكون فيها. ويحتمل قوله: عمل فيها ما قبلها على عمل المبتدأ فى المحل. فيكون للظرف على هذا التقدير عامل نصب فى لفظه وهو المعنى المذكور، وعامل رفع فى محله وهو المبتدأ، وهذا الوجه باطل إذ لا قائل به، ولأن الحصول لو عمل فى الظرف العرفى وهو الخلف وشبهه لعمل فى الظرف اللغوى كالكيس والكوز، فكان يقال: المأل الكيس، والمأل الكوز، بالنصب، بل الحصول المنسوب إلى الكيس والكوز ونحوهما أولى بالعمل؛ لأنه حصول إحاطة وإحراز، وإذا لم يصلح للعمل وهو أقوى، فغيره بعدم العمل أولى.

والوجه الثانى: كون الظرف منصوباً بالمخالفة كقول الكوفيين، فإنه يوهمه سيويه بقوله فى الباب المذكور: «فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره» فظاهر هذا القول شبيه بما حكاه ابن كيسان من قول الكوفيين: إن الظرف منصوب بالمخالفة؛ لأنك إذا قلت: زيد أخوك، فالأخ هو زيد. وإذا قلت: زيد خلفك، فالخلف ليس بزيد، فمخالفته له عملت فيه النصب، وقد تقدم إبطال هذا القول. فسيويه برىء ممن عوّل عليه، وجنح إليه؛ لأنه قال حين مثل بظروف بعد مبتدآت: «وعمل فيها ما قبلها» وهذه عبارة لا تصلح أن يراد بها إلا شئ متقدم على الظرف، والمخالفة بخلاف ذلك. فتيقن أن مراده غير مراد الكوفيين.

الوجه الثالث: ما ذهب إليه ابن خروف من أن عامل النصب فى الظرف المذكور المبتدأ نفسه، واحتماله أظهر من الوجهين المتقدمين، وهو أيضاً مخالف لمراد سيويه. وسأين ذلك إن شاء الله تعالى: ولو قصد ذلك سيويه نصاً لم يُعوّل عليه؛ لأنه ييطل من سبعة أوجه:

أحدها: أنه قول مخالف لما اشتهر عن البصريين والكوفيين، مع عدم دليل، فوجب اطراحه.

الثاني: أن قائله يوافقنا على أن المبتدأ عامل رفع، ويخالفنا بادعاء كونه عامل نصب، وما اتفق عليه إذا أمكن أولى مما اختلف فيه، ولا ريب في إمكان تقدير خبر مرفوع ناصب للظرف. فلا عدول عنه.

الثالث: من مبطلات قول ابن خروف: أنه يستلزم تركيب كلام تام من لفظين: ناصب ومنصوب، لا ثالث لهما، ولا نظير له، فوجب اطراحه.

الرابع: أنه قول يستلزم ارتباط متباينين دون رابط، ولا نظير لذلك، ومن ثم لم يكن كلاماً نحو: زيد قام عمرو، حتى يقال: إليه، أو نحوه.

الخامس: أن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل، والواقع موقع الفاعل من المنصوبات لا يغني عن تقدير الفاعل، فكذا الواقع موقع الخبر من المنصوبات لا يغني عن تقدير الخبر.

السادس: أن الظرف الواقع موقع الخبر من نحو: زيد خلفك، نظير المصدر من نحو: ما أنت إلا سيراً، في أنه منصوب مغن عن مرفوع، والمصدر منصوب بغير المبتدأ، فوجب أن يكون الظرف كذلك، إلحاقاً للنظير بالنظير.

السابع: أن عامل النصب في غير الظرف المذكور بإجماع من ابن خروف ومنا لا يكون إلا فعلاً أو شبيهه، أو شبهه شبيهه، والمبتدأ لا يشترط فيه ذلك، فلا يصح انتصاب الظرف المذكور به.

الوجه الرابع من احتمالات كلام سيبويه أن يتصب الظرف المذكور بمستقر أو استقر أو شبههما، وكلام سيبويه قابل لاستنباط ذلك منه؛ لأنه قال قاصداً للظروف الواقعة بعد المبتدأ: وعمل فيها ما قبلها، كما أن العلم إذا قلت: أنت الرجل علماً، عمل فيه ما قبله فما قبلها يحتمل أن يريد به الذي قبلها في اللفظ وهو المبتدأ، ويحتمل أن يريد به الذي قبلها في التقدير وهو مستقر أو استقر أو شبههما، إلا أن الاحتمال الأول يفضي إلى المحذورات المتقدم ذكرها، والاحتمال الثاني لا يفضي

إليها، فكان أولى بمراده، ويؤيد أولويته في إرادته أنه شبه ناصب الظرف بما نصب التمييز في قوله: خير عملاً، وناصب التمييز خبر لا مبتدأ، فينبغي أن يكون ناصب الظرف خبراً لا مبتدأ، فإن ذلك أليق بالنظير، وأوفق في التقدير.

وكذا قوله: «فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره» يحتمل أن يريد بما هو فيه المبتدأ، ويحتمل أن يريد به ما حذف من مستقر ونحوه وهو الأولى، لما ذكرت من أن تقديره لا يفضى إلى المحذورات السالفة، ويؤيد ذلك أيضاً قوله: «وهو غيره» أى ما هو في الظرف غير المبتدأ، واحتاج إلى هذه العبارة لئنه على أن بين الظرف والمبتدأ مقدراً، وهو خبر للمبتدأ، وعامل في الظرف، وأنه غير المبتدأ، ولا يصح أن يعاد هو إلى المبتدأ، والهاء من غيره إلى الظرف؛ لأن الإعلام بذلك إعلام بما لا يجهل، بخلاف الإعلام بأن ثم مقدراً هو غير المبتدأ وعامل في الظرف، فإن الحاجة داعية إليه.

ويتأيد ذلك أيضاً بقوله: «وصار بمنزلة المنون الذى عمل فيما بعده، نحو العشرين ونحو خير منك عملاً» فإن في «صار» ضميراً عائداً على ما هو فيه وهو غيره، وقد ثبت أنه ما يقدر من مستقر ونحوه، وجعل نسبة هذا المقدر من الظرف كنسبة خير من عملاً، وفيه أيضاً إشعار بأنه لا يريد بما المبتدأ بل الخير المقدر؛ لأن خيراً من قوله: «خير عملاً» خبر مبتدأ محذوف تقديره: أنت أو هو خير عملاً، وجعل ما هو خير نظيراً للخبر، أولى من جعله نظيراً لمبتدأ. ثم قال: «فصار زيد خلفك بمنزلة ذلك» أي صار زيد قبل خلفك بمنزلة مستقر؛ لأنه يدل عليه، ويجعله في الذهن مشاراً إليه، ثم قال: «والعامل في خلف الذى هو في موضعه»، أي الذى خلف في موضعه، والذى خلف في موضعه هو مستقر أو نحوه من أسماء الفاعلين، فإنه الخبر في الحقيقة، فالظرف في موضعه؛ لأنه عمدة الظرف فضلة، ثم قال: «والذى هو في موضع خبره» يعنى استقر ونحوه من الأفعال الدالة على كون مطلق، فإن الظرف إذا علّق بفعل فذلك الفعل في موضع الخبر الأصلي، وهو اسم الفاعل، فأشار سيبويه بهذا إلى جواز تعليق الظرف باسم فاعل ويفعل، ونبه على أن تقدير اسم الفاعل أولى، بأن أضاف الموضع إلى ضميره، ولو قال: أو الذى هو فى موضع خبره، لكان آيّن،

لكن من كلام العرب وقوع الواو موقع أو حيث لا تصلح الجمعية، كقوله تعالى: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء: ٢٣]، ووقوع أو موقع الواو حيث تتعين الجمعية، كقول الشاعر:

مِنْ بَيْنِ مُلْجِمٍ مُّهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ^(١)

ويدل على أن تقدير اسم الفاعل أولى أربعة أوجه:

أحدها: أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد، كقول الشاعر:

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهْنُ

فأنت لدى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنٌ^(٢)

ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد به، وإلى هذا البيت ونحوه أشرت بقولي: «وربما اجتماعاً لفظاً».

الثاني: أن الفعل لا يغنى تقديره عن تقدير اسم الفاعل ليستدل على أنه في موضع رفع، واسم الفاعل مغن عن تقديره، وتقدير ما يغنى أولى من تقدير ما لا يغنى.

الثالث: أن كل موضع وقع فيه الظرف المذكور صالح لوقوع اسم الفاعل، وبعض مواضعه غير صالح للفعل، نحو: أَمَا عندك فزيد، وجئت فإذا عندك زيد؛ لأن «أَمَا» وإذا المفاجأة لا يليهما فعل.

الرابع: أن الفعل المقدر جملة بإجماع، واسم الفاعل عند المحققين ليس بجملة، والمفرد أصل، وقد أمكن، فلا عدول عنه. فلهذه المرححات وافقت الأخفش بقولي

(١) البيت من الكامل وهو لعمر بن معد يكرب في ديوانه (ص ١٤٥)، ولحميد بن ثور في ديوانه (ص ١١١)، وشرح التصريح (٢/ ١٤٦).

الشاهد فيه قوله: «أو سافع» حيث جاءت «أو» بمعنى الواو.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٨)، ومغنى اللبيب (٢/ ٤٤٦)، وجمع الهوامع (١/ ٩٨).

الشاهد فيه: التصريح بالخبر «كائن» الذي تعلق به الظرف «لدى» وهذا التصريح شاذ، والقياس حذفه.

فى الأصل: «معمول فى الأجود لاسم فاعل كون مطلق، وفاقاً للأخفش تصريحاً، ولسيويه إيماء» وخالفت ما ذهب إليه أبو على والزمخشري من جعل الظرف جملة. ورجح بعضهم تقدير الفعل بأنه متعين فى صلة الموصول، وهذا ليس بشئ؛ لأن الظرف الموصول به واقع موقعاً لا يغنى فيه المفرد، بل إذا وقع فيه مفرد تأول بالجملة، والظرف المخبر به واقع موقعاً هو للمفرد بالأصالة، وإذا وقعت الجملة فيه تأولت بمفرد، فلا يصلح أن يعامل أحدهما معاملة الآخر.

ونبهت بقولى: «لاسم فاعل كون مطلق» على أن اسم فاعل كون مقيد، كمعتكف، وقارئ لا يغنى عنه مجرد ذكر الظرف إذا قصد البيان.

والذى اخترته من تعرية الظرف من الخبرية والعمل هو مذهب أبى الحسن بن كيسان، وهو الظاهر من قول السيرافى، وتسميته خبراً على الحقيقة غير صحيح، وكذا إضافة العمل إليه لا تصح إلا على سبيل المجاز. وللكلام فى هذا مواضع يأتى ذكرها إن شاء الله تعالى معتضداً بعضها ببعض.

والكلام على حرف الجر المستغنى به كالكلام على الظرف، وقيدته بالتمام تنبيهاً على أن الناقص لا يغنى، وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به، نحو: زيد عنك، وعمرو بك، فلا بد لنحو هذين من ذكر المتعلق به نحو: زيد عنك معرض، وعمرو بك واثق. فإن فهم المراد بدليل جاز الحذف نحو قولك: «أما زيد فبعمرو مأخوذ، وأما بشر فبخالد»، أى فبخالد مأخوذ، فحذف مأخوذ لدلالة الأولى عليه. وحرف الجر التام ما يفهم ما يتعلق به بمجرد ذكره نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الكهف: ١]، ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ﴾ [النمل: ٢٣]، ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ﴾ [النور: ٣٥].

ص: ولا يغنى ظرف زمان غالباً عن خبر اسم عين، ما لم يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتاً دون وقت، أو تُغْنِ إضافة معنى إليه، أو يعمّ واسم الزمان خاص أو مسئول به عن خاص. ويغنى عن خبر اسم معنى مطلقاً، فإن وقع فى جميعه أو أكثره وكان نكرة رفع غالباً، ولم يمتنع نصبه ولا جره بفى خلافاً للكوفيين. وربما رفع خبراً الزمان الموقوع فى بعضه.

ش: لا يفيد الاستغناء بظرف زمان عن خبر اسم عين غالباً إلا إذا كان العين مثال المعنى فى حدوثه وقتاً دون وقت، كالرطب والكمأة، فإن الاستغناء عن خبر هذا النوع بظرف الزمان يفيد، كقولك: الرطب فى شهر كذا، والكمأة فى فصل الربيع.

وكذلك إذا كان دليلاً على إضافة معنى إلى العين كقولك: «أكل يوم كذا ثوب تلبسه، وأكل ليلة ضيف يؤمك»، ومنه قول الراجز:

أَكَلَّ عَامَ نَعَمَ تَخْـوونـه

يُلْقِـه قـوم وتَنْجُـونه^(١)

أى: أكل يوم تَجَدُّدُ ثوب تلبسه، وأكل ليلة إتيان ضيف يؤمك، وأكل عام إحراز نعم.

وكذا إن عم المبتدأ وكان اسم الزمان خاصاً، أو مشلولاً به عن خاص، كقولك نحن فى شهر كذا، وفى أى الفصول نحن؟

وأشرت بقولى: «غالباً» إلى أنه قد يُخبر عن اسم عين بظرف زمان فيغير ذلك إذا ثبت دليل، كقول امرئ القيس: اليوم خمر، وغداً أمر، وكذا قول الشاعر:

جَارَتِى لِلْخَبِيسِ وَالْهَرُّ لَلْفَا

ر وشَاتِى إِنَّا أَرَدْتُ مَجِيعَا

وأما اسم المعنى فيغنى عن خبره ظرف الزمان الموقوع فى بعضه، والموقوع فى جميعه، لكن الموقوع فى جميعه إن كان نكرة فرفعه أكثر من نصبه، كقوله تعالى: ﴿وَحَمَلُهُ وَقَصَّالَهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الاحقاف: ١٥]، وكقوله تعالى: ﴿غَدُوَهَا شَهْرٌ وَرَوَّاحَهَا شَهْرٌ﴾ [سبا: ١٢]، وكذا الموقوع فى أكثره كقوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ولو جرَّ هذا النوع بفى، أو نصب على مقتضى الظرفية لم

(١) الرجز لقيس بن حصين فى خزنة الأدب (١/ ٤٠٩)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/ ١٠٢)، واللمع فى العربية (ص ١١٣).

الشاهد فيه: رفع «نعم» لأن «نحوونه» فى موضع الصفة فلا يعمل فيه، وخبر نعم هو الظرف «كل عام» بتقدير المبتدأ «إحراز نعم» ليصح الإخبار عن اسم العين.

يُمْتَنَعُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَامْتَنَعَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وَحُجَّتُهُمْ فِي الْمُنْعِ مِنْ ذَلِكَ صَوْنُ اللَّفْظِ عَمَّا يُوْهِمُ التَّبْعِيضَ، فِيمَا يَقْصِدُ بِهِ الْاسْتِغْرَاقُ وَهَذَا مَبْنَى عَلَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ إِنَّ «فِي» لِلتَّبْعِيضِ حِكَاةُ السِّيَرَاثِيِّ. وَلَيْسَ ذَلِكَ بِصَحِيحٍ، وَإِنَّمَا «فِي» حَرْفٌ مَفْهُومُهُ الظَّرْفِيَّةُ بِحَسَبِ الْوَاقِعِ فِي مَصْحُوبِهَا، فَإِنْ كَانَ الْوَاقِعُ يَسْتَلْزِمُ اسْتِغْرَاقًا كَالصَّوْمِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى النَّهَارِ، فَلَا يُمْنَعُ مِنْهُ مَعْنَى «فِي» وَلَا لَفْظُهَا، وَإِنْ كَانَ صَالِحًا لِلْاسْتِغْرَاقِ وَغَيْرِهِ فَصَلَاحِيَّتُهُ لَذَلِكَ مَوْجُودَةٌ قَارِنَتُهُ «فِي» أَوْ لَمْ تَقَارَنْهُ، وَلِذَلِكَ صَحَّ فِي الْاسْتِعْمَالِ أَنْ يُقَالَ: فِي الْكَيْسِ دَرَاهِمٌ، وَأَنْ يُقَالَ: فِي الْكَيْسِ مِلْؤُهُ مِنَ الدَّرَاهِمِ. فَعَلِمَ بِهَذَا أَنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَهُ الْبَصْرِيُّونَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمِثَالُ رَفْعِ الزَّمَانِ الْمَوْقُوعِ فِي بَعْضِهِ قَوْلُكَ: الزِّيَارَةُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ الْمَعْرِفَةِ وَالتَّكْرَةِ، وَرَوَى قَوْلَ النَّابِغَةِ:

زَعِمَ الْبَوَارِحُ أَنْ رَحَلْتُنَا غَدًا

وَبِذَاكَ خَبَرْنَا الْغُرَابُ الْأَسْوَدُ^(١)

بَنَصَبِ «غَدًا» وَرَفْعِهِ، ذَكَرَ ذَلِكَ السِّيَرَاثِيُّ، وَالْوَجْهَانِ فِي هَذَا النَّوعِ جَائِزَانِ بِإِجْمَاعٍ، إِلَّا أَنْ النَّصْبَ أَجُودٌ؛ لِأَنَّ الْحَذْفَ مَعَهُ أَقْبَسُ وَاسْتِعْمَالُهُ أَكْثَرُ، وَإِلَى هَذَا أَشْرْتُ بِقَوْلِي: «وَرَبَّمَا رُفِعَ الزَّمَانُ الْمَوْقُوعُ فِي بَعْضِهِ».

س: وَيُفْعَلُ ذَلِكَ بِالْمَكَانِ الْمُنْتَصَرِفِ بَعْدَ اسْمِ عَيْنٍ، رَاجِحًا إِنْ كَانَ الْمَكَانُ نَكْرَةً، وَمَرْجُوحًا إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً، وَلَا يَخْصُ رَفْعُ الْمَعْرِفَةِ بِالشَّعْرِ، أَوْ بِكَوْنِهِ بَعْدَ اسْمِ مَكَانٍ خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ.

وَيَكْثُرُ رَفْعُ الْوَقْتِ الْمُنْتَصَرِفِ مِنَ الظَّرْفَيْنِ بَعْدَ اسْمِ عَيْنٍ مَقْدَرًا إِضَافَةً بَعْدَ إِلَيْهِ، وَيَتَعَيَّنُ النَّصْبُ فِي نَحْوِ: أَنْتَ مَنِي فَرَسَخَيْنَ، بِمَعْنَى: أَنْتَ مِنْ أَشْيَاعِي مَا سَرْنَا فَرَسَخَيْنَ.

ش: «ذَلِكَ» مِنْ قَوْلِي: وَيُفْعَلُ ذَلِكَ «إِشَارَةً إِلَى الرِّفْعِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِي: وَرَبَّمَا رَفَعَ خَبِيرًا الزَّمَانُ الْمَوْقُوعُ فِي بَعْضِهِ» وَرَاجِحًا وَمَرْجُوحًا حَالَانِ مِنْ «ذَلِكَ» الْمَشْأَلِ بِهِ إِلَى

(١) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ وَهُوَ لِلنَّابِغَةِ الذِّيَّانِي فِي دِيَوَانِهِ (ص ٨٩)، وَالْخُصَائِصُ (١/ ٢٤٠)، وَهَمَعَ الْهُوَامِصُ (١/ ٩٩).

الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «غَدًا» حَيْثُ يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانُ: الرِّفْعُ وَالنَّصْبُ وَهَذَا جَائِزٌ لِأَنَّهُ ظَرْفُ زَمَانٍ.

الرفع. ومثال ما قصد مما يكون الرفع فيه راجحاً لتأكيد الظرف المكاني مع كونه مؤقتاً متصرفاً مخبراً به عن اسم عين قولهم: المسلمون جانب، والمشركون جانب، ونحن قدام، وأنتم خلف، والنصب جائز عند البصريين، وعند الكوفيين، ومن زعم أن مذهب الكوفيين في مثل هذا التزام الرفع فقد وهم.

فإن كان اسم المكان معرفة متصرفاً اختير النصب، وجاز الرفع عند البصريين، ولم يجز عند الكوفيين إلا في الشعر إذا كان المخبر عنه اسم مكان كقولك: دارى خلفك، ومنزلى أمامك. ويكثر رفع الظرف متصرفاً مؤقتاً إذا وقع بعد اسم عين مقدراً إضافة بُعد إليه، كقولك: زيد منى يومان أو فرسخان، أى: بعد زيد منى يومان أو فرسخان. وقريب منه: دارك من خلف دارى فرسخان ونصب فرسخين وشبههما في مثل هذا الوجه أجود منه فى نحو: زيد منى فرسخان. ونصب فرسخين فى نحو: دارك خلف دارى فرسخين، على التمييز، أجود من نصبه ظرفاً. فإن قلت: أنت منى فرسخين، على تأويل: أنت من أشياء ما سرنا فرسخين، تعين النصب، وكان «أنت» مبتدأ، ومنى خبره، وفرسخين ظرفاً، ومعنى «منى» من أشياء وأصحابى وأهلى، كقول الله تعالى: حاكياً عن إبراهيم عليه السلام: ﴿فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [إبراهيم: ٣٦].

ص: ونصب اليوم إن ذكر مع الجمعة ونحوها مما يتضمن عملاً جائزاً، إلا إن ذكر مع الأحد ونحوه لا يتضمن عملاً، خلافاً للفراء وهشام وفى الخلف مخبراً به عن الظاهر رفع ونصب، وما أشبهها كذلك، فإن لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه.

ش: إذا قلت: اليوم الجمعة، واليوم السبت، جاز نصب اليوم؛ لأن الجمعة بمعنى الاجتماع، والسبت بمعنى الراحة. وكذا اليوم العيد، واليوم الفطر، واليوم التيروز، كل هذه يجوز معها نصب اليوم بلا خلاف؛ لأن ذكرها منه على عمل يوقع فى اليوم، بخلاف قولك: اليوم الأحد، واليوم الاثنين، واليوم الثلاثاء، واليوم الأربعاء، واليوم الخميس، فإنها بمنزلة اليوم الأول، واليوم الثانى، واليوم الثالث، واليوم الرابع، واليوم الخامس، فلذلك لا يجوز فى اليوم معها إلا الرفع، هذا مذهب النحويين إلا الفراء وهشاماً، فإنهما أجازا النصب على معنى: الآن الأحد، والآن

الاثنان، ومعنى هذا أن الآن أعم من الأحد والاثنين، فيجعل الأحد والاثنين واقعاً في الآن، كما تقول: هذا الوقت، هذا اليوم، وقد قال سيبويه ما يقوى هذا؛ لأنه أجاز: اليومَ يومك، بنصب اليوم بمعنى الآن، وقال: «لأن الرجل قد يقول: أنا اليوم أفعل ذلك، ولا يريد يوماً بعينه» فهذا مما يقوى قول الفراء. وللمحتج لسبويه أن يقول: إن قول القائل: اليوم يومك، بمعنى: اليوم أمرك الذي تذكرته، فأجاريا مجرى واقع فيه، بخلاف: اليوم الأحد.

وتقول: ظهرك خلقت، بنصب الخلف على الظرفية، ويجوز رفعه لأنه الظهر في المعنى مع أنه متصرف. ومثله في جواز الوجهين: رجلاك أو عنقك، أسفلك وأسفلك، وقرئ: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلُ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢] وأسفل.

فلو كان الظرف غير متصرف تعين نصبه، وإن كان هو الأول في المعنى، لذلك قال أبو الحسن الأخفش: اعلم أن العرب تقول: فوقك رأسك، فينصبون الفوق؛ لأنهم لم يستعملوه إلا ظرفاً، والقياس أن يرفع؛ لأنه هو الرأس، وهو جائز، غير أن العرب لم تقله، قال: وتقول: تحتك رجلاك، لا يختلفون في نصب التحت.

ص: ويغنى عن خبر اسم عين باطراد مصدر يؤكده مكرراً أو محصوراً، وقد يرفع خبراً وقد يغنى عن الخبر غير ما ذكر من مفعول به وحال.

ش: الاستغناء عن خبر اسم عين بمصدر مكرر نحو قولهم: زيدٌ سيراً سيراً، وبمصدر محصور كقولهم: إنما أنت سيراً. والأصل: زيد يسير سيراً، فحذف الفعل واستغنى عنه بمصدره، وجعل تكرره بدلاً من اللفظ بالفعل، فامتنع إظهاره، لئلا يجتمع عوض ومعوّض منه. وكذلك الأصل: إنما أنت تسير سيراً، فحذف الفعل، واستغنى عنه بمصدره، وقام الحصر مقام التكرار في سببية التزام الإضمار. وقد يجعل هذا النوع من المصادر خبراً قصداً للمبالغة، فيرفع، نحو:

فَلَيْتَ مَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ^(١)

(١) البيت من البسيط وهو للخنساء في ديوانها (ص ٣٨٣)، والاشباه والنظائر (١/ ١٩٨)، والكتاب (١/ ٣٣٧).

الشاهد فيه رفع «إقبال» و«إدبار» وهما مصدران قد أخبر بهما.

وأشرت بقولي: «وقد يغنى عن الخبر غيرُ ما ذكر من مفعول به وحال» إلى قول بعض العرب: إنما العامريُّ عمامته، ويروى: إنما العامري عمتّه، فمن روى: عمامته، جعله مفعولاً به، كأنه قال: إنما العامري يتعهد عمامته، ومن روى: عمته، نصبه على المصدرية، كأنه قال: إنما العامري يتعمم عمتّه، فيكون نظير: إنما أنت سيراً، ولا يكون من القليل، بل من الكثير المطرد.

ومن الاستغناء عن خبر المبتدأ بالمفعول به ما رواه الكوفيون من قول العرب: حسبت العقر ب أشدّ من الزنبور فإذا هو إياها. أى: فإذا هو يساويها.

ومن الاستغناء عن خبر المبتدأ بالمفعول به أن يكون الخبر فعل قول، فيحذف ويستغنى بالمقول، كقول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [الزمر: ٣]، أى يقولون: ما نعبدهم، فيقولون خبر، وما نعبدهم فى موضع نصب به، فأغنى عنه، وحذف. ومثله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، أى: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم.

ومن الاستغناء عن خبر المبتدأ بحال مغايرة لما تقدم ذكره ما روى الأخفش من قول بعض العرب: زيد قائماً، والأصل: ثبت قائماً، أو عرف قائماً. وأسهل منه ما حكاه الأزهري من قول بعض العرب: «حكمتك مُسَمَّطاً» أى حكمتك لك مُسَبَّتاً، فحكمتك مبتدأ، خبره لك، ومسمطاً حال استغنى بها، وهى عارية من الشروط المعتبة فى نحو: ضربى زيداً قائماً. وعلى مثل هذا يحمل فى الأجود قول النابغة الجعدي رحمه الله تعالى:

بَدَتْ فِعْلَ ذَى وَدَّ فَلَمَّا تَبِعْتُهَا

تَوَلَّيْتُ وَأَبَقْتُ حَاجَتِي فِى فُؤَادِيَا

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا

سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا^(١)

أى: لا أرى باغياً، فحذف الفعل، وجعل «باغياً» دليلاً عليه، وهو أولى من جعل «لا» رافعة «لأننا» اسمًا، ناصبة باغياً خبراً، فإن إعمال «لا» فى معرفة غير جازز بإجماع.

ص: وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعداً، بعطف وغير عطف، وليس من ذلك ما تعدد لفظاً دون معنى، ولا ما تعدد صاحبه حقيقة أو حكماً.

ش: تعدد الخبر على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يتعدد لفظاً ومعنى لا لتعدد الخبر عنه كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ (١٤) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (١٥) فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ [البروج: ١٤ - ١٦]، وكقول الراجز:

مَنْ كَانَ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتَّى

مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَنَّى^(٢)

ومثله قول الشاعر:

يَنَامُ بِإِحْدَى مُقَلَّتَيْنِهِ وَيَتَّقَى

بِأُخْرَى الْمَنَايَا فَهَوَ يَقْظَانُ نَائِمٍ^(٣)

وعلامة هذا النوع صحة الاختصار على واحد من الخبرين أو الأخبار.

(١) البيتان من الطويل وهما للتأنيب الجعدي فى ديوانه (ص ١٧١)، والأشياء والنظائر (٨/ ١١٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١٥٩).

الشاهد فىهما قوله: «لا أنا باغياً سواها» حيث أعمل «لا» عمل «ليس».

(٢) الرجز لرؤية فى ملحق ديوانه (ص ١٨٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٠٦)، وجمع الهوامع (١/ ١٠٨).

الشاهد فيه: «مقيظ مصيف» حيث تعددت الأخبار من غير عطف والمبتدأ واحد.

(٣) البيت من الطويل وهو لحميد بن ثور فى ديوانه (ص ١٠٥)، وشرح ابن عقيل (ص ١٣٢). الشاهد: «يقظان هاجع» فإنهما خبران عن مبتدأ واحد.

والثاني: أن يتعدد لفظاً ومعنى لتعدد المخبر عنه حقيقة كقولك: بنو زيد فقيه ونحوى وكاتب. ومنه قول الشاعر:

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرٌ مَّا يَرْتَجِي

وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ^(١)

أو لتعدد المخبر عنه حكماً، كقوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾ [الحديد: ٢٠]، وكقول الشاعر:

وَالْمَرْءُ سَاعٍ لَأَمْسِرَ لَيْسَ يُدْرِكُهُ

وَالْعَيْشُ شَحٌّ وَإِشْفَاقٌ وَتَأْمِيلٌ^(٢)

والثالث: أن يتعدد لفظاً دون معنى، لقيامه مقام خبر واحد فى اللفظ، كقولك: هذا حامض حلو، بمعنى مُزٌّ، وكقولك: هو أعسر يسر، بمعنى: أضبط، أى: عامل بكلتا يديه.

فما كان من النوع الأول صح أن يقال: فيه خبران وثلاثة بحسب عدده. وما كان من النوع الثانى والثالث فلا يعبر عنه بغير الوحدة إلا مجازاً؛ لأن الإفادة لا تحصل فيه عند الاقتصار على بعض المجموع. ويجوز استعمال الأول بعطف ودون عطف، بخلاف الثانى فلا يستعمل دون عطف، وأما الثالث فلا يستعمل فيه العطف؛ لأن مجموعه بمنزلة مفرد، فلو استعمل فيه العطف لكان كعطف بعض كلمة على بعض. وقد أجاز العطف أبو على، فعنده، أن قول القائل: هذا حلو وحامض جائز، وليس كذلك، لما ذكرته.

(١) البيت من المتقارب وهو لطرفة بن العبد فى ملحق ديوانه (ص ١٥٥)، وشرح التصريح (١/ ١٨٢).

الشاهد فيه قوله: «يداك يد... وأخرى» حيث تعدد الخبر ولذلك وجب العطف.

(٢) البيت من البسيط وهو لعبدة بن الطيب فى ديوانه (ص ٧٥)، وبلا نسبة فى تخلص الشواهد (ص ٢١٣).

الشاهد: تعدد الخبر بالعطف بالواو للابتداء «العيش» متعدد فى المعنى.

ص: وإن توالى مبتدآتٌ أُخبر عن آخرها مجعولاً هو وخبره خبر متلوه، والمتلوه مع ما بعده خبر متلوه، إلى أن يخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده. ويضاف غيره إلى ضمير متلوه، أو يجاء بعد خبر بروابط المبتدآت أول وآخر، وتال لمتلوه.

ش: توالى المبتدآت على ضربين: أحدهما بتجرد، والآخر بإضافة.

فمع التجرد يخبر عن آخرها، ويجعل هو وخبره خبر متلوه، والمتلوه مع ما بعده خبر متلوه، إلى أن يخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده، ويؤتى بعد خبر الآخر بروابط مجعولاً أولها للأقرب، وتاليه لمتلوه الأقرب، إلى أن يكون آخرها لأول المبتدآت، نحو: بنو الزيدان هند عمرو الدراهم أحطته بها عندهما فى دراهم. ومع الإضافة يخبر عن الآخر، ويجعل هو وخبره خبر متلوه، والمتلوه مع ما بعده خبر متلوه، إلى أن يخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده، نحو: زيد عمه خاله أخوه أبوه قاتم، فقائم خبر الأب، والأب وخبره خبر الأخ، والأخ وخبره خبر الخال، والخال وخبره خبر العم، والعم وخبره خبر زيد، والمعنى: أبو أخى خال عم زيد قاتم.

فصل

س: تدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوباً بعد أمّا، إلا في ضرورة أو مقارنة قول أغنى عنه المقول. وجوازاً بعد مبتدأ واقع موقع «مَنْ» الشرطية، أو «ما» أختها. وهو «ال» الموصولة بمستقبل عام، أو غيرها موصولاً بظرف أو شبهه، أو بفعل صالح للشرطية. أو نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة، أو مضاف إليها مشعر بمجازاة، أو موصوف بالموصول المذكور، أو مضاف إليه. وقد تدخل على خبر كُلِّ مضاف إلى غير موصوف، أو على موصوف بغير ما ذكر. ولا تدخل على خبر غير ذلك خلافاً للأخفش، وتزيلها نواسخ الابتداء إلا إنَّ وأنَّ ولكن على الأصح.

ش: نسبة المبتدأ من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل؛ لأنه معمول أول الجزأين وثانيهما، فحق الخبر ألا تدخل عليه الفاء، كما لا تدخل على الفاعل، فإذا دخلت فلا بد لدخولها من سبب، والسبب على ضربين. موجب، ومجوز:

فالموجب تقدم أمّا، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦]، ولا تحذف بعد «أمّا» إلا في ضرورة كقول الشاعر:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ

ولكن سَئِراً في عِراض المَوَاقِبِ^(١)

أو مع قول مخبر به مستغنى عنه بمقوله، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، أى: فيقال لهم: أكفرتم.

(١) البيت من الطويل وهو للمحارث بن خالد المخزومي في ديوانه (ص ٤٥)، وأوضح المسالك (٢٣٤ / ٤).

الشاهد: حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد «أمّا».

والمجوز لدخول الفاء على الخبر كون المبتدأ واقعاً موقع من الشرطية أو «ما» أختها، فيتناول ذلك «أل» الموصولة بما يقصد به الاستقبال والعموم، كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، فلو قصد به مضى أو عهد فارق «أل» شبه من وما، فلم يؤت بالفاء.

ومثال غير «أل» موصولاً بظرف قول الشاعر:

مَا لَدَى الْحَازِمِ اللَّبِيبِ مُعَارًا

فَمَصُونٌ وَمَا لَهُ قَدْ يَضِيعُ^(١)

ومثال الموصول بشبه الظرف قول الله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾

[النحل: ٥٣].

ومثال الموصول بفعل صالح للشرطية قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، وقرأ نافع وابن عامر: «بما كسبت» بحذف الفاء، فدل ذلك على أمرين.

أحدهما: أن ما هذه موصولة لا شرطية، إذ لو كانت شرطية للزمت الفاء؛ لأن بما كسبت لا يصلح أن يكون شرطاً، فإن الفاء لا تفارقه إلا في ضرورة.

والثاني: أن اقتران الفاء بخبر المبتدأ الذى نحن بصددده جائز لا لازم؛ لأنها لم تلحقه إلا لشبهه بالجواب، فلم تساو في لزوم لحاقها، ليكون للأصل على الفرع مزية. وقد خلا الخبر المشار إليه من الفاء بإجماع القراء في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣]، وقيدت الصلة التي تقع بعدها الفاء بكونها فعلاً صالحاً للشرطية، ليعلم أنها لو كانت فعلاً خالص المضى لم تدخل الفاء، وكذلك لو قرن بما لا تدخل عليه «من» الشرطية، ولا «ما» أختها، نحو: الذى

(١) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة فى الدرر (٢/ ٣٤).

الشاهد: جواز اقتران خبر المبتدأ الواقع موصولاً غير «أل» بالفاء إذا كان الخبر ظرفاً يصلح للشرط.

إِنْ حَدَّثَ صَدَقَ مَكْرُمٌ، والذي ما يكذب أو لن يكذب مفلحٌ. ومثال النكرة العامة الموصوفة بأحد الثلاثة: رجل عنده حزمٌ فسعيد، وعبدٌ لكريم فما يضيع، ونفس تسعى في نجاتها فلن تخيب.

ومثال المضاف إلى النكرة المقيدة مشعراً بالمجازاة: كل رجل عنده حزم فسعيد، وكل عبد لكريم فما يضيع، وكل نفس تسعى لنجاتها فلن تخيب.

ومثال دخول الفاء على خبر موصوفٍ بالموصول المذكور قول الشاعر:

صَلُّوا الْحَزْمَ فَالْخَطْبُ الَّذِي تَحْسِبُونَهُ

يسيراً فَقَدْ تَلَقَّوْهُ مَتَمَسِّراً

وقد دخلت على خبر الموصوف بعد دخول إِنْ في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ الْمَوْتُ الَّذِي تَقْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَأَكُمْ﴾ [الجمعة: ٨]، فدخولها عليه مع عدم «إِنْ» أحق.

ومثال دخولها على خبر كلٍّ مضاف إلى غير موصوف ما جاء في بعض الأذكار الماثورة عن بعض السلف، وهو: بسم الله، ما شاء الله، كل نعمة فمن الله، ما شاء الله، الخير كله بيد الله، ما شاء الله، لا يصرف السوء إلا الله، ما شاء الله، لا قوة إلا بالله.

ومثال دُخُولِهَا على خبر كلٍّ مضاف إلى الموصوف بغير ما ذكر، قول الشاعر:

كُلُّ أَمْرٍ مَبَاعَدٍ أَوْ مُدَانٍ

فَمَنْتُوطٌ بِحُكْمَةِ الْمَتَمَالِي^(١)

وأجاز الأخفش دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط نحو: زيد فمتطلق. ورأيه في ذلك ضعيف؛ لأنه لم يرد به سماع، ولا حجة له في قول الشاعر:

(١) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٣٦)، وجمع الهوامع (١/ ١١٠).

الشاهد فيه قوله: «فمَنْتُوطٌ» حيث اقترن الخبر بالفاء لأن من المبتدأ «كل» مضاف إلى موصوف.

وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَسَائِكُخَ فَنَاتَهُمُ
وَأُكْرُومَةُ الْحَبِيبِ خِلَوْ كَمَا هِيَ^(١)

ولا في قول الآخر:

أَرْوَاحُ مُدَّعٍ أَمْ بُكُورُ
أَنْتَ فَاَنْظُرْ لَأَيِّ ذَاكَ تَقْصِيْرُ^(٢)

لأن معنى الأول: هذه خولان، فخولان خبر مبتدأ محذوف. ومعنى الثاني: انظر أنت، فأنت فاعل فعل محذوف. على أن زيادة الفاء في مثل هذا قد سهلها كون الخبر أمراً، كما سهلها كون العامل مفعلاً في نحو: زيداً فاضرب، و: ﴿إِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾ [الشرح: ٨]؛ لأن الأمر يطرق إلى ما يعلق به معنى المجازاة، فالقائل: زيداً فاضرب، كأنه قال: ما يكون من شيء فزيداً اضرب، وما يكن من شيء فزيد اضربه، فلا يلزم من جواز هذا، جواز: زيد فمطلق، إذ ليس الخبر أمراً، فيطرق إلى ما تعلق به معنى المجازاة.

وإذا دخل بعض نواسخ الابتداء على مبتدأ دخلت الفاء على خبره أزال شبهه بأداة الشرط، فامتنع دخول الفاء على الخبر، ما لم يكن الناسخ إنَّ أو أنَّ أو لكنَّ، فإنها ضعيفة العمل، إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء، ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء، ولم يعمل في الحال. بخلاف كَانَّ وليت ولعل، فإنها قوية العمل، مغيرة بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء، مانعة بدخولها من العطف على معنى الابتداء، صالحة للعمل في الحال، فقوى شبهها بالأفعال، فسأوتها في المعنى من الفاء المذكورة.

(١) البيت من الطويل وهو لمالك بن الرّيب في ديوانه (ص ٣٦)، والأزهية (ص ١٢٧)، والكتاب (٣ / ١٧٨).

(٢) البيت من الخفيف وهو لعدي بن زيد في ديوانه (ص ٨٤)، والشعر والشعراء (١ / ٢٣١)، والدرر (٥ / ٣٢٤).

الشاهد فيه قوله: «أَنْتَ فَاَنْظُرْ» حيث جاءت الفاء زائدة.

ومن بقاء الفاء مع دخول إن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١]، و: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [محمد: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الاحقاف: ١٣].

ومن شواهد بقائها مع أن المفتوحة قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١]، ومنه قول الشاعر:

علمت يقينا أن ما حم كونه

فسغى امرئ في صرفه غير نافع

ومن شواهد بقائها بعد دخول لكن قول الشاعر:

بكل داهية ألقى العُدَّة وقد

يُظَنُّ أُنَى فِي مَكْرَى بِهِمْ فَنَزِعُ

كَلَّا وَلَكِنْ مَا أَبْدِيهِ مِنْ فَرْقٍ

فَكَيُّ يُغَرُّوا فَيُثْرِيهِمْ بِي الطَّمَعُ^(١)

ومثله قول الآخر:

وَلَكِنْ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ^(٢)

(١) البيتان من البسيط وهما بلا نسبة في شرح الأشموني (١ / ٨٠) الشاهد فيهما قوله: «فكَيُّ» حيث اقترن خبر «لكن» بالفاء وهذا جائز.

(٢) البيت من الطويل وهو للأفوه الأودي في الدرر (٢ / ٤٠)، وبلا نسبة في أمالي القالي (١ / ٩٩).

الشاهد: «لكن ما» حيث دخلت «لكن» على «ما» الموصولة فلم تكفها عن العمل.

باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر

ص: فبلا شرط: كان، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وظل، وبات، وليس وصار
وصلة لما الظرفية دام.

ومنفية بثابت، متصل النفي، مذكور غالباً، متصل لفظاً أو تقديرًا، أو مطلوبة
النفي: زال ماضى يزال، وانفك، وبرح، وفتى وفتاً وأفتأ ووتى، ورام مُرَادَفَاتُهَا.

ش: شرط الفعل المنسوب إلى هذا الباب أن يدخل على جزأى إسناد، مبين
ثانيهما للحالية بتمحض تعريف، أو بتمحض جمود، أو بعدم الاستغناء عنه دون
عارض، نحو قولك: صار الذى آمن أخانا بعد أن كان عدونا، وكان مالك فضة
فصار ذهباً، ففى منصوبى كان وصار من مبينة الحال ما ذكرته، فمن الحق بهما فعلاً
لا يساويهما فى هذا الاعتبار فهو محجوج، وسيأتى القول فى ذلك مبسوطاً إن شاء
الله تعالى:

ولأفعال هذا الباب انقسامات بنسب مختلفة: فأول انقساماتها إلى ما يعمل بلا
شرط، أى موجباً وغير موجب، وصلة، وهو الثمانية الأول.

وإلى ما يعمل بشرط كونه صلة لما الظرفية المصدرية التى يقصد بها ويصلتها
التوقيت كقولك: نجاتك مادام الله ملجأك.

وإلى ما يعمل بشرط كونه منفياً أو منهيًا عنه، وهو أربعة أفعال مشهورة ملحق
بها اثنان. فالأربعة: زال، وانفك، وبرح، وفتى، وقد يقال: فتاً وأفتأ. والملحقات
بهن: ونى ورام، التى مضارعها يَرِيم. ومعنى الستة إذا نفيت داخله على الجملة،
الإعلام بلزوم مضمون الجملة فى الماضى أو فى الاستقبال نحو: ما زال العلم حسناً،
ولن يزال الجهل قبيحاً.

وقد تناول قولى: منفية، المنهى عنه؛ لأنه منفى فى المعنى، والمنفى بليس،
فالمنهى عنه كقول الشاعر:

صاح شَمَّر ولا تَزَلْ ذَاكَرَ المَوْتِ
تَ فَنَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ^(١)

والمتنفي بليس كقول الشاعر:

ليس ينفكُّ ذَا غِنًى واعْتَرَا زَا
كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلٌّ قُنُوعٌ^(٢)

وقيدت «زال» بكون مضارعها يزال، احترازاً من زال بمعنى تحول: فمضارعه يزول وهو فعل لازم. واحترازاً من زال الشيء بمعنى عزله، فمضارعه يزيل، وقيد: ونى ورام، الملحقان بهن بمرادفتها لهن، احترازاً من ونى بمعنى فتر، ومن رام بمعنى حاول، وبمعنى تحول، ومضارع التى بمعنى حاول يروم، ومضارع التى بمعنى تحول يريم، وهكذا مضارع المرادفة زال، وهى وونى بمعنى زال غريبتان، ولا يكاد النحويون يعرفونهما، إلا من عُنِيَ باستقراء الغريب. ومن شواهد استعمالها قول الشاعر:

لَا يَنِي الْحَبُّ شِيْمَةً الْحَبِّ مَا دَا
مَ فَلَا تَحْسِبْنَهُ ذَا أَرْعَاءٍ

وقال آخر فى إعمال يريم العمل المشار إليه:

إِذَا رُمْتَ مَنْ لَا يَرِيْمَ مَنِيْمًا

سُلُوًّا فَقَدْ أَبْعَدْتَ فِى رَوْمِكَ المَرْمَى^(٣)

(١) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (١ / ٢٣٤)، وشرح الأشموني (١ / ١١٠)، وجمع الهوامع (١ / ١١١).

الشاهد فيه قوله: «ولا تزل ذاكر الموت» حيث عمل الفعل «زال» عمل «كان» لأنه سبق بنهى.

(٢) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة فى شرح الأشموني (١ / ١٠٩)، والمقاصد النحوية (٢ / ٧٣). الشاهد فيه: إعمال «ينفك» عمل «كان» لتقدم النفى عليها.

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الدرر (٢ / ٤٩)، وجمع الهوامع (١ / ١١٢). الشاهد فيه: احتمال نصب «مئيمًا» على الحال.

وأشرت بقولي فيهما وفي أخواتهما: «منفية بثابت متصل غالباً» إلى أن نافيهما قد يحذف، كقوله تعالى: ﴿تَفَتَّا تَذْكُرُ يَوْسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، أي لا تزال تذكر يوسف ومن حذف لا فيهما قول الشاعر:

تَنَفِّكَ تُسَمِّعُ مَا حَاصِبِ

ت بهالك حتى تكونه^(١)

ومنه قول امرأة من العرب:

تَزَالُ حَبَالُ مُبْرَمَاتٍ أَعْدَهَا

لها ما مشى منها على خُفِّه الجَمَلِ^(٢)

أي لا تزال. وأشرت بقولي: «متصل غالباً» إلى أن النافي قد يوجد منفصلاً كقول الشاعر:

مَا خِلْتُنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمَنًا

أشكو إليكم حُمُوءَ الأَلَمِ^(٣)

أراد: خلتني ما زلت بعدكم، وخلت جاءت هنا بمعنى أيقنت، وهو أيضاً غريب.

ومن الفصل بين النافي والمنفى في هذا الباب قول الآخر:

وَلَا أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً

تُخَدِّثُ لِي قُرْحَةً وَتَكْؤُهَا

أراد: وأراها لا تزال.

(١) البيت من مجزوء الكامل وهو لخليفة بن براز في خزانة الأدب (٩ / ٢٤٢)، وشرح المفصل (٧ / ١٠٩).

الشاهد فيه قوله: «تَنَفِّكَ تَسْمَعُ» يريد لا تنفك تسمع فحذف النفي.

(٢) البيت من الطويل وهو لامرأة سالم بن قحطان في خزانة الأدب (٩ / ٢٤٥)، وشرح المفصل (٧ / ١٠٩).

الشاهد فيه: «تَزَالُ» تريد «لا تزال» فحذفت حرف النفي ضرورة.

(٣) البيت من المنسرح وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢ / ٤٧)، وشرح التصريح (١ / ٢٤٩).

الشاهد فيه قوله: «خِلْتُنِي ضَمَنًا» حيث استعمل الفعل «خال» فنصب مفعولين.

ص: وكلها تدخل على المبتدأ إن لم يخبر عنه بجملة طلبية، ولم يلزم التصدير، أو الحذف، أو عدم التصرف، أو الابتدائية لنفسه أو مصحوب لفظي أو معنوي، وندر.

وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرًا رَيْنِي

ش: جرت عادة النحويين بإطلاق القول في كون هذه الأفعال تدخل على المبتدأ فلا يبينون امتناع بعض المبتدآت من دخولها عليها، وقد تعرض لذلك بعضهم دون حصر، وقد بينت ما أغفلوه من ذلك، فإن الحاجة داعية إلى معرفته.

فمن ذلك المبتدأ المخبر عنه بجملة طلبية، نحو: زيدٌ اضربه، وعمرٌ لا تصحبه، وبشرٌ هل أتاك؟ لا تدخل عليه هذه الأفعال ولا غيرها من العوامل اللفظية، وقول من قال:

وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرًا رَيْنِي

نادر لأن الخبر فيه جملة طلبية.

ومن المبتدآت التي لا تدخل عليها هذه الأفعال كل مبتدأ تضمن معنى الاستفهام أو الشرط فاستحق لذلك أن يكون مُصَدَّرًا نحو: أيُّ القوم أفضل؟ وأيهُم يأت فله حق. وكذا المبتدأ المضاف إلى ما تضمن ذلك.

وعما يجب تصديره فيمتنع دخول هذه الأفعال عليه المقرون بلام الابتداء؛ لأن لها صدر الكلام، فلا يعمل فيما اقترنت به غير الابتداء.

وعما لا تدخل عليه هذه الأفعال ما لزم حذفه، كالمبتدأ المنوي قبل النعت المقطوع، كقولك: الحمد لله الحميد، بالرفع، وقد تقدم الإعلام بما يحذف من المبتدآت على سبيل اللزوم.

وعما لا تدخل عليه هذه الأفعال ما لا يتصرف. نحو: طوبى للمؤمن، وسلامٌ عليك، وويلٌ للكافر. وما لزم الابتدائية بنفسه نحو قولك: أن تفعل، أقاموه مقام ينبغي لك أن تفعل، فلم تدخل الأفعال عليه، كما لا تدخل على ما أقيم مقامه. وكذا قولهم: أقلُّ رجل يقول ذلك إلا زيدا، أقاموه مقام: ما يقول ذلك رجل إلا زيد، فعاملوه معاملته في امتناع دخول الفعل عليه، ومجىء إلا بعده.

ومما لزم الابتدائية لمصحوب لفظي المبتدأ الواقع لولا الامتناعية، والواقع بعد إذا المفاجأة.

ومما لزم الابتداء لمصحوب معنوي «ما» التعجيبة، وما بعد «الله» في التعجب، نحو: لله درك. ومن اللازم الابتدائية لمصحوب معنوي ما جرى مثلاً، نحو قولهم: الكلابُ على البقر، والعاشيةُ تهيج الآبية، والإيناسُ قبل الإبناس. فهذه وأمثالها من المبتدآت التي وردت أمثالاً لا تفارقها الابتدائية؛ لأن الأمثال لا تغير.

ص: فترفعه ويسمى اسماً وفاعلاً، وتنصب خبره خبراً ومفعولاً، ويجوز تعدده خلافاً لابن درستويه.

ش: الشائع في عرف النحويين التعبير عن مرفوع هذا الباب ومنصوبه باسم وخبر، وعبر سيبويه عنهما باسم الفاعل واسم المفعول، فقال قاصداً هذا الباب: «هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشئ واحد» وكذا فعل المبرد، فإنه ذكر هذه الأفعال في بابها ثم قال: «وهذه أفعال صحيحة كضرب، ولكننا أفردنا لها باباً، إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد». فأى التعبيرين استعمل النحوى أصاب، ولكن الاستعمال الأشهر أولى.

وإذا دخل شيء من هذه الأفعال على خبر متعدد نصب الجميع، كما ينصب الخبر الذي لم يتعدد، فيقال في: هذا حلواً حامضاً: كان هذا حلواً حامضاً، وذلك أن ارتفاع الخبرين فصاعداً ثبت بعامل، أى بالابتداء، وكان وأخواتها أقوى منه، ولذلك انتسخ عمله بعملها، فكما جاز للعامل الأضعف أن يعمل في خبرين فصاعداً، كذلك يجوز للعامل الأقوى، بل هو بذلك أولى.

وذهب ابن درستويه إلى منع تعدد الخبر في هذا الباب؛ لأنه شبيه بمفعول ما يتعدى إلى مفعول واحد فكما لا يتعدى الفعل المتعدى إلى واحد إلى أكثر من واحد، لا يُنصب بأفعال هذا الباب إلا خبر واحد. وهذا منع لا يلتفت إليه، ولا يُعرج عليه.

ص: وتسمى نواقض لعدم اكتفائها بمرفوع، لا لأنها تدل على زمن دون حدث فالأصح دلالتها عليهما إلا ليس.

ش: زعم جماعة منهم ابن جنى وابن برهان والجرجاني أن كان وأخواتها تدل على زمن وقوع الحدث، ولا تدل على حدث، ودعواهم باطلة من عشرة أوجه:

الوجه الأول: أن مدعى ذلك معترف بفعلية هذه العوامل، والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً، إذ الدال على الحدث وحده مصدر، والدال على الزمان وحده اسم زمان، والعوامل المذكورة ليست بمصادر ولا أسماء زمان، فبطل كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر.

الثاني: أن مدعى ذلك معترف بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين، فحكمه على العوامل المذكورة بما زعم إخراج لها عن الأصل، فلا يقبل إلا بدليل.

الثالث: أن العوامل المذكورة لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان، لجاز أن تتعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى، كما يتعقد منه ومن اسم زمان، وفي عدم جواز ذلك دليل على بطلان دعواه.

الرابع: أن الأفعال كلها إذا كانت على صيغة مختصة بزمان معين فلا يمتاز بعضها من بعض إلا بالحدث كقولنا: أهان وأكرم، فإِنَّهُمَا متساويان بالنسبة إلى الزمان، مفترقان بالنسبة إلى الحدث. فإذا فرض زوال ما به الافتراق، وبقاء ما به التساوي، لزم ألا يكون بين الأفعال المذكورة فرق ما دامت على صيغة واحدة، ولو كان الأمر كذلك، لم يكن فرق بين: كان زيد غنياً، وصار غنياً، والفرق حاصل، فبطل ما يوجب خلافه، ولو كان الأمر كذلك لزم تناقض قول من قال: أصبح زيد ظاعناً وأمسى مقيماً؛ لأنه على ذلك التقدير بمنزلة قوله: زيد قبل وقتنا ظاعن مقيم، وإنما يزول التناقض بمراعاة دلالة الفعلية على الإصباح والإمساء، وذلك هو المطلوب.

الخامس: أن من جملة العوامل المذكورة انفك، ولابد معها من ناف، فلو كانت لا تدل على الحدث الذي هو الانفكاك، بل على زمن الخبر، لزم أن يكون معنى: ما انفك زيد غنياً: ما زيد غنياً في وقت من الأوقات الماضية، وذلك نقيض المراد، فوجب بطلان ما أفضى إليه.

السادس: أن من جملة العوامل المذكورة دام، ومن شرط إعمالها عمل كان كونها صلة لما المصدرية، ومن لوازم ذلك صحة تقدير المصدر في موضعها، كقولك: جُدُّ ما دمت واجداً، أى: جد مدة دوامك واجداً، فلو كانت دام مجردة عن الحدث لم يقدّم مقامها اسم الحدث.

السابع: أن هذه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها أن، كقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾ [الأعراف: ٢٠]؛ لأن أن هذه وما وصلت به في تأويل المصدر، وقد جاء مصدرها صريحاً في قول الشاعر:

يَكْذِبُ وَحِلْمٌ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَنَى
وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ^(١)

وقد حكى أبو زيد في كتاب الهمز مصدر فتى مستعلاً، وحكى غيره: ظللت أفعل كذا ظلولاً. وجاءوا بمصدر كاد في قولهم: لا أفعل ذلك ولا كيداً، أي ولا أكاد كيداً، وكاد فعل ناقص من باب كان، إلا أنها أضعف من كان، إذ لا يستعمل لها اسم فاعل، واسم فاعل كان مستعمل، ولا يستعمل منها أمر، والأمر من كان مستعمل، وإذا لم يمتنع استعمال مصدر كاد، وهى أضعف من كان، فإن لا يمتنع استعمال مصدر كان أحق وأولى.

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٣٩)، وشرح التصريح (١/ ١٨٧)، وفتح الهوامع (١/ ١١٤).

الشاهد فيه قوله: «وكونك إيّاه» حيث أجرى مصدر «كان» الناقصة مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر.

الثامن: أن هذه الأفعال لو كانت لمجرد الزمان لم يغن عنها اسم الفاعل، كما جاء في الحديث: «إن هذا القرآن كائن لكم أجراً، وكائن عليكم وزراً»^(١)، وقال سيويه: «قال الخليل: هو كائنٌ أخيك على الاستخفاف، والمعنى: كائنٌ أخاك» هذا نصه. وقال الشاعر:

وما كلُّ مَنْ يُيَدِي البشاشة كائنا

أخاك إذا لم تُلْفِه لك مُنْجِداً^(٢)

لأن اسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان، بل هو دال على الحدث وما هو به قائم، أو ما هو عنه صادر. ومثل ذلك قول الآخر:

قضى الله يا أسماء أن لست زائلاً

أحبك حتى يُغْمِضَ العينَ مُغْمِضاً^(٣)

أراد: لست أزال أحبك، فأعمل اسم الفاعل عمل الفعل.

التاسع: أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالة على الزمان، لأن دلالة علي الحدث لا تتغير بقرائن، ودلالته على الزمان تتغير بالقرائن، فدلالته على الحدث أولى بالبقاء من دلالة على الزمان.

العاشر: أن هذه الأفعال لو كانت مجردة عن الحدث، مخصصة للزمان لم يَن منها أمر، كقوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥]؛ لأن الأمر لا يبنى بما لا دلالة فيه على الحدث.

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٣٥٤)، ح (٢٠٢٣).

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٣٩)، وشرح ابن عقيل (ص ١٣٨).

الشاهد فيه قوله: «كائنا أخاك» حيث عمل اسم الفاعل «كائن» عمل فعله.

(٣) البيت من الطويل وهو للحسين بن مطير في ديوانه (ص ١٧٠)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٤٠).

الشاهد: حيث أعمل اسم الفاعل «زائلاً» عمل الفعل الناقص.

وما ذهبنا إليه في هذه المسألة من كون هذه الأفعال دالة علي مصادرها، هو الظاهر من قول سيويه والمبرد والسيرافي. وأجاز السيراقي الجمع بين كان ومصدرها تأكيداً، ذكر ذلك في شرح الكتاب.

فإذا ثبت بالدلائل المذكورة أن هذه الأفعال غير ليس دالة على الحدث والزمان كغيرها من الأفعال، فليعلم أن سبب تسميتها نواقص إنما هو عدم اكتفائها بمرفوع، وإنما لم تكتف بمرفوع؛ لأن حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليها، فمعنى قولك: كان زيد عالماً، وجد اتصاف زيد بالعلم، والاقتصار على المرفوع غير واف بذلك، فهذا لم يستغن به عن الخبر التالي، وكان الفعل جديراً بأن ينسب إلى النقصان.

وقد أشار إلى هذا المعنى سيويه بقوله: «تقول: كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة» فبين أن كان مسندة إلى النسبة، فمن ثمّ بينا عدم الاكتفاء بالمرفوع.

ص: وإن أريد بكان ثبت، أو كفل، أو غزل، ويتواليا الثلاث دخل في الضحى والصبح والمساء، وبظل دام أو طال، وبيات نزل ليلاً، وبصار رجع أو ضمّ أو قطع، وبدام بقي أو سكن، وبيرح ذهب أو ظهر، وبوني فتر، وبرام ذهب أو فارق، وبانفك خلص أو انفصل، وبفتا سكن أو أطفأ، سميت تامة، وعملت عمل ما رادفت. وكلها تنصرف إلا ليس ودام، ولتصاريدها ما لها، وكذا سائر الأفعال.

شر: جميع هذه الأفعال تكون ناقصة وتامة، إلا ليس، وزال التي مضارعها يزال، وفتى بكسر مهموزاً، وكذا فتاً وافتاً مرادفتها، وحكم ما ينسب إلى التمام حكم ما هو بمعناه.

وأجاز أبو على في الحلييات وقوع زال تامة، وقد يعضد رأيه في ذلك بقول الراجز:

وفي حُمَيَّا بَقِيَهُ تَفْجَسُ
ولا يزال وهو أَلَوَى أَلَيْسُ

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر. ولنا أن نقول: الخبر محذوف، والتقدير: ولا يزال متفجسًا، وهو ألقى أليس، والتفجس التكبر، والأليس الشجاع.

وتتم كان بأن يراد بها معنى ثبت، وثبت كل شيء بحسبه، فتارة يعبر عنه بالأزلية نحو: كان الله ولا شيء معه. وتارة يعبر عنه بحدوث، كقوله:

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَذْفُونِي

فَلِإِنَّ الشَّيْخَ يَهْرِمُهُ الشِّتَاءُ^(١)

وتارة يعبر عنه بحضر، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

وتارة يعبر عنه بقلدر أو وقّع نحو: ما شاء الله كان.

وتتم كان أيضًا بأن يراد بها معنى كفل، فتتعدى بعلی، ومصدرها كيانة. وتتم كان أيضًا مرادًا بها معنى غزل، ذكر ذلك أبو محمد البطليوسي.

وتتم توالى كان الثلاث وهن: أضحى وأصبح وأمسى، بأن يراد بهن الدخول في الضحى والصباح والمساء، كقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]، وكقول الشاعر:

وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنَّنِي أَحْسَنُ الْقَرَى

إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدَهَا^(٢)

وتتم ظل بأن يراد بها معنى دام أو طال.

وتتم بات فى قولهم: بات بالقوم، أو بات القوم إذا نزل بهم ليلاً، فتستعمل متعدية بالباء وبنفسها.

(١) البيت من الوافر وهو للربيع بن ضيع فى الأزهية (ص ١٨٤)، وشرح شلور الذهب (ص ٤٥٨)، وجمع الهوامع (١/ ١١٦).

الشاهد فيه قوله: «إذا كان الشتاء» حيث جاءت «كان» تامة بمعنى «حدث».

(٢) البيت من الطويل وهو لعبد الواسع بن أسامة فى شرح المفضل (٧/ ١٠٣)، وشرح الأشموني (١/ ١١٥).

الشاهد فيه: مجيء «أضحى» تامة لأنها أفادت الدخول فى الضحى.

وتتم صار بأن يراد بها معنى رجع فتعدى يالى، أو معنى ضم أو قطع فتعدى بنفسها إلى مفعول واحد.

وتتم دام بأن يراد بها معنى بقى، كقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٨]، أو سكن، ومنه الحديث: «نَهَى أَنْ يَبَالَ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ»^(١)، أى الساكن.

وتتم برح بأن يراد بها معنى ذهب، أو معنى ظهر، وقد فسر قولهم: برح الخفاء، بالوجهين.

وتتم ونى بأن يراد بها معنى فتر، وهو أشهر من استعمالها بمعنى دام الناقصة. وتتم انفك بأن تكون مطاوع فك الخاتم وغيره إذا فصله، والأسير إذا خلصه. وتتم فتئ إذا أراد بها كسر وأطفأ، قال الفراء: فتأته عن الأمر كسرته، وفتأت النار أطفأتها.

وما سوى ليس ودام من أفعال هذا الباب يتصرف، أى يستعمل منه ماض ومضارع وأمر واسم فاعل ومصدر، إلا أن الأمر لا يتأتى صوغه من ملازمات النفى، ولمضارعها والأمر ما لماضيها، وكذا جميع الأفعال المتصرفة.

ن: ولا تدخل ليس وتوابعها على ما خبره مفرد استفهامى أو مضاف إليه. يوافقهن فى عدم الدخول على ما خبره فعل ماض صار باتفاق، والبواقي على رأى وقد تخالفهن ليس.

ن: المراد بتوابع ليس دام وزال وانفك وبرح وفتئ وونى ورام؛ لأنهن تبعن ليس حين ذكرت فى أول الباب.

والحاصل أن ليس والمذكورات بعدها متساويات فى عدم الدخول على مبتدأ خبره مفرد استفهامى نحو: كيف زيد؟ وأين عمرو؟ أو مضاف إلى مفرد استفهامى، نحو: غلام من زيد؟

(١) صحيح: أخرجه البخارى فى صحيحه (٦ / ٩٤)، ح (٢٣٦).

وصار مساوية لليس وتوابعها السبعة فى عدم الدخول على مبتدأ خبره فعل ماض، وربما خالفتهن ليس فوليها فعل ماض، كما جاء فى الحديث من قول النبى ﷺ «أليس قد صليت معنا؟»^(١). وحكى سيويه عن بعض العرب: «ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيد» وإلى هذا وأمثلة أشرت بقولى: «وقد تخالفهن ليس» أى قد تخالف ليس صار ودام وما ذكر بعدها بالدخول على فعل ماض.

وأشرت بقولى: «والبواقى على رأى» إلى ما ذهب إليه بعض النحويين من أن كان وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات لا تدخل على ما خبره فعل ماض، فلا يقال على هذا الرأى: كان زيد فعل، ولا أصبح عمرو قرأ. وهذا الرأى باطل، إذ ليس لصاحبه حجة مع الاستعمال لخلافه كقول الشاعر:

وَكُنَّا حَسْبَنَا كُلَّ يَبْضَاءَ شَحْمَةٍ

لِيَالِي لَأَقِينَا جُذَامَ وَحْمِيرٍ^(٢)

وكقول الآخر:

أَمْسَتْ خَلَاءٌ وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا

أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِى أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ^(٣)

١- وترد الخمسة الأوائل بمعنى صار، ويلحقها ما رادفها من: أض، وعاد، وآل، ورجع، وحار، واستحال، وتحول، وارتد، ونذر الإلحاق بصار فى: ما جاءك حاجتك؟ وقعدت كأنها حربة، والأصح ألا تلحق بها آل ولا قعد مطلقا، وألا يجعل من هذا الباب غداً وراح، ولا أسحر وأفجر وأظهر.

(١) .. أخرجه البخارى فى صحيحه (٦/ ٢٥٠١)، ح (٦٤٣٥).

(٢) البيت من الطويل وهو لزفر بن حارث الكلابى فى تخلص الشواهد (ص ٤٣٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٨٢)، ومعنى اللبيب (٢/ ٦٣٦).

الشاهد فيه: «حسبنا كل يبضاء شحمة» حيث استعمل «حسب» بمعنى الرجحان.

(٣) البيت من البسيط وهو للناطقة الذبياني فى ديوانه (ص ١٦)، وجمهرة اللغة (ص ١٠٥٧)، وجمع الهوامع (١/ ١١٤).

الشاهد: مجيء «أمسى» بمعنى «صار».

ش: الخمسة الأوئل هي: كان وأضحى وأصبح وأمسى وظل.

والأصل في كان الدلالة على دَوَامِ مضمون الجملة إلى زمن النطق بها دون تعرض لانقطاع، ولذا قيل في قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٣٣] أي: لم يزل على كل شيء قديرًا، ومنه قول الشاعر:

ولكنني مضيت ولم أجَدَفْ

وكان الصبر عادة أولينا

ومثله قول الآخر:

وكنت إذا جاري دعا لمضوفة

أَشْمَرُ حَتَّىٰ يُنْصِفَ السَّاقَ مِثْرَ بَرِي (١)

فإن قصد الانقطاع جيء بقرينة، كقول الله تعالى: ﴿إِذْ كُنْتُمْ أَعدَاءُ قَالَفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وكقول الشاعر:

وكانوا أناسًا يَنْفَحُونَ فَأَصْبَحُوا

وَأَكْثَرُ مَا يُعْطُونَكَ النَّظْرَ الشَّرُّ (٢)

وتستعمل بمعنى صار دالة على التحول من وصف إلى آخر، كقوله تعالى: ﴿وَيُسَيِّدُ الْجِبَالَ بَسًا ۝ فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا ۝ وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الواقعة: ٥ - ٧].

(١) البيت من الطويل وهو لا يوجب جنذب في شرح أشعار الهذليين (١/ ٥٨٨)، وشرح شواهد الشافعية (ص ٣٨٣).

الشاهد: «المضوفة» حيث قلب الياء واوًا، وأقر الضمة مع كون الياء تلي الطرف لأن الأصل مضيفة.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٦٦).

الشاهد فيه مجيء خبر «أصبح» جملة مقترنة بالواو تشبيهًا لها بالجملة الحالية.

وكقول الشاعر:

بَتَيْهَاءَ قَفَرٍ وَالْمَطْيُ كَأَنَّهَا

قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يُبَوِّضُهَا^(١)

والأصل في: أضحى وأصبح وأمسى وظل النواقص الدالة على ثبوت مضمون الجملة في الضحى والصبح والمساء والنهار، وقد يَرَدُّن بمعنى صار، كقول الشاعر:

ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ

فَ فَالَوْتُ بِهِ الصَّبَا وَالدُّبُورُ^(٢)

وكقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِي إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣] وكقول الشاعر:

أَمْسَتْ خِلَاءٌ وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا

أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبِّدٍ^(٣)

وكقوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]، وزعم الزمخشري أن بات قد تستعمل بمعنى صار، وليس بصحيح، لعدم شاهد على ذلك، مع التبع والاستقراء، وحمل بعض المتأخرين على ذلك قول النبي: «فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده»، ولا حاجة إلى ذلك، لإمكان حمل بات على المعنى المجمع عليه، وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلاً، كما أن ظل غير المرادفة لصار لثبوت مضمون الجملة نهاراً، كما قال الشاعر:

أَظْلُّ أَرَعَى وَأَبَيْتُ أَطْحَنُ

الْمَوْتُ مِنْ بَعْضِ الْحَسِيصَةِ أَهْوَنُ

(١) البيت من الطويل وهو لعمر بن أحمز في ديوانه (ص ١١٩)، وبلا نسبة في أسرار العريية (ص ١٣٧).

الشاهد: مجيء «كان» بمعنى «صار».

(٢) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٦٩)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٠٥)، وجمع الهوامع (١/ ٢٢٩).

الشاهد فيه: «إلا الصبا والدبور» وهو استثناء من «تغيب عنه أقربوه».

(٣) تقدم تخريجه.

ومن أصلح ما يتمسكُ به جاعلُ بات بمعنى صار قول الشاعر:

أَجِنِّي كُلَّمَا ذُكِرْتَ كَلْبِبٌ

أَبَيْتُ كَأَنِّي أَطْوَى بِجَمْرٍ^(١)

لأن كلما تدل على عموم الأوقات، وأبيت إذا كانت على أصلها مختصة بالليل.

ومثال استحالة قول النبي ﷺ: «فاستحالت غَرْبًا»^(٢) ومثله قول الشاعر:

إِنَّ الْعَدَاوَةَ تَسْتَحِيلُ مَوَدَّةً

بِتَدَارُكِ الْهَفَافَاتِ بِالْحَسَنَاتِ^(٣)

ومثال تحول قول امرئ القيس:

فَبِأَلَاكَ مِنْ نُعْمَى تَحُولُنْ أَبُؤُسًا^(٤)

ومثله قول الآخر:

لَا يُؤَيِّسَنَّكَ سُؤْلُ عَيْقٍ عَنْكَ فِكَم

بُؤْسٌ تَحُولُ نُعْمَى أَنْتَ النَّقَمَا

ومثال ارتد قول الله تعالى: ﴿أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦]، وإنما

استحق ارتد أن يكون بمعنى صار لأنه مطاوع ردّ بمعنى صير، كقوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩]، وكقول الشاعر:

(١) البيت من الوافر وهو لعمر بن قيس المخزومي في الدرر (٢/ ٥٨)، وشرح أشعار الهذليين (٢/ ٨٠١).

الشاهد: مجيء «بات» بمعنى «صار».

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٣/ ١٣٤٧)، ح (٣٤٧٩).

(٣) البيت من الكامل وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٥٣).

الشاهد فيه: مجيء الفعل «استحال» بمعنى صار.

(٤) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ١٠٧)، وصدّره:

الشاهد: مجيء «تحولن» بمعنى «صار».

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ يَبْضًا

وَرَدَّ وَجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودًا^(١)

وندر إلحاق جاء بصار فى قولهم: ما جاءت حاجتك؟ وفى قولهم: أرفف شفرته، حتى قعدت كأنها حرة.

والفراء يرى استعمال قعد بمعنى صار مطردًا، وجعل من ذلك قول الراجز:

لَا يُقْنَعُ الْجَارِيَةُ الْخَضَابُ

وَالْوَشَّاحَانِ وَلَا الْجَلْبَابُ

من دون أن تلتقى الأركاب

ويَقْعِدُ... لَهُ لُعَابُ

وحكى الكسائى: قعد لا يُسألُ حاجة إلا قضاها، بمعنى: صار. ويمكن أن يكون من ذلك قول الشاعر:

مَا يَقْسِمُ اللَّهُ أَقْبَلَ غَيْرَ مُبْتَسِئٍ

منه واقْعِدُ كَرِيمًا نَاعِمَ الْبَالِ

والحق قوم بأفعال هذا الباب: غدا وراح، وقد يستشهد على ذلك بقول ابن مسعود رضي الله عنه: «اغد عالمًا أو متعلمًا ولا تكن إمعة». ويقول النبى ﷺ: «لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما رزق الطير، تغدو خُمَصًا، وتروح بَطَانًا»^(٢)، والصحيح أنهما ليسا من الباب، وإنما المنصوب بعدهما حال إذ لا يوجد إلا نكرة.

ص: وتوسط أخبارها كلها جائز، ما لم يعرض مانع أو موجب، وكذا تقديم خبر صار وما قبلها، جوازًا ومنعًا ووجوبًا.

(١) البيت من الوافر وهو لعبد الله بن الزبير فى ملحق ديوانه (ص ١٤٣ - ١٤٤).

والشاهد فيه: معبىء «رد» بمعنى «صار».

(٢) أخرجه البيهقى فى شعب الإيمان (٢/ ١٠١).

وقد يقدم خبر زال وما بعدلها منفية بغير «ما» لا بها، خلافاً لابن كيسان وللکوفيين إلا القراء.

ولا يتقدم خبر دام اتفاقاً، ولا خبر ليس على الأصح.

ش: وتوسط الخبر كقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [النمل: ٥٦]، والاستشهاد بهذا أولى من الاستشهاد بهذا أولى من الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]؛ لأن بعض القراء أجاز الوقف على «حقاً» نائياً في كان ضميراً. وأمثلة التوسط مع غير كان من أخواتها سهلة، فاستغنى عن ذكرها، والتوسط أيضاً جائز مع ليس ودام، وإن كان لا يتصرفان؛ لأن الأقل محمول على الأكثر، ومثال ذلك مع ليس قول الشاعر:

سَلِيَ إِنْ جَاهَلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَهُمْ

فَلَيْسَ سِوَاءَ عَالَمٍ وَجَاهُولٍ^(١)

ومثال ذلك مع دام قول الآخر:

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْقَصَةً

لِذَاتِهِ بِأَذْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ^(٢)

وإنما اختصت ليس ودام بالاستشهاد على توسط خبرهما لأنهما ضعيفتان لعدم تصرفهما في أنفسهما، فربما اعتقد عدم تصرفهما في العمل مطلقاً. وقد وقع في ذلك ابن معط رحمه الله فضمن ألفيته منع توسط خبر ليس وما دام، وليس له في ذلك متبوع، بل هو مخالف للمقيس والمسموع، أما مخالفته للمقيس فيئنه؛ لأن

(١) البيت من الطويل وهو للسموأل في ديوانه (ص ٩٢)، وخزانة الأدب (١٠ / ٣٣١).

الشاهد فيه قوله: «فليس سواء عالم وجهول» حيث قدم خبر «ليس» وهو قوله «سواء» على اسمها.

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١ / ٢٤٢)، وتخليص الشواهد (ص ٢٤١).

الشاهد: تقديم خبر دام «منقصة» على اسمها.

توسيط خبر ليس جائز بإجماع، مع أن فيها ما فى دام من عدم التصرف، وتفوقها ضعفا بأن منع تصرفها لازم، ومنع تصرف دام عارض، ولأن ليس تشبه «ما» النافية معنى، وتشبه ليت لفظاً، لأن وسطها ياء ساكنة سالمة، ومثل ذلك مفقود فى الأفعال، فثبت بهذا زيادة ضعف ليس على ضعف دام، وتوسيط خبر ليس لم يمتنع، فإن لا يمتنع توسيط خبر دام لنقصان ضعفها أحق وأولى.

ونبهت بقولى: «ما لم يمنع مانع» على أن توسيط الخبر قد يمتنع، وذلك إما لسبب يقتضى وجوب تقدمه نحو: كم كان مالك؟ وأين كنت؟ وإما لسبب يقتضى وجوب تأخيره نحو: كان فتاك مولاك، وما كان زيد إلا فى الدار.

ونبهت بقولى: «أو موجب» على أن توسيط الخبر قد يجب، وذلك إذا كان الاسم مقصوداً بحصر، نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الباقية: ٢٥]، وقد يحمل الموجب على موجب تقديم أو توسيط على سبيل التخيير، وذلك إذا اشتمل الاسم على ضمير ما اشتمل عليه الخبر نحو: كان شريك هند أخوها، ووليها كان أبوها، فوجب فى هذه المسألة وشبهها تقديم الخبر أو توسيطه، وممتنع تأخيره لثلاث يتقدم الضمير على مُفسِّر مؤخر رتبة ولفظاً. فلو كان فى مثل هذه المسألة قبل الفعل ما له صدر الكلام تعين التوسيط، نحو قولك: هل كان شريك هند أخوها؟

وأشرت بقولى: «وكذا تقديم خبر صار وما قبلها» إلى أنه يجوز تقديم الأخبار المذكورة إن لم يعرض مانع ولا موجب، فمن أسباب عروض المانع خوف اللبس نحو: كان فتاك مولاك، فمثل هذا لا يتميز فيه الاسم إلا بالتقديم، ولا الخبر بالتأخير، فالترم، وكان غيره ممنوعاً، وكذا نحو: صار عدوى صديقى.

ومن أسباب عروض المانع حصر الخبر نحو: إنما كان زيد فى المسجد، فتأخير الخبر فى مثل هذا ملتزم، وغيره ممنوع؛ لأن حصر الخبر مقصود، ولا يفهم إلا بالتأخير.

ومن أسباب عروض المانع اشتغال الخبر على ضمير ما استعمل عليه الاسم نحو: كان بعل هند حبيبها، فتأخير الخبر فى مثل هذا ملتزم، وغيره ممنوع؛ لأنه لو توسط

أو قدم لزم عود الضمير إلى متأخر لا يتعلق به العامل. وبعض النحويين لا يلتزم تأخير الخبر في مثل هذا؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالثى الواحد، فلو وسط الخبر ف قيل: كان حبييها بعلُ هند، لم يضر؛ لأن الضمير عائد على ما هو كجزء مرفوع الفعل، ومرفوع الفعل مقدر التقديم، وما هو كجزئه معه، إذ لا يتم معناه إلا به، ويلزم من جواز هذا جواز كان حبييها الذى خطب هنداً؛ لأن ما يتم به المضاف بمنزلة ما يتم به الموصول، وهذا لا يجوز، فكذلك ما أشبهه.

وأما عروض موجب تقديم الخبر، فإذا كان فيه معنى استفهام نحو: كم كان مالك؟ وكيف كان زيد؟ وكذا إذا كان مضافاً إلى ما فيه معنى استفهام نحو: غلام من كان زيد؟.

ولا حظ لزال وما بعدها في وجوب تقديم الخبر؛ لأنهن لا يدخلن على مبتدأ مخبر عنه بأداة استفهام ولا مضاف إليها، وقد تقدم التنبيه على ذلك.

وتشارك زال وأخواتها إذا نفيت بغير «ما» صار وأخواتها في جواز تقديم الخبر، نحو: قائماً لم يزل زيد. وفي التخيير بين تقديمه وتوسطه عند امتناع تأخيره، نحو: في الدار لم يبرح صاحبها، ولا ينفك مع هند أخوها.

فلو كان النفي بما لم ييجز التقديم؛ لأن لها صدر الكلام، ولذلك جرت مجرى حرف الاستفهام في تعليق أفعال القلوب. وقياس «إن» النافية أن تجرى مجراها في غير التعليق كما جرت فيه مجراها. كقوله: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢].

وأجاز ابن كيسان التقديم مع النفي بما، مع أنه موافق للبصريين في أن «ما» لها صدر الكلام؛ لأنه نظر إلى أن: مازال زيد فاضلاً، بمنزلة: كان زيد فاضلاً، في المعنى، فاستويا في جواز تقديم الخبر. وهذا الذى اعتبره ضعيف؛ لأن عروض تغير المعنى لا يغير له الحكم، ولذلك استصحب للاستفهام في نحو: علمت أزيد ثم أم عمرو، ما كان له من التزام التصدير، مع أن معنى الاستفهام قد تغير. وأجاز الكوفيون إلا الفراء ما أجازاه ابن كيسان، لأن «ما» عندهم ليس لها تصدير مستحق، حكى ذلك ابن كيسان.

واختلف فى تقديم خبر ليس عليها، فأجازه سيويوه، ووافقه السيرافى،
والفارسى، وابن برهان، والزمخشري. ومنعه الكوفيون وأبو العباس، وابن السراج،
والجرجاني، وبه أقول؛ لأن ليس فعل لا يتصرف فى نفسه، فلا يتصرف فى عمله،
كما وجب لغيره من الأفعال التى لا تتصرف كعسى ونعم وبش وفعل التعجب، مع
أن ليس شبيهة فى المعنى بحرف لا يشبه الأفعال وهو «ما» بخلاف عسى، فإنها تشبه
حرفاً يشبه الأفعال وهو «لعل»، والوهن الحاصل بشبه حرف لا يشبه الأفعال. وكان
مقتضى شبه ليس بما وعسى بلعل امتناع توسيط خبريهما، كما امتنع توسيط خبرى
شبيهيهما، ولكن قصد ترجيح ما له فعلية على ما لا فعلية له والتوسيط كاف فى
ذلك، لم تجز الزيادة عليه تجنباً لكثرة مخالفة الأصل.

قال السيرافى: بين ليس وفعل التعجب ونعم وبش فرق؛ لأن ليس تدخل على
الأسماء كلها مظهرها ومضمورها ومعرفتها ونكرتها، ويتقدم خبرها على اسمها، ونعم
وبش لا يتصل بهما ضمير المتكلم ولا العلم، وفعل التعجب يلزم طريقة واحدة، ولا
يكون فاعله إلا ضمير ما، فكانت «ليس» أقوى منها.

قسم فعلية نعم وبش أظهر من فعلية ليس من ثلاثة أوجه:

أحدهما: أن معنى نعم وبش مستقل باسم واحد؛ لأن معنى نعم الرجل، مدح
الرجل، أو كمل الرجل، إلا أن الرجل مبهم، والمراد تعيين ممدوح، فاحتيج إلى
مخصوص بعد الفاعل، أو إلى ما يدل عليه قبل نعم، فالخاص أن مطلوب نعم إنما
هو الفاعل، والمخصوص بالمدح إنما يطلبه الفاعل لا نعم؛ لأنها غير عاملة فيه
بإجماع، بخلاف الجزء الثانى من مصحوبى ليس، فإنها معمول لها، فمعنى ليس لا
يستقل إلا بجزأين: مسند ومسند إليه، فكانت أشبه بالحروف، وكانت نعم وبش
أشبه بالأفعال.

الثانى: أن نعم وبش يقوم كل واحد منهما مقام فعل صريح، ويقوم الفعل
الصريح مقامه، فمن كلام العرب الفصيح، علّم الرجل فلان، بمعنى نعم العالم
فلان، وليس لا تقوم إلا مقام حرف، ولا يقوم مقامها إلا حرف.

الثالث: أن ليس ونعم وبش مشتركة في مفارقة الأصل؛ لأن أصل كل منها فعل، لكن ليس فارقت أصلها فراقاً لازم على وجه عدم به النظر في الأفعال، وثبت به شبه الحرف، ونعم وبش بخلاف ذلك؛ لأنهما لا يفارقان أصلهما فراقاً لازماً، بل أصلهما مستعمل، ولم يعد بما فعل بهما النظر في الأفعال، ولا ثبت به شبه الحرف؛ لأن الذي فعل بهما من كسر الفاء وسكون العين مطرد في كل فعل على فعل ثانيه حرف حلق، وفعلية ما روعى أصله، وسلك به سبيل مطردة في الأفعال أقوى من فعلية ما لم يعامل بهذه المعاملة.

وأما تفضيل ليس على نعم، وبش بإعمالها في الظاهر والمضمر، والمعرفة والنكرة، فشيء ثبت على خلاف الأصل؛ لأن شبهها في اللفظ والمعنى بالحرف أقوى من شبهها بالفعل، فإن يسلك بها سبيل الأشبه بها أولى، ولكن لو فعل بها ذلك، لم يبق ما يدل علي فعليتها، فرفعت الضمائر المتصلة لذلك، وإذا كان هذا التفضيل محوجاً إلى اعتذار، فلا يجعل سبباً لتفضيل آخر، فيستباح من أجله تقديم الخبر؛ لأن ذلك تكثير لمخالفة الأصل، ومحوج إلى اعتذار ثان. ومع هذا فقد شاركتها نعم وبش في رفع الضمير مستتراً وبارزاً. قال الكسائي: روى عن بعض العرب: الزيدان نعماً رجلين، الزيدون نعموا رجالاً. وقال الأخفش: ناس من العرب يرفعون النكرة بنعم مفردة ومضافة.

وأما فعل التعجب، فهو - وإن لزم طريقة واحدة - راجع على ليس من أربعة أوجه: أحدها - تمكنه في الفعلية لفظاً ومعنى؛ لأنه على وزن أفعال، وهمزته معدية كأكرم وغيره من الأفعال المعداة بالهمزة، وهو مع ذلك متضمن لحروف مصدر، ودال على معناه، وليس بخلاف ذلك.

الثاني - أن فعل التعجب تلزمه نون الوقاية مع ياء المتكلم، كما تلزم سائر الأفعال المتعدية، وليس بخلاف ذلك.

الثالث: أن لفعل التعجب صيغتين: إحداهما: كصيغة الماضي، والأخرى كصيغة الأمر، وذلك ضرب من التصرف، وليس بخلاف ذلك.

الرابع - أن فعل التعجب يعمل في الظرف والحال والتمييز بخلاف ليس، فإنها لا تعمل إلا في جزأى إسناد.

وأما عسى، فشاركت ليس في إعمالها في الأسماء كلها، مظهراتها ومضمراتها، ومعارفها ونكراتها، وتفوقها بأشياء، منها:

أن فعليتها مجمع عليها، وفعلية ليس مختلف فيها.

أن ليس من الأفعال المعتلة العين، وعسى من الأفعال المعتلة اللام، وهى جارية على ما يجب لنظائرها من اعتلال بالقلب كرمى، وليس جارية على خلاف ما يجب لنظائرها من اعتلال كاعتلال هاب، وسلامة كسلامة صيد البعير.

أن عسى وإن لم تتصرف بأن يجعل لها مضارع وأمر واسم فاعل، فقد جعل لها حظ من التصرف، بأن أجيّز في عينها الفتح والكسر، فقليل: عسيّت وعسيّت، وبنوا منها فعل تعجب، فقالوا: ما أعساه بكذا، وأعس به أن يكون، وقالوا: هو عسّ بكذا، أى خليق، وبالعسى أن تفعل، وهو مصدر عسيّت، وهذا كله موجب للزمية على ليس، فلو قدم خبر ليس مع كون هذه الأفعال لا يُقدم عليها شيء مما يتعلق بها لكان ذلك تفضيلاً للأضعف على الأقوى، فوجب ألا يصار إليه.

وعضد قوم جواز تقديم خبر ليس بـ: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، قالوا: لأن يوم معمول مصروفًا، ولا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل. ولنا ثلاثة أجوبة:

أَن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل، نحو: أمّا زيدًا فاضرب، وعمرك لا تنه، وحقك لن أضيع، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد أمّا تقديم الفعل، ولا من تقديم معمولى المجزوم والمنصوب على «لا» و«لن» تقديمهما عليهما، كذا لا يلزم من تقديم معمول خبر ليس تقديم الخبر.

أن يجعل «يومًا» منصوبًا بفعل مضمر؛ لأن قبله «ما يحسُّه»، فيوم يأتيهم جواب، كأنه قيل: يعرفون يوم يأتيهم، و«ليس مصروفًا»، جملة حالية مؤكدة، أو مستأنفة.

الثالث . أن يكون «يوم» مبتدأ، فبنى لإضافته إلى الجملة، وذلك سائغ مع المضارع كسوغه مع الماضي، وللاحتجاج على بناء المضاف إلى المضارع موضع آخر .
 سر ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملة خلافاً لقوم، ويمنع تقديم الخبر الجائز التقديم تأخر مرفوعه، ويقبّحه تأخر منصوبه، ما لم يكن ظرفاً أو شبهه . ولا يمتنع هنا تقديم خبر مشارك في التعريف وعدمه إن ظهر الإعراب . وقد يخبر هنا وفي باب «إن» بمعرفة عن نكرة اختياراً .

ذكر ابن السراج أن قوماً من النحويين لا يجيزون تقديم الخبر ولا توسطه إذا كان جملة، والقياس جوازه وإن لم يسمع، فأجاز أن يقال: أبوه قائمٌ كان زيد، فهذا مثال التقديم، وأجاز أيضاً أن يقال: كان أبوه قائمٌ زيد، وما ذهب إليه من الجواز هو الصحيح؛ لأنه وإن لم يسمع مع كان فقد سمع مع الابتداء، كقول الفرزدق:

إلى ملك ما أمه من مُحارب

أَبُوهُ وَلَا كَانَتْ كَلِيبٌ أَقْصَارِيه

أراد: أبوه ما أمه من محارب، فأبوه مبتدأ، وأمّه مبتدأ ثان، ومن محارب خبره، وهما خبر المبتدأ الأول، فقدم الخبر وهو جملة، فلو دخلت كان لساغ التقديم أيضاً، كقولك: ما أمه من محارب كان أبوه . والتوسط أولى بالجواز كقولك: ما كان أمه من محارب أبوه .

وإذا كان للخبر المقدم معمولٌ مؤخر امتنعت المسألة إن كان مرفوعاً، مفرداً أو مصحوباً بغيره، نحو: قائماً كان زيد أبوه، وأكلاً كان زيد أبوه طعامك .

فإن كان المعمول منصوباً لا مرفوع معه، جازت المسألة على قبح، نحو: أكلا كان زيد طعامك .

فإن كان المعمول ظرفاً أو شبهه حسنت المسألة، نحو: مقيماً كان زيد عندك، وراغباً كان عمرو فيك .

وسبب ذلك أن حق العامل ألا يفصل بينه وبين معموله، فإن كان مرفوعاً كان فصله أصعب لكونه كجزء رافعه، فلم يجز بوجه، وإن مفعولاً به قبح ولم يمتنع؛ لأنه ليس كجزء ناصبه . فإن كان ظرفاً أو شبهه حسن فصله، لاتساعهم في الظروف وشبهها . وإلى هذا أشرت بقولي: ويمنع تقديم الخبر الجائز التقديم تأخر مرفوعه .

وإذا اشترك في هذا الباب الخبر والمخبر عنه في تعريف أو تنكير، لم يلزم ما لزم في باب الابتداء من تأخير الخبر، إلا إذا لم يظهر الإعراب، نحو: كان فتاك مولاك، ولم يكن فتى أذكى منك. فإن ظهر الإعراب جاز التوسيط والتقديم، نحو: كان أخاك زيد، وأخاك كان زيد، ولم يكن خيراً منك أحد، وخيراً منك لم يكن أحد. ولما كان المرفوع هنا مشبهاً بالفاعل، والمنصوب مشبهاً بالمفعول، جاز أن يغنى هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك في باب الفاعل، لكن بشرط الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة، فمن ذلك قول حسان **فِيهِ**:

كَأَنَّ سُلَافَةً فِي بَيْتِ رَأْسٍ

يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ^(١)

فجعل مزاجها وهو معرفة خبر كان، وعسل اسمها وهي نكرة، وليس القائل مضطراً لتمكنه من أن يقول: يكون مزاجها عسلٌ وماءٌ، فيجعل اسم كان ضمير سلافة، ومزاجها عسل، مبتدأ وخبر في موضع نصب بكان. ومثله قول القطامي:

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا

وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِّنْكَ الْوَدَاعَا^(٢)

فأخبر بالمعرفة عن النكرة مختاراً لا مضطراً، لتمكنه من أن يقول: ولا يك موقفي منك الوداعا، أو: ولا يك موقفنا الوداعا. والمحسن لهذا مع حصول الفائدة شبه المرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول، وقد حصل هذا الشبه في باب إن، على أن جعل فيه الاسم نكرة، والخبر معرفة، كقول الشاعر:

وإن حراماً أن أسبُ مُجَاشِعَا

بِأَبَائِي الشَّمُّ الْكَرَامُ الْخَضَارِمُ^(٣)

(١) البيت من الوافر وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٧١)، والمقتضب (٤/ ٩٢).
الشاهد: حيث جعل خبر كان معرفة اضطراراً.

(٢) البيت من الوافر وهو للقطامي في ديوانه (ص ٣١)، وبلا نسبة في خزنة الأدب (٩/ ٢٨٥).
الشاهد فيه: «يا ضباعاً» يريد «يا ضباعاً» فرخم بحذف الهاء.

(٣) البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه (ص ٢/ ٣٠٠)، وبلا نسبة في شرح أبيات مسيوه (١/ ٤٦).

الشاهد: مجيء اسم «إن» نكرة وخبرها معرفة.

فصل

ص: يُقْتَرَنُ بِإِلَا الْخَبَرُ الْمُنْفَى إِنْ قُصِدَ إِيْجَابُهُ وَكَانَ قَابِلًا، وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ بِخَيْرِ بَرَحٍ وَأَخَوَاتِهَا؛ لِأَن نَفْيَهَا إِيْجَابٌ، وَمَا وَرَدَ مِنْهُ بِإِلَا مَوْجُودٌ.

ش: يتناول الخبر المنفى خبر ليس وما قبلها من أفعال هذا الباب إذا تلت نفيًا، ويتناول أيضًا ثانى مفعولى ظنٍّ وأخواتها إذا تلت نفيًا أيضًا، فإن قصد إمضاء النفى جىء بالخبر مجردًا، نحو: ليس زيد قائمًا، وما زال منطلقًا، وما علمته عاجزًا. وإن قصد إيجاب جىء بإلا، نحو: ليس زيد إلا قائمًا، وما كان إلا منطلقًا، وما علمته إلا عاجزًا.

فإن كان الخبر مما لا يستعمل إلا فى نفى لم يقتصرن بإلا، نحو: ما كان مثلك أحدًا، وما كنت تعجيج، أى تنتفع. فلو قرنت أحدًا أو تعجيج بإلا لم يجز؛ لأن إلا تنقضى النفى، وأحد وتعجيج من الكلم التي لا تستعمل إلا فى النفى، فإليهما وإلى مثلهما أشرت بقولى: إِنْ قُصِدَ إِيْجَابُهُ وَكَانَ قَابِلًا، ثم قلت: ولا يفعل ذلك بخير برح وأخواتها، أى لا يقتصر خبر برح وأخواتها بإلا؛ لأنه موجب، وإنما يجاء بإلا لإيجاب ما ليس موجبًا، فكما لا يقال: كان زيد إلا قائمًا، لا يقال: ما زال زيد إلا قائمًا؛ لأن مقتضى كان وما زال واحد، فأما قول ذى الرمة:

حَرَّاجِيجٌ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ

على الخسْفِ أو تَرْمِيْ بِهَا بِلَدًا قَفْرًا^(١)

ففيه أربعة أقوال:

أصحها: أن تنفك فعل تام، وهو مطاوع فكه إذا خلصه أو فصله، فكأنه قال: ما تتخلص من السير أو تنفصل منه إلا فى حال إناختها على الخسف.

(١) البيت من الطويل وهو لذى الرمة فى ديوانه (ص ١٤١٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٧٠).
الشاهد فيه: مجيء خبر «تنفك» مقرونًا بـ«إلا».

الشيء أن تكون «تفك» ناقصة، والخبر على الخسف، ومناخه حال، فكأنه قال: ما تفك كائنة على الخسف، أي الذل والتعب، أو مرميًا بها بلد فقر إلا في حال إناختها.

الناس. أن إلا زائدة، قاله ابن جنى في المحتسب، وحمل عليه قراءة ابن مسعود رحمته: ﴿وَأَنْ كَلَّا لَمَا لِيَؤَيِّنَهُمْ﴾ [هود: ١١١].

أن ذا الرمة أخطأ بإيقاع إلا موقوفًا لا يصلح إيقاعها فيه، وهذا أضعف الأقوال.

وتختص ليس بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة، وبجواز الاختصار عليه دون قرينة، واقتران خبرها بواو إن كان جملة موجبة بإلا، وتشاركها في الأول كان بعد نفى أو شبهه، وفي الثالث بعد نفى، وربما شبهت الجملة المخبر بها في ذا الباب بالحال فوليت الواو مطلقًا.

قد تقدم في باب الابتداء أن من أسباب تجويز كون المبتدأ نكرة وقوعه بعد نفى، واسم ليس لإفادتها النفي كالمبتدأ الواقع بعد نفى، فلذلك اختصت ليس بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة، كقول الشاعر:

كم قد رأيت وليس شيءٌ باقياً

من زائر طُرُق الهوى ومَزُور^(١)

ولإفادتها النفي أيضًا اختصت من بين أخواتها بجواز الاختصار على اسمها دون قرينة زائدة على كون الاسم نكرة عامة؛ لأنه بذلك يشبه اسم لا، فيجوز أن يساويه في الاستغناء به عن الخبر، كقول الشاعر:

ألا يا لَيْلَ وَيَحَكَ نَبْـ_____ينا

فأما الجودُ منك فليس جودُ^(٢)

(١) البيت من الكامل وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٧٦).

الشاهد: مجيء اسم «ليس» نكرة محضة.

(٢) البيت من الوافر وهو لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه (ص ٢١).

الشاهد: حذف خبر «ليس» والتقدير «موجود» جوازًا.

أراد فليس منك جود، أو ليس عندك جود. ومثله قول الآخر:

يَسْنَنُكُمْ وَخِلْتُمْ أَنَّهُ لَيْسَ نَاصِرٌ

فَبُؤْتُكُمْ مِنْ نَصِرْنَا خَيْرَ مَعْقِلٍ^(١)

وحكى سيويه: ليس أحد، أى ليس هنا أحد.

ومثال اقتران خبرها بواو لكونه جملة موجبة بإلا. قول الشاعر:

لَيْسَ شَيْءٌ إِلَّا وَفِيهِ إِذَا مَا

قَابَلْتُهُ عَيْنُ الْبَصِيرِ اعْتِبَارُ^(٢)

ومثال ذلك فى مجيء كان بعد نفى قول الشاعر:

مَا كَانَ مِنْ بَشَرٍ إِلَّا وَمِيتَتُهُ

مَخْتُومَةٌ لَكِنْ الْأَجَالُ تَخْتَلِفُ

وأما مشاركة كان بعد نفى ليس فى مجيء اسمها نكرة محضة فكثير، ومنه قول

الشاعر:

إِذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ بَاقِيَا

فَإِنَّ النَّاسَ دَوَاءُ الْأَسَى

ومقال ذلك بعد شبه النفى قول الشاعر:

وَلَوْ كَانَ حَيٌّ فِي الْحَيَاةِ مُخَلِّدَا

خَلَدَتْ وَلَكِنْ لَيْسَ حَيٌّ بِخَالِدٍ

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى معجم الهوامع (١/ ١١٦).

الشاهد: حذف خبر «ليس» جوازاً.

(٢) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة فى الدرر (٢/ ٦٧).

الشاهد: اقتران خبر «ليس» بالواو وهذا جائز عند الأخفش.

ومثله قول الآخر:

فإن يكُ شيءٌ خالداً أو مُعمّراً
تأمل تجِدْ من فوقه الله غالباً

ومثال تشبيه الجملة الخبرية بالحالية في اقترانها بالواو قول الشاعر:

فظَلُّوا ومنهم سابقٌ دَمْعَةٌ له
وأخِرُ يشي دَمْعَةُ العَيْنِ بالمَهْل

ومثله قول الآخر:

وكانوا أناساً يَنْفَحُونَ فأصبحوا
وأكثر ما يُعطونك النَّظْرُ الشَّرُّ (١)

ص: وتختص كان بمصادفة «لم يزل» كثيراً، ويجوز زيادتها وسطاً باتفاق، وآخرها على رأى. وربما زيد أصبح وأمسى ومضارع كان، وكان مسندة إلى ضمير ما ذكر وبين جار ومجرور.

ن: الأصل في كان أن يدل بها على حصول معنى ما دخلت عليه فيما مضى، دون تعرض لأولية ولا انقطاع، كغيرها من الأفعال الماضية، فإن قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه، كقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وكقول الشاعر:

وتركى بلادى والحوادثُ جمّةً

طريداً وقدّما كنتُ غيرَ مُطرّد

وقد يقصد بها الدوام كما يقصد بلم يزل، كقول تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ [الاحزاب: ٢٧، الفتح: ٢١]، وكقول الشاعر:

وَكُنْتُ أَمْرًا أَسْمَعُ الدَّهْرَ سُبْبَةً

أُسَبُّ بِهَا إِلَّا كَشَفْتُ غُطَاءَهَا

وتختص كان بجواز زيادتها بلفظ الماضي، متوسط بين مسند ومسند إليه، نحو: ما كان أحسن زيدًا، أو: لم يرَ كان مثلهم. أو بين صفة وموصوف، كقول الشاعر:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ

وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامًا^(١)

ولا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير، كما لم يمنع من إلغاء ظن إسنادها في نحو: زيد ظننت قائم، هذا مذهب سيوييه.

وشذت زيادتها بين على ومجرورها في قول الشاعر:

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَوُا

عَلَى كَانِ الْمُطَهَّمَةِ الصُّلَابِ^(٢)

وزعم السيرافي أن كان الزائدة مسندة إلى مصدر منوى، ولا حاجة إلى ذلك، ولا يُيالي بأن يقال: خلوها من الإسناد إلى منوى يلزم منه كون الفعل حديثًا عن غير محدث عنه؛ لأن كان المحكوم بزيادتها تشبه الحرف الزائد، فلا يُيالي بخلوها من الإسناد، كما أن الضمير الواقع فصلاً لما قصد به ما يقصد بالحروف من الدلالة على معنى في غيرها استجيز ألا يكون له مواضع من الإعراب.

فإن كان قد زيدت بين على ومجرورها، فإذا نوى معها فاعل لزم الفصل بين جار ومجرور بجملة، ولا نظير لذلك، وإذا لم ينو معها ضمير فاعل كان الفصل

(١) البيت من الوافر وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ٢٩٠)، وخزانة الأدب (٩/ ٢١٧)، ومغنى اللبيب (١/ ٢٨٧).

الشاهد: حيث فصل بين الموصوف والصفة بـ«كانوا» زائدة.

(٢) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في الأزهية (ص ١٨٧)، وأسرار العربية (ص ١٣٦)، وجمع الهوامع (١/ ١٢٠).

الشاهد فيه: زيادة «كان» بين الجار والمجرور.

بكلمة واحدة، فلا يمتنع، كما لم يمتنع في «ما» بين عن، ومن، والباء، ورب، والكاف ومجروراتها.

وأجاز بعض النحويين زيادة كان آخرًا قياسًا على إلغاء ظن آخرًا، والصحيح منع ذلك لعدم استعماله، ولأن الزيادة على خلاف الأصل، فلا تستباح في غير مواضعها المعتادة.

وشذت زيادة يكون في قول أم عقيل بن أبي طالب:

أَنْتِ تَكُونُ مَا جَدُّ نَبِيلٍ

إِذَا تَهَبُّ شُمَّالَ بَلِيلٍ^(١)

وأجاز الفراء زيادة تكون بين «ما» وفعل التعجب، نحو: ما يكون أصول هذا الغلام، ويشهد لقوله قول رجل من طيء:

صَدَقْتَ قَائِلَ مَا يَكُونُ أَحَقُّ ذَا

طِفْلًا يَسُدُّ ذَوِي السَّيَادَةِ يَفِيعًا^(٢)

قال الفراء: وأخوات كان تجرى مجراها.

فثبت ولا خلاف في زيادة كان بعد «ما» التعجبية، كقول الشاعر:

مَا كَانَ أَسْمَدُ مَنْ أَجَابَكَ أَخَذَا

بِهَذَاكَ مُجْتَنِبَا هَوَى وَعَنَادَا^(٣)

وشذت أيضًا زيادة أصبح وأمسى في قول بعض العرب: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها. وأجاز أبو علي زيادة أصبح في قول الشاعر:

(١) الرجز لام عقيل في أوضح المسالك (١/ ٢٥٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٩)، وبلا نسبة في همع الهوامع (١/ ١٢٠).

الشاهد: فصل «تكون» بين المبتدأ والخبر.

(٢) البيت من الكامل وهو لرجل من طيء في تخلص الشواهد (ص ٢٥٧)، وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ (ص ٧٥٢).

(٣) البيت من الكامل وهو لعبد الله بن رواحة في المقاصد النحوية (٣/ ٦٦٣)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢١١).

عَدُوَّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيَهُمَا

أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولٍ^(١)

وكذا أجاز زيادة أمسى فى قول الآخر:

أَعَاذَلُ قَوْلِي مَا هَوَيْتُ فَأَوْبَى

كثيراً أرى أمسى لَدَيْكَ ذُنُوبِي^(٢)

ص: ويختص كان أيضاً بعد «إن» أو «لو» بجواز حذفها مع اسمها، إن كان ضمير ما علم من حاضر أو غائب، فإن حَسُنَ مع المحذوفة بعد «إن» تقدير: فيه أو معه أو نحو ذلك، جاز رفع ما وليها، وإلا تعين نصبه، وربما جَرَّ مقروناً بإن لا، أو بإن وحدها، إن عاد اسم كان إلى مجرور بحرف. وجعلُ ما بعد الفاء الواقعة جواب «إن» المذكورة خبر مبتدأ، أولى من جعله خبر كان مضمر، أو مفعولاً بفعل لائق، أو حالاً. وإضممار كان الناقصة قبل الفاء أولى من التامة. وربما أضمرت الناقصة بعد «لَدُنْ» وشبهها.

والتزم حذفها معرضاً منها «ما» بعد «أن» كثيراً، وبعد «إن» قليلاً.

ويجوز حذف لامها الساكن جزماً، ولا يمنع ذلك ملاقة ساكن وفقاً ليونس.

مثال حذف كان بعد «إن» مع اسمها، وهو ضمير غائب معلوم قول الشاعر:

انطِقْ بِحَقٍّ وَإِنْ مَسْتَخْرِجاً إِحْنًا

فَلِإِنْ ذَا الْحَقِّ غَلَابٌ وَإِنْ غَلَبَا^(٣)

(١) البيت من السريع وهو بلا نسبة فى تخلص الشواهد (ص ٢٥٢).

والشاهد فيه زيادة: «أصبح» فـ«عدو» مبتدأ، و«مشغول» خبره، و«أصبح» زائدة.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى تخلص الشواهد (ص ٢٥٢).

الشاهد فيه: زيادة «أمسى».

(٣) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى الدرر (٢ / ٨٧).

الشاهد فيه قوله: «ولو مستخرجاً إحناً» حيث حذف «كان» مع اسمها بعد «لو».

ومثال الحذف مع كون الاسم ضمير حاضر قول الآخر:

حَدِثْ عَلَيَّ بِطَوْنٍ ضَبَّةَ كُلِّهَا

إِنْ ظَالَمَا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومَا^(١)

ومثال الحذف بعد لو والاسم ضمير غائب قول الشاعر:

لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلَكَا

جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ^(٢)

ومثاله والاسم ضمير حاضر:

عَلَّمْتُكَ مَنَاثًا فَلَسْتُ بِأَمَلٍ

نَدَاكَ وَلَوْ غَرَّانَ ظَمَّانَ عَارِيَا^(٣)

فالنصب في مثل هذا متعين؛ لعدم صلاحية تقدير ما يجعل خبراً من «فيه» أو «معه» أو نحوهما. فلو صلح تقدير شيء من ذلك لجاز الرفع نحو: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير، وإن شراً فشر. ومثله: المرء مقتول بما قُتِلَ به، إن سيفاً فسياف، وإن خنجرًا فخنجر. ومما مثل به سيبويه: مررت برجل صالح، إن لا صالحاً فطالح، وإلا صالحاً فطالحاً، أي إن لم يكن صالحاً فقد لقيته طالحاً، هذا تقدير سيبويه، فنصب طالحاً على الحال. وحكى يونس: إن لا صالح فطالح، والتقدير: إن لا أمر بصالح فقد مررت بطالح وأجاز: امرر بأبيهم أفضل، إن زيد وإن عمرو على تقدير: إن مررت بزيد وإن مررت بعمر. وجعل سيبويه إضممار الباء بعد إن هذه أسهل من إضممار رب بعد الواو.

(١) البيت من الكامل وهو للناطقة الذبياني في ديوانه (ص ١٠٣)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٦٠).

الشاهد: إضممار كان.

(٢) البيت من البسيط وهو للعين المقرئ في خزنة الأدب (١/ ٢٥٧)، والدرر (٢/ ٨٥).

الشاهد: حذف «كان».

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٨٦).

الشاهد: حذف «كان».

والى هذا ونحوه أشرت بقولى: «وربما جرَّ مقروناً بأن لا، أو بأن وحدها إن عاد اسم كان إلى مجرور بحرف».

ثم بينت أن الاسم الواقع بعد الفاء فى الحديثين المذكورين ونحوهما، يرفع على أنه خبر مبتدأ، وينصب على أنه خبر كان مضمرة، وقد يجعل مفعولاً به، أو منصوباً على الحال، إلا أن رفعه أجود؛ لأن المحذوف معه شيء واحد، ومع النصب شيان: فعل واسم مرفوع به. وأن وقوع الجملة الاسمية بعد الفاء المجاب بها الشرط أكثر من وقوع الجملة الفعلية. ويجوز جعل ما بعد الفاء مفعولاً به، فيكون التقدير إن كان عمله خيراً فيسجزى خيراً، أو فيعطى خيراً. ويجوز جعله حالاً، فيكون التقدير: إن كان عمله خيراً فيلقاه خيراً، ونحو ذلك. وقد أشار سيبويه إلى ذلك كله.

ثم بينت أن ارتفاع الاسم قبل الفاء فى مثل: إن خير فخير، بكان الناقصة أولى من ارتفاعه بكان التامة، وسبب ذلك أن إضمار الناقصة مع النصب متعين، وهو مع الرفع ممكن، فوجب ترجيحه؛ ليجرى الاستعمالان على سنن واحد، ولا يختلف العامل. ولأن الفعل التام إذا أضمر بعد إن الشرطية لا يستغنى عن مفسر، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦]، فخولف هذا فى كان الناقصة؛ لوقوع ثانى جزأيه موقع المفسر، ولأنها توسع فيها بما لا يستعمل فى غيرها. فمقتضى الدليل ألا تشاركها التامة فى الإضمار المشار إليه، لكن أجزى فيها لشبهها بالناقصة، فلا يستويان فى التقدير.

ومثال إضمار كان الناقصة بعد لدن قول الشاعر:

من لدُّ شَوْلًا فإلى إتلآها^(١)

يصف إيلا، والتقدير: من لد أن كانت شولاً، كذا يقدره الجمهور، وعندى أن تقدير «أن» مستغنى عنه، كما يستغنى عنها بعد مُدَّ.

(١) البيت من الرجز وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/ ٣٦١).

الشاهد: حذف كان بعد «إن» و«لو».

ومثال إضمار كان بعد شبه لذن قول الشاعر:

أَزْمَانٌ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي

لَزِمَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا^(١)

أراد: أزمان كان قومي مع الجماعة كالذي لزم الرحالة، كذا قال سيويه.

ومثال التزام إضمار كان بعد «أَنْ» معوضاً منها قول الشاعر:

أَبَا خُرَّاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ

فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّمِيعَ^(٢)

أراد لأن كنت، فحذف اللام، فبقى «أَنْ كُنْتُ» ثم حذف «كان» وجاء بالمنفصل خلقاً عن المتصل، و«ما» قبله عوضاً من كان، فالتزم حذفها؛ لئلا يجتمع العوض والمعوض منه. ومثال: أما أنت ذا نفر، أما أنت مرتحلاً، من قول الشاعر:

إِمَّا أَقَمْتُ وَأَمَا أَنْتَ مُرْتَحِلاً

فَاللَّهُ يَكْثُلُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذُرُ^(٣)

ومثال إضمار كان معوضاً منها «ما» بعد «إِنْ» قول العرب: افعل هذا إما لا،

أي: إن كنت لا تفعل غيره. ومثله قول الراجز:

أَمْرَعْتُ الْأَرْضُ لَوْ أَنَّ مَالًا لَا

لَوْ أَنَّ نَوْقًا لَكَ أَوْ جِمَالًا

أَوْ ثَلَاثَةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَا^(٤)

(١) البيت من الكامل وهو للراعي النميري (ص ٢٣٤)، والأزهية (ص ٧١)، وجمع الهوامع (١/ ١٢٢).

الشاهد: إضمار «كان» بعد شبه «لذن».

(٢) البيت من البسيط وهو لعباس بن مرداس في ديوانه (ص ١٢٨)، ولجربير في ديوانه (١/ ٣٤٩). الشاهد فيه: حذف «كان»، وعوض عنها «ما» الزائدة.

(٣) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/ ٤١٠)، وخزانة الأدب (٤/ ١٩). الشاهد فيه: التلليل على «أَنْ» أداة شرط.

(٤) الرجز بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٣٨١)، وجمع الهوامع (١/ ١٢٢). الشاهد: حذف كان مع اسمها وخبرها، وعوض عنها «إمّا لا».

أراد إن كان لا يكون لك غيرها.

وأمثال: أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ، كثيرة، بخلاف «إِذَا لَا»، فإن استعماله قليل؛ لأن الحذف فيه أكثر.

وبما تختص به كان جواز حذف لام مضارعها الساكن جزءاً، كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠]، وكقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النمل: ١٢٧]، فإن ولي ساكن امتنع الحذف عند سبويه، ولم يمتنع عند يونس، ويقول أقول؛ لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حيثئذ أولى. إلا أن الثبوت دون ساكن ومع ساكن أكثر من الحذف، فلذلك جاء القرآن بالثبوت مع الساكن في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، وفي قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ٤١]، وقد استعملت العرب الحذف قبل الساكن كثيراً، ومنه قول الشاعر:

لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهِ
رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرِ

ومنه قول الآخر:

فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمَرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً
فَقَدْ أَبَدَتْ الْمَرْأَةُ جَبْهَةً ضَيْغَمَ

ومنه قول الآخر:

إِذَا لَمْ تَكِ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى
فَلَيْسَ بِمَقْنٍ عَنْهُ عَقْدُ الرِّثَائِمِ

ولا ضرورة في هذه الأبيات، لإمكان أن يقال:

في البيت الأول: لم يكن حق سوى أن هاجه.

وفي البيت الثاني: فإن تكن المرأة أخفت وسامة.

وفي البيت الثالث: إذا لم يكن من همة المرء ما نوى.

ص: ولا يلي عند البصريين كان وأخواتها غير ظرف وشبهه من معمول خبرها، واغتر ذلك بعضهم مع اتصال العامل، وما أوهم خلاف ذلك قُدر فيه ضمير الشأن اسماً، خلافاً للكوفيين.

ش: لا يجوز عند البصريين أن يفصل بمعمول خبر كان بينها وبين اسمها والخبر متأخر، نحو: كان طَعَامُكَ زَيْدٌ يَأْكُلُ، وكذا لو لم يتأخر الخبر، نحو: كان طَعَامُكَ يَأْكُلُ زَيْدٌ، وهو أيضاً غير جائز عند سيبويه كالأول. ومن الناس من أجاز الأخير دون الأول.

وكلاهما عند الكوفيين جائز، ومن حجتهم قول الشاعر:

قَنَافِيذُ هَدَاجُونَ حَوْلَ يُّوتِهِمْ

بما كان إياهم عَطِيَّةً عَوْدًا^(١)

ومثله قول الآخر:

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مَعَرِسِهِمْ

وليس كل النوى يلقي المساكين^(٢)

وهذا وما أشبهه عند البصريين محمول على أن يُضمَر قبل المنصوب ضمير الشأن اسماً، فيندفع الإشكال. ويجوز جعل كان في البيت الأول زائدة، ويجوز جعل ما بمعنى الذي، وفي كان ضمير ما، وهو اسم كان، وعطية مبتدأ خبره عَوْدٌ، وهو ذو مفعولين: أحدهما إياهم، والثاني ها عائدة على ما، فحذفت وهي مقدرة.

(١) البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه (١ / ١٨١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٤٥)، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٤).

الشاهد: مجيء في «كان» ضمير ما وهو اسمها، وقيل: «عطية» اسم كان، وقد فصل الشاعر بين «كان» واسمها بغير الظرف.

(٢) البيت من البسيط وهو لحميد بن ثور في الأزمعة والامكنة (٣ / ٣١٧)، والمقاصد النحوية (٢ / ٨٢).

الشاهد فيه قوله: «وليس كل النوى يلقي» حيث جاء اسم «ليس» ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن.

فلو كان معمول الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، جاز بإجماع تقديمه على الاسم متصلاً بالخبر، نحو: كان عندك مقيماً زيدٌ، ومنفصلاً، نحو: كان عندك زيدٌ مقيماً؛ لأن الظرف والمجرور يتوسع فيهما توسعاً لا يكون لغيرهما، ولذلك فصل بهما بين المضاف والمضاف إليه، كقول الشاعر:

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمَا
يَهْـوَدَى يَقْـسَارِبُ أَوْ يُزِيلُ^(١)

وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن، نحو: أغداً تقول زيداً منطلقاً، ولو قلت: أأنت تقول، لبطل النصب، ولزمت الحكاية فى اللغة المشهورة. وقد أجزى: ما غداً زيد ذاهباً، بإيلاء الظرف «ما»، وهو معمول خبرها، فإجازة ذلك فى كان أولى.

(١) البيت من الوافر وهو لأبى حية النميرى فى الإنصاف (٢/ ٤٣٢)، والدرر (٥/ ٤٥)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣/ ١٨٩).
الشاهد: حيث فصل بالظرف «يوماً» بين المضاف والمضاف إليه.

فصل

ص: الحق الحجازيون بليس «ما» النافية، بشرط تأخير الخبر، وبقاء نفيه، وَقَدْ إِنَّ، وعدم تقدم غير ظرف أو شبهه من معمول الخبر. وإنَّ المشار إليها زائدة كافة لا نافية، خلافاً للكوفيين. وقد تزداد قبل صلة ما الاسمية والحرفية، وبعد «ألا» الاستفاحية، وقبل مَدَّة الإنكار. وليس النصب بعد «ما» لسقوط باء الجر، خلافاً للكوفيين. ولا يغنى عن اسمها بَدَلٌ مُوجِبٌ، خلافاً للأخفش. وقد تعمل متوسطاً خبرها، وموجباً يالاً، وفاقاً لسيبويه فى الأول، وليونس فى الثانى. والمعطوف على خبرها يبل ولكن موجب فيتعين رفعه.

ش: للعرب فى «ما» النافية الداخلة على المبتدأ والخبر مذهبان:

أحدهما: مذهب أهل الحجاز، وهو إلحاقها فى العمل بليس، وعلى مذهبهم نزل القرآن، قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢].

والثانى: مذهب غير أهل الحجاز، وهو إهمالها، وهو مقتضى القياس؛ لأنها غير مختصة، فلا تستحق عملاً، كما لا تستحقه هل وغيرها من الحروف التى ليست بمختصة.

وذكر الفراء أن أهل نجد يَجْرُونَ الخبر بعدها بالباء كثيراً، ويدعون الباء فيرفعونه، فجعل بعض النحويين هذا مذهباً ثالثاً فى «ما». وضعف هذا الرأى بَيِّن؛ لأن دخول الباء على الخبر بعد «ما» فى لغة بنى تميم معروف، لكنه أقل منه فى لغة أهل نجد فمذهبهما واحد.

ولما كان عمل «ما» استحسانياً لا قياساً، اشترط فيه تأخير الخبر، وتأخر معموله، وبقاء النفى، وخلوها من مقارنة إن؛ لأن كل واحد من هذه الأربعة حال أصلى، فالبقاء عليها تقوية، والتخلّى عنها أو عن بعضها توهين، وأحق هذه الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه الخلو من مقارنة إن؛ لأن مقارنته «لما» يزيل شبهها بليس؛ لأن ليس

لا تليها إن، فإذا وليت «ما» تباينا في الاستعمال، وبطل الإعمال دون خلاف. ولا يلزم مثل هذه المباينة بنقض النفي، ولا بتوسط الخبر، كما سيأتى ذلك مبيناً إن شاء الله تعالى.

ومثال إبطال العمل لنقض النفي قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

ومثال إبطاله لتوسط الخبر قول الشاعر:

وَمَا خُذَلُ قَوْمِي فَأَخْضَعُ لِلْعَدَا

ولكن إذا أدعواهم فهم هم^(١)

ومثال إبطاله لتوسط معمول الخبر قول الشاعر:

وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنِيَّ

وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ^(٢)

على رواية من روى: كلٌّ، بالنصب، وأما على رواية الرفع، فكل اسم «ما» وأنا عارف خبرها، وكان ينبغي أن يقول: أنا عارفه، لكنه حذف الضمير ونواه، كما فعل من قال: كلُّه لم أصنع.

فلو كان معمول الخبر ظرفاً أو جاراً أو مجروراً لم يبطل عمل «ما» كقولك: ما عندك زيد مقيماً، وكقول الشاعر:

بِأَهْبَةِ حَرْبٍ كُنْ وَإِنْ كُنْتَ آمِنًا

فَمَا كُلُّ حَيْنٍ مَنْ تَوَالِي مَوَالِيَا^(٣)

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٧٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٢).
الشاهد فيه قوله: «ما خذل قومي» حيث أبطل الشاعر عمل «ما» لتقدم الخبر على المبتدأ.
(٢) البيت من الطويل وهو لمزاحم بن الحارث العقيلي في خزائن الأدب (٦/ ٢٦٨)، والكتاب (١/ ٧٢).

الشاهد: نصب «كلا» بـ«عارف» مع جعل ما تميمية.

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٨٣)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٢).
الشاهد: عمل «ما» عمل «ليس»، فرفع «من»، ونصب الخبر «مواليا».

ومثال إبطاله العمل لاقتران «ما» بأن قول الشاعر:

بَنَى غُدَّةً مَّا إِنْ أَتَمَّ ذَهَبٌ

وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ^(١)

ومثله قول الآخر:

فَمَّا إِنْ طَبْنَا جُسْبِنٌ وَلَكِنْ

مَنَائِنَا وَدَوْلَةُ أَخَرِينَا^(٢)

وإن هذه زائدة كافة لما، كما هي «ما» كافة لأن وأخواتها، في نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١].

وزعم الكوفيون أن «ما» المقترنة بما هي النافية جيء بها بعد ما توكيداً. والذي زعموه مردود بوجهين:

أحدهما: أنها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل، كما لا يتغير لتكرير ما، إذا قيل: ما ما زيد قائماً، كما قال الراجز:

لَا يَنْسِكَ الْأَسَى تَأْسِيًّا فَمَا

مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مَعْتَصِمًا^(٣)

فكرر ما النافية توكيداً وأبقى عملها.

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ٣٤٠)، والدرر (٢/ ١٠١)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٣).

الشاهد فيه قوله: «ما إن أتتم ذهب» حيث زيدت «إن» بعد «ما» فبطل عملها.

(٢) البيت من الوافر وهو لغروة بن مسيك في الأزهية (ص ٥١)، والكتاب (٣/ ١٥٣)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٣).

الشاهد فيه: «ما إن طبنا جين» حيث زيدت «إن».

(٣) الرجز بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٢٧٨)، وحاشية يس (٢/ ١٣٠).

الشاهد فيه: إعمال «ما» مؤكدة بمثلها على مذهب الكوفيين.

الثاني: أن العرب قد استعملت إن زائدة بعد ما التي بمعنى الذي، وبعد ما المصدرية التوقيتية، لشبههما في اللفظ بما النافية، فلو لم تكن زائدة المقترنة بما النافية، لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ. ومثال زيادتها بعد الموصولتين قول الشاعر:

يُرْجَى الْمَرْءُ مــــــــــــــــا إِنْ لَا يَرَاهُ

وَتَعْرِضُ دُونَ أَذْنَاهُ الْخُطُوبُ^(١)

أراد يرجى المرء الذي لا يراه. ومثله قول الآخر:

وَرَجَّ الْقَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ

على السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ^(٢)

فما في هذا البيت مصدرية توقيتية، فزادوا إن بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية، فتعين الحكم بالزيادة علي التي بعد النافية، وزيدت أيضًا إن بعد ألا الاستفاحية، كقول الشاعر:

أَلَا إِنْ سَرَى لَيْلَى فَبِتْ كُثَيْبًا

أَحَاذِرُ تَنَائِي النَّوَى بِغَضُوبَا^(٣)

وزيدت أيضًا قبل مدة الإنكار، كقول رجل من العرب لمن قال له: أخرج إن أخصبت البادية؟ أنا إني.

(١) البيت من الوافر وهو لجابر بن رآلان الطائي أو لإياس بن الأرت في الخزاعة (٨ / ٤٤٠)، وشرح شواهد المغنى (ص ٨٥).

الشاهد فيه: «ما إن» حيث زاد «إن» بعد «ما» الموصولة.

(٢) البيت من الطويل وهو للمعلوط القرطبي في شرح التصريح (١ / ١٨٩)، وشرح شواهد المغنى (ص ٨٥)، والكتاب (٤ / ٢٢٢).

الشاهد فيه: زيادة «إن» بعد «ما» المصدرية.

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الجنى اللداني (ص ٢١١)، والدرر (٢ / ١١١)، وجمع الهوامع (١ / ١٢٥).

الشاهد: زيادة «إن» بعد «ألا» الاستفاحية.

وزعم الكوفيون أن «ما» لا عمل لها، وأن نصب ما ينتصب بعدها بسقوط الباء. وما قالوه لا يصح؛ لأن الباء قد تدخل بعد هل، وبعد ما المكفوفة بإن، وإذا سقطت الباء تعين الرفع بإجماع، فلو كان سقوط الباء ناصباً لنصبه في هذين الموضعين.

ومثل تعين السرفع في هذين الموضعين عند سقوط الباء تعينه عند سقوطها في نحو: كفى بزيد رجلاً، وبحسب عمرو درهم. وتعينه عند سقوط من في نحو: ما فيه من رجل.

وأجاز الأخفش في نحو: ما أحد قائماً إلا زيد، أن يقال: ما قائماً إلا زيد، بحذف اسم ما، والاستغناء عنه ببذله الموجب بإلا، ومثل هذا لو سمع من العرب لكان جديراً بالرد؛ لأن المراد فيه مجهول، لاحتمال أن يكون أصله: ما أحد قائماً إلا زيد، وأن يكون أصله: ما كان قائماً إلا زيد، وما كان هكذا فالحكم بمنعه أولى من الحكم بجوازه؛ لأن شرط جواز الحذف أن يكون المحذوف متعيناً لا محتملاً، ولذلك لا يجوز لمن قال: تمرّون الديار، أن يقول: رغبت زيدا؛ لأن المراد مجهول، لاحتمال أن يكون أراد: رغبت في زيد، وأن يكون أراد: رغبت عن زيد.

ومن العرب من ينصب خبر ما متوسطاً وبينها وبين اسمها، أشار إلى ذلك سيبويه، وسوى بينه وبين قول من قال: ملحفة جديدة، بالتاء، وبين من قال: ولات حين مناص، بالرفع. فإن المشهور: ملحفة جديد، بلا تاء، ولات حين مناص، بالنصب. وأنشد سيبويه على نصب الخبر متوسطاً قول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نَعْمَتَهُمْ

إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذَا مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ^(١)

واستشهد أبو على في التذكرة على نصب خبر ما مقدماً على اسمها بقول

الشاعر:

(١) البيت من البسيط وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ١٨٥)، والدرر (٢/ ١٠٣)، والمقرب (١/ ١٠٢).

الشاهد: عمل «ما» الحجازية مع تقدم خبرها على اسمها.

أما والله عالم كل غيب
 ورب الحجر والبيت العتيق
 لو أنك يا حُسَيْن خُلِقْتَ حسرا
 وما بالحُرِّ أنت ولا الخَلِيق^(١)

بناء على أن الباء لا تدخل على الخبر إلا وهو مستحق للنصب، وسيأتى الكلام على هذه المسألة إن شاء الله تعالى.

ورد على سيويه الاستدال ببيت الفرزدق؛ لأنه سمع من لغتهم منع نصب الخبر مطلقاً، لكنه رفع بشراً بالابتداء، وحذف الخبر، ونصب مثلهم على الحال. أو يكون تكلم الفرزدق بهذا معتقداً جوازه عند الحجازيين فلم يصب.

والجواب عن الأول: أن الحال فضلة، فحق الكلام أن يتم بدونها، ومعلوم أن الكلام هنا لا يتم بدون مثلهم، فلا يكون حالاً، وإذا انتفت الحالية تعينت الخبرية.

والجواب عن الثاني: أن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميمين، ومن مناهم أن يظفروا بزلة منه يشنعون بها عليه، مبادرين إلى تخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنقل، لتوفر الدواعي على التحديث بمثل ذلك لو اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميمين على تصويب قوله، فثبت بهذا صحة استشهاد سيويه بما أنشده، والله أعلم.

وروى عن يونس من غير طريق سيويه إعمال «ما» في الخبر الموجب بإلا، واستشهد على ذلك بعض النحويين بقول الشاعر:

(١) البيتان من الوافر وهما بلا نسبة في الإنصاف (١/ ١٢١)، وجواهر الأدب (٤/ ١٤١)، والمقرب (١/ ٢٠٥).

الشاهد فيه: زيادة «أن» بعد القسم.

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُنُونَا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبٌ^(١)

وتكلف في توجيه هذا البيت بأن قال: منجنونا منصوب نصب المصدر الذي يستغنى به عن خبر المبتدأ المقصود حصر خبره، فكأنه قال: وما الدهر إلا يدور بأهله دوران منجنون، أى دولا ب، ثم حذف الفعل على حد تيسير إذا قيل: ما أنت إلا سير البريد، ثم حذف المضاف وهو دوران، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو منجنون. وأما إلا معذباً، فمثل: إلا تغدياً؛ لأن مُعَذِّباً من فَعَّلَ بمتزلة تفعيل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبا: ١٩].

وهذا عندى تكلف لا حاجة إليه، فالأولى أن يجعل منجنونا ومعذباً خبرين لما منصوبين بها، إلخافاً لها بليس فى نقض النفي، كما ألحقت بها فى عدم النقض. وأقوى من الاستشهاد بهذا البيت الاستشهاد بقول مغلس.

وَمَا حَقُّ الَّذِي يَعِثُّو نَهَارًا وَيَسْرِقُ لَيْلَهُ إِلَّا نَكَالًا^(٢)

وإذا عطف على خبر ما المنصوب بيل ولكن، لم يجز فى المعطوف إلا الرفع، كقولك: ما زيد قائماً بل قاعداً، وما خالد مقيماً بل ظاعناً، وإنما لم يجز ههنا فى المعطوف إلا الرفع؛ لأنه بمتزلة الموجب يلا. وقياس يونس ألا يمتنع نصب المعطوف بيل ولكن.

(١) البيت من الطويل وهو لأحد بنى سعد فى شرح شواهد المغنى (ص ٢١٩)، والدرر (٢/ ٩٨)، وجمع الهوامع (١/ ١٢٣).

الشاهد فيه: إعمال «ما» مع انتقاض خبرها بـ«إلا» وهذا شاذ.

(٢) البيت من الوافر وهو لمغلس بن لقيط فى تخليص الشواهد (ص ٢٨٢)، والجنى الدانى (ص ٣٢٥).

الشاهد فيه: إعمال «ما» عمل ليس مع انتقاض نفيها بـ«إلا».

ص: وتُلحق بها «إن» النافية قليلاً، و«لا» كثيرًا، ورفعها معرفة نادر، وتكسَعُ بالتاء فتختص بالحين أو مرادفه، مُقتَصراً على منصوبها بكثرة، وعلى مرفوعها بقلّة، وقد يضاف إليها «حين» لفظاً أو تقديرًا، وربما استغنى مع التقدير عن «لا» بالتاء وتهمل «لات» علي الأصح إن وليها هنا.

ش: مقتضى النظر أن يكون إلحاق «إن» النافية بليس راجحاً على إلحاق «لا» لمشابهتها لها في الدخول على المعرفة، وعلى الظرف والجار والمجرور، وعلى المخبر بمحصور، فيقال: إن زيد إلا فيها، و﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [يونس: ٦٨]، كما يقال بما. ولو استعملت «لا» هذا الاستعمال لم يجز.

ومقتضى النظر أيضاً أن يكون إلحاق لات بليس راجحاً على إلحاق «ما» و«إن» و«لا»؛ لأن اتصال التاء بها جعلها مختصة بالاسم. وشبيهة بليس في اللفظ، إذ صارت بها على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كليس، إلا أن الاستعمال اقتضى تقليل إلحاق في «إن» وكثرته في «لا» مجردة، وقصره في «لا» مكسوة بالتاء على الحين أو مرادفه.

وذكر السيرافي أن المرفوع بعد لات في مذهب الأخفش مرفوع بالابتداء، وأن المنصوب بعدها منصوب بإضمار فعل. وكلام الأخفش في كتابه المترجم «بمعاني القرآن» موافق كلام سيبويه في أن لات تعمل عمل ليس على الوجه المذكور.

وأكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه في إن النافية الإهمال، وكلامه مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال، وذلك أنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: «وأما إن مع ما في لغة أهل الحجاز، فهي بمنزلة ما مع إن الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف ليس»، فعلم بهذه العبارة أن في الكلام حروفاً مناسبة لليس من جملتها ما، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة ما في هذه المناسبة إلا إن ولا فتعين كونهما مقصودين.

وصرح أبو العباس المبرد بإعمال إن عمل ليس، وتابعه أبو على وأبو الفتح بن جني، ومن شواهد ذلك ما أنشد الكسائي من قول الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ
إِلَّا عَلَى أَضْعَافِ الْمَجَانِينِ^(١)

وقال آخر:

إِنْ الْمَرْءُ مَيَّنَّا بِإِنْقِضَاءِ حَيَاتِهِ
وَلَكِنْ بَأَنْ يُفْنَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا^(٢)

وذكر أبو الفتح في المحتسب أن سعيد بن جبير رضي الله عنه، قرأ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الاعراف: ١٩٤]، على أَنَّ إِنْ نَافِيَةٌ، والذين اسمها، وعباداً خبرها، وأمثالكم صفة. وقال: معناه: ما الذين تدعون من دون الله أمثالكم في الإنسانية، وإنما هي حجارة ونحوها مما لا حياة له ولا عقل، فضلالكم بعبادتهم أشد من ضلالكم لو عبدتم أمثالكم.

ومن عمل «لا» مجردة من التاء عمل ليس قول الشاعر:

تَعَزَّزْ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا
وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقْبَا^(٣)

ومثله قوله:

نَصَرْتُكَ إِذْ صَاحِبٌ غَيْرُ خَاذِلٍ
فَبُوِّتَ حَصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِينًا^(٤)

(١) البيت من المنسرح وبلا نسبة في الأزهية (ص ٣٦)، والدرر (٢/ ١٠٨)، وجمع الهوامع (١/ ١٢٥).

الشاهد فيه: «إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا» حيث أعمل «إِنْ» عمل «ليس».

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٣٠٧)، وجمع الهوامع (١/ ١٢٥).

الشاهد فيه: «إِنْ الْمَرْءُ مَيَّنَّا» حيث أعمل «إِنْ» عمل «ليس».

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٨٩)، وتخلص الشواهد (ص ٢٩٤)، ومعنى اللبيب (١/ ٢٣٩).

الشاهد فيه قوله: «لَا شَيْءَ بَاقِيَا» حيث أعمل «لَا» النافية عمل «ليس» في الموضعين.

(٤) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٩٣)، وجواهر الأدب (ص ٢٣٨)، وشرح شواهد المعنى (٢/ ٦١٢).

الشاهد فيه قوله: «لَا صَاحِبٌ غَيْرُ خَاذِلٍ» حيث أعمل «لَا» عمل «ليس».

ومثله قول سواد بن قارب رضي الله عنه:

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذَوْ شَفَاعَةٍ

بِمُغْنٍ فَنَبِلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ^(١)

ومثله قول الآخر:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا

فَأَنَا ابْنُ قَاسِمٍ لَا بَرَّاحٍ^(٢)

فحذف الخبر، ومثله قول الراجز:

وَاللَّهِ لَوْلَا أَنْ يَحُشَّ الطُّبَّخُ

بِى الْجَحِيمِ حِينَ لَا مُسْتَصِرَخٌ^(٣)

فهذا وأمثاله مشهور؛ أعنى إعمال لا فى نكرة عمل ليس.

وشذ إعمالها فى معرفة فى قول النابغة الجعدي رضي الله عنه:

بَدَتْ فِعْلَ ذِي وَدٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُهَا

تَوَلَّيْتُ وَخَلَّتْ حَاجَتِي فِي فُوَادِيَا

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بِأَغْيَا

سَوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا^(٤)

(١) البيت من الطويل وهو لسواد بن قارب فى الجنى الدانى (ص ٥٤)، وشرح التصريح (١/ ٢٠١)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٣).

الشاهد: دخول الباء الزائدة، فى خبر «لا» العاملة عمل «ليس».

(٢) البيت من مجزوء الكامل وهو لسعد بن مالك فى الأشباه والنظائر (٨/ ١٠٩)، وكتاب اللامات (ص ١٠٥)، والمقتضب (٤/ ٣٦٠).

الشاهد فيه قوله: «لا براح» حيث أعمل «لا» عمل «ليس».

(٣) الرجز للعجاج فى ديوانه (٢/ ١٧٣)، والكتاب (٢/ ٣٠٣)، وجمع الهوامع (١/ ١٢٥).

الشاهد فيه قوله: «لا مستصرخ» حيث رفع «مستصرخ» على تشبيه «لا» بـ«ليس».

(٤) البيتان من الطويل وهما للنابغة الجعدي فى ديوانه (ص ١٧١)، وشرح التصريح (١/ ١٩٩)، وجمع الهوامع (١/ ١٢٥).

الشاهد قوله: «لا أنا بأغيا سواها» حيث أعمل «لا» عمل «ليس».

وقد حذا المتنبي حذو النابغة، فقال:

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى

فَلَا لِلْجَدِّ مَكْسُوبًا وَلَا لِلْمَالِ بَاقِيًا^(١)

والقياس على هذا شائع عندى.

ولم تستعمل لات إلا فى الحين أو مرادفه مقتصرًا بها على الحين كله، كقوله

تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، وكقول الشاعر:

غَافِلًا تَغْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْ

ءِ فَيُذْعَى وَلَاتَ حِينَ إِيَاءٍ^(٢)

ومثال إعمالها فى مرادف الحين قول رجل من طيء:

نَدِمَ الْبُغْفَاءُ وَلَاتَ سَاعَةً مِّنْهُمْ

وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مَّبْتَغِيهِ وَخِيمٌ^(٣)

وأشدد أبو الحسن الأخفش، وأبو زكريا الفراء:

طَلَبُوا صَلَحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ

فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ^(٤)

(١) البيت من الطويل وهو للمتنبي فى ديوانه (٤/ ٤١٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٩٩)، ومغنى اللبيب (١/ ٢٤٠).

الشاهد: حيث عملت «ما» النافية عمل «ليس».

(٢) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة فى شرح الأشموني (١/ ٢٤٩)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٨).

الشاهد فيه قوله: «غافلاً» حيث وقع حالاً من المجرور «للمرء» متقدماً عليه.

(٣) البيت من الكامل وهو لـحمد بن عيسى بن طلحة أو للمهلل بن مالك فى المقاصد النحوية (٢/ ١٤٦).

الشاهد: أعمل لات فى «ساعة».

(٤) البيت من الخفيف وهو لأبى زيد الطائي فى ديوانه (ص ٣٠)، والإنصاف (ص ١٠٩)، وجمع الهوامع (١/ ١٢٦).

الشاهد: «ولات أوان» حيث جر «حين» بـ«ولات».

أراد: ولات أوان صلح، فقطع أوانا عن الإضافة ونواها، وبني أوانا على الكسر تشبيهاً بفعال.

وإضافة حين إلى لات لفظاً، كقول الشاعر:

لعل حلومكم تاوى إليكم

إذا شمّرت واضطرت شدائي

وذلك حين لات أوان حللم

ولكن قبلها اجتنبوا أذائي

وإضافة حين إليها تقديرًا، كقول الآخر:

تذكّر حبّ ليلَى لَاتَ حينَا

وَأَمْسَى الشَّيْبُ قَدْ قَطَعَ الْقَسْرِينَا^(١)

وأشرت بقولي: وربما استغنى مع التقدير عن لا بالتاء، إلى قول الشاعر:

العاطفون نحين لا من عاطف

والمنعمون يدا إذا ما أنعموا^(٢)

أراد: هم العاطفون حين لات حين ما من عطف، فحذف حين مع لا، وهذا أولى من قول من قال: إنه أراد العاطفون، بهاء السكت، ثم أثبتها وأبدلها تاء.

وقد نجيء لات وبعدها هتا، كقول الشاعر:

حنّت نوارٍ ولات هتا حنت

ويدا الذي كانت نوار أجنت^(٣)

(١) البيت من الوافر وهو لعمر بن شاس في تذكرة النحاة (ص ٧٣٤)، وجمع الهوامع (١/ ١٢٦).
الشاهد فيه إضافة «حين» إلى «لات»، تقديرًا أي: حين لات حين نذكره.

(٢) البيت من الكامل وهو لأبي وجزة السعدي في الأزهية (ص ٢٦٤)، وجمع الهوامع (١/ ١٢٦).
الشاهد: زيادة التاء في «حين».

(٣) البيت من الكامل وهو لشبيب بن جعيل في الدرر (١/ ٢٤٤)، والمقاصد النحوية (١/ ٤١٨)، وجمع الهوامع (١/ ٧٨).
الشاهد: عمل «لات» في «هتا».

ولا عمل للات في هذا وأشباهه، ولكنها مهمة، وهنّا في موضع نصب على الظرفية، والفعل بعده صلة؛ لأنّ محذوفة، وأن وصلتّها في موضع رفع بالابتداء، والخبر هنّا، كأنه قال: ولا هنالك حنين، هكذا قال أبو علي.

وزعم ابن عصفور أنّ هنّا اسم لات، وما قاله غير صحيح؛ لأنّ هنّا ظرف غير متصرف، فلا يخلو من معنى «في».

ص: ورفع ما بعد «إلا» في نحو: ليس الطيب إلا المسك، لغة تميم، ولا ضمير في ليس خلافاً لأبي علي.

ص: روى أبو عمرو بن العلاء في نحو: ليس الطيب إلا المسك، وليس البئر إلا العمل الصالح، النصب عن الحجازيين، والرفع عن بني تميم. فأما النصب فعلى ما تستحقّه ليس من رفع الاسم ونصب الخبر، وأما الرفع، فعلى إهمال ليس وجعلها حرفاً. وقد أشار سيّويه إلى جواز ذلك في بعض الكلام، وأجاز في قول من قال: ليس خلق الله أشعر منه، كون ليس فعلاً متحماً ضمير الشأن اسماً، وكونها حرفاً مهملاً.

واضطرب قول أبي علي في ليس، فرجح في بعض تصانيفه حرفيتها مع ظهور عملها، والتزم في موضع آخر فعليتها وإبقاء عملها في نحو: ليس الطيب إلا المسك، وذهب إلى أنّها متحملة ضمير الشأن اسماً، وما بعد ذلك خبرها. وما ذهب إليه غير صحيح؛ لأنّ الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن في حكم مفرد هو المخبر عنه في المعنى، ولذلك استغنى عن عود ضمير منها إلى صاحب الخبر.

فإذا قصد إيجابها باللازم تقدمها على جزأها وامتنع توسطها، كما امتنع توسطها بين جزأى خبر مفرد قصد إيجابه، فلو كان اسم ليس في: ليس الطيب إلا المسك، ضمير الشأن، لزم أن يقال: ليس إلا الطيب المسك، كما يلزم أن يقال في: كلامي زيد قائم عند حصر الخبر: ليس كلامي إلا زيد قائم، ولو وسط إلا ف قيل: ليس كلامي زيد إلا قائم، لم يجوز، فكذا لا يجوز: ليس الطيب إلا المسك، على تقدير: ليس الشأن الطيب إلا المسك، بل الواجب إذا قصد الحصر في خبر ضمير الشأن أن ي جاء إلا مقدّمة على جزأى الجملة، كما قال الشاعر:

أَلَا لَيْسَ إِلَّا مَا قَضَى اللَّهُ كَائِنَ

وَمَا يَسْتَطِيعُ الْمَرْءُ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا^(١)

ويمكن فى: ليس الطيب إلا المسك، إبقاء العمل على وجه لا محذور فيه، وهو أن يجعل «الطيب» اسم ليس، والمسك بدل منه، والخبر محذوف، والتقدير: ليس الطيب فى الوجود إلا المسك، ويكون الاستغناء هنا بالبدل عن الخبر، كاستغناء به فى نحو: لا فتى إلا على، ولا سيف إلا ذو الفقار.

ص: ولا تلزم حالة المنفى «بليس» و«ما» على الأصح.

ت: زعم قوم من النحويين أن «ليس وما» مخصوصان بنفى ما فى الحال، والصحيح أنهما ينفيان ما فى الحال، وما فى الماضى، وما فى المستقبل. وقد تنبه أبو موسى الجزولى إلى ذلك، فقال، فى كتابه المسمى بالقانون: وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف مطلقاً. قال أبو على الشلوين: قال أبو موسى ذلك، وإن كان الأشهر عند النحويين أن ليس إنما هى لانتفاء الصفة عن الموصوف فى الحال؛ لأن ميبويه حكى: ليس خلق الله مثله، وأجاز: ما زيد ضررته، على أن تكون «ما» حجازية. ثم بين الشلوين أن مراد القائلين: إن ليس لانتفاء الصفة فى الحال، أن الخبر إذا لم يكن مخصوصاً بزمان دون زمان، ونفى بليس، فإنه يحمل نفيها على الحال، كما يحمل الإيجاب عليه أيضاً. فإن اقترن الخبر بالزمان، أو ما يدل عليه، فهو بحسب المقترن به، موجباً كان أو منفياً بليس.

ثبت: قد ورد استقبال المنفى بليس فى القرآن العزيز. وأشعار العرب كثيراً، وكذا ورد استقبال المنفى بما. فمن استقبال المنفى بليس قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَسْتَ بِأَخَذِهِ إِلَّا أَنْ تَغْمُضُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ﴾ [الفاتية: ٦]، ومثله قول حسان:

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص ٤٩٦)، ومعنى اللبيب (ص ٧٠٤).
الشاهد فيه قوله: «أليس إلا ما قضى» حيث جاءت «ليس» فعلاً ماضياً ناقصاً اسمه ضمير الشأن المستتر فيها.

وَمَا مِثْلُهُ فِيهِمْ وَلَا كَانَ قَبْلَهُ
وَلَيْسَ يَكُونُ الدَّهْرُ مِمَّا دَامَ يَذْبَلُ^(١)

ومثله قول زهير:

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُذْرِكَ مَا مَضَى
وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا^(٢)

ومثله:

إِنِّي عَلَى الْعَهْدِ لَسْتُ أَنْقِضُهُ
مَا اخْضُرَّ فِي رَأْسِ نَخْلَةٍ سَعَفَ

ومثله:

وَلَسْتُ بِمُسْتَبْقٍ أَخَا لَا تَلُمُهُ
عَلَى شَعَثِ أَى الرَّجَالِ الْمَهْذَبُ

ومثله:

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنْ الْأَمْوَارُ
بَكَفِ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِأَتَيْكَ مِنْهُمْ^١ هَا
وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا^(٣)

(١) البيت من الطويل وهو لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص ٢٦)، والمقاصد النحوية (٢ / ٢).

الشاهد فيه قوله: «وليس يكون» حيث جاد المضارع المنفى بـ«ليس» دالاً على الاستقبال.

(٢) البيت من الطويل وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه (ص ٨٧)، وتخليص الشواهد (ص ٥١٢).

الشاهد: «ولا سابق» حيث جر هذا الاسم عطفًا على خير «ليس».

(٣) البيتان من المتقارب وهما للأعور الشنى فى الدرر (٤ / ١٣٩)، والكتاب (١ / ٦٤)، وجمع الهوامع (٢ / ٢٩).

الشاهد: «هون عليك» حيث جاءت «على» على رأى بعضهم اسمًا.

ومثله :

ولست لما لم يقضه الله واجدا

ولا عادما ما الله حمّ وقدرًا

ومن استقبال المنفى بما قول الله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحَّزَجٍ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾ [البقرة: ٩٦]، و﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]، ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٣٧]، ﴿لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨]، ﴿يُصَلُّونَهَا يَوْمَ الدِّينِ ۝١٥﴾ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ﴾ [الأنعام: ١٥ - ١٦]،

ومن ورود ذلك في غير القرآن، قول الشاعر:

وما الدُّنْيَا بِسَاقِيَةٍ لِحَيٍّ

ولا أَحَدٌ عَلَى الدُّنْيَا بِبَاقٍ^(١)

ومثله قول امرئ القيس:

وما المرءُ ما دامت حُشاشَةٌ نَفْسِهِ

بِمَدْرِكِ أَطْرَافِ الْخَطُوبِ وَلَا آلٍ

وشواهد ذلك شائعة ذائعة.

سـ : وتزاد الباء كثيراً في الخبر المنفى بليس وما أختها، وقد تزداد بعد نفى فعل ناسخ للابتداء، وبعد: أو لم يروا أن، وشبهه، وبعد «لا» التبرئة، وهل، وما المكشوفة بأن، والتميمية، خلافاً لأبي على والزمخشري، وربما زيدت في الحال المنفية، وخبر إن ولكن.

سـ : زيادة الباء في الخبر المنفى بليس قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]، وفي الخبر المنفى بما قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٢٣، النمل: ٩٣]، وقلت: في الخبر المنفى، ولم أقل في الخبر ليس، ليعلم أن الموجب بعد ليس وغيرها لا تدخله الباء.

(١) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في الإنصاف (١/ ٧٥).

الشاهد فيه: عطف «حي» على «الدنيا» والمطوف عليه منفي بـ«ما».

ومثال دخولها بعد نفي ناسخ للابتداء قول الشاعر:

وإن مُدَّتْ الأَيْدِي إلى الزَّادِ لم أَكُنْ

بأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ^(١)

ومثله:

دَعَانِي أَخِي وَالْحَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ

فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُفْدُ^(٢)

ومثال دخولها بعد أن المسبوق بأوكم يروا، قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي

خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْبُدْ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾ [الاحقاف: ٣٣]، وهذا من إجراء الشيء على ما هو في معناه؛ لأن معنى: أولم يروا أن الله، أوليس الله.

ومثال دخول الباء بعد «لا» التبرئة قول العرب: لا خير بخير بعده النار، إذا لم

تجعل الباء بمعنى في.

ومثال دخولها بعد هل قول الشاعر:

يَقُولُ إِذْ أَقْلَوْنِي عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ

أَلَا هَلْ أَخْوَ عَيْنِشَ لَذِيذِ بَدَائِمِ

ومثال دخولها بعد ما المكفوفة بأن قول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبَا مَالِكٍ

بِوَاهٍ وَلَا بِضَمِّفٍ قُوَاهُ

(١) البيت من الطويل وهو للشنفرى فى ديوانه (ص ٥٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٨٥)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٤٠).

الشاهد: إدخال الباء الزائدة على خبر «كان» المنفية بـ«لم».

(٢) البيت من الطويل وهو للربيع بن الصمة فى ديوانه (ص ٤٨)، وتخليص الشواهد (ص ٢٨٦).

الشاهد: دخول الباء فى مفعول «وجد» الثانى.

ومثال دخولها بعد ما التيمية قول الفرزدق:

لعمرك ما مَعْنُ بَنَارِكُ حَقُّهُ

ولا مُنْسِيٌّ مَعْنُ وَلَا مُتَيْسِّرٌ^(١)

وزعم أبو علي أن دخول الباء على الخبر بعد ما مخصوص بلغة أهل الحجاز، وتبعه في ذلك الزمخشري، وهو بخلاف ما زعماه لوجوه:

أحدها: أن أشعار بني تميم تتضمن الباء كثيراً بعد ما، كقول الفرزدق المتقدم.

الثاني أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد ما لكونه منفياً لا لكونه خبراً منصوباً، ولذلك دخلت على خبر لم أكن، وامتنع دخولها على خبر كنت. وإذا ثبت أن كون الموصوف لدخولها النفي، فلا فرق بين منفي منصوب المحل ومنفي مرفوع المحل.

الثالث أن الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل، ويعد هل، كقوله:

بواه ولا بضـمـمـيف قـواه^(٢)

وقوله:

ألا هل أخـو عـيـش لذيد بدائم^(٣)

وإنما دخلت على الخبر بعد هل لشبه هل بحرف نفي، فلأن تدخل على ما التيمية أحق وأولى؛ لأن شبه ما بما، أكمل من شبه هل بما، وقد تقدم أن الفراء حكى أن أهل نجد كثيراً ما يجرون الخبر بعد ما بالباء، وإذا أسقطوا الباء رفعوا، وهذا دليل واضح على أن وجود الباء جارة للخبر بعد ما لا يلزم منه كون الخبر منصوب المحل، بل جائز أن يقال: هو منصوب المحل، وأن يقال: هو مرفوع المحل، وإن كان المتكلم به حجازياً، فإن قال الحجازي قد يتكلم بلغة غيره، وغيره قد يتكلم بلغته، إلا أن الظاهر أن محل المجرور نصب إن كان المتكلم حجازياً، ورفع إن كان المتكلم تميمياً أو نجدياً.

(١) البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٣١٠)، والكتاب (١/ ٦٣).

الشاهد فيه رفع «منسي» على أنه خبر «معن» ولم يعطفه على الخبر المتقدم.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

فمن دخول اللغة التيمية في الحجازية كسر هاء الغائب بعد كسرة أو ياء ساكنة، وإدغام نحو: ﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ورفع الله من قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]؛ لأن اللغة الحجازية به وفيه بالضم، ولا يضارر بالفك، وإلا الله بالنصب؛ لأن الاستثناء منقطع، وإذا جاز للحجازي أن يتكلم باللغة التيمية، جاز لتيمى أن يتكلم باللغة الحجازية، بل التيمى بذلك أولى لوجهين:

أحدهما: أن الحجازية أفصح، واتقياد الفصحح لموافقة الأفصح أكثر وقوعاً من العكس.

والثاني: أن معظم القرآن حجازي، والتيميون يتعبدون بتلاوته كما أنزل، ولذلك لا يقرأ أحد منهم: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، بالرفع إلا من جهل كونه منزلاً بالنصب.

ومثال دخول الباء على حال منفية قول الشاعر:

فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِبَةٍ رَكَابٌ

حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا^(١)

ومثله:

كَائِنْ دُعِيتُ إِلَى بِأَسَاءَ دَاهِمَةٍ

فَمَا اتَّبَعْتُ بِمَزْعُودٍ وَلَا وَكَلٍ

ومثال دخولها على خبر إن قول امرئ القيس:

فَإِنْ تَنَا عَنْهَا حِقْبَةٌ لَا تُلَاقِهَا

فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْجَرْبِ^(٢)

(١) البيت من الوافر وهو للقمحيف العقيلي في خزانة الأدب (١٠ / ١٣٧)، وجواهر الأدب (ص ٥٤)، وجمع الهوامع (١ / ١٢٧).

الشاهد فيه قوله: «بخائبة» حيث زيدت الباء في الحال المنفية عاملها.

(٢) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٤٢)، وتخليص الشواهد (ص ٢٨٦).

الشاهد: زيادة الباء في خبر «إن».

ومثال دخولها على خبر لكن قول الشاعر:

وَلَكِنْ أَجْسَرًا نَوْفَسَمَلَتْ بِهِيْنِ

وَهَلْ يُنْكِرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ^(١)

ص: وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها، ويندر ذلك مع غير ليس وما، وقد يفعل ذلك في المعطوف على منصوب اسم الفاعل المتصل.

ش: لما كثر دخول الباء على خبر ليس وخبر ما، جاز للمتكلم أن يجر المعطوف بعدهما على الخبر المنصوب، كقول الشاعر:

مَشَائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً

وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا^(٢)

وقال آخر في جر المعطوف على المنصوب بما:

مَا الْحَازِمُ الشَّهْمُ مِقْدَامًا وَلَا بَطْلٌ

إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى بِالْعَقْلِ غَلَابًا^(٣)

فكانه قال: ما الحازم بمقدام ولا بطل.

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ١٢٦)، وشرح المفصل (٨/ ٢٣)، وجمع الهوامع (١/ ١٢٧).

الشاهد فيه قوله: «بهين» حيث دخلت الباء الزائدة في خبر «لكن» وذلك لشبه «لكن» بالفعل، ومع ذلك فقد قيل: إنه شاذ.

(٢) البيت من الطويل وهو للأحوص الرياحي في الإنصاف (ص ١٩٣)، والحيوان (٣/ ٤٣١)، وشرح المفصل (٥/ ٦٨).

الشاهد فيه: حيث عطف «ناعب» على «مصلحين» المنصوب لكونه خبراً لـ «ليس».

(٣) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في الدرر (٦/ ١٦٥)، وجمع الهوامع (٢/ ١٤١).

الشاهد فيه قوله: «بطل» حيث جره وهو على خبر «ما» المنصوب لتوهم دخول الباء الجارة على الخبر.

وقد عومل بهذه المعاملة المعطوف على منصوب كان المنفية، كقول الشاعر:

وما كنتُ ذا تَبَرٍّ فَبِهِمُ

وَلَا مُنَمِّشٍ فَبِهِمُ مُنَمِّلٌ^(١)

وإلى هذا أشرت بقولي: ويندر ذلك بعد خبر غير ليس وما.

فجر منمماً لعطفه على منصوب كان المنفية لشبهه بمنصوب ليس في صلاحته للباء حتى كأنه قال: وما كانت بذى نيرب ولا منمش، والنيرب النيمة، والمنمش المفسد ذات البين، والمنمل كذلك.

ونبهت بقولي: «الصالح للباء» على أن المعطوف على خبر لا يصلح للباء لا يجوز جره، نحو: لست تفعل ولا مقارباً.

وقد يجر المعطوف على المنصوب باسم الفاعل كقول امرئ القيس:

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ

صَفِيفٍ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ^(٢)

لأن المنصوب باسم الفاعل يجر كثيراً بإضافته إليه، فكأنه إذا انتصب مجرور، وجواز جر المعطوف على منصوب اسم الفاعل مشروط بالاتصال، كاتصال منضج بالمنصوب، فلو كان منفصلاً لم يجر الجر، نحو أن يقال: من بين منضج بالنار صفيف شواء؛ لأن الانفصال يزيل تصور الإضافة المقتضية للجر، فلذلك لا يجوز جر المعطوف مع انفصال اسم الفاعل من معموله.

(١) البيت من المتقارب وهو بلا نسبة في الدرر (٦ / ١٦٥)، ومغنى اللبيب (٢ / ٤٧٧)، وجمع الهوامع (٢ / ١٤٢).

الشاهد فيه قوله: «ولا منمش» حيث جرّ «منمش» عطفًا على خبر «كان» لتوهمه أنه مجرور بالباء الزائدة، وهذا الجر على التوهم مع «كان» المنفية نادر، والكثير مع «ليس».

(٢) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٢٢)، والدرر (٦ / ١٦١)، وجمع الهوامع (٢ / ١٤١).

الشاهد فيه قوله: «صفيف شواء أو قدير» حيث عطف «قدير» بالجر على «صفيف» المنصوب لتوهم الإضافة.

ص: وإن وَلَّى بعد خبر ليس أو ما وصف يتلوه سببي، أعطى الوصف ما له مفرداً، ورفع السببي، أو جعلاً مبتدأ وخبراً. وإن تلاه أجنبي عطف بعد ليس على اسمها، والوصف على خبرها. وإن جرُّ بالباء جاز على الأصح جرُّ الوصف المذكور ويتمن رفعه بعد ما.

ش: إذا وقع بعد معمولي ليس أو ما عاطفٌ يليه وصف بعده سببي، نحو، ليس زيد قائماً ولا ذاهباً أبوه، وما عمرو مقيماً ولا ظاعناً أخوه، فلك أن تعطى الوصف من النصب والجر ما كنت تعطيه دون مذكور بعده، وترفع به السببي، أو ترفعهما مبتدأ وخبراً، فتقول: ليس زيد قائماً، ولا ذاهباً أبوه، وما عمرو مقيماً، ولا ظاعناً أخوه. وإن تلا الوصف أجنبيٌ والعامل ليس، جاز رفعه عطفًا على اسمها ونصب الوصف عطفًا على الخبر، وجاز جعلها مبتدأ وخبراً، نحو: ليس زيد قائماً ولا ذاهباً عمرو، وليس زيد قائماً ولا ذاهباً عمرو.

وإن كان خبر ليس مجروراً بالباء جاز جر الوصف المذكور بياء مقدرة مدلول عليها بالمقدمة، وهو كثير في الكلام، منه قول الشاعر:

وليس بُمَدْنٍ حَنَفُهُ ذُو تَقْدِمِ

لحرب ولا مُسْتَنَسِي العُمَرُ مُخْجِمِ

ومنه قول الآخر:

فليس بَأَتِيكَ مَنَّهُ يَهَا

ولا قَاصِرٍ عَنكَ مَأْمُورُهَا^(١)

ومنه قول الآخر:

وليس بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ تَرُدَّهَا

صَحَاحًا وَلَا مُسْتَنْكَرٍ أَنْ تُعَقِّرَ^(٢)

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من الطويل وهو للناطقة الجعدى في ديوانه (ص ٥٠)، والمقتضب (٤ / ١٩٤).

الشاهد فيه قوله: «مستكر» حيث يجوز فيه الرفع على أنه خبر والتقدير ولا مستكر عقرها.

وليس هذا من العطف على عاملين، بل من حذف عامل لدلالة عامل مثله عليه، وحذف حرف الجر من المعطوف لدلالة مثله عليه كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ ذَاتِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝﴾ واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ [الجن: ٤، ٥]، فحذف في الجارة لاختلاف الليل والنهار لدلالة الجارة لخلقكم عليها. ومثله قول الشاعر:

أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ

وَمُذْنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ^(١)

وإذا استسهل بقاء الجر بمضاف حذف لدلالة مثله عليه، كان بقاء الجر بحرف الجر المحذوف لدلالة مثله أحق وأولى؛ لأن حرف الجر في عمل الجر أمكن من الاسم المضاف. ومن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه قول الشاعر:

أَكُلُّ أَمْرِي تَخَسَّبِينَ أَمْرًا

ونار نَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(٢)

ومثله قراءة بعض القراء: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧]، على تقدير: عرض الآخرة. وستقصي الكلام على نظائر هذه المسألة إن شاء الله تعالى. وليس بعد «ما» في الوصف التالي أجنبي بعد عاطف إلا الرفع، كقولك: ما زيد قائماً، لا ذاهب عمرو؛ لأن المعطوف لبعده من العامل لو قدم فيه الخبر لبطل العمل، فبطلانه بالتقديم في المعطوف لبعده من العامل أحق وأولى، ومثال بذلك قول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بِتَارِكِ حَقِّهِ

وَلَا مُنْسَى مَعْنُ وَلَا مُتَيْسِّرُ^(٣)

(١) البيت من البسيط وهو لمحمد بن يسير في الأغاني (١٤ / ٤٠)، ويلا نسبة في شرح الأشموني (٢ / ٣٠١).

الشاهد فيه: «وملن» حيث حذف حرف الجر.

(٢) البيت من المتقارب وهو لأبي ذؤاد في ديونه (ص ٣٥٣)، وأمالى ابن الحاجب (١ / ١٣٤)، والمحتسب (١ / ٢٨١).

الشاهد: حيث حذف المضاف «كل» وأبقى المضاف إليه.

(٣) تقدم تخريجه.

باب أفعال المقاربة

ص: منها للشروع فى الفعل: طَفِقَ، وطَبِقَ، وجعل، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وهبَّ.

ولمقاربتة: هلهل، وكاد، وكرب، وأوشك، وأولى.

ولرجائه: عسى، وحرى، واخْلَوْلِق. وقد ترد عسى إشفاقاً.

ويلازمهن لفظ المضى إلا كاد وأوشك.

وعملها فى الأصل عمل كان، لكن التزم كون خبرها مضارعاً مجرداً مع هلهل وما قبلها. ومقروناً بأن مع أولى وما بعدها. وبالوجهين مع البواقى، والتجريد مع كاد وكرب أعرف، وعسى بالعكس.

ش: حق أفعال هذا الباب أن تذكر فى باب كان، لمساواتها لها فى الدخول على مبتدأ وخبر، ورفع الاسم ونصب الخبر، إلا أن هذه الأفعال رفض فيها غالباً ترك الإخبار بجملته فعلية، فلذلك أفردت بباب. وجملتها ستة عشر فعلاً: ثمانية منها للشروع، وهى: طفق وهبّ وما بينهما، نحو: طفق زيد يقرأ، وهبّ عمرو يصلى. والأصل: طفق زيد قارئاً، وهب عمرو مصلياً، إلا أنه من الأصول المرفوضة. وأغرب الثمانية علق وهبّ.

وخمسة منها للدنو من الفعل حقيقة، وأشهرها كاد، وأغربها أولى، كقول الشاعر:

فَمَعَادَى بَيْنَ هَادِيَتَيْنِ مِنْهَا

وأولى أن يزيدَ على الثلاث^(١)

والثلاثة البواقى للإعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء، وأغربها حرى، يقال: حرى

زيد أن يجىء، بمعنى: عسى زيد أن يجىء.

(١) البيت من الوافر وهو بلا نسبة فى خزنة الأدب (٩/ ٣٤٥)، وجمع الهوامع (١/ ١٢٨).

الشاهد فيه: مجيء «أولى» من أفعال المقاربة.

والتزم في غير ندور كون خبر جميعها مضارعاً من أن مع القسم الأول؛ لأن أن تقتضى الاستقبال، والشروع ينافيه.

ولا بد من مقارنة أن للمضارع المخبر به بعد أولى وحرى واخولوق. وترك ذلك بعد كاد وكرب أولى من فعله، وفعله بعد عسى أولى من تركه، والأمر بعد أوشك سواء.

وورود عسى في الرجاء كثير، وورودها في الإشفاق قليل، وقد اجتمعا في قول الله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، ومن ورودها إشفاقاً قول الشاعر:

عسيتم لدى الهيجاء تلقون دوننا

تضافر أعداء وضعف نصير

وقال الشاعر في طفق:

طفق الخلى بقسوة يلحى الشجى

ونصيحة اللاحى الخلى عناء

وقال آخر في جعل:

وقد جعلت إذا ما قمت بثقلنى

ثوبى فأنهض نهض الشارب الثمل^(١)

وقال آخر في علق:

أراك علفت ظلم من أجبرنا

وظلم الجار إذلال المجير^(٢)

(١) البيت من البسيط وهو لعمر بن أحمد في ملحق ديوانه (ص ١٨٢)، وشرح الأشموني (١/ ١٣٠)، والمقرب (١/ ١٠١).

الشاهد فيه: مجيء «جعل» للشروع، وخبره جملة شرطية مصدره «إذا».

(٢) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٣٤)، وشرح الأشموني (١/ ١٣٠)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٥٧).

الشاهد فيه قوله: «علقت ظلم» حيث أتى خبر «علق» الدال على الشروع فعلاً مضارعاً مجرداً من «أن» المصرية.

وقال آخر فى أنشأ:

لَمَّا تَبَيَّنَ مَنِيْلُ الْكَاشِحِينَ لَكُمْ
أَنْشَأَتْ أَغْرِبُ عَمَّا كَانَ مَكْتُومًا

وقال آخر فى هب:

هَبَبْتُ أَلُومُ الْقَلْبَ فى طَاعَةِ الْهَوَى
فَلَجَّ كَأَنِّى كُنْتُ بِاللُّومِ مُغْرِبًا^(١)

وقال آخر فى لهلهل:

وِطْنَنَا بِلَادَ الْمُغْتَدِينَ فَهَلْهَلْتُ
نَفُوسُهُمْ قَبْلَ الْإِمَانَةِ تَزْهَقُ^(٢)

أى كادت.

والشائع فى خبر كاد وروده مضارعاً غير مقرون بأن، كقوله تعالى: ﴿كَادُوا
يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [الجن: ١٩]، ووروده مقروناً بأن قليل، ومنه ما جاء فى حديث
عمر رضي الله عنه: «ما كدت أن أصلى العصر حتى كادت الشمس أن تغرب». ومثله قول
الآخر:

أَيَّسْتُمْ قُبُولَ السَّلَامِ مِنَّا فَكَدْتُمْ
لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ^(٣)

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الدرر (٢/ ١٣٥)، وجمع الهوامع (١/ ١٢٨).
الشاهد فيه قوله: «هَبَبْتُ أَلُومُ» حيث عمل الفعل «هب» عمل «كان» فرفع الاسم وهو
الضمير فى «هبيت» ونصب الخبر، وهو جملة «ألوم».

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى الدرر (٢/ ١٣٢)، وجمع الهوامع (١/ ١٢٨).

الشاهد فيه: «هلهلْتُ نفوسهم» حيث جاء الفعل لهلهل من أفعال الشروع.

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى تخلص الشواهد (ص ٣٣٠).

والشاهد: اقتران خبر «كاد» بـ«أن».

وقال الشاعر فى خبر كرب غير مقرون بأن:

وما أنت أم ما رُسُوم الدِّيارِ
وسِثُّوك قد كَرَبْتَ تَكْمُلُ^(١)

وقال آخر:

كَرِبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَنْوِبُ
حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هَذَا غَضُوبُ^(٢)

وقال فى اقتراحه بأن:

وَقَدْ كَرَبْتَ أَعْنَاقَهَا أَنْ تَقْطَعَا^(٣)

وقال آخر:

قَدْ بَرَّتْ أَوْ كَرَبْتَ أَنْ تَبُورَا
لَمَّا رَأَيْتَ يَهَسًا مَثْبُورَا^(٤)

وقال فى خبر أوشك غير مقرون بأن:

يُوشِكُ مَنْ قَرَّ مِنْ مَنِيٍّ نَهْ
فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَأْفِقُهَا^(٥)

(١) البيت من المتقارب وهو للكحيت بن زيد فى ديوانه (٢/ ٢٩)، وخزانة الأدب (٣/ ٢٦٧).

الشاهد فيه: استغناء عن تمييز العدد بإضافته إلى غيره والمعنى: قرب أن يكمل ستون سنة.

(٢) البيت من الخفيف وهو لكلعبة اليربوعى أو لوجل من طىء فى الدرر (٢/ ١٤١)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٨٩).

الشاهد فيه: «يلوب» حيث جرد خبر «كرب» من «أن» وهذا هو الغالب.

(٣) البيت من الطويل وهو لأبى زيد الأسلمى فى تخلص الشواهد (ص ٣٣٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١٩٦).

الشاهد فيه قوله: «أن تقطعا» حيث جاء خبر «كرب» فعلاً مضارعاً مقترناً بـ«أن».

(٤) الرجز للعجاج فى ملحقات ديوانه (٢/ ٢٨٦)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٩).

الشاهد فيه قوله: «أو كربت» حيث جاء خبر «كرب» مضارعاً مقروناً بـ«أن».

(٥) البيت من المنسرح وهو لامية بن أبى الصلت فى ديوانه (ص ٤٢)، والمقرب (١/ ٩٨)، وجمع الهوامع (١/ ١٢٩).

الشاهد فيه: مجيء خبر «يوشك» غير مقترن بـ«أن».

وقال آخر في الاقتران بأن:

ولو سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَاوْشَكُوا

إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُؤُوا وَيَمْتَمُوا^(١)

ص: وربما جاء خبراهما مفردين منصوبين، وخبر جعل جملة اسمية أو فعلية مصدرية بإذا وليس المقرون بأن خبراً عند سيبويه. ولا يتقدم هنا الخبر، وقد يتوسط، وقد يحذف إن علم، ولا يخلو الاسم من اختصاص غالباً.

ويسند أو شك وعسى واخلولق لأن يفعل فيغنى عن الخبر، ولا يختلف لفظ المسند لاختلاف ما قبله، فإن أسند إلى ضميره اسماً أو فاعلاً طابق صاحبه معها، كما يطابق مع غيرها. وإن كان الحاضر أو غائبات جاز كسر سين عسى.

ش: من عادة العرب في بعض ما له أصل متروك، وقد استمر الاستعمال بخلافه، أن ينهوا علي ذلك الأصل؛ لثلا يجهل، فمن ذلك جعل بعض العرب خبر كاد وعسى مفرداً منصوباً، كقول الشاعر في أصح الروايتين:

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَدْتُ أَتْبَا

وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفُرُ^(٢)

فبقوله: ما كدت أتبا، علم أن أصل: كادوا يكونون، كادوا كائنين، كما علم بالقَوْدِ واستحوذ، أن أصل: قال، واستعاد، قوْلَ واستَعَوْدَ.

ومثال جعل خبر عسى مفرداً منصوباً قول العرب: عسى الغَوِيرُ أَبْوْسًا. وقال الراجز:

أَكْثَرْتُ فِي الْعَذْلِ مُلْحًا دَائِمًا

لَا تَلَحْنِي إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا^(٣)

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣١١)، والدرر (٢/ ١٤٤).
الشاهد فيه قوله: «لاوشكوا أن يملوا» حيث اقترن خبراً «أو شك» بـ«أن».

(٢) البيت من الطويل وهو لتأبط شرّاً في ديوانه (ص ٩١)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٩/ ٣٤٧).
الشاهد فيه: مجيء خبر «كاد» مفرداً.

(٣) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه (ص ١٨٥)، والدرر (٢/ ١٤٩)، ومغنى اللبيب (١/ ١٥٢).
الشاهد فيه: مجيء خبر «عسى» مفرداً.

وقد يجيء خبر جعل جملة اسمية، كقول الشاعر:

وَقَدْ جَعَلَتْ قُلُوصُ بَنِي سَهِيلٍ

مِنَ الْكُؤَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبُ^(١)

وقد يجيء جملة فعلية ماضوية، كقول ابن عباس رضي الله عنه: فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا.

وليس المقرون بأن في هذا الباب خبراً عند سيويه، بل هو منصوب بإسقاط حرف الجر، أو بتضمين الفعل معنى قارب. قال سيويه: تقول: عسيت أن تفعل، فَإِنَّ هُنَا بَمَزَلَتْهَا فِي قَوْلِكَ: قَارِبْتَ أَنْ تَفْعَلَ، أَيْ قَارِبْتَ ذَلِكَ، وَبِمَزَلَتْ: دَنَوْتَ أَنْ تَفْعَلَ، وَاخْلَوْلَقْتَ السَّمَاءَ أَنْ تَمْطُرَ، أَيْ لِأَنَّ تَمْطُرَ. وَعَسَتْ بِمَزَلَتْ اخْلَوْلَقْتَ السَّمَاءَ، وَلَا يَسْتَعْمَلُ الْمَصْدَرُ هُنَا كَمَا لَمْ يَسْتَعْمَلِ الْاسْمُ الَّذِي الْفِعْلُ فِي مَوْضِعِهِ فِي قَوْلِكَ: بَذَى تَسْلُمَ. هَذَا نَصُّهُ.

قُلْتُ: وَالْوَجْهَ عِنْدِي أَنْ تَجْعَلَ عَسَى نَاقِصَةً أَبَدًا، فَإِذَا اسْتَدْتُ إِلَى أَنْ وَالْفِعْلُ وَجْهٌ بِمَا يُوْجِهُ وَقَوْعٌ حَسْبَ عَلَيْهَا فِي نَحْوِ: ﴿أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يَمُرُّوا﴾ [العنكبوت: ٢٢]، فَلَمَّا لَمْ تَخْرِجْ حَسْبَ بِهَذَا عَنْ أَصْلِهَا، لَا تَخْرِجْ عَسَى عَنْ أَصْلِهَا بِمِثْلِ: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ [البقرة: ٢١٦]، بَلْ يُقَالُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ: سَدَّتْ أَنْ وَالْفِعْلُ مَسَدَ الْجَزَائِنِ. وَيُوْجِهُ نَحْوُ: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، بِأَنْ الْمَرْفُوعُ اسْمُ عَسَى، وَأَنْ وَالْفِعْلُ بَدَلَ سَدَّ مَسَدَ جَزَائِ الْإِسْنَادِ، كَمَا كَانَ يَسَدُ مَسْدُهُمَا لَوْ لَمْ يَوْجَدْ الْمَبْدَلُ مِنْهُ، فَإِنَّ الْمَبْدَلَ فِي حُكْمِ الْإِسْتِقْلَالِ فِي أَكْثَرِ الْكَلَامِ، وَمِنْهُ قِرَاءَةُ حَمْزَةٍ: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّكُمْ تَعْمَلُونَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨]، بِالْخَطَابِ عَلَى جَعْلِ أَنْ بَدَلَ مِنَ الَّذِينَ، وَسَدَّتْ مَسَدَ الْمَفْعُولَيْنِ فِي الْبَدَلِيَّةِ، كَمَا سَدَّتْ مَسْدُهُمَا فِي قِرَاءَةِ الْبَاقِينَ ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بِالْبَاءِ عَلَى جَعْلِ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فَاعِلًا، وَمِثْلُهُ: حَتَّى رَأَيْنَا أَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ مِنَّا فِي فَضْلٍ، عَلَى رَوَايَةٍ مِنْ رَوَاهُ بِالْفَتْحِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ.

(١) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٣٢٠)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٤).
الشاهد فيه: ورود خبر «جعل» جملة اسمية.

ولا تتقدم أخبار هذه الأفعال، فلا يقال في: طفقت أفعل: أفعل طفقت. والسبب في ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالاً، فلو قدمت لازدادت مخالفتها للأصل. وأيضاً فإنها أفعال ضعيفة لا تصرف لها، وإذا لا ترد إلا بلفظ الماضي إلا كاد وأوشك، فإن المضارع منهما مستعمل، فلهن حال ضعف بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف، وحال قوة بالنسبة إلى الحروف، فلم تتقدم أخبارها لتفضّلها كان وأخواتها المتصرفه، وأجيز توسيطها تفضيلاً لها على إن وأخواتها، فيقال طفق يصليان الزيدان، وكاد يطيرون المنهزمون. وحكى الجوهري مضارع طفق.

ويجوز في هذا الباب حذف الخبر إن علم، كقوله: «من تأتى أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد»^(١). ومنه قول المرقش:

وإذا ما سمعت من نحو أرض
بمحبّ قد مات أو قيل كادا
فاعلمي غير علم شك باني
ذاك وابكي لفصّد لن يقّادا
أى لن يؤخذ له بقوّد. وقال آخر:
قد هاج سار لسار ليلة طربا
وقد تصرّم أو قد كاد أو ذهباً

السارى الأول البرق.

ومن حذف الخبر للدليل قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣]، فحذف الخبر وهو يمسخ، وترك مصدره دليلاً عليه.

وحق الاسم في هذا الباب أن يكون معرفة أو مقارباً لها، كما يحق ذلك لاسم كان، وقد يرد نكرة محضة، كقول الشاعر:

(١) أخرجه الطبرانى فى المعجم الكبير (١٧/ ٣١٠)، ح (٨٥٨).

عسى فرج يأتي به الله إنه

له كل يوم في خليقته أمر^(١)

وقد يسند أو شك وعسى واخولق لأن يفعل، فيغنى عن الخبر، كقوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، فلو وقعت عسى وأن يفعل خبر اسم قبلها، فللمتكلم بذلك أن يضم في عسى ضميراً هو اسمها أو فاعلها، ويحكم على موضع أن يفعل بالنصب، وله أن يجر عسى من الضمير، ويحكم على موضع أن يفعل بالرفع مستغنى به عن زائد، كما استغنى به بعد حسب عن مفعول ثان.

وأوشك واخولق مثل عسى في هذين الاستعمالين، فيقال: الزيدان أو شكاً أن يفعل، وأوشك أن يفعل، والعمران اخولقاً أن يفوز، واخولق أن يفوز، أشار إلى ذلك في الثلاثة سيويه، رحمه الله تعالى.

وإن أسندت عسى إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو إناث غائبات جاز كسر سينها وفتحها، والفتح أشهر، ولذلك قرأ به ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر والكوفيون، ولم يقرأ بالكسر إلا نافع.

وقد يتصل بها الضمير الموضوع للنصب اسماً عند سيويه حملاً على لعل، وخبراً مقدماً عند المبرد، ونائباً عن المرفوع عند الأخفش، وربما اقتصر عليه.

ويتعين عود ضمير من الخبر إلى الاسم، وكون الفاعل غيره قليل.

وتنفي كاد إعلالاً بوقوع الفعل عسيراً، أو بعدمه وعدم مقارنته.

ولا تزداد كاد خلافاً للأخفش.

واستعمل مضارع كاد وأوشك خصوصاً، وندر اسم فاعل أو شك.

(١) البيت من الطويل وهو لمحمد بن إسماعيل في حاشية شرح شذور الذهب (ص ٣٥١)، وبلا نسبة في الدرر (٢/ ١٥٧).

الشاهد قوله: مجيء خبر «عسى» فعلاً مضارعاً.

ش: إذا كان معمول عسى ضميراً، فحقه أن يكون بلفظ الموضوع للرفع، نحو: عسيتُ وعسينا وعسيتَ وعسيتُم، كما يقال: كنتُ وكنا وكنتَ وكنتُم. وهذا الاستعمال هو المشهور، وبه نزل القرآن، قال الله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ومن العرب من يقول: عسانى وعساك وعساه، فيكتفى بالموضوع للنصب عن الموضوع للرفع، كقول الشاعر:

ولى نفسٌ أقولُ لها إذا ما

تُنازعنى لعلى أو عسانى^(١)

وكقول الآخر:

أصيحُ فمساك أن تُهدى ارعواء

لقلبك بالإصاخة مستفادا

فالتكلم بهذا وأمثاله جائز بإجماع، ولكن اختلف فى الضمير، أهو منصوب المحل أم مرفوعه؟ فاتفق سيبويه والمبرد على أنه منصوب المحل، وأن الفعل فى موضع رفع، إلا أن سيبويه يجعل المنصوب اسماً والمرفوع خبراً حملاً على لعل. والمبرد يجعل المنصوب خبراً مقدماً، وأن والفعل اسماً مؤخراً.

وذهب الأخفش إلى أن الضمير، وإن كان بلفظ الموضوع للنصب، محله رفع بعسى نيابة عن الضمير الموضوع للرفع، كما ناب الموضوع للرفع عن الموضوع للنصب فى نحو: مررت بك أنت، وأكرمته هو. وقول الأخفش هو الصحيح عندى؛ لسلامته عن عدم النظر، إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضع له، وذلك موجود، كقول الراجز:

(١) البيت من الوافر وهو لعمران بن حطان فى تذكرة النحاه (ص ٤٤٠)، والجنى اللاتى (ص ٤٦٦)، والمقرب (١/ ١٠١).

الشاهد فيه قوله: «عسانى» حيث اتصل ضمير النصب بـ«عسى» مما يدل على أن «عسى» حرف بمعنى «لعل».

يا بن الزبير طالما عصيكاً

وطالما عنيّنا إنيكاً^(١)

أراد عصيت، فجعل الكاف نائبة عن التاء؛ ولأن نيابة الموضوع للرفع موجودة في نحو: ما أنا كأت، ومررت بك أنت، فلا استبعاد في نيابة غيره عنه. ولأن العرب قد تقتصر على عساك ونحوه، فلو كان الضمير في موضع نصب لزم منه الاستغناء بفعل ومنصوبه عن مرفوعه، ولا نظير لذلك، بخلاف كونه في موضع رفع، فإن الاستغناء به نظير الاستغناء بمرفوع كاد في نحو: «من تأني أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد». ولأن قول سيبويه يلزم منه حمل فعل على حرف في العمل، ولا نظير لذلك.

وقال السيرافي: وأما عساك وعساني، ففيه ثلاثة أقوال:

أحدهما: قول سيبويه وهو أن عسى حرف بمنزلة لعل، وذكر القولين الأخيرين. وفي هذا القول أيضاً ضعف؛ لتضمنه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد بلا دليل، إلا أن فيه تخلصاً من الاكتفاء بمنصوب فعل عن مرفوعه في نحو: علك أو عساك، وفي نحو: عساك تفعل بغير أن، ولا مخلص للمبرد من ذلك.

ويلزم المبرد أيضاً مخالفة النظائر من وجهين آخرين:

أحدهما: الإخبار باسم عين جامد عن اسم معنى.

والثاني: وقوع خبر في غير موقعه بصورة لا تجوز فيه إذا وقع موقعه، وذلك أنك إذا قلت في: عساك أن تفعل، عسى أن تفعل إياك لم يجز، وما لم يجز في الحالة الأصلية حقيق بالآلا يجوز في الحالة الفرعية.

فتبين أن قول أبي الحسن في هذه المسألة هو الصحيح، والله علم.

(١) الرجز لرجل من حمير في خزنة الأدب (٤/ ٤٢٨)، ومغنى اللبيب (١/ ١٥٣)، والمقرب (٢/ ١٨٣).

الشاهد فيه قوله: «عصيكاً» يريد «عصيت» فأبدل التاء كافاً للضرورة.

ولا بد من عود ضمير من الخبر في هذا الباب إلى الاسم، كما لا بد منه في غير هذا الباب، ولكن الضمير في غير هذا الباب لا يشترط كونه فاعلاً، بخلاف الضمير في هذا الباب، فإن الفاعل لا يكون غيره إلا على قلة، ولا يكون ما ورد على قلة إلا مؤولاً بأنه هو، فمن ذلك قول الشاعر:

وقد جعلتُ إذا ما قمتُ يُثقلني

ثوبى فأنهضُ نهضَ الشاربِ الثَّمَلِ^(١)

فجاء فاعل الفعل المخبر به غير ضمير الاسم؛ لأن المعنى: وقد جعلت إذا ما قمت أثقل وأضعف، فصح لذلك. وكذا قول الآخر:

وَقَفْتُ عَلَى رِبْعٍ لَمِيسَةٍ نَاقَتِي

فما زلت أبكى عنده وأخطبه

وأسقيه حتى كاد ما أبثه

يكلمني أحجاره وملاعبه^(٢)

فجاز هذا لأن معناه: كاد يكلمني. وإلى هذا ونحوه أشرت بقولي: وكون الفاعل غيره قليل.

وزعم قوم أن كاد ويكاد إذا دخل عليهما نفى فالخبر مثبت، وإذا لم يدخل عليهما نفى فالخبر منفي، والصحيح أن إثباتهما إثبات للمقاربة، ونفيهما نفى للمقاربة، فإذا قيل: كاد فلان يموت، فمقاربة الموت ثابتة، والموت لم يقع. وإذا قيل: لم يكد يموت، فمقاربة الموت منفية، ويلزم من نفى مقاربة الموت نفى وقوعه بزيادة مبالغة، كأن قائله قال: كاد فلان يموت، فرد عليه بأن قيل: لم يكد يموت.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيتان من الطويل لذى الرمة في ديوانه (ص ٨٢١)، وأدب الكاتب (ص ٤٦٢)، والدرر (٢/ ١٥٥).

الشاهد فيه: رفع المضارع الواقع خبراً لكاد السببي الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير الاسم.

وقولك: لم يكد يموت أبلغ في إثبات الحياة من قولك: لم يميت، ولهذا قيل: في قوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدِ يَرَاهَا﴾ [النور: ٤٠]، أن معناه: لم يرها ولم يقارب أن يراها. وفي قوله تعالى: ﴿يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾ [إبراهيم: ١٧] أن معناه: لا يسيغه ولا يقارب إساغته.

وقد يقول القائل: لم يكد زيد يفعل، ويكون مراده فعل بعسر لا بسهولة، وهو خلاف الظاهر الذي وضع له اللفظ أولاً. ولإمكان هذا، رجع ذو الرمة في قوله:

إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكْدُ

رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةٍ يَسْرُحُ^(١)

إلى أن جعل بدل: يكد، يجدد، وإن كان في يكد من المبالغة والجزالة ما ليس في يجدد.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، فمحمول على وقتين، وقت عدم الذبح وعدم مقاربته، ووقت وقوع الذبح، كما يقول القائل: خلص فلان وما كاد يخلص.

وأجاز الأخفش استعمال كاد زائدة، وما استشهد به قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥] وقول حسان:

وَتَكَادُ تَكْسِلُ أَنْ تَجِيَّ فِرَاشَهَا

فِي جِسْمِ خَرْعَبَةٍ وَحُسْنِ قَوَامِ^(٢)

(١) البيت من الطويل وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ١١٩٢)، وشرح المفصل (٧/ ١٢٤).
الشاهد فيه: أن النضى إذا دخل على «كاد» في الماضي أفاد الإثبات، وفي المستقبل أفادت كما تفيد بنية الأفعال.

(٢) البيت من الكامل وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ١٠٧)، والمحاسب (٢/ ٤٨).
الشاهد فيه قوله: «وتكاد تكسل» حيث جاءت «تكاد» زائدة.

والصحيح أنها لا تزداد، وأما قوله تعالى: ﴿أَكَادُ أَخْفِيهَا﴾ فقليل معناه: إن الساعة آتية أكاد أخفيها، فلا أقول: هي آتية. وقيل: معناه أكاد أخفيها عن نفسي. وقراءة أبي الدرداء وسعيد بن جبير: «أكاد أخفيها» بفتح الهمزة، من خَفَيْتُ الشيء أخفيه إذا أظهرته، وبه فُسِّرَ قول امرئ القيس:

فَلِإِنْ تَدْفِنُوا الدَّاءَ لَا نُخْفِئُهُ

وإِنْ تَبْعَثُوا الْحَرْبَ لَا نَقْعُدُ

وأما قول حسان فالمعنى فيه وصف المذكورة بمقاربة الكسل دون حصوله، وذلك بين.

ولازمت أفعال هذا الباب لفظ المضى إلا كاد وأوشك، فإنهما اختصا باستعمال مضارعيهما، وشذ استعمال اسم فاعل أوشك في قوله الشاعر:

فَمَوْشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَا

خِلَافَ الْخَلِيطِ وَحُوشًا يَبَابًا^(١)

وذكر الجوهري: يَطْلُقُ، ولم أره لغيره والله أعلم.

(١) البيت من المتقارب وهو لأبي سهم الهذلي في تخليص الشواهد (ص ٣٣٦) ولأسامة بن الحارث في شرح أشعار الهذليين (ص ١٢٩٣).
الشاهد فيه قوله: «فموشكة أرضنا أن تعودا» حيث أعمل اسم الفاعل «موشكة» عمل فعله الناقص.

باب الأحرف

الناصبية الاسم الرافعة الخبر

ص: وهي: إن للتوكيد، ولكن للاستدراك، وكأن للتشبيه، وللتحقيق أيضاً على رأى، ولت التمنى، ولعل للترجى والإشفاق والتعليل والاستفهام، ولهن شبه بكان الناقصة فى لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، فعملت عملها معكوساً، ليكونا معهن كمفعول قدم وفاعل آخر، تنبيهاً على الفرعية، ولأن معانيها فى الأخبار فكانت كالعمد، والأسماء كالفضلات، فأعطيا إعرابهما.

ويجوز نصبهما بليت عند الفراء، وبالخمسة عند بعض أصحابه، وما اشتهد به محمول على الحال، أو على إضمار فعل، وهو رأى الكسائى.

اعتبار الأصل يقتضى كون أحرف هذا الباب خمسة لا ستة كما يقول أكثر المصنفين، ويكملون الستة بأن المفتوحة، ولا حاجة إلى ذلك، فإنها فرع المكسورة، وسأبين ذلك إن شاء الله تعالى: ومتبوعى فيما اعتبرته سيبويه، فإنه قال: هذا باب الحروف الخمسة التى تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده. وكذا قال المبرد فى المقتضب، وابن السراج فى الأصول، ولو قال: باب الأحرف، لكان أولى من قوله: باب الحروف؛ لأن أحرفاً جمع قلة، وحروفاً جمع كثرة، والموضع موضع قلة، إلا أن كل واحد من جمع القلة والكثرة قد يقع موقع الآخر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقد قيل: إن المسوغ لوقوع قروء موقع أقراء اختلاف عوائد النساء، وباعتبار هذا يلزم حصول الكثرة، وكذا ما قال سيبويه يحمل على أنه ملحوظ به ما يعرض لإن من فتح همزتها، ومن تخفيف نونها فى الحالين، ومن تخفيف نونها فى الحالين، ومن تخفيف نون كان، وما يستعمل فى لعل من لغات.

إذا كان تفریع آن سبباً لعدم الاعتداد بها، فینبغى ألا يعتبر بكان، فإن أصل: كَانَ زيداً أسد، إنَّ زيداً كالأسد.

فالجواب: أن أصل كان منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق به، بخلاف أن، فليس أصلها منسوخاً، بدلالة جواز العطف بعدها على معنى الابتداء، كما يعطف عليه بعد المكسورة، فاعتبرت فرعية أن لذلك دون كان.

وقد قرئت كل واحد من هذه الأحرف بمعناه، فمعنى إن التوكيد، ولذلك أجيب بها القسم نحو: والله إنك لفظن.

ومعنى لكن الاستدراك، ولذلك لا يكون إلا بعد كلام، نحو: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧].

وكان للتشبيه المؤكد، نحو: كان زيداً أسد، فإن أصله: إن زيداً كالأسد، فقدمت الكاف، وفتحت الهمزة، وصار الحرفان حرفاً واحداً مدلولاً به على التشبيه والتوكيد. وزعم بعضهم أن كان قد تكون لتحقيق دون تشبيه، واستشهد علي ذلك بقول الشاعر:

وأصبحَ بطنُ مَكَّةَ مُفَشَّـمَـراً

كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ^(١)

واستشهد أيضاً بقول الآخر:

كَأَنِّي حِينَ أَنْسَى لَا تُكَلِّمَنِي

ذُو بُغْيَةٍ يَسْتَفِي مَا لَيْسَ مَوْجُوداً^(٢)

والصحيح أن كان لا يفارقها التشبيه، ويخرج البيت الأول على أن هشاماً وإن مات فهو باق ببقاء من يخلفه بسيره، وأجود من هذا أن تجعل الكاف من كان في هذا الموضع كاف التعليل المرادفة للام، كأنه قال:

(١) البيت من الوافر وهو للحارث بن خالد في ديوانه (ص ٩٣)، والاشتقاق (ص ١٠١)، وبلا نسبة في جمع الهوامع (١/ ١٣٣).

الشاهد فيه أن «كان» أفادت التحقيق عند الكوفيين.

(٢) البيت من البسيط وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ٣٢٠)، وبلا نسبة في المحتسب (٢/ ١٥٥)، وشرح المفصل (٤/ ٧٧).

الشاهد: مجيء «كان» للتحقيق.

وَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقَشَّعًا

لأن الأرضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ^(١)

وعلى هذا حمل قوله تعالى: ﴿وَيَكَّأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]،

وأكثر ما تزداد الكاف بهذا المعنى مقرونة بما، كقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَذَاكُمْ﴾

[البقرة: ١٩٨]، ومنه ما حكاه سيوييه من قول بعضهم: كما أنه لا يعلم فغفر الله له،

وأما البيت الثاني، فلا حجة فيه؛ لأن التشبيه فيه يتبين بأدنى تأمل.

وكون لَيْتَ للتمنى، ولعل للترجى ظاهر، والفرق بينهما أن التمنى يكون في

الممكن وغير الممكن، والرجاء لا يكون إلا في الممكن.

وتكون لعل للإشفاق، كقوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ﴾ [الكهف: ٦]،

وكقول الشاعر:

أَتَوْنِي فَقَالُوا يَا جَمِيلَ تَبَدَّلْتَ

بِثَّيْنَةٍ أَبَدَالًا فَقُلْتَ لَعَلَّهَا

وَعَلَّ حَبَالًا كُنْتُ أَحْكَمْتُ فَنَلَّهَا

أُتِيحَ لَهَا وَاشِ رَفِيقٌ فَحَلَّهَا

وتكون لعل أيضاً للتعليل، كقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ

يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤]، وكقول الشاعر:

وَقُلْتُمْ لَنَا كُفُّوا الْحُرُوبَ لَعَلَّنَا

نَكْفُ وَوَقَفْتُمْ لَنَا كُلَّ مَوْثِقٍ

فَلَمَّا كَفَفْنَا الْحَرْبَ كَانَتْ عَهْدُكُمْ

كَلَمْعٍ سَرَّابٍ فِي الْمَلَأِ مَنَالِقِ

قال الأخفش في المعاني: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾، نحو قول الرجل لصاحبه: افرغ لعلنا نتغدى، والمعنى: لتغدى. ويقول الرجل: اعمل عملك لعلك تأخذ أجرك، أى لتأخذه وهذا نصه.

وتكون لعل أيضاً للاستفهام، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَذُرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾ [عبس: ٣]، وكقول النبي ﷺ لبعض الأنصار رضي الله عنه، وقد خرج إليه مستعجلاً: «لعلنا أعجلناك»^(١).

وسبب إعمال هذه الأحرف اختصاصها بمشابهة كان الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، فاللزوم مخرج لما يدخل عليهما وعلى غيرهما كالأ وأما الاستفاحتين، والاستغناء بهما مخرج للولا ولوما الامتناعيتين، ولإذا المفاجأة، فإنهن يشبهن كان في لزوم المبتدأ والخبر، ويفارقنها بافتقار لولا ولوما إلى الجواب، وافتقار إذا إلى كلام سابق.

وضم أكثر النحويين إلى المشابهة من الوجه المذكور المشابهة بسكون الوسط وفتح الآخر، والصحيح عدم اعتبار ذلك، إذ لو كان سكون الوسط معتبراً لم يعتد بلكن؛ لأن وسطها متحرك، ولو كان فتح الآخر معتبراً لزم إبطال عمل إن وأن وكان عند التخفيف.

وزاد الزجاجي في المشابهة المعتبرة الاتصال بالضمائر المنصوبة، وهذا عجيب، فإن الضمائر المنصوبة لم تتصل بهذه الأحرف إلا بعد استحقاق العمل، فصح أن المعتبر من المشابهة ما اقتضت على ذكره من لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، إلا أن هذه الأحرف لما كانت فروع كان في عمل الرفع والنصب، قدم معهن عمل النصب على الرفع تنبيهاً على الفرعية؛ لأن الأصل تقديم الرفع، ولم يحتج إلى ذلك في ما المحمولة على ليس؛ لأن فرعيتها ثابتة بيّنة الثبوت لعدم اتفاق العرب على إعمالها، وببطلان عملها عند نقض النفي بإلا، أو تقدم الخبر، أو وجود إن، فاستغنت عن جعل عملها عكس عمل كان.

(١) أخرجه البخارى في صحيحه (١/ ٧٧)، ح (١٧٨).

وقيل: لما كان معنى كل واحد من هذه الأحرف لا يتحقق حصوله إلا في الأخبار تنزلت منهن منزلة العمد من الأفعال، فأعطيت إعراب الفاعل وهو الرفع، وتنزلت الأسماء منها منزلة الفضلات، فأعطيت إعراب المفعول وهو النصب.

وأجاز الفراء نصب الاسم والخبر معاً بليت، ومن حجته على ذلك قول الشاعر:

لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيعَ عَلَى الْفَتَى

وَالشَّيْبَ كَانَ هُوَ الْبَدَى الْأَوَّلُ^(١)

وأجاز بعض الكوفيين ذلك في كل واحد من الخمسة، ومن حجج صاحب هذا المذهب قول النبي ﷺ: «إن قعر جهنم لسبعين خريقاً»، ومن حججه قول الشاعر:

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَأَتْ وَلَتَكُنْ

خَطَاكَ خِفَافًا إِنْ حُرَّاسَنَا أَسَدًا^(٢)

ومنه قول الراجز:

إِنْ الْعَجُوزَ خَبِيَّةً جَرُّوزًا

تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفْـفِيـزًا

ومثله:

كَأَنَّ أَذْنِيَهُ إِذَا تَشَوَّفَا

قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا^(٣)

(١) البيت من الكامل وهو بلا نسبة في الجني الداني (ص ٤٩٣).

الشاهد: نصب بـ«ليت» المبتدأ والخبر وهي لغة.

(٢) البيت من الطويل وهو لعمر بن أبي ربيعة في الجني الداني (ص ٣٩٤)، والدرر (٢/ ١٦٧).

الشاهد فيه قوله: «إن حراسنا أسدا» حيث نصب «إن» المبتدأ والخبر.

(٣) الرجز لمحمد بن ذؤيب في خزانة الأدب (١٠ / ٢٣٧)، وشرح الأشموني (١ / ١٣٥).

الشاهد: نصب بـ«كان» الاسم والخبر.

ولا حجة في شيء من ذلك لإمكان رده إلى أجمع على جوازه، أما البيت الأول، فيحمل على تقدير كان، والاصل: ليت الشباب كان الرجيع، فحذفت كان، وأبرز الضمير، وبقي النصب بعده دليلاً، ومثل هذا من الحذف ليس ببدع، وقد روى عن الكسائي أنه كان يوجه هذا التوجيه في كل موضع نصب فيه بعد شيء من هذه الأحرف، ويقوي ما ذهب إليه إظهار كان بعد ليت وإن كثيراً، كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧٣]، و﴿يَا لَيْتِي كُنْتُ تَرَاباً﴾ [النبا: ٤٠]، و﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً﴾ [النساء: ٢٩]، و﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيباً﴾ [النساء: ٨٦]، و﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيماً﴾ [النساء: ١٢٧]، و﴿إِنَّكَ كُنْتَ بَنًا بَصِيراً﴾ [طه: ٣٥]، و﴿إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيّاً﴾ [مريم: ٤٧]، فجاز إضمار كان هنا لكثرة إظهارها، كما جاز ذلك في: ما أنت وزيداً، وكيف أنت وقصعة من تريد.

ويحمل الحديث على أن القعر فيه مصدر قَعَرَت الشيء، إذا بلغت قعره، وهو اسم إن، والسبعين خريقاً ظرف مخبر به؛ لأن الاسم مصدر، وظرف الزمان يخبر بها عن المصادر كثيراً، ويقدر: إن حراسنا أسداً، كأنه قال: إن حراسنا يشبهون أسداً، أو كانوا. وأما قول الراجز، فمحمول على أن تأكل خبر إن، وخبة جروراً حالان من فاعل تأكل، ولا تكلف في هذا التوجيه. وأما قول الآخر فمحمول على أن قادمة وقلما منصوبان بفعل مضمر، والتقدير: كأن أذنيه إذا تشوفا يخلقان قادمة.

وزعم أبو محمد بن السيد أن لغة بعض العرب نصب خبر إن وأخواتها.

وما لا تدخل عليه دام لا تدخل عليه هذه الأحرف، وربما دخلت إن على ما خبره نهى، وللجزأين من بعد دخولهن ما لهما مجردين، لكن يجب هنا تأخير الخبر، ما لم يكن ظرفاً أو شبهه، فيجوز توسطه، ولا يخص حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر، وقلما يكون إلا ضمير الشأن، وعليه يحمل: «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون»، لا على زيادة من، خلافاً للكسائي.

وإذا علم الخبر جاز حذفه مطلقاً، خلافاً لمن اشترط تنكير الاسم، وقد يسد مسده واو المصاحبة، والحال، والتزم الحذف في: «ليت شعري» مُردفاً باستفهام.

وقد يخبر هنا، بشرط الإفادة، عن نكرة بنكرة أو بمعرفة، ولا يجوز نحو: إن قائماً الزيدان خلافاً للأخفش والفراء، ولا نحو: ظننت قائماً الزيدان، خلافاً للكوفيين.

ش: قد تقدم فى باب كان الإعلام بالمبتدآت التى تدخل عليها كان وأخواتها، وبيان أن دام تشارك فى ذلك وتزيد بأنها لا تخل على مبتدأ خبره مفرد طلبى، فلذلك خصصتها بالإحالة عليها هنا، فقلت: «وما لا تدخل عليه دام لا تدخل عليه هذه الأحرف»، فعلم بهذا أن هذه الأحرف لا تدخل على ما خبره جملة طلبية نحو: زيد هل قام؟ وعمر أكرمته، وخالد لا تهته، ثم نهبت على ما شذ من دخول إن على ما خبره نهى كقول الشاعر:

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَبِيْلَهُمْ
لَا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامًا (١)

ثم أشرت إل أن للجزأين من الأحوال والأقسام بعد دخول هذه الأحرف ما كان لهما قبل دخولهن، فكما انقسم المبتدأ إلى اسم عين وإلى اسم معنى، كذلك ينقسم مع إن وأخواتها نحو: إن العالم فاضل، وإن العلم فضل، وكما انقسم الخبر فى باب الابتداء إلى الأقسام المتقدم ذكرها ثم، كذلك ينقسم إليها فى هذا الباب، وكما استصحبت الأقسام تستصحب الأحوال والشروط، ومن الشروط عود ضمير من الجملة المخبر بها، ومن الأحوال جواز حذف الضمير للدليل، كقول الشاعر:

وإن الذى بينى وبينك لا يفى
بأرض أباء عمرو لك الدهر شاكر

أراد: لا يفى به، أو من أجله.

وقد تقدم بيان موجب تقديم منصوب هذا الباب وتأخير مرفوعه، فلا يجوز الإخلال بمقتضاه، فإن كان الخبر ظرفاً أو مجروراً جاز تقديمه؛ لأنه فى الحقيقة معمول الخبر، وكان حقه ألا يتقدم على الاسم كما لا يتقدم الخبر، إلا أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع فى غيرهما، فلذلك فصل بهما بين المضاف والمضاف إليه، وبين كان واسمها وخبرها، وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى

(١) البيت من البسيط وهو لأبى مكث أخى بنى سعد بن مالك فى خزنة الأدب (١٠ / ٢٤٧).

الشاهد: مجئ خبر «إن» جملة نهى.

الظن، نحو: أعذك تقول زيداً قائماً. ولم يطل عمل «ما» تقديمهما على اسمها،
نحو: ما غدا زيد راحلاً. واغترق تقديمهما على العامل المعنوي، نحو: أكل يوم لك
درهم، وعلى المنفى بما، نحو قول الصحابة عليهم السلام:

وَنَحْنُ عَنْ قَضِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا

ولو عومل غيرهما معاملتهما في ذلك لم يجز.

والأصل في الظرف الذي يلي إن أو إحدى أخواتها أن يكون ملغى، أى غير قائم
مقام الخبر، نحو: إن عندك زيداً مقيم، وكقول الشاعر:

فَلَا تَلَحْنِي فِيهَا فَإِنْ حُبَّهَا

أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمُّ بِلَابِلُهُ^(١)

فأما القائم مقام الخبر فجدير بالآ يليها لقيامه مقام ما لا يليها، ولكن اغترق إيلاؤه
إياها التفاتاً إلى الأصل.

وقد عاملوا الحال معاملة الظرف، فأولوها كأن، ومنه قول الشاعر:

كَأَنَّ وَقَدْ أَتَى حَوْلَ كَمِيلٍ

أُتَافِيهَا حَمَامَاتٌ مُثُولٌ^(٢)

ويجوز حذف الاسم إذا فهم معناه، ولا يخص ذلك بالشعر، بل وقوعه فيه أكثر
وحذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه وهو غيره، ومن وقوع ذلك في غير الشعر
قول بعضهم: إن بك زيدٌ مأخوذٌ، حكاه سيبويه عن الخليل مريداً به: إنه بك زيدٌ
مأخوذ، وعليه يحمل قوله: : «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون»،

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٢٣١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٧٨).

الشاهد: رفع «مصاب» على أنه خبر «إن».

(٢) البيت من الزاخر وهو لا يلى القول الطهوى في الدرر (٤/ ٢٧)، وبلا نسبة في الخصائص (١/ ٣٣٧).

الشاهد فيه: مجيء الجملة «وقد أتى حول كميل» بين الحرف «كأن» ومدخوله.

هكذا رواه الثقات بالرفع، وحمله الكسائي على زيادة من، وجعل أشد الناس اسما والمصورون خيراً، والصحيح أن الاسم ضمير الشأن، وقد حذف كما حذف في: إن بك زيد مأخوذ؛ لأن زيادة من مع اسم إن غير معروفة. وحكى الأخفش: إن بك مأخوذ أخواك، وتقديره: إنك بك مأخوذ أخواك، فحذف الاسم، وهو ضمير المخاطب، وجعل «مأخوذ» خبراً مرتفعاً به أخواك، كما كان يرتفع يؤخذ، ولا يجوز أن يكون التقدير: إنه بك مأخوذ أخواك؛ لأن الصفة المرتفع بها ظاهر بمنزلة الصفة المرتفع بها مضمرة في أنها لا تسد مسد جملة، ولا يكون مفسر ضمير الشأن إلا جملة محضة مصرحاً بجزأها، ومن حذف الاسم في الشعر قول الشاعر:

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِّيًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي

ولكن زنجي عظيم المشافر^(١)

رواه سيبويه برفع زنجي ونصبه، وجعل تقديره في الرفع: ولكنك زنجي، وتقديره في النصب: ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي. ومن حذف الاسم قول الشاعر:

فَلَيْتَ دَفَعْتُ الهمَّ عَنِّي سَاعَةً

فَبِشْنَا عَلَى مَا خَبِلْتُ نَاعِمِي بِالِ^(٢)

فيحتمل هذا أن يكون تقديره: فليت، وفليتك، ويحتمل أن يكون تقديره: فليته، وكذا قول الآخر:

فَلَا تَخْذُلِ المولى وإن كان ظالماً

فإن به تنأى الأمور وتَرَأب

(١) البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه (ص ٤٨١)، وشرح الفصل (٨ / ٨١)، والدرر (٢ / ١٧٦).

الشاهد: حذف اسم «لكن» ويجوز نصب «زنجي» بـ «لكن» على إضمار الخبر.

(٢) البيت من الطويل وهو لعدي بن زيد في ديوانه (ص ١٦٢)، وشرح شواهد المعنى (٢ / ٦٩٧).

الشاهد فيه قوله: «فليت دفعت» حيث وقع اسم «ليت» محذوفاً.

تقديره: فإنه به تنأى الأمور، وإلهاء إما للمولى، وإما ضمير الشأن، وما لا يكون المحذوف فيه إلا ضمير الشأن، قول الشاعر:

ولكن مَنْ لَا يَلْقَ أَمْرًا يَنْوِيهِ
بِعُدَّتِهِ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَغْرَزُ^(١)

ومثله قول الشاعر:

فَلَوْ أَنَّ حَقَّ الْيَوْمِ مِنْكُمْ إِقَامَةً
وَلِنْ كَانَ سَرْحٌ قَدْ مَضَى فَنَسَرَعَا^(٢)

ومثله:

إِنْ مَنْ لَمْ فِي بَنَى بِنْتِ حَسَا
نَ أَلْهَ وَأَغْصِيهِ فِي الْخُطُوبِ^(٣)

وذكر سيبويه: إن إياك رأيت، وإن أفضلهم لقيت، ثم قال: فأفضلهم متصب بلقيت، وهو قول الخليل، وهو في هذا ضعيف؛ لأنه يريد: إنه إياك رأيت، فترك الهاء، وهذا تصريح بالجواز دون ضرورة.

وحذف الخبر للعلم به أكثر من حذف الاسم.

ونبهت بقولي: «جاز حذفه مطلقاً»، على أن ذاك لا يتقيد بكون الاسم نكرة أو معرفة، ولا بكون الخبر ظرفاً أو غير ظرف، ومثال حذفه وهو ظرف قول الشاعر:

(١) البيت من الطويل وهو لامية بن أبي الصلت في الإنصاف (١ / ١٨١)، وخزانة الأدب (١٠ / ٤٥٠).

الشاهد فيه: جعل «من» للجزاء مع إضمار المنصوب به «لكن» للضرورة.

(٢) البيت من الطويل وهو للرأعي النميري في ديوانه (ص ١٦٧)، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٣٤). الشاهد فيه: حذف الضمير من «أن» ضرورة.

(٣) البيت من الخفيف وهو للأعشى في ديوانه (ص ٣٨٥)، والإنصاف (ص ١٨٠)، وخزانة الأدب (٥ / ٤٢٠).

الشاهد: جعل «من» للجزاء مع إضمار المنصوب به «أن» ضرورة.

ولو أن من حَتَفِه ناجيا

لكان هو الصَّدَعُ الْأَغْصَمُ

أراد: لو أن على الأرض، أو في الدنيا، فحذف ذلك للعلم به، وأنشد سيويه:

وما كنت ضَفًّا طابا ولكن طالبا

أناخ قليلا فوق ظهر سبيل^(١)

أى: ولكن طالبا مُنِيحًا أنا، هذا تقدير سيويه، وزعم قوم أن شرط حذفه كون الاسم نكرة، كقول الشاعر:

إِنْ مَيِّحًا وَإِنْ مَرْتَحًا

وإن في السَّفَرِ إذ مضوا مَهَلًا^(٢)

واشترط ذلك غير صحيح؛ لأن الحذف مع تعريف الاسم كثير، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفِ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥]، ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّ لَهُمْ لَكِتَابًا عَزِيزًا﴾ [فصلت: ٤١]، ومنه قول عمر بن عبد العزيز لرجل ذكره بقرابته منه: إن ذلك. ثم ذكر له حاجة، فقال: لعل ذلك، أراد: إن ذلك حق، ولعل حاجتك مقضية، ومن ذلك قول الشاعر:

سوى أن حيًا من قریش تفضّلوا

على الناس أو إن الأكارم نهشلا^(٣)

(١) البيت من الطويل وهو للأخضر بن هبيرة الضبي في شرح أبيات سيويه (١/ ٥٩٩)، ولسان العرب (٢/ ٤٢٨) (جنتح).

الشاهد فيه: حذف خبر «الكن».

(٢) البيت من المنسرح وهو للأعشى في ديوانه (ص ٢٨٣)، وخزانة الأدب (١٠/ ٤٥٢)، والخصائص (٢/ ٣٧٣).

الشاهد: حذف خبر «إن».

(٣) البيت من الطويل وهو للأخطل في خزانة الأدب (١٠/ ٤٥٣)، وشرح المفصل (١/ ١٠٤). الشاهد فيه: حذف خبر «أن».

وقد يحذف الخبر وجوباً لسد واو المصاحبة مسده، كما كان ذلك في الابتداء، ومن ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب: إنك ما وخيرا، يريد: مع خير، وما زائدة، ومثله قول الشاعر:

فَدَعَ عَنْكَ لَيْلَى إِنْ لَيْلَى وَشَأْنَهَا

وَإِنْ وَعْدَتِكَ الْوَعْدَ لَا يَتِيَسَّرُ

وحكى الكسائي: إن كل ثوب لو ثمنه، يادخال اللام على الواو لسدها مسد مع. وقد يحذف أيضاً وجوباً لسد الحال مسده كما كان ذلك في الابتداء، فيقال في ضربي زيداً قائماً، وأكثر شربي السوق ملتوتاً: إن ضربي زيداً قائماً، وإن أكثر شربي السوق ملتوتاً.

والكلام هنا على تقدير المحذوف كالكلام عليه في باب المبتدأ، ومن سد الحال مسد خبر إن قول الشاعر:

إِنْ أَحْتِيَازُكَ مَا تَبْغِيهِ ذَا ثِقَةٍ

بِاللهِ مُسْتَظْهِراً بِالْحَزْمِ وَالْجُلْدِ^(١)

والتزمت العرب حذف خبر ليت في قولهم: ليت شعري؛ لأنه بمعنى: ليتنى أشعر، ولا بد معه من استفهام يسد مسد المحذوف، متصلاً بشعري، أو منفصلاً باعتراض، فالمتصل كقول الشاعر:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبَيْتُ لَيْلَةً

بِوَادٍ وَحَوْلَى إِذْ خَسِرْتُ وَجَلِيلَ

وَالانفصال بالاعتراض كقول أبي طالب يرثي مسافر بن أبي عمرو:

لَيْتَ شِعْرِي مَسَافِرَ بْنَ أَبِي عَمْرٍ

سَرَوْ وَلَيْتَ يَقُولُهَا الْمُحْزَنُونَ

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٧٥).

الشاهد: حذف خبر «إن» وجوباً.

أَيُّ شَيْءٍ دَعَاكَ أَمْ غَالِ مَرَّآ

كَ وَهَلْ أَقْسَدَمْتُ عَلَيْكَ الْمَنُونُ

ويجوز هنا الإخبار بالنكرة، وبالمعرفة، بشرط الإفادة، فالإخبار عن النكرة بالنكرة كقول امرئ القيس في رواية سيويه:

وإن شِفَاءَ عَبْرَةٍ مُهَرَّاقَةٍ

وهل عند رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ^(١)

والإخبار بالمعرفة مثل قول القائل: إن قريباً منك زيد، وهو من أمثلة كتاب سيويه، ومن ذلك قول الشاعر:

وإن حراماً أن أسبَّ مجاشعاً

ببأبائى الشِّمِّ الكرام الخضرارم^(٢)

وأنشد سيويه:

وما كنت ضفّاطاً ولكنّ طالباً

أناخ قليلاً فوق ظهر سبيل^(٣)

أراد: ولكن طالباً أنا، هكذا قال سيويه، وحسن هذا في الباب لشبه المنصوب بالمفعول، وشبه المرفوع بالفاعل، وقال سيويه: لو قلت: إن من خيارهم رجلاً، ثم سكنت، كان قبيحاً حتى تعرفه بشيء، أو تقول: إن رجلاً من أمره كذا وكذا.

(١) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٩)، وخزانة الأدب (٣/ ٤٤٨).

الشاهد فيه «أن»، «هل» يراد الاستفهام بها النفي لصحة العطف.

(٢) البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ٣٠٠)، ويلا نسبة في جمع الهوامع (١/ ١١٩).

الشاهد: مجيء اسم «إن» نكرة، وخبرها «معرفة».

(٣) تقدم تخريجه.

وأجاز الأخفش والفراء جعل اسم إن صفة رافعة لظاهر مغن عن الخبر، فيقولان: إن قائماً الزيدان، وجواز هذا مبنى على جواز: قائم الزيدان، ونحوه دون استفهام ولا نفى، وقد تقدم تنبيهه فى باب المبتدأ على أن نحو هذا يستقبحه سيبويه ويستحسنه الأخفش. واستشهد على جوازه بقول الشاعر:

خبيرٌ بنو لهبٍ فلا تكُ ملغياً

مقالة لهبى إذا الطير مرت^(١)

فمن قاس على هذا فى باب الابتداء أجاز دخول إنّ عليه، فيقول: إن خبيراً بنو لهب. ويلزم من أجاز هذا من البصريين أن يجيز دخول ظننت، كما فعل الكوفيون، فيقول: ظننت خبيراً بنو لهب. والصحيح أن يقال: إعمال الصفة عمل الفعل فرع إعمال الفعل، فلا يستباح إلا فى موضع يقع فيه الفعل، فلا يلزم من تجويز: قائم الزيدان، جواز: إن قائماً الزيدان، ولا: ظننت قائماً الزيدان، لصحة وقوع الفعل موقع المجرد من إنّ وظننت، وامتناع وقوعه بعدهما.

واستدل الكوفيون على: ظننت قائماً الزيدان، ونحوه بقول الشاعر:

أظن ابن طرثوث عتيبةً ذاهباً

بعاديتى تكذابه وجمعائه

ولا حجة فيه، لا حتمال أن يريد: أظن ابن طرثوث عتيبة شخصاً ذاهباً، فحذف المفعول الأول للعلم به، وترك الثانى، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٠]، والأصل: ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله بخلاً هم هو خيراً لهم، فحذف المفعول الأول وترك الثانى.

فصل

يستخدم كسر إن ما لم تؤول هي ومعمولها بمصدر، فإن لزم التأويل لزم الفتح، وإلا فوجهان.

فلا متناع التأويل كسرت مبتدأة، وموصولاً بها، وجواب قسم، ومحكية بقول، وواقعة موقع الحال أو موقع خبر اسم عين، أو قبل لام معلقة.

وللزوم التأويل فتحت بعد لو، ولولا، وما التوقيتية، وفي موضع مجرور، أو مرفوع فعل أو منصوبه غير خبر.

ولإمكان الحالين أجزى الوجهان بعد: أول قولي، وإذا المفاجأة، وفاء الجواب.

وتفتح بعد أما بمعنى حقاً، وبعد حتى غير الابتدائية، وبعد لا جرّم غالباً، وقد تفتح عند الكوفيين بعد قسم، ما لم توجد اللام.

إن بالكسر أصل لأن الكلام معها غير مؤول بمفرد، وأن بالفتح فرع؛ لأن الكلام معها مؤول بمفرد، وكون المنطوق به جملة من كل وجه، أو مفرداً من كل وجه، أصل لكونه جملة من وجه.

ولأن المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغنى عن زيادة، والمجرد من الزيادة أصل للمزيد فيه.

ولأن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما يتعلق به، كقولك في: عرفت أنك بر: إنك بر. ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة، كقولك في: إنك بر: عرفت أنك بر. والمرجع إليه بحذف أصل للمتوصل إليه بزيادة. ولكون المكسورة أصلاً قلت: يستخدم كسر إن ما لم تؤول هي ومعمولها بمصدر، فعلم بذلك أن الكسر لازم للمبدوء بها لفظاً ومعنى، نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، والمبدوء بها معنى لا لفظاً، نحو: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣]، وللموصول بها نحو: ﴿مَا إِنْ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ﴾ [التقصص: ٧٦]، والمجاب بها قسم نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي

لَيْلَةَ مُبَارَكَةٍ ﴿الدخان: ٣﴾، وللمحكية بالقول نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]،
وللواقعة موقع الحال نحو: ﴿وَأَنْ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥]، وكقول
الشاعر:

مَا أَعْطَيْتَنِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا
إِلَّا وَإِنِّي لِحَاجِزِي كَرَمِي^(١)
وكقول الآخر:

سَأَلْتُ وَإِنِّي مُوسِرٌ غَيْرُ بَاخِلٍ
فَجَدْتُ بِمَا أَغْنَى الَّذِي جَاءَ سَائِلًا
والواقعة موقع خبر اسم عين نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ
وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الحج: ١٧]،
وكقول الشاعر:

مَنَا الْأَنَاءُ وَبَعْضُ يَحْسَبُنَا
إِنَّا بَطَاءٌ وَفِي إِبْطَانِنَا سَرْعٌ^(٢)
ومثله قول الآخر:

إِنَّ الْخَلِيفَةَ إِنَّ اللَّهَ سَرَّ بَلَهُ
سَرَّ بِرَالٍ مُلْكٍ.....^(٣)

-
- (١) البيت من المنسرح وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٢٧٣)، وجمع الهوامع (١/ ٢٤٦).
الشاهد فيه: كسر همزة «إن» لدخول اللام في خبرها، والجملة واقعة موقع الحال. ولو حذف
اللام لم تكن إلا مكسورة أيضاً، لوقوع الجملة موقع الحال.
(٢) البيت من البسيط وهو لوضاح بن إسماعيل في تخلص الشواهد (ص ٣٤٤)، وشرح عمدة
الحافظ (ص ٢٢٦).
الشاهد فيه قوله: «إنا بطاء» حيث كُسر همزة «إن» لأنها وقعت موقع المفعول الثاني
لـ«حسب» لأنه خير في الأصل.
(٣) البيت من البسيط وتماه:

وهو لجرير في ديوانه (ص ٦٧٢).
الشاهد فيه: أن «إن» المكسورة الثانية وقعت خبراً لـ«إن» الأولى. والرباط الهاء في «سريله».

والواقعة قبل لام مُعلّقة نحو: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزَنُكَ﴾ [الأنعام: ٢٣] . فعدم وقوع المصدرية في هذه المواضع يبين، فلذلك استديم فيها كسر إن .

واللام المعلقة هي المسبوقة بفعل قلبي أو جار مجراه نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١] . وأنشد سيويه:

أَلَمْ تَرَ إِنِّي وَابْنُ أَسْمُودَ لَيْلَةٌ

لَنَسْرِي إِلَى نَارَيْنِ يَعْلُو سَنَاهُمَا^(١)

فلولا اللام لفتحت إن، كما فتحت في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وفي: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، وفي: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٤١]، ولو لم يسبق اللام فعل قلبي ولا جار مجراه لم يكن فرق بين وجود اللام وعدمها، فلذلك استحق الكسر بعد القسم مع عدمها في: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣]، كما استحق مع وجودها في: ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لِحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣]، وكذا سائر المواضع الخمسة.

وأشرت بقولي: «فإن لزم التأويل لزم الفتح»، إلى لزومه في موضع القائم مقامه نحو: ﴿قُلْ أُوْحِي إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾ [الجن: ١]، وفي موضع ما ليس خبر اسم عين من منصوب فعل نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنْكُمْ اشْرَكْتُمْ﴾ [الأنعام: ٨١]، أو معطوف على منصوب بفعل نحو: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧، ١٢٢]، وفي موضع مجرور بحرف أو بإضافة نحو: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج: ٦]، و﴿إِنَّهُ لِحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، وأنشد سيويه:

(١) البيت من الطويل، وهو للشمرل بن شريك اليربوعي في شرح أبيات سيويه (٢/ ١٤١).
الشاهد فيه: كسر همزة «إن» ولولا اللام لفتحت لأنها مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولي «تري».

تَظَلُّ الشَّمْسُ كَاسِفَةً عَلَيْهِ

كَأَيَّةِ أَنَّهَا فَقَدَتْ عَقِيلًا^(١)

فتأويل المصدر في هذه المواضع وأشباهاها لازم، فلذلك لزم الفتح، وذكر المصدر أولى من ذكر الاسم المفرد ليسلم من نحو: يحسبنا إنا بطاء؛ لأنَّ إنَّ فيه واقعة موقع مفرد، وفتحها تمتع لامتناع قيام المصدر مقامها.

وللزوم تأويل المصدر بعد لو ولولا لزم الفتح نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥]، ونحو: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٨]، ومنه قول الشاعر:

ولو أنَّ قَوْمِي أَنْطَقَتْنِي رِمَاحُهُمْ

نَطَقْتُ وَلَكِنَّ الرِّمَاحَ أَجَبَرَتْ

وقال آخر في لولا:

لَكُمْ أَمَانٌ وَلَوْلَا أَنَّنَا حُرْمٌ

لَمْ تُلَفِ أَنْفُسُكُمْ مِنْ حَتَفِهَا وَزَرَا

وللزوم تأويل المصدر لزم الفتح بعد ما التوقيتية في قول العرب: لا أكلمهم ما أن في السماء نجمًا، ولا أقعل ما أن حراء مكانه. الأول عن يعقوب، والثاني عن اللحياني، والتقدير: ما ثبت أن في السماء نجمًا، وما ثبت أن حراء مكانه.

وأشرت بقولي: «ولا فوجهان» إلى المواضع الصالحة لتقدير المصدر باعتبار، ولتقدير جملة باعتبار، فباعتبار تقدير المصدر تفتح، وباعتبار تقدير الجملة تكسر، فمن ذلك: أول قولي إني أحمد الله، يجوز أن يراد به: أول قولي حمد الله، فيلزم الفتح لتقدير المصدر، ويجوز أن يراد به: أول كلام أتكلم به هذا الكلام المفتوح باني،

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٣٥٣)، والكتاب (٣/ ١٥٧).
والشاهد فيه: إضافة «كأية» إلى المصدر المؤول من «أثر» ومعوليها، و«كأية» منصوب على المفعول لأجله.

فليزم الكسر لثبوت تقدير الجملة، عدم تقدير المصدر. ولا تصدق هذه العبارة بهذا القصد على حمد بغير هذا اللفظ الذي أوله إني، بخلاف عبارة الفتح فإنها تصدق على كل لفظ تضمن حمداً.

ومن المستعمل بوجهين لإمكان تقديرين إن الواقعة بعد إذا المفاجأة كقول الشاعر:

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا

إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ^(١)

روى بالكسر على عدم التأويل بمصدر، وبالفتح على تأويل أن ومعمولها بمصدر مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، والاول أولى؛ لأنه يحوج إلى تقدير محذوف.

ومن المستعمل بوجهين لإمكان تقديرين إن الواقعة بعد فاء الجواب نحو: من يأتني فإنه مكرم، من كسر جعل ما بعد الفاء جملة غير مؤولة بمصدر، كما لو قال: من يأتني فهو مكرم، ومن فتح جعل ما بعد الفاء في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، والاول أولى؛ لأنه لا يحوج إلى تقدير محذوف كالواقعة بعد إذا، ولذلك لم يجرى في القرآن فتح إلا مسبوق بأن المفتوحة نحو: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ يُحَادِدِ اللَّهِ وَرَسُولُهُ فَأَنْ لَهُ نَارُ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٦٣]، فإذا لم تسبق أن المفتوحة، فكسر إن بعد الفاء مجمع عليه من القراء السبعة، نحو: ﴿إِنَّهُ مِنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾ [طه: ٧٤]، ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠]، و﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [الجن: ٢٣].

ومن المقروء بوجهين باعتبار التقديرين مع تقدم أن المفتوحة قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]، قرأ بفتح الأولى والثانية ابن عامر وعاصم، وقرأ بفتح الأولى وكسر الثانية نافع، وقرأ بكسرهما ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي.

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٣٨)، وجمع الهوامع (١/ ١٣٨).
الشاهد فيه: جواز فتح همزة «إن» وكسرها بعد «إذا» الفجائية.

وروى سيبويه في نحو: أما إنك ذاهب، الكسر على جعل أما استفتاحية بمنزلة ألا والفتح على جعل أما بمعنى حقاً. وإذا وليت أن حقاً فتحت لأنها مؤولة هي وصلتها بمصدر مبتدأ، وحقاً مصدر واقع ظرفاً مخبراً به، ومنه قول الشاعر:

أَحَقًّا أَنْ جِـبِـرْتَنَا اسْتَقْلَوْا

فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ^(١)

تقديره عند سيبويه: أفي حق أن جبرتنا استقلوا، فأما المفتوح بعدها أن كذلك.

قلت: ويحتمل عندي أن يكونوا نصبوا حقاً نصب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بفعله، وأن في موضع رفع بالفاعلية، كأنه قال: أحق حقاً أن جبرتنا استقلوا، وتكون أما مع الفتح للاستفتاح أيضاً، وأن تكون هي وما بعدها مبتدأ وخبر محذوف، كأنه قال: أما معلوم أنك ذاهب.

وقد يقع بين أما وإن يمين، فيجوز أيضاً الفتح على مرادفة أما حقاً، والكسر على مرادفتها ألا ذكر ذلك سيبويه.

وإذا وقعت بعد حتى كسرت إذا كانت حرف ابتداء، لامتناع تقدير مصدر في موضعها نحو قولك: مرض زيد حتى إنه لا يرجي. وإن كانت عاطفة أو جارة لزم الفتح لصحة تقدير مصدر مكانها نحو قولك: عرفت أمورك حتى أنك فاضل، فلك أن تقدر موضع أن مصدراً منصوباً على أن تكون حتى عاطفة، ومجروراً على أن تكون جارة.

وإذا وقعت بعد لا جَرَمَ فالشهور الفتح، وبه قرأ القراء. قال الفراء: لا جرم، كلمة كثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة حقاً، وبذلك فسرها المفسرون، وأصلها من جرمت، أي كسبت. وتقول العرب: لا جرم لآتينك، ولا جرم لقد أحسنت، فتراها بمنزلة اليمين.

(١) البيت من الوافر، وهو للمفضل النكري في الأصمعيات (ص ٢٠٠)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٠٨).

الشاهد فيه: أن «حقاً» مصدر واقع ظرفاً مخبراً به، ولذلك فتحت همزة «أن» بعدها، وتأتي «أما» بمعنى «حقاً» فتفتح همزة «أن» بعدها.

قلت: ولإجرائهم إياها مجرى اليمين، حكى عن بعض العرب كسر إن بعدها. وذكر ابن كيسان في نحو: والله إن زيداً كريم، بلا لام، أن الكوفيين يفتحون ويكسرون والفتح عندهم أكثر. وقال الزجاجي في جملة: وقد أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين، واختاره بعضهم على الكسر، والكسر أجود وأكثر في كلام العرب، والفتح جائز قياساً، كذا قال أبو القاسم.

قلت: قد تقدم قوله: والكسر أجود وأكثر في كلام العرب، وهذه العبارة تقتضي أن يكون الفتح مستعملاً في كلامهم استعمالاً أقل من استعمال الكسر، ثم أشار إلى أن الفتح جائز قياساً، وليس كما قال، فإن الفتح يتوقف على كون المحل مغنياً فيه المصدر عن العامل والمعمول. وجواب القسم ليس كذلك.

والكسر يتوقف على كون المحل محل جملة لا يغنى عنها مفرد، وجواب القسم كذلك، فوجب لأن الواقعة فيه الكسر قياساً، ولذلك اجتمعت القراءة على كسر: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الدخان: ٣] في أول الدخان، و﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ﴾ [الزخرف: ٣] في أول الزخرف، مع عدم اللام، فإن ورد أن بالفتح في جواب قسم حكم بشذوذه، وحمل على إرادة على، وعلى ذلك يحمل قول الراجز^(١):

لَتَقْعُدَنَّ مَقْعَدَ الْقَصَى

مِنِّي ذِي الْقُنُودِ الْمَقْلَى

أَوْ تَحْلِفُنِي بِسِرِّكَ الْمَعْلَى

أَنِّي أَبُو ذِيَالِكَ الصَّبَى

في رواية من رواه بالفتح، كأنه قال: على أني أبو ذِيَالِكَ الصَّبَى.

(١) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه (ص ١٨٨)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٣١).

والشاهد فيه: قوله «أنى» حيث يجوز كسر همزة «إن» وفتحها لكونه واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده، أما الفتح فعلى تأويل «أن» واسمها وخبرها وبمصدر مجرور بحرف جر محذوف، وأما الكسر فعلى اعتبار «إن» واسمها وخبرها جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

فصل

ص: يجوز دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة على اسمها المفعول، وعلى خبرها المؤخر عن الاسم، وعلى معموله مقدماً عليه بعد الاسم، وعلى الفصل المسمى عماداً، وأول جزأى الجملة الاسمية المخبر بها أولى من ثانيهما.

ولا تدخل على حرف نفى إلا فى ندور، ولا تدخل على أداة شرط، ولا فعل ماض متصرف خال من قد، ولا على معموله المتقدم خلافاً للأخفش، وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبراً لإن، ولا على جواب الشرط خلافاً لابن الأنباري، ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر خلافاً للكسائي، وقد يليها حرف التنفيس خلافاً للكوفيين، وأجازوا دخولها بعد لكن، ولا حجة فيما أوردوه لشذوذه، وإمكان الزيادة كما زيدت مع الخبر مجرداً، أو معمولاً لأمسى أو زال أو رأى أو أن أو ما، وربما زيدت بعد إن قبل الخبر المؤكد بها، وقبل همزتها مبدلة هاء مع تأكيد الخبر أو تجريده.

فإن صحبت بعد إن نون توكيد أو ماضياً متصرفاً عارياً من قد نوى قسم وامتنع الكسر.

لام الابتداء هى المصاحبة للمبتدأ توكيداً، نحو: لزيد منطلق، وهى غير المصاحبة لجواب القسم لدخولها على المقسم به فى نحو: لعمرك، وليمن الله، والمقسم به لا يكون جواب قسم. ولاستغنائها عن نون التوكيد فى نحو: ﴿وَأَنَّ رَبَّكَ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [النحل: ١٢٤]، والمصاحبة لجواب القسم لا تستغنى فى مثل: ليحكم، عن نون التوكيد إلا قليلاً.

ولما كان مصحوب اللام فى الأصل المبتدأ، وكان معنى الابتداء باقياً مع دخول إن اختصت بدخولها معها لذلك، ولتساويهما فى التوكيد، وحسن اجتماع توكيدين بحرfin كما حسن اجتماعهما باسمين فى نحو: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]، وموضعها فى الأصل قبل إن؛ لأنها تعلق أفعال القلوب، وهى أقوى

عملاً من إن، فلو أخرت ولم ينو تقديمها لعلقت إن، وإلا لزم ترجيحها على أفعال القلوب. وأزيلت لفظاً عن موضعها الأصلي، فأولوها إنّ مجعولاً همزتها هاء.

ولكون اللام في الأصل للمبتدأ قدم اتصالها به عن اتصالها بغيره، وبينت أن ذلك مشروط بفصل الاسم من إن، ولا فرق بين الفصل بالخبر نحو: إن عندك لزيداً، وبين الفصل بمعمول الخبر نحو: إن فيك لزيداً راغب.

ولم أقيد تأخير الخبر بقرب ليعلم أن بعده لا يضر، كقول الشاعر:

وإني على أن قد تجشمت هجرها

لِمَا ضَمَتْنِي أَمْ سَخَّرَ لَضَامِن

وكقول الآخر:

وإن امرأ أُمسى ودون حبيبهِ

سواسٍ فَوادى الرِسِّ فَالْهَمِيَانِ

لَمُعْتَرِفٍ بِالنَّأْيِ بَعْدَ اقْتِرَابِهِ

وَمَعْدُورَةٍ عَيْنَاهُ بِالْهَمَلَانِ

فلو كان الخبر منفياً لم يجز اتصالها به؛ لأن أكثر النفي بما أوله لام، فكره دخول لام على لام، ثم جرى النفي على ستن واحد، فلم يؤكد بلام خبر منفى إلا في نادر من الكلام، كقول الشاعر:

وَأَعْلَمُ أَنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكاً

لَلْأُمْتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءٌ^(١)

أنشده أبو الفتح بن جنى في المحتسب. وقيدت دخولها على الخبر بكونه مؤخراً عن الاسم تنبيهاً على امتناع: إن لعندك زيداً، وإن غداً لعندنا زيداً. وقيدت دخولها على

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي جزام العكلى في خزانة الأدب (١٠ / ٣٣٠، ٣٣١)، وجمع الهوامع (١ / ١٤٠).

والشاهد فيه قوله: «للا» حيث أدخل اللام على حرف النفي، وهذا شاذ.

معمول الخبر بكونه مؤخرًا عن الاسم مقدمًا عن الخبر؛ لأن المعمول كجزء من العامل، فإذا قدم كان كالجزة الأولى، وإذا أخر كان كالجزة الآخر، فلذلك جاز: إن زيدًا لطعامك أكل، وامتنع: إن زيدًا أكل لطعامك. ومثال: إن زيدًا لطعامك أكل، قول الشاعر:

إن امرأ خصني عندك مودته

على التناثي لعندي غير مكفور^(١)

ومن مواضع هذه اللام الفصل المسمى عمادًا، كقول الله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، وجاز أن تدخل عليه؛ لأنه مقول للخبر، برفعه توهم السامع كون الخبر تابعًا، فنزل منزلة الجزة الأولى من الخبر، فحسن دخولها عليه لذلك.

وإذا كان الخبر المؤكد بها جملة اسمية، فمحل اللام منها صدرها، كقول الشاعر:

إن الكريم لمن يرجوه ذو جودة

وإن تعمذر إسمار وتنبول^(٢)

وهذا هو القياس؛ لأن صدر الجملة الاسمية كصدر الجملة الفعلية، ومحل اللام في الجملة الفعلية صدرها، فكذا من الجملة الاسمية، وقد شذ دخولها على ثاني جزأ الجملة الاسمية في قوله:

فإنك من حاربتك لحارب

شقي ومن سالتك لسعيد^(٣)

(١) البيت من البسيط، وهو لأبي زيد الطائي في الدرر (٢/ ١٨٣)، (٥/ ١٨)، ومغنى اللبيب (٢/ ٦٧٦).

والشاهد فيه: إلغاء الظرف «عندي» مع دخول لام التأكيد عليه، وجعل «غير مكفور» الخبر.

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٣٥٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٤٢).

الشاهد فيه قوله: «إن الكريم لمن يرجوه ذو جودة» حيث وقعت الجملة الاسمية المقترنة بلام التوكيد، وهي قوله: لمن يرجوه «ذو جودة» خبراً لـ «إن»، وهذا جائز.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي وعزة عمرو بن عبد الله في المقاصد النحوية (٢/ ٢٤٥).

والشاهد فيه قوله: «لمحارب» وقوله: «السعيد» حيث دخلت لام التأكيد على خبر «إن» والأصل دخولها على المبتدأ.

ومثله:

إِن الْأَلَى وَصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ فِيهِمْ

هَذَا اعْتَصِم تَلَقَّ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولًا^(١)

والى مثل هذا أشرت بقولى: وأول جزأى الجملة الاسمية المخبر بها أولى من ثانيهما.

وأشرت بقولى: وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبراً لأنّ إلى ما فى بعض نسخ البخارى من قول أم حبيبة رضي الله عنها: إني كنت عن هذا لغنية.

ثم بينت أن الخبر إذا كان جملة شرطية لم تدخل عليه اللام لا فى صدره ولا فى عجزه، ونهت على أن أبا بكر الأنبارى أجاز دخولها على جواب الشرط، والمانع من دخولها على أداة الشرط خوف التباسها بالموطئة للقسم، فإنها تصحب أداة الشرط كثيراً، نحو: ﴿لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الاعراف: ١٤٩]، فلو لحقت لام الابتداء أداة الشرط لذهب الوهم إلى أنها الموطئة، وحق المؤكد ألا يلبس بغير مؤكد. ولما كان الجواب غير صالح للموطئة أجاز ابن الأنبارى أن تلحقه لام الابتداء، إلا أن ذلك غير مستعمل، فالأجود ألا يحكم بجوازه.

ولا تدخل هذه اللام على فعل ماضٍ إلا إن كان مقروئاً بقد، أو كان غير متصرف، وذلك لأنها فى الأصل للاسم، فدخلت على الفعل المضارع لشبهه به، ولم تدخل على الماضى لعدم الشبه، فإن قرن بقد قربته من الحال فأشبه المضارع، فجاز أن تلحقه نحو: إنك لقد قمت.

وإن كان الماضى غير متصرف كنعم جاز أن تلحقه؛ لأنه يفيد الإنشاء، والإنشاء يستلزم الحضور، فيحصل بذلك شبه المضارع، فجاز أن يقال: إن زيداً لنعم الرجل.

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة فى شرح الأشموني (٢/ ٤٤٣).

والشاهد فيه قوله: «هذا» يريد: يا هذا، فحذف حرف النداء.

وأجاز الأخفش دخول هذه اللام على معمول الفعل الماضي مقدماً عليه نحو: إن زيدا لطعامك أكل، ومنع ذلك أولى؛ لأن دخول اللام على معمول الخبر فرع دخولها على الخبر، فلو دخلت على معموله مع أنها لا تدخل عليه بنفسه لزم ترجيح الفرع على الأصل.

وحكى ابن كيسان عن الكسائي: إن كل ثوب لو ثمنه.

وأجاز البصريون: إن زيدا لسوف يقوم، ولم يجزه الكوفيون، ولا مانع من ذلك فجوازه أولى.

وأجاز الكوفيون دخول هذه اللام بعد لكن اعتباراً ببقاء معنى الابتداء معها، كما بقى مع إن، واحتجوا بقول بعض العرب:

ولكنني من حُبِّها لَعَمِيْدُ^(١)

ولا حجة لهم في ذلك، أما الأولى فلأن اللام لم تدخل بعد إن لبقاء معنى الابتداء فحسب، بل لأنها مثلها في التوكيد، ولكن بخلاف ذلك. ولأن معنى الابتداء مع لكن لم يبق بقاءه مع إن؛ لأن الكلام الذي فيه إن غير مفتقر إلى شيء قبله، بخلاف الذي فيه لكن فإنه مفتقر إلى الكلام قبله. فأشبهت أن المفتوحة المجمع على امتناع دخول اللام بعدها، وأما:

ولكنني من حُبِّها لَعَمِيْدُ^(٢)

فلا حجة فيه لشذوذه، إذ لا يعلم له تسمية، ولا قائل، ولا راو عدل يقول: سمعت ممن يوثق بعربيته، والاستدلال بما هو هكذا في غاية من الضعف. ولو صح

(١) هذا عجز بيت من الطويل وصدره:

يَلُمُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤ / ٣٨).

والشاهد فيه: دخول اللام على خبر «لكن» عند الكوفيين.

(٢) تقدم تخريجه.

إسناده إلى من يوثق يعربيته لوجه، فجعل أصله: ولكن إنسى، ثم حذفت همزة إن ونون لكن، وجيء باللام في الخبر لأنه خبر إن، أو حمل على أن لامة زائدة كما زيدت في الخبر قبل انتساخ الابتداء كقول الراجز:

أَمْ الْحَلِيسَ لِمَجْزُوزٍ شَهْرَبَهْ

ترضى من اللحم بعظم الرقبه^(١)

وكما زادها الشاعر بعد أمسى فى قوله:

مَرَوْا عَجَالِي فَقَالُوا كَيْفَ سَيَدُكُمْ

فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا أَمْسَى لِمَجْهُودَا^(٢)

وكما زادها الآخر بعد ما زلت فى قوله:

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا

لِكَالِهَاتِمِ الْمُقْنَصَى بِكُلِّ مَرَادٍ^(٣)

وكما زادها الآخر بعد رأى فى قوله:

رَأَوْكَ لَفَى ضَرَاءَ أَغْيَتِ فَشَبَتُوا

بِكَفِّكَ أَسْبَابَ الْمُنَى وَالْمَارَبِ

وربما زيدت بعد أن المفتوحة كقراءة بعضهم: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠].

(١) الرجز لرؤية فى ملحق ديوانه (ص ١٧٠)، وشرح التصريح (١/ ١٧٤).

الشاهد: «لمجوز» حيث جاء ما ظاهره تأخير الخبر المقترن بلام الابتداء، ولهذا ذهب العلماء إلى أن اللام ليست لام الابتداء ولكنها زائدة.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص ٤٢٩)، وجواهر الأدب (ص ٨٧).

والشاهد فيه قوله: «لمجهدا» حيث دخلت اللام فى خبر «عسى» شذوذاً.

(٣) البيت من الطويل وهو لكثير عزة فى ديوانه (ص ٤٤٣)، ومعنى الليب (١/ ٢٣٣).

والشاهد فيه قوله: «لكالهاتم» حيث أدخل اللام فى خبر «ما زال» شذوذاً، ويروى «مذاد» مكان «مراد».

وربما زيدت في الخبر بعد ما النافية، كقول الشاعر:

أَمْسَى أَبَانٌ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ

وَمَا أَبَانٌ لِمَنْ أَعْلَاجُ سُودَانَ^(١)

وأحسن ما زيدت في خبر المبتدأ المعطوف بعد إن المؤكّد خبرها بها، كقول الشاعر:

إن الخلافة بعدهم للذميمة

وخلائف ظُفُفٌ لِمَا أَحْقَرُ^(٢)

وفيما قدم من معمول خبر إن المؤكّد بها في قول الشاعر:

إِنِّي لَعِنْدُ أَذَى الْمَوْلَى لَذُو حَنْقٍ

يُخْشَى وَحِلْمِي إِنْ أُوذِيتُ مُعْتَادُ^(٣)

وحكى الفراء أن أبا الجراح سُمِعَ يقول: إني لبحمد الله لصالح، فعلم أن هذا جائز في الاختيار، غير مختص بالاضطرار.

وذكر السيرافي أن المبرد كان لا يرى تكرار اللام، وأن الزجاج أجاز ذلك، واختار السيرافي قول المبرد، وليس بمختار، للشواهد المذكورة.

ومثال التنبيه بها على موضعها الأصلي مع تأكيد الخبر قول الشاعر:

لِهِنَّكَ مِنْ عَبَسِيَّةٍ لَوْ سِيَمَةٌ

على هَنَواتٍ كاذِبٍ مِنْ يَقُولِهَـا^(٤)

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٨٨)، والدرر (٢/ ١٨٩).

والشاهد فيه قوله: «وما أبان لمن أعلاج سودان» حيث زاد اللام في خبر «ما» النافية.

(٢) البيت من الكامل وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٣٥٨).

والشاهد فيه قوله: «للذميمة» وقوله «لِمَا» حيث اتصلت لام التوكيد بخبر «إن».

(٣) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٢٨).

والشاهد فيه: «لَعِنْدُ» حيث دخلت اللام على معمول الخبر لتوسطه بين الناسخ واسمه.

(٤) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الإنصاف (١/ ٢٠٩).

والشاهد فيه: «لِهِنَّكَ» يريد: لِإِنَّكَ، فأبدل الهمزة «هاء» على لغة بعض العرب.

ومثال ذلك مع تجرد الخبر قول الشاعر:

أَلَا يَا سَنَا بَرِّقْ عَلَى قُلُلِ الْحِصَمَى

لَهَيْكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَى كَسْرِ رِيمٍ

وإن وقع موقع خبر إن نحو: كَسَفَعَلْنَ، أو نحو: لَفَعَلْ، على أن هناك قسمًا منويا فحت الهمزة. قال ابن السراج: تقول: قد علمت أن زيدًا ليقومَنَّ، وأن زيدًا لقام. فلا تكسر إن كما تكسرهما في: أشهد إن محمدًا لرسول الله، وأعلم إن بكرًا ليعلم.

وقد تقدم في أول كتابي هذا أن لام الابتداء لا تختص بالحال، وإنما الأكثر كون مصحوبها حالًا، وليس ذلك من أجل اللام، بل من أجل أن الجملة المجردة من دليل مضى واستقبال أكثر ما يكون مضمونها مرادًا به الحال. ومن ورودها مع ما يراد به الاستقبال قول الشاعر:

وَإِنِّي لِأَخْمَى الْأَنْفَ مِنْ دُونِ ذِمَّتِي

إِذَا الدَّنَسُ الْوَاهِي الْأَمَانَةَ أَهْمَدَا

فأعمل أحمى في إذا، وهو مستقبل المعنى.

فصل

ص: ترادف إن نعم فلا إعمال، وتخفف فيطل الاختصاص، ويغلب الإهمال، وتلزم اللام بعدها فارقةً إن خيف لبس بإن النافية، ولم يكن بعدها نفى، وليست غير الابتدائية خلًا لأبي علي، ولا يليها غالبًا من الأفعال إلا ماضٍ ناسخٌ للابتداء، ويقاس على نحو: إن قتلنا مسلمًا وفاقًا للكوفيين والأخفش، ولا تعمل عندهم ولا تؤكد بل تفيد النفي، واللام للإيجاب.

وموقع لكن بين متنافيين بوجه ما، ويمنع إعمالها مخففة خلًا ليونس والأخفش.

وتلى «ما» ليت فتعمل وتهمل، وقل الإعمال في إنما، وعُد سماعه في كأنما ولعلما ولكنما، والقياس سائغ.

ش: أنكر بعض العلماء كون إن بمعنى نعم، وزعم أن إن في قوله:

بَكَرَ الْعَمَـوَاذِلُ فِي الصَّـبِّـو

ح يَلْمُنَنِي وَالْوُـمُـهْنُـه

وَيَقُلْنَ شَيْبَ قَدِ عَمَلَا

ك وقد كبرت فقلت إنه^(١)

مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر، وجعل الهاء اسمها، والخبر محذوفًا، كأنه قال: إن الذي ذكرتن واقع كما وصفتن، فحذف الخبر للعلم به، واقتصر على الاسم. والذي زعم هذا القائل ممكن في البيت المذكور، فلو لم يوجد شاهد غيره لرجح قوله، ولكن الشواهد على كون إن بمعنى نعم مؤيدها ظاهر، ودافعها مكابر،

(١) البيتان من مجزوء الكامل، وهما لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه (ص ٦٦).
والشاهد في البيت الأول: «وَأَلُوْ مَهْنَةٌ» حيث الحق هاء السكن بالكلمة لبيان الحركة وكراهية اجتماع الساكنين.

فلزم الانقياد إليها، والاعتماد عليها، فمنها قول عبد الله بن الزبير رضي الله عنه، لابن الزبير الأسدي لما قال له: لَعَنَ اللَّهُ ناقة حملتني إليك: إِنَّ وراكبها. أراد: نعم، ولعن راكبها. ومنها قول حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه:

يقولون أعمى قلتُ إنَّ وربما

أكون وإنِّي من فتى لبصير

ومنها ما أنشده أحمد بن يحيى من قول الشاعر:

ليت شعري هل للمحب شفاء

من جَوَى حُبِّهن إن اللقاء

ومنها قول بعض الطائيين:

قالوا أَخِفْتُ فَقُلْتُ إِنَّ وَخِيفَتِي

مَا إِنَّ تَزَالُ مَنُوطَةً بِرَجَاءٍ^(١)

ونبهت في هذا الباب على ورود إن بمعنى نعم ليعمل بها فتعامل بما تعامل نعم من عدم الاختصاص، وعدم الإعمال، وجواز الوقف عليها.

ومذهب البصريين أن «إن» تخفف فيقال فيها إن، فيبطل اختصاصها بالاسم، ويجوز عندهم إعمالها إذا وليها اسم، وعلى ذلك يحملون قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَنُؤْفِقُهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١١]، في رواية نافع وابن كثير، وإعمالها أكثر، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٢٢]، و﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥]، و﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]، ومذهبهم أن اللام التي بعد إن هذه هي التي كانت مع التشديد، إلا أنها مع التخفيف والإهمال تلزم فارقة بين المخففة والنافية، ولا تلزم مع الإعمال لعدم الالتباس،

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في خزنة الأدب (١١ / ٢١٥).

والشاهد فيه: «إن» حيث وقعت «إن» حرف جواب، بمعنى نعم، وحُذِفَ الكلام بعدها، والتقدير إنَّ أَخِفْتُ.

وكذلك لا تلزم مع الإهمال في موضع لا يصلح للنفي، كقول النبي ﷺ: «وايم الله لقد كان خليفا للإمارة، وإن كان من أحب الناس إلي»^(١)، وكقول معاوية في كعب الأبحار: «إن كان من أصدق هؤلاء»، أخرجه البخاري، ومثله ما حكى ابن جني في المحتسب من قراءة أبي رجاء: «وإن كل ذلك لَمَّا متاع الحياة الدنيا»، بكسر اللام وتخفيف الميم، على معنى: وإن كل ذلك للذي هو متاع الحياة الدنيا. ومثل ذلك قول الطرماح:

أنا ابنُ أبة الضَّئيمِ من آلِ مالك
وإنَّ مالكَ كانت كرامَ المعادن^(٢)

وقول الآخر:

إنَّ وَجَدْتُ الكَريمَ يَمْنَعُ أَحْيَا
نا وما إنَّ بذا يُعَدُّ بِخَيْلا

ويلزم ترك اللام إن أمن اللبس، وكان في الموضع اللاتق بها نفى، كقول الشاعر:

أما إنَّ علِمْتُ اللهُ ليس بغافل

فهان اصطباري إنَّ بليت بظالم

ومذهب الكوفيين أنَّ إنَّ المشار إليها لا عمل لها، ولا هي مخففة من إنَّ، بل هي النافية، واللام بعدها بمعنى إلا، ويجعلون النصب في: ﴿وَإِنْ كَلَّا﴾ [عود: ١١١]، بفعل يفسره ليوفينهم، أو بليوفينهم نفسه، وبه قال الفراء، وكلا القولين محكوم على أصولهم بمنعه في هذا المحل، أو بضعفه؛ لأنهم يوافقون في أن ما بعد إلا لا يعمل

(١) صحيح. أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ٤٢٥)، ح (١٢٣٣).

(٢) البيت من الطويل وهو للطرماح في ديوانه (ص ٥١٢)، والدرر (٢/ ١٩٣).

والشاهد فيه قوله: «وإن مالكَ كانت كرام المعادن» حيث خفف «إنَّ» المؤكدة وأهملها، فلم ينصب بها الاسم، ويرفع الخبر، ولم يدخل اللام في خبرها لتكون فارقة بينها وبين «إنَّ» النافية.

فيما قبلها، ولا يفسر عاملاً فيما قبلها، ولذلك قال الفراء في كتاب المعاني: وأما الذين خففوا إن فإنهم نصبوا «كلاً» بليوئيته، وهو وجه لا أشتهيه؛ لأن اللام لا يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله، فلو رفعت «كلاً» لصلح ذلك كما يصلح: إن زيد لقائم.

ولا يصلح أن تقول: إن زيداً لأضرب؛ لأن تأويله بقولك: ما زيداً إلا أضرب، وهذا خطأ في اللام وإلا فهذا نصه. فقد أقر بأن حمل القراءة على جعل إن نافية واللام بمعنى إلا خطأ، ولا شك في صحة القراءة، فإنها قراءة المدنيين والمكيين، ولا توجيه لها إلا توجيه البصريين، وتوجيه الكوفيين خطأ بشهادة الفراء، فلم يبق إلا توجيه البصريين، فتعين الحكم بصحته. ويؤيد ما ذهب إليه البصريون قول سيبويه: وحدثننا من نثق به أنه سمع من يقول: «إن عمراً لمنطلق»، وهذا نص لا احتمال فيه.

وقال الأخفش: زعموا أن بعضهم يقول: إن زيداً لمنطلق، وهى مثل: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]، يقرأ بالنصب والرفع، وأما قولهم: إن اللام بمعنى إلا فدعوى لا دليل عليها، ولو كانت بمعنى إلا لكان استعمالها بعد غير إن من حروف النفي أولى؛ لأنها أنص على النفي من إن، فكان يقال: لم يقم لزيد، ولن يقعد لعمر، بمعنى لم يقم إلا زيد، ولن يقعد إلا عمرو، وفي عدم ذلك دليل على أن اللام لم يقصد بها إيجاب، وإنما قصد بها التوكيد، كما قصد مع التشديد.

وزعم أبو علي الفارسي أن اللام التي بعد المخففة غير التي بعد المشددة، واستدل بأن ما بعد هذه ينتصب بما قبلها من الأفعال نحو: ﴿وَأِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾ [الأنعام: ١٥٦]، ﴿وَأِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الاعراف: ١٠٢]، وكقول امرأة الزبير رضي الله عنه:

شَلَّتْ بِمَيْتِكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا^(١)

(١) هذا صدر بيت من الكامل وعجزه:

وهو لعاتكة بنت زيد في الأغاني (١٨ / ١١).

والشاهد: «إن قتلت لمسلماً» حيث دلى «إن» المخففة مع الثقيلة فعل ماضٍ غير ناسخ وهو «قتلت» وهذا شاذ.

وما بعد تلك لا يتصب بما قبلها، لو قلت: إنك قتلت مسلماً، لم يجز، فعلم بهذا أن التي بعد المخففة غير التي بعد المشددة. هذا حاصل قول أبي على في البغداديات، وهو مخالف لقول أبي الحسن الأخفش في كتاب المسائل الكبير، فإنه نص فيه على أن اللام الواقعة بعد المخففة هي الواقعة بعد المشددة، وهو الصحيح عندى، والجواب عن شبهة أبي على أن يقال: إنما جاز أن يكون مصحوب ما بعد المخففة معمولاً لما قبلها من الأفعال؛ لأن الفعل بعد المخففة في موضع الخبر الذى كان يلى المشددة، فكان لما بعده ما كان لما بعد تاليها؛ لأن من قال: إن قتلت مسلماً، بمنزلة من قال: إن قتيلك لمسلم. وإن شئت أن تقول: لما بطل عمل إن بالتخفيف، وقصد بقاؤها توكيداً على وجه لا لبس فيه استحقت ما يميزها من النافية، فكان الأولى بذلك اللام التي كانت تصحب حال التشديد، فسلك بها مع التخفيف ما كان لها مع التشديد، من التأخر فى اللفظ، والتقدم فى النية، فلم يمنع إعمال ما قبلها فيما بعدها، كما لم يمنع مع التشديد؛ لأن النية بها التقديم، وبما تقدم عليها التأخير.

وإذا أولت العرب إن المخففة فعلاً لم يكن فى الغالب إلا فعلاً ماضياً من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، نحو قوله تعالى: ﴿وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله﴾ [البقرة: ١٤٨]، و﴿إن كدت لتردين﴾ [الصفات: ٥٦]، و﴿وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين﴾ [الاعراف: ١٠٢]، وذلك أنها كانت قبل التخفيف مختصة بالمبتدأ والخبر، فلما خففت، وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل، وكان الفعل من الأفعال المشاركة لها فى الدخول على المبتدأ والخبر، كى لا تفارق محلها بالكلية، ولا يكون ذلك الفعل غالباً إلا بلفظ الماضى، فإن كان مضارعاً حفظ، كقوله تعالى: ﴿وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم﴾ [القلم: ٥١]، وكقراءة أبى بن كعب: ﴿وإني لأظنك يا فرعون مبوراً﴾ [الإسراء: ١٠٢].

وكذا إن وليها فعل من غير الأفعال المختصة بالمبتدأ والخبر، كقراءة ابن مسعود رضي الله عنه: «قال إن ليثم لقليلاً»، ذكرها الأخفش فى المعانى، وكقول امرأة: والذى يحلف به إن جاء لحاطباً، تعنى النبى . وكقول بعض العرب: إن يزيناك لنفسك، وإن يشيناك ليه. وكقول امرأة الزبير رضي الله عنه:

تَكَلُّكَ أُمُّكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا

حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ التَّعَمُّدِ^(١)

ويروى: هبلك أمك. وأجاز الأخفش أن يقال: إنَّ قعد لانا، وإن كان صالحاً لزيد، وإن ضرب زيد لعمرأ، وإنَّ ظننت عمرأ لصالحاً، صرح بذلك كله في كتاب المسائل، ويقول أقول، لصحة الشواهد على ذلك نظماً ونثراً.

وموقع لكنَّ بين كلامين متنافيين بوجه ما، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢]، وكقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشَلْتُمْ وَتَتَّعِظُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ [الأنفال: ٤٣].

ولضعفها بمباعدة لفظها لفظ الفعل، لم يسمع من العرب إعمالها مع التخفيف، وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على ما خفف من إنَّ وأنَّ وكانَّ، ورأيها في ذلك ضعيف.

وتتصل ما الزائدة بليت فيجوز حيثُذ إعمالها وإعمالها بإجماع، وشاهد الوجهين قول النابغة:

أَلَا لَيْتَ مَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا

إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصِفُهُ فَقَدْ^(٢)

قال ابن برهان مشيراً إلى هذا البيت: الجميع روه عن العرب بالإلغاء والإعمال. قلت: من رفع جعل ما كافة ليت كما كفت إنَّ ما الحجازية، ومن نصب جعلها زائدة غير معتد بها، كما لم يعتد بها بين حرف الجر والمجرور به في نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، و﴿فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من البسيط وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٢٤).

والشاهد فيه: جواز إعمال «ليت» التي اتصلت بها «ما» وعدم إعمالها.

وأجاز سيويه كون ليت فى بيت النابعة عاملة على رواية الرفع، وذلك بأن تجعل ما موصولة أو نكرة موصوفة، والتقدير: ليت ما هو هذا الحمام لنا، فما اسم ليت، وهو مبتدأ محذوف، وخبره هذا، والجملة صلة ما أو صفتها، فليت بهذا التوجيه عاملة فى الروایتين، وهى حقيقة بذلك؛ لأن اتصال ما بها لم يزل اختصاصها بالأسماء بخلاف أخواتها، فإن اتصال ما بها أزال اختصاصها بالأسماء، فاستحقت ليتما بقاء العمل دون إنما وكأنما ولكنما ولعلما، وهذا هو مذهب سيويه.

وأجرى ابن السراج غير ليتهما مجراها قياساً. وذكر ابن برهان أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب: إنما زيداً قائم، فأعمل مع زيادة ما، وعزا مثل ذلك إلى الكسائى عن العرب، وهذا النقل الذى ذكره ابن برهان، رحمه الله، يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياساً، وإن لم يثبت سماع فى إعمال جميعها. وبقوله أقول فى هذه المسألة، ومن أجل ذلك قلت: القياس سائغ.

فصل

لنأوّل أنّ ومعمولها بمصدر، قد تقع اسماً لعوامل هذا الباب مفصلاً بالخبر وقد تتصل بليت سادة مسد معمولها، ويمنع ذلك في لعلّ خلافاً للأخفش.

ويخفف أن فينوى فيها اسماً لا يبرّر إلا اضطراراً، والخبر جملة اسمية مجردة أو مصدرة بلا، أو بأداة شرط، أو برب، أو بفعل يقترب غالباً إن تصرف ولم يكن دعاء بقد، أو بلو، أو بحرف تنفيس، أو نفى. وتخفف كأن فتعمل في اسم كاسم أن المقدّر، والخبر جملة اسمية، أو فعلية مبدوءة بلم، أو قد، أو مفرد. وقد يبرز اسمها في الشعر.

ويقال: أما إن جزاك الله خيراً، وربما قيل: أن جزاك الله عنه، والأصل: أنه.

وقد يقال في لعلّ: علّ، ولعنّ، وعنّ، ولأنّ، وأنّ، ورعنّ، ورغنّ، ولغنّ، ولعلّت، وقد يقع خبرها «أن يفعل»، بعد اسم عين حملاً على عسى. والجذر بلعل ثابتة الأول أو محذوفته، مفتوحة الآخر أو مكسورته لغة عقيلية.

قد أشير في باب الابتداء إلى أن من المبتدآت الواجب تقدم أخبارها أن وصلتها، نحو: عندي أنك فاضل، وقد تدخل عليها إنّ أو إحدى أخواتها، فيلزم الفصل بالخبر، نحو: إنّ عندي أنك فاضل، وكان في نفسي أنى سائل، وقد تدخل ليت بلا فصل، كقول الشاعر:

فبِالْيَتِ أَنْ الظَّاعِنِينَ تَلْفُتُوا

فَيُعْلَمُ مَا بِي مِنْ جَوَى وَعَرَامٍ^(١)

فسدت أنّ وصلتها مسد جزأى الإسناد بعد ليت، كما سدت مسدهما في باب ظن، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦]، وكما سدت مسدهما على نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا﴾ [البقرة: ١٠٣]، فإن مذهب

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الجنى الداني (٤٠٨).

والشاهد فيه قوله: «فباليّت أن الظاعنين تلفتوا» حيث سدت «أنّ» ومعمولها مسد اسم «ليت» وخبرها، وقيل: بل مسد الاسم فقط، والخبر محذوف.

سيبويه في الواقعة بعد لو أنها مرفوعة بالابتداء، سادة بصلتها مسد الجزأين، واختصت أن بهذا بعد لو، كم اختصت غدوة بالنصب بعد لدن. ورأى سيبويه هذا أسهل من إضمار ثبت بعد لو رافعا لأن، وما ذهب إليه هو الصحيح، فإن إضمار فعل دون مفسر ولا عوض لا نظير له، بخلاف جعل أن بصلتها سادة مسد جزأى الإسناد بعد ليت وظن، فلم يكن بدعا.

لم لا يكون المفسر لثبت المضمر ما تقتضيه أن من معنى الثبوت؟ فالجواب أن يقال: لا نسلم اقتضاء أن لثبوت، ولو سلمنا اقتضاءها لثبوت، لم يساو اقتضاء لفظ الثبوت لمعناه، ولو وقع لفظ الثبوت بعد «لو» لم يغن عن مفسر فعل يرفعه، فالأستغنى عنه بأن أحق وأولى.

ونظير جعل أن بعد لو مبتدأ مستغنيا عن خبر، ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب: لحق أنه ذاهب، بالإضافة إلى أن. قال سيبويه: كأنه قال: ليقين ذاك أمرك، فأمرك خبر هذا الكلام؛ لأنه إذا أضاف لم يكن بد لقولك: «لحق ذاك»، من خبر، هذا نص سيبويه.

وأجاز الأخفش أن تعامل لعل معاملة ليت في الدخول على أن بلا فاصل، فيقال: لعل أن الله يرحمنا، ورأيه في هذا ضعيف؛ لأن مقتضى الدليل ألا يكتفى بأن وصلتها إلا حيث يكتفى بمصدر صريح والمصدر الصريح لا يكتفى به بعد ليت، فحق أن وصلتها ألا يكتفى بها بعدها، لكن سمع، فقبل في هذه المسألة مع مخالفته الأصل، فلا يزداد عليه دون سماع.

وتخفف أن فلا تلغى كما تلغى إن المخففة، إلا أن اسمها لا يلفظ به في الضرورة كقول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمَرْمِلُونَ
إِذَا غَبَرَ أَتَقُّ وَهَبَتْ شِمَالاً^(١)

(١) البتان من المتقارب وهما لكعب بن زهير في الأزهية (ص ٦٢).
والشاهد في البيت الأول: «شمالا» حيث نُصِبَ على الظرفية لأن المراد هبوب الريح في الشمال.

بِأَنَّكَ رَبِّيعٌ وَفَئِثٌ مَّرِيعٌ
وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثُّمَالَا

ولا يكون غير الملفوظ به إلا ضميراً، ولا يلزم كونه ضمير الشأن كما رعم بعضهم، بل إذا أمكن عوده على حاضر أو غائب معلوم فهو أولى، ولذلك قال سييويه حين مثل بقوله تعالى: ﴿أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ۖ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ [الصافات: ١٠٤ - ١٠٥]، كأنه قال عز وجل: أنك قد صدقت الرؤيا. ذكر ذلك في باب ما تكون أن بمنزلة أى. وقال في الباب الذى بعده: وتقول: كتبت إليه أن لا تقل ذلك، وأن لا تقول ذلك، وأن لا تقول ذلك، فأما الجزم فعلى الأمر، عبر عن النهى. وأما النصب فعلى قولك: لتلا، وأما الرفع فعلى: لأنك لا تقول ذلك، أو بأنك لا تقول ذلك، تخبره بأن ذلك قد رفع من أمره، هذا نصه.

ولا يكون الخبر بعد الاسم المنوى إلا جملة مصدرة بمبتدأ نحو: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، أو بخبر كقول الأعشى:

فِي فِتْنَةٍ كَسَيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عِلْمُوا
أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَتَمَلُّ^(١)

أو بحرف نفى كقول تعالى: ﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [هود: ١٤]، أو باداة شرط نحو:

فَعَلِمْتُ أَنْ مِنْ تَثَقَّفُوهُ فَإِنَّهُ
جَزْرٌ لِحَامَةٍ وَفَرَخٌ عُقَابٍ

= وفي البيت الثانى قوله «بأنك ربيع»، و«أَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثُّمَالَا» حيث خففت «أَنْ» في الموضعين وجاء اسمها ضميراً مذكراً في الكلام.

(١) البيت من البسيط وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٠٩)، وجمع الهوامع (١/ ١٤٢). والشاهد فيه: «إِنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَخْفَى» حيث أضمر اسم «أَنْ» المخففة.

أو يرب نحو قول الآخر:

تَيَقَّنْتُ أَنَّ رَبَّ أَمْرِي خَيْلَ خَائِنَا

أَمِينٌ وَخَوَانٌ يُخَالِ أَمِينَا^(١)

أو بفعل مباشر إن كان دعاء نحو: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٤٩]،
أو غير متصرف كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾
[الاعراف: ١٨٥].

فإن كان الفعل متصرفاً ولم يكن دعاء وُفِيَ مباشرة أن في الغالب بقد، كقوله
تعالى: ﴿وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَّقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣]، وكقول الشاعر:

ألم تعلمي أن قد تجشمت في الهوى

من أجلك أمراً لم يكن يُتَجَشَّمُ

أو بلو كقوله تعالى: ﴿تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ
الْمُهِينِ﴾ [سبا: ١٤]، أو بحرف تنفيس نحو: ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾
[المزمل: ٢٠]، أو بحرف نفى نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]،
و﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ [القيامة: ٣].

وقال سيبويه مشيراً إلى قول الأعشى:

أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَتَمَلُّ^(٢)

ومثل ذلك: «أول ما أقول أن بسم الله»، كأنه قال: بسم الله. وقال سيبويه:
واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول: قد علمت أن تفعل، وقد علمت أن فعل،
حتى تأتى بالسين أو قد أو بنفى؛ لأنهم جعلوا ذلك عوضاً مما حذفوا من أنه،
فكروهوا ترك العوض.

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في خزنة الأدب (٩/ ٥٦٧).

والشاهد فيه قوله: «تَيَقَّنْتُ أَنَّ رَبَّ أَمْرِي..» حيث جاء خبر «أن» المخففة من الثقيلة جملة
مقتربة بـ«رَبِّ». وقيل: الخبر هو «رب» نفسها.

(٢) تقدم تخريجه.

قال شيخنا: ومن شواهد علمت أن فعل قول امرئ القيس:

وَحَدَّثَ بِأَنْ زَالَتْ بِلِيلٍ حُمُولُهُمْ

كَتَخَلَّ مِنَ الْأَعْرَاضِ غَيْرِ مُتَبَقٍّ^(١)

وقال سيبويه: وأما قولهم: «أَمَا أَنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، فإِنَّهُمْ إِنَّمَا أَجَاوَهُ؛ لِأَنَّهُ دَعَاءٌ، وَلَا يَصْلُونَ هَهُنَا إِلَى قَدِّ السِّنِّ، وَلَوْ قُلْتُ: أَمَا أَنْ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ، جَازَ لِأَنَّهُ دَعَاءٌ، قَالَ: وَسَمِعْنَاهُمْ يَقُولُونَ: أَمَا أَنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، شَبَّهُوهُ بِأَنَّهُ. وَأَمَا قَبْلَ أَنْ الْمَخْفَفَةُ الْمَفْتُوحَةُ بِمَعْنَى حَقًّا، كَمَا هِيَ قَبْلَ الْمَشْدُودَةِ، وَهِيَ بِمَعْنَى «أَلَا» قَبْلَ إِنْ الْمَخْفَفَةُ الْمَكْسُورَةُ، هَذَا هُوَ مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

ويجوز عندي أن يكون أما في الوجهين بمعنى ألا، وتكون إِنْ الْمَكْسُورَةُ زَائِدَةً، كَمَا زَادَهَا الشَّاعِرُ فِي قَوْلِهِ:

أَلَا إِنْ سَرَى لَيْلِي فَبِتُّ كَثِيبًا

أَحَاذِرُ أَنْ تَنَآيَ النَّوَى بِنَضُوبِهَا^(٢)

وفي المفتوحة على هذا وجهان:

أحدهما: أن تكون المخففة، وتكون هي وصلتها في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف، كما تقدر في أَنْ الواقعة بعد لو، على مذهب سيبويه، ويكون التقدير: أما من دعائي أَنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، ثُمَّ حَذَفَ الْخَبَرَ لِلْعِلْمِ بِهِ.

(١) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ١٦٨)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٣٩).

والشاهد: «بأن زالت بليل حمولهم كتخل من الأعراض غير متبق» حيث دلى «أن» المخففة من «أن» فعل متصرف غير دعاء بغير فعل.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢١١)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٩). والشاهد فيه قوله: «ألا إن» حيث زيدت «إن» غير الكافة بعد «ألا» الاستفتاحية.

والوجه الثاني: من وجهى الفتح مع كون أما بعنى ألا: أن تكون أن زائدة، كما زيدت بعد لما، وقبل لو، وبعد كاف الجر فى قوله:

كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو^(١)

على رواية الجر، ويجوز أن تكون فى قول الشاعر:

أَلَا أَنْ سَرَى لَيْلَى فَبِتَ^(٢)

مخففة من أن، ويكون الأصل: ألا أنه سرى ليلى، ثم فعل به ما فعل بأما أن جزاك الله خيراً فى قول سيويه.

وقد تباشر أن المخففة فعلاً متصرفاً غير مقصود به الدعاء، وعليه نهت بقولى: «غالباً»، فإن كان ذلك بعد فعل قلبى أو ما معناه فهو أسهل من أن يكون بغير ذلك، فالأول كقول الشاعر:

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا

قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلٍ^(٣)

وأنشد الفراء:

إِنِّى زَعِيمٌ يَا نُؤَيْقَةَ

إِنْ أَمْنَنْتَ مِنَ الرَّزَّاحِ

(١) البيت من الطويل وقامه:

وَيَوْمًا تَوَأْنِينَا بَرَحَهُ فَتَسَمُّ

كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَرَقِ السَّيْمِ

وهو لعلياء بن أرقم فى الأصمعيات (ص ١٥٧).

والشاهد فيه قوله: «كان ظبية» حيث روى برفع ظبية، ونصبها وجراها.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ٣٧٣).

والشاهد: «أن يؤملون» حيث استعمل فيه «أن» المخففة من التثنية، وأعملها فى الاسم الذى هو ضمير الشأن المحذوف.

وَنَجْـوَتٍ مِّنْ عَرْضِ الْمُنُونِ
 مِنَ الْغُرُفِ إِلَى الْغُرُفِ
 أَنْ تَهَـبِطِينَ بِلَادٍ مُّصُونٍ
 يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

والثاني كقراءة بعض القراء: ﴿لَمِنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ومثله قول الشاعر:

يَا صَاحِبِي قَدْتُ نَفْسِي نَفُوسَكُمَا
 وَحَيْثُمَا كَتَمْنَا لَا قَيْتُمَا رَشْدًا^(١)
 أَنْ تَحْمِلَا حَاجَةً لِي خَفَ مَحْمَلُهَا
 تَسْتَوْجِبَانِي عِنْدِي بِهَا وَيَدَا
 أَنْ تَقْرَأَا عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا
 مِنِّي السَّلَامَ وَالْأُتَشْعِرَا أَحَدَا

وأن في هذين الموضعين وأشباههما هي الناصبة للمضارع عند البصريين، وترك إعمالها حملاً على «ما» أختها، وهي عند الكوفيين المخففة، وشذ وقوعها موقع الناصبة، كما شذ وقوع الناصبة موقع المخففة في قول جرير:

نَرْضَى عَنْ اللَّهِ أَنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا
 أَنَّ لَا يُدَانِينَا فِي خَلْقِهِ بِشَرٍّ^(٢)

(١) الأبيات من البسيط وهي بلا نسبة في الأشياء والنظائر (١ / ٣٣٣).

والشاهد في البيت الأخير: «أن تقرأ» حيث لم يعمل «أن» تشبيهاً لها بـ«ما» المصدرية.

(٢) البيت من البسيط وهو لجرير في ديوانه (ص ١ / ١٥٧).

والشاهد فيه: «أن لا يدانينا» حيث نُصِبَ الفعل المضارع بـ«أن» بعد «علم». ويروى «أحد» مكان «بشر».

وقول الكوفيين عندى أولى بالصواب، فإنه لا يلزم منه إهمال ما وجب له الإعمال، ومما يؤيده قول الشاعر:

رَأَيْتَكَ أَحْيَيْتَ النَّدَى بَعْدَ مَوْتِهِ

فعاش الندى من بعد أن هو خامل

فوصل أن بجمله اسمية، وليس قبلها فعل قلبى ولا معناه، وكل موضع هو هكذا فهو لأن الناصبة الفعل، وأن الناصبة الفعل لا توصل بجمله اسمية، فصح وقوع المخففة موقع الناصبة.

وقريب من قوله: أن هو خامل، قول الآخر:

فَلَا تُلْهِكَ الدُّنْيَا عَنِ الدِّينِ وَاعْتَمِلْ

لَاخِرَةَ لَا بُدَّ عَنْ سَتَاصِيرُهَا

أبدل همزة أن عيناً، وحسن وقوع المخففة هنا؛ لأن لا بد تجرى مجرى تيقن.

وتخفف كأن فلا تلغى، بل تعمل عمل أن المخففة، إلا أن خبرها إذا قدر اسمها لا يلزم كونه جملة، بل قد يكون مفرداً، بخلاف خبر أن إذا قدر اسمها، وإن كان جملة جار كونها فعلية مبدوءة بلم كقول تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]، ويقدر كقول الشاعر:

لَا يَهْوُلُنَّكَ اصْطِلَاءُ لَظَى الْحَرِّ

بِ قَمَحْذُورُهَا كَأَن قَدْ أَلَمَّا^(١)

(١) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ٣٧٩)، وسر صناعة الإعراب (ص ٤١٩، ٤٣٠).

والشاهد فيه قوله: «كأن قد أَلَمَّا» حيث استعمل فيه «كأن» المخففة من الثقيلة، وأعملها فى اسم هو ضمير الغيبة المحذوف العائد إلى المحذور، وفى خبر هو جملة الفعل الماضى وفاعله.

وابتدائية كقول الشاعر:

وَوَجْهِهِ مُشْرِقُ النَّخْرِ
كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حُقَّةٌ ^(١)

وشرطية كقول الآخر:

وَيَ كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُعْزِ
جِبٌّ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عِيشَ ^(٢) ضُرٍّ

ومثال إفراد الخبر مع تقدير الاسم قول الشاعر:

وَيَوْمَا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِهِ مُقَسَّمٌ
كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ ^(٣)

أى كأنها ظبية، ويروى بالنصب على حذف الخبر، والتقدير: كأن ظبية عاطية المذكورة، وهذا من عكس التشبيه، ويروى بالجر على زيادة أن شذوذاً.

وفى لعل عشر لغات: لعل، عل، لعن، عن، لأن، أن، رعن، رغن، لغن، لعلت. فالسنة المتقدمة مشهورة، والأربعة الباقية قليلة. وأقلها استعمالاً لعلت. ذكرها أبو على فى التذكرة.

ومن ورود أن بمعنى لعل ما حكاه الخليل من قول بعض العرب: ائت السوق أنك تشتري لنا شيئاً، واستشهد الاخفش على ذلك بقول الراجز:

(١) البيت من الهزج وهو بلا نسبة فى الإنصاف (١/ ١٩٧)، وجمع الهوامع (١/ ١٤٣).

والشاهد فيه: «كأن ثدياه حقان» حيث خفت «كأن» وبطل عملها.

(٢) البيت من الخفيف وهو لزيد بن عمرو بن نفيل فى خزنة الأدب (٦/ ٤٠٤، ٤٠٨، ٤١٠).

والشاهد فيه: مجيء «وى» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب.

(٣) تقدم تخريجه.

قُلْتُ لِشَنِيبَانَ اِدْنُ مِنْ لِقَائِهِ

أَنَا نَغْدَى الْقَوْمِ مِنْ شِوَانِهِ (١)

ومن قراءة غير ابن كثير وأبى عمرو: ﴿أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، بالفتح. وقال امرؤ القيس فى لَان:

عُوجًا عَلَى الطَّلَلِ الْمُحِيلِ لِأَنَّا

نَبْكِي الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ خِذَامٍ (٢)

وقال الفرزدق فى لَعَن:

أَلَسْتُمْ عَائِجِينَ بِنَا لَعْنًا

نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ (٣)

وإذا كان الاسم فى هذا الباب وغيره اسم معنى جاز كون الخبر فعلاً مقروناً بأن كقولك: إنَّ الصَّلاح أن يعصى الهوى، فلو كان الاسم اسم عين امتنع ذلك كما يمتنع فى الابتداء، وقد يُستباح فى لعل حملاً على عسى، ومنه قول النبى ﷺ: «لعلك أن تخلف فيتتفع بك أقوام ويضرَّ بك آخرون» (٤).

وروى أبو زيد أن بنى عقيل يجرون بلعل مفتوحة الآخر ومكسورته، ومن شواهد ذلك:

(١) الرجز لأبى النجم فى الإنصاف (٢/ ٥٩١)، وخزانة الأدب (٨/ ٥٠١)، (١٠/ ٢٢٥).

والشاهد فيه: «كما نغذى» حيث رفع الفعل بعد «كما» التى هى كاف التشبيه الموصولة بـ«ما» وبذلك هيئت لوقوع الفعل بعدها، كما فعل بـ«ربما».

(٢) البيت من الكامل وهو لامرؤ القيس فى ديوانه (ص ١١٤).

والشاهد فيه: «لأننا» يريد: «لعلنا» فجاءت «أن» بمعنى «لعل».

(٣) البيت من الوافر، وهو للفرزدق فى ديوانه (٢/ ٢٩٠)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٢٢).

والشاهد فيه: «لَعْنَا» يريد: «لعلنا»، فأبدل اللام نوناً على ضعف.

(٤) صحيح: أخرجه البخارى فى صحيحه (١/ ٤٢٥)، ح (١٢٣٣).

لَعَلَّ اللهُ يُمَكِّنِي عَلَيْهِهَا

جَهَارًا مِّنْ زُهَيْرٍ أَوْ أُسَيْنِدٍ^(١)

وروى الفراء أيضاً الجر بلعل، وأنشد:

عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا

تُدَلِّتُنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا^(٢)

وزعم أبو علي أن لعل خففت وأعملت في ضمير الشأن محذوفاً، ووليها في اللفظ لام الجر مفتوحاً تارة ومكسوراً تارة، والجر به، ولعل على أصلها، ولا يخفى ما في هذا من التكلف.

(١) البيت من الوافر، وهو لخالد بن جعفر في الأغاني (١١ / ٧٩).

والشاهد فيه قوله: «لَعَلَّ اللهُ» حيث جاءت «لعل» حرف جر على لغة بني عقيل.

(٢) الرجز بلا نسبة في الإنصاف (١ / ٢٢٠)، والخصائص (١ / ٣١٦).

والشاهد: «عَلَّ» وهي لغة في «لَعَلَّ»، وقيل: الأصل «عَلَّ» واللام في «لعل» زائدة مؤكدة، ويروى بجر «صُرُوفِ».

فصل

ص: يجوز رفع المعطوف على اسم إن، ولكن بعد الخبر بإجماع، لا قبله مطلقاً، خلافاً للكسائي، ولا يشترط خفاء إعراب الاسم خلافاً للفرء، وإن توهّم ما رأياه قدّر تأخير المعطوف أو حذف خبر قبله، وأن في ذلك كإن على الأصح، وكذا البواقى عند الفرء، والنعت وعطف البيان والتوكيد كالمستوفى عند الجرّمى والزجاج والفرء. وندر: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان.

وأجاز الكسائي رفع المعطوف على أول مفعولى ظن إن حَقِي إعراب الثانى.

ش: نصب المعطوف على اسم إن مستغن عن التنبيه عليه؛ لأنه كالعطف على سائر المعمولات. ولا فرق فى ذلك بين إن وأخواتها، ولا بين وقوعه قبل الخبر، ووقوعه بعده، ومثال وقوعه قبل الخبر قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الاحزاب: ٣٥] الآية، ومثال وقوعه بعد الخبر قول الراجز:

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَ

يَدَا أَبَى الْعَبَّاسِ وَالصَّيْفُوفَا^(١)

أراد: إن الربيع الجود والخريف والصيوف يدا أبى العباس. والذى لا يستغنى عن التنبيه رفع المعطوف، وهو على ضربين: أحدهما مشترك فيه، وهو العطف الضمير المرفوع بالخبر، والثانى العطف على معنى الابتداء، وهو عند البصريين مخصوص بإن ولكن، ومشروط بتمام الجملة قبله، ومثاله مع إن قول الشاعر:

إِنَّ الْخِلَافَةَ وَالنَّبُوَّةَ فِيهِمْ

وَالْمَكْرَمَاتُ وَسَادَةُ أَطْهَارٍ^(٢)

(١) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه (ص ١٧٩)، والمقتضب (٤ / ١١١).

والشاهد فيه: إتياع الصيوف لـ «الربيع» ولو رفع حملاً على الموضع، أو على الابتداء وإضمار الخبر لجاز.

(٢) البيت من الكامل وهو لجرير فى تخلص الشواهد (ص ٣٦٩)، والكتاب (٢ / ١٤٥).

والشاهد فيه: «رفع» «المكرمات» حملاً على محل «إن» واسمها، وهو الرفع على الابتداء أو عطفًا على الضمير المستكن فى الجار والمجرور.

ومثله قول الآخر:

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ
فَلِنَّا أُمَّ النَّجِيبَةِ وَالْأَبِ^(١)

ومثاله مع لكن قول الآخر:

وَمَا زِلْتُ سَبَاقًا إِلَى كُلِّ غَايَةٍ
بِهَا يُقْتَضَى فِي النَّاسِ مَجْدٌ وَاجْلَالٌ^(٢)
وَمَا قَصَّرْتُ بِي فِي التَّسَامَى خُتُولَةً
وَلَكِنْ عَمِيَ الطَّيِّبُ الْأَصْلُ وَالْحَالُ

وهذا العطف المشار إليه من عطف المفردات كما ظن بعضهم، بل هو من عطف الجمل، ولذلك لم يستعمل إلا بعد تمام الجملة، أو تقدير تمامها، ولو كان من عطف المفردات لكان وقوعه قبل التمام أولى؛ لأن وصل المعطوف بالمعطوف عليه أجود من فصله، ولو كان من عطف المفردات لجاز رفع غيره من التوابع، ولم يحتج سيبويه في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَٰمُ الْغُيُوبِ﴾ [سبا: ٤٨]، إلى أن يجعله خبر مبتدأ، أو بدلاً من فاعل يقذف.

وأيضاً فإن أخواتها مشبهة بالأفعال لفظاً ومعنى واختصاصاً فلا عمل للابتداء بعد دخولها، كما لا عمل له بعد دخول الأفعال الناسخة، ولقوة شبهها بالأفعال لم يبطل عملها بالفصل في نحو: إن فيك زيدا راغب، ولا بتقديم المسند في نحو: إن عندك زيدا، ولا بحذف مع دليل كقراءة حمزة والكسائي: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ﴾ [الجاثية: ٤]، بخلاف «ما» المشبهة بليس، و«لا» المشبهة بإن، فإنها ضعيفة

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣٥٣)، وجمع الهوامع (٢/ ١٤٤). والشاهد فيه: «والأب» حيث عطفه بالرفع على محل اسم «إن» المنصوب بعد أن جاء بخبر «إن» وهو قوله: «لنا».

(٢) البيتان من الطويل وهما بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣٥٥). الشاهد في البيت الثاني: «والحال» حيث عطف بالرفع على محل اسم «لكن» بعد استكمال الخبر.

الشبه وضعيفة العمل، ولذا لا تعمل في الخبر عند سبويه ويَبْطِل عملها الفصل بإجماع، فلضعفها لم تنسخ عمل الابتداء لفظاً ومحلاً، بل هو باق تقديرًا بعد دخولها، ولهذا ينعت اسمها باعتبار المحل رفعًا، ولم يفعل ذلك باسم إن.

وخاصر أن عمل الابتداء بعد إن منسوخ لفظاً ومحلاً كانتساخه بكان وظن، إلا أن إن ولكن لم يتغير بدخولهما معنى الجملة، ويتغير بدخول كأن وليت ولعل، فجاز أن يعطف بعد مصحوبى إن ولكن مبتدأ مصرح بخبره، ومحذوف خبره، كما يجوز ذلك بعد المبتدأ والخبر لبقاء المعنى على ما كان عليه، ولكون الخبر الموجود صالحاً للدلالة على المحذوف، إذ لا تخالف بينهما، بخلاف خبر كأن وليت ولعل فإنه مخالف لخبر المبتدأ المجرد، فلا يغنى أحدهما عن الآخر.

فلو كان خبر المعطوف مخالفاً لزم ثبوته نحو: ﴿وَأَنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [الجاثية: ١٩]، ومثله: ﴿إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [الجاثية: ٣٢]، وقرأ حمزة بنصب ﴿السَّاعَةَ﴾ ولم يختلف في رفع ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ﴾.

وحمل سبويه ما أوهم العطف قبل التمام على التقديم والتأخير، فالتقدير عنده فى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى﴾ [الثالث: ٦٩]، إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك. وأسهل من التقديم والتأخير تقدير خبر قبل العطف مدلول عليه بخبر ما بعده، كأنه قيل: إن الذين آمنوا فرحون، والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، فإن حذف ما قبل العطف لدلالة ما بعده مقطوع بثبوته فى كلام العرب قبل دخول إن، كقول الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راضٍ والرأى مختلف^(١)

(١) البيت من المنسرح وهو لقيس بن الخثيم فى ملحق ديوانه (ص ٢٣٩).

والشاهد فيه: «نحن بما عندنا» حيث حذف الخبر جوازاً لدلالة ما بعده عليه.

وبعد دخولها، كقول الآخر:

خَلِيلِي هَلْ طِبَّ فَسَائِي وَأَنْتُمْ
وإن لم تبوحا بالهوى دَنَاق^(١)

وأنشد ميبويه قول الفرزدق:

إِنِّي ضَمَنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى
وَأَيُّ فَكَانٍ وَكُنْتَ غَيْرَ غَدُورٍ^(٢)

ثم قال: ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر.

ومثل إن ولكن في رفع المعطوف على معنى الابتداء أن إذا تقدمها علم أو معناه، فمعناه قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]، وصريح العلم كقول الشاعر:

وَالْأَفَاعِلُ عُلِمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ
بُعَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ^(٣)

تقديره عند ميبويه: فاعلموا أنا بعاة وأنتم كذلك، حملة على التقديم والتأخير، كما حمل آية المائدة، فسوى بين إن وأن فصح أن من فرق بينهما على الإطلاق مخالف لميبويه، وجعل من هذا القبيل قول تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾، وزعم قوم أنه إنما أورده بكسر الهمزة، وهي قراءة الحسن، وهو بعيد من

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣٦٢).

والشاهد فيه: «فإني وأنتما دنان» حيث يتعين أن يكون قوله: «أنتما» مبتدأ خبره قوله: «دنان»، ويكون خبر «إن» محظوظاً لدلالة خبر المبتدأ عليه.

(٢) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في الإنصاف (١/ ٩٥).

والشاهد فيه: أنه أخبر على أحدهما واكتفى بالخبر عنه عن الخبر الآخر لاتفاق خبريهما في المعنى، وتقديره: فكان غير غدور، وكنت غير غدور.

(٣) البيت من الوافر، وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه (ص ١٦٥).

والشاهد فيه: «أنا وأنتم» حيث وقع الضمير المنفصل الذي محله الرفع، وهو «أنتم» بين اسم «إن» وخبرها مسبوقاً بواو المعطف.

عادة سيويه، فإنه إذا استدل بقراءة تخالف المشهور لا يستغنى عما يشعر بذلك، كما فعل إذ أورد: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خَلْقَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦].

وأجاز الكسائي رفع المعطوف بعد إن قبل الخبر مطلقاً، فيقول: إن زيداً وعمرو قائمان، وإنك وزيدٌ ذاهبان. ووافقة الفراء إن خفى إعراب الاسم نحو: إنك وزيدٌ ذاهبان، وكلا المذهبين ضعيف؛ لأنَّ إنَّ وأخواتها قد ثبت قوة شبهها بكان وأخواتها، فكما امتنع بكان أن يكون للجزأين إعراب في المحل يخالف إعراب اللفظ يمتنع بأنَّ، ولو جاز أن يكون اسم إن مرفوع المحل باعتبار عروض العامل، لحاز أن يكون خبر كان مرفوع المحل بذلك، ولا اعتبار لتساويهما في أصالة الرفع وعروض النصب، ولا حجة لهما فيما حكى سيويه من قول بعض العرب: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان؛ لأنَّ الأول يخرج على أن أصله: إنهم هم أجمعون ذاهبون، فهم مبتدأ، وأجمعون توكيد، وذاهبون خبر المبتدأ، وهو وخبره خبر إن. وأصل الثاني: إنك أنت وزيد ذاهبان، فأنت مبتدأ، وزيد معطوف، وذاهبان خبر المبتدأ، والجملة خبر إن، وحذف المتبوع وإبقاء التابع عند فهم المعنى جائز بإجماع، فالقول به راجح. وغلّط سيويه من قال: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، فقال: واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال:

... لست مُدْرِكُ مَا مَضَى

ولا سابقِ شَيْئاً^(١)

(١) البيت من الطويل وقامه:

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى

وَلَا سَابِقِ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِئياً

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٢٨٧).

الشاهد: «ولا سابق شيئاً» حيث أعمل اسم الفاعل، وهو قوله: «سابق» عمل فعله فتنصب به المفعول به، وهو: «شيئاً».

باب «لا» العاملة عمل «إن»

ص: إذا لم تكرر «لا» وقصد خلوص الموم باسم نكرة يليها، غير معمول لغيرها، عملت عمل إن، إلا أن الاسم إن لم يكن مضافاً، ولا شبيهاً به، رُكِبَ معها، وبني على ما ينصب به، والفتح في نحو:

ولا لذاتٍ للشـيب

أولى من الكسر. ورفع الخبر - إن لم يركب الاسم مع لا - بها عند الجميع وكذا مع التركيب على الأصح، وإذا علم كثر حذفه عند الحجازيين، ولم يُلَفَّظ به عند التميميين، وربما أُبْقِيَ وحُذِفَ الاسم.

ولا عمل للا في لفظ المثنى من نحو: لا رجلين فيها، خلافاً للمبرد، وليست الفتحة في نحو: لا أحد فيها، إعرابية خلافاً للزجاج والسيرافي، ودخول الباء على لا يمنع التركيب غالباً، وربما ركبت النكرة مع «لا» الزائدة.

وقد يعامل غير المضاف معاملته في الإعراب ونزع التنوين والنون إن وليه مجرور بلام معلقة بمحذوف غير خبر، فإن فصلها جارا آخر أو ظرف امتنعت المسألة في الاختيار خلافاً ليونس. وقد يقال في الشعر: لا أباك، وقد يُحْمَلُ على المضاف مُشابهه بالعمل فينزع تنوينه.

ش: إذا قصد بلا نفى الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال الخصوص اختصت بالأسماء؛ لأن قصد ذلك يستلزم وجود من الجنسية لفظاً أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات، فوجب للا عند ذلك القصد عمل فيما يليها من نكرة، وذلك العمل إما جر وإما نصب وإما رفع، فلم يكن جراً لئلا يتوهم أنه بمن المنوية، فإنها في حكم الموجودة لظهورها في بعض الأحيان، كقول الشاعر:

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ

وَقَالَ أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ^(١)

ولأن عامل الجر لا يستقل كلام به ويعموله ولا يستحق التصدير، ولا المذكورة بخلاف ذلك.

ولم يكن عملها فيما يليها رفعاً لثلاث يتوهم أن عامله الابتداء، فإن موضعها موضع الابتداء، ولأنها لو رفعت ما يليها عند قصد التنصيص على العموم لم يحصل الغرض؛ لأنها على ذلك التقدير بمنزلة المحمولة على ليس، وهي لا تنصيص فيها على العموم، فلما امتنع أن تعمل فيما يليها جرّاً أو رفعاً، مع استحقاقها عملاً، تعين أن يكون نصباً، ولما لم تستغن بما يليها عن جزء ثان عملت فيه رفعاً؛ لأنه عمل لا يستغنى بغيره عنه في شيء من الجمل.

وأيضاً: فإن إعمال لا هذا العمل إلحاق لها بإن، لمشابتها لها في التصدير، والدخول على المبتدأ والخبر، وإفادة التوكيد، فإن لا لتوكيد النفي وإن لتوكيد الإثبات، ولفظ لا مساو للفظ إن إذا خفت.

وأيضاً: فإن لا تقتن بهمة الاستفهام ويراد بها التمني، فيسبب إلحاقها بليت في العمل، ثم حملت في سائر أحوالها على حالها في التمني، ولا يجب أن تعمل لا هذا العمل من القصد المذكور إذا كررت، بل إذا كررت جاز إعمالها وإلغاؤها، فجواز إعمالها لعدم تغير حالها وحال مصحوبها، وجواز إلغائها لشبهها بالمكررة مع المعرفة، فلجواز الوجهين مع التكرار، شرطت انتفاءه في وجوب العمل، فقلت: إذا لم تكرر «لا» وقصد خلوص العموم في اسم نكرة يليها فعلم بهذا أنها لا تعمل في معرفة ولا في منفصل.

واحترزت بقولي: غير معمول لغيرها من نحو قوله تعالى: ﴿لَا مَرْجَأَ بِهِمْ﴾

[ص: ٥٩].

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٣).

والشاهد: «ألا لا من سبيل إلى هند» حيث ظهرت «من» بعد «لا» فدل ذلك على أن اسم «لا» إذا تذكر معه «من» فهو متضمن إياها.

ثم أشرت إلى أن اسمها ينقسم إلى مفرد وإلى مضاف وإلى شبيه به، وخصصت المفرد بالتركيب والبناء، فعلم بذلك أن الآخرين منصوبان نصباً صريحاً، نحو: لا صاحب برٍّ مذموم، ولا راغباً في الشر محمود.

ويتناول قولى فى المركب: وبينى على ما كان ينصب به، المبنى على فتحة نحو: «لا إله إلا الله»، و﴿فَقَاتِلُوا أَمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٢]، والمبنى على ياء مفتوح ما قبلها، كقول الشاعر:

تَعَزَّ فَلَإِلْفَيْنِ بِالْعِيشِ مُتَّعَا

ولكن لورَادِ الْمَنُونِ تَتَابُعٌ^(١)

والمبنى على ياء مكسور ما قبلها، كقول الشاعر:

يُخْشَرُ النَّاسُ لَا بَنِينَ وَلَا آبَا

ءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَّتْهُمْ شُئُونُ^(٢)

والمبنى على كسرة، كقول سلامة بن جندل.

إن الشباب الذى مجدٌ عواقبُه

ففيه نَلْدُ وَلَا لَذَاتَ لِلشَّيْبِ^(٣)

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/ ١٠)، وجمع الهوامع (١/ ١٤٦).
الشاهد: «فلا إلفين» حيث بنى اسم «لا» وهو قوله: «إلفين» على الياء لأنه مشى، والنتى يبنى، إذا كان اسماً له «لا» على ما يُنصب به لو كان معرباً.

(٢) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/ ١١)، والدرر (٢/ ٢٢٣).
والشاهد: «لا بنين» حيث جاء فيه اسم «لا» جمع مذكر سالماً، وبنى على الياء التى هى علامة نصبه فى حال الإعراب.

(٣) البيت من البسيط وهو لسلامة بن جندل فى ديوانه (ص ٩١)، وتخليص الشواهد (ص ٤٠٠).

والشاهد: «ولا لذات» حيث جاء اسم «لا» وهو «لذات» جمع مؤنث سالماً.

يروى بكسر التاء وفتحها، والفتح أشهر، وبالوجهين أيضاً أنشد قول الشاعر:

لا سابغات ولا جأواءً باسلةً

تقى المنون لدى استيفاء آجال^(١)

وزعم أبو الحسن بن عصفور أن الفتح فى مثل هذا لازم، والصحيح جواز الفتح والكسر.

ثم أشرت إلى أنه لا خلاف فى كون الخبر مرفوعاً بلا إذا لم يركب الاسم معها، ثم قلت: «وكذا مع التركيب على الأصح» فنبهت بذلك على ما ذهب إليه سيبويه من أن الخبر مع التركيب مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول لا؛ لأن شبهها بأن ضعف حين تركبت وصارت كجزء كلمة، وجزء كلمة لا يعمل، فمقتضى هذا أن يبطل عملها فى الاسم والخبر، لكن عملها أبقى فى أقرب المعمولين، وجعلت هى ومعمولها بمنزلة مبتدأ، والخبر بعدها على ما كان عليه مع التجرد.

وغير ما ذهب إليه سيبويه أولى؛ لأن كل ما استحققت «لا» به العمل من المناسبات السابق ذكرها باق، فليبق ما ثبت بسببه، ولا يضر التركيب، كما لم يضر أن صيرورتها بفتح الهمزة مع معمولها كشيء واحد، ولو كان جعل لا مع اسمها كشيء واحد مانعاً من العمل فى الخبر لمنعها من العمل فى الاسم؛ لأن أحد جزأى الكلمة لا يعمل فى الآخر، ولا خلاف فى أن التركيب لم يمنع عملها فى الاسم، فلا يمنع عملها فى الخبر.

وأيضاً: فإن عمل لا فى الخبر أولى من عملها فى الاسم؛ لأن تأثيرها فى معناه أنشد من تأثيرها فى معنى الاسم؛ والإعراب إنما جرى به فى الأصل للدلالة على المعنى الحادث بالعامل، وإنما لم يكن خلاف فى ارتفاع الخبر بلا غير المركبة؛ لأن مانع التركيب هو كون الاسم مضافاً أو شبيهاً به، وكلاهما صالح للابتداء به مجرداً عن

(١) البيت من البيط وهو بلا نسبة فى تخلص الشواهد (ص ٣٩٦).

والشاهد: «لا سابغات» حيث وقع جمع المؤنث السالم اسماً لـ «لا» فجاز فيه البناء على الكسرة نيابة على الفتحة كما جاز البناء على الفتح.

«لا»، كما أن اسم إنَّ صالح للابتداء به مجرداً عن إنَّ، وليس كذلك مصحوب لا المركب، فإن تجرده من لا مبطل للابتداء به؛ لأنه نكرة لا مسوغ معها، فإذا قرنت بلا كانت بمنزلة نكرة ابتدئ بها لاعتمادها على نفى.

ثم أشرت إلى حذف الخبر، وهو على ثلاثة أقسام: ممتنع وجائز وواجب. فانمنع: حذفه في موضع لا دليل فيه من لفظ ولا معنى، كقولك مبتدئاً مقتصرًا: لا رجل، فمثل هذا لا يعد كلاماً عند أحد من العرب؛ لأن المخاطب لا يستفيد منه شيئاً.

وأما الجائز: فحذف ما دل عليه دليل، كقولك: لا رجل، لمن قال: هل في الدار من رجل؟ وكقولك للشاكي: لا بأس، تحذف فيها من الأول، و: عليك، من الآخر، فمثل هذا يجوز فيه الحذف والإثبات عنه الجازين، ولا يلفظ به التسميون ولا الطائيون، بل الحذف عندهم واجب بشرط ظهور المعنى، ومن نسب إليهم التزام الحذف مطلقاً أو بشرط كونه ظرفاً فليس بمصيب، إن رُزق من الشهرة أوفر نصيب.

وأكثر ما يحذفه الجازيون مع إلا نحو: لا إله إلا الله، ومن حذفه دون إلا قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ﴾ [سبا: ٥١]، ومنه قول النبي ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار، ولا عتوى، ولا طيرة».

ومن استعمال الخبر منطوقاً به في لغة غير الجازين قول حاتم: وردَّ جازرهم حرقاً مُصرِّمةً
ولا كريم من الولدان مَصْبُوحٌ^(١)
فمصبوب خبر لا صفة لعدم الحاجة إلى مقدر.

(١) البيت من البسيط وهو لحاتم بن عبد الله الطائي في ملحق ديوانه (ص ٢٩٤).
الشاهد: «مصبوب» حيث ذكر خبر «لا» لأنه لم يكن مما يعلم فإذا لم يعلم يجب ذكره.

وربما حذف الاسم للعلم به وبقي الخبر، كقولهم: لا عليك، أى لا بأس عليك.
وخالف المبرد سيويه فى اسم لا المثنى نحو: لا رجلين فيها، فزعم أنه معرب،
واحتج له بأمرين:

أحدهما: أنه بزيادة الياء والنون أشبه المطول المستحق للنصب، نحو: لا خيراً من
زيد هنا.

والثانى: أن العرب تقول: أعجبنى يومَ زرتنى، ففتح، وأعجبنى يومَ زرتنى
فتعرب.

وكلتا الحجتين ضعيفة، أما الأولى: فمعارضة بأن شبه «لا رجلين» بيا رجلان،
أقوى من شبهه بلا خيراً من زيد، وقد سوى بين يا رجلان ويا رجل، فليسوّ بين لا
رجلين ولا رجل.

وأما الثانية: فضعفها بين أيضاً، وذلك أن بناء يوم وشبهه حين أضيف إلى
الجملة وإنما كان لشبهه بإذ لفظاً ومعنى، فلما بنى خالفه بلحق علامة التثنية، ويكون
اليوم إذا بنى يصير مؤقتاً، والمحمول على إذ لا يكون مؤقتاً، وإنما يكون مبهماً، أى
صاحناً لنهار وليلة وللقليل والكثير، واليوم المفرد بهذه المنزلة، كقول تعالى: ﴿وَيَوْمَ
يَقُولُ كُلُّنَا كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٧٣]، وقوله تعالى: ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾
[الرحمن: ٢٩].

وإحصاء: أن يوماً لإيهامه أشبه إذ فحمل عليه فى البناء إذا استعمل استعماله،
فإذا نى زال إيهامه، فلم يصلح أن يحمل على إذ للزوم إيهامها وصلاحيته لكل
زمان ماضٍ ليلاً كان أو نهاراً، قليلاً كان أو كثيراً.

وزعم أبو إسحاق الزجاج والسيرافى أن فتحة: لا رجل، وشبهه فتحة إعراب،
وأن التنوين حذف منه تخفيفاً، ولشبهه بالركب، وهذا رأى لو لم يكن فى كلام
العرب ما يبطله لبطل بكونه مستلزماً مخالفة النظائر، فإن الاستقراء قد أطلعنا على أن
حذف التنوين من الأسماء المتكسنة لا يكون إلا لمنع صرف، أو للإضافة، أو لدخول
الألف واللام، أو لكونه فى علم موصوف بابن مضاف إلي علم، أو لملاقاة ساكن،

أو لوقف، أو لبناء، والاسم المشار إليه ليس ممنوعاً من الصرف، ولا مضافاً، ولا ذا ألف ولا م، ولا علماً موصوفاً بابن، ولا ذا التقاء ساكنين، ولا موقوفاً عليه، فتعين كونه مبنياً، كيف وقد روى عن العرب: جثت بلا شيء بالفتح وسقوط التنوين، كما قالوا: جثت بخمسة عشر، والجار لا يلغى ولا يعلق، فثبت البناء بذلك يقيناً. والعجب من الزجاج والسيرافي في زعمهما أن ما ذهباً إليه من أن فتحة: لا رجل، وشبهه، فتحة إعراب هو مذهب سيبويه، استناداً إلى قوله في الباب الأول من أبواب لا: «ولا تعمل فيما بعدها منتصبه بغير تنوين»، وغفلاً عن قوله في الباب الثاني: واعلم أن المنفى الواحد إذا لم يل «لك» فإنما يُذْهَبُ منه التنوين كما أُذْهَبَ من خمسة عشر، لا كما أذهب من المضاف فهذا نص لا احتمال فيه.

قلت: وما يدل على أن الفتحة المشار إليها فتحة بناء لا فتحة إعراب ثبوتها في: ولا لذات للشيب، في الرواية المشهورة، وتوجيه رواية الكسر على أن يكون لذات منصوباً لكونه مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، على نحو ما يوجه به: لا أبا لك، ولا يدى لك، وسيأتى بيان ذلك مستوفى بعون الله تعالى: وقد قال سيبويه في الثاني من أبواب لا في النفي: اعلم أن التنوين يقع من المنفى في هذا الموضع إذا قلت: لا غلام لك، كما يقع من المضاف إلى اسم، ذلك إذا قلت: «لا مثل زيد»، فعلم بهذا أن فتحة ميم: لا غلام لك، كفتحة: لا مثل زيد؛ لأنهما عنده سريان في الإضافة، فعلى هذا تكون كسرة تاء: لا لذات، كسرة إعراب، لكونه مضافاً واللام مقحمة، وهذا واضح بلا تكلف.

وندر تركيب النكرة مع لا الزائدة كقول الشاعر:

لو لم تكن غَطَقَان لا ذنوبَ لها

إذا للام ذوو أحسابها عُمَرَا^(١)

(١) البيت من البسيط وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٢٣٠)، وخزانة الأدب (٤/ ٣٠ - ٣٢).

والشاهد: «لا ذنوب لها» حيث جاءت «لا» زائدة، والنكرة بعدها مبنية على الفتح، وعمل «لا» الزائدة شاذ.

وهذه من التشبيه الملحوظ فيه مجرد اللفظ، وهو نظير تشبيه ما الموصولة بما النافية في قول الشاعر:

يُرَجَّى المرءُ مـــــــا إن لا يَراهُ

وتَغَرَّضُ دون أدناه الخطوبُ^(١)

فزاد إن الموصولة، وإنما تزداد بعد النافية، لكن سوغ ذلك كون اللفظ واحداً. والمشهور الوارد على القياس أن يقال في اسم «لا» إذا كان أباً أو أخاً: لا أب له، ولا أخ لك، كما قال نهار الشكري:

أبي الإسلامُ لا أبَ لي ســــوَاهُ

إذا افْتَخَرُوا بِقَيسٍ أو تَمِيمٍ^(٢)

وأن يقال فيه إذا كان مثني أو شبهه كما قال الشاعر:

تأملُ فلا عَيْنَيْنِ للمرءِ صارفاً

عنايته عن مضمَرِ العَبرَاتِ^(٣)

وكما قال:

أرى الرِّبعَ لا أَهْلِينَ في عَرَصَاتِهِ

وَمِنْ قَبْلُ عَنْ أَهْلِيهِ كَانَ يَضِيقُ^(٤)

(١) البيت من الوافر، وهو لجابر بن رالان الطائي أو لإياس بن الارت في الحزاة (٨ / ٤٤٠، ٤٣٠).

والشاهد فيه: «ما إن» حيث زاد «إن» بعد «ما» الموصولة.

(٢) البيت من الوافر وهو لنهار بن توسعة في الدرر (٢ / ٢١٨)، وشرح المفصل (٢ / ١٠٤).

والشاهد فيه: «لا أب لي» حيث جعل الجار والمجرور «لي» خبراً لـ«لا».

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الدرر (٢ / ٢١٩)، وجمع الهوامع (١ / ١٤٥).

الشاهد: «فلا عَيْنَيْنِ» حيث جاء اسم لا النافية للجنس مثني نكرة، فبنى على الياء.

(٤) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٣٩٦).

والشاهد فيه: «لا أهلين» حيث بنى جمع المذكر السالم الواقع اسماً لـ«لا» النافية للجنس على الياء.

وقد كثر فى الكلام مخالفة القياس نحو: لا أبا لك، ولا أخا لك، ولا غلامى لك، فمن ذلك قول الراجز:

أَهْدَمُوا بَيْنَكَ لَا أَبَا لَكَ
وَزَعَمُوا أَنَّكَ لَا أَخَا لَكَ
وَأَنَا أَمْشَى الدَّالِّى حَوَالِكَ^(١)

ومثال: لا غلامى لك، قول الشاعر:

لَا تُغْنِيَنَّ بِنَا أَسْبَابِهِ عَسُورَتِ

فَلَا يَدَى لَامِرَى إِلَّا بِمَا قُدِرَ^(٢)

ولم يرد هذا الاستعمال فى غير ضرورة إلا مع اللام، وقد يحذف فى الضرورة، كقول الشاعر:

وَقَدْ مَاتَ شَمَّاخٌ وَمَاتَ مُزَرَّدٌ
وَأَيُّ كَرِيمٍ لَا أَبَاكَ بِخَالِدٍ

وقال آخر:

أَبَالَمُوتِ الَّذِى لَا بُدَّ أُنْى
مَلَاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفُنِى^(٣)

(١) الرجز للضب فى الحيوان (٦ / ١٩٨).

والشاهد فيه: «حوالك» حيث جاء مفرداً، والمستعمل فيه التثنية.

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة فى جواهر الأدب (ص ٢٤٣).

والشاهد: «فلا يدى لامرى» وفيه مذهب: أولها أن «يدى» اسم مضاف إلى المجرور باللام، وثانيها أنه اسم غير مضاف عومل معاملة المضاف فى الإعراب، وثالثاً أنه اسم غير مضاف جاء على لغة القصر والمجرور باللام هو الخبر.

(٣) البيت من الوافر وهو لأبى حية التميمى فى خزنة الأدب (٤ / ١٠٠، ١٠٥، ١٠٧).

والشاهد فيه: «لا أباك» حيث استعمل كلمة «أبا» اسماً لـ«لا» النافية للجنس منصوبة بالالف.

ومذهب أكثر النحويين في هذا النوع أنه مضاف إلى المجرور باللام، وأن اللام مقحمة لا اعتداد بها، كما لا اعتداد باللام في قول الشاعر:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ التِّي

وَضَعْتُ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَاخُوا^(١)

وهذا القول وإن كان قول أكثر النحاة فلا أرتضيه؛ لأن الإضافة التي ادعيت في الأمثلة المشار إليها إما محضة وإما غير محضة، فإن كانت محضة لزم كون اسم لا معرفة، وهو غير جائز، ولا عذر في الانفصال باللام؛ لأن نية الإضافة المحضة كافية في التعريف، مع كونه غير مهيأ للإضافة، نحو: ﴿وَكَلَّا ضَرْبًا لَهُ الْأَمْثَالُ﴾ [الفرقان: ٣٩]، ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، وما نحن بسبيله مهيأ للإضافة، فهو أحق بتأثير نية الإضافة، وإن كانت الإضافة المدعاة غير محضة لزم من ذلك مخالفة النظائر؛ لأن المضاف إضافة غير محضة لا بد من كونه عاملاً عمل الفعل، لشبهه به لفظاً ومعنى، نحو: هذا ضارب زيد الآن، وحسن الوجه. أو معطوفاً على ما لا يكون إلا نكرة نحو: رب رجل وأخيه، وكم ناقة وفصيلها ملك، والأسماء المشار إليها بخلاف ذلك، فلا تكون إضافتها غير محضة، فلو كانت مضافة وإضافتها غير محضة، لم يَلْتَقِ بهما أن يؤكد معناها بإقحام اللام؛ لأن المؤكد معتنى به، وما ليس محصناً لا يعتنى به فيؤكد، فلذلك قبح توكيد الفعل الملقى؛ لأنه مذكور في حكم المسكوت عنه، وقول من قال:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ^(٢)

وهو يريد: يا بُؤْسَ الحرب، سهله كون إضافته محضة، على أن للقاتل أن يجعل أصله: يا بُؤْسًا للحرب، ثم حذف الألف للضرورة وهي مرادة، فلا إضافة ولا إقحام.

وأيضاً لو كانت إضافة الأسماء المشار إليها غير محضة لكانت كذلك مع غيرها، إذ لا شيء مما يضاف إضافة غير محضة إلا وهو كذلك مع كل عامل، ومعلوم أن إضافتها

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك في خزنة الأدب (١/ ٤٦٨، ٤٧٣).

(٢) تقدم تخريجه.

فى غير هذا الباب محضة، فيجب أن تكون كذلك فى هذا الباب، وإلا لزم عدم
النظير. وما يدل على ضعف القول بكون الأسماء المشار إليها مضافة قولهم: لا أباً لى،
ولا أختاً لى، فلو كانوا قاصدين الإضافة لقالوا: لا أب لى، ولا أخت لى، فيكسرون الباء
والحاء إشعاراً بأنها متصلة بالياء تقديرًا، فإن اللام لا اعتداد بها على ذلك التقدير، وإذا
لم يفعلوا ذلك فلا ارتياب فى كونهم لم يقصدوا الإضافة، ولكنهم قصدوا إعطاء
الأسماء المذكورة حكم المضاف إذا كانت موصوفة بلام الجر ومجرورها، ولم يفصل
بينهما، وذلك أن الصفة يتكامل بها الموصوف كما يتكامل المضاف بالمضاف إليه، فإذا
انضم إلى ذلك كون الموصوف معلوم الافتقار إلى المضاف إليه، وكون الصفة متصلة
بالموصوف، وكونها باللام التى يلازم معناها الإضافة غالبًا، وكون المجرور صالحًا أن
يضاف إليه الأول، تأكد شبه الموصوف بالمضاف، فجاز أن يجرى مجراه فيما ذكر من
الحذف والإثبات، فمن ثم لم يبالوا بفيك أن يجرى هذا المجرى، كقول الشاعر:

وداهية من دواهي المنو

ن يرهبها الناس لا فالها^(١)

فنصبه بالآلف كما ينصبه فى الإضافة. ومن ذهب فى هذه المسألة إلى ما ذهب
إليه ابن كيسان وهشام الكوفى شرط كون اللام ومجرورها غير خبر، فإن كان هو
الخبر تعين إثبات النون وحذف الآلف بإجماع. وكذا إن لم تل اللام ومجرورها، أو
كان فى موضع اللام حرف جر غيرها. وأجاز يونس المعاملة المذكورة مطلقًا مع فصل
اللام بظرف أو جار غيرها نحو: لا يدى بها لك، ولا غلامين عندك لزيد. وأشار
سيبويه إلى جواز ذلك فى الضرورة.

ولا تختص هذه المعاملة بالثنى وأخ وأب وأخواتها، بل هى جائزة فى كل ما
وليه لام جر معلقة بمحذوف غير خبر، حتى فى: لا غلام لك، ولا بنى لك، ولا
بنات لك، ولا عسرى لك، وقد فهم ذلك من قولى: وقد يعامل غير المضاف
معاملته فى الإعراب ونزع التنوين، فدل ذكر الإعراب على أن فتحة: لا غلام لك،

(١) البيت من المتقارب وهو لعامر بن جوين الطائى فى خزنة الأدب (٢/ ١١٧).

والشاهد: «لا فالها» حيث اضطر الشاعر إلى استعمال «فا» فى غير الإضافة.

قد تكون إعراباً، وأنه يقال: لا أباً لك، ولا أخاً لك، ولا غلامين لك، ولا بنين لك، ولا بنات لك، ودل ذكر التوين والنون على أن تتوين: لا غلام لك، أزيل لما أزيل له نون: لا غلامى لك، وذلك كله مفهوم من قول سيبويه: فلو جعل اللام ومجرورها خبراً تعين البناء وتوابعه. ولو تعلققت اللام بالاسم تعين الإعراب وتوابعه غالباً نحو: لا وأهبا لك درهماً.

واحترزت بغالباً من قول الشاعر:

أرأنى ولا كُفّرانَ لله أية

لنفسى قد طالبتُ غير مُنيل^(١)

أنشده أبو علي في التذكرة، وقال: أية منصوب بكفران، أى لا أكفر لله رحمة لنفسى، ولا يجوز نصب أية بأويت مضمراً، لثلا يلزم من ذلك اعتراض بين مفعولى أرى بجملتين، إحداهما: لا واسمها وخبرها، والثانية: أويت، ومعناه رقت. وإلى: ولا كفران لله أية، أشرت بقولى: وقد يحمل على المضاف مشابيه بالعمل. ويمكن أن يكون من هذا قول النبي ﷺ: «لا صَمْتُ يومٍ إلى الليل»، على رفع يوم بالمصدر على تقديره: بأن وفعل ما لم يسم فاعله. ولا يستغنى عن اللام بعد ما أعطى حكم المضاف من الأسماء المذكورة إلا بعد أب فى الضرورة، كقول الشاعر:

وقد مات شَمَّاخ ومات مُزَرَّد

وأى كُـرَـرِـم لا أباك بخالد^(٢)

وقول الآخر:

أبالموت الذى لا بُدَّ أنسى

مُلاقٍ لا أباك تُخَوِّفِـنِى^(٣)

(١) البيت من الطويل وهو لابن الدمينة فى ديوانه (ص ٨٦).

والشاهد فيه: «ولا كفران» حيث حذف تتوين اسم «لا» العامل، فإن «الله» معمول به «كفران».

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

أراد: لا أبا لك، ولا أبا لك، كذا زعموا، وهو عندي بعيد؛ لأنه إن كان الأمر كذلك لم يخل من أن يكون أب مضافاً إلى الكاف عاملاً فيها، أو يكون مقدر الانفصال باللام وهي العاملة في الكاف مع حذفها.

فالأول ممنوع لاستلزامه تعريف اسم لا، أو تقدير عدم تمحض الإضافة فيما إضافته محضة.

والثاني ممنوع لاستلزامه وجود ضمير متصل معمول لعامل غير منطوق به، هو شيء لا يعلم له نظير، فوجب الإعراض عنه، والتبرؤ منه.

والوجه عندي في: لا أبا لك، ولا أباك، أن يكون دعاء على المخاطب بأن لا يأباه الموت، وهذا توجيه ليس فيه من التكلف شيء والحمد لله.

فصل

ص: إذا انفصل مصحوب لا، أو كان معرفة، بطل العمل بإجماع، ويلزم حينئذ التكرار في غير ضرورة، خلافاً للمبرد وابن كيسان، وكذا التاليها خبر مفرد وشبهه. وأُفردت في: لا نَوَلُّكَ أن تفعل، لتأوله بلا ينبغي. وقد يؤول غير عبد الله وعبد الرحمن من الأعلام بنكرة، فيعامل معاملتها بعد نزع ما فيه أو فيما أضيف إليه من ألف ولام، ولا يعامل بهذه المعاملة ضمير ولا اسم إشارة خلافاً للفرء.

ويُفتح أو يرفع الأول من نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، فإن فتح الثاني أو نصب أو رفع، وإن رفع رفع الثاني أو فتح، وإن سقطت لا الثانية فتح الأول ورفع الثاني أو نصب، وربما فتح متوياً معه لا.

وتنصب صفة اسم لا أو ترفع مطلقاً، وقد تجعل مع الموصوف خمسة عشر إن أفردا واتصلا، وليس رفعهما مقصوراً على تركيب الموصوف، ولا دليلاً على إلغاء لا، خلافاً لابن برهان في المسألتين.

وللبدل الصالح لعمل لا النصب ولا رفع، فإن لم يصلح لعملها تعين رفعه، كذا المعطوف نسقاً.

وإن كرر اسم لا المفرد دون فصل فُتح الثاني أو نُصب.

وللا مقرونة بهمزة الاستفهام في غير تمن وعرض ما لها مجردة، ولها في التمني من لزوم العمل ومنع الإلغاء واعتبار الابتداء ما لليت، خلافاً للمازني والمبرد في جعلها كالمجردة.

ويجوز إلحاق لا العاملة بليس فيما لا تمنى فيه من جميع مواضعها، إن لم تقصد الدلالة بعملها على نصوصية العموم.

ش: لما كان شبه لا بأن أضعف من شبه ما بليس، جعل لما مزية بأن لم يطل عملها بالفصل مطلقاً، بل إذا كان الفصل نحو: ما قائم زيد، أو لمعمول خبر غير ظرف ولا جار ومجرور نحو: ما طعامك زيد أكل. فلو فصل بمعمول وهو ظرف أو

جار ومجروح لم يبطل العمل، نحو: ما غداً زيد مسافراً، وما فيها أحد مقيماً، وأبطل عمل لا بالفصل مطلقاً نحو: لا فى الدار رجل مقيم، ولا غداً أحد راحل، فانحطت بذلك «لا» عن رتبة «ما» ليكون لقوة الشبه أثر.

وإذا كان مصحوب لا معرفة لم تعمل فيه؛ لأنها إنما عملت العمل المذكور ليدل به على العموم على سبيل التنقيص، والمعرفة ليست كذلك، ولو كان تعريفها بالآلف واللام الاستغرافية لأنها بلفظ العهدية، فليس التنقيص بها على العموم كالتنقيص عليه بمن الجنسية مذكورة أو منوية، لكن إذا وليتها المعرفة لزمها التكرار، ليكون عوضاً مما فاتها من مصاحبة ذى العموم، فإن فى التكرار زيادة كما فى العموم زيادة، ثم حمل فى لزوم التكرار المفصلة على التى تليها معرفة، لتساويهما فى وجوب الإهمال، وأيضاً فإن العرب فى الغالب تنفى الجملة المبدوءة بمعرفة أو ظرف أو شبهه بما أو ليس، نحو: ما زيد عندك، وما عندك زيد، وليس عمرو فى الدار، فإذا وقعت لا فى نحو هذا من الكلام وقعت فى موضع غيرها، فقويت بالتكرار، ولم تخل منه إلا فى اضطرار، وكذا إذا ولى «لا» خبر مفرد يلزم التكرار أيضاً نحو: زيد لا قائم ولا قاعد، وكذا إذا ولى «لا» نعت أو حال، نحو: مررت برجل لا قائم ولا قاعد، ونظرت إليه لا قائماً ولا قاعداً. وإلى هذين المثالين وأشباههما أشرت بقولى: «وكذا التالىها خبر مفرد أو شبهه» فتكرار لا فى هذه المواضع لازم إلا فى الضرورة، كقول الشاعر:

بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ أَذْنَتْ

رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا^(١)

وقال آخر:

أَشَاءُ مَا شِئْتُ حَتَّى لَا أَزَالَ مَا

لَا أَنْتِ شَائِبَةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَائِي

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى خزنة الأدب (٤ / ٣٤).

الشاهد: «أن لا إلينا رجوعها» حيث لم تكرر «لا» مع الفصل بينها وبين اسمها المعرفة

وكقول الآخر:

وَأَنْتَ أَمْرٌ مِّنَّا خُلِقْتَ لَفَيْرِنَا
حَيَاتِكَ لَا نَنْفَعُ وَمَوْتِكَ فَاجِعٌ^(١)

وكقول الآخر:

إِنِّي تَرَكْتُكَ لَا ذَا عَسْرَةٍ تَرِبَا
فَاسْتَعْفَفْنَا وَكَفَّ مِنْ وَافَاكَ ذَا أَمَلٍ

ومثله:

قَهَرْتُ الْعِدَا لَا مُسْتَعِينًا بِعُصْبَةٍ
وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخُلْدَائِعِ وَالْمَكْرِ^(٢)

ولم يقصر المبرد ترك التكرار على الضرورة، بل أجازاه في السعة، ووافقه ابن
كيسان، ولا حجة لهما في قول العرب: لا نولك أن تفعل، فإنهم أقوه موقع: لا
ينبغي لك أن تفعل، فاستغنوا فيه عن تكرار لا، كما يستغنون فيما هو واقع موقعه.
وقد يؤول العلم بسكرة، فيركب مع لا إن كان مفردا، وينصب بها إن لم يكن
مفردا.

فالأول: كقول النبي ﷺ: «إِذَا هَلَكَ كَسْرِي فَلَا كَسْرِي بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قِصْرِي
فَلَا قِصْرِي بَعْدَهُ» وكقول الشاعر:

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ
نَكِدْنَ وَلَا أُمِّيَّةً بِالْبِلَادِ^(٣)

(١) البيت من الطويل وهو للضحاك بن هنام في الاشتقاق (ص ٣٥٠).

والشاهد فيه: رفع ما بعد «لا» مع عدم تكرارها، وهو قبيح.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الجني الداني (ص ٢٩٩).

والشاهد فيه: «لا مستعينا» حيث لم تتكرر «لا» النافية، وبعدها الحال. والاکثر تكريرها في
مثل هذا.

(٣) البيت من الوافر وهو لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه (ص ١٤٧).

والشاهد فيه: «ولا أمية» حيث وقع اسم «لا» النافية للجنس معرفة، وأوّل على تقدير: «ولا
مثل أمية».

وكقول الراجز:

إِن لَنَا عَزَى وَلَا عَزَى لَكُمْ^(١)

والثاني: كقول العرب: قضية ولا أبا حسن لها، لما أوقعوا العلم موقع نكرة جرده من الألف واللام اللتين كانتا فيه كقوله: ولا عزى لكم، أو فيما أضيف إليه كقولهم: ولا أبا حسن، فلو كان العلم عبد الله لم يعامل بهذه المعاملة للزوم الألف واللام، وكذا عبد الرحمن على الأصح؛ لأن الألف واللام لا تنزعان منه إلا في النداء.

وقدر قوم المعامل بهذه المعاملة مضافاً إليه «مثل» ثم حذف وأقيم العلم مقامه في الإعراب والتذكير، كما فعل بأيدي سبا في قولهم: تفرقوا أيدي سبا، يريدون مثل أيدي سبا، فحذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه في النصب على الحال.

وقدره آخرون بلا مسمى بهذا الاسم، وبلا واحد من مسميات هذا الاسم.

ولا يصح واحد من التقديرات الثلاثة على الإطلاق.

أما الأول فممنوعه من ثلاثة أوجه:

أحدها: ذكر مثل بعده كقول الشاعر:

تُبَكِّي عَلَى زَيْدٍ وَلَا زَيْدٌ مِثْلُهُ^(٢)

فتقدير «مثل» قبل زيد مع ذكر مثله بعده وصفاً أو خبراً، يستلزم وصف الشيء بنفسه، أو الإخبار عنه بنفسه، وكلاهما ممتنع.

الثاني: أن المتكلم بذلك إنما يقصد نفى مسمى العلم المقرون بلا، فإذا قدر مثل لزوم خلاف المقصود؛ لأن نفى مثل الشيء لا تعرض فيه لنفى ذى المثل.

الثالث: أن العلم المعامل بها قد يكون انتفاء مثله معلوماً لكل أحد، فلا يكون في نفيه فائدة نحو: لا بصره لكم، ولا أبا حسن لها، ولا قريش بعد اليوم.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه:

بريء من الحمى سليم الجوانح

وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٦٦، ٤٠٢).

والشاهد فيه: «ولا زيد» حيث أعمل «لا» النافية للجنس في المعرفة، والذي سوغ ذلك أنه أراد: لا مثال زيد في براءته من الحمى وسلامة الجوانح.

وأما التقدير الثاني والثالث: فلا يصح اعتبارهما مطلقاً، فإن من الأعلام ما له مسميات كثيرة كأبى حسن وقيصر، فتقدير ما كان هكذا بلا مسمى بهذا الاسم، أو بلا واحد من مسمياته لا يصح؛ لأنه كذب، فالصحيح أن لا يقدر هذا النوع بتقدير واحد، بل يقدر ما ورد فيه بما يليق به، وبما يصلح له، فيقدر: لأزيد مثله، بلا واحد من مسميات هذا الاسم مثله، ويقدر: لا أبا حسن لها، ولا كسرى بعده، ولا قيصر بعده، بلا مثل أبى حسن، ولا مثل كسرى، ولا مثل قيصر، وكذا: لا بصرة، ولا أمية، ولا عزي، ولا يضر في ذلك عدم التعرض لنفى المنكر، فإن سياق الكلام يدل على القصد.

وأجاز الفراء أن يقال: لا هو، ولا هي، على أن يكون الضمير اسم لا محكوماً بتنكيره ونصبه، وأجاز: لا هذين لك، ولا هاتين لك، على أن يكون اسم الإشارة اسم لامحكوماً بتنكيره.

وفي الأول: من نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، الفتح بمقتضى التركيب، والرفع على إلغاء لا، أو على إعمالها عمل ليس. وفي الثانية عند فتح الأول الفتح بمقتضى التركيب، وجعل الكلام في تقدير جملتين، والنصب عطفاً على موضع اسم لا، باعتبار عملها وتقدير زيادة لا الثانية، والرفع عطفاً على موضع اسمها، فإنها في موضع رفع بالابتداء، ولا الثانية على هذا زائدة للتوكيد، ويجوز إعمالها عمل ليس.

وفي الثاني: عند رفع الأول الرفع عطفاً على اللفظ وزيادة لا الثانية، أو على إعمالها عمل ليس، والفتح بمقتضى التركيب وجعل الكلام في تقدير جملتين. وإن سقطت الثانية فتح الأول ورفع الثاني عطفاً على معنى الابتداء، أو نصب عطفاً على عمل لا. وحكى الأخفش: لا رجل وامرأة فيها، بفتح المعطوف دون تنوين، على تقدير: ولا امرأة، فحذفت لا وأبقى البناء مع نيستها، كما كان مع وجودها.

وتنصب صفة اسم لا أو ترفع مطلقاً، أي في التركيب وعدمه، وفي اتصال الصفة وانفصالها، نحو: لا رجل ظريفاً وظريف، ولا غلام رجل عندنا ذكياً أو ذكي، وكذا مع الانفصال، فالنصب باعتبار عمل لا، والرفع بتقدير عمل الابتداء، وجاز اعتباره بعد دخول لا في التابع، صفة كان أو غيرها، وإن كان ذلك لا يجوز بعد دخول إن؛ لأن إن

شبيهة بالأفعال الناسخة للابتداء في الاختصاص بالمتبدا والخبر دون عروض، وفي كون ما دخلت عليه مفيداً بدون دخولها، ولقوتها لا يبطل عملها بالانفصال في نحو: إن فيها زيداً، بخلاف لا فإنها ضعيفة العمل بكونها فرعاً، وكونها عارضة الاختصاص بالمتبدا والخبر، وكون ما تدخل عليه في الأكثر لا يفيد بدون دخولها، نحو: لا رجل في الدار، فلو قيل: رجل في الدار، لم يفد، فلتوقف الإفادة على دخول لا، كانت هي واسمها بمنزلة مبتداً، فجاز لذلك أن يعتبر عمل الابتداء بعد دخولها في الصفة وغيرها من التوابع المستعملة، وشبه اعتبار الابتداء في ذلك باعتباره في نحو: هل من رجل كريم في الدار، وما لكم من إله غيره، وقد تجعل الصفة والموصوف كخمسة عشر، فيبينان على الفتح، إن كانا مفردين متصلين نحو: لا رجلَ ظريفَ فيها.

وزعم ابن برهان أن صفة «لا» لا ترفع إلا إذا كان الموصوف مركباً مع لا، وأن رفعها دليل على إلغاء لا، وحمله على ذلك أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف، والاسم المنصوب لا عمل للابتداء فيه، فلا عمل له في صفته، والاسم المبني على الفتح إن نصبت صفته دل ذلك عنده على الإعمال، وإذا رفعت دل ذلك عنده على الإلغاء. وما ذهب إليه غير صحيح؛ لأن إعمال لا المشار إليها عند استكمال شروطها جائز بإجماع العرب، والحكم عليها بالإلغاء دون نقصان الشروط حكم بما لا نظير له. وقوله: لا عمل للابتداء في الاسم المنصوب غير مسلم، بل له عمل في موضعه، كما له بإجماع عمل في موضع المجرور بمن في نحو: هل من رجل في الدار فصح ما قلنا، وبطل ما ادعاه، ولا قوة إلا بالله.

وللبدل في هذا الباب النصب باعتبار عمل لا إن كان صالحاً لعملها، نحو: لا أحد فيها رجلاً ولا امرأة، ولا مال له ديناراً ولا درهما. والرفع باعتبار عمل الابتداء نحو: لا أحد فيها رجلاً ولا امرأة، ولا مال له ديناراً ولا درهم، فلو لم يصلح البدل لعمل لا تعين الرفع نحو: لا أحد فيها زيد ولا عمرو.

وإذاكرر اسم لا المركب معها دون فصل جاز تركيب الأول والثاني كما ركب الموصوف والصفة، وجاز فيه النصب، وذلك كقولك: لا ماءً بارداً لنا، ولا ماءً بارداً.

وإذا اقترنت همزة الاستفهام بلا في غير تمن وعرض، فللا مع مصحوبها من تركيب وعمل وإلغاء ما كان لها قبل الاقتران، فيقال: ألا رجل في الدار، بالفتح

وحده، وألا صاحب معروف فيها بالنصب وحده، وألا ارعواء ولا حياء لمن شاب قذاله، بالأوجه الخمسة كما يقال مع عدم الهمزة، فمن ذلك قول حسان رضي الله عنه:

أَلَا طِعْمَانُ أَلا فُرْسَانُ عَادِيَةٌ

إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ حَوْلَ التَّنَائِيرِ^(١)

وقال آخر:

أَلَا ارْعَوَاءَ لَمِنْ وَلَتْ شَبِيبَتُهُ

وَأَذَنْتُ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ^(٢)

وأكثر وقوع هذا النوع إذا لم يقصد تَمَنُّ ولا عرض في توبيخ وإنكار، كما سبق في بيت حسان والبيت الذي بعده، وزعم أبو على الشلوين أنه لا يقع لمجرد الاستفهام عن النفي دون إنكار وتوبيخ، ورد على الجزولي إجازة ذلك، والصحيح أن ذلك جائز، ولكنه قليل، ومنه قول الشاعر:

أَلَا اصْطَبَارَ لِسُلْمَى أُمِّ لَهَا جَلْدٌ

إِذَا أَلَا قَى الَّذِي لَأَقَاهُ أُمْنَالِي^(٣)

وإذا قصد بالأعرض فلا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر، أو معمول فعل مؤخر، فمن إيلائها فعلاً ظاهراً قوله تعالى: ﴿أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣]،

(١) البيت من البسيط وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ١٧٩).

والشاهد فيه: «ألا طعمان» حيث عملت «ألا» النافية للجنس، لأن معناها كمعناها، وإن كانت ألف الاستفهام داخلة عليه للتقرير.

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٢٥)، وتخلص الشواهد (ص ٤١٤)، والدرر (٢/ ٢٣٢).

والشاهد فيه: «ألا ارعواء» حيث دخلت همزة الاستفهام على «ألا» النافية للجنس، فبقيت هذه عاملة.

(٣) البيت من البسيط وهو لقيس بن الملوح في ديوانه (ص ١٧٨).

والشاهد فيه: «ألا اصطبار» حيث عامل «ألا» بعد دخول همزة الاستفهام عليها كما كان يعاملها قبل دخولها.

﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢]، ومن إيلاؤها معمول فعل مقدر قول الشاعر:

ألا رجلاً جزأه الله خَـيَـراً
بدلٌ على مُحَصِّلَةٍ تَبَيَّتْ^(١)

أراد: ألا تروني، وهذا تقدير الخليل، وجعله يونس مبيئاً، وفتحته فتحة بناء، وتنوينه اضطرار.

وإذا قصد بالأ معنى التمنى فهي عند المازنى والمبرد كالأ المقصود بها الإنكار والتوبيخ، أعنى أن لها مع مصحوبها فى التمنى من تركيب وعمل وإلغاء ما كان للا مجردة من الهمزة. ومذهب سيويه أن لها فى التمنى مع مصحوبها ما كان لها مجردة إلا أنها لا تلغى، ولا يعتبر فى تابع اسمها معنى الابتداء كما لا يعتبر مع ليت، ومثال ورودها فى تَمَن قول الشاعر:

ألا عُمَرَولى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ
فَيُرَآبَ مَا أَثَّاتُ يَدُ الْقَفَلَاتِ^(٢)

فنصب يرآب لأنه جواب تَمَن مقرون بالفاء.

ويجوز إجراء «لا» مجرى ليس فيما لا يقصد به تَمَن من مواضع إعمالها إن لم يقصد التنقيص على العموم بلفظ ما وليها، فعند ذلك لا يجوز اجزاؤها مجرى ليس؛ لأنها إذا جرت مجرى ليس جاز أن يكون العموم مقصوداً وغير مقصود.

تم بحمد الله الجزء الأول، ويليه بإذن الله الجزء الثانى وأوله: «باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر».

(١) البيت من الوافر، وهو لعمر بن قعاس «أو قنعاس» المرادى فى خزنة الأدب (٣/ ٥١، ٥٣). والشاهد فيه: «ألا رجلاً» حيث وقعت «ألا» للعرض والتخفيض، ومعناها طلب الشيء.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/ ٢٦).

والشاهد فيه قوله: «ألا عمر» حيث أريد بالاستفهام مع «لا» مجرد التمنى وهذا كثير.

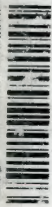
فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة المحقق.....
٥	مقدمة المصنف.....
٧	ترجمة ابن مالك.....
١١	باب شرح الكلمة وما يتعلق به.....
٤٢	باب إعراب الصحيح الآخر.....
٦٥	باب إعراب المعتل الآخر.....
٧٠	باب إعراب المثني والمجموع على حده.....
١٠١	باب كيفية التثنية وجمعى التصحيح.....
١٢٨	باب المعرفة والنكرة.....
١٣٣	باب المضمّر.....
١٨٧	باب الاسم العلم.....
٢٠٤	باب الموصول.....
٢٦٠	باب اسم الإشارة.....
٢٧٣	باب المعرّف بالأداة.....
٢٨٧	باب المبتدأ.....
٣٤٩	باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر.....
٤٠٩	باب أفعال المقاربة.....
٤٢٢	باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر.....
٤٧٥	باب «لا» العاملة عمل «إن».....
٤٩٦	فهرس المحتويات.....





Biblioteca Alexandrina



0667311